

نَقْضُ
كِتَابِ الصَّوَالِ وَالْجَوَابِ الْمَحْرُوقِ

لِابْنِ حَجَرٍ

بقلم
السيد أمير محمد الكاظمي القنرويني

(الطبعة الثانية)

يهدى ولبيب



نقض كتاب الصواعق المحرقة

نَقْضُ

كِتَابِ الصَّوْلِ وَالْحَقِّ الْمَحْرُوقِ

لِابْنِ جَرَر

بِقَلَمِ
السَّيِّدِ أَمِيرِ مُحَمَّدِ الْكَافِي الْقَنْزَوِينِي

(الطبعة الثانية)

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

نقض

كتاب الصواعق المحرقة لابن حجر

(إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات
أولئك هم خير البرية - قال ابن
عباس ان هذه الآية لما نزلت قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لعمري هو أنت وشيعتك ، تأتي أنت
وشيعتك يوم القيامة راضين مرضيين
ويأتي عدوك غضاباً مقمحين)

السيد امير محمد الكاظمي القزويني

أنظر الصفحة التي فيها الآية الحادية
عشرة من الآيات الواردة في فضائل
أهل البيت النبوي من الباب الحادي
عشر من الصواعق المحرقة لابن حجر.

1874

1874. 1875. 1876. 1877. 1878. 1879. 1880.

1874. 1875. 1876. 1877. 1878. 1879. 1880.
1874. 1875. 1876. 1877. 1878. 1879. 1880.
1874. 1875. 1876. 1877. 1878. 1879. 1880.
1874. 1875. 1876. 1877. 1878. 1879. 1880.
1874. 1875. 1876. 1877. 1878. 1879. 1880.
1874. 1875. 1876. 1877. 1878. 1879. 1880.
1874. 1875. 1876. 1877. 1878. 1879. 1880.
1874. 1875. 1876. 1877. 1878. 1879. 1880.
1874. 1875. 1876. 1877. 1878. 1879. 1880.
1874. 1875. 1876. 1877. 1878. 1879. 1880.

1874. 1875. 1876. 1877. 1878. 1879. 1880.

ننشر في هذه الصفحة كلمة الأستاذ الكبير الدكتور أحمد فؤاد الأهواني
استاذ الفلسفة في جامعة فؤاد الأول - تقديراً لشعوره الحي واكباراً لشخصه
الفذ واعظاً لأنصافه المنتصر للحق واجلاً لأفضله لضميره الحر الطاهر المتحمس
لكل شيء يزيد الحياة شرفاً ويعمرها بالفضائل رغبة منا في التنويه
والأشادة بمن لبى صوت العدالة والأنسانية وقدرها حق قدرها .

القاهرة في ١ / ١٠ / ١٩٥٣

عزيزي السيد أمير محمد الكاظمي القزويني

تحية خالصة وبعد فقد تلقيت بيد الشكر كتابك « رد على رد السقيفة »
فكان متعة ذهني عدة ساعات . أعجبت فيها ببراعتك في الجدل وحسن
احاطتك بالتاريخ وطول باعك في علوم شتى من فقه الى تفسير الى حديث
مع قلم أديب يحسن البيان ويحيد الأساليب الرصينة لولا أنك قتلت الرجل
صاحب السقيفة ، وكنت شديد القسوة في الهجوم عليه من أول صفحة
فسميت كلامه أنه لا يحوي إلا « الطنين السمج » وما أشبه ذلك واني
لا أعرف الشيخ صاحب كتاب السقيفة ، غير اني أرجو أن تكون أكثر
رفقاً وكفى ماجئت به من وقائع ثابتة ، وأسانيد صحيحة ، فهذه وحدها
أقتل وأشيع للحق وأظهر للصحيح من التاريخ .

وبعد فاني أهنئك بهذا البحث الذي يدل على العمق والأحاطة وأرجو
أن أقرأ لك كثيراً بمثل هذا القلم ، وهذا الأسلوب الرفيع والسلام عليكم
ورحمة الله .

التوقيع
أحمد فؤاد الأمواني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على نعمائه وله الشكر على آلائه والصلاة والسلام على خاتم
انبيائه وعلى الأئمة المعصومين خلفائه . وعلى الذين نصره في حياته ولم يبدلوا
سنته بعد وفاته .

أما بعد فقد وقع نظري على كتاب^(١) « الصواعق المحرقة في الرد على

(١) من الطبعة الجديدة التي كانت سنة ١٣٧٥ هـ الموافقة لسنة ١٩٥٦ م
وهو من تليفقات (شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي مفتي الديار الحجازية)
في الزمن الذي كانت السياسة الفاشية تسيطر على العقول ، وفرض هيمنتها
على الأفكار وهو العصر الذي كانت السلطة الزمنية بأيدي اعداء الشيعة
ومناوئها وكان علماء السوء من رواد المنافع يتزلفون الى امراء الجور .
وبضمون عن الشيعة وينسبون إليهم ما يوجب تشويه سمعتهم والخط من كرامتهم
وصد النفوس عن التمايل إلى جهنم ، وكان السياسيون يستعملون معهم من
أنواع العذاب ما يفتت الكبود ويشق المرائر ، حتى كان أحب إلى الرجل منهم

= أن يقال له زنديق ولا يقال له شيعة علمي (ع) ومن جراء ذلك فقد الشيعة
حریتهم وخسروا أهم معنویاتهم وكاد خصومهم أن یأتوا على آثارهم ويمحووا
أخبارهم . ویكونوا خبراً من أخبار الزمن الغابر أما اليوم فقد ولی ذلك
العصر المظلم مع أهله ، وتقيدت أبدي الاستبداد وأزهقت الأحكام الجائرة
وأعلنت الحرية في طول البلاد وعرضها . ووضعت الدساتير المتكفلة لرعاية
المذاهب . ومع ذلك فإننا نرى فريقاً في هذا العصر يريد أن يمشی وراء
شنشنة الأسلاف ويتخلق بأخلاقهم البالية - فيثير ما من شأنه جرح الضمائر
وتفكيك عرى المودة السائدة بين الفريقين فكأنهم وهم في عصر النور
والدستور كما يقولون . يحدون أنفسهم في عصر معاوية ويزيد دون أن يكتثروا
بما يفرضه الواجب الديني عليهم في العصر الحاضر ودون أن ينتبهوا إلى البون
الشاسع بين عصرهم هذا وتلك العصور المتشعبة بروح السيطرة والعناد . أجل
لم يتوخ هذا الفريق من نشر هذا الكتاب مرة أخرى سوى تجديد ما إندرس
من العداء ، وبذر بذور الشحناء بين المسلمين وابناء البيت الواحد فكأنهم
يتقربون إلى الله بتلك الجرائم وإلى رسوله (ص) بهذه السخائم إذ استعملوا
بذلك من الشيعة - وهم ركن الإسلام ماحرّم الله - وليتهم علموا أن الأرض
اليوم غير الأرض ، والعقول غير العقول والنفوس غير تلك النفوس والأمر قد
أنقلب رأساً على عقب وظهراً لبطن وأن سبكون الشيعة في الغابر عن مناقشته
الحساب بدقة وأرجاع كل طعنة من طعناته إلى نحسه - كان استنكافاً من
نبش الدفائن وتهيج الضغائن التي أقبرت في اللجود وترفعاً عن أساليبه
المفرقة ومهاتراته القذرة التي تلفظها العقول النيرة وتعافها القلوب الواعية

أهل البدع والزندقة (١) وقد أستهواني أسمه إلى مطالعته وكنت أظنّ بأني سأقف خلال صفحاته على أبحاث جديدة ودراسات قيمة . وإن مؤلفه سيمضي في استعراض الحوادث التي جاء بها في كتابه بعمق في التتبع وانصاف في القول

= وسعيًا وراء توحيد الكلمة بين صفوف المسلمين لاعتزازهم عن المناجزة وكنا نقول أن الكتاب المذكور قد رسمته يد العصية الأثيمة في ظروف ذهبت ذهاب أمس الدابر وقد أكل الدهر عليه وشرب وعفي أثره وزال خبره فلا يصح أن نثير ما أخذ ولا نوقد ما أطفئ - ولكن بعد أن فوجئنا بطبع الكتاب من جديد وعادوا إلى استعمال أسلحتهم المغلولّة وبراهينهم المعكوسة لم نجد من الحق التغاضي عن هناته والأعراض عن مفترياته التي ألحقها بالشيعة ومن أجلها لعنهم قاطبة وطلب من الله لهم الخزي والخذلان في العاجل والآجل إلى غير ما هنالك من الشنائم الدالة على شراسة في الطبع وبذاءة في اللسان . وكنت أود ألا أتعرض لرده وتفنيد مزاعمه لسقوطها عن درجة المعارضة . ولكن الواقع كان يحول بيني وبين هذا الود والواجب يعاكس تلك الرغبة لأن هؤلاء المهوسين أبوا إلا أن نكيل لهم بصاعهم ونرجع كل طعنة من طعناتهم إلى نحورهم وندين للمنصفين ان وجدناهم عوار سقطاتهم وقبيح سيئاتهم وفي الوقت نفسه سنكون أبعد الفريقين من المسؤولية عن تبعات هذا الموقف بعد أن كنا مضطرين للمنافحة عن شرفنا وقداسة مذهبنا فلا بد أن نجابههم بالحقيقة ونكاشفهم بصراحة كي تبدو لهم مستنيرة مسفرة وليس في أظهار الحق من غضاضة وإن غيظ المضل (على أهلها جنت براقش) .

(١) يعني بأهل البدع والزندقة الشيعة الإمامية التابعين لأهل البيت من آل رسول الله (ص) كما ستقف عليه .

ونزاهة في النقل ومناقشة بالعقل وأنه سيقف إلى جانب العلماء المفكرين الذين همهم صقل العقول وتنويرها بالمقائيد الحقة وغرسها في النفوس - وإذا بي أراه وبالأسف - ينضم إلى صفوف أولئك الذين دأبهم اغواء الأفكار وتضليل الألباب . وفوق ذلك كنت أظن بأنه سيحس إحساساً دقيقاً بخطور ما قدم عليه وأنه درس المصادر التي أدلى بها في كتابه دراسة صحيحة من سائر أطرافها وجميع نواحيها - وأنه فكر قبل أن يتكلم وتبصر قبل أن يقدم لكي تأتي إجماعه متماسكة لا تتلاشى إذا ارتطمت بصخرة النقد الزهية وهكذا كان ظني بالمؤلف ولكن زال هذا الظن عندما رأيته يهاجم المؤمنين الذين يخالفون رأيه هجوماً عنيفاً ويضربهم في صميم كرامتهم ضرباً موجعاً لا يتفق وصفات المسلمين في حال . إذ تعدى الحدود العلمية والقواعد المنطقية إلى الاستهتار والسباب من غير مبرر سوى الهوى وفتنة الشهوة المتأصلتين في نفسه المريضة وما أن تعمقت في كتابه حتى علمت أنه سار على الطرق الموحية والخطوط المتعرجة . فبرزت نتائجه وهي أشبه بمقدماته من الجيفة بالجيفة التي تملأ الفضاء عفونة وسخونة - وليست من حجب علم قبل أن يكتب بأن الشيعة لا تنهزم أمام الأقلام المهوشة التي فقدت إنسانيتها بأساليبها المبتذلة ولا تفتر أمام العقول المخبولة التي أضاعت رشدها وأحاساسها بالضر والنافع وكان عليه أن يعلم أن الشيعة ستقف على أرض صلبة لا ترهبها الأراجيف الآثمة ولا تززع أركانها المفتريات السمجة التي الصقها بتقاوة ثيابهم النظيفة ولا تؤثر في كيانها المهارات والرواسب التي شحن بها صفحات كتابه - أجل إن هؤلاء المخضرمين من دعاة النعمره الطائفية لا ينفكون أبداً عن إشغال نار الفتنة وبث دواعي البغضاء بين الأمة فلا يأتي يوم واحد إلا قام منهم جماعة وعملوا على تمزيق وحدتها وتفريق صفوفها غير مباليين بما يحترحون ولا متأثرين بما يقرفون ولا مفكرين في نتائج ما جنت أيديهم من الآثام ضاربين بالمسلمين ومقدساتهم

عرض الجدار مستمدين العون من سرائرهم الدنسة وضمائرهم الخبيثة سيراً وراء أمثالهم من الماضين لاعن تدبر ولاروية ومما يجرح قلب المسلم الحر دعوى هؤلاء المبطلين بداء التعصب البغيض - (أنهم مثقفون تخرجوا في الجامعة المصرية) وبعضهم يزعم أنه من درجة (استاذ ومدرس في كلية اصول الدين بمصر) وكل في هذه الجامعة وتلك الكلية من مفرق بإسم العلم والدين أمثال زعيتر^(١)، وأحمد أمين^(٢)، وطه حسين^(٣)، ومحمد ثابت^(٤)، ومصطفى صادق الرافعي^(٥)، رفع الله حيائه، وجلال نوري^(٦)، وعبدالله علي القصيمي^(٧) وجلال نوري^(٦)، وعبدالله علي القصيمي

-
- (١) هو محمد عادل زعيتر مترجم كتاب حياة محمد ، وأحد ادعياء العلم والثقافة الذين ابتليت بهم الأمة في هذا الزمان فقد جاء بما هو أطم وأقبح مما جاء به أحمد أمين في فجره .
 - (٢) هو صاحب كتاب فجر الاسلام وضحاها وكتاب المهدي والمهدوية الذي سار فيها وراء مفاسده .
 - (٣) هو صاحب كتاب الادب الجاهلي والفتنة الكبرى في جزء (علي وبنوه) وذكرى أبي العلاء جاء بقوارص ترتعد منها الفرائص .
 - (٤) هو صاحب كتاب جولة في ربوع الشرق الادنى فإنه وصف الشيعة بصفاته والزمهم بموبقاته وألصق بهم فساد أخلاقه .
 - (٥) هو صاحب كتاب اعجاز القرآن وتحت راية القرآن فقد طعن في الشيعة طعنات ملتبهة لا تجتمع مع روح الايمان كما لا يمتزج الدهن مع الماء .
 - (٦) هو صاحب كتاب اتحاد المسلمين طلب الى حكومته فيه محو مذهب الشيعة وابقاء مذهب بني أمية المبني على سب علي ونبيه (ع) .
 - (٧) هو صاحب كتاب الصراع بين الاسلام والوثنية اظهر فيه الاموية =

ومحمد رشيد رضا صاحب منار الخوارج^(١)، وأنيس زكريا النصولي^(٢)، وأضماهم من دعاة الجاهلية . ومرتوجي الهمجية بين أبناء هذا العصر بأسم الثقافة درسوا فيها كيف يحملون ألوية الطائفية على متونهم ويعملون على نشرها بين الامم ليوسعوا عليها جراحها ويصدعوا كيائها ويهدموا بنيانها مع أن الواجب يدعوم في الوقت الحاضر بحكم ما أنتشر بين ابناءها من العلوم وما شاعت فيه من الثقافة - أن يسموا وراء لم شعتها وجمع كلمتها وتقويم أودها ويضربوا على أيدي اللاعبين بمقدراتها بيد من حديد ليكونوا جميعاً كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً . ولكن هذه الفئة المفرقة والزمرة المغرضة (من مثقفي مصر وأساتذة سوريا وفلسطين) من حثالة بني امية ومشجعي الاستعمار الكافر يجمع ألوانه في القرن العشرين أبت إلا أن تسير وراء شنشنة المنافقين الاولين وتتمثل بأخلاق الفئة الباغية من أسلافها الماضين من بغاة صفين فهي لا تتراح أبداً ولا يطيب لها عيش مطلقاً إلا إذا عملت للأيقاع بالامة المسلمة . ونفثت سموم الشقاق بين أفرادها وطوائفها وما أسفت على شيء أسفي على من يستجيب لداعي هذه العصابة المضللة ويمشي في ركبها

= وقد ناقشناه الحساب بدقة في كتابنا الابداع في حسم النزاع وأرجعنا كل طعنة من طعناته إلى نصابها .

(١) هو صاحب مجلة المنار وكتاب السنة والشيعه فإنه نسب إليهم كل شنيع وفظيع على عادة من تقدمه من أشياخه .

(٢) هو أنيس زكريا النصولي صاحب كتاب الدولة الاموية في الشام قد فصل فيه من دين الاسلام بتصويبه نصوله على الامام فهؤلاء تسعة من أبطال الطائفية (تسعة رهط يفسدون في الارض ولا يصلحون) قد انبرى لهم فتيان المؤمنين فخطبهم فخطبهم وقدمهم فقدمهم .

ويدعو لها في السر والعلانية كأن ما جاؤا به هو الحق الذي يجب اتباعه ؛
وان كان كله في الواقع ونفس الامر أضاليل وابطال ملفقة من أخبار ما أنزل
الله بها من سلطان - بل وان كان ما جاؤا به قد التقطوه من وراء اناس
سعوا في هدم الاسلام بكل مالهيم من قوة ليطعنوا في رسول الله (ص) وفي
دينه وقرآنه - وما أدري هل ما أرتكبه المجدد لطبع كتاب الهيتمي
(عبد الوهاب عبد اللطيف - العالية من درجة استاذ والمدرس في كلية
« أصول الدين بمصر ») (١) وكم في هذه السكينة من للعجائب المصبوغة بصبغة
الشريعة وغرائب الثقافة كان سعيًا من أبناء مصر الشقيقة لتوحيد الامة
الاسلامية وهل من الواجب الديني الذي تقضي به (كلية أصول الدين) في
مصر أن يسعى أبناؤها لتجديد كتاب كله غمز ولمز في أمة كبيرة من المسلمين
وكله طعن في إيمانها وهل جزاؤها من (أبناء أصول الدين المصري) أن
يتجهجوا على كرامة الشيعة لانهم أخلصوا لاهل البيت النبوي (ص) وأحبهم
قبل كل انسان وقدموهم على كل انسان بعد النبي (ص) ونظروا إليهم بعين
خاصة كما كان رسول (ص) ينظر إليهم بها . وطبيعي إننا لانغز إلا من غمزنا
ولا نطعن إلا فيمن طعن فينا دفاعاً عن ديننا وأئمتنا الهدى ومصابيح
الدجى من آل رسول الله (ص) وهذا الدفاع بنظر الدين مشروع وبنظر
العقل ممدوح وفي القرآن يقول الله تعالى لعباده (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا
عليه بمثل ما أعتدى عليكم) ومن المؤسف جداً ألا نرى من يرقب هؤلاء
المنافقين ويحاسبهم الحساب العسير ويبدد تلك الجرائم المهلكة التي فتكت
بجسم الامة المسلمة ونخرت عظامها حق كادت ان تقضي على صرحها ليعيشوا
في جو هاديء وخطة معتدلة كما اراد الله ورسوله (ص) والمؤمنون .

(١) هكذا وجدناه مسجلاً على الصفحة الاولى من غلاف الكتاب .

في آداب الرد وقواعد النقد

ان للرد آداباً وللنقد قواعد - لا يتفداها صاحب العقل ولا يتجاوزها صاحب المنطق - وأفضلها عدم الخروج من الموضوع فإنه فرار من الحجة ومحاولة للباطل ، وعدم ذكر المثالب والميوب فإنه ينيء عن التعصب المقوت وأن يكون البرهان خالياً من الوهن ومنزهاً عن مجانبة العقل لاثؤثر عليه النعرة القومية ولا توهم ركنه العاطفة المذهبية فإن التأثير بها تضليل وتقويه ، وألا يكون الاحتجاج بما تفرد به أحد الخصمين فإن التدليل بما لا حجة فيه لا يكون دليلاً ولا يثبت حقاً ولا ينفي باطلاً ولا يحجج خصماً ، وألا يتعيز إلى أحد المتخاصمين لأن التعيز على العمى يخرج الباحث عن عداد رواد الحق ويدرجه في سلك دعاة البغي ، وأن يتجنب المغالطة فإنها تنقص قيمة الدليل وتحوله إلى السفطة والمشاغبة ، وأن تكون الدلالة على صحة الشيء وفساده بالبرهان المنطقي والدليل الجدلي والحجج المقبولة ؛ لأن مجرد الدعوى والهرج والمرج والحكايات الموهومة ونقل الأخبار الكاذبة سمّة من سمات أهل الزيغ ، والسباب أثناء المناظرة يوغر الصدور ويكثر اللجاج ولا يجدي في الاحتجاج ثم هو علامة الخذلان ، وليس منه بيان الخلط والخطل في الرأي بباهر الدليل والبرهان ، وألا يكون التمويل على كلمة قيلت فإن التمويل على ذلك تقليد للأباء والأمهات ، يذهب بقيمة البناحث ويميت مزيتته ، وأن تكون بين المتناظرين قواعد عامة ينتهون إليها في قطع الخصومة ورفع النزاع ، وإلا لم تكند تنقطع سلسلة النزاع بينها أبداً ما لم تكن بينها أصول موضوعة أعني ما به فصل الخصومة وحل النزاع ، وذلك بأن يكون التدليل والاستدلال بالكتاب والسنة المتفق عليها بين المسلمين عامة . فإذا أدلى أحدهما بشيء من هذين الدليلين كان واجب الاتباع ومفروض النزول

على حكمه من المتخاصمين جميعاً - وأن أولى أحدهما بما هو ثابت في مذهبه خاصة فضلاً عما إذا كان البرهان في مذهبه قائماً على خلافه كان ذلك منه تدليلاً بغير دليل وشذوذاً عن طريقي العقل والدين في الاستدلال على صحة الأشياء وفسادها كما ان احتجاج أحدهما على الآخر بما هو مقبول وحجة عند خصمه لثبوته من طريقه وأن لم يكن مقبولاً عند من أقامه يوجب على خصمه الآخر أن يجري عليه ويأخذ بمفهومه ومنطوقه ولا سبيل له إلى رده لأنه حجة لديه وعليه وتلك قضية الاستدلال بدليلي البرهان والجدل الثابتين في علم الميزان والمنطق هذا ما يجب على المتناظرين أن يلحظه بعين الاعتبار في مقام المجادلة وهو الغاية القصوى لمن نحا في طلب الحق وأراد الوقوف على الحقيقة والصواب من أقرب طرقها . والخلاصة إنا إذا وجدنا صاحب الكتاب يبرهن على صحة مذهبه بما أورده فيه من طريق مذهبه فحسب علمنا أن مذهبه باطل وليس بحق وإن وجدناه يبرهن على صحة ما هو عليه من المذهب بما أجمع الفريقان على روايته علمنا أن مذهبه حق وهو على صواب واجب الاتباع وما خالفه على باطل وضلال واجب طرحه ولكن ابن حجر أبى عليه هواه وشيطانه أن يعتدل في مشيه ويعتمد الحجة في نقده فاختر الطريق الأول واقتصر على رد الشيعة كغيره ممن تقدم عليه أو تأخر عنه من أشياخه بما ورد من طريق مذهبه فحسب . وأحياناً يقتصر في الاحتجاج عليهم بما لا تقوم به الحجة في مذهبه لقصور سنده وضعف دلالته - دون أن يشعروا إلى أن ذلك لا يقوم به الدليل ولا يقوى به التدليل ولا يكون حجة على الخصم المخالف لهم في الرأي والمبدأ ولا شك في أن مثل هذه الطريقة من الاستدلال عديم الجدوى لا يتفق مع صفات الباحثين عن الحقيقة باخلاص وتلك الطريقة هي طريقة العقل السليم والمنطق الصحيح وهي التي توصل إلى النجاة وبها يتمتع الإنسان بحرية الاعتقاد - ومن حيث أن ابن حجر

يروم اخفاء ما أنزل الله عن أعين الناس ويولد فيهم حب الانتقام والخط من
 قدر الآخرين ممن خالفوا هواه سلك سبيل الغواية في أبحاثه فذبح الحقيقة
 وأمات الدين وقضى على الحق واليقين ، وفي الحق أن ابن حجر أساء للشيعة
 بمقدار ما أساء إلى الأحاديث النبوية (ص) فقد جاء على ذكرهم كعالم يريد
 تحليل الحقائق تحليلًا صحيحًا على ضوء العلم لا كمتحامل يريد الشر والوقية
 فيهم غير أنه وهو مختبيء من وراء ستار الرد لم يدع للشيعة ضلعًا إلا كسره
 وطحنه ثم ذراه في الهواء فهو يعتمد في ردهم على ما لا يعرفونه ويشكون
 فيه وطبيعي أن مثل هذا لا يكون حجة عليهم في شيء لأنها شهادة للنفس
 وهي غير مقبولة في عرف النقد وإلا كان لزامًا على ابن حجر أن يخضع
 لمدعيات اليهود والنصارى ويرجع إلى مذهبهم في احتجاجهم عليه بما يختصون
 به مما لا يعرفه المسلمون - فان جاز لليهود والنصارى إلزام المسلمين بذلك
 ووجب على المسلمين النزول على مدعياتهم جاز لأبن حجر إلزام الشيعة بما
 ادعاه ولا شك في أن شيئًا من ذلك لا يصح فهذا مثله لا يصح . ويهمل كل
 نص يراه مخالفًا لما قامت عليه السقيفة وان كان مما اتفق المسلمون جميعًا على
 صحة روايته حبًا للغلبة وطمعًا بنشوة الفوز ويرمي كل حديث صحيح في
 نفسه أو ما يشهد بثبوت صحة معناه من صحيحه عند أهل السنة بالضعف
 مرة وبالوضع طوراً وبالاتعمال أخرى لأنه وارد في فضل علي وبنيه (ع)
 ويبالغ في صحة كل حديث موضوع في نفسه أو ما يشهد بثبوت وضعه من
 صحيحه عند حفاظ السنة لأنه وارد في فضل أبي بكر وعمر وعثمان (رض)
 ويتمسك بالعموم الكتابي ويعرض عن تخصصه بتخصسه ونصرص السنة مع
 أن التمسك بالعموم مع وجود التخصص لا يجوز عند العلماء - وإنما ارتكب
 هذا الغلط - احتفاظًا بكرامة أناس جاء القرآن بدمهم وحكم رسول الله
 (ص) بطردهم وبتميزهم في كثير من أحاديثه - ويعتمد على تفاسير غير مسندة

إلى رسول الله (ص) في حال وإنما كانت موقوفة على بعض الصحابة والتابعين - مع ان الحديث الموقوف على الصحابي والتابعي لا حجة فيه ويقرر ما يحسب أنه الصواب بعينه ثم يعود إليه فينقضه مناقضة العدم للوجود هكذا كان اعتماد ابن حجر في رده على الشيعة كما ستقف عليه في تضاعيف هذا الكتاب. فبهذا الأسلوب من الرد ضاعت الحقائق وكثرت النزعات وبهذا الضرب من النقد أضلوا العباد وأفسدوا البلاد وتشعبت المبادئ التي لا تعود على الأمة إلا بفصم عراها وتوهين قواها وبهذه الطريقة من المجادلة ذهبت نتيجة البحث العلمي وتلفت ثماره وبطلت آثاره .

لقد هاجم الهيثمي الشيعة على المكشوف وزحف إلى منازلهم معلناً لهم روح العداوة الماثلة للعيان بين نبرات قلمه - وكذلك كان سلفه يفعلون - فصارح الشيعة بكل ما أضرهم من سوء حتى أوسمهم في كتابه سباً وقذفاً - فالشيعة عند الحجري - مشركون كافرون زنادقة ، وهم من أكابر أهل البدعة لا يقبل الله لهم صلاة ولا صياماً ولا صدقة ولا حجة ولا عمرة ولا جهاداً ولا صرفاً ولا عدلاً وهم خارجون عن الاسلام كما تخرج الشعرة من العجين لأنهم - يسمون أصحاب النبي (ص) فعليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين فلا يجوز لأهل السنة مجالسهم ومشاربتهم ولا مؤاكلتهم - وهم رفضوا الاسلام فيجب قتلهم وقتالهم ، وهم كذابون وشرار الأمة يميلون إلى الهوى والعصبية وهم أشد ضرراً على الدين من اليهود والنصارى وسائر فرق الضلال فان الملاحدة قد اتخذوا كلامهم ذريعة لطعنهم في الدين والقرآن وان فيما ذهبت إليه الشيعة ابطلاً للاسلام رأساً وان من أصول عقيدتهم تضليل الصحابة أجمعين وهم اخوان الشياطين وأعداء الدين وسفهاء للعقول ومخالفوا الفروع والأصول ومنتحلوا الضلال ومستحقوا عظيم العقاب والنكال فهم

ليسوا بشيعة لأهل البيت وإنما هم شيعة إبليس اللعين وخلفاء أبنائه المتمردين
فعلبيهم لعنة الله وملائكته والناس أجمعين ، وأخيراً قال فيهم فقاتل الله
هؤلاء السفلة الكذبة على افكهم وافترائهم وقبايح بدعهم وغايات عنادهم
وحققهم وضلالهم .

كل ذلك مما قاله الهيثمي في الشيعة وفي مذهبهم على اننا لم نستقص سائر
كلماته التي كلها على هذا النمط وهكذا كان رواد الدرهم والدينار يطمعون
فيهم وينسبون إليهم كل شنيع ليغفروا العامة بهم ويوغروا صدورهم ويحملوهم
على الولوغ بدمائهم وكان هذا من أكبر العوامل على استحكام الغل في قلوبهم
واتساع شقة الخلاف بينهم ومن ذلك يتضح مقدار توغله في القذائف وتلبسه
بالرذائل وتهالكه دون الطامات وتغلغل الحقد في نفسه والعداء في ضميره
الأمر الذي دفعه إلى تشويه سمعة أمة كبيرة من المسلمين نزية عن كل تهمة
ووصمة وجهها إليها أعداؤها - وليت شعري كيف استحل الهيثمي لعن قوم
ما عبدوا غير الله ولم يأتوا بما يستحقون عليه اللعن وإنما يستقبلون القبلة في
صلواتهم ويشهدون لله بالوحدانية ولرسوله (ص) بالنبوة ويقرؤون القرآن
ويعملون به ويتبعون سنة نبيه الأمين (ص) ، نعم ذنبهم الذي استحقوا من
أجله لعن الهيثمي وحكمه عليهم بالخروج عن الاسلام هو كونهم يوالون علياً
وبنيه الأئمء على الدنيا والدين تبعاً لكتاب الله وتمسكاً بسنة النبي (ص)
ويناوؤن مناوئهم من المنحرفين عنهم من أسلاف الهيثمي ومن جراء ذلك
استباح منهم ابن حجر ما لا يستبيحه ذو دين من أحد اخوانه المؤمنين ونحن
نريد أن نقف هنا قليلاً مع الشيخ الهيثمي الذي عاش منساقاً مع عاطفته
وكتب ما كتب وهو خاضع لها إلى مداها ونسأله عن الموارد التي ابتدعتها
الشيعة في الاسلام وخرجوا بها عن الدين ليكون ذلك تبريراً له عما كاله لهم

من اللعنات والخروج عن دين الاسلام فهل يا ترى ابتدعوا بالدين فشبّهوا
الخالق تعالى ، بخلقه قارة وجوزوا عليه القبيح أخرى ام ابتدعوا فنسبوا
المعصيان إلى الأنبياء والمرسلين الذي لا يليق إلا بمقام الأشقياء ام ابتدعوا
فجوزوا على رسول الله (ص) شرب النبيذ ام ابتدعوا فقالوا في سيد النبيين
يهجر ام ابتدعوا فجعلوا أربعة أئمة في الدين وأوجبوا على الناس الرجوع إليهم
وحرّموا الأخذ عن غيرهم مطلقاً ام ابتدعوا فجوزوا الوضوء للصلاة بالنبيذ
وقالوا بطهارة جلد الكلب بالدبغ وانه يقع عليه التذكية فيطهر بالدباغ حياً
وميتاً ام ابتدعوا فأباحوا أكل الكلاب ونكاح البنات ام ابتدعوا فأجازوا
الصلاة على العذرة اليابسة واسقطوا الحد عن لاط بعبده ونكح أمه وبنته
وغيرهم من محارمه مع علمه بالتحريم بوساطة عقد يعقده وهو يعلم بطلانه ام
ابتدعوا فأوجبوا غسل الرأس بدل المسح وجوزوا المسح على العمامة في الوضوء
ام ابتدعوا فقالوا لو أن رجلاً غمس في مستنقع من نبيذ التمر وقوضاً به ولبس
جلد كلب مدبوغ ولطح ربهه بالنجاسة واحرم بالصلاة مبدلاً بصيغة التكبير
مترجمة بالتركية أو الهندية ويقتصر في قراءة القرآن على ترجمة قوله
(مدهامتان) (دوبرك سبز) ثم يترك الركوع وينقر نقرتين كنقرات الديك
لا قعود بينهما ولا يقرأ التشهد ثم يحدث عمداً في آخر الصلاة ويختمها بضرطه
بدل التسليم . ام ابتدعوا فقالوا لو أن رجلاً حضر عند القاضي وادعى أن
فلانة زوجتي وهو يعلم انه كاذب وشهد له بذلك شاهدا زور وهما يعلمان
ذلك فعحكم القاضي له بها حلّت له ظاهراً وباطناً ام ابتدعوا فقالوا لو أن
رجلاً تزوج امرأة جميلة فرغب بها آخر قبل دخول زوجها بها فأتى ذلك
الأجنبي فادعاهما زوجته وان زوجها طلقها قبل الدخول بها وتزوج بها وشهد
له بذلك شاهدا زور وحكم القاضي بذلك نفذ حكمه وحرمت على الأول ظاهراً
وباطناً وحلت للمعتال ظاهراً وباطناً . ام ابتدعوا فقالوا لو أن رجلاً تزوج

وهو في أقصى المشرق بامرأة وهي في أقصى المغرب ثم أتت بولد من حين العقد لسته أشهر فان الولد يلحق بذلك الرجل وان علمنا أنه لا يمكن أن يطانها بعد العقد بحال ابدأ . ام ابتدعوا فقالوا لو تزوج رجل بامرأة ثم غاب عنها وانقطع خبره فقبل لامرأته قد مات فأعتدت وانقضت عدتها وتزوجت بآخر ثم حضر الزوج الأول فالأولاد من قبل ومن بعد كلهم يلحقون بزوجها الأول ولا شيء للثاني منهم وان كانت المسافة بينهما مدة خمسين سنة ثم سافر إلى بلد الزوجة فوجد جماعة من النسل من تلك المرأة من الأولاد وأولاد الأولاد . ام ابتدعوا فقالوا يجوز بقاء الحمل في بطن أمه أربع سنين على الأقل وثمانين سنين على الأكثر ام ابتدعوا فقبلوا الشريعة ظهراً لبطن وشوهوا مسلكها وخرموا نظامها^(١) كلا ثم كلا فان الشيعة أشد الناس تعظيماً لله وأعظمهم

(١) ان شئت أن تقف على هذه البدع التي ينبذها كتاب الله والسنة وتأبها الأديان لتعلم انها من مقررات خصوم الشيعة وأعدائها فراجع ص ٥٧ من صحيح البخاري في أول كتاب الاستبذان من جزئه الثاني ومسلم في باب النهي عن ضرب الوجه ص ٣٩٧ من جزئه الثاني من صحيحه و ص ٣١٦ في باب نبذ السقاية من صحيح سنن أبي داود والمقريري في ص ١٦٤ من خططه في جزئه الرابع و ص ١٠٧ من ميزان الشعراني من جزئه الثاني من الطبعة الثالثة والفصل -١- من المسألة ١ و ٦ من كتاب الفضل بن رزيهان و ص ٩٤ من منهاج السنة وما بعدها من جزئه الثاني و ص ١١٥ من ميزان الشعراني من جزئه الأول و ص ٤٤٧ من حياة الحيوان الكبرى من جزئه الثاني و ص ٨٦ من وفيات الأعيان لابن خلكان في ترجمة محمود بن حسن السبكتكين و ص ١٤٣ من ميزان الشعراني من جزئه الاول و ص ٢٧١ و ٣٩٤ و ٣٩٦ =

تنزيهاً لمقام الانبياء (ع) وأشدهم محافظة على قوانين الدين وأصول الشريعة وأكثرهم تمسكاً بالثقلين كتاب الله والعترة الطاهرة الزكية واعلمهم بجلاله وحرامه وأدلتهم واحكامه فكيف يجوز عليهم ما يقوله المغرضون وينسبوه إليهم المبغضون نعم إنما استند الشيخ الهيثمي في لعنهم ونسبه البدع إليهم إلى تعليله العليل في مذهبه الدليل بأنهم يسبون أصحاب النبي (ص) ويتنقصونهم وذلك عنده يوجب لعنهم وخروجهم عن الاسلام وان اذعنوا لنبوته النبي (ص) وما جاء به من عند الله بل وان لم ينكروا أصلاً من أصول الاسلام أو فرعاً من فروعه فما داموا يسبون أصحاب النبي (ص) فالواجب لديه قتلهم وقتالهم وحرمة مؤاكلتهم ومشاربتهم ومناكحتهم لأنهم مشركون زنادقة لأجل ذلك كما هو صريح قوله في أوائل كتابه ولكن كان على الهيثمي أن يعلم ان الشيعة مهما قالت من أقوال ازعجته وأثارت غضبه وفقست بيضه فانهم لم يبلغوا ذلك الحد من قول الله ورسوله (ص) فيهم وان بلغوا ذلك فلم يقولوا أكثر منه فان كان ذلك صحيحاً فعلاً كل هذا التهريج وان كان كذباً

= تاريخ الخطيب البغدادي من جزئه الثالث عشر والمسألة ٤ و ٥ و ٢٢ من الفصل -١٣- في الطلاق من كتاب ابن روزبهان و ص ١٣٤ من ميزان الشعراي من جزئه الثاني و ص ٤٧ من الفتاوي الحسيرية من جزئه الاول في مذهب ابي حنيفة و ص ١٠٦ من كتاب غاية الكلام لمحمد بشير الدين القنوجي فراجع ثمة حق تعلم الحق من الباطل والهدى من الضلال والسنة من البدعة وليتضح لك ما أدخله خصماء الشيعة وأعداؤها من المنحرفين عن أهل البيت النبوي (ص) من المنكرات والبدع التي تأباها العقول السليمة كل الالباء - فابن حجر يرى القذى في عين خصمه ولا يرى الجذع المعارض في عينيه وقد شقها وهو في ذلك كما قيل (رمتني بداءها وانسلت) .

كان عليه أن يكذب الله ورسوله (ص) قبل أن يكذب الشيعة ليرى الناس
انه ينشد وجه الحق والعدل في تكذيبها لا تكذيب الشيعة وها أنا ذا أها
القاريء سأضع بين يديك حقائق كثيرة استخلصناها من أوثق المصادر التي
يحترمها المسلمون وانتزعناها من بين كثير من الاحاديث النبوية (ص) التي
لعبت بها الأيدي المفرضة وحرقتها الشهوات المفسدة اتباعاً للأطباع الكافرة
بالأمانة والهاضمة للحقوق . حقائق نملئها عليك دفاعاً في وجه حملات ابن
حجر الهوجاء التي اثار بها العواطف وقال بها من كرامة أناس رفعوا لواء
الحق رفعاً وجدعوا أنف الباطل جدعاً وسقطوا صرعى في سبيل تأييده
وبناء صرحه للأجيال الآتية .

الأمر الأول

حديث البطانتين وحديث الحوض

وقبل أن نغيط اللثام عن وجه الصواب في هذه المباحث الدينية نسوق
للقارئ الكريم أموراً يستشرف من ورائها على العلم بصحة ما قلناه .
فهذا البخاري يحدثنا في صحيحه ص ١٥٠ في باب بطانة الامام وأهل
مشورته من جزئه الرابع عن ابي سعيد وابي أيوب وابي هريرة بأسانيدهم
عن رسول الله (ص) انه قال (ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة
إلا كانت له بطانتان بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه وبطانة تأمره بالشر
وتحضه عليه فالمعصوم من عصمه الله)^(١) فالشيعة تقول كما يقول هذا الحديث

(١) وفي المسند لابن حنبل ص ٣٩ من جزئه الثالث عن ابي سعيد الخدري
عن النبي (ص) انه قال ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت
له بطانتان بطانة تأمره بالخير وتحضه عليه وبطانة تأمر بالشر وتحضه عليه
والمعصوم من عصم الله ، وأخرج أيضاً في ص ١٥٥ من جزئه الأول والخطيب
في ص ١٣٣ من تاريخ بغداد من جزئه الأول وحكم بن جرير بصحته قال جاء =

ان بطانة النبي (ص) وأهل مشورته قسبان - قسم يأمره بالخير وآخر يأمره بالشر - وهذا ما ينفي صراحة القول بمعدالة الصحابة جميعاً كما ينفي إرادة العموم من حديث القرون وغيره - إذ بعد تسليم صحتها جدلاً - فإنها لا تريد الصحابة جميعاً نزولاً على حكم الجمع العرفي بينها وبين ما دل على وجود المنافقين والكذابين في عصر النبي (ص) ووجود اليهود والنصارى وغيرهم من الكافرين في طبقته - فلو أراد العموم لزِم التناقض بين الآيات والروايات ووجب الحكم لهؤلاء جميعاً بالفضل وهذا معلوم البطلان فذلك مثله باطل وفي القرآن يقول الله تعالى (ان أكرمكم عند الله أتقاكم) فالصحابي إذن كغيره من الناس لا يمتاز على الآخرين إلا بالتقوى فعدوهم واجبوا الاحترام دون الفاسقين منهم فإنه لا كرامة لهم ولا احترام فان الاسلام لم يأمر بتعظيم الفاسق ولا احترام المنافق كائناً من كان كما حكم بذلك القرآن - ويشهد لذلك قوله تعالى (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزى الله الشاكرين) وهو صريح في انقلاب جمهور الصحابة على الأعقاب بعد موت

= إلى النبي (ص) اناسٌ من قريش فقالوا يا محمد إنا جيرانك وحلفاؤك وان اناساً من غلماننا قد أتوك ليس بهم رغبة في الاسلام ولا رغبة في الفقه إنما فروا من ضياعنا فقال لأبي بكر ما تقول قال صدقوا انهم جيرانك وحلفاؤك فتغير وجه النبي (ص) بما أشار به عليه ثم قال لعمر ما تقول قال صدقوا انهم جيرانك وحلفاؤك فتغير وجه النبي (ص) بما أشار به هو الآخر عليه ولا يخفى ما فيه من الدلالة على ما قلناه وان ما أشارا به عليه (ص) لم يكن خيراً ولا معروفاً وإلا لما تغير وجه النبي (ص) قطعاً .

النبي (ص) فالشيعة تقول كما يقول الله تعالى بأن الصحابة فرقان فرقة قد انقلبت على الاعقاب وهم جمهورهم وأخرى ثابتة غير منقلبة وهي الشاكرة المحكوم عليها بالقلة في منطوق الآية وتلك هي بطانة الخير التي تأمره بالمعروف في صريح الحديث كما أن تلك وهي الاخرى بطانة الشر التي تأمره بالمنكر وتحضه عليه .

حديث الحوض

ويزيد قولهم هذا تأكيداً ووضوحاً ما أخرجه البخاري في صحيحه ص ٩٤ من جزئه الرابع في باب الحوض كغيره من أهل الصحاح^(١) بأسناده عن ابي هريرة عن رسول الله (ص) انه قال (بينا أنا قائم فاذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال لهم فقلت أين فقال إلى النار والله قلت ما شأنهم قال انهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقري ثم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال لهم فقلت أين قال إلى النار والله قلت ما شأنهم قال انهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقري فلا أرى يخلص منهم إلا مثل همل النعم) وأخرج أيضاً في باب الصراط جسر جهنم ص ٩٤ من جزئه الرابع عن سهل بن سعد قال : قال رسول الله (ص) (اني فرطكم على الحوض من مررت عليّ شرب ومن شرب لم يظمأ ابداً ليردّني عليّ أقوام

(١) وأخرج أحمد في مسنده ص ٢٨ من جزئه الثالث عن ابي سعيد الخدري أن رسول الله (ص) قال : فأقول أصحابي فقليل انك لا تدري ما أحدثوا بعدك فأقول بُعداً بُعداً أو قال سُحُفًا سُحُفًا لمن بدل بعدي .

اعرفهم^(١) (ويعرفوني) ثم يحال بيني وبينهم فأقول انهم مني فيقال انك لا تدري ما أحدثوا بعدك فأقول سحقاً سحقاً لمن غير بعدي^(٢) وفيه ايضاً ص ٩٤ من جزئه الرابع في الباب نفسه عن النبي (ص) انه قال (يرد عليّ الحوض رجال من اصحابي فيجعلون عنه فأقول يا رب اصحابي فيقول انك لا علم لك بما أحدثوا بعدك انهم ارتدوا على ادبارهم القهقري - وأخرج ايضاً في ص ٣٠ من جزئه الثالث في باب غزوة الحديبية عن العلاء بن المسيب (قال لقيت البراء بن عازب فقلت له طوبى لك صحبت النبي (ص) وبابعته تحت الشجرة فقال يا ابن اخي لا تدري ما أحدثنا بعده) .

أقول وأنت خير يا بلندي أحدثوه بعده (ص) هو بيعة السقيفة التي نقضوا بها السنن المقطوعة وعفوا معالمها ونفذوا الصحاح الحمديّة الناصّة على خلافة علي والأئمّة (ع) من ولده لذا ترى رسول الله (ص) يقول فيهم (فأقول سحقاً سحقاً لمن بدل بعدي) ذلك لأنهم استبدلوا الذنابي بالقوادم والمعجز بالكاهل وهم يحسبون انهم يحسنون صنماً ألا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون .

(١) هكذا ورد في نسخ البخاري بحذف النون .

(٢) وأخرج البخاري في صحيحه في أواخر ص ٨٥ في باب وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم من جزئه الثالث عن النبي (ص) انه قال يجاء برجال يوم القيامة فيؤخذ بهم ذات الشمال فأقول يا رب اصحابي فيقال انك لا تدري ما أحدثوا بعدك ان هؤلاء لم يزالوا مرتدين على اعقابهم منذ فارقتهم) .

حديث لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر

وهذا البخاري يحكي لنا في صحيحه ص ١٧٤ من جزئه الرابع في باب لتتبعن سنن من كان قبلكم ، وكذلك الامام أحمد بن حنبل يروي لنا في ص ٨٤ و ٨٩ و ٩٤ من الجزء الثالث من مسنده وغيرهما من أهل الصحاح عن النبي (ص) انه قال (لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب لتبعتموهم قلنا يا رسول الله (ص) اليهود والنصارى قال فمن) ولم يكن المخاطبون بذلك يومئذ إلا الصحابة لا سواهم ، ومعلوم لدى الخاص والعام إن بني اسرائيل ضيعوا وصي موسى هارون وعكفوا على عبادة العجل وما برحوا عاكفين عليه فكذلك أمة النبي محمد (ص) ضيعوا وصيته ومن هو منه بمنزلة هارون من موسى ولزموا بأذيال غيره فهذه الأحاديث هي التي دعت الشيعة إلى الاعتقاد بذلك الانقسام في أصحاب النبي (ص) وهي التي أوجبت عليهم القول بأن الصحابة طبقات ففيهم المدول وفيهم غير المدول وفيهم بطانة الخير وفيهم بطانة الشر وفيهم المنقلبون على الأعقاب وفيهم الشاكرون وفيهم التاجي من النار وفيهم الداخل فيها كما قال الله تعالى ورسوله (ص) ذلك فيهم ولا يصح أن نحمل هذه الأحاديث وآية الانقلاب على إرادة امثال مسيلمة وطلحة والعنسي واهلهم ذلك لأن المخاطبين بها هم أصحاب النبي (ص) وهؤلاء لم يسلموا حتى يرتدوا بل كان ارتدادهم ثابتاً في حياة النبي (ص) لا بعده فلا تشملهم الأحاديث والآية لأنها صريحة في إرادة المرتدين بعده كما لا يصح أن نحملها على إرادة مالك ابن نويرة وقومه المانعين لدفع الزكاة إلى ابي بكر لأمر .

الاول انا نمنع كونهم مرتدين لهم حكمهم لأنهم مجتهدون وقد أدى اجتهادهم

إلى ألا يدفعوا زكاتهم إلى أبي بكر (رض) سواء أكانوا مصيبين أم مخطئين فلهم
الاجر فلا يصح قتال المجتهد وقتله وان كان مخطئاً فان منعوا اجتهادهم منعنا
اجتهاد الآخرين ولم يكونوا مصيبين في قتلهم وقتالهم ويشهد لهذا أن الخليفة
أبا بكر (رض) قد ودى ماله من بيت المال وفك الأسارى من قومه
وطلب إليه الخليفة عمر (رض) أن يقيم الحد الشرعي على خالد بن الوليد كما
ستقف عليه مفصلاً في القريب ومن ثم فان رسول الله (ص) لم يأمرهم بقتال
أحد من بعده ولم يرخص لهم فيه وإنما خص بذلك علياً كما تقول الشيعة
نزولاً على ما حكاه حفاظ السنة في صحاحهم من قوله (ص) له (ع) (أنت)
تقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله (١) وقال (ص) له (ع) (أنت)
تقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين (٢) ولذا لم يذكر أنه الحديث بأن النبي
(ص) رخص لأبي بكر أن يقاتل من منعه زكاة ماله وكان الخليفة عمر (رض)
يقول فيما سجله عليه الحفاظ فيما يأتي (وددت اني سألت النبي (ص) عن

(١) تجده في أواخر ص ١٢١ من الصواعق المحرقة لابن حجر .

(٢) أخرجه جمع من الحفاظ منهم الخطيب البغدادي في ص ٣٤٠ من
تاريخه من جزئه الثامن والمتقي الهندي في ص ٣٧ من منتخب كنز العمال
بهامش الجزء الخامس من مسند أحمد والحاكم في ص ١٣٩ من مستدركه من
جزئه الثالث وقال الذهبي في تلخيصه هذا الحديث لم يصح . ولم يعقبه بما
ينفي صحته فالحديث صحيح ويشهد لثبوت صحة معناه ما تقدم ذكره من
حديث أبي سعيد وقد اعترف الذهبي نفسه بثبوت صحته على شرط الشيخين
إذ لم يعقب عليه بشيء وذلك دليل على صحة الحديث عنده فكيف لا يصح
وشاهده صحيح لديه .

قوم قالوا نقررّ بالزكاة من أموالنا ولا نؤديها إليك أيجل قتالهم (١) ،
وقد جاء التنصيص من النبي (ص) في أحاديث أهل السنة على منع الخليفتين
من قتال أحد وتخصيص القتال بعلي وحده فهذا الحافظ الكبير الحاكم
المنشأ بوري يحدثنا في ص ١٢٣ من صحيح المستدرك من جزئه الثالث عن
ابي سعيد قال كنا مع رسول الله (ص) فانقطعت نعله فتخلّف علي يخصفها
فمضى قليلاً ثم قال منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله
فاستشرف لها القوم وفيهم ابو بكر وعمر قال ابو بكر انا هو قال لا قال
عمر انا هو قال لا ولكن خاصف النعل يعني علياً فأثينا فبشرناه فلم يرفع
به رأساً كأنه قد كان سمعه من رسول الله (ص) ثم قال الحاكم هذا حديث
صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

فالشبهة تقول إذا كان رسول الله (ص) لم يرخص لهم بقتال أحد فكيف
جاز لهم أن يخالفوه ويعصوا أمره ومن هذا الذي أباح لهم التغرير بالمسلمين
والقتال بهم وأنت ترى رسول الله (ص) لم يأمرهم به والقرآن لم يرخص لهم فيه
أم كيف يا ترى يجتمع هذا مع ما يدعيه ابن حجر بأنهم اطاعوا الله ورسوله
(ص) وانهم الائمة العدول .

الثاني - إن صريح قول النبي (ص) في حديث الخوض
(ان هؤلاء لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم) يمنع من إرادة
ما نعي الزكاة فأنه بمنزلة النص على إرادة الارتداد حين موت النبي (ص)
ومانعوا الزكاة لم يمتنعوا إلا بعد مضي زمان طويل على وفاة النبي (ص)
لبعدهم عن المدينة وعدم وصول ذلك إليهم في حينه فلا يعقل أن يريد
بقوله خاصة وان المواجهين بذلك الخطاب هم الصحابة وكانوا جميعاً بحضرته

(١) راجع أواخر ص ٢٤٩ من الدر المنثور من جزئه الثاني .

فكيف يصح ان نصرف ذلك إلى خصوص الآخرين ممن لم يكونوا حاضرين
مجلس الخطاب فان ذلك لا يقوله عربي ولا يريده فكيف يقول به سيد
العرب ويريده .

الثالث - ان صريح آية الانقلاب وأحاديث الجوز يدل على ان الثابتين
على الدين حين موت النبي (ص) قليلون في قلة النعم الضالة وهذا
ما ينفي إرادة مانعي الزكاة لأنهم قليلون وأولئك كثيرون فكيف
يصح ان نقول انه يريد بالكثير القليل وبالعكس وذلك يتسامى عنه قول
الله وقول رسوله (ص) ولا يجوز حمل كلامها عليه .

الامر الثاني

حديث الثقلين

يقول الهيثمي في أواسط ص ١٤٨ وما قبلها في الآية الرابعة من الفصل الأول من الباب الحادي عشر في الآيات الواردة في أهل البيت من الصواعق المحرقة لابن حجر عن كبير الطبراني بسند رجاله كلهم ثقات عن النبي (ص) أنه قال (اني مخلف فيكم الثقلين) (خليفتي) (أمرين) ان تفضلوا ان تبتموهما وما كتاب الله وعترتي أهل^(١) بيتي وإنها لن يفترقا حتى يردا على الحوض فلا تقدموم فتهلكوا ولا تأخروا عنهم فتفضلوا ولا تعلموم فأنهم اعلم منكم ثم قال المؤلف ان الحديث قد صدر عن النبي (ص) في مواطن عديدة حيث صدع به يوم غدير خم ويوم عرفة في آخر حجة حجها ويوم قام خطيباً بعد منصرفه من الطائف وفي مرضه الذي توفي فيه وقد امتلأت الحجرة

(١) وفي بعض متونه اني تارك فيكم ما إن تمسكنم به لن تفضلوا بعدي كتاب الله وعترتي أهل بيتي ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض تجده في أواخر ص ١٤٧ من الصواعق المحرقة لابن حجر .

بأصحابه إلى ان قال وأعلم ان الحديث ورد عن نيف وعشرين صحابياً .
أقول أن الحديث متواتر لكونه مروياً عن نيف وعشرين صحابياً كما يقول
ابن حجر وتقول الشيعة ما كان رسول الله (ص) ليهم بهذا الحديث ويكرره
على أصحابه في مواطن عديدة إلا لعظم أهمية الكتاب والمعتد في نظره
وأكبرها انها واجبا الاتباع والطاعة في كل شيء من أمور الدين والدنيا .
ولئلا ينبذوها خلف الظهور فانه رتب على ذلك أكبر محذور وهو الضلال
ولكن سرعان ما خالفوه فنبذوه وتمسكوا بالآخرين من سائر أفراد الأمة .
وقد استفاد الشيعة مطلوبهم من هذا الحديث من وجوه - الأول أن رسول
الله (ص) جعل عترته أحد الثقلين وحكم بانها لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض
وهو دليل على عصمتهم والمعصوم احق بالامامة بل لاتصلح إلا له ، وغيرهم لم
يكن معصوماً بالاجماع - الثاني - ان الحديث صريح في ان عندهم علم القرآن
وهو دليل على أنهم أفضل من سائر الأمة والأفضل لا يصح أن يكون مأموماً
للفاضل فضلاً عن المفضول والجاهل لقبحه في العقول إلا ترى أنه يقبح عند
العقل تقديم المبتدئ بالعلوم العربية على الفقيه الجامع للشرائط الفتوى وتقديم
الحائز على درجة استاذ في المدارس الابتدائية على الحائز على درجة استاذ في
دار المعلمين العالية فضلاً عما إذا كان حائزاً على درجة (دكتوراه) - الثالث
ان النبي (ص) جعلهم اعدال القرآن وهو واجب الاتباع فكذلك يجب
اتباعهم في كل أمر ونهي وهو لازم الامامة وهذا معنى التمسك بهم - والمسالمون
لا يرضون بكتاب الله بدلاً فكيف يرضون عن اعداله حوالاً - الرابع - ان
النبي (ص) رتب الضلال عن الحق بتركهما معاً والهدى على الاخذ بهما معاً
فالتمسك باحدهما لوصح لا يفي عن الحق شيئاً بل الاخذ باحدهما دون الآخر
لا يكون من التمسك باحدهما في شيء فكما ان المتخلف عن القرآن لا يصيبه
الا الضلال فكذلك المنحرف عن أهل البيت (كأبن حجر واضرابه مثلاً)

لا يصيبهم الا الضلال - وهذا معنى قول الشيعة أنه لا علم ولا هدى الا من طريق أهل البيت ، ولانجاة إلا لهم ولشيعتهم المتمسكين بهدایتهم والمنحرفين عن اعدائهم وكل شيء يأتي من طريق غيرهم فهو جهل وضلال - الخامس - ان الحديث نص في عدم خلو البيت النبوي من رجل في كل قرن هو في وجوب التمسك به كالقرآن وهو دليل على وجود الثاني عشر منهم الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً على ما أتفقت عليه روايات الفريقين المتواتره .

حديث من اراد ان يحيى حياتي

وقد زاد مطلوبهم وضوحاً ما حكاه لهم المتقي الهندي في ص ٣٢ بهامش الجزء الخامس من مسند أحمد عن كبير الطبراني وغيره عن ابن عباس عن النبي (ص) أنه قال (من سره ان يحيى حياتي ويموت مماتي ويسكن جنة عدن التي غرسها ربي فليوال علياً من بعدي وليوال وليه وليقتد بأهل بيتي من بعدي فانهم عترتي خلقوا من طينتي ورزقوا فهمي فويل للمكذبين بفضلهم من أمي القاطعين فيهم صلي لا أنا لهم الله شفاعي) فهم يرون كما يرى كل من له نصيب من الفهم ان هذا الحديث من الأدلة الواضحة على أمامة المعتره الطاهرة بعده (ص) وهل هناك دلالة أوضح من قوله (ص) وليقتد بأهل بيتي وتعليله ذلك بأنهم رزقوا فهمي والدعاء بالويل للمكذب (كآبن حجر وغيره) بفضلهم ومن الواضح أنه لا يستحق الويل والعذاب الا المكذبون يومئذ بفضل النبي (ص) والأمام (ع) ويقول صاحب كنز العمال ص ١٥٥ من جزئه السادس عن مطين والماوردي وابن جرير وابن شاهين وابن منده من طريق

ابي اسحاق عن زياد بن مطرق قال سمعت رسول الله (ص) يقول من أحب أن يحيى حياتي ويموت ميتي ويدخل الجنة التي وعدني ربي وهي جنة الخلد فليتول عليها وذريته من بعدي فإنهم لن يخرجوك من باب هدى وإن يدخلوكم باب ضلالة - وأورده العسقلاني في الأصابة في ترجمة زياد بن مطرف ص ٢٠ من جزئه الثالث مختصراً ثم قال قلت في اسناده يحيى بن يعلي المحاربي وهو داهي .

أقول : ان طعن العسقلاني هو الواهي لأن يحيى بن يعلي المحاربي من الثقات بالاتفاق وقد أخرج له البخاري في صفحة (٣٠) من صحيحه من جزئه الثالث في عمرة الحديبية وأخرج له مسلم في ص ٦٧ من صحيحه من جزئه الثاني في الحدود وأرسل الذهبي (مع تعنته) وثيقه في الميزان ص ٣٠٧ من جزئه الثالث أرسال المسلمات فكيف ياترى يكون واهياً وقد احتج به الشيخان في الصحيحين وغيرهما من أئمة الحديث ، أجل إنما صار الحديث واهياً عند العسقلاني لكونه بصاً على خلافة علي (ع) وبنيته بعد النبي (ص) فهو مصادم لرأيه فيما قامت عليه السقيفة فلم يستطع التخلص منه إلا أن يقول فيه واهٍ على أن ابن حجر وغيره من علماء السنة لم يقتصروا على توهين هذا الحديث فحسب بل حكوا بتوهين كل حديث يحدونه سلاحاً للشيعة ومخالفاً لرأيهم فيبيعة السقيفة فتراهم تارة يقولون فيه أنه منكر ومرة واهٍ وطوراً غريب وتارة موضوع وأخرى مفقود وإن كان في اسناده الثقات عندهم بالاتفاق وقول هذا العسقلاني شاهد عدل على ما نقول .

فالائمة من آل رسول الله (ص) بحكم هذه النصوص هم اعلام الهدى والمعروة الوثقى التي لا انفصام لها وأحد الثقلين لا يضل من تمسك بها ولا يهتدي الى الله من ضل عن احدهما وهم القائلون مقام النبي (ص) في أمره ونهيه وهم السبيل

إلى الله والهداة الى الحق دون غيرهم من سائر الناس (ليهلك من هلك عن
بينته - ويحيى من حيّ عن بينته) .

وبعد هذا أليس من الغريب ايها المسلم المنصف ان يزعم الهيثمي ان من
قدّم علياً (ع) وهم الشيعة طبعاً - على أبي بكر وعمر وعثمان (رض) -
فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار فما ذنب الشيعة إذا كان الرسول (ص) يقول
هذا فيما حكاه حفاظ السنة - فهل يرغب ابن حجر أن يترك المسلمون نبيّتهم
«ص» وقرآنه ويسارعوا الى بيعة السقيفة ويتخذوها ديناً يدان به وينبذوا
الصالح النبوية الفناصة بالخلافة على علي وبنيه « ع » من بعده «ص» لأن
بعض المهاجرين والأنصار أرادوا خلافة واقفوا على غيره - لاجرم أنهم
لا يخالفونه إلا الى رذيلة وبدعة ضلالة - ويقول الرسول « ص » في الصحيح
« وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة وكل ذي ضلالة في النار » .

الأمر الثالث

في عصمة الامام

الامام يجب أن يكون معصوماً من الصفات والكبائر قبل نصبه وبعده عمداً أو نسياناً وسهواً أو خطأ - والعصمة قوة في العقل لثلاث غلبة المعاصي مع قدرته عليها - ونحن إذا اثبتنا اعتبار هذا الشرط في الامام تمكننا من اشراقك على القطع بفساد امامة غير المعصوم وبدل عليه أمور :

الأول : ان العلة التي أحوجتنا إلى وجود الامام هي عدم عصمة الناس إذ لو كانوا معصومين لم يحتاجوا إلى امام، فلو كان الامام غير معصوم كانت علة الحاجة فيه قائمة واحتاج إلى امام آخر فيكون الكلام في ذلك كالكلام فيه فيؤدي الى ايجاب أئمة لا نهاية لهم أو الانتهاء الى امام معصوم والأول باطل والثاني هو المطلوب .

الثاني : إذا نفينا العصمة عن الامام جاز أن يفعل المعصية وحينئذ اما ان يجب علينا اتباعه فيها فقد وجب فعل المعصية الواجب تركها ويجتمع الضدان وهو باطل واما ان لا يجب علينا اتباعه وقد فرضنا وجوب طاعته

فتنتفي فائدة ذلك الجمل ويكون نصبه عبثاً والعبث غير جائز على الله
فوجب عصمته .

الثالث : لو لم نقل بعصمة الامام لم يحصل الوثوق بقوله إذ من الجائز ان
يكذب عمداً أو خطأ وحينئذ لا يجوز الأخذ بقوله فتبطل الفائدة من نصبه
فتجب عصمته .

الرابع : لو جاز على الامام العصيان سقط محله وانحطت منزلته عند
الناس وكان مردود الشهادة واحط حالاً من رعا العوام ومحلاً لانكارهم لأن
أصغر الصفائر من أعلا الناس وأعرفها بمناقب الطاعات ومثالب المعاصي أقبح
وأعظم من أكبر الكبائر من أدنى الناس فتبطل فائدة نصبه ولا يقبل قوله
ولا يصح أن يكون حجة على الناس والتوالي باطلة فتجب عصمته
على الاطلاق .

الخامس : لو جاز على الامام العصيان وجب الانكار عليه وردعه وزجره
وايذاؤه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبذلك يفوت الغرض
من نصبه وينتقض وجوب طاعته على الاطلاق وذلك لا يجوز فتجب
عصمته .

السادس : ان الامام هو الحافظ للشرع والقائم به فلو جاز عليه الخطأ لم
يكن حافظاً له بتمامه وجاز عليه أن يدخل في الدين ما ليس منه ويخرج منه
ما كان داخل فيه وبذلك ضياع الدين وأحكامه وهو باطل فتجب عصمته .
وقد اخطأ من زعم أن الحافظ للشرع ليس هو الامام وإنما هو المنفذ وحافظ
الشريعة هم العلماء المجتهدون وإنما قلنا بخطأه لأن تنفيذ الأحكام (أحكام الله
المتعلقة بأمور الدين والدنيا) إنما يجب تنفيذها على الوجه الذي أمر الله به

وجاء به رسول الله (ص) وهذا لا يكون إلا إذا كان الامام معصوماً والاجتهاد ظن وهو لا يحصل معه العلم بأن مايقوله صاحبه هو من عند الله لجواز أن يكون من رأيه وقد نهى الله تعالى عن ذلك بقوله (ولا تقف ما ليس لك به علم) وقال تعالى (أالله أذن لكم أم على الله تفترون) وقال تعالى (ان يتبعون إلا الظن وان هم الا يخرصون) وقال تعالى (ان الظن لا يغني من الحق شيئاً) .

والاجتهاد لا يحفظ صاحبه من الخطأ فكيف يحفظ الشريعة من الضياع وقد ثبت عقلاً - ان فاقد الشيء لا يعطي ما فقده - ولأن الامام صنو النبي (ص) وقائم مقامه وساد مسده في غير الوحي فيجب أن يكون مخبراً عن الله بتوسط النبي (ص) لا عن رأيه ولا ينتقض بعدم عصمة المجتهد والنائب في زمن الغيبة - لأنه يعتبر في التناقض - شرائط أهمها وحدة الموضوع والزمان - والامام حال حضوره غير المجتهد والنائب عنه في زمن الغيبة فلا ينتقض هذا بذلك ومن ثم لا يجوز تحصيل الأحكام بالاجتهاد مع حضوره - وامكان تحصيلها بالعلم - ولأن رأي المجتهد لا يكون حجة على مجتهد آخر بخلاف الامام فان قوله كقول النبي (ص) واجب الاتباع ولازم الطاعة مطلقاً - والمجتهد يمكن افحامه - إذ في الامكان بكان ان يقول المكلف اني اجتهدت فادى اجتهادي إلى ألا أقبل قولك في هذا الحال وغيره فأبي حجة تجدهما على الناس في نصب الامام بعد هذا - وقبول قوله إنما يجب على العامي المحض الذي لا يستطيع فهم الصواب من الخطأ بالاجتهاد على فرض تعذر العلم وانسداد بابه مع احتمالها فيه - وأما المستطيع من المجتهدين لا سيما عصر الصحابة الذين يقولون انهم جميعاً مجتهدون فلا يجب عليه قبول اجتهاد الآخرين - ولأن الاجتهاد كالقياس ظن لا يكفيان عن العلم - ولو اكتفينا

بالظن لزم إلغاء الأحكام التي لا تنالها أيدي الظنون مع ان الرسول (ص) إنما جاء للعمل بها على مر الأيام فينتقض بذلك الغرض من نصبه - ولو جوّزنا الرجوع إلى البراءة الأصلية لزم الخروج عن الدين جملة وبطلان قوله (ع) (ان لله في كل واقعة حكماً) وبطلان بعثة الأنبياء لعدم الفائدة حينئذ فيها ودعوى تخصيص عموم الآيات الناهية عن العمل بالظن بخصوص الظنون المتعلقة بالعقائد مدفوعة بأن ذلك تخصيص بغير دليل وهو باطل - وشيء آخر ان الحاجة إلى الامام هي حسم مادة الفتن وقطع دابر الفساد وإقامة الحدود والانتصاف للمظلوم من الظالم ومنع القوي من التعدي على الضعيف وحمل الأمة على فعل الطاعة واجتناب المعصية ومؤاخذة الفساق وتعزير من يستحق التعزير وهذه الفوائد اللازمة لا تتم إلا بامام معصوم فلو جاز عليه الخطأ والعصيان وقع منه الفساد لأن غير المعصوم يخطيء وقد يعصي فيقع منه الفساد فحينئذ يحتاج إلى من يدرأ عنه الخطأ والفساد فأما أن يدور أو يتسلسل أو ينتهي إلى امام معصوم - ولا يجوز أن يكون ذلك المعصوم هو النبي (ص) لكي يصح أن يقال بانتفاء الدور والتسلسل بالانتهاء إليه - وذلك لأن النبي (ص) هو غير الامام - والأول لا يتوقف وجوده على الثاني - كما أن وجود الثاني موقوف على انتفاء وجود الأول فكيف يصح للشيخ الآلوسي^(١) أن ينهي السلسلة في الوجود إليه بعد انتفاء وجوده فاذا تسجل بطلان هذا ثبت وجوب عصمة الامام (ع) وأما العدالة التي هي

(١) هذا ما زعمه محمود شكري الآلوسي البغدادي في كتابه (المنفعة
الالهية تلخيص ترجمة التحفة الاثني عشرية) وقد ناقشناه الحساب في كتابنا
(الاسلام والآلوسي) .

دون العصمة فلا تجدي نفعاً - فان العادل قد يجور خطأ فيصرف الأموال في أغراض نفسه ويقيم الحدود في غير محلها باجتهاد انها في محلها ويدراها عن مستحقها باجتهاد أنه من غير أهلها ويعزر من لا يستحق التعزير ويترك مستحقه كما وقع ذلك في عهد الخلفاء الثلاثة (رض) وكما ستقف عليه فكل هذا ونحوه أدلة واضحة على وجوب عصمة الامام وعدم الاكتفاء بالعلماء المجتهدين في حفظ الشريعة من الضياع .

الدليل الثقل

على وجوب عصمة الامام

وقد جاء النقل مؤكداً لحكم العقل بوجوب عصمة الامام على الأنام فمن ذلك قوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) فان الله تعالى قد أوجب طاعة أولي الأمر وجعلها كطاعته وطاعة رسوله (ص) كما يقتضيه وحدة السياق وتساوي المتعاطفات في الحكم ومن أمر الله بطاعته على سبيل الجزم والاطلاق وقرن طاعته بطاعته لا يكون إلا معصوماً - فكما ان الله تعالى لا يأمر إلا بالصواب دائماً فكذلك رسوله (ص) وأولي الأمر بعده لا يأمران إلا بالصواب دائماً وكل من يأمر بالصواب دائماً يكون معصوماً دائماً ولو لم يكن معصوماً لأمر بالخطأ عمداً أو سهواً فتجب طاعته في الأمر بالخطأ ولا شيء من الخطأ يجب طاعته فيه ولما أمر بوجوب طاعته مطلقاً ثبت انه لا يخطيء . ولأنه لو جاز عليه المعصية عمداً أو نسياناً لأمر بالمعصية فتجب طاعته في الأمر بالمعصية ولا شيء من المعصية تجب طاعته فيه ولما أمر بوجوب طاعته مطلقاً علمنا أنه لا يأمر بالمعصية مطلقاً -

ولا يمكن ان نحمل الآية على إرادة طاعته في غير أمره بالمعصية وغير أمره بالخطأ لأنه مناف لانص الآية الآتية كل الالباء عن هذا الحمل والتخصيص مع انه بلا مخصص وهو باطل ومستلزم للتفكيك بين فقراتها ولأن الآية تفيد التعظيم لأولي الأمر باقتران طاعتهم بطاعته تعالى وطاعة رسوله (ص) والعاصي فاسق وهو لا يجوز تعظيمه شرعاً وعقلاً كما أن وجوب طاعتهم فيما يكون طاعة لا يختص بالنبي (ص) وأولي الأمر بعده بل يعم الآخرين من الأمرين المعروف فانه تجب طاعتهم وحينئذ يلزم منه إلغاء التخصيص وعشية الكلام لا سيما كون ذلك معروفاً أو منكراً لا يعرف إلا من طريق أولي الأمر فلا يعقل أخذه قيداً فيه . وإنما جاء على ذكر أولي الأمر بلفظ الجمع فلاستحالة التعدد في الخالق تعالى وفي نبينا خاتم الأنبياء (ص) ووجوبه في أولي الأمر ولزوم كل واحد منهم في كل عصر ولا ينافي عصمة أولي الأمر عدم ذكر الرد إليهم صريحاً فيما بعد الآية بقوله تعالى (فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) لأن الرد إلى أولي الأمر واجب أيضاً وإنما اكتفى عن التصريح بذكرهم بما ذكره في أولها من مساواتهم في الطاعة لطاعة الله ورسوله (ص) وذلك يوجب الرد إليهم وإلا لزم لفوية العطف وبطلان الكلام وذلك لا يجوز حل كلام الله عليه . وقد أخطأ من زعم ان طاعة أولي الامر لا تجب إلا بعد معرفتهم فهي مشروطة بها وبالقدرة على الوصول إليهم فلو وجب علينا طاعتهم قبل معرفتهم لزم الدور المحال وكان ذلك تكليفاً بغير المقدور وبطلانه في غاية الوضوح وإذا كان يجب علينا طاعتهم بعد معرفتنا بهم كان هذا الوجوب مشروطاً وظاهر الآية يقتضي الاطلاق وإنما قلنا بخطأه فلازم ، الأول انه منقوض بطاعة الله وطاعة رسوله (ص) وطاعة أهل الاجماع بناء إرادتهم من اولي الامر فيها فما يكون الجواب هنا ؟ يكون هناك الثاني ان وجوب طاعة اولي الامر غير مشروط بمعرفتهم والقدرة على الوصول إليهم بل الامر فيها مطلق كطاعة الله وطاعة رسوله (ص) وذلك يقتضيه العطف المفيد للاشتراك في الحكم وما يتوقف عليه الواجب

المطلق وكان مقدوراً واجب تحصيله فيجب تحصيل معرفتهم مقدمة لطاعتهم الواجبة على الإطلاق فلا يلزم من ذلك الدور الحال ولا التكليف بما لا يطاق ولا يكون الامر بطاعتهم مشروطاً بمعرفتهم ولا شك في أن معرفة أولي الامر في حيز الامكان لوجود البراهين الجلية على ولايتهم وليس امكان هذا بأقل من امكان أخذ الاحكام منهم كالنبي (ص) لوجود الناقلين عنهم وذلك لا يتوقف وصول المكلف إلى شخص النبي (ص) وولي الامر بعده ، الثالث أن التكليف بغير المقدور جائز على أصول هذا القائل فلا مانع من أن نلزمه به إلزاماً بما ألزم به نفسه من جوازه . وحينئذ فلا يكون بطلانه في غاية الوضوح كما يقول .

ومن ذلك قوله تعالى (اني جاعلك للناس اماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين) فانه صريح الدلالة على ان الامامة من عهد الله تعالى وان الامام يجب أن يكون معصوماً حين الامامة وقبلها لأن خليل الله إبراهيم (ع) لم ينل مرتبة الامامة ولم يطلبها لبعض ذريته إلا بعد نياله درجة النبوة وذلك لم يكن إلا بالوحي وهو لا يكون إلا لمن كان نبياً والنبي لا يكون إلا معصوماً فوجب أن يكون الامام معصوماً إذ بعد ثبوت ان امامته (ع) كانت بعد نبوته وثبوت انها مرتبة فوق النبوة واعلا من الرسالة وجب اعتبار العصمة فيه فان ما يعتبر في المرتبة النازلة يجب أن يعتبر في المتزلة العالمة مع الزيادة ، والعصمة معتبرة في النبوة فوجب اعتبارها في الامام يكون أولى ومن كان ظالماً في وقت من الأوقات لا يكون معصوماً فلا يصح أن يكون اماماً وعليه يكون المراد من الظالمين في الآية من جاز عليه الظلم وتطرق فيه أو من وجد فيه الظلم ولو انتفى عنه ولا يأتي عليه بان المشتق حقيقة فيمن تلبس بالمبدأ بالحال وذلك يقتضي العصمة حين تولى المهدي

لا قبله لأنه مردود بأنه إنما لا يصدق المشتق حقيقة على من انتفى عنه المبدأ إذا كان المبدأ من قبيل الصفات كالجاهل والعالم والقاعد والقائم ونحوها دون ما كان المبدأ من قبيل الأفعال التي يكون العنوان المأخوذ منها منتزعا من حدوث المبدأ من الذات كالقتل والوالد والولد والضارب ونحوها فان صدق المشتق فيها يدور مدار حدوث المبدأ ولا يعتبر فيه بقاؤه والظلم من قبيل الثاني لأنه فعل وليس بصفة والآية تريد من وجد فيه الظلم وذلك يصدق عليه حقيقة كما يصدق الأب على الوالد والابن على الولد حقيقة وضارب عمر وقاتل بكر يصدق عليهما الضرب والقتل حقيقة نعم لو أردنا من جاز عليه الظلم وتطرق فيه كان مخالفاً للظاهر ولكن يجب النزول عليه ويتعين المصير إليه لمكان الدليل الموجب لرفع اليد عن ذلك الظاهر ومنافاة عدم العصمة وتطرق الظلم لنيل الامامة التي هي من عهد الله وفوق مرتبة النبوة كما لا يخفى .

آية نفي العهد عن الظالمين

تدل على عدم استحقاق الخلفاء الثلاثة

- رض - للخلافة

وعلى أي حال فان الآية صريحة في عدم استحقاق الخلفاء الثلاثة للامامة لأمر - الأول - دلالة الآية على أن الامامة من عهد الله لا يتطرق إليه اختيار الناس كغيره من عهوده فهو لا يكون إلا بالنص من قبل الله تعالى ورسوله (ص) أما « الخليفة » الأول - رض - فكانت خلافته ببيعة بعض أهل الحل والعقد كما يقولون وذلك لا يكون نصاً من الله تعالى ولا اختياراً منه

وأما « الخليفة » الثاني فكان اماماً بنص « الخليفة » الأول عليه وكانت خلافة الثالث بحكم أهل الشورى وذلك كله لا يكون نصاً من الله كما تقتضيه الآية في الامام على الناس - الثاني - « ان الخلفاء » الثلاثة - رض - لم يكونوا معصومين والآية صريحة في اعتبار عصمة الامام مع اعتبارها في النبوة التي هي دون مرتبة الامامة بصريح منطوق الآية وذلك يوجب اعتبارها فيها بالألوية القطعية - الثالث - ان الآية تدل على عدم نيل عهده من وجد فيه الظلم وهم كانوا ظالمين قبل الاسلام بسجودهم للأصنام وكفرهم بالله العظيم والقرآن يقرر هذا بقوله تعالى (والكافرون هم الظالمون) ومنه يتضح ان الامامة من أصول الدين وان الاقرار بامامة الامام كالاقرار بنبوة النبي (ص) من الأصول دون الفروع ويؤكد هذا قوله (ص) (من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية) ومن هذه الآية استفادت الشيعة أفضلية أئمتهم من سائر الأنبياء حتى أولي العزم منهم إلا رسول الله (ص) أما أفضليتهم من غير أولي العزم فلما ألعنا إليه من أن مرتبة الامامة العامة فوق مرتبة النبوة والرسالة بتقريب ما تقدم ذكره وأما أفضليتهم من أولي العزم مع ثبوت الامامة لهم (ع) فلأن امامة الفرع متفرعة على إمامة الاصل والامامة لها مراتب وأتم مراتبها ما ثبت لرسول الله (ص) ولذا كان أفضل الانبياء وخاتمهم «ع» ولا شك في ان مرتبة امامة الفرع في مرتبة امامة أصله فامامة الأئمة من أهل البيت «ع» إذن - هي أتم مراتب الامامة لذلك وجب أن يكونوا أفضل منهم «ع» ولا يأتي عليه - بأنه إذا كانت مرتبة الامامة فوق مرتبة النبوة كان افتراق الامامة عنها منافياً لهذا القول لأنه مردود بأن استحقاق المرتبة العالية وهي الامامة متفرع على استحقاق المرتبة النازلة أي النبوة وهذا الاستحقاق ثابت في الأئمة من أهل البيت «ع» وإنما

كان المانع عنها هو مرتبة ختم النبوة الثابتة لرسول الله «ص» ويشهد
لهذا قول النبي «ص» لعلي « أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا
أنه لا نبي بعدي » وفي بعض متنوعه « ولو كان ليكننته » وكلمة
لو تدل على الامتناع لغةً لامتناعها بعده كما هو صريح منطوق
الحديث .

الامر الرابع

لا يستحق الخلافة ظالم

ان من الطبيعي إلى درجة البدهة عند المسلمين عامة ان الظالم لا يستحق الامامة في حال القرآن يقرر هذا بقوله تعالى « وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال اني جاعلك للناس اماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين » وهو يفيد نفي عهده المضاف إليه تعالى عن الظالمين مطلقاً ويقول الكتاب « ومن يتمدد حدود الله فاولئك هم الظالمون » وقال تعالى « ولا تركزوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار » إلى غيرها من الآيات الدالة على بعد الظالم عن رحمة الله تعالى وسقوط قوله وفعله ووجوب التثبت في خبره والفحص عن نبأه فلا يصح أن يكون اماماً يقتدى به ويرجع إليه - فاذا ثبت بحكم القرآن ان كل عاص ظالم وأن الظالم لا يصلح أن يكون اماماً للناس ثبت عدم استحقاق الحلفاء الثلاثة « رض » للامامة وذلك لأن أقوالهم وأفعالهم لم تكن مجيدة وكانت خارجة عن دائرة الشريعة وغير موافقة لكتاب الله والسنة فيما سجله عليهم أئمة أهل السنة وحفاظها في صحاحها ومسانيدها وسيرها وتواريخها .

أفعال الخليفة الأول وأقواله الموجبة

لنفي خلافته

فهذا المؤلف^(١) يقول كان أبو بكر «رض» إذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله فان وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به وان لم يكن في الكتاب وعلم من رسول الله «ص» في ذلك الأمر سنة قضى بها فان أعياء خرج فسأل المسلمين فان وجد عندهم ما يقضي به قضى وقال الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ عن نبينا وان أعياء ذلك جمع رؤوس الناس وخيارهم واستشارهم فان جمع رأيهم على شيء قضى به وكان عمر يفعل ذلك .

أقول : فلو لم يجتمع رأيهم على شيء فماذا تراه كان يفعل فهل يتوقف وفي توقفه هضم الحقوق وتعطيل القوانين وفساد سوق المسلمين أو تراه يقول ويقولون برأيهم في دين الله ما يشاؤون وبه هدم الدين وتحليل حرامه وتحريم حلاله وفي القرآن يقول الله تعالى محذراً ناهياً « ولا تقف ما ليس لك به علم » وقال تعالى « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون » وقال النبي الأعظم «ص» في الحديث الصحيح « وقاض قضى بالحق وهو لا يعلم فهو في النار وقاض قضى بالباطل وهو لا يعلم فهو في النار » وقال تعالى « اليوم أكملت لكم دينكم » وهو صريح في كمال الدين على عهد سيد النبيين «ص» لم ينقص منه شيء ليكملوه برأيهم فالحكم إذن بالرأي في دين الله لاشك في انه حكم بغير ما أنزل الله وذلك ظلم مبين ارأيت كيف انه يجب ان يكون الامام معصوماً ويكون عالماً بالدين كله لئلا يقع منه ما وقع من « الخليفة »

(١) ص ١٦ من الصواعق المحرقة لابن حجر .

ابي بكر «رض» من المخالفة لكتاب الله والسنة في حكمه وقال المؤلف ايضاً^(١) قال ابو بكر « ان لي شيطاناً يعتريني أو يغويني فاذا رأيتهموني زغت فقوموني » وهذا الاعتراف من ابي بكر «رض» بمنزلة النص على اعتراء الشيطان له واغوائه اياه وطبيعي ان ذلك لا يتحقق إلا بوقوع المخالفة للشريعة وعدم انفكاكها عنه ويقول القرآن « ان عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين » وقال تعالى فيما حكاه عن ابليس « لا غوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين » فكيف يا ترى يصح أن يكون اماماً على المسلمين من يعتريه الشيطان الرجيم وقال المؤلف ايضاً^(٢) ان ابا بكر جيء إليه بالفجاءة فأمر به فأحرقوه بالنار وهو مسلم مفسد وقد قال تعالى في حكمه « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض » فكان حكم « الخليفة » بحرقه حكماً بغير ما أنزل الله فيه ولا تجوز الفتوى بالرأي والهوى في موارد النص وإلا لأصبح حلال محمد حراماً وحرامه حلالاً وهذا باطل وذلك مثله باطل اجماعاً وقولاً واحداً .

ويقول حفاظ السنة^(٣) ان ابا بكر «رض» تخلف عن جيش اسامة بعد

(١) تجده في ص ١٠ من الصواعق المحرقة لابن حجر .

(٢) راجع ص ٣١ في الشبهة الرابعة من شبهات الصواعق المحرقة لابن حجر .

(٣) اجمع أهل السير والتواريخ على أن ابا بكر وعمر «رض» كانا في الجيش واعتبروا ذلك من المسلمات عندهم فراجع ان شئت ص ٢٠٨ من السيرة الحلبية من جزئه الثالث وتهذيب التهذيب للهي في ترجمته لأسامة بن زيد =

أن كان داخلاً فيه ويقولون قال رسول الله «ص» نفذوا جيش اسامة لعن الله من تخلف عنه^(١) فهذا التخلف من ابي بكر «رض» دليل واضح على عصيانه لأمر النبي «ص» وذلك يمنع من استحقاقه الامامة على المسلمين وإليك ما حدثنا به أئمة السنة بأن ابا بكر «رض» أغضب^(٢) فاطمة بنت رسول الله «ص» فغضبت عليه وهجرته ولم تكلمه حتى ماتت وهي غضبي عليه وقالوا لنا ايضاً بأن من الثابت بالتواتر عن النبي «ص» انه قال فاطمة

= و ص ٢١ من شرح نهج البلاغة لابن ابي الحديد من جزئه الثاني و ص ١١٦ من جزئه الثالث و ص ٢٠٨ من تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني من جزئه الأول في ترجمته لاسامة بن زيد و ص ١٠٧ من كتاب فتح الباري في باب بعث النبي «ص» اسامة في مرضه من كتاب المغازي من جزئه الثامن و ص ٢١٠ من كتاب الامام علي بن ابي طالب «ع» لعبد الفتاح عبد المقصود وقد حكاه ايضاً كل من ابن سعد في طبقاته والطبري وابن الاثير في تاريخيهما ومن جاء على ذكر هذه السيرة من مؤرخي السنة .

(١) وقد أرسل هذه الكلمة ارسال المسلمات جماعة من علماء السنة - منهم الشهرستاني في المقدمة الرابعة من المقدمات التي ذكرها في اوائل كتابه الملل والنحل ومنهم ابو بكر الجوهري في كتاب السقيفة ونقله عنه ابن ابي الحديد في آخر ص ٢٠ من المجلد الثاني من شرح النهج طبع مصر .

(٢) راجع ص ١٢٣ من صحيح البخاري في باب فرض الخمس من جزئه الثاني و ص ٣٧ من جزئه الثالث في باب عمرة القضاء و ص ١٠٨ من جزئه الرابع في باب قول النبي «ص» لا نورث من كتاب الفرائض .

بضعة مني فمن أغضبها أغضبني وسيدة نساء أهل الجنة^(١) وثبت عنه «ص» انه قال « يا فاطمة ان الله يرضى لرضاك ويغضب لغضبك »^(٢) وثبت عنه «ص» انه قال « فاطمة بضعة مني يربيني ما رابها ويؤذيني ما أذاها »^(٣) وفي القرآن يقول الله تعالى « ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذاباً مهيناً » . وهذا ابن تيمية يحدثنا في ص ١٢٥ من منهاجه من جزئه الثالث كغيره من علماء السنة ان رجلاً سأل « الخليفة » ابا بكر «رض» عن الكلاله في كتاب الله فقال سأقول فيها برأي فان كان صواباً فمن الله وان كان خطأ فمن الشيطان ولما طعن عمر «رض» قال اني لاستحي ان اخالف أبا بكر^(٤) .

(١) تجده في ص ١٩٨ من صحيح البخاري في باب مناقب المهاجرين والانصار من جزئه الثاني و ص ٢٠٢ في أواخر باب مناقبهم من الجزء نفسه .

(٢) أخرجه الحاكم في صفحة ١٥٤ من جزئه الثالث وصححه ورواه الطبري وابو نعيم وابن عساكر على ما في ص ٣٨ من منتخب كنز العمال بهامش الجزء الخامس من مسند احمد وحكاه العسقلاني في ص ١٥٨ في اصابته من جزئه الثامن وهكذا نقله في مفتاح النجاة وجاء في اسد الغابة وشرف النبوة ومعجم ابن المثنى ومناقب ابن المغازلي وغيرهم فلتراجع فانه من القواطع .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ص ١٧٤ من جزئه الثالث في باب ذب الرجل عن ابنته .

(٤) وأخرجه المتقي الهندي في آخر ص ٢٢٩ من منتخب كنز العمال بهامش الجزء الرابع من المسند والسيوطي في ص ٣٧ من تاريخه .

أقول : وهذا ما نهى عنه الله في قرآنه فقال عز من قائل « ولا تقف ما ليس لك به علم » وقال تعالى (أَلَا أُنذِرُكُمْ أَنَّ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ) وقال تعالى « ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون » ويقول النبي «ص» فيما أخرجه الامام أحمد في مسنده ص ٢٣٣ من جزئه الأول « من قال بالقرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » وقال ابن حجر^(١) كابن تيمية في ص ١٢٤ من منهاجه من جزئه الثالث ان ابا بكر «رض» قطع يد السارق اليسرى مخالفاً في ذلك السنة الصادرة عن رسول الله «ص» في قطع اليمنى ولا يصح ان يكون ذلك اجتهاداً لأنه في مقابل النص كما انه لا يجوز الاجتهاد على الامام كما مر من ان ذلك لا يحصل به الجزم بأن ما يقوله من عند الله والامام يجب ان يكون مخبراً عن الله بوساطة النبي «ص» وهو لا يعتريه الخطأ مطلقاً والاجتهاد يخطئ ويصيب لاسيما إذا علمنا ان الله في كل واقعة حكماً فالتمويل على الرأي فيها مبطل لحكم الله ودينه الذي شرعه لعباده .

ويقول مؤرخوا السنة وحفاظها ان ابا بكر «رض» اهل حـد الله فلم يقتص من خالد بن الوليد - بقتله مالك بن نويرة ونكاح زوجته ام تميم بنت المنهال وقد شهد باسلامه كل من الصحابين عبد الله بن عمر وابي قتادة على الرغم من اصرار « الخليفة » عمر «رض» على ابي بكر «رض» في اقامة الحد عليه والاقتصاص منه وقوله لخالد « كما في تاريخ ابن الاثير وغيره » قتلت امرأ مسلماً ثم نزوت على امرأته والله لأرجمنك بأحجارك ثم قال لأبي بكر «رض» « كما في ترجمة وثيمة بن موسى » « من وفيات الاعيان لابن خلكان » ان خالداً قد زنى فارجه قال ما كنت لأرجه قال انه قتل مسلماً فاقتله به

(١) ص ٣١ من الشبهة الرابعة من شبهات الصواعق المحرقة لابن حجر .

قال ما كنت لأقتله به ، وقال تعالى « ومن يتعمد حدود الله فاولئك هم الظالمون » .

وهذا المؤرخ الكبير ابن قتيبة يروي لنا^(١) بأن « الخليفة » أبا بكر أرسل عمر بن الخطاب «رض» ومعه جماعة من الاعراب بالنار والخطب إلى دار علي وفاطمة والحسن والحسين «ع» ليحرقوهم لو لم يبايعوه حتى قيل لعمر أن في البيت فاطمة «ع» قال « وإن » مع ان بيت النبي «ص» وبوت أهل بيته من أعظم البيوت التي أذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه ، وان تلك البيوت^(٢) مما يجب على الأمة احترامها وتعظيمها فاستحل القوم من أهلها عترة النبي «ص» ما حرم الله .

ويحدثنا أهل الاثبات من علماء السنة بأن ابا بكر «رض» فر من الزحف يوم بدر وأحد وحنين وخببر^(٣) مع ان الفرار من الزحف من الكبائر

(١) تجده في ص ١٠ من الامامة والسياسة ورواه الطبري في تاريخه وأبو الفداء في ص ١٦٥ من تاريخه من جزئه الأول وابن عبد ربه في المعقد الفريد ص ٦٣ من جزئه الثالث من الطبعة الأولى والجوهرى في كتاب السقيفة والسيوطي في تاريخه ومحمد هيككل في ص ٦٨ من كتاب ابي بكر وعبد الفتاح عبد المقصود في ص ٢٢٦ من كتاب الامام علي بن ابي طالب «ع» وابن ابي الحديد في ص ١٩ من شرح النهج من الجزء الثاني .

(٢) أخرجه السيوطي في ص ٥٠ من الدر المنثور من جزئه الخامس وغيره من مفسري السنة في تفسير الآية من سورة النور .

(٣) تجده في ص ١١١ و ١٦٧ من منتخب كنز العمال بهامش الجزء الرابع من المسند وقد نقله عن جماعة من علماءهم كالطبري وابن السني والشاشي =

الموبة وقد أكد القرآن هذا وقرره بقوله تعالى « ومن يؤلمهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله » ؛ وقد أجمع المؤرخون جميعاً على أن أبا بكر كان يكتب إلى الامصار « من خليفة رسول الله ابي بكر » مع ان رسول الله «ص» لم يستخلفه على أحد من الناس بالاجماع أما الشيعة فلأنهم أجمعوا على أن رسول الله «ص» توفى بعد أن نص على عليّ «ع» بالخلافة وأوصى إليه بالامامة وأهل السنة جميعاً يزعمون انه مات «ص» عن غير وصية ولم يستخلف أحداً على الأمة وان « خلافة » ابي بكر «رض» لم تثبت بالنص اجماعاً وقولاً واحداً وإنما كانت ببيعة عمر ورضا أربعة نفر فقط ويؤكد هذا قول عمر فيما أخرجه البخاري في صحيحه ص ١٦٤ من جزئه الرابع في باب الاستخلاف لما قيل له ألا تستخلف^(١) فقال ان اترك فقد ترك رسول الله «ص» وان استخلف فقد استخلف ابو بكر وهذا كما تراه صريح في ان رسول الله «ص» لم يستخلفه على أحد وإنما كان خليفة لعمر فانه هو الذي استخلفه وارفضاه لا سواه كما ان عمر هو خليفة لأبي بكر «رض» فانه هو الذي أدلى بها إليه من بعده وعثمان كان خليفة لعبد الرحمن بن عوف لأنه كان مختاراً من قبله لا من قبل سواه ولا يأتي عليه

= وابن حبان في صحيحه وقطنى وابي نعيم والحاكم وابن عساكر والمقدس في المختارة وغيرهم عن ام المؤمنين عائشة «رض» عن ابي بكر نفسه «رض» ونقله ايضاً ابن عبد ربه في العقد الفريد ص ٢٨٤ من جزئه الثالث فلترجع فانه متواتر .

(١) واخرجه مسلم في ص ١٢٠ من جزئه الثاني في باب الاستخلاف وغيره من الحفاظ .

بأن الخليفة في اللغة بمعنى الخالف وخليفة الرجل من يأتي بعده وذلك لا يتوقف على استخلافه له فمعنى « خليفة رسول الله - ص - » انه تولى الخلافة بعده فلا يكون أبو بكر «رض» كاذباً في قوله على النبي «ص» لكي يكون عاصياً ظالماً باطل الخلافة لأنه مردود إذ بعد تسليم ان الخليفة في اللغة من يخلف غيره مطلقاً ولكن المفهوم من خليفة الرجل في العرف الشائع عند اطلاقه هو من يستخلفه غيره من بعده وبقيمه مقامه وهذا هو المتبادر والمنسب إلى الذهن من اطلاق هذه الكلمة فهو المراد منه عند اطلاقه لا غيره ولهذا ترى أبا بكر قال لمن سأله^(١) « أنت خليفة رسول الله - ص - قال أنا الخليفة بعده » وهو يرشد بفهمه ومنطوقه ان السائل أراد بقوله « أنت خليفة رسول الله - ص - » (أنت الذي خلفك الرسول «ص» بنصبه واستخلفك علينا من بعده) ففهم ذلك أبو بكر «رض» فأجابته بالسلب بأنه ليس بخليفة رسول الله «ص» وإنما هو الخليفة بعده فليس نفيه للخلافة عن نفسه في مقام السؤال عن الخليفة بعد النبي «ص» إلا لأن المتبادر منه هذه الكلمة المضافة إلى شخص عند اطلاقها هو من يستخلفه غيره لذا فان أبا بكر «رض» أنكر ان يكون خليفة رسول الله «ص» وسلب ذلك عن نفسه ، والقرآن يقرر هذا ويؤكد به قوله تعالى « اني جاعل في الأرض خليفة » وقوله تعالى في داود «ع» « إنا جعلناك خليفة في الأرض » وقوله تعالى حكاية عن هارون وموسى « اخلفني في قومي » وقوله تعالى في الاثمة المنصوص عليهم بعد النبي «ص» « ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم » وقد بلغ هذا الأمر في الوضوح إلى درجة ان الصبيان وغيرهم لا يفهمون من اطلاق كلمة الخليفة إلا من يستخلفه الاستاذ عليهم في المدرسة ويشهد لهذا

(١) هكذا ذكره ابن الاثير في ص ٣٥٠ من نهايته من جزئه الأول في مادة « خلف » .

ما حكاه المؤلف^(١) من ان ابا بكر كان يكتب من ابي بكر «رض» «خليفة رسول الله» «ص» فلما كان عمر بن الخطاب «رض» اراد ان يكتب من خليفة - «خليفة رسول الله - ص -» فقال عمر هذا يطول فقال المغيرة «أنت امير المؤمنين» «فنحن المؤمنون وأنت اميرنا» فلو لم يعتبر في اطلاق لفظ الخليفة على من استخلفه غيره كما هو المفهوم المتبادر منه «وكان يطلق على كل من استخلف غيره وان لم يستخلفه ذلك لما احتاج القوم إلى ان يقولوا لعمر انك خليفة «خليفة رسول الله» «ص» ولما نفى ابو بكر «رض» عن نفسه خلافة رسول الله «ص» في قول ذلك السائل فكل هذا دلائل واضحة على صحة ما قلنا وقال المؤلف^(٢) قال عمر بن الخطاب «رض» «انبيعة ابي بكر كانت فلقته وقى الله المسلمين شرها فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه» وهذا القول من «الخليفة» عمر «رض» بمنزلة النص على ارتكاب الرجلين ما يوجب القتل لأنها قد أحدثا في الدين وارتكبا في الاسلام ما استحقا عليه القتل في الشرع على حد تعبير عمر «رض» وقد سجل مؤرخوا السنة واعلامها على ابي بكر «رض» انه قال^(٣) ليتني سألت رسول «ص» عن الخليفة بعده

(١) في أواسط ص ٨٨ من الفصل الثالث من الباب الرابع في خلافة عمر «رض» من الصواعق المحرقة لابن حجر .

(٢) في أول ص ٨ من الصواعق المحرقة لابن حجر .

(٣) أورده الطبري في ص ٥٢ في أحداث السنة الثالثة عشرة وابن قتيبة في ص ١٥ من الامامة والسياسة و ص ٦٨ من العقد الفريد من جزئه الثالث من الطبعة الأولى و ص ٦ من تهذيب الكامل من جزئه الاول وذكره المقدس في المختارة وغيرهم من العلماء .

وهل للأنصار في هذا الأمر حق - وهذا كالنص على أن أبا بكر «رض» كان شاكاً في استحقاق ما كان عليه من الخلافة فيكون تقمصه لها تصدراً وبلا استحقاق فكيف يا ترى يجتمع هذا مع ما دافع به الأنصار في السقيفة لما قالوا منا أمير ومنكم أمير بقوله «الخلافة في قريش»^(١) فإن كان ما رواه لهم حقاً وصدقاً فما معنى شكه فيه وتمنيه وإلا فقد ارتكب ما ليس بحق ولا صواب وأياً كان فهو دليل على عدم الاستحقاق .

ويحدثنا أهل السير والاختبار عن أبي بكر «رض»^(٢) أنه قال في مرضه ليتني في ظلة بني ساعدة كنت ضربت يد أحد الرجلين فكان هو الأمير وكنت الوزير وهذا نص صريح على أن أبا بكر «رض» كان على يقين من استحقاق أحد الرجلين أبي عبيدة وعمر للخلافة دونه وهذا ما يرشد إلى أنه قد أخذ ما ليس له وتقمص حقاً كان لغيره ثم إن قوله «رض» وكنت الوزير يعطي صورة واضحة عن حب الرئاسة في الدنيا وطلب الإمارة طمعاً في زخارفها وذلك ما ينافي اعتبار زهد الإمام فيها وشيء آخر إن خلافته «رض» لو كانت واجبة كان تمنيه التخلي عنها مخالفاً للواجب ، ألا ترى أنه لا يجوز التمني بترك الصلاة الواجبة والزكاة والحج والصيام وغيرها من الواجبات والتخلي عنها للآخرين ولو لم تكن خلافته واجبة كان إيجاب طاعته على الناس حراماً .

(١) تجلده في أواخر ص ٨ وأوائل ص ١٢ من الصواعق المحرقة

لابن حجر .

(٢) راجع ص ١٥ ج ١ من الإمامة والسياسة و ص ٦٨ من المعقد للفريد

من جزئه الثالث و ص ٢١ من منهاج ابن تيمية من جزئه الثالث .

ويروي لنا المؤلف^(١) عن « الخليفة » ابي بكر « رض » انه قال بعد أن بايعه الناس « اقبلوني فلسنت بخير من أحدكم » وفي نقل آخر^(٢) « ولست بخير منكم وعلي فيكم » فهذه الاستقالة من ابي بكر « رض » كالنص على ان بيعته لم تكن صحيحة وليست بحق ولو كانت صحيحة كان استقالته منها غير صحيحة وباطلة وأياً كان فهو يدل على ان ما فعله « رض » لم يكن حقاً ولا صحيحاً . وقال ابن حجر^(٣) قال ابو بكر « رض » لأهل السقيفة يوم البيعة (اني اختار او رضيت لكم أحد هذين الرجلين يشير الى ابي عبيدة وعمر بن الخطاب « رض ») وهذا الاختيار من ابي بكر لأحد الرجلين بمنزلة النص على انه لم يكن واجباً له الامامة ولا مختاراً او مراداً الله وإلا كان اختياره او رضاه أحد الرجلين مخالفاً لما أراد الله وارتضاه وأوجبه عليه من القيام بأمر الخلافة . إذ لا يجوز لأحد أن يتنازل عما وجب عليه شرعاً لغيره ويؤثر الآخرين عليه لذا فانه لا يجوز التنازل عن صلاة الصبح وصوم شهر رمضان وحج بيت الله الحرام وتكليف الآخرين بها - وذلك يدلنا أما على انه غير مختار وغير مراد الله ان يقوم بأمر الامامة العامة فارتكب ابو بكر « رض » خلاف ما أراد الله واختاره ورضى به او انه كان مراداً ومختاراً وقد خالفه وعصاه وأياً شئت فانه يدل على عدم الاستحقاق .

(١) في ص ١٠ من الصواعق المحرقة لابن حجر .

(٢) ذكره القوشجي في شرح التجريد في مبحث الامامة .

(٣) في أواسط ص ٨ من الصواعق المحرقة لابن حجر .

عدم معرفة الخليفة ابو بكر

بما في القرآن

ويقول الحافظ السني المتقي الهندي في ص ٢٢٦ من منتخب كنز العمال بهامش الجزء الرابع من مسند أحمد عن الحاكم عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن ابيه قال دخلت على ابي بكر، فقال وددت اني سألت رسول الله «ص» عن ارث العمة والحالة وقال ايضاً في ٢٢٦ من الجزء نفسه عن قبيصة بن ذؤيب قال جاءت الجدة إلى ابي بكر تطلب ميراثها من ابن ابنها فقال ابو بكر ما أجد لك في الكتاب شيئاً وما سمعت رسول الله «ص» يقضي لك بشيء وسأل الناس العشيّة فلما صلى الظهر أقبل على الناس فقال ان الجدة أتتني تسألني ميراثها من ابن ابنها واني لم أجد لها في الكتاب شيئاً ولم أسمع النبي «ص» يقضي لها بشيء فهل سمع أحد منكم من رسول الله «ص» فيها شيئاً فقام المغيرة بن شعبه فقال شهدت رسول الله «ص» يقضي لها بالسدس فقال من معك فشهد محمد بن مسلمة فأعطاها ابو بكر السدس .

أقول : فلو لم يكن أحدم سمع من رسول الله «ص» فيها شيئاً أو سمع ذلك أحدم فنسيه أو غفل عنه فماذا تراه كان يصنع فهل يعتمد على عدم وجدانهم لها شيئاً في الكتاب والسنة ويسقط حقها المفروض لها في الكتاب والسنة وعدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود . وعدم العلم بالشيء لا يكون علماً بعدمه ولا يكون دليلاً على عدم وجوده ولو فعلنا ذلك نفينا أشياء كثيرة ثابتة في الشريعة أرأيت كيف يجب ان يكون امام الأمة عالماً بالدين كله كالنبي «ص» ليعطي كل ذي حق في كتاب الله حقه .

ويذكر السيوطي لنا في ص ٣٧ من تاريخه عن البغوي عن ابن ابي مليكة قال سئل ابو بكر عن آية فقال أي أرض تسمي وأي سماء تظلي إذا قلت في كتاب الله ما لم يرد الله ، وعن ابي عبيدة عن إبراهيم التيمي قال سئل ابو بكر عن قوله تعالى « وفاكهة وأبًا » فقال اي سماء تظلي واي أرض تقطني ان قلت في كتاب الله ما لا أعلم ولكن سرعان ما نقض « الخليفة » ابو بكر قوله هذا فقال في القرآن بغير علم فيما رواه لنا حفاظ السنة فقد أخرج البيهقي وغيره فيما حكاه السيوطي في ص ٣٧ من تاريخه عن ابي بكر «رض» انه سئل عن الكلاله في القرآن فقال اني سأقول فيها برأي فان يكن صواباً فمن الله وان يكن خطأ فمني ومن الشيطان فلما استخاف عمر قال اني لاستحي ان أرد شيئاً قاله ابو بكر «رض» .

أقول : وهذا ما نهى عنه القرآن وجاءت السنة عن رسول الله «ص» بخلافه ولذا قالت الشيعة بعدم استحقاقه للخلافة . وهذا زين الفقى يحدثنا عن أنس قال أقبل يهودي بعد وفاة النبي «ص» إلى المدينة فدخل المسجد فقال أين وصي محمد «ص» فأشار القوم إلى ابي بكر فوقف عليه وقال اني اسألك عن مسائل ليس يعلمها غير النبي «ص» والوصي «ع» فقال له سل ، قال اليهودي اخبرني « عما ليس لله وعما ليس عند الله وعما ليس يعلمه الله » فقال له هذه مسائل الزنادقة وهموا بقتله فقال ابن عباس ما انصفتم الرجل فان لم تجيبوه فاهدوه إلى من يجيبه فاني سمعت النبي «ص» يقول لعلي «ع» اللهم أهد قلبه^(١) وثبت لسانه ، فقام القوم مع ابي بكر إلى علي «ع» فأخبروه بذلك

(١) وفي ص ١٢١ من الصواعق المحرقة لابن حجر ان رسول الله «ص» ضرب بيده صدر علي «ع» ثم قال اللهم أهد قلبه وثبت لسانه .

فأجاب « قولكم يا معشر اليهود عزير بن الله - ليس يعلمه الله - وعما
 ليس الله - بقوله ليس لله شريك - وعما ليس عند الله - بقوله ليس عند الله
 هقر وظلم » فأسلم اليهودي وقال لعلي أشهد انك وصي رسول الله «ص» وقال
 له المسلمون « يا مفرج الكرب » ومن هذا ونحوه استدلت الشيعة على عدم
 استحقاق ابي بكر «رض» للخلافة لأن الامام يجب أن يكون أكمل الناس
 في عصره في جميع الصفات الفاضلة كالورع والزهد والتقوى والعلم والحلم
 والشجاعة والكرم وغيرها ويكون أفضلهم في عموم الخصال الجميلة عالماً
 بجميع العلوم واللغات وما تحتاج إليه الامة وألا يتوقف عن حل أية مشكلة
 من المشكلات الدينية والسياسية والأدبية التي ترد عليه ليكون اهلاً للامامة
 عليهم ودليلنا على ذلك مضافاً إلى استحالة الترجيح بلا مرجح عقلاً ان لم
 يكن أفضلهم وأكملهم في كل شيء - ان تقديم المفضل على الفاضل قبيح
 عقلاً ومذموم نقلاً - فان العقل يحكم بقبح تعظيم المفضل واهانة الفاضل
 برفع مرتبة الأول وخفض مرتبة الثاني . وقد أنكر الله تعالى ذلك في القرآن
 أشد الانكار فقال عز من قائل « أفمن يهدي إلى الحق أحق ان يتبع ام من
 لا يهدي إلا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون » فهو يدلنا على ان المحتاج
 للهداية لا يصلح أن يكون هادياً للآخرين والامام لا شك في كونه هادياً ومن
 حيث ثبت احتياج ابي بكر إلى هداية الناس وابقافهم له على ما لم يعلم حكمه
 من مسائل الدين علمنا انه لا يصلح ان يكون اماماً وهاهنا للآخرين ويؤكد
 لنا هذه القاعدة العامة العقلية « ان فاقد الشيء لا يعطي ما فقده » ويقول
 الكتاب في ترجيح طالوت عند قولهم « انى يكون له الملك علينا ونحن
 أحق بالملك منه » الآية « ان الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم
 والجسم » وقد ذكر المفسرون ان المراد بالجسم « القوة والشجاعة أو هما معاً »

وهو يدل على لزوم اعلمية الامام من جميع الامة - وان ذلك هو المرجح له على من سواه منهم فاذا كان « الخليفة »رض» جهل ذلك كله وفعل ذلك كله كان ذلك دليلاً على عدم اهليته للامامة على الامة .

ما ارتكبه الخليفة عمر

ينفي عنه استحقاق الامامة

وأما « الخليفة » عمر بن الخطاب «رض» فقد سجل عليه علماء السنة وحفاظها أقوالاً وافعالاً مما ينفي عنه استحقاق الخلافة مع قطع النظر عن انتفاء هذا الاستحقاق عنه بانتفاء استحقاق ابي بكر «رض» لها بحكم ما تقدم من أقواله وأفعاله الخارجة عن دائرة الشريعة - وذلك لأنها الأصل وهي الفرع والفرع ينتفي بانتفاء أصله ونحن لا يسعنا استقصاء ما برمتها وإنما نذكر منها ما يحصل به الغرض . فمنها ما حكاه أهل التاريخ وحفاظ السنة^(١)

(١) أخرجه البخاري في باب قول المريض قوموا عني ص ٥ من جزئه الرابع من صحيحه و ص ١١٨ من جزئه الثاني في باب هل يستشفع إلى أهل الذمة ومعاملتهم وفي ص ٦٢ من جزئه الثالث في باب مرض النبي «ص» ووفاته و ص ٣٥٥ من سند أحمد من جزئه الأول ويقول ابن ابي الحديد الحنفى في ص ٩٧ من شرح نهج البلاغة من جزئه الثاني عن احمد بن ابي طيفور عن ابن عباس في حديث طويل جرى بينه وبين عمر بن الخطاب «رض» قال عمر في بعض ما أجاب به ابن عباس « اني لما علمت بأن النبي «ص» أراد في مرضه أن يكتب الخلافة لعلي ويعهد بالامامة إليه منعه عن ذلك لأنني كنت أعلم ان العرب تمتنع عليه وتحاربه لبغضها له » انتهى ؛ =

« ان رسول الله «ص» قال في مرضه آتوني بدواة وكتف أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً » وأراد ان ينص بالخلافة على علي «ع» بعده فمنعه عمر «رض» وقال ان نبيكم ليهجر او قال ما معناه غلبه الوجع فوقع الاختلاف فقال بعضهم القول ما قاله عمر وقال بعضهم آتوه ففتح النبي «ص» عينيه فقالوا نأتيك بما طلبت فقال او بعد الذي قلمت قوموا عني فلا ينبغي عندي نزاع وكان ابن عباس يقول الرزية كل الرزية ما حيل بين النبي «ص» وبين ان يكتب لهم ذلك الكتاب لكثرة لعظمهم - فمواجهة عمر «رض» رسول الله «ص» في آخر لحظة من حياته بذلك القول الحشن مخالف للقرآن القائل في وصف النبي «ص» « وما ينطق عن الهوى ان هو إلا وحي يوحى » .

فانه نص صريح في انه «ص» لا ينطق إلا بالوحي في سائر حالاته مطلقاً سواء أكان في حال المرض او غيره - واما تأويلهم ذلك بقولهم غلبه الوجع رفعاً لما يستهجن من عبارته فلا يفيد - لأن قولهم غلبه الوجع عبارة اخرى عن كونه «ص» يتكلم بكلام المرضى وهو عبارة عن الهذيان والهجر ويؤكد ذلك ان عمر «رض» أراد هذا لا سواء قوله حسبنا كتاب الله وليته علم ان كتاب الله نهى وحذره عن مخالفة الرسول «ص» وعصيان امره فلم يقدم على ما قدم عليه من نسبة الهذيان إليه وقد قال القرآن « وما آتاكم الرسول فخذوه »

= نقله بالمعنى فكان عمر «رض» يرى انه أعرف بما يصلح الامة من الله ورسوله «ص» أو انه علم ما لم يعلمه الله ورسوله «ص» من انتقاض العرب عليه «ع» ومحاربتها له فلم يمنعهما ذلك من التنصيب بالخلافة عليه ورأي عمر «رض» ذلك ما نهى عن اختياره خلافاً لها .

وما نهاكم عنه فانتهوا» والاصل في الامر الوجوب خاصة بلحاظ قوله «ص»
«لن تضلوا بعده» فان غير الواجب لا يكون تركه ضلالاً وقد اخطأ من
زعم انه أراد ان يكتب الخلافة لأبي بكر بعده وانما قلنا بخطأه فلأنه لو
أراد ذلك لم يمنعه عمر «رض» ويقول ذلك القول ليوقع الشك في قلوب
الحاضرين بأنه كتب ذلك الكتاب وهو يهجر أو كان مغلوباً للوجع فلا قيمة
له حينئذ وان كتبه فان هذا ينافي ما تعاهد الرجلان عليه من أن يكون
هذا الامر فيهم لذا تراءم اسرعوا إلى السقيفة فابرموا ما تعاهدوا عليه ولأن
سبق النص على علي «ع» يوم الغدير كان من أوضح الأدلة عندهم على ان النبي
«ص» أراد ان يحدد فيه العهد والوصية ويؤكد عليهم الحجة ففهم ذلك عمر
«رض» فابى عليه «ص» وصده عنه ففسبه إلى الهذيان والهذر ولأن الذي
يضرهم هو كتابة الخلافة لعلي «ع» دون غيره وهذا واضح لا غبار عليه .

وبعطيك صورة واضحة من صحة هذا القول ما أخرجه البخاري^(١)
في صحيحه من جزئه الثالث في أواخر ص ٦١ في باب مرض النبي «ص»
وفاته باسناده عن سفيان عن سليمان الاحول عن سعيد بن جبير قال : قال
ابن عباس يوم الخميس وما يوم الخميس اشتد برسول الله «ص» وجعه فقال
انثوني أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده ابدأ فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي
تنازع فقالوا ما شأنه اهجر استفهموه فذهبوا يردون عليه فقال دعوني فالذي
أنا فيه خير مما تدعوني إليه وأوصام بثلاث قال أخرجوا المشركين من جزيرة
العرب وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزه وسكت عن الثالثة أو قال
فنسيتها انتهى .

(١) وأخرجه احمد بن حنبل في ص ٢٢٢ من مسنده من جزئه الاول
وغیره من حفاظ السنة .

وهذا يرشدك إلى ان سكوت القوم عن الثالثة او دعواهم نسيانها لم يكن إلا لكونها متضمنة لخلافة علي «ع» كما تعتقده الشيعة وعليه اجماعها ، ولكن السياسة الفاسدة يومئذ قهرت الرواة على تركها أو دعوى نسيانها فلو علموا انه «ص» يريد الوصية بالخلافة لأبي بكر وعمر لرووها طبعاً ولما سكتوا عنها قطعاً .

ومنها ان عمر «رض» أوجب على الامة بيعة ابي بكر «رض» وألزمها بالطاعة له - مع انها ليست في كتاب الله ولا في سنة نبيه «ص» وبالغ في الإنكار على من خالفه وخاصه أشد الخصام حتى أراد لأجل ذلك ان يحرق بيت النبوة وموضع الرسالة بالنار ذلك البيت الذي أمر الله تعالى بمودة أهله وأوجب النبي «ص» على الامة موالاتهم ومحبتهم حتى جعل الحسنين «ع» ودایع الامة فقال «ص» اللهم هذان وديعتي عند امتي فلم يراعوا له إلا ولا ذمة ولا احتراماً لحقوقه فاستحلوا منه ما حرم الله - كما انه لا يحل لاحاد الامة كائناً من كان ان يوجب شيئاً على الناس - ما لم يكن قد أوجبه الله تعالى ورسوله «ص» عليهم إذ لم يكن عمر «رض» شريكاً مع الله ورسوله «ص» في التحليل والتحریم على العباد ولم يكن واجب الطاعة كما تجب طاعتها ولم يكن أعلم منها بما يصلح الناس ولم يجعله ولا وكيلاً عنها في نصب من يشاء اماماً على الناس ولم تفوض الامة بأسرها أمرها إليه يفعل فيها بما يشاء ويحكم فيها ما يريد فان ذلك ليس له ولا من حقه أصلاً .

ومنها ان عمر «رض» أمر برجم امرأة حامل فقال له علي «ع» ان كان لك عليها سبيل فليس لك على ما في بطنها سبيل فقال لولا علي لهلك عمر^(١)

(١) تجده في ص ٨٠ من ذخائر العقبي للمحب الطبري وص ١٩٦ من الرياض النضرة من جزئه الثاني وص ٤٧٤ من الاستيعاب من جزئه الثاني .

ومنها انه أمر برجم امرأة مجنونة فقال له علي «ع» رفع القلم عن المجنون
حق يفيق^(١) .

ومنها انه أمر برجم امرأة ولدت لسته أشهر فقال له علي «ع» ان
خاصمتك بكتاب الله خصمتك^(٢) « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » .

ومنها انه قال « من غالى في مهر امرأة جعلته في بيت المال فقالت له
امرأة كيف تمنعنا ما أعطانا الله »^(٣) حيث يقول « وآتيت احداهن قنطاراً
فلا تأخذوا منه شيئاً أتأخذونه بهتاناً وإنما مبيناً » .

ومنها انه أفق بسقوط الصلاة عن لا يقدر على الطهارة بالماء وانه ليس
عليه تيمم حق يتمكن من الطهارة بالماء فقال له عمار بن ياسر^(٤) أتذكر
عندما كنا معاً في جنابة ولم تتمكن من الغسل فتمرغت أنا بالصعيد وعليت
ولم تصل أنت فاتينا رسول الله «ص» وأخبرته بما صنعت فقال لي يجزيك من
الصعيد وعلمتنا التيمم فنهاه عمر عن حكاية ذلك واخطأ من زعم ان ما فعله

(١) راجع ص ١٩٦ من الرياض النضرة من جزئه الثاني و ص ٤٧٤ من
الاستيعاب من جزئه الثاني .

(٢) تجده في ص ٤٧٤ من الاستيعاب من جزئه الثاني وغيره من
مؤرخي السنة .

(٣) راجع ص ١٤٧ من منهاج السنة لابن تيمية من جزئه الثالث و ص
١٣٣ من الدر المنثور للسيوطي من جزئه الثاني . عند تفسير الآية .

(٤) تجده في ص ٤٨ من صحيح البخاري في باب التيمم من جزئه الاول
و ص ١٦١ من صحيح مسلم في باب التيمم من جزئه الاول .

عمر «رض» كان قبل نزول آية التيمم ، وإنما قلنا بخطأه لأمرين :

الأول : انه معارض بفعل عمار الدال على انه كان بعد نزول آية التيمم لا قبله .

الثاني : بما أخرجه البخاري في صحيحه^(١) وغيره من الاعمش ، « قال سمعت شقيق بن سلمة قال كنت عند عبد الله وابي موسى فقال له ابو موسى أرأيت يا أبا عبد الرحمن إذا أجنب فلم يجد ماء كيف يصنع ؟ فقال عبد الله لا يصلي حتى يجد الماء فقال ابو موسى فكيف تصنع بقول عمار حين قال له النبي «ص» كان يكفيك قال ألم تر عمر لم يقنع بذلك فقال ابو موسى فدعنا من قول عمار كيف تصنع بهذه الآية فما درى عبد الله ما يقول » الحديث .

ومنها ما في منتخب كنز العمال ص ١٣٤ من جزئه السادس ان حرراً قتل رقاً فأمر عمر بقتل الحرّ به فقال له زيد بن ثابت أتقيد عبدك من أخيك فترك عمر القود وقضى بالدية .

أقول : وهذا كما تراه ينافي ما زعمه القوم من ان عمر «رض» كان ملهماً وكان مع الحق^(٢) والحق معه — وان الله تعالى أنزل قرآناً في مواطن عديدة على ما يراه عمر وانه نظر إلى جيش المسلمين وبينه وبينهم مسيرة أيام وجبال ووهاد فقال « يا سارية ، الجبل ثلاثا فسمعوه واسندوا ظهورهم إلى الجبل

(١) ص ٥٠ من جزئه الاول في باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض وأخرجه مسلم في ص ١٦١ من صحيحه في باب التيمم من جزئه الاول .

(٢) هذا وما بعده واضعافه تجده في الفصل ٤ ، ٦ ، ٧ من الباب الرابع في خلافة عمر من الصواعق المحرقة لابن حجر .

وكان ذلك الجبل الذي أسند سارية وأصحابه ظهورهم إليه بنهاوند من أرض المعجم وانت تراه هنا لا يعلم بما في القرآن من الآيات المحكمات وهو يتلوه مرة بعد أخرى إذ يقول تعالى « الحرّ بالحرّ والعبد بالعبد » والغريب ان عمر «رض» لم يعدل عن رأيه اعتماداً على الكتاب والسنة وإنما عوّل في ذلك على قول ابن ثابت الذي اخذه دليلاً على ترك القود في حين ان زيد بن ثابت لم يحكم بالفرق بين الحرّ والعبد استناداً إلى حكم القرآن وإنما اعتمد فيه على الرأي والاستحسان ، يدل على ذلك قوله في الحديث « اتقيد عبدك من اخيك » فجعل العلة في ذلك كون الحرّ أخاً والعبد مملوكاً فلا يكونان في الرتبة سواء لكي يصح الاقتصاص منه به وذلك ما لا يجوز اقتصاص الحكم الشرعي به .

ومنها ما أخرجه السيوطي في الدر المنثور من جزئه الثاني ص ٢٤٩ عن البخاري وشيخه ابن مھام ومسلم وابن جرير وابن المنذر عن عمر قال ثلاث وددت ان رسول الله «ص» كان عهد إلينا فيهن عهداً ننتهي إليه الجد والكلالة وأبواب من أبواب الربا وقال السيوطي ايضاً واخرج عبد الرزاق والعدني وابن المنذر والحاكم عن عمر قال لأن اكون سألت النبي «ص» عن ثلاث أحب إلي من حمر النعم عن الخليفة بعده وعن قوم قالوا نقرّ بالزكاة في أموالنا ولا نؤديها إليك أيحل قتالهم وعن الكلالة .

أقول : كيف ياترى يجتمع هذا مع قوله تعالى « اليوم أكملت لكم دينكم » وقوله تعالى « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته » إذ لا ريب في ان نصب الخليفة من الدين وحكم الكلالة ومن لا يؤدي الزكاة إليه بعد اقرارهم به من احكامه فكيف يهملها النبي «ص» ويترك بيانها ولا يبلغها للأمة وقد امره الله تعالى بتبليغها - فهل يتجرأ مسلم على ان ينسب التقصير إلى النبي «ص» في تبليغ ما امر بتبليغه وقد أدى

الرسالة كاملة غير منقوصة كما دلت عليه نصوص الفريقين المتواترة ومن غريب المتناقض ان ترى عمر «رض» هنا يود ان يسأل النبي «ص» عن الخليفة بعده في الوقت الذي نراه يخاطب ابا بكر «رض» طول حياته ويقول له «يا خليفة» رسول الله «ص» وكان يكتب مدة من الزمن «من خليفة خليفة» رسول الله «ص» وكان الناس يخاطبونه بذلك في تلك المدة على ما سجله السيوطي في تاريخه في احوال عمر «رض» .

ومنها ما اورده ابن تيمية في ص ١٣٩ من منهاجه من جزئه الثالث ان عمر «رض» كان ينفي في شرب الخمر ويحلق مخالفاً بذلك ما جاءت به الشريعة من الجلد ثمانين جلدة - وقد اعتذر عنه «شيخ الاسلام» ابن تيمية في منهاجه بأن نفي عمر «رض» لشاربها كان من باب التعزير ولكن فات ابن تيمية بأن التعزير بذلك من غير دليل حكم بغير ما انزل الله وهو شيء لم يفعله النبي «ص» ولم يأمر احداً بفعله وترك ما وجب من الحد المنصوص عليه .

ومنها ما حكاه المتقي الهندي في منتخب كنز العمال بهامش الجزء السادس من مسند احمد في اواخر ص ١٣٠ عن ابراهيم النخعي ان عمر بن الخطاب اتى إليه برجل قد قتل عمداً فعفا بعض الأولياء فأمر بقتله فقال ابن مسعود كانت النفس لهم جميعاً فلما عفا هذا أحيا النفس فلا تستطيع ان تأخذ حقها حتى يؤخذ غيره قال فما ترى قال ارى ان تجعل الدية عليه من ماله وترفع حصة الذي عفا .

ومنها ما في ص ١٢٣ من منتخب كنز العمال بهامش الجزء الخامس من المسند عن ابن سعد عن عبد الرحمن ابن البزي قال عزم عمر بن الخطاب

على دخول قبر زينب بذت جحش فأرسل إلى الزوجات فأرسلن إليه ليس
يحمل لك ذلك إنما يدخل القبر من كان يحمل له للنظر إليها وهي حية .
ومنها ما في آخر ص ٢٢٨ من الجزء الثالث من الدر المنثور عن ابن أبي شيبة
وغيره . قال لم يأخذ عمر الجزية من الجحوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف
بأن رسول الله «ص» أخذها من مجوس هجر .

أقول : كيف يا ترى قبل عمر «رض» شهادة عبد الرحمن وحده ولم
يقبلوا شهادة علي «ع» الذي قال فيه النبي «ص» علي مع الحق ، والحق مع
علي ، وردوا شهادة الحسنين «ع» وام ايمن في دعوى فذك فان لم يكونوا
اولى بالقبول من شهادة عبد الرحمن فلا اقل من مساواتهم في ذلك وكونهم
من وادٍ واحد فيكون حكمهم واحداً جميعاً .

ومنها ما ورد في اواخر ص ٤٢٦ من منتخب الكنز بهامش الجزء الرابع
من المسند عن ابن همام عن ابن عينية عن عمرو بن دينار عن ابي جعفر ان
العباس بن عبد المطلب قال لعمر بن الخطاب ان رسول الله «ص» اقطع لي
من مال البحرين فقال له عمر من شهودك قال المغيرة بن شعبة قال ومن معه
قال ليس معه أحد ، فأبى عمر أن يأخذ باليمين مع الشاهد فقال له العباس
أعضك ببظر أمك فقال عمر لعبد الله خذ بيد أبيك فأقمه .

أقول : وكان عمر نسي انه قبل شهادة عبد الرحمن وحده في أخذ
الجزية من الجحوس فجاء ينقضه بعدم قبول شهادة المغيرة - ونسى انه ممن
يقضي في حل الخصومة بشاهد ويمين فنقضه بعدم قبوله ذلك من العباس مع
شهادة المغيرة وحكم الله لا شك في القضيتين واحد لا تناقض فيه فلماذا يا ترى
منع العباس ولم يعطه ذلك هذا ما ندع جوابه إلى القاريء اللبيب ليعلم ان
ذلك كان تشهيراً وبغير دليل .

ومنها ما حكاه المعقلاني في فتح الباري من شرح حديث البخاري من كتاب الفرائض ص ١٦ من جزئه الثاني عشر بإسناد صحيح عن عبيد بن عمرو قال (قضى عمر بن الخطاب في فرض الجدة بمئة قضية كلها ينقض بعضها بعضاً) مع انه لا يجوز للإمام ان يتناقض في أحكام الدين ولا يجوز عليه الاجتهاد كالنبي «ص» فضلاً عن وقوع الخطأ منه إذ أن حكم الله لا يتغير ولا يعتريه التبديل ولا يصاب بالرأي والنظر (ولن تجد لسنة الله تبديلاً) .

ومنها ما في ص ٤٢٩ من منتخب الكنز بهامش الجزء الرابع من المسند عن سمالك قال ان عمر لما حضره الموت قال ان استخلف فسنة وان لم استخلف فسنة ، رسول الله «ص» توفي ولم يستخلف إلى ان قال فجعلها عمر شوري بين علي بن ابي طالب «رض» وعثمان بن عفان «رض» والزبير وطلحة وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابي وقاص وقال للأَنْصار أدخلوهم بيتاً ثلاثة أيام فان استقاموا وإلا فادخلوا عليهم وأضربوا أعناقهم .

ويقول ابن عبد ربه في ص ٧٢ من عقد الفريد من جزئه الأول ان عمر أمر بقتل اثنين منهم لو اتفق أربعة منهم على واحد وبقتل ثلاثة لو اتفق الثلاثة الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف على رجل منهم قال ذلك بعد ان قال ان رسول الله «ص» مات وهو راضٍ عنهم ولما خرجوا من عنده اتبعهم ببصره وقال علي (ما في ص ٧٥ من عقد الفريد من جزئه الثالث) فتية أعوذ بالله من شرهم .

أقول : انها لأحكام تستوجب الدهشة والاستغراب إذ أنها متناقضة متضادة غريبة على الدين غريبة على الاسلام يليها (الخليفة) عمر ليريه كيف انه يجب عصمة الامام وكونه عالماً بجميع الأحكام لئلا يقع منه ما وقع من عمر «رض» من التناقض والتضاد في الأحكام .

فالشبهة تقول كما يقول (عمر «رض») إذا كان النبي «ص» لم يستخلف
أحداً كما يزعم أولياؤه فلماذا يا ترى قد خالفوه ولم يتأسوا به في ترك
الاستخلاف ولم يعملوا بسنته فيه وقد رتب اللعن على التارك لسنته .

فان أبا بكر «رض» قد استخلف عمر «رض» مخالفاً في ذلك سنة النبي
«ص» بترك الاستخلاف ، وعمر «رض» لم يقتد بأبي بكر ولا بالنبي «ص»
بل جعل الأمر شورى في أناس معدودين لا يزيدون ولا ينقصون اللهم إلا إذا
تسلح القوم بسلاح الاجتهاد وزعموا انهم (مجتهدون) فأدى اجتهادهم إلى
مخالفة النبي «ص» وشيء آخر ان ترك الاستخلاف إذا كان سنة كما يقول
عمر فلا يكون فعله سنة كما يقول أيضاً .

فان معنى قولنا فعله سنة انه راجح الفعل مرجوح الترك .

ومعنى قولنا تركه سنة انه راجح الترك مرجوح الفعل فلا يصح عقلاً
وشرعاً أن يكونا معاً سنة وهل ذلك إلا من الجمع بين المتضادين والعمل
بالمتناقضين المستحيل على رسول الله «ص» أن يريده ، على أن ترك الاستخلاف
الذي فعله النبي «ص» كما يزعمون أما ان يكون حقاً أو ليس بحق فان كان
حقاً كان ما فعله أبو بكر «رض» ليس بحق وما فعله أهل السقيفة أيضاً
ليس بحق إذ لا واسطة بين الحق وغير الحق (فماذا بعد الحق إلا الضلال)
كما يقول القرآن وان كان ما فعله النبي «ص» ليس بحق لزم إلصاق غير الحق
بالنبي «ص» ونسبة الضلال إليه «ص» وذلك كفر صراح نعوذ بالله منه .

ثم انا نرى عمر «رض» قد وصف القوم بالشر ووصف كل واحد منهم
بوصف وقال فيه انه مانع من امامته ثم هو نفسه جعل الامامة فيمن له تلك
الصفات المانعة منها فكيف يا ترى أهلتهم للخلافة ثم طعن فيهم بما يخرجهم

عن الأهلية لها^(١) وما هو الدليل الذي أوجب الحصر المذكور في الستة ثم قمين من يختاره عبد الرحمن بن عوف وما هو البرهان الذي يصلح للاعتماد عليه في ضرب أعناق المخالفين له وما هو الدليل الذي يمكن أن نستند إليه في إباحة دماءهم ان تأخروا عن البيعة لواحد منهم أكثر من ثلاثة أيام مع اننا لم نجد في أدلة المسلمين كتاباً وسنة ما يشهد بصحة ما فرضه (الخليفة) عمر «رض» ولماذا يا ترى استحق هؤلاء ضرب الرقاب بعد ثلاثة أيام ومن هذا الذي حد هذا التحديد وليس في كتاب الله آية ولا في السنة رواية بحيث يمكن أن يكون دليلاً عليه ثم انهم كانوا مكلفين بالاجتهاد في رأيهم في اختيار الامام عليهم فربما زاد على ثلاثة أيام أو نقص عنها بحسب ما يعتريه من العوارض فلماذا إذن يجب قتلهم إذا تجاوزت الثلاثة وان لم يكونوا مكلفين فلماذا يا ترى يقتلون بعدها وهم لم يقرّفوا ذنباً يستحقون عليه القتل وليس الأمر بقتل المخالف للأربعة أو الثلاثة الذين فيهم ابن عوف مما يسوغه الشرع الشريف إذ لا جائز أن يقال ان الأمر بقتلهم كان لأجل شق عصا الطاعة وذلك لأمرين :

(١) ولكن (الخليفة) عمر «رض» قد استثنى منهم علياً «ع» فانه قال فيه لو ولوها علياً لسلكت بهم الطريق المستقيم فأرشدتم إلى الدين القويم وقال في عثمان لو وليها لحمل بني أمية على رقاب الناس وقال في طلحة لو وليها لجعل خاتمه في يد زوجته وقال في الزبير مؤمن الرضا كافر الغضب وقال في عبد الرحمن فيه ضعف وفرعون هذه الأمة وقال في سعد رجل حرب ، هكذا سجله كل من جاء على ذكر الشورى من مؤرخي السنة كابن قتيبة في الامامة والسياسة ص ٢٥ من جزئه الثاني والطبري وابن الاثير في تاريخيهما وغيرهم من المؤرخين .

الأول : انه مخالف لظاهر الخبر فكيف يحمل عليه بلا دليل .

الثاني : انهم لو كانوا شقوا العصا وطلبوا الأمر من غير وجهه الشرعي كان يجب قتالهم من أول يوم لا الانتظار بهم بعد ثلاثة أيام بل كيف يستقيم هذا للقائل (والخليفة) عمر هو القائل فيهم ان رسول الله «ص» مات وهو عنهم راضي وانه «ص» بشرهم بالجنة مع ما ثبت بالتواتر عنه «ص» من حرمة دماء أهل الجنة . هذا ما ندع الجواب فيه للمسلمين المنصفين ان وجدناهم .

وأما القول بأن ذلك اجتهاد من عمر «رض» والاجتهاد يخطئ ويصيب فلا شيء فيه فهو خطأ قائم على خطأ لأمرين :

الأول : لما مر من عدم جواز الاجتهاد على الامام إذ بالاجتهاد لا يحصل العلم بأن ما يقوله من عند الله لجواز ان يكون من رأيه والامام يجب أن يكون مخبراً عن الله بوساطة النبي «ص» وذلك لا تناقض فيه ولا خطأ يعتريه .

الثاني : ان الاجتهاد ليس إلا عبارة عن أخذ الحكم الشرعي الفرعي عن الدليل الشرعي بعد التتبع التام ، وما صنعه عمر «رض» في تلك الوقائع كما تراه ويراها كل انسان انه كان مقتنصاً عن رأيه ومناقضاً للنص المحجوج به وشيء آخر ذكرناه وهو ان الاجتهاد يخطئ ويصيب وحينئذ يجوز على الامام الخطأ وذلك ينافي امامته لاستلزامه تحليل الحرام وتحريم الحلال وضياع الدين وتبديل أحكامه ، أرأيت كيف انه يجب أن نقول باعتبار العصمة في الامام لئلا يقع منه ما وقع من عمر (رض) .

ومنها ما ذكره الغزالي في ص ١٧٣ من احيائه من جزئه الثاني المطبوع

بهامشه كتاب عوارف المعارف ان عمر بن الخطاب «رض» (سمع وهو يعس بالمدينة صوت رجل يغني في بيته فتسور عليه فقال يا عدو الله أظننت ان الله يسترک فقال ان كنتُ عصيتُ الله في واحدة فقد عصيته أنت في ثلاث، قال الله (ولا تجسسوا) وقد تجسست وقال (وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها) وقد تسورت عليّ بيتي وقال (لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم) وقد دخلت بيتي بغير اذن ولا سلام ، فقال عمر هل عندك من خير ان عفوت عنك قال نعم فترکه وخرج .

وقال أولياء عمر «رض» معتذرين عنه بأنه قد اجتهد في إزالة المنكر ولكن فاتهم برودة هذا الاعتذار الذي يأباه عفو (الخليفة) عن ذلك الرجل كما فاتهم ان الاجتهاد لا يجوز في الحرام ومخالفة للكتاب والسنة خصوصاً مع انتفاء علمه أو ظنه كما يرشد إليه العفو الصادر منه عنه - لأن قوله تعالى (ولا تجسسوا) من العام للكتابي وقد ثبت في علم الأصول لدى الفريقين انه لا يجوز تخصيصه بالرأي والاجتهاد فيكون الاجتهاد فيه اجتهداً في الحرام وما توهمه اجتهاده من الحكم لم يكن صحيحاً لذا تراه قال لصاحب الدار هل عندك خير فاعفو عنك قال نعم فترکه وخرج .

وشيء آخر ان ما ارتكبه عمر «رض» من التجسس بالتسور لا يتفق مع الجواز الشرعي للتجسس بالتسور لأنه انما يثبت بعد شهادة عدلين على ارتكاب ذلك الانسان للمنكر في بيته على وجه لا يمكن تداركه إذا فات كالقتل ونحوه من الجرائم الكبيرة التي يجوز عندها التدارك بأي طريق كان وهذا بخلاف ما صنعه (الخليفة) من التجسس والتسور فانه لم يكن مبنياً على شيء من ذلك أصلاً كما هو صريح الخبر ، والغريب من أهل السنة فأننا إذا أثبتنا لهم هذا ونحوه مما لا يصح لخليفة المسلمين ارتكابه يقولون لنا انهم مجتهدون

كانهم يرون ان الاجتهاد يخول لصاحبه صلاحية ارتكاب كل شيء وان كان مخالفاً لله ولرسوله «ص» ولو صح مثل هذا الاجتهاد وكان مبرراً صح اجتهاد أبي جهل وأضرابه في مخالفة النبي «ص» وعصيانه وقتله وقتاله وكان مبرراً أيضاً (حذو النعل بالنعل) ومنها ما سجله المؤرخون كالطبري في تاريخه وغيره من حفاظ السنة بأن عمر «رض» عطل حد الله في المغيرة بن شعبه لما شهدوا عليه بالزنى فلقن (الخليفة) الشاهد الرابع - الامتناع عن الشهادة - إذ قال له أرى وجه رجل لا يفضح الله رجلاً من المسلمين فاجلج في شهادته تبعاً لهوى عمر «رض» فلما فعل ذلك عاد إلى الشهود فحدم وفضحهم حفظاً لكرامة المغيرة الذي زنى ووجب الحد عليه وفضح ثلاثة من المسلمين مع تعطيله حكم الله ووضعه الحد في غير موضعه .

ومنها تحريم عمر «رض» للمتعتين متعة الحج ومتعة النساء وحكم فيهما بخلاف ما كان عليه النبي «ص» وما جاء به القرآن (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) إذ لا خلاف بين المسلمين في نزولها في متعة الحج وقال تعالى (فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن) وقد حكى نزولها في متعة النساء الطبري في تفسير الآية ص ١٣٩ من جزئه الثاني .

وأخرج مسلم في ص ٤٦٧ من صحيحه في باب المتعة بالحج والعمرة من جزئه الثاني عن ابن عباس ان المحرم لمتعة النساء هو عمر بن الخطاب .

وأخرج البخاري في ص ٧١ من صحيحه في باب قوله تعالى (وانفقوا في سبيل الله) من جزئه الثالث عن عمران بن حصين قال نزلت آية المتعة في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله «ص» ولم ينزل قرآن يحرمه ولم ينه عنها حتى مات .

قال رجل برأيه ما شاء قال محمد يقال انه عمر وقد استفاد القول عنه

وهو على المنبر متعتان حلالتان كانتا على عهد رسول الله «ص» وأنا انهي عنها وأعاقب عليها متعة الحجب ومتعة النساء على ما حكاه عنه غير واحد من علماء السنة فمنهم الرازي في ص ١٩٤ من تفسيره الكبير من جزئه الثالث - وأحمد ابن حنبل في ص ٣٢٥ من مسنده من جزئه الأول والقوشجي في أواخر مبحث الإمامة من شرح التجريد في المقصد الثالث ص ٣٨٢ .

ومنها مخالفته في الطلاق فان عمر «رض» حكم فيه بخلاف ما كان عليه النبي «ص» وما نزل به كتاب الله فهذا مسلم يحدثننا في صحيحه في باب طلاق الثلاث من كتاب الطلاق ص ٥٧٤ من جزئه الأول عن ابن عباس بطرق مختلفة انه قال قد كان الطلاق على عهد رسول الله «ص» وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة قال فقال عمر بن الخطاب ان الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم قال فأمضاه عليهم ؛ ونقله قاسم (بيك) أمين في كتابه (تحرير المرأة) ص ١٧٣ عن صحيح البخاري وحكاه (الفاضل الرشيد) عن أبي داود والنسائي والحاكم والبيهقي في ص ٢١٠ من المجلد الرابع من مناره ثم قال ما نصه (ومن قضاء النبي «ص» بخلافه ما أخرجه البيهقي عن ابن عباس قال طلق ركانة امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فعزن عليها حزناً شديداً فسأله رسول الله «ص» كيف طلقها قال ثلاثاً قال في مجلس واحد قال نعم قال فانما تلك واحدة فارجمها ان شئت) .

ومنها مخالفة عمر «رض» للنبي «ص» في آذان الصبح حيث تصرف فيه فأدخل في الدين ما ليس داخل فيه فأمر مؤذنه أن ينظم في سلك فصوله فصلاً لم يكن على عهد النبي «ص» وهو (الصلاة خير من النوم) على ما أخرجه مالك في باب ما جاء في النداء للصلاة في أواخر ص ٢٤ من موطأه .

ومنها مخالفته للنبي «ص» في تحريمه للكلمة (حي على خير العمل

في الآذان والاقامة (١) فقال وهو على المنبر كما نص عليه القوشجي في أواخر مباحث الامامة من شرح التجريد ص ٣٨٢ في المقصد الثالث (ثلاث كن على عهد رسول الله «ص» حلالاً وأنا انهي عنهن وأحرمهن وأعاقب عليهن متمعة النساء ومتمعة الحج وحي على خير العمل) .

وحكاة السيوطي في الفصل الذي عقده لخلافة عمر ص ٥١ من تاريخ الخلفاء ويقول السيوطي في أوليات عمر من تاريخه عن العسكري (ان عمر أول من سن شهر رمضان بالتراويح) (٢) وأول من حرم المتمعة وأول من جمع الناس في صلاة الجنائز على أربع تكبيرات، وهكذا رواه ابن سعد عند ترجمته لعمر في الجزء الثالث من طبقاته ودعوى الاجتهاد ممنوعة لأنسه لا يجوز في تحريم ما أحل الله ؛ فاسقاطه لهذه الكلمة وادخاله لتلك وفعله لذلك كله مخالف لحكم الله ورسوله «ص» وما شرعه لعباده .

ومنها ما حكاه ابن تيمية في ص ١٥١ من منهاجه من جزئه الثالث ان عمر بن الخطاب «رض» كان يحكم في دين الله بالحدس والظن والرأي (ولا شك في أن ذلك كله مما نهى الله ورسوله عنه فقال عز من قائل (ولا تقف ما ليس لك به علم) وقال تعالى (وان الظن لا يغني من الحق شيئاً) إلى غير ما هنالك من الآيات الدالة على حرمة القول على الله بغير علم .

(١) وذكره الحلبي الشافعي في سيرته الحلبية ص ١١٠ في باب بدء الآذان والاقامة من جزئه الثاني .

(٢) إنما سميت بالتراويح للاستراحة فيها بعد كل أربع ركعات من نافلة شهر رمضان .

والغريب ان يشك عمر «رض» وهو الملهم كما يزعمون في موت النبي
«ص» ولا يعلم يجاوز الموت عليه بل أنكر ذلك لما قيل له (ان رسول الله
«ص» قد مات) فقال والله ما مات رسول الله «ص» وليبعثه الله حتى يقطع
أيدي رجال وأرجلهم فتلا عليه أبو بكر قوله تعالى (وما محمد إلا رسول
قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم) فسكت وقال كإني
لم أسمعها ، على ما حكاه البخاري في ص ١٩١ من صحيحه في باب فضل
أبي بكر من جزئه الثاني والفضل بن رزيهان في كتابه وغيرهما من
الحفاظ ولهذا ونحوه ، قالت الشيعة ان عمر «رض» لم يكن بذلك الجدير
لنصب الامامة وخلافة النبوة ولم يكن مستحقاً لها في حال من الأحوال .

أعمال الخليفة عثمان بن عفان تنافي

استحقاقه للخلافة

وأما عثمان بن عفان « رض » الأموي فقد جاء بما انكره عليه الصحابة كلهم قولاً وفعلًا حتى استحلوا من أجل ذلك دمه وأدت بحياته الى القتل وقد ذكر ذلك كل من جاء على ذكره من مؤرخي السنة وحفاظها كالطبري وابن الاثير في تاريخيهما وابن عبد ربه في العقد الفريد وابن قتيبة في الأمامة والسياسة وكثير غيرهم فمن أراد الوقوف على مفواته ومخالفاته لكتاب الله والسنة فليراجعها فإنه يجدها ظاهرة من خلال فجواتها .

واليك نبذة من أعماله التي ارتكبها بعد انقضاء أمر الشورى واستقرار الأمر له فإنه بعد أن تربع على الدست اوطأ بني امية رقاب الناس كما قال عمر واقطعهم الاقطاعات فوهب مروان بن الحكم خمس غنائم افريقيا - واقطعه فذك - وما ادراك ما فذك - ذلك الذي منعوا منه فاطمة الصديقة بذت رسول الله « ص » واختلقوا عليها حديثاً ما انزل الله به من سلطان - مع انها كانت في يدها وتحت تصرفها وتحلها اياها رسول الله « ص » في حياته على ما سجله السيوطي في الدر المنثور ص ١٣٠ من جزئه الثاني في تفسير قوله تعالى « وآت ذا القربى حقه » واعطى عثمان عمه الحكم ابن العاص طريد رسول الله « ص » مئة ألف درهم واعطى الحرث بن الحكم بن العاص ثلاثمائة ألف درهم واعطى زيد بن ثابت مئة ألف درهم واعطى عبد الله بن ابي سرح اخاه من الرضاعة ما افاء الله تعالى على المسلمين من فتح افريقية واعطى ابا سفيان بن حرب مئتي ألف درهم وقسم الاموال التي جاء بها ابو موسى من

المراق على بني امية واعطى عبد الله بن خالد بن اسيد صلة كانت اربعمائة ألف ؛ هذه خلاصة ما ذكره ابن ابي الحديد في ص ٦٦ - ٦٧ من شرح النهج من جزئه الاول ويقول ابو الفداء في تاريخه ص ١٨٧ من جزئه الاول واعطى عثمان مروان بن الحكم خمس افريقية وهو خمسمائة ألف دينار « يساوي بالعملة العراقية اليوم خمسين وسبع مئة ألف دينار » وفي ذلك يقول عبد الرحمن الكندي .

احلف بالله رب الانام ما ترك الله شيئا سدى
ولكن خلقت لنا فتنة لكي نبتي بك لو تبتي
واعطيت مروان خمس البلاء د فبهات سعيك ممن سعى

واقطع مروان فذك وهي صدقة رسول الله « ص » التي طلبتها فاطمة ميراثا فروى ابو بكر عن رسول الله « ص » نحن معاشر الانبياء لا نورث ولم نزل فذك في يد مروان الى ان تولى عمر بن عبدالعزيز فانزعها من اهل ووردها صدقة ؛ ويحدثنا الطبري في تاريخه ص ٥٠ من جزئه الثالث كان الذي صالحهم عليه عبد الله بن سعد^(١) ثلاثمائة قنطار ذهب فأمر بها عثمان لآل الحكم ، قلت

(١) عبد الله بن سعد هو عبد الله بن ابي سرح نفسه اسلم قبل الفتح بمكة وكان يكتب الوحي ثم ارتد وصار الى قريش ولما كان يوم الفتح هدر النبي « ص » دمه وامر بقتله ولو وجدوه تحت ا ستار الكعبة فهرب الى عثمان بن عفان فاخفاه مدة ثم اتى به الى النبي « ص » وطلب امانه فسكت النبي « ص » طويلا ثم قال نعم وبعد ان خرج عثمان وعبد الله قال النبي « ص » لمن حوله ما سكت الا ليقوم اليه احدكم فيضرب عنقه انتهى نقله باختصار عن ص ٣٩٢ من استيعاب ابن عبد البر من جزئه الاول في باب عبد الله .

أو لمروان بن الحكم ؛ ويقول ابن الاثير في تاريخه ص ٣٥٠ من جزئه الثالث وحمل خمس افريقية الى المدينة فاشتراه مروان بن الحكم بخمسمائة ألف دينار فوضعها عثمان عليه وكان هذا مما أخذ عليه وهذا احسن مما قيل في خمس افريقيا فان بعض الناس يقول اعطى عثمان خمس افريقيا عبد الله بن سعد وبعضهم يقول اعطاه مروان بن الحكم وظهر بهذا انه اعطى عبد الله خمس الغزوة الاولى واعطى مروان خمس الغزوة الثانية التي افتتح بها جميع افريقيا - ويقول المسعودي في حديثه « وكان عثمان في نهاية الكرم والجود والسماحة والبذل في القريب والبعيد سلك عماله وكثير من أهل عصره طريقه وبني داره في المدينة وشيدها بالحجر والكلس وجعل ابوابها من الساج والمرعر^(١) واقتنى اموالاً وجناناً وعيوناً بالمدينة . وذكر عبد الله بن عيينه ان عثمان يوم قتل كان عند خازنه من المال خمسون ومائة ألف دينار وألف ألف درهم « مليون درهم » وقيمة ضياعه بوادي القرى وحنين وغيرها مائة ألف دينار وخلف خيلاً كثيراً وابلاً وقد ذكر سعيد بن المسيب ان زيد بن ثابت حين مات خلف من الذهب والفضة ما يكسر بالفؤوس وغير ما خلف من الضياع بقيمة مائة ألف دينار وديوناً على الناس وعقارات وغير ذلك ما قيمته مائة ألف دينار الى آخر ما قاله مما لايسع المقام نقله ، كل هذا ونحوه يمثل لك الفتنة التي كانت تعمل في بيت مال المسلمين ايام خلافته وانها كانت تجرف المال الذي فيه الى بيوت بني اميه وخزائن بني معيط وآل مروان كأن « خليفة المسلمين عثمان » لم يجد يومئذ احداً من المسلمين يستحق أن يصدق عليه بهذا

(١) المرعر : شجر السرو فارسية ، الواحدة سروة وقيل الساسم وهو شجر اسود وقيل انه الابنوس وقيل الشيزي وقيل شجر يصنع منه القسي هكذا في القاموس .

« السخاء المفرط » غير بني ابي معيط ؛ ويقول ابن ابي الحديد في ص ١٦٥ من شرح النهج من جزئه الاول - لما تكاثرت أحداثه كتب جمع من أهل المدينة من الصحابة وغيرهم الى من بالآفاق انكم ان كنتم تريدون الجهاد فهلوا إلينا فان دين محمد « ص » قد افسده خليفتم فاخلعوه فاختلفت عليه القلوب . ويحدثنا الطبري في تاريخه ص ١٧٤ من جزئه الخامس وابن الاثير في ص ٨٠ من تاريخه من جزئه الثالث عن أم المؤمنين عائشة انها كانت تقول « اقتلوا نمثلاً فقد كفر » وفي ذلك يقول ابن ام كلاب .

وانتِ امرتِ بقتلِ الأما م وقلتِ لنا انه قد كفر

وقال السيوطي في أواخر ص ٦٠ من تاريخه ان عثمان قولى اثنتي عشرة سنة (١) وكان كثيراً ما يولي بني امية ممن لم يكن له مع رسول الله « ص » صحبة فكان يحبيهم من امرائه ما ينكره اصحاب محمد « ص » وكان عثمان يستعذب فيهم فلا يعزلهم وذلك في سنة خمس وثلاثين فلما كان في الست الاواخر استأثر بني عمه فولام وما اشرك معهم فولى عبد الله بن ابي سرح مصر فمكث فيها سنين فجاء اهل مصر يشكونه منه فكتب إليه كتاباً يتهدده فيه فأبى ابن ابي سرح ما نهاه عنه عثمان وضرب بعض من اتاه من قبل عثمان من اهل مصر ممن كان اتى عثمان فقتله فخرج من اهل مصر سبعمائة رجل فنزلوا المسجد وشكوا الى الصحابة في مواقيت الصلاة ما صنع ابن ابي سرح بهم فدخل عليه علي ابن ابي طالب « ع » فقال انما يسألونك رجلاً مكان رجل وقد ادعوا قبله دماً فأعزله واجعل غيره مكانه وانصفهم منه فقال لهم اختاروا رجلاً أوليه عليكم مكانه فقالوا استعمل علينا محمد ابن

(١) هكذا حكاه ابن عبد ربه في العقد الفريد ص ٧٨ من جزئه الثالث .

ابي بكر فكتب عهده وولاه وخرج معهم عدة من المهاجرين والانصار
 ينظرون فيما بين أهل مصر وابن ابي سرح فخرج محمد ومن معه فلما كان على
 مسير ثلاثة أيام من المدينة اذا هم بغلام اسود على بعير يخبط البعير خبطاً كأنه
 رجل يطلب او يُطلب فقال له اصحاب محمد ما قصتك كأنك هارب او
 طالب فقال لهم انا غلام أمير المؤمنين وجهني الى عامل مصر فقال له رجل
 هذا عامل مصر قال ليس هذا اريد ، واخبر بأمره محمد فبعث في طلبه
 رجلاً فجاء به فقال غلام من انت فأقبل مرة يقول غلام أمير المؤمنين ومرة
 يقول غلام مروان حتى عرفه رجل انه لعثمان فقال له محمد الى من ارسلت
 قال الى عامل مصر قال بماذا قال برسالة قال معك كتاب قال لا ففتشوه فلم
 يجدوا معه كتاباً وكانت معه اداة قد دبست فيها شيء يتقلقل فشقوا الاداة
 فإذا فيها كتاب من عثمان الى ابن ابي سرح فجمع محمد من كان معه من المهاجرين
 والانصار وغيرهم ثم فك الكتاب بمحضر منهم فإذا فيه اذا اتاك محمد وفلان
 وفلان فاحتل في قتلهم وابطل كتابه وقر على عملك حتى يأتبك رأي واحبس
 من يجيء الي يتظلم منك ليأتبك رأي في ذلك فلما قرؤا الكتاب فزعوا
 وأزمعوا فرجعوا الى المدينة وختم محمد الكتاب بخواتم نفر كانوا معه ودفع
 الكتاب الى رجل منهم وقدموا المدينة فجمعوا طلحة والزبير وعلياً وسعداً
 ومن كان من أصحاب محمد « ص » ثم فضوا الكتاب بمحضر منهم واخبرهم
 بقصة الغلام فافروهم الكتاب فلم يبق أحد من أهل المدينة الا حنق على عثمان
 وزاد ذلك من كان غضب لابن مسعود وعمار بن ياسر حنقاً وغيظاً فدخل
 عليّ (ع) على عثمان ومعه الكتاب والغلام والبعير فقال له عليّ هذا الغلام
 غلامك قال نعم قال والبعير بعيرك قال نعم قال فانت كتبت هذا الكتاب
 قال لا ما كتبت هذا الكتاب ولا أمرت به ولا علم لي به قال له عليّ فالحاتم
 خاتمك قال نعم واما الخط فمرفوا انه خط مروان وشكوا في امر عثمان

وسألوه ان يدفع إليهم مروان فأبى وكان مروان عنده في الدار وحاصر الناس عثمان ، وهكذا سجله ابن قتيبة وغيره من مؤرخي السنة وأورده المؤلف في الباب السادس الذي عقده لخلافة عثمان من الصواعق المحرقة لابن حجر وفي الكامل وغيره من كتب الحفاظ المعتمدة انه بعد ما جرى من قصة الكتاب وقع الرضا والصلح بين الفريقين ؛ على ان يعزل عثمان عماله ويبدلهم بغيرهم عندما ظهر له ان الناس قاتلوه لا محالة وبعد ان قال لهم ليس يحل سوى قتل ثلاثة سماهم فأجابه القوم (بأننا نجد في كتاب الله قتل غيرهم - قتل من سمى في ارض الله ليفسد فيها - وقتل من بنى ثم قاتل على بغيه - وقتل من حال دون شيء من الحق) وانت يا عثمان قد بغيت ومنعت وحملت دونه وكأبرت عليه ولم « تقدر » من نفسك كان ذلك بعد ان مضى عليّ « ع » إليه وقال له ليس للناس مقصد سوى عدلك ولا حاجة لهم في قتلك وقد عاهدتهم اول مرة فلم تف لهم وانني معطيهم الحق قال فاعطهم فو الله لأفين لهم فأقبل عليّ « ع » على الناس وقال لهم انما طلبتم الحق وقد اعطيتموه وقد زعم انه منصفكم من نفسه فقال الناس قبلنا فاستوثق لنا منه فإننا لسنا نرضى منه بقول دون فعل فدخل عليه واعلمه بذلك فقال اضرب بيني وبينهم زمانا فاني لست بقادر على رد ما كرهوه في يوم فقال عليّ اما ما كان في المدينة فليس له أجل وأما ما غاب فاجله وصول امرك قال نعم فأجتلني فيما هو في المدينة ثلاثة أيام فأجابه الى ذلك وكتب بينهم كتاباً على رد كل مظلمة وعزل كل عامل كرهوه فكف الناس عنه فجعل يتأهب للقتال ورتب الجند فلما مضت الثلاثة ولم يغير شيئاً ثار عليه الناس وخرج بعض اصحاب رسول الله « ص » الى المصريين فاعلموهم الحال وهم يومئذ بندي جشب فجاءوا وخبروه بين عزل عماله ورد مظالمهم وبين ان يخلع نفسه وبين قتله فأبى عزل عماله ورد مظالمهم كما أبى ان يخلع نفسه انتهى نقلنا لهذا الخبر

باختصار . فالناس كما ترى لم يطلبوا من عثمان سوى العدل في الرعية والمساواة في القضية فوعدهم ولم يف لهم بوعده - بل بغى عليهم بترتيب الجند لقتالهم وقتلهم ثم سأله عزل نفسه فأبى وكابر وغدر فلم يحدوا بداً من قتله ليرتاحوا مما هم فيه من الحيف والظلم وإنما قتلوه استناداً الى قول الله تعالى فيه وفي امثاله « انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسمون في الارض فساداً ان يقتلوا » الآية . فهم في ذلك لم يخالفوا الله ورسوله ولم بأثوا ببدعة - على ان عثمان معزول في نفسه وإن لم يرض بعزل نفسه - ذلك لأنهم اشترطوا عليه عند البيعة أن يسير فيهم بسيرة « الخليفتين » ابي بكر وعمر « رض » وهما لم يوليا احداً من قومها سوى عمر « رض » فانه ولى شخصاً منهم قبله عنه شيء فعزله والمشروط عدم عند عدم شرطه ولا يأتي عليه بأن علياً « ع » ولى اقاربه وارحامه لانه مردود لأمرين .

الأول : انهم لم يشترطوا عليه في عقد البيعة الا يولي احداً منهم .

الثاني : انه « ع » انما ولاهم بعد ان علم من حالهم العدل في الرعية والقسمة في السوية وانهم على جانب عظيم من التقوى والورع وحسن السياسة والخوف من الله ولذا لم يتظلم منهم أحد ولم يرد ذلك عنهم في حال ابدأ واما حال اقرباء عثمان وعياله في ارتكاب الفسق والظلم والبغي والعدوان فظاهر من ان يذكر وأوضح من الشمس وأبين من الأمس ولهذا السبب نفسه قتلوه .

ومما جاء النبي « ص » بخلافه اتمام عثمان للصلاة في منى بعد علمه بأن رسول الله « ص » قصر فيها وكان هو معه وقصر فيها من بعد ، على ما سجله البخاري في صحيحه ص ١٦٩ من جزئه الاول في باب الصلاة بنى ومما يؤخذ عليه عثمان حكمه بحرق المصاحف كلها الا مصحفاً واحداً امر يزيد بن ثابت

وجماعة معه يجمعه^(١) مع ان رسول الله « ص » امر بتعظيم القرآن وإجلاله وأوجب على الناس الا يمسوه بغير طهارة فقال عز من قائل (لا يمسه الا المطهرون) فكيف يتجرأ مسلم عرف الله ورسوله وعرف قرآنه على احراق ما انزله تعالى اعجازاً لنبيه «ص» وتصديقاً لدعوته الحققة وما هو الذنب الذي اقترفه القرآن حتى يستحق الحرق بالنار من عثمان وما هو الوجه يا ترى في احراقه المصاحف كلها بعد علمه انها قول الله وكلماته التي يجب على المسلمين عامة تعظيمها لا حرقها وتوهينها والخط من قدرها « وما قدروا الله حق قدره » اذ احرقوا اكبر الثقلين بالنار وقتلوا اصغرها بالسيف والسنان وليته علم انه باحراقه المصاحف كلها بالنار قد قضى على سائر القراءات التي نزل القرآن بها والتي امر النبي « ص » بحفظها وقراءتها والحديث في ذلك عن رسول الله « ص » صحيح مستفيض عند حفاظ السنة جميعاً على ما حكاه الخازن في ص ١١ من تفسيره من جزئه الاول وغيره من مفسري السنة ومما خالف عثمان رسول الله «ص» فيه ما حدثنا البخاري عنه في صحيحه ص ٢٠١ في باب مناقب سالم مولى ابي حذيفة وص ٢٠٦ في باب مناقب معاذ بن جبل من جزئه الثاني عن النبي «ص» انه قال : « خذوا القرآن من اربعة من عبد الله بن مسعود وسالم مولى ابي حذيفة ومعاذ بن جبل وأبي كعب » ولكن عثمان رأى الا يأخذ القرآن من هؤلاء وإنما رأى من الواجب على الناس ان يأخذوه من زيد بن ثابت وجماعة آخرين غير الاربعة المدلول عليهم في الحديث وان خالف بذلك النبي « ص » واراد خلاف ما اراده فرسول الله « ص » كما

(١) تجده مفصلاً في أواخر ص ٨ من تفسير الخازن من جزئه الأول وحكاه غيره من مفسري السنة في تفاسيرهم .

تراه يقول خذوا القرآن من هؤلاء الأربعة كما نص عليه أحاديث القوم
 المستفيضة وعثمان يقول خذوا القرآن من زيد بن ثابت وجماعة آخرين غير
 الأربعة وإذا تعدينا هذا الحديث الى الحديث الآخر المجمع على صحته بين
 المسلمين نرى عثمان عدل في ذلك عن الحق وذلك قوله « ص » « اني خلف
 فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا بعدي كتاب الله وعترتي اهل بيتي ، الحديث ،
 فانه صريح في وجوب التمسك بهم والاخذ عنهم اذ قرئهم بالقرآن وجعلهم
 قدوة لأولي الألباب ومما عدل به عثمان عن كتاب الله تأخير حـد الله عن
 الوليد بن عقبة لشره الخمر على ما حكاه ابن قتيبة في الامامة والسياسة في
 أواخر ص ٢٦ من جزئه الاول وقال ان اصحاب رسول الله « ص » كتبوا
 كتاباً ذكروا فيه ما خالف فيه عثمان سنة رسول الله « ص » وما كان من
 هبته خمس افرقياً لمروان وفيه حق الله ورسوله وسهم ذوي القربى واليتامى
 والمساكين وما كان من تطاوله في البنيان حتى عدوا سبع دور بناها بالمدينة
 داراً لثلاثة وداراً لعائشة وغيرهما من اهل وبناته وبنيان مروان القصور بذى
 جشب وعمارة الأموال بها من الخمس الواجب لله ورسوله الى ان قال وما كان
 من الوليد ابن عقبة بالكوفة اذ صلى بهم الصبح وهو أمير عليها سكران
 اربع ركعات ثم قال لهم ان شئتم ان ازيدكم ركعة زدتكم^(١) وتعطيله اقامة
 الحد عليه وتأخير ذلك عنه وما كان من الحمى الذي حمى حول المدينة
 وما كان من ادراره القطايح والارزاق والعطيات على أقوامه بالمدينة وما كان
 من ضربه عمار بن ياسر لما مضى بكتاب اصحاب رسول الله « ص » إليه فقال

(١) وهكذا ذكره ابن عبد ربه في ص ٩٢ من العقد الفريد من جزئه

الثاني وغيره من أهل السير والتواريخ .

عثمان : اضربوه فضربوه وضربه عثمان معهم حتى فتقوا بطنه ففشى عليه
فجبروه حتى طرحوه على باب الدار فأمرت به ام سلمة فأدخل منزلها وعمار
هذا هو الذي قال فيه رسول الله « ص » « عمار جلدة ما بين عيني وانفي »
على ما حكاه كل من جاء على ذكره من الحفاظ ، وهو لم يأت بما يستحق عليه
الضرب والتوهين وانما كان رجلاً يحمل رسالة فان كانت باطلة كان الواجب
ردها بالدليل وبيان ما فيها من الفساد من غير ضرب ولا تحقير لا سيما مثل
عمار التقي النقي والصحابي الكبير وان كانت من الحق وجب العمل بما فيه ،
فإني معني يا ترى لضرب من يأمر بالحق ويدعو إليه ويقول ابن عبد ربه في
العقد الفريد ص ٧٧ من جزئه الثالث وغيره من المؤرخين - ومما نقم الناس
به على عثمان انه آوى طريد رسول الله « ص » الحكم بن ابي العاص ولم يأوه
من كان قبله واعطاه مائة ألف دينار وطلب منه عبيد الله بن خالد بن سعد
طلبة فأعطاه اربعمائة ألف وتصدق رسول الله « ص » بمهزون « موضع سوق
بالمدينة) على المسلمين فاقطعها الحرث بن الحكم اخا مروان .

وقال في ص ٩١ منه عن عبد الله بن سنان قال خرج علينا عبد الله بن
مسعود ونحن في المسجد وكان على بيت المال في الكوفة وكان عليها الوليد
بن عقبة بن ابي معيط فقال يا اهل الكوفة فقدت من بيت المال الليلة مائة
ألف لم يأتني بها كتاب من عثمان ولم يكتب لي بها براءة قال فكتب الوليد
بن عقبة الى عثمان في ذلك فعزله عن بيت المال واقر على ذلك السارق الخائن
والفاسق الشارب للخمر ومما خالف به عثمان كتاب الله والسنة حملة الناس
على قرآن واحد وقد نزل القرآن بالقراآت السبع على ما حكاه الخازن في
أواخر ص ١٥ من جزئه الأول من تفسيره ويقول السيوطي في ص ٦٤ من
تاريخه ، ان عثمان اول من امر بالآذان الاول في الجمعة وقدم الخطبة في صلاة

العبد على الصلاة واول من فوض الى الناس اخراج زكاتهم واول من جمع الناس على حرف واحد بالقراءة مخالفاً في ذلك كله رسول الله « ص » لذا قالت الشيعة بعدم استحقاقه لأمامة الناس .

مخالفات الخلفاء وغيرهم من الصحابة لفعل رسول الله وقوله (ص)

ثم ان مخالفات الصحابة للنصوص وعصيانهم لاوامر الرسول «ص» كثيرة الوقوع ولا احسب انها تخفى على من ألتَم بشيء من الاحاديث او وقف على شيء من التاريخ الصحيح وحسبك في مخالفتهم لكتاب الله والسنة تخلفهم عن جيش أسامة الذي علموا قول النبي « ص » فيه نفذوا جيش أسامة لعن الله من تخلف عنه - وردم قول النبي « ص » رداً مكشوفاً في مرضه لما قال ائتوني اكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده ابدأ وقولهم ان النبي « ص » ليهجر حسبنا كتاب الله وموافقتهم للقاتل وانكارهم امر النبي «ص» يوم قبوك بنحر أهلهم وأكل لحومها اذا الملقوا في تلك الغزوة وجاعوا على ما اخرج به البخاري في صحيحه من جزئه الثاني ص ١١١ في باب حمل الزاد في الغزو من كتاب الجهاد والسير وانكروا عليه صلح الحديبية بعبارات مزعجة على ما حكاه البخاري في آخر كتاب الشروط ص ٨١ من جزئه الثاني وأخرجه مسلم في باب صلح الحديبية ص ١٠٦ من صحيحه من جزئه الثاني وأحمد بن حنبل في ص ٣٣٠ من مسنده من جزئه الرابع والحلي في ص ١٩ من سيرته الحلبيه من جزئه الثالث في غزوة الحديبية ، وانكروا عليه أخذ الفداء من الاسرى

واطلاق سراحهم يوم بدر كما في تاريخي ابن جرير وابن الاثير وسيرتي الدحلاني
 والحلي وغيرهم ممن أرتخ هذه الواقعة وانكروا عليه يوم مات المنافق حتى
 جذبوه بردائه وهو واقف للصلاة عليه على ما أخرجه البخاري في اول ص ١٨
 من صحيحه من جزئه الرابع في الصفحة الثانية من كتاب اللباس وانكروا
 عليه امره « ص » ابا هريرة ان يبشر بالجنة كل من لقيه من اهل التوحيد
 وضربوا ابا هريرة « وهو رسول النبي (ص) في تلك الواقعة » ردعاه عما
 امره النبي « ص » به ضربة خرت بها الى الارض على ما حكاه مسلم في ص ٤٥
 من صحيحه في باب من لقي الله بالايان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم
 على النار في اوائل جزئه الاول - وتركوا قتل رجل امرهم رسول الله « ص »
 بقتله وأخبرهم بأنه لو قتل ما اختلف بعده اثنان على ما أخرجه أحمد في
 مسنده ص ١٥ من جزئه الثالث من حديث ابي سعيد الخدري وحكاة اهل
 السير والتواريخ من اهل السنة بأسانيده الصحيحة - وهذا حديث الولاية يوم
 القدير ، المتواتر نقله عن مائة وخمسة من الصحابة الناص على خلافة علي
 « ع » بعده « ص » قد خالفوه وعصوا فيه امره وذاك حديث المنزلة وما
 هو ذا حديث امره لهم بالخلق ثلاثا عام الحديبية على ما حكاه البخاري في
 ص ٨١ من جزئه الثاني في باب الشروط في الجهاد والمصالحة قد خالفوه
 وعصوا فيه امره ، وهذا علي أمير المؤمنين « ع » قد امر النبي « ص » بحبه
 واحترامه حتى لقد رتب الايمان على حبه والكفر والنفاق على بغضه وأمرهم
 بطاعته مع انهم قد خالفوه وعصوا فيه امره بل ارادوا قتله واحراق بيته
 بالنار وانكروا عليه يوم حنين لما آثر اناساً في القسمة تأليفاً لقلوبهم وترغيباً
 لهم في الاسلام حتى قالوا فيه « والله ان هذه القسمة ما أراد بها وجه الله »
 على ما أخرجه البخاري في ص ١٣٢ من صحيحه في آخر كتاب الجهاد من

جزئه الثاني الى غير ما هنالك مما سجله حفاظ السنة من مخالقاتهم للكتاب
والسنة مما يضيق المقام عن تعداده وهذا قليل من كثير تلوناه عليك لتعرف
الحق والصواب ويتجلى لديك ان ما عاب به ابن حجر على الشيعة عيب على
نفسه وحطه منهم حط من نفسه وانهم اجل نفساً وأعلى قدراً عما يتحدث
عنهم المفرضون .

الامر الخامس

دعوى الاجماع على خلافة ابي بكر

غير صحيحة من وجوه

ان اقوى ما تمسك به اهل السنة لاثبات خلافة ابي بكر « رض » هو دعواهم اجماع الأمة على اختياره ورضاهم به - وعززوا ذلك بما نقلوه عن النبي « ص » انه قال « لا تجتمع أمتي على ضلال او قال على خطأ » وقد اجمعوا عليه فوجب ان يكون اجماعهم عليه صواباً هذا تقرير كلام أهل السنة ونحن اذا ما اثبتنا لك عدم صحة هذه الدعوى تمكنا من ايقافك على القطع بعدم استحقاقه للخلافة .

أولاً : ان الحديث لم يصح صدوره عن النبي « ص » في حال وقد منع صحته جماعة من محققي علماء السنة منهم النووي الشارح لصحيح مسلم كما يأتي - وانكره شيخ الاعتزال ابراهيم بن سيار النظام على ما حكاه عنه عضد الملة في شرحه المختصر ابن الحاجب ص ١٢٥ من جزئه الاول مع انه من أحاد الخبر لا يقتضي علماً ولا عملاً على ما صرح به الأمدى في كتاب الاحكام

ص ٣١٥ من جزئه الاول والعصدي في شرح المختصر ص ١٢٧ من
جزئه الأول .

ثانياً : لو فرضنا صحته فانه يفيد ان جميع الأمة لا تجتمع على ضلال كما
يقتضيه الجمع المنكر المضاف في قوله « امقي » وعليه ان ارادوا من الاجماع
المدعى اجتماع جميع أمة الإسلام على اختيار ابي بكر « رض » والرضا
والقبول بخلافته فذلك لم يقع ولم يحصل من جميع أهل المدينة فضلاً عن بقية
الامصار الإسلامية الذين لهم حق الاختيار ؛ وان ارادوا به اجتماع بعض
الأمة وهم أهل السقيفة على اختياره والرضا به فذلك قطعاً لا يكون اجماعاً
من جميع الأمة على الرضا به لكي يصح الاستدلال له بالحديث ولم يكن
المجمعون عليه في السقيفة منتخبين من بقية الأمة لكي يمثلوهم في انتخابه
شأن الانتخابات الحرة لدى الامم الراقية في العصور الأولى وما بعدها الى
يومنا هذا ولا ريب في ان اجماع بعض الأمة لا حجة فيه لجواز الخطأ عليهم
فيما اجتمعوا عليه ولا دليل على حجيته مطلقاً كما انه لا ينعقد بالواحد والاثنين
من أهل الحل والعقد اذ لو كانت الخلافة الشرعية تنعقد بواحد أو اثنين من
من الرعية جاز ان ينعقد في كل زمان ومكان ألف خليفة وزيادة بأن اتفق
جماعة على واحد وجماعة اخرى على آخر وهم جرا وفي ذلك فساد
الدنيا وخرابها وان ارادوا به اتفاق اهل الحل والعقد فغير صحيح لوجهين
(الاول) ان اهل الحل والعقد هم بعض الامة ولا دليل على حجية اجماعهم (الثاني)
انه لم يحصل اتفاق اهل الحل والعقد عليه لخروج جماعة كثيرة منهم عن معقد
ذلك الإجماع المزعوم ^(١) كعلي بن أبي طالب « ع » وسائر بني هاشم

(١) وقد ذكر تخلف هؤلاء عن البيعة كل من جاء على ذكرها من مؤرخي
السنة كالطبري وابن الاثير والاستيعاب وقاريخ الخليس وغيرهم .

وأسماء بن زيد والزبير بن العوام وسلمان وأبي ذر والمقداد وعمار وحذيفة وخزيمة بن ثابت وأبي بريدة الأسلمي والبراء بن عازب وأبي بن كعب وسهل ابن حنيف وأبي الهيثم بن التيهان وسعد بن عباد وابنه قيس وعثمان بن حنيف وفروة بن عمرو وورقة الأنصاري وأبي أيوب الأنصاري وجابر بن عبد الله الأنصاري وأبي سفيان ابن حرب وخالد بن سعيد وكثير غيرهم من وجوه المهاجرين والأنصار ولم يكن المبايعون لأبي بكر « رض » يومئذ سوى خمسة نفر أولهم عمر بن الخطاب « رض » والسابق إليها وأبو عبيدة وسالم مولى أبي حذيفة وبشر بن سعيد واسيد بن الحصين فلا إجماع حينئذ عليه وإن أرادوا به الإجماع التدريجي على معنى وقوعه في أوقات متعددة فهو غير صحيح لأمر الأول : أن مثل هذا الإجماع على فرض وجوده في إجماعهم فهو مخالف لما هو المعتبر في حقيقة الإجماع المصرح به في كلمات علماء الأصول بين أهل السنة فهذا البيضاوي في منهاجه والمعضدي في شرحه على المختصر وصاحب المأمول من علم الأصول محمد صديق حسن ^(١) وغيرهم من علماء السنة في الأصول كلهم يقولون « أنه يعتبر في الإجماع الشرعي اتفاق أهل على أمر أو أمور في وقت واحد » إذ لو لم يكن كذلك احتتم رجوع المتقدم قبل دخول المتأخر وطرو مثل هذا الاحتمال موجب لفساد الإجماع وبطلان الاحتجاج به (الثاني) أن مثل هذا الإجماع لم يقع في إجماعهم فإن سعداً لم يبايع أحداً حق قتل بحوران وهكذا تخلف علي « ع » عن بيعتهم ستة أشهر (الثالث) لو سلمنا جدلاً صحة مثل هذا الإجماع وسلمنا كذلك حصوله فيه ولكن اعتباره منوط بدخول الباقيين طوعاً لأمع العلم باستظهار الأكثر وخوف الأقل ودخوله فيما دخل فيه الأكثر كرهاً كما وقع ذلك في إجماعهم فهذا المؤرخ الكبير ابن

(١) ص ٣٣ من الكتاب المذكور .

عبد البر يقول في استيعابه عند ذكره للبيعة ان سعداً لم يبايع احداً من ابي بكر وعمر^(١) ولم يقدرُوا على إلزامه كما ألزموا غيره لكثرة اقوامه من الخزرج فخافوا فتنتهم وتحلف عن البيعة بنو هاشم وفي طليعتهم علي بن ابي طالب وجماعة كثيرة من قريش ، وهكذا حكاه محمد حسين هيكل في ص ٦٥ و ٧٤ من كتابه في ابي بكر فشله لا يصلح ان يكون حجة شرعية يجب اتباعها .

ثالثاً : لقد صرح علماء الاصول عند اهل السنة بوقوع الاختلاف بينهم في اعتبار اصله ؛ وهل الاجماع ممكن او غير ممكن وعلى تقدير امكانه هل هو واقع او غير واقع وبالتقدير وقوعه هل هو حجة او غير حجة وعلى تقدير انه حجة هل هو حجة مطلقاً او لا بد له من سند هو الحجة « اعني جهة الموافقة للسنة اي النص » فاثبات خلافته بالاجماع موقوف على اثبات ذلك كله وفي كل اولئك خلاف بين علماءهم ويقول احمد بن حنبل على ما في ص ٢٨٤ من كتاب الاحكام من جزئه الاول « ان من ادعى وجود الاجماع فهو كاذب » ولو فرضنا ان المتيقن من حجية الاجماع ما كان موافقاً للنص المعتبر شرعاً على ما ذكره الامدي ص ٢٨٤ من كتابه الاحكام من جزئه الاول والصديق حسن في ص ٣٩ من كتاب المأمول ولكن ذلك لا يجدي نفعاً لأن اهل السنة بمجموعهم على ان خلافة ابي بكر « رض » غير منصوبة وقد حكى هذا الاجماع عنهم النووي في شرحه لصحيح مسلم ص ١١٩ من جزئه الثاني عند قول عمر ابن

(١) وذكر ذلك كل من ذكر سعداً وترجمه من مؤرخي السنة وحفاظها وفي ص ٢٧ من غاية الكلام ان مخالفة الواحد للاجماع كمخالفة الاكثر وهو مسقط له عن الحجية ويقول للعضدي في شرح المختصر ص ١٣٠ من جزئه الاول لا ينعقد الاجماع مع وجود المخالف .

الخطاب لما قيل له ألا تستخلف فقال : ان استخلف فقد استخلف من هو خير مني ابو بكر وان اترك فقد ترك من هو خير من ابي بكر رسول الله « ص » الى ان قال النووي وهذا دليل على ان النبي « ص » لم ينص على احد وهو اجماع اهل السنة . كما انهم اجمعوا على ان القدر المعلوم من حجية الإجماع ما كان له نص وهو السند الذي يكون به حجة ومن حيث انه لا نص بإجماعهم عليه علمنا انه لا اجماع في البين اتفاقاً وقولاً واحداً وبعبارة أخرى انه اذا ثبت بالإجماع انه لا نص على خلافة ابي بكر « رض » ثبت انه لا اجماع شرعاً عليه للإجماع القائم على عدم حجية الاجماع العاري عن النص وما ذكروه من الإجماع فمع عدم صحته في نفسه عار عن النص والسند فمثله لا يصح ولا يقوى ان يكون دليلاً شرعياً على اثبات خلافته بالمرة . ونحن نطالبهم بالنص في اجماعهم فليخبرونا عن سنده اين هو ومن هم الناقلون له وفي اي كتاب مسطور فان الشيعة قاطبة واهل السنة عامة ينكرون هذا النص والاستخلاف من النبي « ص » لابي بكر « رض » وعلى هذا تقرر اجماع اهل السنة والشيعة جميعاً فهو كالضروري من دينهم الاسلامي مما لا سبيل الى انكاره .

رابعاً : لو فرضنا جدلاً حصول الاجماع من جميع الأمة وهذا الفرض وان كنا لا نقول به الا على سبيل التساهل مع الخصوم ومع ذلك فانه لا يصح مطلقاً الا اذا كان في ضمن المجمعين معصوم والخصم لا يقول بالعصمة إلا في النبي « ص » وهو روعي فداء يومئذ قد التحق بالرفيق الأعلى ولم يكن في ضمن المجمعين على ابي بكر « رض » في السقيفة ، والشيعة قديماً وحديثاً لا يقولون بوجوده في ضمن المجمعين عليه وذلك لتخلف عليّ المعصوم عن بيعته وعدم رضاه بها واذا ثبت انه لا معصوم فيهم ثبت عدم صحة اجماعهم

عليه وذلك لجواز الخطأ عليهم لعدم وجود العاصم فيهم وبعبارة أوضح ان كل فرد من الامة يجوز عليه الخطأ طبعاً وكذلك الجميع فان حكمة حكمه وذلك لان تجويزنا الخطأ على الفرد والفردين والأكثر والجميع عبارة أخرى عن ضم من يجوز عليه الخطأ إلى من يجوز عليه الخطأ فلا عاصم لهذا المركب من ذلك عن الخطأ مع انتفاء المعصوم كما فرضناه. على انه لو كان يلزم من اجتماع من يجوز عليه الخطأ اصابة الحق دائماً لما أوجب الله تعالى على الناس كافة في كتابه اطاعته واطاعة رسوله والولي بعده مطلقاً بل كان المناسب أن يقول لهم يجب الطاعة لهم في غير صورة اجتماعهم ولما لم يقل هذا علمنا عدم جواز الطاعة لاجتماعهم في شيء.

خامساً : ان اجماعهم هذا معارض باجماعين : (الأول) اجماعهم بعد صلح الحسن عليه السلام على معاوية بن ابي سفيان وطاعة يزيد بعد واقعة الحرة وخلافة بني امية وبني مراوان لا سيما عام معاوية الذي سموه بعام الجماعة فلو كان ذلك صواباً كان هذا صواباً ايضاً ولا شيء من ذلك بصواب فكذلك هذا مثله ليس بصواب (الثاني) اجماعهم على قتل عثمان فلو كان ذلك حقاً كان هذا مثله حقاً ولا شيء من ذلك بحق عندهم فكذلك هذا مثله ليس بحق وكل ما يقولونه هنا نقوله هناك .

سادساً : انه ليس للأمة ولا لأحاديها ان تختار للإمامة من تشاء لأمرين : (الأول) ان الناس معها كثروا فانهم تابعون لتصرف الشارع بهم فلا تصرف لهم في نفس الآخرين من احاد الناس حق ولا في اقل مهم من مهماتهم فكيف يكون لهم ان يختاروا ويولوا على انفس الناس منهم او من غيرهم فان الذي لا يجوز له التصرف في اقل الأمور شرعاً لاي اناس كانوا كيف يجوز ان يجعل الآخرين متصرفين في نفوس العالم بأسرها من شرقها وغربها في دماءها واموالها

واعراضها وما يتعلق بشؤونها كافة وهذا ما لا يمكن ولا يكون وليس لهم فيه حظ ونصيب (الثاني) ان كتاب الله يصرخ في المسلمين قائلاً « وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة » والخلافة من أهم الامور فيرجع امرها الى اختياره لا الى اختيار سواه فهو الذي يخلق ما يريد من الناس وهو الذي يختار من يشاء منهم للنبوّة والأمامة واما سبب النزول وخصوصية المورد فلا يوجبان خصوصية للوارد مع عموم الحكم عند العلماء جميعاً ويقرر هذا أيضاً قوله تعالى « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمراً ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً » فإن الإمام ان كان مما قضى الله ورسوله بتركه فلا يجوز للناس الخيرة باثباته ان كانوا مؤمنين ؛ وان كان مما قضى به كان كغيره من الوظائف الدينية والأحكام الشرعية التي قضى بها ولم يتركها فليس للناس الخيرة في نفسها او اثباتها كما ليس لهم الخيرة في غيرها من احكام الله لا سلباً ولا ايجاباً ويزيد هذا الأمر وضوحاً قوله تعالى تاهياً محذراً « يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله » فإن الخطاب للصحابة خاص ولغيرهم عام بالاجماع ولا شك في ان اختيار الناس لأبي بكر (رض) تقديم بين يدي الله ورسوله (ص) وقد نهى عن ارتكاب ذلك وحرم فعله كما حرم الركون إليه ومما يدعوك الى القطع بعدم صحة اختيار الناس للأمام قوله تعالى « يقولون هل لنا من الامر من شيء قل ان الامر كله لله » فإنه صريح في انه ليس لأصحاب رسول الله « ص » ولا لغيرهم امر ولا نهى ولا حكم في شيء ابداً مطلقاً وإنما الامر كله لله وحده - والأمامة من أعظم الأمور وأهمها وعليها تبتنى مصالح العباد الدينية والدنيوية فلا يجوز اسناد امرها إليهم بل هو مسند الى الله تعالى ويكون نصبه من قبله ويدلك على عدم صحة اختيار الناس للأمام قوله تعالى لخليله ابراهيم (ع) عندما طلب الأمامة لذريته « قال اني جاعلك للناس إماماً

قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين ، وهذا صريح في ان الأمامة من عهد الله لا يتطرقها اختيار الناس مطلقاً واذا ثبت انه مع عهد الله بدليل اضافته الى ذاته القدسية من قوله « لا ينال عهدي » ودليل قوله « اني جاعلك للناس اماماً » باضافة الجعل إليه تعالى ثبت عدم جواز اختيار الناس فيه كالنبي « ص » ولأن الناس انما لهم الاختيار في العمود التي ترجع إليهم لا في عهد الله وما يرجع امره إليه على ان الله تعالى لم يذكر امر الخلافة والأمامة في كتابه العزيز الا اضافة الى نفسه وذلك دليل ظاهر على ان امر الخلافة والامامة متعلق به وباختياره والنص منه تعالى عليه وليس للناس مطلقاً الخيرة فيه ابداً .

طبقات المجمعين على أبي بكر تمنع من انعقاد الاجتماع عليه شرعاً

سابعاً : ان الذين أجمعوا على أبي بكر «رض» في السقيفة على طبقات
ثلاث :

١ - طبقة المنافقين الذين قال الله تعالى فيهم « ومن أهل المدينة مردوا على
النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين) وقال تعالى عنهم « يحلفون
بالله انهم للنكمم وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون » .

٢ - طبقة المنقلبين على الاعقاب وهم الذين قال الله تعالى فيهم « وما محمد
إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم »
والخطاب بقوله (انقلبتم على أعقابكم) متوجه إلى من كان حاضراً عند
النبي «ص» من الصحابة حين نزول الآية وتلاوته «ص» لها عليهم لا إلى سواهم
من الغائبين فضلاً عن المدومين وتلك قضية ضمير الجماعة وكافها المخاطبين في
لفظي (انقلبتم - وأعقابكم) في منطوق الآية ولا جائز أن يكون الاستفهام
في كلامه تعالى على الحقيقة وإلا لزم نسبة الجهل إليه وهو باطل وإذا بطل
هذا ثبت انه للتوبيخ أو للانكار وأياً كان فانه يدل على تحقق الانقلاب ؛
فيكون انقلابهم بعد موت النبي «ص» محقق الوقوع ويؤكد اتيانه بصيغة
الماضي بقوله (انقلبتم) اشارة إلى تحقق وقوعه وذلك يدلنا على أن الامامة
من أصول الدين كالتوحيد والنبوة والمعاد لا من الفروع المتعلقة بأفعال المكلفين
كما يزعمون ، فلا تناله يد الجعل من الأمة مطلقاً لا سلباً ولا ايجاباً ويقرر

هذا قوله «ص» (من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية)^(١) فانه صريح الدلالة على أن جهل المكلف بامام زمانه يخرج به عن الاسلام كالجهل بأحد الأصول المذكورة ولا يصح أن يريد بامام الزمان القرآن لأنه لا يدل عليه ولا يفيد عند الاطلاق كما ان اطلاق لفظ القرآن لا يفيد معنى امام الزمان ولأن تقييده بالزمان ينفي إرادة ذلك لوجود القرآن في جميع الأزمان فلو أراده لزم إلغاء التخصيص في قول النبي «ص» (امام زمانه) أي زمان المكلف ويشهد لهذا قوله تعالى (يوم ندعو كل أناس بإمامهم) .

والقرآن لا يصح أن يكون واجب الاتباع على كل أناس وإنما هو واجب الاتباع على الناس جميعاً والآية صريحة في أن لكل أناس في كل عصر اماماً يدعون به فلا يصح أن تريد القرآن ولا ريب في أن الصحابة جميعاً لم يعدلوا عما كانوا عليه من اظهار كلمة الشهادة فلا بد انه تعالى عن بكلمة الانقلاب أمراً آخر غير اظهار الشهادتين وليس ذلك الأمر قطعاً سوى تأليبهم على كتمان وصية النبي «ص» بالإمامة لعلي وانكارهم النص على امامته وأخذهم حقه ودفعهم له عن مقامه ويقرر هذا انه لم يحدث من الصحابة بعد موت النبي «ص» ما يمكن أن يكون وجهاً لانقلابهم عموماً عن الدين غير انكارهم النص على

(١) أخرجه الحميدي في جمعه بين الصحيحين ونقله محمد الخضر حسين في ص ٢٥ من كتابه نقض كتاب الاسلام وأصول الحكم ؛ وأخرج البخاري في ص ١٤٦ من صحيحه في باب سترون بمدي أموراً تنكرونها من جزئه الرابع عن النبي «ص» انه قال (من خرج عن السلطان شبراً مات ميتة جاهلية) ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ص ١٢٨ من جزئه الثاني في باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين ؛ وأحمد بن حنبل في مسنده ص ٢٩٣ من جزئه الأول .

خلافة أمير المؤمنين علي «ع» اجماعاً وقولاً واحداً ولا ينافي هذا خصوص نزول الآية في يوم أحد فان خصوص السبب لا يخصص صراحتها في تحقق وقوع الانقلاب عموماً بعد موت النبي «ص» لا سيما إذا لاحظنا الترديد في منطوقها بين الموت والقتل الدال على ما ذكرناه ويؤكد إرادة هذا أحاديث الحوض الدالة على دخول جمهور الصحابة إلى النار وأنه لا يخلص منهم غير القليل .

٣ - طبقة الكذابين في أصحاب النبي «ص» وهم الذين قال الله تعالى فيهم (وسيعلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معهم يهلكون أنفسهم والله يعلم أنهم لكاذبون) وهل هناك دلالة أصرح من هذا على وجود الكذابين فيهم وقال تعالى (عفا الله عنك لم اذن لك لهم حق يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين) وهذه آية أخرى على وجود الكذابين فيهم .

ولهذا قالت الشيعة بأن مثل هذا الاجماع الملقق من هذه الطبقات لا يصح الاحتجاج به على شيء ولا دليل على اعتباره شرعاً بل لا يصح لمسلم عاقل ان يعتمد باتفاق المنافيين والمنقلبين والكذابين على شيء وقد لعن الله الكذابين على اختلافهم في القرآن وقال تعالى (ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار) والكاذب لا شك في انه ظالم وقد حرم الله الركون إليه والأخذ بقوله فقال عز من قائل (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار) وقالت أيضاً انه إذا كان رسول الله «ص» قد أمرنا بالتمسك بثقلية كتاب الله وعترته أهل بيته ورتب الضلال على غير المتمسكين بهما فلا يجوز لنا ان نعدل عنه إلى سواه إذ بالعدل عنه حرب الله وحرب رسوله «ص» وهو الكفر بعينه .

بيعة السقيفة

ليست من هدى رسول الله

ثامناً : روى الجرم الغفير عن النبي «ص» انه قال (أما بعد فان أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدى محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة وكل ذي ضلالة في النار) .

ويقول كل من البخاري في ص ١٣٦ من صحيحه من جزئه الثاني في باب أثم من عاهد ثم غدر ، وأحمد بن حنبل في ص ١١٩ من مسنده من جزئه الأول عن النبي «ص» انه قال (من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً) ، ويقول العياصي المالكي وغيره من علماء السنة على ما في ص ٨٦ من غاية الكلام (كل ما أحدث بعد النبي «ص» فهو بدعة والبدعة ما لا سبق إليه في كتاب أو سنة) .

وقال ابن الأثير في مادة (حدث) من نهايته (المحدثه هي ما لم يكن معروفاً في كتاب ولا سنة) وإذا عرفت هذا فهم معي لنسأل الاخوان عن بيعة السقيفة التي أوجبوا للطاعة لها على الأمة ونقول لهم هل هذه البيعة من هدى رسول الله «ص» أو ليست من هداه هل هي من الدين أو لا وهل هي سنة أو بدعة محدثة ، فإن زعموا انها من الدين سألناهم أكان رسول الله «ص» يعلم ذلك أو لا فان قالوا يعلم ذلك فيقال لهم فلماذا إذن ترك دينه ناقصاً ولم يكمله بهذه البيعة وبيان مشروعيتها ووجوب التشبث بأذيالها .

لا جائز أن يقال انها كانت على عهد في حين ان كل أحد يعلم انها حدثت بعد وفاته يوم السقيفة ببياضة (الخليفة) عمر لأبي بكر «رض» ورضا أربعة

أبي عبيدة بن الجراح وسالم مولى أبي حذيفة واسيد بن الحصين وبشر بن سعد بن عبادة^(١) فلو كانت من السنة لدل الناس عليها دلالة واضحة كما دلها على وجوب التمسك بثقلية كتاب الله وعترته أهل بيته .

وهذا البخاري يحدثنا في صحيحه ص ٨٤ من جزئه الثالث في باب قوله تعالى (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك) (ان من حدثك بأن محمداً كتم شيئاً مما أنزل عليه فقد كذب بالقرآن) فلو كانت هذه البيعة مما أنزل عليه لأظهرها للناس ولم يكتمها ، فعدم ذكره لها وعدوله عنها إلى إيجابه التمسك بالكتاب والعتره من أهل بيته دليل على انها غير نازلة من عند الله وليست من هداة ، بل لو كانت من هداة لم يتخلف عنها علي وبنو هاشم وسعد بن عبادة سيد الأنصار وجماعة آخرون من قريش مع ما تواتر عن النبي «ص» انه قال في علي «ع» يدور الحق معه حيث دار^(٢) ، وانه مع القرآن والقرآن معه لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض على ما في أول ص ١٢٢

(١) تجده في ص ٣٥٨ من الجزء الثالث من السيرة الحلبية والبخاري في ص ١٩١ من جزئه الثاني في باب فضل أبي بكر من صحيحه ومحمد حسين هيكل في ص ٦٤ من كتابه في أبي بكر وكثير غيرهم من مؤرخي السنة وحفاظها .

(٢) أخرجه المؤلف في أول ص ٤٠ في الشبهة الحادية عشرة من شبهات كتاب الصواعق المحرقة لابن حجر وكذلك الترمذي في ص ٢١٢ من سننه في باب فضائل علي من جزئه الثاني والحاكم في مستدركه ص ١٣٠ من جزئه الثالث وأحمد بن حنبل في ص ٨٤ و ٨٨ و ١١٩ من مسنده من جزئه الأول وغيرهم من الحفاظ .

من الصواعق المحرقة لابن حجر ولا سيما أن القوم يزعمون أن الصحابة كلهم عدول مبرؤون عن كل ما يوجب تشويه سمعتهم والخط من كرامتهم وأن أعمالهم كلها مجيدة وغير خارجة عن دائرة الشريعة ، بل لو كانت من الحق لم يتأخر عنها من لا يفارق الحق ولو كانت من الهدى لم ينحرف عنها من لم يخرج عن الهدى في قول رسول الله «ص» (علي لم يخرجكم من هدى ولن يدخلكم في ضلال) على ما سجله الحاكم في الصحيح من مستدركه ص ١٢٨ من جزئه الثالث والمتقي الهندي في ص ٣٢ بهامش الجزء الخامس من مسند أحمد .

ويقول الطبراني عن كعب بن عجرة وهو الحديث (٢٦٣٥) من كنز العمال من جزئه السادس عن النبي «ص» انه قال (تكون بين الناس فرقة واختلاف فيكون هذا وأصحابه على الحق وأشار إلى علي «ع») .

وأخرج أبو أحمد ابن منده عن أبي ليلى الفغاري ونقله في ترجمة أبي ليلى كل من ابن عبد البر في استيعابه ص ٦٧٦ من جزئه الثاني والعسقلاني في ص ١٦٧ من اصابته من جزئه السابع وغيرها عن النبي «ص» انه قال (ستكون بعدي فتنة فآلزموا فيها علي بن أبي طالب فانه أول من آمن بي وأول من يضافحني يوم القيامة وهو الصديق الأكبر وهو فاروق هذه الأمة) .

ويقول الديلمي عن كل من عمار وأبي أيوب وهو الحديث (٢٥٩٠) في آخر ص ١٥٥ من كنز العمال من جزئه السادس عن النبي «ص» انه قال (يا عمار ان رأيت علياً قد سلك وادياً وسلك الناس وادياً غيره فاسلك مع علي ودع الناس انه لن يدلك على ردى ولن يخرجك عن الهدى) .

أقول : ولهذا ترى الشيعة سلكت الوادي الذي سلكه علي «ع» وتركوا الوادي الذي سلكه الناس في السقيفة تبعاً لكتاب الله وتمسكاً بسنة النبي «ص» ويقول الطبري في الكبير وصاحب الكنز في ص ١٥٧ من جزئه السادس عن النبي «ص» انه قال (يا معشر الأنصار ألا أدلكم على ما ان تمسكتم به لن تضلوا أبداً هذا علي فأحبوه بحبي وأكرموه بكرامتي فان جبرئيل أمرني بالذي قلت لكم عن الله عز وجل) .

وأنت ترى ان هذا الحديث يدل بمنطوقه ومفهومه على ضلال من لم يتمسك به وان الهداية مشروطة بالتمسك به وانه يجب عليهم أن يحبوه بنفس المحبة التي يحبونها النبي «ص» ويكرمونه بعين الكرامة التي يكرمونها بها النبي «ص» ولا يكون ذلك إلا لكونه الامام بعدهم والقائم مقامه ولا سيما إذا لاحظنا قوله فان جبرئيل أمرني بالذي قلت لكم عن الله (فأين تذهبون واني تصرفون والاعلام قائمة والآيات واضحة والمناثر منصوبة فأين يتاه بكم بل كيف تعمهون) فما ذنب الشيعة إذا كانت الأدلة تأخذ بأعناقها إلى التمسك بعلي وبنيه «ع» اعدال كتاب الله وثقل رسول الله «ص» وبقيته في أمته وماذا عليهم إذا كانت تلك الأدلة تحول بينهم وبين الأخذ بغيرهم وتفرض عليهم الأخذ بالكتاب والمعترة معاً وتمنعهم أشد المنع عن الركون إلى الآخرين وكيف يجوز للشيعة أن يرجعوا إلى من سواهم من الدخلاء والأجانب وهم يرون رسول الله «ص» قد حذر الأمة ونهاها أشد النهي وأبلغه عن ذلك حق رقب الضلال على من لم يتمسك بها جميعاً فلو كانت بيعة السقيفة من هدى رسول الله «ص» لأوجب على الناس اتباعها كما أوجب ذلك للقرآن والمعترة كما نصت عليه أحاديث الفريقين المتواترة بل لو كانت من الدين لم تكن شرراً محضاً يجب قتل من أحدثها في الاسلام على حد قول (الخليفة) عمر «رض» .

فان الفلته وان قلنا انها بمعنى البغته فهو دليل على انها لم تكن معهودة في زمن النبي «ص» وليست من هدها بشهادة (الخليفة) عمر «رض» وعدم انكار الصحابة عليه ، وعدم دعوى رجل منهم انها كانت من هدها «ص» ويؤكد لك ان بيعته لم تكن عن مشورة ولا روية فضلا عن عدم وجود أصل لها في الكتاب والسنة تصريح (الخليفة) أبي بكر نفسه وذلك حيث خطب في أوائل خلافته فقال ان بيعتي كانت فلتة وقي الله شرها ولكفي خشيت الفتنة ، على ما صرح به الجوهرى في كتاب السقيفة ونقلها ابن أبي الحديد في ص ١٣٢ من شرح النهج من جزئه الأول ، وان زعموا ان النبي «ص» لم يكن يعلم مشروعية تلك البيعة ووجوب التمسك بها لذا تركها وعدل عنها إلى ايجابه التمسك بثقلية كتاب الله وعترته أهل بيته «ع» وم أعني المبايعين لأبي بكر «رض» علما لما لم يعلمه النبي «ص» من أمر دينه فقد جعلوا أنفسهم أعلم من الله ورسوله بالمصلحة لأنها خصا عليها دون غيره ودللا عليه الأمة دلالة رافعة للشك والالتباس فأمن بها قوم وجحد بها آخرون وهذا ما لا يقول به أحد المسلمين ، وان قالوا انها ليست من الدين ولا من هدى النبي «ص» أراحوا واستراحوا فما بقى إلا أنها بدعة يجب الترفع عنها فانها آفة الايمان توقع في المهالك وتورد إلى الجحيم ومن ثم قد علم الشيعة ان عمر «رض» أراد بالفلته فيها انها زلة وبدعة مخالفة للكتاب والسنة لذا أوجب قتل من عاد إلى مثلها .

المطالبة بالدليل على حجية الاجماع

على خلافة أبي بكر

تأسعاً : انا نطالب اخواننا أهل السنة بالدليل على حجية اجماع الصحابة على خلافة أبي بكر «رض» لكي يجب على المسلمين الخضوع لها ، فان زعموا ان الدليل على حجيته هو الاجماع نفسه كان دوراً محالاً لتوقف حجيته على حجية نفسه فيلزم منه توقف الشيء على نفسه وهو باطل وان رجعوا في اثبات حجيته إلى الكتاب والسنة فليس في كتاب الله آية ولا في السنة المتفق عليها ما يدل على حجية اجماع الصحابة حجية أقل ما يستتبعها لعن من خالفها من المسلمين فدونك القرآن والسنة فانك تجدهما خالين من الأشعار بشيء من حجيته وان رجعوا في اثباته إلى العقل فمع انه لا يستقيم الاحتجاج به على أصول القوم لاسقاطهم حكم العقل عن الحجية ؛ ان العقل يمنع من حجية اجماعهم لأن الصحابة لم يكونوا معصومين من الخطأ فلا يحيل عليهم الغلط ولا يؤمن من أن يجتمعوا على الخطأ وان رجعوا في اثباته إلى قوله تعالى ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين قوله ما تولى ونصله جهنم ﴾ فيقال فيه ان سبيل المؤمنين المأمور باتباعه في منطوق الآية هو سبيل النبي «ص» ، وسبيل النبي «ص» وهده الذي بيّنه للناس في هذا المقام هو ترك استخلاف أبي بكر «رض» في قول عمر «رض» وعليه اجماع أهل السنة قاطبة كما مرّ فيكون اجماعهم عليه مخالفاً لسبيل المؤمنين أجمعين ذلك لأنهم شاقوا الله ورسوله «ص» والمؤمنين في استخلافهم له فالآية حجة لنا عليهم لا لهم وان تمسكوا في اثباته بقوله تعالى ﴿ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ﴾ فيقال

فيه ان ذلك لا يصح لأمر :

الأول : ان وجوب طاعة أولي الأمر في الآية موقوف على معرفة أولي الأمر المعنيين في الآية ولا سبيل إلى معرفتهم بالآية لاستلزامه الدور المحال وهو باطل .

الثاني : ان الآية دالة على عصمة أولي الأمر لأن الله قرن طاعتهم بطاعته على سبيل الجزم والاطلاق وكل من أمر بطاعته على سبيل الجزم والاطلاق يجب أن يكون معصوماً وذلك دليل على عصمتهم والصعابة لم يكونوا معصومين فلا يصح أن تريدهم أو يكونوا مصداقاً لمفهومها .

الثالث : ان الاجماع شيء وطاعة أولي الأمر شيء آخر لا يفيد أحدهما معنى الآخر عند الاطلاق مع انه يلزم خروج أبى بكر «رض» عن أولي الأمر لأنه لم يكن من أهل الاجماع وإنما كان ممن اجتمعوا عليه كما يزعمون فلا يكون مشمولاً له .

الرابع : ان الآية صريحة في أن حكم أولي الأمر هو حكم النبي «ص» فكما ان النبي «ص» لا يمكن أن يكون منصوباً من قبل الناس فكذلك أولي الأمر وتلك قضية وحدة السياق وتساوي المتعاطفين في الحكم ، ولأن الآية صريحة في عصمتهم كما ذكرنا والعصمة من الأمور الخفية التي لا يمكن لأحد من الناس الاطلاع عليه فلا يتأتى لهم جعله ، بعد ان كانوا جاهلين بما هو شرطه والمشرط ينتفي بانتفاء شرطه وأبو بكر كان منصوباً من قبل بعض الناس فلا يصح ذلك له وان رجعوا في اثباته إلى قوله «ص» (من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية) فيقال فيه ان الحديث لا يدل إلا على وجوب وجود الامام في كل زمان يجب على أهل كل زمان التعرف

به وأين منه الدلالة على اثبات حجية اجماع الصحابة كما لا يمكن اثبات ذلك
الامام وتعيينه به لاستلزامه الدور المحال وهو نظير قوله تعالى (يوم ندعو كل
أناس بأمامهم) فلا بد من تعيينه بغيره وهو الأحاديث المتواترة الدالة على
امامة علي وبنيه «ع» في سائر الأزمان وهذا هو معنى قوله «ص» (لا يزال
أمر الناس ماضياً حتى قيام الساعة ويكون عليهم اثنا عشر خليفة كلهم من
قريش) وقوله «ص» في حديث الثقلين اني تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن
تبعتموهما وهما كتاب الله وعترتي ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض (فكل
هذا ونحوه أدلة واضحة على امامتهم «ع» من بعده «ص» .

الأمر السادس

شروط الامة غير حاصلة

الامام علي بن ابي طالب (ع)

ان شروط الامامة غير حاصلة إلا للأمير المؤمنين علي بن أبي طالب «ع» وأهلها العصمة وحسبك على عصمته من الكتاب قوله تعالى (وأنفسنا وأنفسكم) فقد أجمع الفريقان على^(١) أن المراد بالأنفس ، نفس علي «ع» وهي تدل على امامته بعد النبي «ص» من وجوه :

(١) ذكر ذلك مفسرو السنة في تفاسيرهم كالبيضاوي في ص ٢٢ من جزئه الثاني في تفسير الآية وابن جرير في ص ١٩٢ من جزئه الثالث والخازن في ص ٣٠٢ من جزئه الأول والنيسابوري في ص ٢٠٦ من جزئه الثالث والسيوطي في ص ٣٩ من جزئه الخامس وكثير غيرهم والحجة فيه بالاتفاق لا في سواء فإنه لا حجة فيه مطلقاً .

منها ان النبي «ص» كان معصوماً ومثله يكون علي معصوماً ؛ والمعصوم أحق بالامامة بل لا تصلح إلا له .

ومنما ان النبي «ص» كان اتقى الناس ومثله علي اتقى الناس والأتقى أحق بالامامة من غيره لقوله تعالى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) .

ومنما ان النبي «ص» كان واجب الاتباع والطاعة على أبي بكر «رض» وغيره من الناس مطلقاً ومثله علي «ع» يكون واجب الاتباع والطاعة على أبي بكر «رض» وغيره من أفراد الأمة فلا يصح لأبي بكر «رض» وغيره التقدم عليه كما لا يصح لهم التقدم على النبي «ص» وذلك دليل على عدم استحقاقهم للخلافة .

ومنما ان النبي «ص» كان أفضل من جميع الصحابة ومثله علي يكون أفضل من جميع الصحابة والأفضل أحق بالامامة بل لا تصلح لغيره .

ومنما ان النبي «ص» كان اماماً وهادياً ومثله علي يكون اماماً وهادياً من بعده فاذا كان كل هذه الخصال تجمعن فيه كان روعي فداه هو الامام بعد النبي «ص» . ومن الكتاب أيضاً قوله تعالى (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً) ولا شك في أن علياً «ع» من أهل البيت (١) الذين أذهب الله عنهم الرجس وليست الطهارة من الرجس والآثم إلا عبارة أخرى عن المعصية منها .

(١) راجع ص ١٤١ في الآية الأولى من الآيات الواردة في فضائل أهل البيت النبوي من الصواعق المحرقة لابن حجر .

دلالة السنة على عصمة علي (ع)

ومن السنة قول النبي «ص» (علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يفترقا حتى يردا علي الحوض) وهذا ما اتفق الفريقان عليه فهو الحجة لا سواء ؛ فعلي مع القرآن دائماً وكل من كان مع القرآن دائماً يكون معصوماً دائماً فعلي معصوم دائماً والحديث دليل الصغرى من القياس وأما دليل الكبرى فلأنه لو لم يكن معصوماً لجاز عليه الخطأ ولا شيء من القرآن بخطأ وقد ثبت انه مع القرآن دائماً فثبت انه لا يخطيء دائماً ولأنه لو جاز عليه الخطأ فضلاً عن الافتراء لفارق القرآن إذ لا شيء من القرآن بخطأ ولما ثبت انه لا يفارق القرآن ثبت انه معصوم لا يخطيء .

ومنها ما أخرجه الحفاظ عن زياد بن مطرف قال سمعت رسول الله «ص» يقول من أحب ان يحيى حياتي ويموت ميتتي ويدخل الجنة التي وعدني ربي وهي جنة الخلد فليتل علياً وذريته من بعدي فانهم لن يخرجوك من باب هدى ولن يدخلوك باب ضلالة^(١) فعلي وذريته مع الهدى دائماً وكل من كان مع الهدى دائماً مصيب دائماً وكل مصيب دائماً معصوم فعلي وذريته معصومون والحديث دليل الصغرى وأما الكبرى فلأنه لو لم يكونوا معصومين لخرجوا من الهدى ولا شيء من الهدى بضلال ولما ثبت انهم لن يخرجوا من الهدى ثبت انهم معصومون ولأنه لو جاز عليهم الخطأ لدخلوا في الضلال ولما ثبت انهم لن يدخلوا في الضلال أبداً ثبت انهم لا يخطئون أبداً .

(١) تقدم نقله عن ص ١٥٩ من كنز العمال من جزئه السادس وص ٣٣ من منتخب الكنز بهامش الجزء الخامس من مسند أحمد .

ومنها قوله «ص» في الصحيح الذي لا ريب فيه (يا علي لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق)^(١) فعلي واجب المحبة مطلقاً وكل واجب المحبة مطلقاً واجب الطاعة مطلقاً وكل واجب الطاعة مطلقاً صاحب الامامة فعلي «ع» صاحب الامامة ولأن واجب المحبة مطلقاً واجب العصمة مطلقاً والحديث دليل المصغرى وأما دليل الكبرى فقولہ تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعون يحببكم الله) فلو جاز عليه المعصية لما وجب حبه والعاصي محارب لله ولرسوله «ص» فلا يجوز حبه ويقول القرآن (لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله) وإذا بطل هذا ثبت عصمته ولأنه لو جاز عليه الخطأ لوجب اتباعه على الخطأ ولا شيء من الخطأ يجوز اتباعه ولما ثبت وجوب اتباعه مطلقاً ثبت عصمته من الخطأ والحديث يدل على مطلوبنا من وجوه :

منها ان النبي «ص» جعل ايمان أبي بكر «رض» وغيره من الناس منوطاً بمودة علي وحكم انه لا ايمان لهم بدونها ووجوب المودة مطلقاً يستلزم وجوب الطاعة مطلقاً وعليه الآية فانها علقت حصول المحبة على تحقق الطاعة ولازم

(١) تجده في ص ٤٧٢ من الاستيعاب من جزئه الثاني و ص ٢١٥ من سنن الترمذي من جزئه الثاني صحيحاً و ص ٨٤ من مسند أحمد من جزئه الأول و ص ٤١٧ من تاريخ الخطيب البغدادي من جزئه الثامن و ص ٢٠١ من مصابيح البغوي من جزئه الثاني و ص ٢٧١ من الاصابة من جزئه الثاني و ص ١٢٠ من الصواعق المحرقة لابن حجر وغيرهم من حفاظ السنة فلتراجع فانه من القواطع .

هذا أن يكون أبو بكر «رض» وغيره مطيعين لعلي تابعين له وهو دليل على امامته عليهم وعدم صحة امامة أبي بكر «رض» عليه «ع» .

ومنها انه لا يصح (للخليفة) أبي بكر ولا لغيره ممن وجبت طاعة علي «ع» عليهم أن يتقدموا عليه وهو دليل على عدم صحة خلافتهم .

ومنها ان الحديث بمفهومه ومنطوقه يدل على أن الأفضل لا يجوز أن يكون مأموماً للأفضل فضلاً عن المفضول وقد ثبت ان طاعة علي «ع» واجبة على أبي بكر «رض» وغيره فوجب أن يكون علي أفضل منهم والأفضل أحق بالامامة بل لا يستحقها غيره .

ومنها ان طاعته ثابتة عليهم ولزامه في رقابهم فلا يجوز العدول عنه إلى غيره لعدم صحته وهو دليل على عدم صحة خلافة المتقدمين عليه .

ومنها ان النبي «ص» رتب النفاق على بغضه والايان على حبه وهو دليل على نفاق معاوية بن أبي سفيان ومحاربيه في يوم الجمل وصفين والنهر وان .

وهنا طريق آخر للاستدلال بالحديث على مطلوبنا وهو اننا نسأل أهل السنة عن الذين تقدموا على علي «ع» بالخلافة ؛ أكانوا مؤمنين محبين له عارفين له فضله أو لا فان قالوا بالأول وهو قولهم فيقال لهم إذن يلزمه أن يكون علي واجب الطاعة عليهم وانه هو امامهم فلا يجوز لهم التقدم عليه في كل أمر ونهي بل في كل شيء حتى فيما يختص بشؤون أنفسهم كما هو صريح قول النبي «ص» في حديث الغدير الذي عرفه العام والخاص (ألسنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم وقوله من كنت مولاه فعلي مولاه) الحديث فانه أثبت عين ما له من الأولوية والأحقية بالتصرف في شؤون الناس بل حتى في أنفسهم لعلي «ع» بنص ذلك الحديث .

وقد عرف ذلك أولو الفصاحة والبلاغة السامعين لمدلول خطابه «ص»
العربي المبين (كالخليفة) عمر بن الخطاب «رض» والحريث بن النعمان القهري
وحسان بن ثابت أما حسان فقد أنشد فيها قصيدته المشهورة التي استحسناها
النبي «ص» وأثنى عليه ، وأما عمر بن الخطاب «رض» فقد تواتر عنه^(١)
انه هنا علياً «ع» بقوله بخ بخ لك يا ابن أبي طالب لقد أصبحت مولاي
ومولى كل مؤمن ومؤمنة .

وأما قصة الحريث فقد أخرجها المفسرون من أهل السنة في تفاسيرهم عند
نزول آية (سأل سائل بعذاب واقع) فمنهم الثعلبي في تفسيره على ما حكاه
عنه الشبلنجي في كتابه نور الأبصار ص ٧٥ وأبو السمود في تفسيره بهامش
الجزء الثامن من تفسير الرازي الكبير ص ٢٩٢ والصفوري في ص ٢٢٠ من
كتابه نزهة المجالس من جزئه الثاني وابن الصباغ المكي المالكي في الفصول
المهمة ص ٢٦ و ٢٧ وابن الجوزي في تذكرته ص ١٩ وغيرهم من العلماء فانهم
قالوا لما أخذ النبي «ص» بيد علي «ع» وقال من كنت مولاه فعلي مولاه
الحديث - شاع ذلك في البلاد فبلغ ذلك الحريث فجاء إلى النبي «ص» على
فاقة له فأناخ راحلته ونزل عنها وقال يا محمد «ص» أمرتنا عن الله أن نشهد
ألا إله إلا الله وإنك رسول الله «ص» فقبلنا منك وأمرتنا أن نصلي خمساً
فقبلنا منك وأمرتنا بالزكاة فقبلنا وأمرتنا أن نصوم شهر رمضان فقبلنا
وأمرتنا بالحج فقبلنا ثم لم ترض بهذا حتى رفعت بضبعي ابن عمك تفضله علينا
فقلت من كنت مولاه فعلي مولاه فهذا شيء منك ام من الله فقال رسول

(١) راجع ص ٢٩ من تاريخ بغداد للخطيب من جزئه الثاني وغيره من
مؤرخي السنة ممن جاء على ذكر القدير .

الله «ص»، والذي لا إله إلا هو ان هذا لمن الله عز وجل فولى الحرب يريد راحلته وهو يقول اللهم ان كان ما يقول محمد حقاً فامطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم ، فما وصل إلى راحلته حتى رماه الله عز وجل بحجر سقط على هامته وخرج من دبره فقتله فأنزله الله تعالى (سأل سائل بعذاب واقع) الآية .

وان قالوا بالشق الثاني فقد صاروا إلى أمر عظيم وهو نفي الايمان عن المتقدمين على علي «ع» وهذا ما لا يستطيعون الذهاب إليه فيتعين الشق الأول وهو مطلوبنا .

ومنها حديث المنزلة المتواتر نقله في صحاح أهل السنة فهذا البخاري يحدثنا في صحيحه ص ١٩٧ من جزئه الثاني في باب فضائل علي عن النبي «ص» انه قال لعلي «ع» (أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي) فقد أعطى النبي «ص» علياً جميع منازل هارون من موسى إلا النبوة .

ومن منازل هارون العصمة لأن هارون كان معصوماً إذ كان نبياً مرسلًا بدليل قوله تعالى (فقولا أنا رسولا ربك فأرسل معنا بني اسرائيل) وقد أعطاه رسول الله «ص» لعلي «ع» فهو معصوم بنص هذا الحديث الذي لا ريب فيه .

ومنها ما ذكره الفضل بن رزيهان في الحديث الرابع والعشرين من أحاديث خلافة علي «ع» من كتابه عن النبي «ص» انه قال (علي مع الحق والحق مع علي لن يفترقا حتى يردا علي الحوض) فانه دليل واضح على عصمته ووجوب الاقتداء به لأنه لا جائز على النبي «ص» ان يخبر على الإطلاق

بأن الحق مع علي ووقوع القبيح منه جائز فانه إذا وقع ذلك كان اخباره بأنه «ع» مع الحق والحق معه كذباً باطلاً وذلك لا يجوز صدوره من النبي «ص» وقوله «ص» لن يفترقا دليل آخر على أن الحق مع علي «ع» لا ينفك عنه أبداً وتلك قضية (لمن) الدالة على نفى المستقبل عند أهل العربية فإذا كان الحق لا ينفك عنه أبداً دل ذلك أوضح الدلالة على عصمته وتعين الخلافة له «ع» لا لغيره وحسبنا هذا القدر فانه كاف في الدلالة على عصمة علي «ع» وبنيه «ع» وانهم خلفاء النبي «ص» بعده .

الامر السابع

حديث صلاة ابي بكر غير صحيح

قالوا ان رسول الله « ص » قدم ابا بكر « رض » في مرضه للصلاة بجماعة المسلمين فاذا كان قد ارتضاه إماماً في أمر الدين فقد ارتضاه إماماً في أمر الدنيا بطريق اولى والجواب ان هذا لا يصح اصلاً وفرعاً .

أما أولاً : فلأنه لو صح كان قياساً ، والقياس لا حجة فيه على التحقيق وعليه علماء اهل البيت والظاهرية من أهل السنة وجمهور المعتزلة لانه لا يتعمد مراتب الظنون « وان الظن لا يغني من الحق شيئاً » بل لا يفيد ظناً اصلاً كما هو الواقع وفي نفس الأمر .

ثانياً : لو سلمنا جدلاً صلاة ابي بكر « رض » بالناس فانه لم يصل الا صلاة واحدة وهي صلاة الصبح التي تلبس بها بأمر ابنته عائشة فعلم رسول الله « ص » فخرج يتهادى بين علي والعباس او ابنه الفضل ووجلاه بخطان الارض من شدة ما به من المرض وما قأثر به من تقادم ابي بكر « رض » ومخالفته لأمره « ص » بالخروج في جيش اسامة فنجاه ثم خطب وحذر الناس

الفتنة ثم توفي روي فداه من يومه وهو يوم الاثنين وهو الذي توفي فيه (ص) .

فهذا مسلم يحدثنا في صحيحه ص ١٧٨ من جزئه الأول في باب استخلاف الامام إذا عرض له عذر من كتاب الصلاة عن عائشة قالت (لما ثقل رسول الله (ص) جاء بلال يؤذنه بالصلاة فقال مروا أبا بكر فليصل بالناس قالت فقلت يا رسول الله (ص) ان أبا بكر رجل اسيف وانه متى يقم مقامك لا يسمع الناس فلو أمرت عمر فقال مروا أبا بكر فليصل بالناس قالت فقلت لحفصة قولي له ان أبا بكر رجل اسيف وانه متى يقم مقامك لا يسمع الناس فلو أمرت عمر فقالت له ^{نقل} رسول الله (ص) انكن لأنتن صواحب يوسف مروا أبا بكر فليصل بالناس قالت فأمرها أبا بكر يصلي بالناس فلما دخل في الصلاة وجد رسول الله (ص) من نفسه خفة فقام يتهادى بين رجلين ورجلاه يخطان في الأرض فلما دخل المسجد سمع أبو بكر حسه فذهب يتأخر فاوما إليه رسول الله (ص) فجاء رسول الله (ص) حتى جلس عن يسار أبي بكر فكان أبو بكر يصلي قائماً وكان رسول الله (ص) قاعداً يقتدي أبو بكر بصلاة رسول الله (ص) والناس يقتدون بصلاة أبي بكر) .

وأخرجه البخاري في باب من سمع الناس تكبير الامام ص ٩٠ من أبواب صلاة الجماعة من جزئه الأول من صحيحه وفي باب يأتي بالامام ويأتهم الناس بالأموم من الأبواب نفسها ص ٩٠ من جزئه الأول من صحيحه .

وأما كون تلك الصلاة هي صبح الاثنين فلما حكاه الطبري في ص ١٩٦ من تاريخه من جزئه الثالث عن عبد الله بن ابي مليكة (قال لما كان يوم الاثنين خرج رسول الله (ص) عاصباً رأسه إلى الصبح واو بكر يصلي بالناس

فلما خرج رسول الله «ص» تفرج الناس فعرف أبو بكر أن الناس لم يفعلوا ذلك إلا لرسول الله «ص» فنكص عن مصلاه فدفع رسول الله «ص» في ظهره وقال صل بالناس وجلس رسول الله «ص» إلى جنبه قاعداً عن يمين أبي بكر فلما فرغ من الصلاة أقبل على الناس وكلهم رافعاً صوته حتى أخرج صوته من باب المسجد يقول يا أيها الناس سمعت النار وأقبلت الفتنة كقطع الليل المظلم وإني والله لا تمسكون عليّ شيئاً إني لم أحل لكم إلا ما أحل لكم القرآن ولم أحرم عليكم إلا ما حرم القرآن .

وأما كونها في يوم وفاة النبي «ص» فلما أخرجه المتقي الهندي في كنز العمال ص ٦٠ من جزئه الرابع عن ابن جرير عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه (قال صلى أي النبي «ص» في اليوم الذي مات فيه صلاة الصبح في المسجد) .

وفيه أيضاً ص ٥٧ من جزئه الرابع عن أبي يعلى في مسنده وابن عساكر عن أنس قال (لما مرض رسول الله «ص» مرضه الذي مات فيه أتاه بلال فأذنه بالصلاة فقال يا بلال قد بلغت فمَنْ شاء فليصل ومن شاء فليدع ، قال يا رسول الله «ص» فمن يصلي بالناس قال مروا أبا بكر فليصل بالناس فلما تقدم أبو بكر رفعت الستور عن رسول الله «ص» فنظرنا إليه كأنه ورقة بيضاء عليه قميص سوداء فظن أبو بكر أنه يريد الخروج فتأخر فأشار إليه رسول الله «ص» أن صل مكانك فصلى أبو بكر فما رأينا رسول الله «ص» حتى مات من يومه) .

وفيه أيضاً ص ٥٨ من جزئه الرابع عن أبي الشيخ في الآذان عن عائشة قالت (ما مرّ عليّ ليلة مثل ليلة مات رسول الله «ص» يقول يا عائشة هل

طلع الفجر فأقول لا يا رسول الله «ص» حتى اذن بلال بالصبح ثم جاء بلال فقال السلام عليك يا رسول الله «ص» ورحمة الله وبركاته الصلاة يرحمك الله فقال النبي «ص» ما هذا فقلت بلال فقال مري أباك أن يصلي بالناس .

أقول : وأنت ترى من خلال هذه الأحاديث المتضاربة المتضادة ؛ ان أول صلاة صلاها أبو بكر «رض» هي التي عزله النبي «ص» عنها وانها كانت صلاة الصبح من يوم الاثنين الذي توفي فيه رسول الله «ص» لا سواها .

الثالث : ان رسول الله «ص» لم يأمر أبا بكر بالصلاة مطلقاً وإنما كان ذلك من أمر ابنته عائشة لأمر :

الأول : ان الرواية عنها وهي موضع تهمة في شأن أبيها فهي غير مقبولة ومردودة عليها .

الثاني : انها أقرت على نفسها بخلاف ما أظهرته من سبب الاستعفاء بقولها في كثير من أحاديث الباب (ما حملني على كثرة مراجعتي الا اني كنت أرى انه لن يقوم أحد مقام النبي «ص» إلا تشاءم الناس به) فيما أخرجه مسلم في باب استخلاف الامام إذا عرض له عذر ص ١٧٨ من صحيحه من جزئه الأول . فهذا الاستعفاء دليل ظاهر على انها كانت هي الأمرة له دون النبي «ص»

الثالث : ان رسول الله «ص» أمر أن يصلي بالناس بعضهم كما يدل عليه كنز العمال المتقدم بقوله «ص» (فمن شاء فليصل ومن شاء فليدع) فانه لا يناسب سوى التخيير في أمر الجماعة وامامها لا في نفسها وأما ما في ذيل الحديث (مروا أبا بكر فليصل بالناس) فانه من الزيادات التي كانت تقتضيه (السياسة) لا سيما بعد ملاحظة صدر الحديث ونصوصيته في التخيير .

الرابع : ما حكاه ابن عبد البر في الاستيعاب في ترجمة أبي بكر «رض»

عن عبد بن زمعة قال ، قال النبي «ص» (مروا من يصلي بالناس) وأما
تذييل ابن زمعة للحديث (بأنه أمر عمر بالصلاة فلما كبر سمع رسول الله
«ص» صوته قال فأين أبو بكر يا بى الله ذلك والمسلمون) فغير مقبول
ومردود فان صدر الحديث الذي هو نص في خلافه يأباه كل الابهاء على انه
يوجب قطع صلاة عمر وتأخير وجهه وتقديم أبي بكر ولغوية أمر النبي
«ص» بتقديمه لعمر ولأنه لو كان صحيحاً لشاع أمره وذاع خبره فعدمه دليل
ظاهر على عدمه .

الخاص : لو كان رسول الله «ص» أمره بالصلاة لزم نسبة العبث إلى فعل
النبي «ص» بأسرعه بالخروج وهو في ذلك الحال من المرض الشديد وصلاته
من جلوس صلاة المضطرين فان ذلك كله دلائل واضحة على انه أراد بخروجه
«ص» ان يرفع ما لبسوه على أذهان الناس من انه هو الأمر لأبي بكر «رض»
بالصلاة فيهم لا سيما إذا لاحظنا خطبته في رواية الطبري المتقدمة بقوله «ص»
(سمعت النار وأقبلت الفتنة) الدال بوضوح على ان صلاة أبي بكر «رض»
يومئذ لم تكن من أمره وإنما كانت فتنة اتخذها أولياؤه ذريعة لارتكاب
ما يشتمون ولذا ترى رسول الله «ص» لم يعتد بها وصلى مبتدئاً كما في ص ٤٩٩
من تاريخ الطبري من جزئه الثاني مدلاً للناس على عدم الاعتداد بصلاة أبي
بكر «رض» وذلك آية اخرى على ان صلاته لم تكن من أمره أصلاً .

السادس : ان أبا بكر «رض» يومئذ كان في جيش اسامة وتحت امرته
وقد لعن النبي «ص» من تخلف عنه فكيف يصح مع هذا دعوى أمر النبي
«ص» له بالصلاة في الناس ثم إذا كان تخلف أبي بكر لأجل الصلاة لو سلمناه
جداً فما بال عمر وعثمان تخلفا عنه ولم ينفذا أمره «ص» مع انه «ص»
(لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) فأمره باقتباع اسامة من الوحي

الذي لا يجوز مخالفته إذ في ارتكاب خلافه أكبر محذور (اللهم إلا أن يقولوا أنهم كانوا مجتهدين فلا اثم عليهم) بل وكيف يستقيم له صلاة الجماعة وكانوا جميعاً في جيش اسامة وقد برز خارج المدينة بمن معه من المهاجرين والأنصار فكل هذا قرائن واضحة على عدم صحة الحديث .

السابع : انه لو كان من أمر النبي «ص» لما كان يناسب خطاب امهات المؤمنين بذلك الخطاب القارص في منطق الحديث ومعاذ الله أن يظن برسول الله «ص» إلا ما هو أهله فان النبي «ص» أعظم أخلاقاً وأعلى جناباً عما يتحدث عنه المخرفون .

الثامن : ما أخرجه البخاري في صحيحه ص ١٩١ من جزئه الثاني في باب فضل أبي بكر عن عروة بن الزبير عن عائشة ان رسول الله «ص» مات وأبو بكر بالسنح يعني بالعالية فقام عمر يقول والله ما مات رسول الله «ص» الحديث يدلنا على أمرين :

(الأول) ان أبا بكر لم يحضر صلاة النهار مطلقاً في يوم وفاة النبي «ص»

(الثاني) ان عمر «رض» لم يكن عالماً بما في القرآن فشك في موت النبي «ص» ومنع من جوازه عليه كأنه لم يقف على قوله تعالى لنبيه «ص» (انك ميت وانهم ميتون) وقوله تعالى (أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم) فهذا كله يعطيك برهاناً على ان صلاة أبي بكر «رض» يومئذ لو صحت لم تكن يأمر النبي «ص» وإنما كان من موضوعات ابنته عائشة فيه .

(رابعا) لو فرضنا جدلاً صحة حديث عائشة ؛ ومع ذلك فان الأمر بالصلاة لا يوجب له الامامة العامة لأمر :

(الأول) انه يعتبر في الامامة العدالة والشجاعة وحسن التدبير والعلم الكثير وليس شيء من ذلك بمعتبر في امام الجماعة عند أهل السنة فلا تكون امامته للجماعة حينئذ كاشفة عن استحقاقه للامامة العامة ؛ لأنهم جوزوا الصلاة خلف كل بر وفاجر إذا كان يحسن القراءة^(١) فلو دلّ ذلك على الخلافة لدل على خلافة كل فاسق وامامة كل فاجر وكل جبان ناقص وأحق جاهل وذلك لا يصح باجماع الفريقين وهذا مثله لا يصح .

(الثاني) ان ذلك لو دلّ على الامامة لزم أن يكون عبد الرحمن بن عوف اماماً للنبي «ص» وذلك لما حكاه ابن كثير في ص ٢٢ من البداية والنهاية من جزئه الخامس وغيره من حفاظ السنة ان رسول الله «ص» صلى خلف عبد الرحمن بن عوف فان أوجب ذلك له فضلاً على النبي «ص» والامامة له عليه أوجب ذلك كذلك لأبي بكر «رض» وذلك لا يوجب شيئاً من ذلك وهذا مثله لا يوجهه .

(الثالث) ان رسول الله «ص» استعمل عمرو بن العاص على أبي بكر «رض» وعمر وجماعة المهاجرين والأنصار وكان يؤمهم في الصلاة مدة امارته عليهم في واقعة ذات السلاسل على ما سجله ابن كثير في البداية والنهاية ص ٢٧٣ من جزئه الرابع والحلي الشافعي في سيرته الحلبية ص ١٩٠ من جزئه الثالث والدحلاني بهامش الجزء الثاني من السيرة الحلبية ص ١٣١ والديار بكري ص ٨٢ من تاريخ الخميس من جزئه الثاني فلو دل ذلك على الامامة كان

(١) وهذا ما لا يختلف فيه اثنان منهم فراجع أواخر ص ٧٩ من كتاب الروضة الندية شرح الدرر البهية في باب صلاة الجماعة للصديق بن حسن القنوجي البخاري و ص ٧٠ من كتاب الرحمة لمحمد الدمشقي العثماني بهامش الجزء الأول من الميزان للشعراني .

عمرو بن العاص^(١) أحق من أبي بكر «رض» بإمامة الناس بل لو كان ذلك يدل على شيء من الإمامة كان سالم مولى أبي حذيفة الذي قدمه رسول الله «ص» للصلاة بالمهاجرين والأنصار قبل مقدمه وكان أكثرهم قرآناً أولى من أبي بكر «رض» بالإمامة على ما حكاه البخاري في صحيحه ص ٨٩ من جزئه الأول في باب إمامة العبد من أبواب صلاة الجماعة من كتاب الأذان فلو كان الأمر بالصلاة يدل على الخلافة العامة والحكومة المطلقة بعد رسول الله «ص» كان هؤلاء كلهم خلفاء وأئمة للمسلمين لا خصوص أبي بكر لو صح ما يزعمون ولما كان هذا غير صحيح بالضرورة كان ذلك مثله غير صحيح .

(١) عمرو بن العاص هو أحد رؤساء الفئة الباغية التي تدعوا إلى النار في حديث ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوم إلى الجنة ويدعونه إلى النار على ما حكاه مسلم في ص ٣٩٥ من جزئه الثاني من كتاب الفتن وأشراف الساعة وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ص ٢٤٣ من جزئه الثالث وقال المسقلاني في ص ٢٧٤ من إصابته من جزئه الرابع تواترت الأحاديث عن النبي «ص» أن عماراً تقتله الفئة الباغية وأخرجه البخاري في صحيحه ص ٩٣ من جزئه الثاني في باب مسح الغبار عن الناس في السبيل من أبواب كتاب الجهاد والسير وقال النبي من استعمل شخصاً على عشرة وفيهم ارضى الله ولرسوله فقد خان الله ورسوله وجماعة المؤمنين على ما حكاه السيوطي في جامع الصغير ص ١٣٨ من جزئه الثاني فهذا كما تراه صريح في أن أبا بكر «رض» دون عمرو بن العاص في الفضل وأنه أفضل منه ومن أخيه عمر «رض» لقول النبي «ص» (يؤمكم أقرؤكم أي اعلمكم) ومن حيث أنه أهم في الصلاة فقد علمنا أنه أفضلهم وأقرؤهم .

(خامساً) لا شك في ان المسلمين مختلفون في تقديم النبي «ص» أبا بكر «رض» للصلاة ؛ فأهل السنة يقولون ان عائشة أمرت بلالاً بتقديمه للصلاة ؛ بأمر النبي «ص» كما تقدم في الأحاديث والشيعة كافة يقولون انها هي التي أمرته بذلك من نفسها دون النبي «ص» لذا خاطبها وخاطب اختها حفصة بنت عمر «رض» بذلك الخطاب المنصوص عليه في الحديث عند أهل الصحاح من حفاظ السنة ؛ كما انه قد أجمع الفريقان على أن رسول الله «ص» خرج إلى المسجد وأبو بكر في الصلاة فصلّى تلك الصلاة فحينئذ لا يخلو الأمر من أحد ثلاثة وجوه على سبيل منع الخلو :

الأول : ان يكون النبي «ص» هو الامام لأبي بكر «رض» والجماعة المسلمين في تلك الصلاة ؛ فان كان هذا كانت امامة أبي بكر «رض» غير صحيحة ولا فضل له فيها وثبت عدم استحقاقه لمرتبة امامة الجماعة فضلاً عن استحقاقه للامامة العامة لا سيما ان ذلك كان آخر فعل فعله رسول الله «ص» على وجه الحكمة والتأييد لشريعته التي لا تنسخ إلى يوم القيامة .

الثاني : ان يكون ابو بكر «رض» هو الامام للنبي «ص» فيها وكان ذلك دالاً على الامامة العامة فيلزم أن يكون رسول الله «ص» معزولاً عن امامة امتّه ومصروفاً عن النبوة بتقديمه من أمره الله تعالى بالتأخر عنه وأوجب عليه غض الصوت بحضرته ويلزم بذلك نسخ نبوته وما وجب له فيها من امامة الجماعة والتقدم عليهم في الدين وهذا ما لا يذهب إليه ذو دين .

الثالث : ان يكون النبي «ص» وابو بكر «رض» امامين في تلك الجماعة على وجه الاشتراك وكان ذلك آخر أعماله في الصلاة فيجب أن يكون

ذلك سنة في الأمة لأن فعله حجة ولا أقل من ثبوت شرعيته وارتفاع البدعة عنه في حين ان الأمة مجمعة على بطلان ذلك وعدم صحة امامة شخصين في الصلاة للجماعة من الناس وإذا تسجل بطلان هذا وذاك ثبت الاول وهو مطلوبنا .

سادسا : لو دل ذلك على امامة ابي بكر «رض» ولزوم اطاعته كوجوب امامة النبي «ص» ولزوم اطاعته مطلقاً لزم ان يكون إماماً مستقلاً في عرض امامة النبي «ص» أو يكون شريكاً له في امامته فلا يصح لأحد الشريكين قطعاً أن يتصرف فيما اشتركا فيه إلا باذن الآخر وعليه تكون امامة النبي «ص» وتصرفه فيما تقتضيه امامته غير نافذة ولا ماضية في شيء من أمور الدين والدنيا إلا برضا ابي بكر «رض» وأذنه وتلك قضية اشتراكهما في الامامة وذلك لا يقوله إلا مخبول أو متعصب مردول خارج عن الدين جملة .

سابعا : ان الخبر بصلاة ابي بكر «رض» وان كان أصله من حديث ابنته عائشة إلا أنه جاء عنها على وجه التضاد والتناقض الامر الذي يشهد بخلافه للواقع ؛ فالمروي عنها عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود ان النبي «ص» صلى عن يسار ابي بكر قاعداً على ما سجله البخاري في أوائل ص ٩١ من جزئه الأول في باب الرجل يأتي بالامام ويأتهم بالناس بالمأموم من أبواب صلاة الجماعة من كتاب الآذان .

والمروي عنها عن ابراهيم عن الاسود انها قالت صلى رسول الله «ص» في مرضه مجذاء ابي بكر جالساً كما في ص ٨٦ من صحيح البخاري من جزئه الاول في باب من قام إلى جنب الامام لعله ؛ وفي حديث وكيع عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت صلى في مرضه عن يمين ابي بكر جالساً وصلى قائماً ، فأنت تراها تارة تزعم ان النبي «ص» كان اماماً لأبي

بكر «رض» وطوراً تزعم كان ابو بكر اماماً ومرة تزعم عن يمين ابي بكر
 واخرى تزعم عن يسار ابي بكر واخرى تزعم انه صلى بازاء ابي بكر
 ومرة تزعم فيما اخبره مسلم في صحيحه ص ١٧٨ من جزئه الاول (لقد
 راجعت رسول الله «ص» في ذلك وما حملني على كثرة مراجعتي إلا انه لم
 يقع في قلبي ان يحب الناس بعده رجلاً قام مقامه ابداً وإلا فاني كنت ارى
 انه متى يقيم مقامه احد إلا تشاءم الناس به فاردت ان يعدل ذلك رسول الله
 «ص» عن ابي بكر) .

فهذه الأمور المتباينة المتضادة في حديث عائشة المتضمن أمرها ألبها
 بالصلاة مع ذلك الاستعفاء اصف إليه تهمتها فيه تدل الناقد البصير على ان
 الحديث لا أساس له من الصحة وقد أكد هذا الاختلاف في الحديث ابن حجر
 العسقلاني في شرح حديث البخاري من حديث عائشة في باب حد المريض ان
 يشهد الجماعة في أواخر ص ١٠٦ وما بعدها من فتح الباري من جزئه الثامن
 فلتراجع .

ثامناً : ان الحديث المتواتر عن رسول الله «ص» على ما حكاه حفاظ
 السنة كالبخاري في عدة مواضع من أبواب صحيحه^(١) يعطي صورة واضحة
 عن مبلغ خلاف أمره أبا بكر «رض» بالصلاة للواقع ونفس الأمر فهذا
 البخاري يقول في باب (انما جعل الامام ليؤتم به) ص ٨٧ من جزئه الاول
 من صحيحه (قال رسول الله «ص» انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى جالساً

(١) ومنها في باب اقامة الصف من تمام الصلاة ص ٩١ وفي ايجاب التكبير
 وافتتاح الصلاة في أول ص ٩٣ وفي باب ي-وي في التكبير حق يسجد في
 أواخر ص ٩٩ من جزئه الاول .

فصلوا جلوساً جميعاً) فإنه يتضمن نقيض ما أمر به «ص» ولم ينكر ذلك على فاعله وإذا ثبت هذا ثبت أن أبا بكر «رض» في إقدامه على ذلك قد أتى بخلافه «ص» وهكذا حال الحديث لو كان النبي «ص» هو المؤتم بأبي بكر «رض» فإن الأمر في الصورتين من حيث عدم الصحة سواء .

تاسعاً : لو كانت إمامة الجماعة تخول صاحبها الإمامة العامة كان عليّ أمير المؤمنين «ع» أولى بها فإن رسول الله «ص» قد أرسله إلى اليمن ونصبه حاكماً قاضياً عليها وقال إقضاكم علي وقال (الخليفة) عمر «رض» علي إقضائاً^(١) كما أنه «ص» نصب علياً «ع» مكانه على المدينة في غزوة تبوك واعطاه إمامة الجماعة وغيرها وفوض إليه أمرها واعطاه جميع منازل هارون من موسى إلا النبوة .

ومنها الخلافة العامة وهذا ادعى إلى الزعامة الكبرى والرئاسة العظمى في الدين والدنيا واجمع مما ادعى لأبي بكر «رض» من إمامة الجماعة لو صح ما يزعمون .

عاشراً : لو صح ذلك وكان دليلاً على الخلافة العامة لاحتج به أبو بكر «رض» على من نازعه الخلافة في السقيفة من الأنصار ولم يركن إلى حديث (الخلافة في قريش) مما لا يدل على شيء من أمر خلافته لعدم انحصار قريش فيه ولم ينحصر هو فيها بل لو صح ذلك لم يتمن أن يسأل النبي «ص» عن

(١) تجد الحديثين في صحيح المستدرك على الصحيحين في باب فضائل علي من جزئه الثالث وحكاة ابن عبد البر في استيعابه في الباب نفسه من جزئه الثاني ومثله المحب الطبري في الرياض النضرة وغيرهم من الحفاظ .

الخليفة بعده وهل الأنصار فيها نصيب فكل هذا ونحوه أدلة صريحة على عدم صحة ما يدعون .

الحادي عشر : لو كان ذلك يجدي في الاستدلال على اثبات الخلافة العامة لأبي بكر «رض» كان الأولى ان يستدل به أصحاب رسول الله «ص» ممن نال درجة امام الجماعة على خلافة أنفسهم وكان أولى بها منه اسامة بن زيد الذي أمره رسول الله «ص» عليه وعلى صاحبيه وغيرهما من المهاجرين والأنصار ولا جائز ان يخفى على فضلاء الصحابة وكبار رجالهم بطلان قياس أمر الصلاة على أمر الخلافة مع وضوح الفرق بين الموضوعين لدى كل افسان له عقل أو شيء من الدين لذا ترام عدلوا عن ذلك إلى الاحتجاج بالصحة وكبر السن والأولوية بالنبي «ص» الأمر الذي لم ينحصر في أبي بكر «رض» وحده ولا يصلح ان يكون دليلاً على اثبات الخلافة عند العقلاء كافة .

خلاصة القول في الامر السابع

و خلاصة القول انه ان كان الدليل على خلافة ابي بكر «رض» هو النص فقد عرفت ان اهل السنة مجمعون على عدم النص وان كان هو اجماع المهاجرين والأنصار فمضافاً إلى ما تقدم من انتفاء انعقاده ان الانصار قد ادعوا الخلافة لأنفسهم ثم ادعوها لأبي بكر «رض» فشهدوا على أنفسهم بالكذب فيما ادعوه لأنفسهم من الخلافة ؛ والكاذب لا تقبل شهادته ولا يصفى إلى مزعمته شرعاً فشهادة الانصار لأبي بكر «رض» بالخلافة غير صحيحة في الشريعة لأنها أقرت على نفسها بكذب ما ادعته من استحقاق الخلافة فاذا ثبت بطلان شهادة الانصار لأبي بكر «رض» بالخلافة تعين الشاهد على هذا الفرض بخلافة ابي بكر «رض» من معض الامة والاجماع من بعضها لا حجة فيه باجماع الامة لجواز الخطأ على بعضها وهذا ما لا يمكن لأحد دفعه .

الامر الثامن

في احتجاج علي (ع) على القوم

قد يخطر على وهم الكثير ممن لم يقفوا على الحقيقة ولم يدرسوها دراسة صحيحة علي ضوء التاريخ الصحيح وصحيح الحديث فيقول لماذا يا ترى لم يخاصم علي (ع) أبا بكر (رض) ولماذا لم يحتج عليه وعلى من بايعه يوم السقيفة بنصوص الخلافة ان كان ثمة نصوص تدل عليها ولماذا لم يذكرها لهم وهو أعرف بمفادها من غيره وكل اولئك أدلة على انه كان راض بتقديهم عليه وانه لا نص بالخلافة من للنبي (ص) عليه - والجواب عن هذا .

(أولاً) ان عدم نقل احتجاجه (ع) عليهم لا يكون دليلاً على عدم احتجاجه عليهم لا سيما اذا علمنا ان الدواعي متوفرة على ترك نقله لمنافاته لما قامت عليه السقيفة كما لا يكون ذلك علماً بعدمه فكيف ينفي ذلك مع وجوده .

(ثانياً) ان الذي تستريح إليه في اراحة هذا الوهم هو اننا نعلم وكل الناس يعلمون ان علياً (ع) وسائر بني هاشم وجماعة من قریش لم يحضروا البيعة ولم يدخلوا في السقيفة وكانوا منصرفين بكلمهم الى رسول الله (ص) وهو بين

أيديهم جنازة وما ان فرغوا من تجهيزه ومواراته في ضريحه الطاهر حتى أكمل القوم أمرهم فأبرموا البيعة واجمعوا على منع كل قول او فعل يوهن تلك البيعة او يخذش في عقدها او يدخل الاضطراب عليها فأين كان علي (ع) عما أبرموه واحكموه في السقيفة واين هو وقتئذٍ عن بيعة أبي بكر (رض) ومصافقيه حتى يحتاج عليهم ويلزمهم بنصوص الخلافة ومن اين يتسنى له ان يحتاج عليهم بعد انعقادها وقد سلك اولو الأمر والنهي سبيل القوة والإرهاب مع المعارضين ومطاردة الممتنعين عن بيعته بالشدّة والغلظة واستظهروا عليهم بالحول والطول وبثوا ذلك ونشروه في اقصى البلاد وأدناها بل لا يؤمن على نفسه من القتل غيلة كما قتلوا سعداً كذلك وادعوا ان الجن قتلوه بربك قل لي ايها الحر المثقف هل يتسنى لاحد في عصرنا الحاضر ان ينازع الحكومة القائمة ويقابلها بما يزيل سلطانها ويزيح دولتها وهل يتركونه وشأنه لو حاول شيئاً من ذلك ولا يمسونه بسوء هيئات ذلك فان الاحوال يشبه بعضها بعضاً ولا تزال الليلة أخت الباردة .

(ثالثاً) ان الاحتجاج عليهم بنصوص خلافته انما يحسن مع العلم بغفلة القوم عنها وانهم سيثوبون الى رشدكم ويدفعون إليه ما ابتزوه منه ويعدلون إليه ان هو احتج بها عليهم - أما اذا علم انهم سمعوها ووعوها ولكنهم مصرون على أخذ حقه وقادمون على دفعه وهضمه وباذلون في سبيلها كل نفيس وغال فلا يؤثر الاحتجاج عليهم سوى اثاره الفتنة وتفريق المسلمين وتزريق كلمة الدين - ونكوص العرب على أعقابهم فكان روي فدها يؤثر ضياع حقه على بقاء الدين في ذلك الطرف العصيب اذ كان لا يؤمن فيها على بيضة الإسلام من لتلاشى والتبدد . ولأجل هذا ونحوه من الفتن الطاغية التي لولا سكوتهم عن مطالبتهم حقه لدكت صروح الدين واستأصلت شأفة المسلمين - رأى من

الواجب ان يضحى بحقه في سبيل حياة الاسلام ورد عارية المنافقين الذين كانوا يفتهمزون الفرصة حيناً بعد حين للوثوب عليه والقضاء على روحه - أجل لقد اراد (ع) ان يحتفظ بحقه واراد الاحتجاج عليهم ولكن بالشكل الذي لا يتفكك به شمل الأمة ولا تقع بينهم فتنة يتخذها العدو ذريعة لمحق الإسلام وسحق الدين فلازم بيته حتى اخرجوه قهراً وكرهاً من غير قتال ولو انه اسرع إليهم لم يكمل له حجة ولم ينبثق لها نور ولم يسطع لشيئته اي برهان فكان ما فعله (ع) من حسن الصنيع جامعاً بين الاحتفاظ بحقه من الخلافة والاحتياط على كلمة الدين اذ لم يجد له معيناً من الأمة يومئذ ولا مساعداً من القوم حتى يباح بحجته ويدلي عليهم بنصوص خلافته فرأى ان حفظ حوزة الاسلام ودفع عادية اعدائها موقوفات في تلك الظروف على المواعدة والمسألة دون المجالدة واطهار العداء وسل السيف اذ به ذهاب الدين بأصوله وفروعه الأمر الذي كان يدعو كثيراً الى ان يقدم نفسه المقدسة قرباناً في سبيل حفظه وبقائه واستمراره وانتشاره فضلاً عن حقه وتراثه فآثر المسألة معهم على السيف والسنان واشفاقاً على الإسلام .

(رابعاً) انه (ع) كان كثيراً ما يحتج بنصوص الخلافة والوصاية وكان يتوخى الهدوء في نشرها كل ذلك خوفاً على كلمة التوحيد من التمزيق وكان يعتذر مرات عن سكوته وعدم مطالبته بحقه فيقول « لا يعاب المرء بتأخير حقه انما يعاب من أخذ ما ليس له » ^(١) وحسبك من ذلك احتجاجه يوم الرحبة حين قال « انشدكم الله كل امريء مسلم سمع رسول الله (ص) يقول

(١) هكذا ذكره ابن ابي الحديد في شرح نهج البلاغة ص ٣٢٤ من المجلد الرابع وغيره من شراح النهج .

يوم غد يروى ما قال الاقام فشهد بما سمع ولا يقيم الامن رآه فقام ثلاثون من
 للصعابة فيهم اثنا عشر بدرياً فشهدوا بما سمعوا من نص حديث الغدير (١) «
 وذلك احتجاجه يوم الشورى فإنه اعذر فيه وانذر ولم يبق من فضائله
 ومناقبه شيئاً الا احتج به وكم له من الاحتجاجات ايام خلافته قد اثبت فيها
 تظلمه وشكواه على المنبر متأماً وكم كان يقول « اللهم اني استمينك على قریش
 ومن اعانها فانهم قطعوا رحمي وصغروا عظيم منزلتي واجمعوا على منازعتي امرأ
 هولی » وكم كان يقول (ع) « فنظرت فإذا ليس لي معين الا اهل بيتي فضننت
 بهم عن الموت واغضيت على القذى وشربت على الشجى وصبرت على أحد من
 الكظم وعلى أمر من طعم الملقم » وقال (ع) مرة في خطبة له « حق اذا
 قبض رسول الله (ص) رجع قوم على الاعقاب وغالتهم السبل واتكلوا على الولايج
 ووصلوا غير الرحم وهجروا السبب الذي امروا بمودته ونقلوا البناء عن رص
 أساسه فبنوه في غير موضعه معادن كل خطيئة وأبواب كل ضارب في غمرة
 قد ماروا في الحيرة وفهلوا عن السكرة على سنة من آل فرعون » هكذا كان
 (ع) يحتج على القوم ويلزمهم بالحجة مع الحكمة البالغة التي كان يفعلها معهم
 لئلا يختل نظام الأمة وينفلّ عقد اجتماعها وينشق عصاها وحسبك من
 احتجاجاته على القوم ما حكاه ابن قتيبة في الإمامة والسياسة ص ٩ في اباء
 على (ع) عن البيعة من جزئه الأول « قالوا ان علينا اتي به الى أبي بكر وهو
 يقول انا عبد الله وأخو رسول الله (ص) فقبل له بايع ابا بكر فقال انا احق
 بهذا الأمر منكم لا ابايعكم وانتم اولى بالبيعة لي أخذتم هذا الأمر من الانصار

(١) تجدد ذلك في ص ٢٥ ، ٣٧ ، ٦٢ ، ١٠١ ، ١٢٢ ، ١٥٤ من الجزء
 الاول وص ٤٨ ، ١٠٣ ، ١٦٧ ، ٤٣٧ من الجزء الثاني من شرح المنهج وغيره
 من جاء على ذكر الشورى ويوم الرحبة من مؤرخي السنة وحفاظها .

واحتججتم عليهم بالقراية من النبي (ص) وتأخذونه منا أهل البيت غضباً
ألستم زعمتم للانصار انكم اولى بهذا الأمر لمكان محمد منكم^(١) فأعطوكم المقادة
وسلموا إليكم الامارة فأنا احتج عليكم بمثل ما احتججتم به على الانصار
نحن اولى برسول الله حياً وميتاً فانصفونا ان كنتم مؤمنون والا فبوؤا بالظلم
وانتم تعلمون فقال له عمر بن الخطاب لست متروكاً حق تبايع فقال له احلب
حلباً لك شطره وشد له اليوم يرده عليك غداً ثم قال والله يا عمر لا اقبل
قولك ولا أبايعه فقال له ابو بكر فان لم تبايع فلا اكرهك فقال علي الله الله
يا معاشر المهاجرين لا تخرجوا سلطان محمد في العرب من داره وقعر بيته الى
دوركم وقعور بيوتكم وتدفعوا اهله عن مقامه في الناس وحقه فو الله يا معشر
المهاجرين لنحن أحق الناس برسول الله (ص) لأننا أهل البيت ونحن أحق
بهذا الأمر منكم ما كان فيها القاريء لكتاب الله الفقيه في دين الله العالم بسنن
رسول الله (ص) المتطلع لأمر الرعية الدافع عنهم الأمور السيئة القاسم بينهم

(١) يشير روحي فداه بهذا الى ما اورده ابو بكر (رض) للانصار
« من حديث الخلافة في قریش ولو بقى من الناس اثنان » ودفع به الانصار
عن منازعتهم له فيها فأراد (ع) ان يلزم القوم بما ألزموا به أنفسهم من
احتجاجهم بذلك عليهم فأحتج عليهم بنفس ما احتجوا به عليهم بعد ان علم
(ع) ان القوم مصرون على جحد النصوص الواردة فيه من رسول الله (ص)
وانهم لا محالة دافعون له عن مقامه وان احتج بها عليهم لذا جاءهم بالطريق
الذي اختاروه وارتضوه في الاحتجاج على الانصار وبه دفعوهم عن مخاصمتهم
له فيها ليقطع عليهم خط الرجعة ويلزمهم بما اختاروه من الحجة ومع ذلك
فلانه لم يعد لهم ذلك عن غضب حقه .

بالسوية والله انه لفيينا فلا تتبعوا الهوى فتضلوا عن سبيل الله فتزدادوا عن الحق بعداً ، وامت ترى ما في هذا الاحتجاج من الشواهد القوية التي تمسكت بها الشيعة الأمامية على خلافته بعد النبي (ص) منها قوله (ع) انا أحق بهذا الأمر منكم وقوله (ع) تأخذونه منا أهل البيت غصباً وقوله (ع) لنحن أحق برسول الله (ص) وأولى به حياً وميتاً وقوله لا تخرجوا سلطان محمد (ص) في العرب من داره وقعر بيته الى دوركم وقعور بيوتكم وقوله وقوله وتدفعوا اهله عن مقامه في الناس وحقه فوالله لنحن أهل البيت أحق بهذا الأمر منكم فالشيعة تقول وتعتقد حتى الاعتقاد بصدق علي (ع) في ذلك كله كما يقول النبي (ص) ويعتقد بأن « علياً مع الحق والحق مع علي ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض » ويقول (ص) « علي مع القرآن والقرآن مع علي ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض » ويلزم من تصديقه في ذلك عدم استحقاق القوم للخلافة والخلو بحال والعكس غير جائز لاستلزامه كذب النبي (ص) وهو الصادق الأمين في قوله ذلك في علي (ع) وقوله (ص) فيه « اللهم أدر الحق مع علي حيث دار » على ما سجله الترمذي في سننه ص ٢١٣ من جزئه الثاني في باب مناقب علي (ع) فإذا كان هذا وامثاله من احتجاجاته لم تنجع مع القوم ولم يزددهم ذلك الا إصراراً فماذا يا ترى يصنع بعد هذا وماذا يفيد الحجاج مع قوم نكبوا عن الصراط السوي وعدلوا عن الحق القويم وهم يعلمون ولو اردنا ان نستقصي ما ورد من احتجاجاته عليهم لضاق بها صدر الكتاب ولكن يكفينا هذا القدر فان فيه عبرة لمن اعتبر .

(خاصاً) انتالو فرضنا انه لم يحتج عليهم بتلك النصوص ومع ذلك فان ترك الاحتجاج لا يوجب الرضا بتقدمهم عليه ولن يقتضي سقوط حقه فان

ذلك اعم من الرضا والعام لا يدل على ارادة الخاص عند العلماء ولو أوجب ذلك سقوط حقه ورضاه بما فعل المتقدمون عليه لا وجب ان يكون النبي (ص) بتركه الاحتجاج على اصحابه وسكوته عنهم فيما خالفوه فيه كما مر أيضاً راضياً بعصيانهم له (ص) وانكارهم عليه ومعزولاً عن النبوة لانه (ص) لم يحكج عليهم بآيات نبوته ولم يقل لهم يوم خالفوه وعصوا امره (اني رسول الله لا تجوز معصيتي) فإذا كان تركه للاحتجاج عليهم كذلك موجباً لانمزاله عن النبوة ورضاه بعصيانهم له كان ترك علي (ع) الاحتجاج على القوم بنصوص خلافته ودلائل امامته موجباً لسقوط حقه وانمزاله عن الإمامة ورضاه بتقدمهم عليه وذلك لا يصح بالضرورة وهذا مثله لا يصح .

(سادساً) انه لو كان ترك علي (ع) لقتال المتقدمين بالسيف يوجب عزله عن الامامة ورضاه بتقدمهم عليه لا وجب ان يكون النبي (ص) بتركه قتال المشركين ومناجزتهم بالسيف عام الحديبية ومحوه اسمه الشريف من الرسالة معزولاً عن نبوته وراضياً بما فعله المشركون لا سيما انه قد اطاعهم على محو اسمه (ص) من النبوة وهو قادر على قتلهم وقتالهم اذ كان معه يومئذ اربعمائة وألف من اصحابه وفيهم أمير المؤمنين علي (ع) فلماذا اذن ترك قتالهم وهل يصح ان يقول هذا القائل فيه ما قاله في عليّ (ع) فان صح له هذا صح له ذاك وهذا لا يصح قطعاً وذاك مثله لا يصح وبالجملة كانت رعايته لصيانة الدين وحفظه اكثر من رعايته لحقه وكان ضياع حقه أهون عليه بكثير من ذهاب الدين ودرسه وما فعله روحي فداء كان هو الواجب عقلاً وشرعاً - اذ ان تقديم الالم وهو احتفاظه بالأمة وحياطته على

الملة وتقديمه على المهم وهو احتفاظه بحقه عند التعارض من الواجب
الضروري في الدين الاسلامي لا سيما ان حقه بمرتبته محفوظ لا يزيله تقدم
القوم عليه فجنوحه يومئذ للسلم مع الخلفاء الثلاثة خاصة فع انه كان
مأموراً به من قبل النبي (ص) كان أظهر في الصواب عند ذوي
الالباب .

الأمر التاسع

اجماع الامة على عدم استحقاق

ابي بكر للخلافة

لقد أجمعت الامة على ان الامام لا يحتاج الى امام وإلا لدار أو تسلسل
وهما باطلان فوجب ألا يحتاج إلى امام وقد أجمعت ايضاً على ان (الخليفة)
أبا بكر «رض» (قال وليتكم ولست بخير منكم) وقال (ان لي شيطاناً
يعتريني فاذا ملت فاعينوني) (أو زغت فقوموني) كما أجمعوا على انه كان
يرجع إلى الناس في فهم ما لم يعلمه من الاحكام وهذا الاعتراف من أبي بكر
«رض» بمنزلة النص على فقره إلى رعيته واحتياجه إليهم في الحكم والتدبير
وللتقويم عند زيغه والمعونة عند ميله عن الحق ولا خلاف بين العقلاء كافة
في ان المحتاج إلى رعيته في أمور الدين والدنيا هو إلى الامام أحوج والقرآن
يقرر هذا بقوله تعالى (أفمن يهدي إلى الحق أحق ان يتبع ام من لا يهدي
إلا ان يهدي فما بالكم كيف تحكمون) فاذا تسجل احتياج ابي بكر «رض»
إلى الامام ثبت عدم استحقاقه للامامة على الناس بالاجماع القائم على ان الامام

لا يحتاج إلى امام ولا ينتقض بالأمراء والقضاة للاجماع على ان القضاة والامراء منصوبون من قبل الامام وهم دونه فأحدهما غير الآخر موضوعاً ومحمولاً وقياساً وان أرادوا بهم الأئمة فهم لا يحتاجون إلى أئمة غيرهم بالاجماع كما مر فان قالوا ان قول (الخليفة) ابي بكر «رض» لذلك كان من باب التواضع وهضم النفس وتحقيرها لا على وجه الحقيقة لمعناه فلا يلزم منه ان يكون غيره خيراً منه فيقال لهم ان ذلك لا يصح لأمر :

الأول : ان الاصل في ذلك هو الحقيقة والحمل على المجاز يحتاج إلى قرينة وهي يجمع أنواعها مفقودة في المقام مع انه لم يكن معصوماً بالاجماع .

الثاني : ان حمل كلامه على خلاف ظاهره في أمر الخلافة غير ممكن ولا معقول لأنه لا يبقى حينئذ وثوق بكلامه ولا نعلم ما يقصده بقوله وما يريد به منطقاً ان نحن تركنا العمل بظاهر مقاله فيكون كلامه مطلقاً ملحقاً بكلام أهل اللعب والمجون وحينئذ فلا يكون له وزن ولا قيمة وهكذا يكون حال تنصيبه بالخلافة على عمر بن الخطاب «رض» من بعده فانه لا يريد به الحقيقة وانما يريد به اللعب والعبث ومن كان هذا حال كلامه ومنطقه لا يصح ان يكون مستحقاً للامامة على الامة أصلاً ؛ ومن القبيح جداً ان تجر (باؤم) (وباؤنا) لا تجر .

الثالث : ان ثبوت احتياج ابي بكر «رض» إلى الناس فيما لم يعلمه من الاحكام في وقايح كثيرة متواتر لا يمكن انكاره وقوله (ان لي شيطاناً يعتريني فاذا ملت فاعينوني) ضروري الثبوت عند الفريقين وهذا ما لا يمكن دفعه بدعوى إرادة خلاف الحقيقة وانه يريد التواضع كما يزعم أولياؤه تعصباً له .

الرابع : كيف لا يريد بذلك الحقيقة وهذا رسول الله «ص» قد استعمل عليه سالماً وأبا عبيدة وعمرو بن العاص وما كان رسول الله «ص» ليستعمل هؤلاء عليه إلا ليربنا بوضوح انه دونهم في كل شيء وكيف لا يكون كذلك وهو «ص» القائل (من استعمل شخصاً على عشرة وفيهم من أَرْضَى الله ورسوله فقد خان الله ورسوله «ص» وجماعة المؤمنين) فلو لم يكن دونهم في الفضل لاستحال على رسول الله «ص» أن يستعملهم عليه وهو الذي لا يبخس أحداً حقه ولا يصغر قدره .

الامر العاشر

في عدم استحقاق ابي بكر وعثمان للخلافة

لقد أجمع المسلمون بالضرورة على ان (الخليفة) أبا بكر «رض» بعد ان بايعه الناس بالخلافة قال لهم (أقبيلوني أقبيلوني) فدعاهم إلى أن يقبلوه منها ويستبدلوا به غيره كما انهم أجمعوا على أن الناس دعوا عثمان بن عفان إلى الخلع فأبى وامتنع فحصره لامتناعه وتوعده بالقتل ان لم يخلع نفسه فأبى الا دفاعهم عما دعوه إليه واحتج عليهم في ذلك (بأن الله تعالى ألبسه الامر فلا يجعل له خلعاً) وقال (لا اخلع قميصاً قمصنيه الله) فاسياً أو متناسياً ان هؤلاء الذين دعوه إلى الخلع هم الذين نصبوه دون الله تعالى ورسوله «ص» كما يحدثنا بذلك املاء التاريخ عند السنة من جاء على ذكره ولا ريب في ان النظر في هذين الفعلين المتضادين العاريين عن الدليل يوجب خطأ أحد الرجلين

وصواب فاعل ضده وذلك ان كان يجوز لأبي بكر «رض» شرعاً أن يستقيل ويخلع نفسه من الامامة باختياره ويدعو الامة إلى خلعهم فلا يجوز لعثمان شرعاً ان يأبى ذلك ويمتنع عن قبوله وقد دعوه إليه لا سيما انهم خوفوه وهددوه بالقتل إذا أبى وامتنع ونحن لما وجدنا عثمان قد اختار القتل على اجابتهم إلى الخلع علمنا بالضرورة ان عثمان لم يختار ذلك المصير ان كان متعبداً به إلا لأن الخلع في مذهبه أعظم خطراً من ارتكاب ضروب الفسق وأكل الدم والميتة ولحم الخنزير وشرب الخمر ونحوها مما يجوز فعله في الدين الاسلامي عند ظهور امارات الخوف على النفس من التلف ؛ ومن هنا علمنا ان عثمان انما لم يستحل خلع نفسه مع التهديد بالقتل لأنه كان يرى ان ذلك من أكبر الكبائر وأعظم أنواع الكفر في مذهبه .

أما ابو بكر «رض» فقد استحله ودعا الناس إليه فهو قد أتى بأعظم نوع من الكفر على مذهب عثمان أو كان استحلل ابي بكر «رض» خلع نفسه ودعوته الناس إليه يرشد إلى ان استسلام عثمان للقتل بدلاً عن الخلع من أعظم الكفر فان الممتنع عن فعل الحلال والمباح شرعاً بقتل نفسه يكون من الخارجين عن الدين بقول واحد (اللهم إلا أن يقولوا بأنها مجتهدان وقد أدى اجتهاد كل واحد منهما إلى أن يحكم بكفر الآخر ووجوب قتله وكلاهما مأجوران فأبو بكر مثاب ومأجور وان حكم بكفر عثمان ووجوب قتله وعثمان مثاب ومأجور وان حكم بكفر ابي بكر «رض» ووجوب قتله) ولا أحسب ان مسلماً يرضى بمثل هذا العبث والمجون على انه إذا كان الاختيار في النصب والعزل منوطاً بنظر الامة كما يزعمون فليس لعثمان ان يمتنع من الخلع وقد دعوه إليه ولا يصح ان يكون النصب منوطاً بنظرهم دون العزل لأمرين :

الأول : انه لا دليل على التفكيك بين الأمرين بمد ان كان نظرهم ملحوظاً بعين الاعتبار .

الثاني : انه إذا كان من الجائز لهم نصبه وكان ذلك مقدوراً لهم كان عزله جائزاً لهم ايضاً وان لم يكونوا قادرين على عزله امتنع قدرتهم على نصبه لأن القادر انما يكون قادراً إذا صح منه الشيء وصح منه ضده مطلقاً سواء أردنا منها القدرة الشرعية أو العقلية .

وان كان أمر الخلع منوطاً إلى الامام نفسه فليس لأبي بكر «رض» ان يقول للناس أقبيلوني وان كان الامر راجعاً إلى الله ورسوله «ص» كما يقول الله ورسوله «ص» وتقول به الشيعة فليس للأمة ان تنصب من تشاء وتعزله كما ليس ذلك للامام نفسه وأياً كان فهو دليل على عدم استحقاقهما معاً للخلافة ولا مساغ للقول بالاجتهاد لأمرين :

الأول : انه لا دليل على اجتهادهما سوى ما يقوله أولياؤهما تصحيحاً لأفعالهما المخالفة لروح القرآن والسنة من وحدة حكم الله تعالى وعدم تبدله ولأن الامام يجب أن يكون ناطقاً عن الله بتوسط النبي «ص» وما كان الأمر فيه كذلك فلا يسوغ الاجتهاد فيه كما لا تناقض يعتريه .

الثاني : انه ليس في كتاب الله آية ولا في السنة رواية يحسن الرجوع إليها ليكونا دليلاً لهما على صحة ما ذهب إليه من الأمرين المتضادين في فعلهما . فان المجتهد من فحص ونقب عن حكم الله بدليله فاستخرجه من الكتاب والسنة لا مطلقاً بان كان مقتنعاً من الهوى وما تشتهي النفس وما تشاء

لا سيما ان القرآن قد حكم بفساد هذا الاجتهاد لأنه ظن (وان الظن لا يغني من الحق شيئاً) فان كان في كتاب الله آية أو في السنة رواية بحيث يمكن ان يكون عذراً لهما فيما فعلاه من الأمرين المتضادين فليرشدنا إليه أولياؤهما فاننا لم نجد فيما نعلم ان في كتاب الله والسنة ما يدل على صحة مثل هذا التضاد والتناقض وفي القرآن يقول الله (ولن نجد لسنة الله تبديلاً) .

الامر الحادي عشر

آية وجوب طاعة أولي الامر

تريد عليا (ع) دون الخلفاء

الثلاثة بالجماع

لقد انعقد الاجماع من المسلمين أجمعين على ان علياً «ع» من أولي الامر المعنيين بقوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم) وذلك لأن كل من قال بأن أولي الامر هم امراء السرايا أو العلماء أو الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر وانهم خلفاء الامة بعد النبي «ص» يقول بذلك في علي «ع» وهذا بخلاف الحال فيمن تقدم عليه لوجود الاختلاف فيه بين المسلمين فوجب أن يكون هو الامام بمقتضى هذه الآية للاتفاق على انه هو المعني بها دون غيره لوجود الاختلاف فيه وعدم الوفاق عليه ولأن الاجماع قد انعقد بين الامة على ان علياً «ع» كان اماماً ولو يوماً واحداً ولم يخالف في ذلك أحد منهم وان اختلفوا ، فقالت جماعة السنة قاطبة كان اماماً بعد خلافة الخلفاء الثلاثة وقالت جماعة الشيعة كافة انه كان اماماً بعد النبي «ص» في جميع أوقاته ولكن الامة لم تجتمع في وقت ابدأ

على غير علي بأن كان اماماً في الحقيقة والاجماع أحق بالاتباع من المختلف فيه لذا
فانا في الحق لا نحتاج إلى اقامة الدليل العلمي والبرهان المنطقي على خلافة
علي «ع» بعد النبي «ص» لاعتراف خصومنا بثبوتها غاية الامر انا ننكر عليهم
الواسطة بينه وبين الآخرين وهم يدعون ثبوتها فعلى الهيشمي وأضرابه ان
يثبتوا ما يدعون والاصل مع المنكر والبينة على المدعي وليس علينا أن نأتي
بما يبطل هذه الدعوى لأنها لم تثبت وهيئات لهم اثباتها لعدم الدليل عليها
ثم ان الامة أجمعت على ان علياً «ع» كان صالحاً للخلافة وان الخلافة تصلح
لبني هاشم واختلفوا في غيره فقالت الشيعة جميعاً لم تكن الخلافة صالحة لغير
علي «ع» والحجة في الجمع عليه والاختلاف لا حجة فيه أضف إلى ذلك
اجماعها ايضاً على ان علياً «ع» بعد للنبي «ص» كان ظاهر العدالة واجباً له
الامامة واختلفوا فقالت الشيعة انه كان مع ذلك معصوماً من الكبائر
والصغائر وقال أهل السنة لم يكن معصوماً ولكن كان عدلاً برأ تقياً على الظاهر
وهو بخلاف الخلفاء الثلاثة فانهم أجمعوا على عدم عصمتهم واختلفوا في عدالتهم
فقالت طائفة لم يكونوا عدولاً لأنهم أخذوا ما ليس لهم وارتكبوا ما يوجب
سلب استحقاق الامامة عنهم وايحاب ضدها لهم والجمع على عدالته بين الامة
المختلف في عصمته بينهم أعني علياً «ع» أحق بالخلافة والطاعة بل لا تجوز
لغيره ممن اختلفوا في عدالته وأجمعوا على عدم عصمته وهذا في الوضوح
يمكن تكاد تراه بباصرة عينك ان لم تكن عليها غشاوة .

الأمر الثاني عشر

الخلفاء الاثنا عشر لا ينطبقون الا على

ائمة الشيعة الاثني عشر

هذا مسلم يحدثنا في ص ١١٩ من صحيحة ، في باب الناس تبع لقريش من جزئه الثاني عن جابر بن سمرة قال سمعت رسول الله (ص) يقول « لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة ويكون عليهم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش » ويقول البخاري في ص ١٦٤ من جزئه الرابع في نهاية كتاب الأحكام من صحيحة عن جابر قال سمعت رسول الله (ص) يقول « يكون اثنا عشر اميراً فقال كلمة لم اسمعها فقال ابي كلهم من قريش » وفي سنن الترمذي ص ٤٥ من جزئه الثاني عن النبي (ص) انه قال « لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة ويكون عليهم اثنا عشر اميراً كلهم من قريش » وفي ينابيع المودة ص ٤٤٢ من جزئه الثاني نقلاً عن يحيى بن الحسن عن كتاب العمدة انه ذكر ان الخلفاء بعد النبي (ص) اثنا عشر كلهم من قريش من عشرين طريقاً ثلاثة منها في

البخاري وقسمة في مسلم وثلاثة في صحيح ابي داود وثلاثة في الحميدي في جمعه
بين الصحيحين وواحد في جامع الترمذي .

أقول ان الحديث وان اختلفت ألفاظه ففي بعضها ما سمعت وفي بعضها
« لا يزال الدين عزيزاً الى اثني عشر خليفة كلهم من قريش » كما في صحيح
أبي داود وفي بعضها « لا يزال أمر الناس ما ضيماً ما وليهم اثنا عشر خليفة
خليفة كلهم من قريش » كما في صحيح مسلم وصحيح البخاري وفي بعضها
« ان هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش »
وفي بعضها « من بني هاشم » كما في الينابيع إلا إنها صريحة في ان الأئمة اثنا
عشر إماماً كلهم من قريش حتى قيام الساعة وانت لو انعمت النظر وطرحت
وطرحت العصبية جانباً لرأيت بام عينك انها لا تنطبق على غير الأئمة الاثني
عشر من عترة النبي (ص) اهل بيته (ع) كما تقوله الشيعة الامامية — اذ
لا قائل بمحصر الخلفاء في اثني عشر حتى تقوم الساعة سوام فيتعين فيهم لاسيما
ان حديث مسلم دال على امتداد الخلفاء الاثني عشر حتى قيام الساعة وهو
المراد من غيره ولو بقرينة ما فيه من أحاديث الباب وهو عبارة واضحة عن
حديث الثقلين المتقدم ذكره الدال على عدم خلو البيت النبوي (ص) من رجل
في كل قرن لا يفارق القرآن ما دامت الأرض هو في حكمه واجب الاتباع مع
ان حديث كلهم من بني هاشم الوارد من طريق الخصم نص في إمامتهم خاصة
وعدم صحة إمامة الآخرين — وليس بهذا العدد المخصوص مستمراً الى قيام
الساعة لا يفارق القرآن غير أئمة أهل البيت (ع) الذين آخرهم الحجة المهدي
المنتظر (عج) الذي نص عليه أحاديث الفريقين المتواترة ويعين هذا الأحاديث
الأخر المبينة لعددهم والمنوّه بأسمائهم ^(١) وانهم من أهل بيت النبي (ص)

(١) ولقد جاء على تعداد اسمائهم واحداً بعد واحد تبعاً للنبي (ص) في =

لوجوب حمل المطلق على المقيّد عند ورودهما وتأويل الاول بالثاني واجب عند العلماء جميعاً فمن تلك الأحاديث ما أخرجه الشيخ الحنفي في ينابيع المودة ص ٤٤٥ من جزئه الثاني عن الحموي وموفق بن أحمد عن سلمان الفارسي قال دخلت على رسول الله (ص) « فإذا الحسين على فخذه وهو يقبل خديه ويلثم فاه ويقول انت سيد ابن سيد اخو سيد وانت امام ابن امام اخو امام وانت حجة ابن حجة أبو حجة تسعة تاسعهم قائمهم المهدي » ، وقد تواتر عنه (ص) انه قال للحسين (ع) « هذا امام ابن امام اخو امام ابو أئمة تسعة تاسعهم قائمهم اسمه اسمي وكنيته كنييتي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً » وقد اعترف ابن تيمية في ص ٢١٠ من منهاجه من جزئه الرابع بصحته وتواتره ولكنه ادعى ان الأحاديث الواردة في أبي بكر وعمر وعثمان أعظم تواتراً من نقل هذا النص ولكن فات ابن تيمية ان الامامية قاطبة لا تعرف هذه الأحاديث وتشك في بلوغها درجة احاد الخبر فكيف يصح له ان يزعم انها متواترة والمخالف فيها كثير وعلى فرض صحتها فلا حجة فيها على الشيعة بخلاف ما اعترف فيه من النص على الأئمة من البيت النبوي (ص) وانه متواتر بقرينة قوله « ان الأحاديث في فضل الخلفاء الثلاثة أعظم تواتراً » وتلك قضية الظاهر المستفاد من صيغة « افعل » الدال على المشاركة بين شيئين والمفارقة من أخرى فانه حجة عليهم فليس لهم بد من النزول على حكمها والأخذ بمنطوقها اذ ان في خلافها حرب الله وحرب رسوله (ص) على ان اعتراف ابن تيمية بمقتضى فحوى كلامه بتواتر النص على خلافة

= تعداده لهم كذلك المؤلف في الفصل الثالث من الباب الحادي عشر من الصواعق المحرقة لابن حجر ص ١٨٨ وما بعدها .

الأئمة من أهل البيت (ع) يمنع دعواه بتواتر النص على فضل الخلفاء الثلاثة ويلحقها بالمستحيل عند العقلاء وخلاصة القول انه لا يمكن حمل الأحاديث الدالة على ان الخلفاء بعد النبي (ص) اثنا عشر على أبي بكر وعمر وعثمان (رض) لقلتهم عن هذا العدد كما لا يمكن حملها على ملوك بني أمية وأمراء بني العباس لكثرتهم عن ذلك العدد المدلول عليه في الخبر ، ولأن الخلافة محرمة على بني أمية وهي الشجرة الملعونة في القرآن فهذا الفخر الرازي يحدثنا في ص ٤٠٩ من تفسيره الكبير في تفسير قوله تعالى « والشجرة الملعونة في القرآن » من جزئه الخامس عن ابن عباس « حبر الأمة » انه قال ان الشجرة الملعونة في القرآن هي بنو أمية ، قال الرازي ويؤكد هذا قول عائشة « لروان لعن الله أباك وانت في صلبه فانت بعض من لعنه الله » وأخرج الخطيب في تاريخ بغداد ص ٣٤٣ من جزئه الثالث وابن أبي الحديد في ص ١١٥ من شرح النهج من جزئه الثالث عن عمر بن الخطاب (رض) انه قال « الشجرة الملعونة في القرآن هي بنو أمية » كما أن التخصيص ببعضهم دون بعض تخصيص بلا مخصص وترجيح بلا مرجح وكلاهما باطلان مع ان صريح الحديث يأباه كل الإباء ، ولظهور ظلمهم وفسقهم البين واستحلهم من عترة النبي (ص) ما حرم الله ^(١) وارتكابهم المحرمات وعتقهم الحرمت وتعتديهم

(١) ويقول السيوطي في الصحيح من جامعه الصغير ص ٢٧ من جزئه الثاني عن النبي (ص) انه قال « ستة لعنتهم لعنهم الله وكل نبي مجاب الزائد في كتاب الله والمكذب بقدر الله والمتسلط بالجهنم فيعز بذلك من أذل الله وبذل من أعز الله والمستحل لحرم الله والمستحل من عتري ما حرم الله والتارك لسنتي » .

حدود الله المانع من إمامتهم على الناس فلا يصح والحالة هذا ان يكونوا خلفاء الله في أرضه وحججه على بريته وفي القرآن يقول الله تعالى « ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون » وقال تعالى « ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار » وقال تعالى في نفي إمامة الظالم مطلقاً « لا ينال عهدي الظالمين » كما لا يمكن حملها على ملوك آل عثمان لأمور :

الأول : انهم من العناصر التركبية وليدوا من قريش في شيء والخلافة في قريش لا في غيرهم كما رواه حفاظ السنة في الصحاح .

الثاني : انهم أكثر عدداً من اثني عشر فلا ينطبق عليهم .

الثالث : انهم قد تعدوا حدود الله وما شرعه من أحكام وقوانين من نواحي شتى .

الرابع : ان الحديث صريح في امتداد الخلفاء حتى قيام الساعة وهم قد انقضوا وليس لهم في الوجود صورة فإذا تسجل لديك عدم انطباق الحديث على شيء من ذلك كله تعين بحكم الضرورة انه يريد الأئمة الاثني عشر من العترة الطاهرة النبوية (ص) لأنهم كانوا أفضل أهل زمانهم وأجلهم قدراً وأورعهم وأتقاهم وأعلام نسباً وأفضلهم حسباً وأكرمهم عند الله وكان علومهم عن آبائهم متصلاً يحدتهم الأعظم رسول الله (ص) لا سيما اذا لاحظنا حديث السفينة وحديث الثقلين الذي قرنهم فيه بالقرآن وجعلهم أئمة على العباد الى يوم المعاد فنتج من هذه النصوص على وجه التحقيق والثبوت صحة مذهب الشيعة الإمامية خاصة التابعين للوصي وآل النبي (ص) الموالين لمن والوا و المعادين لمن عادوا ومن عرف الحق عرف أهله وهم قليلون « وقليل من عبادي الشكور » .

الأمر الثالث عشر

الفرقة الناجية هي فرقة المشيخة الإمامية

ويقول الجلال السيوطي في الصحيح من جامعة الصغير ص ٤٢ من جزئه الاول عن النبي (ص) « انه قال ستفترق امتي على ثلاث وسبعين فرقة فرقة منها ناجية والباقية في النار » وأخرجه الحاكم في مستدركه ص ١٢٨ والذهبي في تلخيصه من جزئه الأول بطريقين قال « وهذه أسانيد تقوم بها الحجة »^(١) فهو حجة على شرط البخاري ومسلم والحديث نص صريح في نجاة فرقة من هذه الفرق على سبيل الاجمال اذن فما هي تلك الفرقة الناجية لنعرفها بعينها

(١) وأورده صاحب كتاب الفرق عن جماعة من الصحابة ص ٤ من الباب الأول وعدّ منهم تسعة بأسمائهم وقال هناك غيرهم وأرسله ابن حزم ارسال المسلمات في الفصل ومثله الشهرستاني في الملل والنحل بهامش الجزء الأول من الفصل ص ٤ فلتراجع .

ففسلك سبيلها ، ذهبت كل فرقة الى انهاء هي لا غيرها وأدلت كل واحدة منهم بما لديها من آلات وأدوات على صحة انها هي فانبعثت من وراءها الأقلام وما انفكت هذه المعركة « وهي أعظم محاربة » تتضارب فيها العقول وتتصادم فيها الأفكار ولا ينتهي سلسلة هذا الخصام إلا بحكومة وتعيين الفرقة الناجية ، ان من أنعم النظر في النصوص الثابتة عند المسلمين عامة يرى ان الفرقة الناجية هي الفرقة التابعة لأهل البيت النبوي (ص) وذلك لما أخرجه الحفاظ عن رسول الله (ص) انه قال « مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك » ^(١) وقوله فيما حكاه زيف وعشرون صحابياً في قول حفاظ السنة « اني خلف فيكم ما أن تمسكتم به ، لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي وانهما لن يفترقا حق يردا على الحوض ، الحديث ، وليست الفرقة الناجية التابعة لأهل البيت النبوي (ص) سوى فرقة الشيعة الإمامية ، نعم جاء وصف الفرقة الناجية فيما أورده الترمذي بأنها التي تكون على ما كان عليه النبي (ص) وأصحابه واستدلوا بذلك على أن الفرقة الناجية تسمى بأهل السنة وذلك خطأ قائم على خطأ لأمر :

الأول : أن التهمة المذكورة قد أوردها الحاكم في مستدركه والذهبي في

(١) حديث للسفينة من الأحاديث الصحيحة المجمع على صحتها بين المسلمين جميعاً وقد أخرجه الحاكم في صحيح المستدرک ص ١٥١ من جزئه الثالث معترفاً بصحته على شرط البخاري ومسلم وحكاة السيوطي في ص ١٣٢ من جامع الصغير من جزئه الثاني وحسنه والحديث الحسن حجة عند العلماء فضلاً عن الصحيح ولا معارض له فهو المعين للفرقة الناجية من بين تلك الفرق الضالة والهالكة .

تلخيصه ص ١٢٨ من جزئه الثالث بطريقتين وقال « ولا تقوم بهما الحجة » .

الثاني : لو سلمنا جدلاً صحته ومع ذلك فإنها لا تدل على أنها أهل السنة والجماعة بإحدى الدلائل المنطقية ، وذلك لأنه ان كان يريد بالأصحاب الصحابة جميعاً كما يقتضيه الجمع المنكر المضاف كان مفاد الحديث « ان كل من اتبع ما يتفق عليه اصحابي جميعاً فهو الناجي » وهذا عبارة أخرى عن الإجماع ولا دخل له في الاحتجاج على تعين للفرقة الناجية بل يكون دليل صحة الإجماع لو صح وان كان يريد بعضاً مبهماً لزم ان يكون كل من تابع بعض الجاهلين والمتأففين منهم وترك العمل بقول العلماء الصالحين منهم من الناجين ويلزم أيضاً ان يكون التابع لقتله عثمان والمتقاعد عن نصرته من الناجين والتابع للملك بن نورة على مذهبهم تابعاً للهدى والحق وهو من الناجين وذلك مالا يمكنهم ان يقولوا به فاذا بطل هذا وذاك تعين انه يريد به بعضاً معنياً فيكون معنى الحديث متجداً مع ما تقول الشيعة اعتماداً على حديث الثقلين والسفينة وغيرهما مما رواه حفاظ السنة وانه يريد بالفرقة الناجية ما كانت على ما كان عليه النبي (ص) وأهل بيته (ع) فان ذلك البعض يجب أن يكون متصفاً بالعلم والكمال والتقوى والورع والصلاح وان يكون معصوماً لتكون متابعتة ذريعة للنجاة إذ على تقدير التساوي يلزم الترجيح بلا مرجح وهو باطل ولا شك في أن الموصوف بهذه الأوصاف من بين الصحابة وغيرهم هم علي وأولاده (ع) ولا كلام لاحد من المسلمين في أن من كان تابعاً لهم (ع) كان من أهل السعادة والنجاة والفرقة الناجية التي تابعتهم في العقائد الإسلامية وفي أحكامها الفرعية هم الشيعة الإمامية لا سواهم فيكون الحديث حجة لنا عليهم لا لهم .

الثالث : أن من قرأ مذاهب القوم التي تزعم كل فرقة انها هي الفرقة الناجية يجد أكثرهم قد اختلق قولاً لم يكن عليه النبي (ص) ومن معه لاسيما

اذا لاحظ التناقض والتضاد بينها مع ان ما كان عليه النبي (ص) ومن معه
 لا تنافض فيه ، وما أدلوا به من الحديث لا ينهض دليلاً على صحة مزاعمهم
 اذ ما من فرقة الا وتزعم انها الناجية فعلى من ادعى انها الفرقة الناجية
 التدليل بحجة على ان طريقتهم واعتقادهم موافقان لما كان عليه النبي (ص)
 وأصحابه حتى يصح ان تكون هي الفرقة الناجية دون غيرها والحديث
 بمجرد لا يدل على ذلك والاستناد فيه الى قول علمائهم مصادرة واضحة على
 المطلوب وهي باطلة ، ومن المعلوم ان خيار اصحاب النبي (ص) هم
 المتمسكون بالمعزة الطاهرة عليّ وأولاده (ع) وهم الشيعة لا غير فصح
 ما قلناه من ان سبيل الفرقة الناجية هي سبيل النبي (ص) وعترته أهل بيته
 المنوّة عنهم في الحديثين وغيرها وان الفرقة الناجية التي ما برحت على الحق
 لا يضرها من خالفها وخذلها هم عترة رسول الله (ص) ومن معهم من
 المتمسكين بهم وهم الفرقة الاثنا عشرية من الشيعة ويزيد ذلك وضوحاً
 ما أخرجه البخاري في صحيحه ص ١٧٤ من جزئه الرابع في باب قول النبي
 (ص) لا تزال طائفة من أمتي على الحق ومسلم في صحيحه ص ١٤٣ من جزئه الثاني
 في باب قول النبي (ص) لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من
 خذلهم أو خالفهم وغيرها من الحفاظ عن النبي (ص) انه قال « لا تزال
 طائفة من أمتي منصورين قائمين بالحق لا يضرهم من خالفهم وخذلهم » فان
 التعبير بالطائفة الظاهرة في القلة بدليل قوله تعالى « وما كان المؤمنون لينفروا
 كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة » لا ينطبق على غير الشيعة الإمامية
 ويريد بالمنصورين لا يضرهم من خذلهم انهم ما برحوا منصورين في الدين بالحجج
 والبراهين لا سيما بعد ملاحظة ما في آخر الحديث من قوله (ص) « لا يضرهم
 من خالفهم وخذلهم » الأمر الذي اختص به اعدال كتاب الله وعترته رسول
 الله (ص) الذين لا يفارقونه ما دامت الدنيا ولا يريد للنصرة في الدنيا لوضوح

انتقاضه بقصة « الخليفة » عثمان بن عفان وظهور الناس عليه والذي يدل ذلك على انه (ص) لا يريد بالناجية من تسمى بأهل السنة ؛ ما أخرجه الحاكم في صحيح المستدرك ص ٤٣٠ من جزئه الرابع وصححه على شرط البخاري ومسلم عن عوف بن مالك قال : قال رسول الله (ص) « ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة أعظمها فرقة يقيسون الأمور برأيهم فيحرمون الحلال ويحللون الحرام » ولا ريب في ان هذه الأوصاف لا تنطبق على غير أهل السنة فكيف يصح أن يكونوا الفرقة الناجية ويقول الذهبي في ص ٢٦٥ من ميزان الاعتدال من جزئه الاول في ترجمة زيد بن وهب وصححه عن حذيفة « ان خرج الدجال تبعه من كان يحب عثمان » وقال المتقي الهندي في ص ٢١٠ من كنز العمال من جزئه الثاني من كتاب المواعظ عن يحيى بن عبد الله بن الحسن عن أبيه قال « كان علي (ع) يخطب فقام إليه رجل فقال يا أمير المؤمنين اخبرني من أهل الجماعة ومن أهل الفرقة ومن أهل السنة ومن أهل البدعة فقال ويحك أما إذا سألتني فافهم عني ولا عليك ان تسأل عنها أحداً بعدي فأما أهل الجماعة فأنا ومن اتبعني وان قتلوا وذلك الحق عن أمر الله وأمر رسوله (ص) وأما أهل الفرقة فالخالفون لي^(١) ولمن اتبعني وان كثروا وأما أهل السنة فالمتمسكون بما سنّه الله لهم ورسوله وان قتلوا وأما أهل

(١) ويؤكد هذا ما أخرجه الحاكم في ص ١٤٩ من مستدركه من جزئه الثالث وصححه على شرط البخاري ومسلم عن النبي (ص) انه قال «النجوم أمان لأهل الأرض من الفرق وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس » وقد مر عليك قول النبي (ص) على ما في الجزء السادس من كنز العمال (نكون بين الناس فرقة واختلاف فيكون هذا وأصحابه على الحق) وأشار الى علي (ع) فتذكر .

البدعة فالتحالفون لامر الله ولكتابه ورسوله العاملون برأيهم وأهوائهم وان
كثروا وقد مضى منهم الفوج الاول وبقيت أفواج وعلى الله قصمها واستئصالها
عن حدة الارض ، فالشيعة الإمامية هم الذين اتبعوه وانحرفوا عن أعدائه
المخالفين له (ع) من أهل الأهواء والضلالات العاملين برأيهم في
دين الله .

الامر الرابع عشر

تواتر النص في قول الشيعة

بالخلافة علي علي (ع)

حجة علو اهل السنة

لقد علم الناس ان الشيعة الامامية طائفة قد طبقت شرق الارض وغربها وهي مع اختلاف آرائها وتباين مذهبها وتباعد ديارها وانتفاء التعارف بين أفرادها بصورة عامة في البلد الواحد فضلاً عن غيره من البلدان البعيدة وتدينها بجرمة الكذب وعلمها بقبيله وترتب العقوبة عليه في الآجل والذم عليه في العاجل ؛ ينقلون جيلاً بعد جيل وقبيلاً بعد قبيل نقلاً متواتراً جامعاً لسرائط التواتر وفاقداً لموانعه إلى ان اتصل نقلهم عن رسول الله «ص» بأنه نص على عليّ «ع» بالخلافة وجعله قائماً بأمر الدين والدنيا من بعده من غير فصل بالآخرين ؛ فلا يخلو نقلهم هذا من ان يكون صدقاً أو كذباً فان كان

صدقاً صح ما يقولون من تواتر النص الجلي على خلافة^(١) علي «ع» بعد النبي «ص» ووجب النزول على حكمه إذ في جمعه كفر والحاد وخروج عن دين الاسلام؛ وان كان كذباً كان ذلك محالاً لا يجوز وقوعه لأمرين :

الأول : انه منقوض بما ينقله المسلمون جميعاً من معاجز النبي «ص» وبواهر آياته فانه يرد عليه ما يرد على ذلك، ويقال فيه ما يقال فيه، فما يكون الجواب هناك يكون هنا .

الثاني : ان الامر في ذلك لا يخلو اما ان يكون قد اتفق لهم الكذب صدفة من غير تواطؤ فنقلوه أو انهم تواطؤوا على نقله أو جمعهم على نقله ما يجري مجرى التواطؤ أو اتفق لهم أحد هذه الأمور الثلاثة في واحد من الفرق الناقلة فيما بين الفرق الاخرى وبين رسول الله «ص» أو كان الاصل

(١) وقد اعترف بهذا النص شيخ المعتزلة ورئيس النظامية فانه قال بعد أن ألقى عن رقبتة إصر الكتان كما تحمله الآخرون ما نصه (وقد نص النبي «ص» على علي «رض» في مواضع وأظهره اظهاراً لم يشكبه على الجماعة إلا أن عمر (بن الخطاب) «رض» كتم ذلك وهو الذي تولى بيعة ابي بكر «رض» يوم السقيفة وشك في يوم الحديبية في سؤاله عن الرسول «ص» حين قال ألسنا على الحق أليسوا على الباطل قال نعم قال عمر فلم نعطي الدنية في ديننا إلى ان قال وقال ان عمر (بن الخطاب) «رض» ضرب بطن فاطمة (بنت رسول الله «ص») يوم البيعة حتى ألقت المحسن من بطنها وكان يصيح أحرقوها بمن فيها وما كان في الدار غير علي وفاطمة والحسين «رض» وأبدع التراويح ونهى عن متعة الحج إلى آخر مقاله الذي سجله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في ص ٧٢ من الملل والنحل بهامش الجزء الاول من الفصل .

في نقلهم واحداً ثم ظهر ذلك النص وانتشر عنه وذاع من قبله ؛ ونحن إذا
ابطلنا ذلك كله بواضح الدلائل ثبت النص الجلي في خلافة عليّ «ع» بعد
النبي «ص» من غير فصل متواتراً .

أما الأول وهو اتفاقهم على الكذب من غير تواطؤ فمستحيل إذ العادة
تنع من وقوع مثل ذلك لذا ترى ان من المستحيل الذي لا يمكن ان يكون
اتفاق أهل قطر واحد على لون واحد من الطعام صدفة كما يستحيل اتفاقهم
على التزيّـ بزيّ واحد صدفة ويستحيل ان يتكلموا بكلام واحد كذلك إلى
غير ذلك مما حكم العقل والعادة باستحالة اتفاق الجماعة الكثيرة المنتشرة في
القطر الواحد فضلاً عن الاقطار البعيدة بعضها عن بعض وعدم تعارف بعض
أهلها ببعض على أمر واحد من غير تواطؤ .

وأما الثاني وهو اتفاقهم على نقل النص مع التواطؤ عليه فغير ممكن
ومستحيل أيضاً وذلك لأن تواطؤهم عليه اما ان يقع باجتماع بعضهم إلى بعض
أو يقع بالمكاتبة والمراسلة ، فان كان الاول ، وهو اجتماعهم جميعاً مع كثرتهم
وتباعد أمصارهم وعدم التعارف بينهم فمن أوضح المستحيل عقلاً وعادة ، وان
كان الثاني ، وهو تواطؤهم بالمكاتبة والمراسلة فهو أيضاً مستحيل إذ من المحال
في العقل والعادة أن يكتب بعض الشيعة إلى بعضهم مع انتشارهم في بقاع
الارض من الهند إلى الصين إلى افريقيا ويران والافغان وغيرها من البلدان
مع عدم معرفة بعضهم لبعض في القطر الواحد فضلاً عن تلك الاقطار ويتفقوا
على أمر واحد بعينه وإذا كان الامر كما ذكرنا استحالة تواطؤهم بالمكاتبة عليه
بل لو كان ذلك ممكناً لوجب ظهوره وانتشاره في مدة قليلة بالمكاتبة فإن
ما يجري هذا المجرى من الامور المهمة التي يتواطأ عليها امة من الناس لا يمكن
ان يخفى على أحد بل يجب أن يتجلى في أسرع وقت ولو من باب قول القائل :

ومهما تكن عند امرىء من خليقة
وان خالها تخفى على الناس تعلم
ولما لم يقع شيء من ذلك علمنا استحالة تواطؤهم بالمراسلة عليه .

وأما الثالث وهو اتفاقهم على ذلك بما يجري مجرى التواطؤ فأيضاً لا يجوز
لأن ما يجري مجرى التواطؤ اما ان يكون ناشئاً عن الخوف من ترك نقله أو
ناشئاً عن الرغبة بالمال ؛ والامران مفقودان في ناقلي النص في خلافة علي «ع»
وذلك لأن الذي ادعوا فيه النص لم يكن له سوط فيخشى من سطوته
فيدعوم ذلك إلى افتعال النص فيه ويحتمعوا عليه إذ لا يصح هذا قطعاً مع
ان الصوارف كانت حاصلة فيما كان يختص به روجي فدهاء من الفضل عن
نشره وكتبان مناقبه وكان شذاذ العصبية العمياء الذين أغشاهم الاصفر الوهاج
يتقربون إلى ملوك عصرهم بصرف كل منقبة وردت في علي «ع» إلى غيره
من أعدائه كما لم يكن لمن ادعوا فيه النص دنيا عريضة فيدعوا طمعهم في
نيلها إلى وضع النص فيه بل لو فرضنا حصول الامرين لمن نقلوا النص عليه
ومع ذلك فانه لا يجوز ان يكون داعياً الى وضع حديث بعينه فيه إلا من
جهة التواطؤ الذي حكمنا باستحالته وبطلانه مطلقاً فان قالوا إذا جاز نقل
الخبر الصدق وان اعتقادهم أو علمهم بصدقه دعاهم إلى نقله من غير تواطؤ
جاز نقل الخبر الكذب أيضاً لمجرد كونه كذباً من غير تواطؤ .

فيقال لهم أولاً : انه منقوض بنقل المسلمين لمعاجز سيد المرسلين «ص»
وبأني عليه ما يأتي على هذا فما يكون الجواب هناك يكون هنا .

ثانياً : انا نعلم بالضرورة ان الاعتقاد أو العلم بكون الخبر مطلقاً
صدقاً يكون داعياً إلى نقله عند العقلاء كافة . وان العلم

بقبحه وكون الخبر كذباً وان كان يجوز ان يكون داعياً إلى نقله على بعض الوجوه ولكن لا يجوز عقلاً شمول ذلك للخلق الكثير خاصة وهم يرون حرمة وقبحه إلا على أحد الوجوه المتقدمة في نقله وقد ابطلناه ولأن العلم بقبح الشيء لا يكون في نفسه داعياً إلى فعله بل بالمعكس يكون صارفاً عن فعله وانما يدعو إلى فعله في بعض الاحيان لأمر زائد على قبحه من جلب نفع أو دفع ضرر ، والامران مفقودان في نقل الشيعة النص على علي «ع» بالخلافة على ان ذلك لو كان جائزاً كان داعياً إلى وضع الفضائل المختلفة لا داعياً إلى فضيلة واحدة بعينها وهي نص النبي «ص» على علي «ع» بالخلافة بعده .

وأما الرابع وهو ان قوماً تواطؤوا على وضعه ومن جاء بعدهم نقلوه وتدينوا به وهم لا يعلمون أصله فهو ايضاً لا يجوز لأمر :

الأول : ان هذا الحكم منقوض بنقل جميع الاخبار لا خصوص نقل الامامية النص في خلافة علي «ع» فحسب وذلك لو ان شخصاً قال للمسلمين في نقلهم معاجز سيد النبيين «ص» ان من الجائز ان تكون هذه المعاجز موضوعة وان قوماً تواطؤوا على وضعها فنقلها من لا يعلم كيف كان أصلها أو كان يعلم كذبها فما يكون جواب المسلمين هناك يكون هنا .

الثاني : لو كان الامر على ما يقولون لظهر أمره وانتشر خبره خصوصاً مع توفر الدواعي إلى نشره واذا عتبه فعدم العلم بذلك فضلاً عن العلم بعدمه دليل على بطلان ما يقولون وصحة ما نقول من النص الجلي على خلافة علي «ع» من قبل النبي «ص» .

الثالث : ان الذين نقلوا النص ذكروا انهم نقلوه عن امثالهم في الكثرة

في كل طبقة وذلك يستحيل عليهم التواطؤ فيه ؛ ولا يجوز ان يكونوا كاذبين في ذلك كما لا يجوز أن يكونوا كاذبين في نفس النص وذلك لما بيناه من استحالة ذلك كله فان قالوا ان اتصاف كل فرقة من الناقلين له في كل طبقة بصفة المتواترين انما نعلمه بالدليل لجواز دخول الشبهة عليهم فاعتقدوا فيمن لم يبلغوا رتبة التواتر انهم بلغوها فكيف يصح مع هذا دعوى التواتر فيه فيقال لهم ان ذلك لا يصح لأمرين :

الأول : انه منقوض بنقل جماعة المسلمين في كل طبقة لمعاجز النبي «ص» فيأتي عليه ما يأتي على هذا فيكون الجواب فيه كالجواب فيه .

الثاني : ان بلوغ الجماعة الى حد لا يجوز على مثلهم التواطؤ على الكذب مما نعلمه كما يعلمه الناس في العادة بادنى اعتبار لما ذكرنا من تحقق الاستحالة في عدمه وهذا ما لا يجوز دخول الشبهة عليهم في بلوغ رتبة التواتر وانما يجوز دخول الشبهة عليهم اذا كان ذلك بطريق الاستدلال لا كذلك .

وأما الخامس : وهو ان يكون الاصل في نقل النص واحداً ثم انتشر وظهر فهو باطل ايضاً وذلك لأنه لو كان لوجب ان نعلم الذي وضعه بعينه وهويته لئلا يختل الامر فيه على أحد من العقلاء ويجب ان نعلم الوقت الذي وضعه فيه .

ألا ترى ان كل مذهب حدث بعد استقرار الدين وشريعة سيد المرسلين «ص» مما لم يكن له عين ولا أثر قد علمنا من أحدثه وعلمنا الزمن الذي أحدثه فيه واليك مثلاً تستطيع من خلاله أن تقطع بفساد هذا الامر وعدم جريانه فيما نحن فيه .

فهذه فرقة المعتزلة الذين قالوا بالمنزلة بين المنزلتين فان أصلها واصل

ابن عطا وعمرو بن عبيد^(١) ولم يخف أمرها علينا وتلك فرقة الخوارج فانها حدثت عند التحكيم بصفين ولم يخف أمرها على أحد من الناس وهذا مذهب النظام في نفي الجزء الذي لا يتجزأ واحداث القول بالطفرة^(٢) وذلك مذهب أبي الهذيل في تناهي مقدرات الله وذاك مذهب ابن كلاب ومن بعده قد حدث مذهب ابي الحسن الاشعري في القول بقديم الصفات وهذا أبو حنيفة النعمان لما لم يسبقه أحد في جمع فقهه على طريقته قد نسب مذهبه إليه وذلك مذهب جهم بن صفوان لما لم يكن له من سبقه قد نسب المذهب إليه وهذا محمد بن ادريس الشافعي له مذهب ينسب إليه وذلك أحمد بن حنبل مثله في نسبة مذهبه إليه وهكذا مالك في نسبة مذهبه اليه .

كل هؤلاء واضعافهم من مؤسسي المذاهب لم يخف أمرهم على أحد من الناس ممن وقف على مذاهبهم وعرف ان كل واحد منها يرجع إلى واحد بعينه ثم ظهر وانتشر عنه فلو كان قول الشيعة بالنص من هذا القبيل لوجب ان نعلم من وضعه وفي أي وقت أحدثه ، فان قالوا ان الذي أحدث النص ووضعه هو هشام بن الحكم فيقال لهم ان ذلك لا يصح لأمر :

الأول : ان هذا القائل لم يعتمد في قوله على ما يوجب العلم بصحة ما نسبته اليه لا سيما ان الشيعة قديماً وحديثاً تحكم ببراءته وبطلان نسبة ذلك اليه فلو

(١) لقد ذكر هذه الفرق وعدّها كما عد غيرها صاحب كتاب الفرق ،
والشهرستاني في الملل والنحل بهامش الجزء الاول من الفصل من ص ٥٣
وما بعدها .

(٢) ذكره الشهرستاني في ص ٧٠ من الملل والنحل بهامش الجزء الاول
من الفصل .

صح لم يحكموا بفساده كما لم يحكم من ذكرناهم من أرباب المذاهب بفساد ما نسب اليهم وذلك دليل ظاهر على فساد نسبة ذلك اليه .

الثاني : لو صح ذلك لحصل لنا العلم به كما حصل ذلك لنا بسائر المذاهب التي أحدثها مبدعوها في الاسلام فعدمه دليل على بطلان ما زعموه .

الثالث : لو كان العلم حاصلًا لنا بذلك كحصوله بسائر المذاهب لما صح لهشام ان يحتاج من خالفه في ذلك ولما صح منه دعوى اتصاله بالنبي «ص» ألا ترى انه لا يصح التكلم مع من يزعم بوجود الخوارج قبل يوم التحكيم ولا يحسن مخاطبة من يزعم بوجود مذهب الشافعي أو غيره من المذاهب المبتدعة قبل وجود أصحابها فالاحتجاج من هشام على من خالفه في النص وادعاؤه الاتصال بالنبي «ص» دليل واضح على البون الشاسع بين الموضوعين وان احدهما غير الآخر محمولاً وقياساً فان قالوا لو كان هناك نص لوجب ان نعلم به بالضرورة كعلم أحدنا ان في الدنيا بلدة تسمى كوفة وأخرى تسمى مكة وثالثة تسمى بغداد وغيرها مما نعلم به بالضرورة فعدم علمنا بذلك مع علمنا بهذا دليل على عدم النص فيقال لهم ان ذلك لا يصح لأمر :

الأول : انه منقوض بمجرات النبي «ص» فما يكون الجواب هناك يكون هنا .

الثاني : ان كان النص غير صحيح وجب أن نعلم بأنه لم يكن صحيحاً لعلمنا بأنه لا يوجد بين الشام وحلب بلدة أكبر منها وفي عدم العلم بأنه لم يكن دليل على صحة النص .

الثالث : انه لا شيء نعلمه من ناقل الاخبار بالضرورة وانما نعلم الجميع بنوع من الاكتساب وقد يكون بالاكتساب وقد يكون بالاستدلال وعلمنا بالنص

انما يكون بالاستدلال وهذا بخلاف أخبار المدن والامصار فانا نعلمها بالاكتساب ولهذا كان الفرق بينهما واضحاً فان قالوا لو كان هناك نص ولم يكن العلم به كالعلم بالبلدان الناشيء عن الاكتساب كان ذلك كعلمنا بوجوب الصلاة والحج والزكاة وغيرها من الواجبات المعلومة ولما لم يكن النص معلوماً على وجه لا يأتيه الريب ولا يعتريه الشك كالأمر المذكورة كان ذلك دليلاً على انه لم يكن وإلا لو كان لعلمنا به كعلمنا بتلك الأمور فيقال لهم :

أولاً : فقول ما قلناه فيما تقدم من انتقاضه بمجرات النبي «ص» وان
الجواب هو الجواب .

ثانياً : ان وجود النص شيء وعلما به شيء آخر لا تلازم بينهما وعلما
بالأمر المذكورة لم يكن ناشئاً من النص عليها فحسب بل انما نشأ علما بها
لأجل وقوع النص عليها بمحضر المسلمين جميعاً وعملوا بها ولم يكن هناك
ما يدعو إلى كتمانها ولا يوجب الانصراف عن نقلها بل الدواعي يومئذ كانت
لنشرها موفورة والموانع مفقودة إذ بها قوام الدين وحفظ أركان المسلمين
وهذا بخلاف الحال في أخبار النص فانه وقع بمحضر الجمهور ولكن منعت من
نشره العوارض وحالت دون نقله الصوارف فخفى طريق العلم به واحتاج إلى
نوع من الاستدلال وليس هذا بالأمر الخاص بالنص على خلافة عليّ «ع» بل
جرى ذلك في أمور كثيرة وقع النص عليها ولم يحصل العلم بها كما حصل
بالصلاة وغيرها مما ذكرنا .

ألا ترى انه لم يحصل لنا العلم بيوم وفاة النبي «ص» ويوم ولادته مع
وقوعهما يومئذ بمحضر المسلمين أجمعين ؛ ولم يحصل لنا العلم بكيفية الصلاة
وكيفية الطهارة على الوجه الذي حصل لنا العلم بنفس الصلاة ونفس الطهارة

لوجود الاختلاف في ذلك بين المسلمين وليس معنى ذلك عدم وجود النص فيه
وهكذا الحال في مناسك الحج فانه لم يحصل لنا العلم بكيفيتها كما حصل لنا
العلم بنفس الحج ومثله الزكاة فان علمنا بكيفيتها لم يحصل على الوجه الذي
علمنا بنفس وجوبها وقد حصل الخلاف في قطع يد السارق ولم يحصل في
وجوب أصل القطع وكذا حصل الاختلاف في صفات الامام ؛ ووجوب
الاختيار وصفة المختارين عند الخصوم منصوص عليه ومع ذلك فهي
معلومة عندهم بنوع من الاستدلال - وليست معلومة بالضرورة - فهذه
الأمور واضعاف أمثالها كلها منصوص عليها فلا يلزم خفاء طريق العلم بها عدم
كونها منصوصاً عليها كما لا يلزم خفاء طريق العلم بالنص على عليّ وع، بالخلافة
عدم كونه منصوصاً عليه لأن الجميع من وادٍ واحد وحكمه واحد وكذلك الحال
في معجزات النبي «ص» فانها كثيرة سوى القرآن كلها معلوم لدينا بنوع من
الاستدلال وليست معلومة كعلمنا بالقرآن وان كان الجميع معلوماً ولكن
طريق خفاء هذا ووضوح طريق ذاك أوجب افتراقهما في كيفية حصول
العلم بهما .

ولا جازئ أن يقول قائل ان علمنا بتلك المعجزات كعلمنا بالقرآن نفسه
وذلك لأن القرآن معلوم بالضرورة انه معجزته الخالدة ولكن الخلاف فيما
عداه من معجزاته موجود فان جميع من خالف الاسلام ينكر جميع تلك
المعجزات ويرى بطلانها وفي المسلمين من ينكر بعضها فهذا النظام وهو شيخ
الاعتزال ينكر انشقاق القمر وحكم باستحالاته وحكم فيما عداه بأن طريقه
آحاد الخبر وغيره من المعتزلة ذكروا انها معلومة عندهم بالاجماع وهذا
بخلاف القرآن فان أحداً من العقلاء لا يستطيع أن ينكره ولا يمكنه دفعه
فان قالوا ان اسلاف الشيعة في نقل النص ان كانوا كثيرين بالفين حد التواتر

في الكثرة فلماذا لم يقاتل بهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «ع» من نازعه حقاً هو له لا سيما أنهم يزعمون أنه إنما تقاعد عن قتالهم لعدم الانصار وقلة الاعوان ، وان كانوا قليلين لم يمتنع عليهم التواطؤ على الكذب ووضع النص فان الكذب على القليل جائز وذلك يبطل دعواهم تواتر النص عليه «ع» فيقال لهم ان سلف الشيعة كثير وقد بلغ في الكثرة مبلغاً يستحيل معه تواطؤهم على الكذب ولا يلزم من كثرتهم كذلك قتال علي «ع» بهم من نازعه الخلافة وذلك لوضوح انه ليس كل من يصلح لنقل النص يصلح للقتال والجهاد به .

فان حكاية النص يصلح للشيخ الكبير الثقة ولا يصلح له القتل والقتال بالسيف ويصلح للمريض ولا يصلح له الجهاد بالسيف فليست الحروب الدينية موقوفة على كثرة العدد وانما هي موقوفة على المصلحة لذا ترى رسول الله «ص» جاهد المشركين ومعه ثلثمائة وثلاثة عشر رجلاً وترك قتالهم وصالحهم عام الحديبية ومعه الف وخمسمائة مقاتل على رواية البخاري والف وستائة على رواية مسلم كما تقدم تحقيقه فقتال النبي «ص» لهم في ذاك ومصالحته «ص» لهم في هذا يدلنا بوضوح على عدم التلازم بين الكثرة وبين وجوب القتال بهم كما فعله النبي «ص» ، فان قالوا انه لو كان منصوباً عليه كان من دفعه عن مقامه مرتدّاً كافراً وذلك يلزمه الحكم بكفر الامة قاطبة وذلك خروج عن الاسلام بلا كلام ؛ فيقال لهم ان الناس يومئذ لم يكونوا جميعاً دافعين للنص وعاملين بخلافه بعد علمهم الضروري بوجوده ؛ وانما بادر أناس من الانصار إلى السقيفة حين موت النبي «ص» وطلبوا الامامة لأنفسهم فوقع الاختلاف بين زعمائهم واتصل نبأهم بجماعة من المهاجرين فأسرعوا إليها وعملوا على دفع الامر عن مستحقه والاستبداد عليه وكان الداعي لهم إلى ذلك رغبتهم في الرئاسة العامة في الدنيا وتمكنهم بالأمر والنهي في الجمهور مضافاً إلى ما كان في نفوس قوم

آخرين من الحسد لعلي أمير المؤمنين «ع» كما أخبر بذلك النبي «ص»^(١) لأنه وترم في الله وقتل آباءهم وأقاربهم في اعلاء كلمة الاسلام وتقدم عليهم بالفضائل الباهرة واختص من دونهم بالمناقب الظاهرة التي لا يخلو من حسد الناس من اختص ببعضها وكان انشغال بني هاشم وانصرافهم إلى تجهيز النبي «ص» فرصة سانحة لحضورهم في السقيفة وتنازعهم في الامر وجرى ما تقدم ذكره فلما رأى الناس ذلك وهم وجوه أصعاب النبي «ص» ومن يحسن الظن بهم وتدخل الشبهة بفعلهم توهم أكثرهم بأن هؤلاء لم يقدموا على فعل ذلك إلا لوجود عذر أباح لهم فعله فدخلت من أجل ذلك الشبهة عليهم واستحكمت في نفوسهم دون أن ينعموا النظر فيها ويفحصوا عن جلية الامر وواقعه فمالوا إليهم ميلاً واحدة وسلموا لهم القيادة .

وأما البقية الباقية الذين عرفوا الحق وثبتوا عليه فلم يمكنهم اظهار ما في نفوسهم فتكلم منهم من تكلم وقام النزاع بينهم كما مر ثم قضت الضرورة بالكف واظهار التسليم إليهم والانقياد لهم مع ابطان الاعتقاد للحق ولم يسع هؤلاء إلا أن ينقلوا ما علموه وسمعوه من النص إلى من بعدهم ممن يأتمنونه على أنفسهم فنقلوه كذلك وتواتر الخبر به عنهم وقد حكم رسول الله «ص» بأنه يجري في هذه الامة ما جرى في امة موسى «ع» من الارتداد والانقلاب على الاعقاب خذوا النمل بالنمل واللقة بالقدة حق لو ان أحدهم دخل حجر

(١) ويقول المحب الطبري في ص ٢١٠ من الرياض النضرة من جزئه الثاني (ان النبي «ص» اعتنق علياً وأجهش بالبكاء فقال يا رسول الله «ص» ما يبكيك ، فقال يا علي ضفائني في صدور قوم لا يبدونها لك إلا بعد موتي فقلت في سلامة من ديني فقال في سلامة من دينك قال اذن لا أبالي) .

ضب لدخلوه قالوا يا رسول الله «ص» اليهود والنصارى قال فمن اذن كما دلت عليه أخبار الفريقين المتواترة فيما تقدم فان قالوا كيف يصح من أصحاب رسول الله «ص» الخطأ وقد أخبر الله تعالى انه رضى الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات في قوله تعالى (واعد لهم جنات تجري تحتها الانهار) بعد قوله تعالى فيهم (والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا به) كما في سورتي التوبة والفتح ، وقال تعالى فيهم (لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم) وذلك يمنع من وقوع الخطأ الموجب لدخول النار فيقال لهم :

أولاً : أما الآية الاولى فالمذكور فيها السابقون الأولون والدافعون للنص لم يكونوا من السابقين الاولين في شيء لأن السابقين الاولين هم علي أمير المؤمنين وجعفر بن أبي طالب وحزرة بن عبد المطلب وزيد بن الحارث بن عبد المطلب وغيرهم مما ذكرهم التاريخ الصحيح والذين دفعوا النص كان اسلامهم متأخراً عن اسلام هؤلاء فلا تشملهم الآية وليسوا من مصاديقها في شيء ولا هم منهم على شيء .

ثانياً : لو فرضنا جدلاً انهم من السابقين الاولين ومع ذلك فانه لا يثبت لهم سوى السبق إلى التظاهر بالاسلام لأن الباطن لا يعلمه إلا الله ولا شك في انه ليس كل من تظاهر بالسبق إلى الاسلام كان سبقه على نحو يستحق به الثواب عند الله ؛ والله انما أراد من كان سبقه إلى الاسلام مرضياً عنده ظاهراً وباطناً وليس للقوم دليل على ان من زعمهم من السابقين الاولين كان سبقهم على وجه يستحقون به الثواب عند الله .

ثالثاً : لو فرضنا جدلاً انهم داخلون في الآية ولكن ذلك لا يمنع من وقوع

الخطأ منهم ولا يوجب لهم العصمة من الغلط ولا يحيل عليهم الضلال لأن الرضا في الآية وما اعد الله من النعم انما كان مشروطاً بالبقاء على ذلك وعدم الاتيان بضده وذلك نظير قوله تعالى (وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار) ولا جائز ان يقول انسان له عقل ان ذلك يوجب العصمة لجميع المؤمنين ويرفع عنهم الخطأ ويزيل منهم الغلط لأجل انه وعدم الجنات وذلك لأنه مشروط بالاقامة عليه والموافاة به فالآية من هذا القبيل .

رابعاً : انه لا جائز ان يقال ان الوعد في الآية بالرضا والنعم غير مشروط وانه يريد به الاطلاق إذ لو أراد به من يجوز عليه الخطأ ويقع منه الغلط والضلال كان ذلك اغراء له بالقبيح وهو باطل شرعاً وعقلاً لا يجوز حمل كلام الله عليه فوجب أن يريد به المعصوم وليس في الامة من يستطيع أن يدعي العصمة لدافعي النص .

وأما الآية الثانية فيرد على الاستدلال بها :

أولاً : ان الظاهر منها يدل على تعلق الرضا بالمؤمنين المستحقين للثواب غير المستحقين لشيء من العقاب وليس لخصومنا دليل على ان الدافعين للنص كانوا بهذا الوصف من استحقاق الثواب وعدم العقاب فان دون اثباته خرط القتاد .

ثانياً : ان الآية تريد من كان ظاهره كباطنه في الايمان بدليل قوله فيها (فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم) وقوله (فأتاهم فتحاً قريباً) فبيّن ان الذي أنزل عليه السكينة هو الذي كان الفتح القريب على يده ولا خلاف بين المسلمين عامة في ان أول حرب امتحن الله بها المؤمنين بعد بيعة الرضوان - هي خيبر - وكان الفتح فيها على يد أمير المؤمنين علي

ابن أبي طالب «ع» بعد ان كان نصيب الخليفتين والذين كانوا معهم الفرار فيها فوجب ان يكون المراد بالآية هو «ع» لا سواه وانه المخصوص بانزال السكينة عليه دونهم .

ثالثا : يأتي في هذه الآية ما في الآية الأولى من اشتراط العصمة فيمن أنزل الله عليه السكينة واثابه الفتح القريب وعدم الاطلاق لئلا يلزم منه الاغراء بالقبيح لو اريد به الاطلاق .

رابعا : لقد ثبت عند المسلمين جميعا وقوع الخطأ من بعض المبايعين تحت الشجرة فمنهم طلحة والزبير وقد نكثا ببيعة أمير المؤمنين «ع» وقتلاه وسفكا دماء شيعته وتغلبا على أموال المسلمين وكذلك فعلت عائشة ام المؤمنين ومنهم سعد بن أبي وقاص وقد تأخر عن بيعة علي «ع» وزاد على ذلك بسبه محمد ابن مسلمة وكذلك كان حال سعد بن عباد ومطالبة الخلافة خطأ اجماعا وقولا واحدا فكيف يصح مع هذا كله ان يكونوا مشمولين للآية وداخلين في منطوقها فان قالوا لو كان علي «ع» هو المنصوص عليه من قبل النبي «ص» كما تقول الشيعة لوجب أن يحتج به وينكر على الدافعين له عن ذلك بلسانه ويده ولما صح منه الصلاة معهم ومناكحة سبيهم والأخذ من فيثهم والمجاهدة معهم والدخول في الشورى معهم والرضا بذلك بعد ان كان ذلك خطأ على مذهب الشيعة مع ادعائهم عصمته «ع» فكل ذلك أدلة ظاهرة على بطلان ما يدعون من النص عليه «ع» فيقال لهم انا قد ذكرنا جملة القول فيما دعا أمير المؤمنين علي «ع» الى ترك الاحتجاج بالنص على الدافعين له في الأمر الثامن بما ملخصه انه لما ظهر له بالدلائل والامارات الواضحات ان اللقوم قادمون على طرح العهد فيه وعازمون على الاستبداد في الأمر والامراع منهم الى ابرام العقد لأنفسهم رأى ان العدول عن الاحتجاج به أنفع لئلا يؤدي

ذلك إلى أن يدعوا النسخ لوقوع النص عليه فتكون البلية بذلك أعظم وانهم
لحرصهم على الدنيا يعمدون الى انكار وقوع النص جملة وتكذيبه في دعواه
فيكون البلاء به أشد وأما عدم انكاره عليهم باليد فخلاصة القول فيه انه لم
يحذ يومئذ ناصراً ولا معيئاً ولو قام به بنفسه وبأهل بيته وبالنفر الذين كانوا معه
لأدى ذلك الى قتله أو قتلهم وقد بين ذلك روجي فداه بقوله (أما والله
لو وجدت أعواناً لقاتلتهم) وقوله «ع» بعدبيعة الناس له حينما توجه الى
البصرة (أما والله لولا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر وما أخذ
الله على أولياء الأمر ألا يقرؤا على كظة ظالم ولا سغب مظلوم لا لقيت حبلى
على غاربها ولسقت آخرها بكاس أولها ولا لغيت دنياكم عندي أهون من
عقطة عنز) وهذا كما تراه صريح في انه انما قاتل أهل البصرة وصفين
والنهر وان لوجود الانصار والاعوان وانما عدل عن قتال المتقدمين عليه لعدم
الانصار وشيء آخر انه لو قاتلهم لأدى ذلك الى محو الاسلام وارتداد الناس
أه أكثرهم وخروجهم عن الاسلام كما أشار اليه عليه السلام بقوله (أما والله
لولا قرب عهد الناس بالكفر لجاهدتهم) وأما الانكار عليهم بلسانه فقد
أنكر عليهم في مواطن كثيرة بما جاء عنه بقوله «ع» (لم أزل مظلوماً منذ
قبض رسول الله «ص») وقوله «ع» (اللهم اني استعديك على قریش فانهم
منعوني حقي وغصبوني ارثي) وقوله «ع» في خطبته المعروفة بالشقشقية
(لقد قمصها ابن ابي قحافة وانه ليعلم ان محلي منها محل القطب من الرحى)
الى آخر خطبته الشريفة على ما سجله ابن أبي الحديد وغيره من شراح نهج
البلاغة فانه صريح في الانكار والتظلم من الذين منعوه حقه ودفعوه عن مقامه .

وأما قولهم بأنه كان يصلي معهم فان أرادوا بأنه كان يصلي معهم على
وجه الاقتداء بهم فذلك مما لا دليل لهم عليه مطلقاً وان أرادوا انه كان

يركع بركوعهم ويكبر بتكبيرهم فذلك لو صح لا يكون دليلاً على انه «ع»
كان مقتدياً في صلاته بهم فانه أعم من الاقتداء والعمام لا يدل على ارادة
الخاص عند الفقهاء جميعاً .

وأما قولهم وكان يجاهد معهم فقير صحيح إذ لم يرد في خبر ولم يثبت في
اثر ان علياً «ع» جاهد معهم أو سار تحت لوائهم وأكثر ماجاء في آحاد الخبر
انه كان دفاعه عن حرم رسول الله «ص» وعن نفسه وذلك واجب على
كل انسان أن يدافع عن نفسه وعن أهله عند ظهور موجهه وان لم يكن
هناك امام يقتدى به .

وأما انه كان يأخذ من فيثهم فانما كان يأخذ بعض حقه وقد ثبت في
أصول الشرع ان لصاحب الحق ان يتوصل إلى أخذ حقه بأي نوع من
أنواع التوصل .

وأما نكاح سبيتهم لو صح فقد قيل فيه ان النبي «ص» كان قد وهب
له الحنفية وكان استحلاله لفرجها بقوله «ص» لابسبيتهم لها وقال آخرون
انه اشتراها فاعتقها ثم تزوجها وقيل أنها أسلمت وتزوجها أمير المؤمنين علي
«ع» وكل ذلك جائز على انه يجوز وطء سبي أهل الضلال اذا كان السبي
مستحقاً لذلك ، وذلك كله لا يدل على صحة خلافة المتقدمين عليه «ع» .

وأما دخوله في الشورى معهم فكان لأمر ، منها انه «ع» انما دخل
فيها ليستطيع من ايراد النص عليه والاحتجاج على أهلها بسوابقه وفضائله
وما يدل على انه أحق وأولى بالأمر منهم ولا شك في ان ذلك يتوقف على
دخوله معهم لذا ورد في صحيح الاثر كما مرّ انه عدد شيئاً كثيراً من فضائله
ومناقبه وأكثر منها ذلك اليوم ، ومنها انه لما دعاه القوم الى الدخول فيها

خشي أن يمتنع فينسبوه الى ارادة شق المعصا والمظاهرة عليهم وان امتناعه عن الدخول كان لأجل اعتقاده بأنه صاحب الامر دونهم فكان السبب في دخوله معهم هو الاستصلاح كما كان ذلك منه في مبدأ الامر من اظهار التسليم وترك النزاع فلا شيء من ذلك بدليل على صوابهم وصحة ما كانوا عليه .

فاذا كان كل هذه الادلة ونحوها لا تنهض لاثبات خلافة علي «ع» بعد رسول الله «ص» وعدم استحقاق الآخرين لها فخير ان تكسر الاقلام ويبطل الحجاج ولا يقوم على شيء حجة وبرهان اذا احتاجت الشمس في رابعة النهار الى دليل وبرهان ، أما ما جاء به ابن حجر من الشبهات التي خالها أدلة على صحة خلافة المتقدمين عليه فاننا سنزيلها عن الازهان بواضح البرهان ونتمكن القاريء الكريم من القطع واليقين على ان علياً هو الخليفة بعد النبي «ص» لا سواه .

ثم ان طريقي في النقص هو اني أضع أمامك ألفاظ الهيشمي بعينها وربما نذكر لك ملخص بعضها مما لا حاجة بنا الى ذكره بنصه ثم نعقبها بما يقطع دابرها ويحتشها من أصلها وبهذا يسهل على القاريء الكريم فهم ما تدور عليه المناقشة وان لم توجد لديه نسخة من كتابه .

حديث اصحابي كالنجوم لا يصح

قال الهيثمي في أوائل الصفحة الاولى من كتابه الحمد لله الذي اختص نبيّه
(ص) بأصحاب كالنجوم وأوجب على الكافة تعظيمهم واعتقاد حقيقة ما كانوا
عليه من حقائق المعارف والعلوم .

أقول : يريد المؤلف بهذا القول ما نسبوه الى النبي (ص) انه قال :
(اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) وهو حديث موضوع سنداً ومتناً
لا يقتضي علماً ولا عملاً ولا يوجب لهم فضلاً ولا تعظيماً أما فساد سنده فلأن
في طريقه حمزة النصيبي والحرث بن غصين والاول متهم بالكذب والثاني
مجهول على ما صرح به الذهبي في ص ٢٨٤ من ميزان الاعتدال من جزئه
الاول وابن حجر العسقلاني في ص ١٥٦ من لسان الميزان من جزئه الثاني فإذا
كان هذا حال سنده فكيف يصح لابن حجر ان يحتج به على خصمه لا سيما
أن خصمه الشيعي لا يعرف هذا الحديث وغيره مما احتج به عليه وأما فساد
متنه فمن وجوه : (الأول) ان المخاطبين في الحديث بلفظ اقتديتم ان كانوا
الصحابه او مع غيرهم فغير صحيح اذ لا يصح للفصح ان يقول لاصحابه أو
مع غيرهم أصحابي ، وان كان المخاطبون بلفظ اقتديتم غير الصحابة كان ذلك
مخالفاً لظاهر الحديث فان كل من خاطبه النبي (ص) وشافه بهذا الخطاب
كان بمرأى منه فيكون صحابياً ويلزم منه ايضاً مخاطبة المعلوم ومشافهته
وبعضه وزجره وذلك محال في أوائل العقول وان كان المخاطبون بلفظ اقتديتم
خصوص الصحابة بطل وجوب الاقتداء بهم من الآخرين وبطل وجوب اعتقاد
حقيقة ما كانوا عليه ولم يجب على الناس تعظيمهم لعدم الدليل عليه فيكون
مفاد الحديث أما وجوب اقتداء كل صحابي بنفسه وكونه أمام نفسه أو

وجوب اقتداء بعضهم ببعض من غير ترجيح ، وبطلان هذا في غاية الوضوح فلا يسوغ حمل كلام النبي (ص) على مالا تسوغه الفصاحة وهو أفصح العرب وأبلغهم . (الثاني) ان الجمع المنكر المضاف يفيد العموم باتفاق علماء الأصول فيكون مفاد الحديث ان المقتدى بقول بعض الجهال منهم بل الفساق والمنافقين منهم والتارك للعمل بقول بعض العلماء الصالحين منهم مهتد ويلزم أن يكون المقتدى بقتله عثمان بن عفان وبالمتقاعد عن نصرته تابعاً للحق والهدى وان يكون المقتدى بعائشة وطلحة والزبير الذين خرجوا على إمام زمانهم^(١) علي (ع) وقائلوه مهتدياً والمقتول من الفريقين في الجنة وعلى هذا لو أن رجلاً اقتدى بمعاوية يوم صفين فحارب مثلاً الى نصف النهار ثم رجع في نصفه الآخر فحارب مع علي (ع) الى آخر النهار كان في الحالتين تابعاً للحق وكذلك الحال في مالك بن نويرة وقومه فان المقتدى به يكون من أهل الحق والهدى وهذا مالا يذهب الهيثمي إليه ولا يرتضيه وكل هذا ينبذه دين الله بكتابه وسنته وفي القرآن يقول الله تعالى « فإذا بعد الحق إلا الضلال » وقال تعالى « جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً » . (الثالث) ان الامر بالاقتداء لو سلمناه جدلاً يوجب لهم الإمامة العامة كما زعموا ذلك في

(١) يقول البخاري في صحيحه ص ١٤٦ من جزئه الرابع في باب قول النبي (ص) سترون بعدي أموراً تنكرونها ، عن النبي (ص) انه قال (من خرج عن السلطان شبراً مات ميتة جاهلية) (أي ميتة كفر) ودعوى أولياء طلحة والزبير ومعاوية وأضرابهم من الخارجين على إمام زمانهم بفساخ وأميل ، إنهم قابوا لو صحت فانها رواية إما خروجهم فدراية فيجب طرح الرواية لأجل الدراية اذ الرواية لا توجب ما توجيه الدراية .

الحديث الذي سيدلي به الحجري في مناقب « الخليفتين » بقولهم « اقتدوا بالذين بعدي ابي بكر وعمر » ، والتالي لا يصح فالمقدم مثله . (الرابع) كيف يستقيم الحديث على عمومه لو صح وقد صرح القرآن بوجود المنافقين والكذابين في أصحاب النبي (ص) ويقول الكتاب « ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين » وتقول السنة النبوية بوجود بطانة الشر فيهم وأنه لا يخلص منهم من النار الا اهل كما في حديث الحوض والبطانتين المتفق على صحتها بين الفريقين ، فإذا كان الأمر على ما وصفناه ، وجب التتبع في أحوالهم وأقوالهم في حياة النبي (ص) وبعد وفاته لنعرف من مات منهم على الإيمان والعدالة ومن مات منهم على الشر والنفاق كعواوية بن ابي سفيان وأضرأ به من أهل البغي والنفاق الذين كانوا يتربصون برسول الله (ص) الدوائر ويبتغون له الغوائل ويبطنون خلافه ويريدون قتله ويسعون في هدم أمره كما ذكره أهل الاثبات من مؤرخي السنة فهذه الشواهد كما تراها لا تترك مجالاً للشك من المبتلين بالاهواء المذهبية لياخذوا بهذا الحديث حسماً يؤدي إليه ميولهم النفسية لا ما يؤدي إليه مدلوله وهي تعطى المنصف صورة صادقة عن الحقيقة التي رسمتها آيات القرآن وكلمات النبي (ص) عن أصحابه وانهم ليسوا كما يصفهم المتعصبون من أبناء السقيفة .

قال المؤلف في أواسط الصفحة الأولى فإنني سئلت قديماً في تأليف كتاب يبين حقبة خلافة الصديق وإمارة ابن الخطاب فأجبت الى ذلك مسارعة في خدمة هذا الجناح ثم سئلت في اقراءه في رمضان لكثرة الشيعة والرافضة ونحوهما فأجبت ذلك رجاء لهداية بعض من زل قدمه عن واضح المسالك .

كان علي ابن حجر ان يطلب الهداية

لنفسه قبل ان يطلبها للآخرين

أقول كان علي ابن حجر قبل ان يرجو الهداية للآخرين ان يرجوها لنفسه اذ أنه اثبت للناظرين زلة قدمه وأظهر لهم نقصه وجهله وبغيه على الشيعة كأنهم هتكوا منه عرضاً أو سلبوا منه مالاً أو قتلوا منه نفساً بغير حق ، وبعد فان كان يريد بالرافضة الغلاة الذين قالوا بألوهية علي (ع) فان الشيعة تعتبر أشد البراءة من كل غال ومؤله لمخوق وان كان يريد بهم الشيعة الأمامية الذين أنكروا عليه خلافة أبي بكر وعمر وعثمان (رض) ومعاوية ونفوا عنهم استحقاق الخلافة فليس في نبذه لهم بالرافضة من غضاضة ولكن كان علي الهيثمي ألا يغفل عما اثبتته في باب خلافة الحسن السبط (ع) من الصواعق المحرقة لابن حجر بقوله « وكان نزول الحسن عن الخلافة في ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين فسمي هذا العام عام الجماعة لاجتماع الأمة على خليفة واحد ، يعني بذلك معاوية ، فان هذا يفيد أن لقب أهل السنة والجماعة انما (١) وضع في عصر معاوية فأرادوا بالسنة ما سنه معاوية بن أبي سفيان من سب علي (ع) على المنائر والمنابر وفي دبر كل صلاة وبالجماعة جماعته وعلى هذا فهو من أهل السنة والجماعة وليس من أهل سنة النبي (ص) وجماعته في شيء ، فهذا مسلم يحدثنا في صحيحه ص ٢٧٨ من جزئه الثاني في باب فضائل علي ابن ابي طالب (ع) » عن عامر بن سعد بن ابي وقاص عن أبيه قال أمر معاوية

(١) تجد هذا اللقب مسجلاً في ص ٦ من الصواعق المحرقة لابن حجر .

ابن أبي سفيان سعداً فقال ما منعك أن تسب أبا تراب « يعني علياً (ع) » فقال أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله (ص) فلن أسبه ، لأن تكون لي واحدة منهن أحب الي من حمر النعم سمعت رسول الله (ص) يقول له وقد خلفه في بعض مغازيه فقال له علي يا رسول الله خلقتني مع النساء والصبيان فقال له رسول الله (ص) أما ترضى ان تكون مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي وسمته يقول يوم خيبر لا عطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله قال فتطاولنا لها فقال أدعوا لي علياً فأتى به ارمد فبصق في عينيه ودفع الراية إليه ففتح الله عليه ولما نزلت هذه الآية : « ندع ابناءنا وابناءكم » دعا رسول الله (ص) علياً (ع) وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال اللهم هؤلاء أهلي » وأخرجه الترمذي في ص ٢١٤ من سننه من جزئه الثاني في الباب نفسه ويقول الخطيب في تاريخ بغداد ص ٤٠٣ من جزئه الرابع ص ١٨١ من جزئه الثاني عشر عن النبي (ص) انه قال « إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه » وأخرجه المعسقلاني في تهذيب التهذيب ص ١١٠ من جزئه الخامس ويروى لنا الحاكم في مستدركه ص ٤٧٩ من جزئه الرابع بإسناد صحيح الى ابي ذر من طريقين عن النبي (ص) انه قال « اذا بلغ بنو أمية أربعين اتخذوا عباد الله خولاً ومال الله دخلاً وكتاب الله دغلاً » وقال الخطيب في تاريخ بغداد ص ٢٨٠ من جزئه الرابع « ان رسول الله (ص) رأى بني أمية على منبره فساء ذلك فأوحى الله إليه انما هو ملك يصيبونه ونزل قوله تعالى : إنا أنزلناه في ليلة القدر ليلة القدر خير من ألف شهر » وكان زمن امتداد ملك بني أمية ألف شهر وقال أيضاً في ص ٤٤ من جزئه التاسع ان رسول الله (ص) « رأى بني أمية في صورة القردة والخنازير يصعدون منبره فشق عليه ذلك فانزل الله تعالى : إنا أنزلناه في ليلة القدر » وأخرجه النيشابوري ايضاً في تفسير هذه الآية ص ٥٥ من تفسيره

بهامش الجزء الرابع عشر من تفسير ابن جرير والسيوطي في ص ١٩١ من تفسيره الدر المنثور من جزئه الرابع والبيضاوي في ص ٢٠٦ من تفسيره من جزئه الثالث والحاكم في مستدركه ص ٤٨٠ من جزئه الرابع في كتاب الفتن والملاحم والذهبي في تلخيصه معترفاً بصحته على شرط البخاري ومسلم ويقول المحب الطبري في الرياض النضرة ص ١٦٣ من جزئه الثاني قال « الخليفة » عمر بن الخطاب « سمعت رجلاً يسب علياً (ع) فقلت اني لاظنك من المنافقين سمعت رسول الله (ص) يقول لعلي ثلاث خصال لوددت أن لي واحدة منهن بينما نحن جلوس اذ ضرب النبي (ص) منكب علي (ع) فقال يا علي انت أول المؤمنين إيماناً وأول المسلمين إسلاماً ، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي » وقال أيضاً في ص ١٦٥ و ١٦٦ من الرياض من الجزء نفسه قال ابن عباس « مررت على ضفة زمزم فإذا بقوم من أهل الشام يسبون علياً فسمعتهم فقلت لسعيد بن جبير وكان يقوده روني إليهم فوقفت عليهم فقلت ايكم الساب لله فقالوا سبحان الله ما فينا أحد سب الله فقلت ايكم الساب لرسول الله (ص) فقالوا ما فينا أحد سب رسول الله (ص) قلت ايكم الساب لعلي بن أبي طالب فقالوا ما هذا فكان منه شيء فقلت اشهد على رسول الله (ص) بما سمعته أذناي ووعاء قلبي سمعته يقول لعلي بن أبي طالب يا علي من سبك فقد سبني ومن سبني فقد سب الله ومن سب الله اكبه الله على منخريه في النار » (١).

(١) وحكاه ابن الصباغ المكي المالكي في ص ١٢٦ من الفصول المهمة والسيوطي في جامع الصغير ص ١٤٧ من جزئه الثاني وصححه والحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه ص ١٢١ من جزئه الثالث والمتقي الهندي في ص ٣٠ من منتخب كنز العمال بهامش الجزء الخامس من مسند أحمد .

ويقول كل من الحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه معترفاً بصحته
ص ١٢٢ من جزئه الثالث والسيوطي في جامعه الصغير عن النبي (ص) انه
قال « من آذى علياً فقد آذاني » وأخرج الحاكم في ص ١٢٨ والذهبي في
تلخيصه من جزئه الثالث بسند رواه ثقات عن النبي (ص) « انه نظر الى
علي فقال انت سيد في الدنيا سيد في الآخرة حبيبك حبيبي وحبيبي حبيب
الله وعدوك عدوي وعدوي عدو الله والويل لمن ابغضك بعدي » وأخرج كل
من الخطيب في تاريخ بغداد ص ١٢٧ من جزئه السابع والحاكم في مستدركه
ص ١٤٩ والذهبي في تلخيصه معترفاً بصحته من جزئه الثالث والترمذي في
ص ٢٢٧ من سنته والطبري في ص ١٨٩ من الرياض النضرة من جزئه الثاني
وغيرهم عن النبي (ص) « انه نظر الى علي وفاطمة والحسن والحسين (ع)
فقال اني حرب لمن حاربكم وسلم لمن سالمكم » وأخرج مسلم في باب من لعنه
النبي (ص) ص ٣٩٢ من جزئه الثاني من صحيحه بالإسناد الى ابن عباس « ان
رسول الله (ص) أمره ان يدعو له معاوية مرتين وفي كل مرة يخبره بأنه يأكل
فقال لا اشبع الله بطنه » وجاء في بعض طرق الخاصة ان رسول الله (ص)
لعن معاوية يومئذ ويشهد على لعنه ان مسلماً أورد الحديث في باب من لعنه
النبي (ص) كما سمعت ولكن القوم يكتمون الحق ويحرفون الكلم عن
مواضعه احتفاظاً بكرامة من لعنهم الرسول (ص) لكفرهم ونفاقهم وفسادهم
في الارض وهم يعلمون ، وهناك غير هذا كثير يدل على كفر معاوية ونفاقه
ونفاق اتباعه المبغضين لعلي أمير المؤمنين (ع) الذي ثبت قواثر نهي النبي
(ص) عن بغضه فشد على ذلك بأبلغ النهي حتى جعل الموت على بغضه
وبغض بنيه (ع) موتاً على الكفر والنفاق فأبي مسلم بعد هذا يتجراً ان يزعم
ان معاوية « رضي الله عنه » اللهم إلا الخوارج من أعداء علي وآله (ع)
فإنهم يبتهلون الى الله بالترضي عنه وعن اتباعه ويحملونهم طريقاً في اثبات

أحكامهم ويقول الحاكم في ص ١٢٩ من جزئه الثالث فيما صححه على شرط البخاري ومسلم عن أبي ذر قال « ما كنا نعرف المنافقين إلا بتكذيبهم الله الله ورسوله (ص) والتخلف عن الصلوات والبغض لعلي بن أبي طالب (ع) » .

قال الهيثمي ورتبة على مقدمات وعشرة أبواب وخاتمة المقدمة الأولى أعلم أن الحامل لي على التأليف في ذلك وإن كنت قاصراً عن حقائق ما هنالك ما أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع وغيره أنه (ص) قال إذا ظهرت البدع وسب أصحابي فليظهر العالم علمه فمن لم يفعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة أجمعين .

من هو الصحابي الذي لا يجوز سبّه

أقول ليت ابن حجر علم بانسلاخ الزمن الذي كان يروج فيه أراؤه الرخيصة الخاطئة وطعونه الفاشلة واسفافاتة الكاشفة عن سوء تفكيره وانها صرخة في واد تشهد على صاحبها بأنه حركها في نفسه الحقد والعداء ومن هنا يستطيع القاريء ان يتلمس نفسية الهيثمي ويعرف الغاية التي يرمي إليها من وراء مقاله ونحن نقول في جوابه .

أولاً : إذا كان الشيخ قاصراً باعترافه عن حقائق ما هنالك فكيف ساغ له ان يدخل فيما لا يعرف ويركب رأسه وهو لا يدري ، واعتراف العقلاء على أنفسهم حجة اللهم إلا إذا كان خارجاً عنهم فيكون في ذلك مجنوناً فهو ساقط العبارة أيضاً لاجل جنونه .

ثانياً : أن ما أورده من الحديث على عمومه لا حجة فيه على الشيعة فلا يصح والحالة هذه الاحتجاج به عليهم .

ثالثاً : يريد بالبدع المدلول عليه في الحديث ما أبدعه أهل السقيفة فأخروا من قدمه الله وقدموا من آخره وذلك لأن البدعة في اللغة هي ادخال ما ليس من الدين في الدين ويدخل في تعريفه الزيادة فيه والنقصان منه وهذا ما لا ينطبق على غير سلف المهيمني لأنهم أدخلوا خلافة ابي بكر وعمر وعثمان (رض) ومعاوية في الإسلام وأوجبوا على المسلمين الخضوع لها وهي لا أساس لها في الكتاب والسنة ، وأما سب الاصحاب في مدلوله فانه يريد بهم أمير المؤمنين علي بن ابي طالب ومن تابعه من المهاجرين والانصار وذلك لان معاوية ومن جاء بعده من الأمويين كانوا يسبون علياً وأصحابه في مختلف الأدوار حتى شب عليه صغيرهم وهرم عليه كبيرهم فهذا هو المراد من الحديث لا سواء « قال الطبراني من قر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام » أقول أن من أنعم النظر في هذا الحديث يعلم انه من الحجة لخصمه عليه لا له وذلك لأنه جاء في كتابه على توقيف جماعة المنقلابين على الاعقاب بعد وفاة النبي (ص) فان هؤلاء هم الذين أبدعوا في الدين وأدخلوا الويلات على المسلمين ومكنوا المبتدعين من دفع الوصي وآل النبي (ص) عن مراتبهم وحكموا في دين الله بغير ما أنزل الله كما مر عليك تبليانه في الامر الرابع أما شيعة آل محمد (ص) فإنهم ابر واقتفى من أن يخالفوا الله ورسوله (ص) ويبدلوا دينه ويغيروا شيئاً من أحكامه .

« قال وسينلى عليك ما تعلم منه علماً قطعياً ان الرافضة والشيعة ونحوهما من أكابر أهل البدعة » .

اقول أيها القارىء ما أجهل هذا الرجل بطريق الاستدلال وما أقل حياءه

وأضل عقله في تلك المزاعم الفاسدة أرأيت كيف انه يورد الاخبار الموضوعة التي لا تعرفها الشيعة ويحتج بها عليهم دون ان يشعر بأن ذلك لا يفيد ظناً فضلاً عن كونه مفيداً للعلم واليقين ، ولو ان الرجل ألقى عن رقبتة اصر التقليد ولم يذهب عقله بتيار هواه لعلم علماً قطعياً ان من أظهر أفراد أهل البدعة وأكبرهم أهل السقيفة الذين قلبوا الشريعة ظهراً لبطن وشوهوا مسلكها وخرموا نظامها كما مر دون الشيعة الأمامية الذين لم يفعلوا شيئاً من ذلك وحاشاهم من فعله .

« قال وأخرج الهاملي والطبراني والحاكم عن عويم بن ساعدة انه (ص) قال ان الله اختارني واختار لي أصحاباً فجعل منهم وزراء وأنصاراً وأصهاراً فمن سبهم فعليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » .

أقول ان الهيثمي يسير في كتابه على خطة مرسومة متصلة بالنفوس الصغيرة والعقول المريضة فان وجد ما يوافقها أخذ به وإلا فأنك تراه يحكي لك ما توحيه إليه تلك الخطط ولو كان مخالفاً للواقع وما أولى به هنا دليل على صحة ما قلناه .

أولاً : ان هذا الحديث كسابقه موضوع لا أصل له في كتب الشيعة قالاحتجاج به باطل على باطل .

ثانياً : لو سلمنا جدلاً صحته فإنه يريد بالوزراء علياً (ع) خاصة بدليل عدم التعمد في وزيره وانما أورده بلفظ الجمع تعظيماً واكباراً لشخص وزيره الكريم كما ذكر ذلك مفسروا المسلمين عند نزول قوله تعالى (الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون » وقوله تعالى « وأنذر عشيرتلك الأقربين » هالآيتين لا مصداق لهما في الخارج سواء ولا ينطبقان على غيره (ع) لا سيما

إذا ضفنا إليهما قوله تعالى حكاية عن كلمه موسى (ع) « واجعل لي وزيراً من أهلي هارون اخي » بقرينه قول النبي (ص) في حديث المنزلة لعلي (ع) « انت مني بمنزلة هارون من موسى إلا انه لا نبي بعدي » .

ثالثاً : لو سلمنا جدلاً انه يريد غيره كان ذلك من الانصار لا يدخل معهم في ذلك من يريد الهيثمي ادخاله فيه وذلك لما ذكره ابن حجر في الفصل الأول من الباب الاول في أواسط ص ١٠ من الصواعق المحرقة لابن حجر من الرواية الدالة على انحصار الوزراء في الانصار لا في سوام وعليه يكون عطف الانصار في الحديث عطف بيان للوزراء وكذلك يكون حال الاصهار فإنه محمول عليهم وذلك لأننا لو سلمنا جدلاً كون عثمان صهرًا للنبي (ص) فإنه لا يبلغ حد الجمع في منطوق الحديث بالإجماع .

« قال وأخرج الذهبي عن ابن عباس مرفوعاً يكون في آخر الزمان قوم يسمون الرافضة يرفضون الاسلام فاقتلوم فانهم مشركون » أقول وهذا الحديث أيضاً موضوع لا تعرفه الشيعة ولو سلمنا جدلاً صحته فانه يريد الغلاة الذين افراطوا في حب علي (ع) الى درجة الاعتقاد بالوهيته وذلك لوضوح ان الأمامية لا يقولون بتعدد الآلهة ولا بالوهية أحد من أئمتهم المعصومين حق يكونوا مشركين بل يحكمون بكفر من يزعم هذا ويتبرؤن منه ومن ينسبه إليهم كإبن حجر واضرا به من خصماء الشيعة وأعدائها ويشهد لما ذكرناه ما حكاه المؤلف بعد هذا بقوله « وأخرج الدارقطني عن علي كرم الله وجهه عن النبي (ص) قال سيأتي من بعدي قوم لهم نبي يقال لهم الرافضة فان أدركتهم فاقتلهم فانهم مشركون قال : قلت يا رسول الله (ص) ما العلامة فيهم قال يفرطونك بما ليس فيك ويمطنون على السلف .. انتهى » .

أقول ولا يخفى على الفطن ان قوله « يطمنون على السلف على اطلاقه من

زيادات الخلف وكم من أمثال هذه الزيادات ملؤا بها بطون الكتب انتصاراً
المذهب .

« قال والطبراني عن ابن عباس من سب اصحابي فعليه لعنة الله والملائكة
والناس أجمعين »

أقول أولاً : لقد سب معاوية وأصحابه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب
(ع) وهو سيد اصحاب النبي (ص) فملى معاوية وأصحابه اذن لعنة الله
والملائكة والناس أجمعين .

ثانياً : لاشك في أن الجمع المنكر المضاف يفيد العموم عند العلماء فيكون
مفاد الحديث من سب اصحابي جميعاً بما فيهم المؤمن الصالح فعليه لعنة الله
أو من سبهم لأجل صحبتهم له (ص) فعليه لعنة الله أما ما كان لأجل استحقاق
الاصحابي لذلك من غير جهة للصحة فإن الحديث لا يدل على لعن قاعه ولا
يفيده ولا شك في أن الساب لجميع الصحابة ملعون كالساب لهم لأجل صحبتهم
للنبي (ص) لرجوع ذلك إلى عداوة الرسول (ص) وعداوته توجب الكفر
فضلاً عن اللعن كما ان المراد من السب في لفظ الحديث الشتم والقذف دون
اللعن ؛ ولعن المستحق اللعن كالمقلبين على الأعقاب من أصحاب النبي (ص)
جائز في الدين وقد صنع ذلك رسول الله (ص) نفسه بقوله في حديث الحوض
لاصحابه « فأقول سحقاً سحقاً لمن بدل بعدي » فإذا كان لعن الشيعة للصحابة
المنقلبين على الأعقاب بعد وفاة للنبي (ص) يعد ذنباً يوجب لعنهم وكفرهم
كما يزعم الهيثمي كان المسؤول عنه رسول الله (ص) وسيد الانبياء (ص) لأنه
هو الذي لعنهم وللشيعة برسول الله (ص) الاسوة الحسنة فالهجري اما أن
يقول بكفر من لعن الذي لعنه النبي (ص) من أصحابه او يقول يجوازه فان
قال بالاول فقد صار الى أمر عظيم وهو لعن النبي (ص) ونسبة الكفر إليه

وذلك كفر ومروق عن الإسلام وان قال بالثاني بطل قوله وصح ما قاله الشيعة .

« قال والخطيب فلا تسبوا اصحابي فمن سبهم فعليه لعنة الله » .

أقول ان الظاهر من مدلول هذا الحديث مع قطع النظر عن كونه موضوعاً لا أصل له ان المخاطبين بهذا النهي يومئذ هم الصحابة أنفسهم لا غيرهم فيكون مفاده انه لا يجوز للصحابي ان يسب نفسه او يسب الآخرين من اصحاب النبي (ص) وهذا مع استلزامه حمل كلام النبي (ص) على ما لا تسوغه الفصاحة وهو أفصح الناس فانه لا يشمل غير الصحابة ممن لم يكن مشافهاً بهذا الخطاب من غير الحاضرين فضلاً عن المعدومين وعلى هذا فقد سب معاوية علياً (ع) وهو إمام اصحابه (ص) فعلى معاوية اذن بحكم هذا الحديث لعنة الله والملائكة والناس أجمعين .

حديث القرون لا يصح

« قال والطبراني والحاكم خير الناس قرني الذي انا فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم والآخرين اراذل » .

أقول يريد بقوله « والآخرين اراذل » من تأخر عن اهل القرون الثلاثة من اسلاف الشيخ الهيثمي الذي لا يفهم ما يقول اذ لا ينطبق على غيرهم لان الشيعة لا تعترف بصحة هذا الحديث ونحوه من أحاديثه التي لا أصل لها .

ثانياً : ان وجود النصارى واليهود وغيرهم من المنافقين والكذابين في قرنه (ص) الذي هو فيه مانع من صحة الحديث وموجب لبطلان اطلاقه

وإلا لزم الخيرية لهؤلاء جميعاً وذلك لا يصح فلا يصح ان يريد خيرية جميع من كان في عصره .

ثالثاً : ان الحديث معارض بما هو أقوى منه سنداً وأظهر دلالة وذلك ما أورده المؤلف في اواخر كتابه ص ٢١٠ عند ذكر الخلاف في التفضيل بين الصحابة ومن جاء بعدهم من صالحى هذه الامة محتجين على تفضيل من جاء بعدهم بخبر عمر (رض) « قال كنت جالساً عند النبي (ص) قال اتدرون أمتي خلق أفضل إيماناً، قلنا الملائكة، قال وحق لهم بل غيرهم، قلنا الانبياء، قال وحق لهم بل غيرهم ، ثم قال (ص) أفضل الخلق إيماناً قوم في اصلاب الرجال يؤمنون بي ولم يروني فهم افضل الخلق إيماناً » والترجيح في ناحية هذا الحديث لمنافاة « حديث القرون وحديث الطبقات وطوبى » للمعدل والحكمة وبطلان عمومها لمناقضته لصريح القرآن والسنة وضرورة الاسلام من انتفاء الخيرية عن الكافرين والمنافقين والكاذبين على الاطلاق وكل أولئك كانوا موجودين في عصر النبي(ص) ومشاهدين لقرته الحميدة ومصاحبين له في حلة وترحاله بما لا سبيل الى انكاره ولكن الهيئتي كغيره من علماء السنة يفقدون شعورهم وإحساسهم بالمسؤولية امام الله وأمام رسوله (ص) وامام الضمير والتاريخ اذا ارادوا ان يفعلوا بما يخص الشيعة لذا كان هذا يستوجب العطف عليهم اكثر مما يستوجب تقديمهم لانهم يخسرون إيمانهم وضمائرهم امام حكومة العقل والشرع ولا ينفعهم ذلك بل يضرهم ولا يضر خصومهم .

ما ظنه الهيثمي فخراً لا فخر فيه

قال المؤلف وكفى فخراً لهم ان الله تبارك وتعالى شهد لهم بأنهم خير الناس حيث قال تعالى « كنتم خير أمة أخرجت للناس » فانهم اول داخل في هذا الخطاب وكذلك شهد لهم رسول الله (ص) بقوله في الحديث المتفق على صحته خير القرون قرني ولا مقام أعظم من مقام قوم ارتضاهم الله لصحبة نبيّه ونصرته قال تعالى « محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم » الآية وقال تعالى « والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه » فتأمل ذلك فانك تنجو من قبيح ما اختلقته الرافضة عليهم مما هم بريئون منه كما سيأتي بسط ذلك وايضاحه فالحذر الحذر من اعتقاد أدنى شائبة من شوائب النقص فيهم معاذ الله لم يختار الله لأكمل انبيائه إلا أكمل من عدام من بقية الأمم كما اعلمنا ذلك بقوله « كنتم خير أمة اخرجت للناس » ومما يرشدك الى ان ما نسبوه إليهم كذب مختلق عليهم انهم لم ينقلوا شيئاً منه باسناد عرفت رجاله ولا عدلت نقلته وانما هو شيء من افكهم وحمقهم وجهلهم وافترائهم على الله سبحانه ، وإياك ان تدع الصحيح وتبتغ السقيم ميلاً الى الهوى والعصبية وسيتلى عليك عن علي كرم الله وجهه وعن أكابر أهل البيت من تعظيم الصحابة لاسيما الشيخان وعثمان وبقية العشرة المبشرة بالجنة ما فيه مقنع لمن ألهم رشده وكيف يسوغ لمن هو من العاترة النبوية ومن المتمسكين بحبهم ان يعدل عما تواتر عن امامهم علي (رض) من قوله : ان خير هذه الأمة بعد نبيها ابو بكر ثم عمر (رض) ، وزعم الرافضة لعنهم الله ان ذلك تقية ، سيتكرر عليك رده وبيان بطلانه وان ذلك أدى بعض الرافضة الى ان كفر علياً (رض) قال لأنه اعان الكفار على كفرهم فقاتلهم الله ما احقهم وأجهلهم .

آية كنتم خير أمة ومعناها

أقول أولاً : لقد فات المؤلف بأن التعبير بقوله « كنتم خير أمة » يدل على كونهم موصوفين بهذا الوصف في الزمن الماضي ولا يدل على الحال والاستقبال وذلك قضية اتبانه بصيغة الماضي كقولنا ، كان زيد تقياً ، فانه لا يفيد انه بهذا الوصف في الحال او في الاستقبال فكذلك الآية فان المفهوم منها لغةً ان هذا وصفهم في الزمن الماضي ولو كان يريد ان يصفهم بذلك حين الخطاب لعبر بقوله « أنتم خير أمة » بدل قوله « كنتم خير أمة » ليدل على ما يبتغيه الحجري فعدمه دليل على عدم ارادته ولعمري لقد فاز بهذا الوصف وناله من قد رزق الشهادة وقضى نحبه على عهد النبي «ص» ومن تمسك بسفته بعد وفاته ولم يحيدوا عنها نقيراً ولم يبدلوا تبديلاً وهم غير من يريد الهيشمي ادخالهم في منطوق الآية لعدم انطباقها عليهم اصلاً .

ثانياً : ان قوله ان الله شهد لهم بأنهم خير أمة غير صحيح لأنه تعالى اشترط في الحكم عليهم بالخير كونهم آمرين بالمعروف وناهين عن المنكر ومؤمنين بالله وإلا دخل فيهم اليهود والنصارى وغيرهم من المنافقين لانهم ايضاً من أمة النبي (ص) وبطلان ذلك واضح فدخول من يريد الهيشمي دخولهم في الآية هو اول الكلام فكان عليه وهو يحاول ادراجهم في منطوقها ان يثبت لنا كونهم آمرين بالمعروف وناهين عن المنكر ومؤمنين بالله ايماناً يستحقون به الدخول في شهادة الله لهم بأنهم من خير أمة ، وأنى يستطيع ابن حجر ان يثبت ذلك وهو لا دليل عليه بل كيف يصح ان يكونوا داخلين في الآية ونحن قد اثبتنا لك فيما أخرجه لنا حفاظ السنة انهم قد خالفوا الله ورسوله (ص) وعصوا امره ودفعوا كل ذي حق في كتاب الله عن حقه .

ثالثاً : « ان قوله وكذلك شهد لهم رسول الله (ص) بقوله خير القرون » لا أساس له من الصحة وذلك لما ذكرناه من فساد حديث القرون ووضعه وعدم ملائمة للعدل ومنافاته للحكمة والعقل ومعارضته بما هو أصح منه سنداً وأظهر دلالة من المتفق عليه ، ودعواه الاتفاق على صحة حديث القرون كحديث القرون نفسه لا أساس لهما من الصحة فضلاً من الاتفاق عليه فان الشيعة جميعاً لا يعرفون هذا الحديث ويحكون بوضعه فكيف يكون متفقاً على صحته ، وأما قوله « ولا مقام أعظم من مقام قوم ارتضاهم الله لصحبة نبيه (ص) » فمدخول بأنه ان أراد من رضا الله عنهم الرضا عن جميع أصحابه بما فيهم المنافقون والمنقلبون والكذابون وبطانة الشر والداخلون النار المنتسوه عنهما في حديثي الخوض والبطانتين وإنه لا مقام أعظم من مقامهم جميعاً فذلك هو الطعن الصريح في صميم القرآن وروح السنة الحاكمين بلعن المنافقين والكاذبين على اختلاف طبقاتهم بمختلف أدوارهم وان أراد الرضا عن بعضهم فليس منهم من يريده الهيشمي لعدم الدليل عليه سوى التعصب له .

آية والسابقون الأولون لا يفيد ابن حجر

رابعاً : « ان استدلاله بقوله تعالى « والسابقون الأولون من المهاجرين » وأنه يريد من يروم الهيشمي ادخاله في منطوقه » غير صحيح وذلك لأنهم لم يكونوا من السابقين الأولين ليكونوا في متناول الآية ويشملهم عمومها أما « الخليفة » أبو بكر (رض) فقد تقدم عليه زيد بن حارثة في الإسلام وأما عمر وعثمان (رض) فقد تقدم عليهما خلق كثير فهم من التالين للتالين الاولين ولو سلمنا جدلاً بأنهم منهم ولكن مجرد اتصافهم بالسبق الى الإسلام لا يوجب

الحكم بإيمان السابق مطلقاً وعلى كل حال فضلاً عن إيجابه العدالة له وإلا وجب على الهيثمي ان يقول بوجوب الصلوات والرحمة من الله على مطلق الصابر وان كان كافراً في قوله تعالى « وبشر الصابرين الذين اذا اصابتهم مصيبة قالوا اننا لله واننا إليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة » وهذا لا يصح قطعاً وذلك مثله لا يصح ، على ان ما استند إليه ابن حجر من مدح الصحابة ووعدهم بالرضوان والثواب كله عمومات قد أسقطت تخصها من الكتاب والسنة عن العمل كآية « الانقلاب على الاعقاب والمروءة على النفاق وآية ومن يشاقق الرسول » « وكحديث الحوض والبطانتين ، وحديث لتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وهم اليهود والنصارى » فإن هذه وأمثالها قد خصصت تلك العمومات وقضت عليها وأخرجت عن عموماتها من أخرجه الله عنها اخراجاً ممن يرغب الهيثمي ادخاله فيها بغير دليل ، فالرجل يهون عليه ان يطرح الآيات المخصصة والسنة القاضية على ما أدلى به من العمومات عن ميزان التخصيص احتفاظاً بكرامة المنقلبين على الأعقاب من أسلافه الماضين ، ومع ذلك يلعن الشيعة الذين عملوا بهما جميعاً وينسب إليهم الجهل والحماقة التي هي من صفاته وصفات من تقدمه من أشياخه .

آية محمد رسول الله لا تجدي الهيثمي نفعا

خامساً : « ان استدلاله بآية محمد رسول الله والذين معه أشداء » على ارادة من يرغب ادخالهم فيها غير صحيح من وجهين اثنين :

الأول : ان الآية وصفت الذين معه (ص) بأنهم أشداء على الكفار والمشايخ والثلاثة (رض) عارون عن هذا الوصف وموصوفون بضدها أما كونهم عارين عن هذا الوصف فلهثبوت فرارهم وتوليهم الادبار على ما حكى ذلك عنهم

أهل الأخبار من مؤرخي السنة لا سيما فرار « الخليفين » أبي بكر وعمر (رض) يوم خيبر فانه مما اتفق المسلمون جميعاً على صحته حتى ان البخاري اخرج في صحيحه ، وأما كونهم أشداء على غير الكافرين من المؤمنين فلأنهما أرادا إحراق بيت فاطمة بنت رسول الله (ص) وضرب « الخليفة » عمر (رض) بطن فاطمة حتى اسقطها جنيها على ما تقدم تسجيله عن شيخ المعتزلة النظام وأرسل « الخليفة » أبو بكر (رض) خالد بن الوليد الى بني يربوع وأمره بقتالهم وهم مسلمون مؤمنون ما برحوا على الإسلام ولم يخالفوا أمراً ولم يبدلوا حكماً مطلقاً وإنما كان جزاؤهم من « الخليفة » القتل لأنهم من اتباع علي (ع) وبنيه (ع) ومن شيعته المخلصين .

الشيعية لا تختلق الأحاديث

سادساً : (ان ما نسبته الى الشيعة من الاختلاق) من زوره واختلاقه فان شيعة آل محمد «ص» بريئون من الاختلاق ومن القول الكذب ومن الانتصار للباطل بالباطل من الكلم لذا ترام قديماً وحديثاً لا يحتجون على خصمهم إلا بما ثبتت روايته في كتب أهل السنة المعتمدة لتتم الحجة بها عليهم بخلاف ما صنعه هذا الهيشمي وغيره فانهم لا يحتجون على الشيعة إلا بما تفردوا بنقله ومع ذلك يطلبون إليهم النزول عليه وإلا كالوا لهم ما شاؤا من اللعنات كما يجد ذلك كل من راجع كتب الفريقين في هذا الباب وما ارتكبه هذا الحجري في كتابه مع أخصامه الشيعة شاهد عدل على ما نقول .

سابعاً : (ان قوله لم يختر الله لاكمل أنبيائه «ص» إلا أكمل من عدام من بقية الأمم) لا يجديهم نفعا ؛ لأنه لا يبدل على دخول من يريد ادخالهم في الأكل لا سيما ان الشيعة تمنع ذلك ولا دليل لخصومهم عليه فكيف يستطيع إلزامهم به وهم ينكرونه أشد الإنكار من جهة ، وجهة أخرى أثبتوا منهم بأسانيد صحيحة وأحاديث معتبرة قد اتفق الفريقان عليها كما مرّ في الامر الرابع فلتراجع .

قول الهيثمي هو الكذب

ثامناً : (ان قوله ومما يرشدك إلى أن ما نسبوه إليهم كذب) هو كذب وهو من أقبحه لأنهم أثبتوا مخالفات الخلفاء الثلاثة «رض» واعوانهم لكتاب الله والسنة بما ورد من طرق أهل السنة الصحيحة وكتبهم المعتبرة كما مرّ . ثم كان من اللازم على ابن حجر ان يذكر لنا الوجه فيما نسبته إلى الشيعة من الاختلاف على أشيائهم ليكون ذلك دليلاً على صدقه في دعواه فان مجرد قوله انهم لم ينقلوا شيئاً منه باسناد عرف رجاله وعدلت نقلته لا يكون إلا من المزاعم المبهمة التي لا تفيد سوى حيرته وارقبائه وعجزه على اثبات صحة كذبه وزوره ؛ اذ الواجب يقضي عليه لو كان صادقاً في ذلك ان يذكر لنا شيئاً منه لننظر في صحة نسبته وفسادها ومن حيث انه لم يأت على ذكره واقتصر على القول المبهم فقد علمنا ان ذلك من افكهم على الشيعة وكذبه (والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) .

وبعد فان كان يريد بذلك ان الشيعة لم ينقلوا في مخالفة الخلفاء الثلاثة «رض» وأصحابهم إلا ما لا يعرف اسناده أهل السنة ولم يعرفوا شيئاً من حال رجاله أو لم يحكموا بعدالة روايته فهو في هذا عادل عن الحق والصواب وذلك لأن الشيعة لم يحتجوا على خصومهم إلا بما ثبتت روايته في كتبهم المعتبرة كما لا يخفى على من راجع مؤلفاتهم في هذا الباب ، ولكن ابن حجر وأضرابه من أبناء العصبية لما علموا بما في كتبهم من أحاديث الطعن الدالة على عدم استحقاق الخلفاء الثلاثة «رض» للخلافة ولم يستطيعوا ان يجابها خصومهم بالرد عمدوا الى ردها تارة بدعوى ضعف روايتها واخرى بالتأويلات الباردة التي لو جاز ادخالها في الكلام لفسد باب التفهيم والتفهيم بالكلام وحينئذ

فلا نعرف المؤمن من الكافر والفاسق من العادل والصادق من الكاذب وهذا واضح البطلان وان كان يريد ان الشيعة تركوا البحث عن حال رجال اسناد ما يحتجون به على أهل السنة ولم يفحصوا عن وثاقتهم فمدخول بأن وجود الحديث في كتبهم المعتبرة لا سيما الصحاح الستة ومسند أحمد وغيرها مما ألفها أكابر علمائهم ومشاهير حفاظهم وأعاضم مفسريهم يكفي في صحة الاحتجاج به عليهم على أن الشيعة قديماً وحديثاً لم يتركوا البحث عن سند ما يحتجون به من الأحاديث على خصومهم وانما يحتجون بها عليهم بعد الفحص والتنقيب عن حال رواقه من كتب الجرح والتعديل لأهل السنة ولكن الهيشمي تعامى عن ذلك وادعى تلك الدعوى المبهمة .

ما نسبته الى علي والأكابر من أهل بيته كذب

تاسعا : (ان قوله وسيتلى عليك عن علي وأكابر أهل البيت من تعظيم الصحابة لا سيما الشيخان وعثمان) مدخول بأن ما نسبته إليهم من تعظيم الصحابة لا أساس له من الصحة وانما وضع ذلك أولياء الشيخين «رض» ليلبسوا به الامر على البله المغفلين من اتباعهم .

وأما قوله (وزعم الرافضة ان ذلك تقيسة) فعلى اطلاقه غير صحيح وذلك لأنهم انما يجرحون الرجال المذكورين فيما يحكيه عن أهل السنة عن علي «ع» وأكابر أهل البيت في مدح من علمنا عدم استحقاقه المدح بإمارات ودلائل أثبتتها لنا حفاظ السنة مما هو حجة لنا عليهم كما تقدم البحث عنه في الامر الرابع مستوفى .

وأما الحمل على التقية في بعض ما روه عنهم فلا مانع فيه لا سيما اذ كانت هناك قرينة حالية أو مقالية توجب الحمل عليها ونحن نذكر لك مورداً واحداً تستطيع من وراءه ان تقف على كذب الهيثمي وبهتانه فيما زعمه من تعظيم علي «ع» وأكابر أهل البيت لاشياخه وذلك (يوم قال اللهم اني استعديك على قریش فانهم قطعوا رحمي وكفأوا اناي وأجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري) إلى آخر خطبته الشريفة الدالة على تظلمه من أهل السقيفة .

عاشراً : (ان قوله ان بعض الرافضة كفر علياً لأجل أعماله التقية) مدخول بأنه ان أراد بالرافضة الغلاة فواضح الفساد لأنهم اهتموا علياً «ع» فكيف يصح نسبة تكفيره إليهم وان أراد بهم الشيعة الامامية كان فاسداً أيضاً اذ لا نعلم لهذا البغض وجوداً في كون الوجود ولو كان الهيثمي صادقاً في دعواه كان عليه أن يذكره لنا باسمه ونعته وفي أي كتاب هو مسطور ومن حيث انه أهمل ذكره علمنا انه من كذب الدجالين .

في ان نصب الامام بالنص

قال ابن حجر في المقدمة الثانية أعلم أيضاً ان الصحابة أجمعوا على ان نصب الامام بعد انقراض زمن النبوة واجب بل جعلوه أهم الواجبات حيث اشتغلوا به عن دفن رسول الله «ص» واختلافهم في التعمين لا يقدح في الاجماع المذكور ولتلك الأهمية لما توفي رسول الله «ص» قام أبو بكر خطيباً كما سيأتي فقال أيها الناس من كان يعبد محمداً «ص» فان محمداً «ص» قد مات ومن كان يعبد الله فان الله حي لا يموت لهذا الامر من يقوم به فانظروا

وهاتوا آراءكم فقالوا صدقت فنظر فيه ثم ذلك الوجوب عندنا معشر أهل السنة والجماعة وعند أكثر المعتزلة بالسمع أي من جهة التواتر والاجماع المذكور وقال كثير بالعقل ووجه ذلك الوجوب انه «ص» أمر باقامة الحدود وسد الثغور وتجهيز الجيوش وحفظ بيضة الاسلام وهي لا تتم إلا بالامام وما لا يتم الواجب المطلق إلا به وكان مقدوراً فهو واجب ولأن في نصبه جلب منافع لا تحصى ودفع مضار لا تستقصى وكل ما كان كذلك يكون واجباً ، أما الصغرى على ما في شرح المقاصد فتكاد تلحق بالضروريات بل بالمشاهدات بشهادة ما نراه من الفتن والفساد وانقسام أمور العباد بمجرد موت الامام وان لم يكن على ما ينبغي من الصلاح والسداد ، وأما الكبرى فبالاجماع عندنا وبالضرورة عند من قال بالوجوب عقلاً من المعتزلة كأبي الحسين والجاحظ والخياط والكعبي انتهى .

اجماع الصحابة وما فيه

أقول : ويرد عليه أولاً : ان قوله (أجمعت الصحابة على ان نصب الامام واجب) إن أراد به انعقاد الاجماع على ان نصب الامام واجب على الامة فواضح الفساد لوجود الخلاف من الشيعة الامامية والمعتزلة في ذلك فلا يصح منه دعوى انعقاده على أن وجوب نصب الامام على الامة يقتضي عدم حصول انعقاد الامامة إذا لم يتفقوا وانما يجب تكرار النظر مرة بعد أخرى وقد لا ينتج اتفاقهم شيئاً من ذلك لاختلاف الآراء وتباين الاهواء وذلك موجب لبطلان تعليق الامامة على رأي الامة كما زعمه المؤلف لاستلزامه ، أما تعذر نصب الامام أو انه يجوز لكل فريق ان يعمل برأيه في نصب من يريد فيكون منصوبه اماماً عليهم خاصة وهكذا يكون الحال في رأي الآخرين وهم جرا وهذا لا يصح قطعاً وذلك مثله لا يصح

وان أراد به تحقق اجماع الصحابة على وجوب من نصبوه في السقيفة فغير صحيح أيضاً وذلك لتخلف أعيان الصحابة عن الدخول في المجمعين وفي طلبهم علي أمير المؤمنين «ع» كما مضى تحقيقه في الأمر الخاص من أمور الكتاب فان قالوا ان تخلف الجمع عن الدخول فيما دخل فيه الاكثرون لا يضر في صحة انعقاد الاجماع فيقال لهم ان تخلف الواحد فضلاً عن الجماعة الكثيرة من وجوه الصحابة وأكابر رجالها مسقط للاجماع عن الحجية لا سيما انهم معصومون لا يخطئون كما يزعم الهيثمي بل لا ينعقد بالاكثرين لأنه ليس من الاجماع الشرعي في شيء ولا دليل على كون ما عليه الاكثر حقاً وصواباً دون ما كان عليه القليل بل الامر معكوس على هذا المستدل بدليل قوله تعالى (وقليل من عبادي الشكور) وقوله تعالى (وقليل ما هم) فانهما يفيدان ان الحق مع القلة من عباده دون الاكثرين فانه في الأغلب دليل على الخطأ والضلال لقوله تعالى (وان أكثرهم لفاسقون) وقوله تعالى (وما وجدنا لأكثرهم من عهد وان وجدنا أكثرهم لفاسقين) ولا واسطة بين الشكور والكفور وقوله تعالى (وان تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله) ويقول البخاري في صحيحه عن النبي «ص» (انه قال : لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون) وهو صريح في ارادة الفرقة القليلة كما يشعر به تعبيره عنها بالطائفة ، وقال المؤلف قال النبي «ص» في علي «ع» (اللهم أدر الحق معه حيث دار) .

وأخرج السيوطي في الحسن من جامع الصغير عن النبي «ص» انه قال (علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يفترقا حتى يردا علي الحوض) .

وأورده الهيثمي في ص ١٢٤ من الصواعق المحرقة لأبن حجر فلو كان

ما قامت عليه السقيفة من عقد البيعة من القرآن وكان حقاً لم يتخلف عنه من يدور معه الحق ولا يفارق القرآن .

ويقول الكتاب (فماذا بعد الحق إلا الضلال) ونحن لما وجدنا علياً «ع» قد انحرف عن بيعتهم وعلّمنا قول النبي «ص» فيه فيما حكاه لنا حفاظ السنة وعلّمواها بأنه «ع» مع الحق والقرآن لا ينفعك عنهما أبداً علّمنا عدم صحة بيعتهم للآخرين وانها ليست بحق .

ثانياً : ان قوله (بل جعلوه أهم الواجبات حيث اشتغلوا به عن دفن النبي «ص») مدخول بأنه ان أراد به ان رسول الله «ص» ما كان يعلم بأن نصب أبي بكر «رض» خليفة على أمتهم من أهم الواجبات وهم علّموا ذلك فقد جعلوا أنفسهم اعلم من الله ورسوله بأهم الواجبات وهو كفر صراح من الهيثمي يدل على جنونه أو مروقه وان أراد ان رسول الله «ص» كان يعلم ذلك ولكنه أهمله ولم يبينه لأمتهم وهم يبينوه ولم يهملوه فقد نسبوا إلى رسول الله «ص» التقصير في تبليغ أهم الواجبات للناس وطعنوا فيه وفي دينه وزهدوا الناس في اتباعه ولو جاز عليه إهمال أهم الواجبات كان جواز إهماله لغيره أولى فيجوز انه أهمل كثيراً من الواجبات وكتّمها ولم يبلغها وهذا كما تراه جرأة على قداسة النبي «ص» وأمانته لا يرتكبها إلا الخارج عن دين الله .

وأما اشتغالهم بذلك عن دفن النبي «ص» فدليل على طمع المشتغل في الجاه والامارة ولز على - الحجارة - وبهذا ونحوه تستدل الشيعة على عصيان القوم لأمر النبي «ص» واختيارهم عاجل الدنيا على أجل الآخرة فلو كانت ما زعمه الهيثمي حقاً فأى معنى يا ترى لمبادرة القوم ومسارعهم إلى السقيفة

وأي معنى لوقوع النزاع بينهم وما معنى قول أبي بكر «رض» (إني أختار
 لكم أحد هذين الرجلين) فأين النص الذي يدعيه الحجري على خلافة أبي
 بكر «رض» من النبي «ص» وأين يا ترى كانت عدالة القوم ونزاهتهم وكاملهم كما
 يدعون لتمنعهم من تأجيل القضية حتى يفرغوا من تجهيز النبي «ص» ودفنه
 وعلى الجملة إن القوم لم يشتغلوا بأمر الخلافة ويتركوا رسول الله «ص» جنازة
 لم يفصل بمد ولم يقبر إلا لأنهم اغتنموا الفرصة بعدم حضور علي «ع»
 وأصحابه واشتغالهم بتجهيز النبي «ص» ودفنه وعلوموا أنه لو حضر معهم
 لأفسد عليهم أمرها وأبعدهم عن مقامها وبذلك يفوت عليهم ما دبروه
 وينتقض ما أبرموه وإلا فليس في تأخيرهم الأمر واشتغالهم بأمر النبي «ص»
 ما يوجب فوات أمر الخلافة وعدم إمكان استدراكه لا سيما إن الهيثمي وغيره
 من أوليائهم يزعمون إن الله تعالى قد ارتضاهم لصحبة نبيّه وإنهم الاتقياء
 العدول المبرؤن عن كل تهمة ووصمة وجهها إليهم الرفضه ، فإن الرفضه
 تقول لو كان الأمر فيهم كما يزعم أولياؤهم كان عليهم أن يصبروا ويشتغلوا
 مع علي «ع» وأصحابه في تجهيز النبي «ص» ومواراته في ضريحه الطاهر
 لينالوا بذلك الثواب الأوفى ثم يعودوا على عقدها واختيار اللائق لها ولكن
 الرفضه لما رأت القوم قد أسرعوا إلى السقيفة وتركوا رسول الله «ص»
 جنازة وتنازعوا في الأمر علموا إن ذلك كان طمعاً منهم في الرئاسة والجاه
 العريض والمال الكثير والغل الثابت في قلوبهم للأمير «ع» ثم كيف يا ترى
 صار ذلك واجباً على الفور بحيث يفوت وقته في مبدأ اشتغالهم في تجهيز
 للنبي «ص» ودفنه وهو لا يتجاوز عدة ساعات من النهار ولم يكن قول
 النبي «ص» (انتوني أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً) واجباً على الفور
 ولماذا يا ترى وافقوا قول قائلهم (إن النبي «ص» ليهجر حسبنا كتاب الله)
 عندما أمرهم «ص» بذلك والحجري وغيره يزعمون ؛ (فالحنذر الحذر

من اعتقاد أدنى شائبة من شوائب النقص فيهم وانهم أكمل من عداهم من بقية الأمم) .

فهل يا ترى من شرط الأكمل ان يقولوا ان نبيهم ليهجر أو من شرطه أن يتركوا النبي «ص» جنازة ويسارعوا إلى عقد الخلافة لأنفسهم ويتنازعوا فيها ، وإذا كان ما سارعوا إليه في السقيفة لأجل الدين ، فلماذا يا ترى لم يسرعوا لأجله في غزوات بدسوا أحد وخيبر وحنين ، ولماذا ولتو فيها الادبار فلا ترى خلفهم سوى القبار المتطاير إلى أجواء السماء ؛ ولماذا يا ترى لم يسارعوا إلى تحصيل الآجل من الثواب كما سارعوا إلى عقد الخلافة لأبي بكر «رض» ومن هذا ونحوه علم الرافضة علماً قطعياً بأن القوم ليسوا كما وصفهم الهيثمي تبعاً لمصارع الهوى ومساقط الشيطان وان ما قاله الرافضة فيهم كان هو الحق والصواب .

ما نسبته من الخطبة الى ابي بكر

مخالف للأدب

ثالثاً : (ان ما نسبته إلى « الخليفة » ابي بكر «رض» من الخطبة مخالف لأدب الخليفة فان قوله من كان يعبد محمداً فان محمداً قد مات) يفيد ان هناك جماعة من أصحاب النبي «ص» قد اتخذوا محمداً إلهاً يُعبد أو كان هناك من يعتقد منهم بأن محمداً رب لا يموت كما وقع ذلك في وهم (الخليفة) عمر «رض» (فقال والله ما مات) .

فان أراد الاول كانوا هم الرافضة الذين لعنهم الهيثمي لأنهم رفضوا الاسلام فعبدوا محمداً دون الله فهم مشركون على حد قول ابي بكر «رض» وهو أعرف بهم من ابن حجر لقربه منهم وبُعد الحجري عنهم .

وان أراد الثاني كانوا هم الغلاة الذين لعنهم الله ورسوله والمؤمنون وأياً كان فانه يدل على تناقضه وبطلان ما يدعيه من تعديل أصحاب النبي «ص» أجمعين ؛ وكان الاجدر بان حجر ان ينزع المنظار الاسود الكريه من عينيه لئلا يضع عجلته في اثر عجلة اولئك الذين لم يبلغوا مرتبة التليذ البليد المعصوب العين ولم يحسب حساب للتناقض والاختفاء التي وقعوا فيها ، لذا تراه وقع في المتناقضات كما وقعوا وخبط كحاطب ليل كما خبطوا وخاض في تلك المستنقعات كما خاضوا فجاءت نتائجها شوهاء بوهاء ، ثم كيف يا ترى يصح من ابي بكر «رض» ان يدعو الناس إلى النظر في ذلك الأمر ويطلبوا منه المهلة ليحيلوا آراءهم فيه مع انهم أجمعوا على (ان بيعة ابي بكر كانت فلتة وقى الله المسلمين شرها فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه) على ما سجله المؤلف

في أول ص ٨ من الصواعق المحرقة لابن حجر ، ولماذا يا ترى لم يطلب ابو بكر «رض» ذلك من علي «ع» والذين كانوا معه كما طلبه من الآخرين الذين خطبهم في السقيفة ، ولماذا يا ترى لم ينتظر رأيهم فقبل برأي عمر «رض» وأربعة معه خاصة ؛ ذلك ما يفهم جوابه الذين ينظرون بنور العلم ولا يتأثرون بالمعاطفة التي شوهت وجه الحقائق ويعلمون صحة ما نقول .

ما زعمه من الوجوب السمعي باطل

رابعاً : ان قوله (ثم ذلك الوجوب عندنا بالسمع) غير صحيح وذلك لانحصار الوجوب السمعي بالكتاب والسنة والاجماع لو قلنا به ولا يوجد شيء منها في خلافة ابي بكر «رض» أما الكتاب فواضح ومثله السنة اجماعاً وقولاً واحداً كما مر ، وأما الاجماع فقد أبطلناه بوجود المتخلفين عنه من أعيان الصحابة وأكابر رجالها الذين اقتدى الشيعة بهم في عدم صحة ماقامت عليه السقيفة بدليل ما أثبتته المؤلف نفسه من حديث (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) وعلى الجملة ان قوله عندنا هو من عندهم لا من عند رسول الله «ص» فحينئذ اما ان تجب طاعتهم كما تجب طاعة رسول الله «ص» أولاً ؛ وعلى الأول يلزم ان يكونوا شركاء رسول الله «ص» وذلك لا يصح والثاني موجب لبطلان ما عندهم وهو مطلوبنا وان قالوا ان ذلك من عند رسول الله «ص» فيقال لهم كما قال الله تعالى (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) فان قالوا قام الاجماع والاحاديث على ذلك فيقال لهم ان ذلك كله من عندكم فيأتي ما قلناه على عدم صحة جميع ما عندكم فيما تزعمون .

ما ذكره من الوجوب

يستلزم الوجوب العقلي

خامساً : ان قوله (ووجه ذلك الوجوب إلى آخر مقاله) مناقض لمذهب الجمهور من أهل السنة وذلك لأن ما ذكره من الوجوب يستلزم الوجوب العقلي بدليل انقسام المقدمة إلى قسمين أحدهما القسمين شرعي والقسم الآخر عقلي وهو ما يتوقف وجود ذي المقدمة عليها في الخارج على معنى لو لم توجد هي لم يوجد هو (كنصب السلم مثلاً بالنسبة إلى صعود السطح فيما لو قال المولى لعبده اصعد السطح) فان العقل لما كان حاكماً بوجوب طاعة المولى بصعود السطح فانه يوجب على العبد نصب السلم مقدمة لتحصيل مطلوب مولاه وبديهي ان المولى لم يأمر بنصبه ولا بالصعود عليه واثبات مطلوبه منه وإنما أمر بالصعود عليه والحكم بوجوب نصبه انما نشأ من حكم العقل لأجل ما حكم به من وجوب طاعته بعد ان علم ان طاعته موقوفة على نصبه - والمقام من هذا القبيل فان الوجوب فيه عقلي وليس شرعي - والمهم ان نبين لك أها القاريء على من يجب ذلك النصب بعد ان علمت ان المؤلف نص صريحاً على كون نصب الامام أهم الواجبات وأهم ذكر من يجب عليه فحينئذ نقول ان من الضروري عند المسلمين أجمعين ان للفرض من ارسال النبي «ص» بالشرعية هو ان يطبق الناس عملهم على مقتضاها مدة بقائها فوجب من ذلك بالضرورة نصب من هو عالم بها قادر على ادارتها وسياسة الناس بأحكامها وذلك لا يمكن معرفته إلا من العالم بحقائق الناس وليس ذلك العالم إلا الله وحده ولهذا السبب نفسه قال تعالى (وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة)

وقال تعالى (يقولون هل لنا من الأمر من شيء قل ان الأمر كله لله) وقال تعالى (ان علينا للهدى) وقال تعالى (كتب ربكم على نفسه الرحمة) ولا شك في ان نصب الامام من الرحمة وقد كتبها على نفسه فوجب ان يكون من قبله كما ان نصبه من الهدى وهو المراد من قوله (ان علينا للهدى) أو المراد طريقه فيلزم أن يكون من قبله لذلك لما قام بالأمر غير ما اختاره الله واراده وقع ما وقع من الحكم بغير ما انزل الله وحدث من البسود والفساد في الأرض الشيء الكثير ممن اختاره الناس ونصبوه واستمعوا له .

ومن ثم وجب أن يكون اختيار الامام من قبل الله تعالى لا من قبل الناس لئلا يقع منه أمثال ما وقع من المتخلفين بعد رسول الله «ص» من المخالفات لله ولرسوله «ص» كما تقدم ذكره في الامر الرابع فتذكر .

ثم ان ما ذكره المؤلف في وجه الوجوب على الامة سمعاً مدخول بأن أمر النبي «ص» باقامة الحدود وسد الثغور على آحاد الناس ليس معناه جواز فعلها من كل أحد منهم على سبيل الاستقلال وإلا لزم إما أن يكون الناس كلهم أئمة أو لا يقتضي كون نصب الامام على الامة بالسمع كما ادعاه الأول معلوم البطلان ومثله الثاني وذلك لأنه انما يجوز فعلها بأمر الامام كما يرشد اليه قول المؤلف (وهي لا تتم إلا بالامام) ولكن الهيئتي لما كان يكتب بشوة وعاطفة غفل عما سجله على نفسه مما نقض به أوله آخره وبعبارة أوضح ان أمر النبي «ص» بذلك راجع إلى بيان ما يجب على معاونة الامام في تلك الأمور المذكورة لا إلى وجوب الامامة فالواجب المطلق في أمره بتلك الأمور هو الوجوب المتعلق باطاعة الناس دون الوجوب المتعلق بنصب الامام ولا يجب من سمعية الاول سمعية الثاني على ان قول الحجري (وما لا يتم الواجب المطلق إلا به وكانت مقدوراً فهو واجب) ممنوع وذلك لأن

صدق هذه المقدمة موقوف على امتناع التكليف بما لا يطاق وهو غير ممتنع عند مذهب الهيثمي الاشعري فلا يتم له هذا الدليل .

كون نصب الامام

فيه جلب منافع

لا يوجب نصب الامة له

سادسا : ان قوله (ولأن في نصبه جلب منافع لا تحصى ودفع مضار لا تستقصى) مدخول بأن ذلك لا يصحح النصب من الامة ولا يكون دليلا على صحته منهم لأن الضرر المظنون الذي يجب دفعه ضرران ديني ودينيوي :

والأول لا يحصل إلا بامام منصوب من قبل الله عارف بالاحكام العقلية والشرعية معاً مؤيد بالآيات وهذا لا يكون فيمن نصبه الناس على ما تقتضيه رغباتهم وتوجيه شهواتهم إذ جوزوا ترجيح المرجوح على الراجح وتفضيل المفضول على الفاضل ومتابعة المستبد الظالم والفاسق الجاهل باحكام الدين الحاكم فيها بالهوى وبغير ما أنزل الله .

وأما الضرر الثاني الدينيوي كوقوع الفتن والشغب وان كان يحصل دفعه في الجملة من نصب رئيس يختاره بعض الناس لئلا يختل أمور معاشهم كما هو الحال في مشايخ العشائر إلا أن نصبه يؤدي إلى المفاسد الدينية لرجوع أمر المعاش إلى أمر المعاد فيحدث منه ما تصرخ منه جنة الأرض وملائكة السماء من حيف وظلم وتعمدي حدود الله كما وقع ذلك من المستخلفين بعد رسول

الله «ص» لا سيما (الخليفة) عثمان بن عفان حق أدى ذلك إلى قتله
واهراق دمه .

سابعاً : ان قوله (وأما الكبرى فبالاجماع عندنا) غير صحيح وذلك
لأنه من عندهم لا من عند الله وعند رسوله «ص» وقد أبطلنا ما عندهم بما عند
الله وعند رسوله «ص» ؛ ثم ان الاجماع المدعي عندهم قد أبطله (الخليفة)
ابو بكر «رض» نفسه وذلك بقوله في السقيفة (الخلافة في قريش) وقوله
(اختار لكم أحد الرجلين) فقال عمر «رض» (بل نحن نبايعةك) فد يده
فبايعه ثم قال فيها (انها فلتنة وقي الله المسلمين شرها) فكيف يصح لابن
حجر ان يزعم قيام الاجماع على صحة ما قام به أهل السقيفة وهو يسمع
بأذنيه امامه عمر «رض» يقول فيها (انها فلتنة يجب قتل من عاد إلى مثلها)
في الشريعة .

الامامة لا تثبت بغير النص

قال الهيثمي المقدمة الثالثة الامامة تثبت بالنص من الامام على واحد من أهلها واما بعقدها من اهل الحل والعقد لمن عقدت له من أهلها كما سيأتي بيان ذلك واما بغير ذلك كما هو مبين في محله واعلم انه يجوز نصب المفضول مع وجود من هو أفضل منه لاجماع العلماء بعد الخلفاء الراشدين على امامة بعض من قريش مع وجود أفضل منه منهم ولأن عمر جعل الخلافة في ستة من العشرة منهم عثمان وعلي وهما أفضل أهل زمانهما بعد عمر والمعنى في ذلك ان غير الافضل قد يكون أقدر منه على القيام بمصالح الدين وأعرف بتدبير الملوك وأوفق لتنظيم حال الرعية واثق في اندفاع الفتنة .

واشترط العصمة في الامام وكونه هاشمياً وظهور معجزة على يديه يعلم بها صدقه من خرافات الشيعة وجهالاتهم لما سيأتي بيانه وايضاحه من حقبة خلافة ابي بكر وعمر وعثمان «رض» مع انتفاء ذلك فيهم ، ومن جهالاتهم ايضاً قولهم ان غير المعصوم يسمى ظالماً فيتناوله قوله تعالى (لا ينال عهدي الظالمين) وليس كما زعموا اذ الظالم لغة من يضع الشيء في غير موضعه وشرعاً المعاصي وغير المعصوم قد يكون محفوظاً فلا يصدر منه ذنب او يصدر عنه ويتوب منه حالاً توبة نصوحاً فالآية لا تتناولها وانما تتناول المعاصي على ان العهد فيها كما يحتمل ان المراد به الامامة العظمى يحتمل ايضاً ان المراد به النبوة او الامامة في الدين او نحوها من مراتب الكمال وهذه الجهالة منهم انما اخترعوها ليبتنوا عليها بطلان خلافة غير علي وسيأتي ما يرد عليهم ويبين عنادهم وجهلهم وضلالهم وبالعناد والجهل والضلال انتهى .

أقول : ان ابن حجر ترك عقله وأبى الا ان يعتمد على أشياخه الذين لم يملكوا عقولهم ولم يقدرُوا على الانفلات من القيد ولم يفتح عينيه على غير ما خطه له سلفه الراحل من الأكاذيب وكان من الخير له لو كان يريد الخير ان يعتق نفسه منها وينظر إليها نظرة مشفوعة بعقل ليستطيع ان يوازن بينها وبين غيرها من الصديق غير انه أبى ان يعتق نفسه ويفك عقله ويطلق فكره. من قيد التقليد لذا لم يأت هنا بغير الاباطيل .

أولاً : انا نطالبه بالدليل على ما قرره من الوجوه لاثبات خلافة ابي بكر «رض» وانى له باثباته وهو لا دليل عليه لا سيما ان الشيعة لا تعرفه وتشك فيه .

ثانياً : لو سلمنا جدلاً صحة ما قرره ولكنه مبني على انتفاء النص من النبي «ص» على علي «ع» ونحن قد اولينا لك فيما تقدم ما يدل على بطلان نصب الناس للإمام وبيننا لك ان المنصوص عليه بالخلافة هو علي «ع» من وجوه عديدة أهملها الهيثمي لأنها تنافي غرضه ولم يأت بدليل واحد هنا على صحة مزعمته .

لا يجوز نصب المفضول مع وجود الفاضل

ثالثاً : ان قوله « يجوز نصب المفضول مع وجود من هو أفضل منه لإجماع العلماء » غير صحيح لأنه ان أراد بالعلماء جميع العلماء كما يقتضيه الجمع المعروف بالآلاف واللام ففساده اوضح من أن يخفى اذ الأئمة من آل رسول الله (ص) وشيعتهم من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من اتباع الوصي وآل النبي (ص) لا يعرفون هذا الإجماع ولا يرون له قيمة وان اراد به اجماع علماء السنة فباطل على باطل من وجهين :

(الأول) انهم من بعض العلماء واجماع البعض لا حجة فيه لوجود الخلاف فيه من الآخرين .

(الثاني) انه لا حجة فيه على خصمه الشيعي اذ هو مصادرة على المطلوب فكيف اذن يزعم هذا الهيشمي انه رد على الشيعة وألزمهم بالحجة وأنه بين عنادهم وجهلهم وضلالهم وهو لم يأت في كتابه على غير الترهات والمصادرات ليخفي الحقيقة عن أعين المؤمنين النجباء .

رابعاً : أن قوله « لأن عمر حصر الخلافة في ستة » مدخول بأن ما فعله عمر لا حجة فيه ولا دليل على حجبة فعله او قوله اصلاً اذ ليس في كتاب الله آية ولا في السنة ما يدل على حجبة فعل عمر او قوله نعم يرى الحجري ان قول عمر وفعله فوق قول النبي (ص) وفعله وأولى بالاتباع والطاعة من فعل النبي (ص) وقوله لذا تراه أعرض عن الأحاديث النبوية المصروفة بالخلافة لعلي (ع) من بعده وأولها بما عوى وسلخها عن معناها سلخاً وتمسك بقول عمر وفعله في نصب الخليفة وخالفه كما خالف « الخليفة » عمر (رض) رسول

(ص) في ترك استخلافه على حد قوله وهذا التناقص لا يصدر إلا من خامر
الهووى عقله وأماتت الشهوة قلبه وسلم قياد نفسه وزمام عقله لهواه وشيطانه
فكتب ما يشاء من غير ان يعير الحق ذهنه .

غير الأفضل لا يكون أقدر من الأفضل

خامساً : ان قوله « والمعنى في ذلك ان غير الأفضل قد يكون أقدر منه
على القيام بمصالح الدين » مدخول بأنه ان اراد بالأقدر منه المذكور في مقاله
أنه لا يعرف مصالح الدين لكنه أقدر من الأفضل على إقامتها فبطلانه في غاية
الوضوح فإن القيام بمصالح الدين فرع العلم بها والجاهل بها لا يقدر على القيام
بها فضلاً من أن يكون أقدر وأن اراد انه أقدر من الأفضل على إقامتها
مع العلم بها وعدم احتياجه الى معرفتها من الآخرين فباطل أيضاً لان مثل
هذا الشخص لا يكون مفضولاً في العلم اذ المفضول من كان محتاجاً الى الإستعلام
من الآخرين الأفضلين دونه ولا أقل من مساواته لغيره فلا يكون مفضولاً
وأما كونه اعرف بتدبير الملك وأوفق لنظم حال الرعية وأوثق في اندفاع
الفتنة فهو أول الكلام فكيف يستطيع الهشمي اثباته وهو لا دليل عليه
وجهة أخرى ان تدبير الملك ونظم حال الرعية ودفع الفتنة يجب ان يكون
على النهج الشرعي والقانون الإلهي الخالي عن شوائب الظلم وذلك لا يحصل إلا
من المتصف بالعلم والفقه والزهد والشجاعة والعصمة دون ما يكون على الوجه
العرفي السياسي الذي كان يستعمله أمراء الجور وبغاة الضلال أمثال معاوية
والوليد ويزيد وأضرابهم من الطغاة فإنهم كانوا يدفعون الفتنة الموهومة على
ملكهم وسلطانهم بقتل كل متهم وكانوا يضربون أعناق الرعية على الظنة
ويخربون بيوتهم ويسملون أعينهم ويصلبونهم على جذوع النخل الى غير

ما هنالك من أنواع النكال والعذاب التي كانوا يستعملونها مع المؤمنين من غير جرم وذنوب كما يحدثنا بذلك سلسلة الحوادث التاريخية التي اتصلت اولى حلقاتها بمعاوية واخرها بالهمار .

العصمة شرط في الامام

سادسا : أن قوله « ان اشتراط العصمة في الإمام وكونه هاشمياً وظهور المعجزة على يده يعلم بها صدقه من خرافاتهم وجهالاتهم » مدخول لامرين :

الأول : ان نسبة اشتراط المعجزة والهاشمية الى الامامية في الإمام باطلة وغير صحيحة لأنهم لا يشترطون في الإمام سوى العصمة وان اتفق كون أئمتهم من بني هاشم نعم جاء هذا الشرط في قول حفاظ السنة لحديث أخرجه في الينابيع صريح في اشتراط كون الامام من بني هاشم كما انهم يشترطون في المعين لإمامتهم النص من النبي (ص) عليهم واحداً بعد واحد .

الثاني : ان نسبة الخرافة والجهالة في قول الحجري الى الشيعة لاجل اشتراطهم العصمة في الإمام مع انتفاء العصمة عن أبي بكر وعمر وعثمان (رض) انما تصح اذا لم يثبت ذلك الشرط بدليل العقل والنقل أما مع ثبوت ذلك كما وقفت عليه في الامر .

الثالث : من أمور الكتاب فلا تكون الخرافة والجهالة الا من صفات من ينكر الحق بعد وضوحه .

آية لا ينال عهدي الظالمين ومعناها

سابعاً : أن قوله « ايضاً قولهم ان غير المعصوم يسمى ظالماً » ليس ذلك من قولهم وإنما يقولون ان السجود للأصنام الذي كان عليه الخلفاء الثلاثة (رض) قبل ظهور الإسلام بمكة ينافي منصب الخلافة ولو بعد الإيمان لان الله تعالى اخبر صريحاً بأن عهد الإمامة في قوله « لا ينال عهدي الظالمين » لا تليق بمن تلبس بالظلم في وقت من الأوقات والكافر لا شك في انه ظالم بدليل قوله تعالى « والكافرون هم الظالمون » ولا شك لاحد في أن قريشاً ومنهم الخلفاء الثلاثة كانوا يعبدون غير الله ويسجدون للأصنام قبل ظهور الإسلام وعليه اجماع المسلمين فان قالوا ان الكفر الذي يعقبه ايمان صحيح لم يبق على صاحبه منه ذم فيقال لهم ان عدم شمول اسماء الذم لمن تاب بعد ظلمه شيء وعدم لياقته لمنصب الإمامة بعد ثبوت تلبسه بالظلم وقتاً ما شيء آخر لا تلازم بينهما عقلاً وشرعاً اذ ليس كل مؤمن متق يصلح ان يكون إماماً وإلا كان المؤمنون المتقون كلهم أئمة وهو معلوم البطلان وترجيح بعضهم على بعض مع التساوي ترجيح بلا مرجح وهو باطل وخلاصة القول ان الله قد اخبر نبيه ابراهيم (ع) لما طلب منه الإمامة لذريته بقوله تعالى « لا ينال عهدي الظالمين » والظالم وان تاب فلا يخرج من ان تكون الآية تناولته في حال كونه ظالماً فإذا نفى ان ينال عهده فقد حكم بأنه لا يناله مطلقاً ولما كانت الآية مطلقة غير مقيدة بوقت وجب حملها على سائر الاوقات فلا يناله الظالم وان تاب فيما بعد وبعبارة أوضح ان المضارع المنفي بقوله « لا ينال عهدي » ليس للحال فقط بل يعم المستقبل ايضاً وهو يعم جميع الاوقات الآتية ولما لم يقيد الكلام بشيء منها وجب ان يعم النفي جميعها فكل من

اتصف بالظلم وصدق عليه في وقت ما كان داخلاً في الظالمين في ذلك الوقت ومشمولاً للآية ، ودعوى ان أكثر القضايا لا سيما السوالب كما قالوا يفهم منها « قيد ما دام الوصف » ولذلك سميت الموجهة بهذه الجهة - عرفية - لان اهل العرف يفهمونه منها وان لم يأت التصريح به في الكلام ومع التوبة يزول ذلك الوصف ، مدفوعة بما هو معلوم بحكم الضرورة ان ابراهيم لم يطلب الإمامة لهم حال كونهم كافرين لوضوح بطلانه لانه اجل وأعلى من ان يطلب المستحيل وانما طلبها لخصوص المؤمنين منهم فأجابه بأنه ليس كل مؤمن من ذريتك يصلح للإمامة وان الظالم منهم في حين ما لا ينال عهدي ولا يصلح أن اجعله إماماً فمتعلق النفي في الآية خصوص الظالم منهم في وقت من الاوقات ثم تاب عنه فهذا الصنف من ذريته لا يليق بالإمامة لتلبسه بالظلم وقتاً ما ومن هذا القبيل الخلفاء الثلاثة (رض) بعد تسليم انتقالهم من الكفر .

الأول : الى الإسلام .

ثانياً : فانهم لا يصلحون لها ابداً اما علي (ع) فقد أجمع المسلمون اجمعون على انه لم يسجد لصنم قط وما عبد غير الله فهو الإمام لا سواء ويؤكد هذا ويقرره ما رواه ابن المغازلي الشافعي في مناقبه بالإسناد الى عبد الله ^(١) ابن مسعود في تفسير قوله تعالى « اني جاعلك للناس اماماً قال

(١) هذا الحديث ونحوه نما ورد في مناقب علي (ع) حجة على الحجري لانه قرر حجية كل حديث كذلك على ما صرح به في ص ١٠ من كتابه « تطهير الجنان واللسان » في آخر كتاب الصواعق المحرقة لابن حجر مع قطع النظر عن صحته وشهادة صحيح الحديث بصحة معناه .

« ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين » انه لما نزلت « قال رسول الله (ص) انتهت الدعوة الي والى علي لم يسجد أحداً لصنم قط فاتخذني نبياً واتخذ علياً وصياً » فان المراد بالدعوة المذكورة دعوة ابراهيم (ع) وطلب الإمامة لذريته من الله فالرواية صريحة بقرينة ما في الآية في ان المراد من الوصاية الامامة وان السجود للصنم في حال ينافيها ولو بعد التوبة فتنتفي إمامة الثلاثة بذلك على ذلك قوله انتهت بصيغة الماضي الدال على وقوع الانتهاء عند تكلم النبي (ص) وسبق امام غيره عليه ينافيه ولا ينافي إمامة الأئمة الطاهرين من نبيه (ع) لأن الانتهاء بمعنى الوصول لا بمعنى الانقطاع على اننا قد اثبتنا لك في أوائل الكتاب وقوع العصيان من الخلفاء الثلاثة فيما حكاه لنا حفاظ السنة مما يوجب تناول الآية لهم لأنها تتناول المعاصي على حد قول الهيثمي.

ثامناً : ان قوله وغير المعصوم قد يكون محفوظاً فلا يصدر منه ذنب لا ينطبق على « الخليفة » أبي بكر (رض) فانه سجل على نفسه « ان له شيطاناً يعتريه » وطلب من الأمة تقويمه عند زيغته والمحتاج الى التقويم من الرعية عند ميله عن الحق الى الإمام أحوج فلا يصح والحالة هذا ان يكون إماماً يقتدي به وفي الرعية من هو أكمل منه واتقى وأكرم عند الله على ان وقوع المعصية من الإمام ومخالفته لله ولرسوله (ص) يوجب الخطأ منزلة في نفوس الآخرين ويمنع من تصديقه واتباعه لا سيما اذا علمنا يجاوز الخطأ عليه ووقوع الغلط منه فانه حينئذ لا يبقى للأمة وثوق بصحة ما يأمر به وفساد ما ينهى عنه فنصب المعاصي إماماً مناقض لغرض الجاعل له إماماً يقتدي به بعد ان فرضنا جواز خطأه وعصيانه .

المراد بالعهد في الآية الامامة

تاسعا : ان قوله « ان العهد فيها كما يحتمل ان المراد به الامامة العظمى
يحتمل أيضاً ان المراد بها النبوة » الى آخر مقاله مدخول من وجهين :

الأول : ان أكثر المفسرين من أهل السنة حملوا العهد فيها على الامامة
لأنه هو الظاهر المنساق من الآية بقريضة قوله تعالى « اني جاعلك
للناس إماماً » فان هذا الخطاب انما جاء لابراهيم (ع) بالوحي ولا يوحى
لغير النبي (ص) وهو لم يسأل الا الامامة لذريته كما هي له ولم يسأل من الله
سواها في منطوق الآية فأقره الله تعالى على ما سأل مجيباً لدعوته في غير
الظالمين من ذريته فأرادة غيره سلب لمعناه المطابق وتحميله معنى لا صلة بينها
وبينه والظالم هو مطلق العصاة وليس مطلق من يضع الشيء في غير موضعه
عاصياً كما زعمه الهيثمي وذلك لأن العصيان عبارة أخرى عن مخالفة المولى عن
علم - وعمد - فأما الغافل والساهي والمشتبه اذا وقع منهم ما حرّمه المولى
فلا يحكم عليهم بالعصيان لذا فانهم لا يستحقون العقاب مع ان ذلك منهم
كان من وضع الشيء في غير موضعه وعلى الجملة ان عدم التقييد في الآية بما
يوجب معنى غير معنى إمامة ابراهيم (ع) دليل على عدم ارادة سواه ومن
ذلك تفقّه ان ما قاله الشيعة هو المستفاد من الكتاب والسنة وان القائل بأن
ذلك جهل وخرافة كابن حجر قد نسب الجهل والخرافة الى الله والى رسوله
(ص) وحكم فيه بغير ما أنزل الله ثم ان دعواه « ان غير المعصوم قد يكون
محفوظاً فلا يصدر منه ذنب » تنافي ما اثبتوه في صحاحهم وعليه عملهم من
جواز وقوع المعاصي من المرسلين (ع) في غير التبليغ وغير الكبائر من
الذنوب فهذا السيوطي يحدثنا في الصحيح من جامعه الصغير ص ٧٩ من جزئه.

الأول عن مسند أحمد وسنن الترمذي وابن ماجة والحاكم عن أنس قال : قال رسول الله (ص) « كل بني آدم خطاء وخير الخطائين التوابون » وبهذا استدل أهل السنة جميعاً على صدور المعاصي من الأنبياء (ع) الذي لا يليق إلا بالفاسقين .

الثاني : ان احتمال ارادة النبوة من الآية مخالف لظاهرها ومدار الاستدلال في الألفاظ على الظاهر مالم يقم دليل آخر على ارادة خلافه يقتضي العدول عنه الى سواء ولا قرينة مطلقاً على ارادة ذلك منها بل الدليل قائم على ارادة الامامة خاصة كما مر ذلك في قول أكثر مفسري أهل السنة وهذا القدر يكفي في إلزام الهشمي ومن حذا حذوه ويكون حجة عليهم بل يجب على القائلين بخلافه من المفسرين الانفصال عنه بدليل وإلا وجب عليهم النزول على حكمه والأخذ بمدلوله .

نسبته الجهالة الي الشيعة

في عصمة الإمام هي جهالة

عاشراً : ان قوله « وهذه الجهالة انما اخترعوها لينبئوا عليها بطلان خلافة غير علي (ع) مدخول لأمرين :

الأول : ان اشتراط عصمة الامام لم يكن من اختراع الشيعة كما يزعم ، وإنما أوجبه الدليل العقلي والنقلي معاً كما مر عليك توضيحه وكما اقتضاه آية « اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم » وقوله تعالى « لا ينال

عهدي الظالمين ، فانهما صريحان في اشتراط العصمة في الامام على الانام وانها لا تصلح لغيره .

الثاني : ان أهل السنة اخترعوا ففي اشتراط العصمة في الامام حفظاً لمكانة الخلفاء الثلاثة (رض) من الانهيار لأنهم عارون عن العصمة وموصوفون بضدها على سائر الأحوال وعلى هذا بنوا صحة خلافتهم غير الصحيحة وهم يعلمون .

قال الهيثمي الباب الأول في بيان كيفية خلافة الصديق والاستدلال عليها بالأدلة النقلية والعقلية وما يتبع ذلك وفيه فصول للفصل الأول في بيان كيفيةها روى الشيخان البخارى ومسلم في صحيحهما اللذين هما أصح الكتب بعد القرآن بإجماع من يعتقد به ، ان عمر خطب الناس مرجعه من الحج فقال في خطبته قد بلغني ان فلاناً منكم يقول لو مات عمر بايعت فلاناً فلا يفترون امرؤ ان يقول ان بيعة أبي بكر كانت فلتته وانها كذلك الا أن الله وقى شرها وليس فيكم اليوم من تقطع إليه الاعناق مثل أبي بكر وانه كان من خيرنا حين توفى رسول الله (ص) وان علياً والزبير ومن معهما تخلفوا في بيت فاطمة وتخلفت الانصار عنا بأجمعها في سقيفة بني ساعدة ثم ذكر احتجاج المهاجرين الى أبي بكر وقد خطبهم في السقيفة ثم قال فقال ابو بكر أما بعد فما ذكرتم من خير فأنتم أهلها ولم تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش هم اوسط العرب نسباً وداراً وقد رضيت لكم أحد هذين وأخذ بيدي ويد أبي عبيدة بن الجراح فلم اكره ما قال غيرها فقال قائل من الانصار انا جُذَيْلُهَا المحْكَمُ^(١) وعُذَيْقُهَا المرجَّبُ منا أمير ومنكم أمير وكثر اللفظ

(١) الجذيل مصغر جذل غود بنصب للجرباء لتحققك به والعذيق مصغر عذق قنو النخلة والمرجَّب المبجل والتصغير هنا للتعظيم .

وارتفعت الأصوات حتى خشيت الاختلاف فقلت أبسط يـدك فبسط يده
فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعه الانصار وفي رواية ان أبا بكر احتج على
الانصار بخبر الأئمة من قريش وهو حديث صحيح ورد من طرق عن نحو
أربعين صحابياً وذكر عن النسائي وغيره بمعنى ذلك وفيه قول عمر الستم
تعلمون ان رسول الله (ص) قد أمر أبا بكر ان يؤم الناس ايكم تطيب
نفسه ان يتقدمه ، الخبر ثم قال وروى ابن اسحق عن الزهري عن أنس انه
لما بويع في السقيفة جلس القد على المنبر فقام عمر فتكلم قبله فحمد الله واثنى
عليه ثم قال ان الله قد جمع أمركم على خيركم صاحب رسول الله (ص) وثاني
اثنين اذ هما في الغار فقوموا فبايعوا فبايع الناس أبا بكر بيعة العامة بعد
بيعة السقيفة ثم تكلم أبو بكر فحمد الله واثنى عليه ثم قال ايها الناس فاني
قد وليت عليكم ولست بخيركم فان احسنت فاعينوني وان أسأت فقوموني ثم
قال وأخرج احمد عن أبي بكر انه اعتذر عن قبوله البيعة خشية الفتنة وفي
خبر عن ابن اسحاق وغيره ان سائل سأل فقال له ما حملك على ان تلي امر
الناس وقد نهيتني ان اأمر على اثنين فقال خشيت على أمة محمد الفرقة
وأخرج أحمد انه بعد شهر نادى في الناس الصلاة جامعة ثم خطب فقال أيها
الناس وددت ان هذا الأمر كفانيه غيري ولئن أخذتموني بسنة نبيكم
ما أطيقها وإنما أنا بشر ولست بخير من أحدكم فراعوني فاذا رأيتموني
استقمتم فاتبعوني واذا رأيتموني زغت فقوموني واعلموا ان لي شيطاناً
يعتريني فاذا رأيتموني غضبت فاجتنبوني انتهى موضع الحاجة من كلامه
أقول شغل الهيمى مقدار ثلاث صفحات او أكثر بتكرار معاني تعد من
المعلومات الكاذبة على ظاهر اليد ليلمح بتأكيد الى ان ما قرره فيها هو
الصحيح الذي يستحق الوقوف عنده والخضوع له دون ان يشعر بأنه يرمي

الكلم على عوامته ويعدل عن الممانى الصحيحة الى مالا يخطر على ذهن طلاب الحقيقة بانصاف .

أولاً : ان قوله « هما أصح الكتب بعد القرآن باجماع من يعتمد به » فإن أراد إجماع من يعتمد به من الشيعة على صحة البخاري ومسلم ففساده أوضح من ان يخفى اذ لا يوجد في الشيعة من يرى صحة ذلك لكي يصح الاحتجاج بهما عليهم وإنما يحتج الشيعة بما فيهما وفي غيرهما من كتبهم على أهل السنة لاجل حجيتها عندهم إلزاماً بما ألزموا به أنفسهم لا مطلقاً وان أراد به إجماع من يعتمد به من أهل السنة فباطل أيضاً لانه مصادرة على المطلوب لا يصح إلزام الشيعة به لعدم حجيته عندهم .

ثانياً : ان ما جاء به من بيعة السقيفة لا حجة فيه وذلك لأن ما فعلوه فيها لم يكن موافقاً لقول الله وقول رسول الله (ص) وفعل رسول الله (ص) هو الحجة لا فعل غيره وكتاب الله والسنة خاليان عما فعله أهل السقيفة .

ثالثاً : ان حكم الهيثمي بأصحية البخاري ومسلم بعد القرآن مناقض لقوله فيما يأتي عنه بأن حديث الثقلين مروي عن نيف وعشرين صحابياً وكثير من طرقه صحيح وحسن مع ان البخاري قد أهمله كما أهمل غيره من أحاديث فضل علي وبنيه (ع) على ان البخاري ومسلم لم يقتصرا على إهمال ما ورد من الصحاح في فضلهم ولم يكتفيا بترك الرواية عن المعزة الطاهرة إلا نادراً بل عمداً الى الاحتجاج برواية المعادي لهم كعمران بن حطان الناصبي وحريز بن عثمان الخارجي المشهور بالنصب والبغض لعلي (ع) وقد كان يسب علياً (ع) في كل يوم سبعين مرة واحتج مسلم بحديث ابي معاوية وعبيد الله بن موسى وقد اشتهرا بالفحش فاذا كان هذا حالهما في الرواية عن النواصب والغلاة فكيف يتجرأ من له دين فيزعم ان كتابهما أصح الكتب بعد القرآن العظيم .

قول عمر دليل على عدم

صحة خلافة أبي بكر

رابعاً : ان ما حكاه عن البخاري ومسلم من قول عمر ان بيعة ابي بكر فلتة من واضح الدليل على بطلان ما زعمه من تعين ابي بكر «رض» للخلافة وانه اهلها ومحلها فان ما نذب به أبا بكر «رض» من الصفات التي اهلته للخلافة يدلنا على ان الصحابة جميعاً كانوا عالمين بأنه هو الخليفة دون غيره ، فلماذا يا ترى قام النزاع فيها بينهم على ساق ، واي حاجة بهم بعد ذلك إلى المشورة ، وكيف يصح ان يكون وقوعها فلتة كما يقول عمر ، ذلك كله يرشدنا الى بطلان مزعمته وان الذي حفزه اليه تعصبه البغيض له ويؤكد لك ذلك أمور :

الأول : قول ابي بكر «رض» نفسه في السقيفة (اني أختار لكم أحـد هذين الرجلين) فانه يدل على ان ابا بكر «رض» كان كغيره من افراد الصحابة لا يمتاز عليهم بشيء بل هو دون ابي عبيدة وعمر في استحقاق الخلافة فلو كان هو المتعين لها كما يزعم الحجري كان في قوله (رضيت لكم أحد الرجلين) ساخراً هازئاً بالرجلين ؛ وكان رده (لقول الانصار منا امير ومنكم امير) بحديث الخلافة في قريش لغواً باطلاً ؛ وكان المناسب لو كان هو المتعين لها كما قالوا (ياأبى الله والمسلمون إلا ابا بكر) (ان يقول اما علمتم ووعيتم معاصر الانصار بأني أنا المتعين للخلافة بعد النبي «ص») فعلاً كل هذا الاختلاف واللفظ منكم) ولما لم يقل هذا وقال ذاك علمنا ان ما زعمه الهيثمي لا أصل له .

الثاني : قول ابي بكر «رض» ثانياً (وليتكم ولست بخير من أحدكم) فان هذا القول من (الخليفة) كان بحضور الصحابة فلماذا يا ترى لم يقل واحد منهم كلا انك خير منا لو صح ما زعمه الجعري دليلاً على انه افضل منهم جميعاً قبل بيعتهم له ؟ ولما لم يقل هذا علمنا ان ذلك كله لا اساس له من الصحة .

الثالث : قول ابي بكر «رض» ثالثاً (ان لي شيطاناً يعتريني) فانا لا نتمقل ولا احد يتعقل ان يجعل النبي «ص» بعده من يعترف على نفسه بأن له شيطاناً يعتريه ويغويه ويخالف بذلك قول ربه إذ يقول تعالى (ان عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين) وقال تعالى (انه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون انما سلطاننا على الذين يتولونه والذين هم به مشركون) ولا شك في ان من يعتريه الشيطان ويغويه قد يفتي بغير ما انزل الله وقد يقتل النفس التي حرم الله بغير حق وقد يفتي تبعاً للأهواء والضلالات وهذا من أوضح الدلائل على عدم استحقاق ابي بكر «رض» لإمامة الأمة وان ما اورده ابن حجر فيه كذب وانتحال لا أصل له .

الرابع : ما اشار اليه المؤلف من حديث الثقلين المجمع على صحته بين الفريقين الدال على امامة علي «ع» وبنيه «ع» بعد النبي «ص» وحسبك واحد من هذه الأمور على بطلان مزعمة الهيثمي .

آية الغار وما فيها

خامساً : ان قوله (وكان ابو بكر من خيرنا كما نقله) عن البخاري ومسلم عن عمر مناقض لما حكاه عن ابن اسحاق من قول عمر (قد جمع الله امركم على خيركم) ومناقض لقول ابي بكر «رض» نفسه (وليت عليكم واست بخير من أحدكم) فان الأول يفيد كما يفيد قول ابي بكر انه ليس بخير من احدهم والثاني يفيد انه خير منهم فأحد القولين باطل وغير صحيح بل كلاهما باطلان معاً للتعارض والتضاد الموجبين لسقوطها معاً .

سادساً : ان قوله (قد جمع الله امركم على خيركم صاحب رسول الله «ص» وثاني اثنين إذ هما في الغار) مدخول بأن اصحابه كثيرون لا خصوص ابي بكر «رض» فان كانت الصحبة توجب التقدم لصاحبها وتخوله منصب الامامة العامة وجب التقدم لغيره من اصحابه وترجيح ابي بكر «رض» وتخصيصه به ترجيح بلا مرجح وتخصيص بلا تخصص وهما باطلان ثم ان لفظ «الصاحب» ليس من الألفاظ المشعرة بالمدح كما لا يشعر بالذم إذ «الصاحب» قد يكون حيواناً كما يكون حماراً وقد يكون كافراً كما يكون مسلماً وفي القرآن يقول الله تعالى (ما بصاحبكم من جنة) وقال تعالى (وما صاحبكم بمجنون) فانه اضاف صحبة نبيه وهو افضل الخلق عنده إلى كفرة قريش وهم اكفر الناس واشد هم نجاسة لديه فلو دل ذلك على شيء من التقى والفضل وجب ان يكون لكفرة قريش ايضاً فضل وتقوى عند الله وهذا لا يصح فذلك مثله لا يصح فان قالوا ان الله تعالى قد وصفه بقوله (ثاني اثنين إذ هما في الغار) وذلك دليل على فضله وشدة ايمانه فيقال لهم ليس في ذلك ما يدل على شيء من الايمان فضلاً عن دلالة على الفضل وشدة الايمان ، اما قوله

(ثاني اثنين) فانه يريد ان النبي «ص» ثاني اثنين ابي بكر «رض» في العدد لظهور ان لفظ (ثاني اثنين) وصف للنبي «ص» لا لأبي بكر لأنه حال من الضمير في (اخرجه) كما يدل عليه سياق الآية وقد يكون المؤمن ثانياً لمن لا ايمان له ولا فضل كما يجوز العكس فلو اريد به الفضل لزم ان يكون ابو بكر أفضل من النبي «ص» وذلك معلوم الفساد ، واما قوله (إذ هما في الغار) فانه يدل على اجتماعهما في المحل وهو الغار وكان رسول الله «ص» يجتمع مع ابي جهل وغيره من اليهود والنصارى في أماكن مختلفة واجتمع في سفينة نوح المؤمن والحيوان فلو كان للجاس مع رسول الله «ص» في محل واحد فضل أو ايمان كان لهؤلاء كلهم فضل وايمان وذلك معلوم البطلان وهذا مثله معلوم البطلان .

وأما قوله (ان الله معنا) فان الله تعالى مع كل احد المسلم والكافر والفاسق والعاقل والمؤمن والمنافق وليس معنى ذلك وجود فضل لكل من يكون الله معه وقال تعالى (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أين ما كانوا) واما كلمة (معنا) فانها تستعمل في اللغة تارة في المتكلم وحده كقوله تعالى (انا انزلناه في ليلة القدر) وقوله تعالى (انا نحن نزلنا الذكر) وانا له لحافظون) واخرى تستعمل في المتكلم ومعه غيره كقوله تعالى حكاية عن نبيه نوح «ع» (يا بني اركب معنا) فانه أراد نفسه ومنه معه في السفينة ولا ريب في ان المطلوب للمشركين هو النبي «ص» وحده دون صاحبه ابي بكر «رض» ولو أراد صاحبه لأشركه معه في الاخراج بقوله (إذ اخرجه الذين كفروا) فلو كان في ذلك دلالة على شيء من الايمان كان المناسب ان يعبر (باخرجهما) ليؤدى المعنى الذي ذكرنا ولما لم يقل هذا وخص نبيه

بالاخراج من قبلهم ولم يقل فقد نصره الله ونصر صاحبه وقال تعالى « وكان
 حقاً علينا نصر المؤمنين » ولم يقل ونصره صاحبه وقال تعالى « وهو الذي
 أيدك بنصره وبالمؤمنين » علمنا ان تلك المصاحبة ليست إلا من قبيل مصاحبة
 المؤمن مع غيره في الطريق والمنزل في السير والنزول وليس في ذلك ما يشعر
 بشيء من الإيمان فضلاً عن الفضل لصاحبه ثم اننا نسألهم عن حزن أبي بكر
 (رض) في الغار فهل يا ترى كان طاعة او معصية فان كان طاعة فالله تعالى
 لا ينهى عن الطاعة وان كان معصية فأبي فضل لصاحب المعصية وان كان
 مباحاً فغير جائز ان نقول ان الله تعالى نهى عن المباح وقد أباحه وأما قوله
 تعالى « فانزل الله سكينته عليه » فظاهر الآية نزول السكينة على النبي (ص)
 بقرينة ما في آخر الآية بقوله « وأيده بجنود لم تروها » لظهور اتحاد مرجع
 الضميرين وان رسول الله (ص) هو المؤيد بالجنود وإلا كان المناسب ان يقول
 لو أراد صاحبه « فانزل الله سكينته عليه وعلى صاحبه » او يقول « فانزل الله
 سكينته عليهما » ولما لم يقل هذا وقال في نزول السكينة على المؤمنين في
 غزوة حنين « فانزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين » علمنا عدم صحة
 ما زعمه اولياؤه فيه تعصباً له ثم ان من انزال السكينة على النبي (ص) في
 حنين يفهم القاري بطلان ما زعمه الرازي في تفسيره باختصاص السكينة في
 الآية بأبي بكر (رض) بدعوى استغناء النبي (ص) عنها اذ لو كان مستغنياً
 عنها كان انزاله عليه في حنين لغواً وتحصيلاً للحاصل وهو باطل ولو سلمنا
 جدلاً نزولها على ابي بكر (رض) فقصارى ما يدل على مساواته للآخرين من
 المؤمنين في حنين فلا يدل على انه أفضل منهم بل ولا على فضيلة خاصة بدليل
 قوله تعالى « لا تحزن » فانه نهى عن الحزن الظاهر في التحريم ولا يعدل عنه
 الى سواء الا بقرينة ولا قرينة مطلقاً على ارادة خلافه كما لا قائل من الأمة
 بعصمته مطلقاً .

حديث الخلافة في قريش وما فيه

سابعاً : ان قوله « ان حديث الخلافة في قريش مروى عن نحو أربعين صحابياً » يوم السامعين على ان الناقلين له عن النبي (ص) نحو أربعين صحابياً في حين ان الناقل له هو أبو بكر (رض) وحده كما تفرد بنقل حديث « نحن معاشر الأنبياء لا نورث » وقد بثت في أصول فقه أهل السنة حجة احاد الخبر وهو ما ينفرد بنقله عن رسول الله (ص) واحد منهم ومن ذلك نعلم ان قبول الصحابة لحديثه المذكور دليل على بطلان ما زعمه أولياء ابي بكر (رض) من وجود ما يدل على تقدمه بالفضل على الآخرين الأمر الذي يوم أنه هو الخليفة بعد النبي (ص) لا سواه كما زعمه ابن حجر اذ لو كان هناك ما يشم منه وجود ما يوجب له التقدم عليهم لذكره ولم يهمله لأنه أعرف بمفاده منهم وكيف يتركه لو كان وهو دليل تعيينه وتقديمه وبه يخاصم من ينازعه على ذلك الأمر ولو كان قد نسيه او غفل عنه فلا جائز ان ينسأه الصحابة ويفعلوا عنه على كثرتهم ومن حيث انه لا يوجد شيء مما وضعه ابن حجر وغيره فيه ولم يجد سبيلاً الى رد من خاصمه في السقيفة من الأنصار الا أن يورد لهم ما تفرد بنقله وحده من الخبر العام في قريش ويردfe بقوله « اني رضيت لكم أحد هذين الرجلين » ليبعد عن نفسه الشبهة والتهمة فيه ولما كان الأمر قد دبر بليل سارع « الخليفة » عمر الى التصفيق على يد ابي بكر (رض) ليدل إليه بالأمر من بعده فلو كان أبو بكر (رض) مستحقاً للخلافة كان تعيينه للرجلين خاصة في خطابه باطلا لا معنى له ولماذا يا ترى لم يرتض غيرهما من أصحاب رسول الله (ص) وهم بمنزلة واحدة بمقتضى ما رووه من الاخبار في فضل اصحابه ولماذا لم يختار غير هذين من العشرة الذين زعموا ان رسول

الله (ص) بشرهم بالجنة فان ترجيح أحد المتساويين على الآخر قبيح عقلاً ومذموم شرعاً بل لماذا لم يختار علياً (ع) ويرتضيه كما ارتضى ذينك الرجلين تلك « شئنة نعرفها من اخزم » فان قالوا قد قال عمر ايكم تطيب نفسه بالتقدم على من قدمه رسول الله (ص) للصلاة فيقال لهم هب انتا سلمنا صحة ما قاله عمر (رض) فقلوه مردود بقوله « ان النبي (ص) ليهجر » او غلبه الوجد فهذا القول من عمر (رض) بمنزلة النص على ان رسول الله (ص) قدم أبا بكر للصلاة في مرض موته وهو قد هجر فيه او كان مغلوباً فيه للوجد لا سيما اذا لاحظنا قوله « حسبنا كتاب الله » الدال على عدم اعتداده بقول النبي (ص) « انتوني اكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً » فاذا كان حسبنا كتاب الله كما يزعم كان عليه ان يقول (ايكم تطيب نفسه بالتقدم على من قدمه الله في كتابه) .

الغريب في قول أولياء عمر (رض)

والغريب من أولياء « الخليفة » عمر (رض) انهم ينكرون علينا انتقاد « الخليفة » في وصفه النبي (ص) بالهجر والهديان ولم ينتقدوا عمر (رض) نفسه القائل فيه ذلك والمانع له (ص) عن كتابة ذلك الكتاب الذي وصفه بأنه كتاب هدى لن تضلوا بعده أبداً وهل تجد لذلك وجهاً غير أنهم يرون ان لعمر (رض) منزلة فوق منزلة النبي (ص) وان عمر (رض) أولى بالاحترام والتقدير من رسول الله (ص) نفسه وانه لا يجوز انتقاده وان سب النبي (ص) ونسب الهديان الى قوله ومنطقه ان هذا لعمر الله باثقة الدهر وقاصمة الظهر وأغرب من ذلك انك ترى رسول الله (ص) يقول « انتوني اكتب لكم

كتاباً لن تضلوا بعده أبداً ، فلم يقبلوا قوله ولم ينقادوا الى أمره بل قالوا فيه انه ليس هجر ، ولما كتب أبو بكر (رض) في مرض موته عهده لعمر (رض) وقال على ما سجله المؤلف في ص ٨٧ في الفصل الثاني من فصول الباب الرابع في خلافة عمر من الصواعق المحرقة لابن حجر « اني استخلفت عمر فان عدل فذاك ظني به وان بدل وغير فلعل امرئ ما اكتسب » فقالوا له وما انت قائل اذا سألك الله وقد استخلفت علينا رجلاً فظاً غليظاً ، تراهم اسرعوا الى قبول قوله والخضوع لأمره وأخذوا وصيته وعهده لعمر (رض) بمنزلة النصوص المتواترة مع ان كتاب أبي بكر (رض) لعمر كما تراه كان على وجه يقيم الناظر إليه في مقام الطعن والشك لتردده فيه بقوله « فان عدل فعدل » كما مر و وصية النبي (ص) كما تراها كانت على وجه الجزم واليقين كما يدل ذلك عليه قوله (اكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً) واعطف على ذلك في الغرابة احتجاج القوم على خلافة عمر (رض) بأن أبا بكر (رض) نص عليه بها في حين أن ذلك مع الغض عن عدم صحته في نفسه قد وقع ايضاً في حال مرضه بالإجماع فلماذا يا ترى لا يحتمل قول أبي بكر (رض) الهذيان والهذر واحتمل كلام النبي (ص) الذي لا ينطق الهوى - الهذيان والهذر على حد تعبير عمر (رض) فهل يا ترى كان أبو بكر (رض) أكمل من رسول الله (ص) وأتم او راموا بذلك ان ينقضوا عهد الغدير وينكثوا ببيعة الامير (ع) وكذلك الحال في عهد « الخليفة » عمر (رض) الى عثمان

(١) وحكاية الحب الطبري في ص ١٨٢ من الرياض النضرة من جزئه الاول وابن عبد ربه في العقد الفريد ص ٦٧ من جزئه الثالث وغيرها ممن جاء على ذكر هذا العهد من مؤرخي السنة .

بن عفان فانه وقع بعد ان طعن فهو أيضاً يحتمل الهذيان والهذر وكل ما وقع في حال الهذيان والهذر فهو هذيان وهذر بحكم « الخليفة » عمر (رض) .

قول عمر لا حجة فيه

والحق ان منع عمر (رض) لذلك الكتاب كان سبباً لكل ضلال واضلال وفساد في الأرض وقع او يقع لذا قال ابن عباس « الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله (ص) وبين ان يكتب لهم ذلك الكتاب لاختلافهم ولعظهم » وعلى الجملة ، ان قول عمر لا حجة فيه وخبر الصلاة لا أصل له كما مر ولو كان له أصل لاحتج به أبو بكر (رض) يوم السقيفة على من عارضه من الأنصار وكان الواجب ان يقول لو صح ما يقول (كيف يتسنى لكم معاشر الانصار ان تنازعوني في هذا الأمر وأنا الذي أمركم رسول الله (ص) بالصلاة خلفه وقدمه عليكم بالخلافة بعده » ولما لم يقل هذا واورد الخبر العام وقال لهم « اختار لكم احد هذين » علمنا ان ذلك كله كذب وانتحال ثم ان اختيار « الخليفة » أبي بكر (رض) أبا عبيدة وعمر موجب لعصيانه لو كان هو الذي قدمه النبي (ص) في قول عمر (رض) لأنه بذلك قد قدم من أخره الله وأخر من قدمه وتلك معصية توجب لصاحبها الاثم ويكون في متناول الآية « لا ينال عهدي الظالمين » .

قول ابي بكر لست بخيركم

لا يصح ان يكون تواضعاً

وأما (قولهم بأن قول ابي بكر «رض» - وليتكم ولست بخيركم - من التواضع وهضم النفس نظير قول النبي «ص») (لا تفضلوني على يونس بن متى) مع انه لا خلاف في كونه أفضل منه ومن غيره من الانبياء فليس ذلك منه إلا تواضعاً ومن هذا القبيل قول ابي بكر «رض» (فمدخول بعد تسليم صحة ما نسب الى النبي «ص» من القول) (لا تفضلوني على يونس بن متى) ان ذلك قياس مع الفارق إذ الانشاء المدلول عليه في قوله (لا تفضلوني) لا يحتمل الصدق والكذب بخلاف الاخبار المدلول عليه في قول ابي بكر (وليتكم ولست بخيركم) فانه يحتمل الصدق والكذب وعلى هذا الاساس ان قول ابي بكر «رض» لا يخلو اما ان يكون صدقاً أو يكون كذباً فان كان صدقاً كان غير مستحق للخلافة لكونه دون الآخرين في الخيرية وان كان كذباً كان غير مستحق لها ايضاً لأن الكاذب عاصي وأمامة العاص لا تصح شرعاً وعقلاً على ان قيام الاجماع على ارادة التواضع في قول النبي «ص» يمنع من ارادة الحقيقة الظاهرة من مدلول كلامه وليس هذا الاجماع موجوداً في ابي بكر «رض» فلا يصح قياسه عليه لانتفاء علة المساواة الموجب لانتفاء حكمه.

ثامناً : ان قوله (واخرج الحاكم ان أبا قحافة لما سمع بولاية ابنه قال هل رضى بذلك بنو عبد مناف وبنو المغيرة قالوا نعم فقال لا واضع لما رفعت ولا رافع لما وضعت) مدخول بأن ذلك يفيد ان أبا بكر «رض» قبل

استخلاف الناس له كان مهيئاً وضيعاً والمهين الرضيع لا يصح عقلاً وشرعاً أن يكون اماماً على الامة وفيها الشريف والحسيب والنسيب والعالم الشجاع والمقدام الهام والبهاول الزكي والتقوي النقي سيد العرب وليثها المعصوم بحكم الله ورسوله «ص» علي أمير المؤمنين الواجب طاعته على الناس أجمعين .

ثم ان ما نسب به أبو جحافة من ارتفاع ابنه بالخلافة إلى الله مخالف للواقع لأن الله تعالى لم يرفعه وإنما رفعه الناس اتباعاً للأهواء واشباعاً للرغبات ، إذ كيف يصح لمن له عقل أو شيء من الدين ان يسند إلى الله ما فعله أهل السفينة وهو يرى بعينه ان ذلك من فعلهم لا من فعل الله ولا من أمره ؛ وإذا كان ما يفعله الناس مرضياً عند الله ومختاراً له كأن ما فعله بنو اسرائيل من عبادة العجل وتركهم نبيه هارون «ع» ايضاً مرضياً لله ومختاراً له وهذا باطل لا يصح وذلك مثله لا يصح .

اعتذار أبي بكر وغرابته

وأما (اعتذار أبي بكر «رض» عن قبول البيعة خشية فتنة تكون بعدها ردة) إلى آخر مقاله فانه لم يدع فيه ضلعاً لرسول الله «ص» إلا طحنه وذراه في الهواء وهو مضافاً الى نصوصيته على انتفاء النص في خلافته فقد نسب الى النبي «ص» ما لا يجوز نسبته لأدنى العقلاء فضلاً عن أعقلهم إذ كيف يا ترى يكون من الممكن المعقول أن يترك النبي «ص» ومن عرفناه وعرفنا قول الله تعالى فيه (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) امته في حيرة الضلال ومعرض للفتن لا سيما انهم قريبو العهد بالكفر وهو أشد الناس مراعاة للأمن وأعظمهم محافظة على النظام وأقوامهم على الدين ولا يعين لهم من يرجعون اليه في دفع

الحيرة ودفع الضلال وقطع الفتن ومنع الردة وحسم الفساد ولا يخشى عليها أبو بكر فتقصد من أجل ذلك الأمر وهل يكون الطعن في رسول الله «ص» غير هذا وكان أبا بكر «رض» يرى فيما يزعم أنه أشد خوفاً من النبي «ص» على أمته من الفرقة والفتنة التي تكون بعدها ردة وأعظم غيرة منه على الدين وأشفق وأرحم منه عليها وإذا كان كذلك فلماذا اذن لم يرسله نبياً ويجعله خاتم أنبيائه وفيه تلك المزايا والخصال التي لا يوجد منها شيء في سيد الأنبياء «ص» ، والأغرب من هذا أنا نرى أبا بكر «رض» هنا يقول معتذراً عن قبول البيعة خشية فتنة تكون بعدها ردة وعند موته يقول صريحاً وقد دخل عليه (الخليفة) عمر «رض» (إن هذا أوردني الموارد)

على ما حكاه ابن الاثير في النهاية في مادة نصنص ص ١٥٩ من جزئه الرابع في حديث ابي بكر (ان عمر دخل عليه في مرضه وهو ينصنص لسانه ويقول هذا أوردني الموارد) يقال بالصاد والضاد معاً ، بريك قل لي أي فتنة يحصل لو اجتمع اولئك النفر الذين اجتمعوا على ابي بكر «رض» على عليّ «ع» المنصوص عليه وصاروا أنصاراً وأعواناً له أترام يستطيعون على اطفاء نار الفتنة باستقلالهم ولا ترى ذلك لو انضموا إلى عليّ «ع» ولكنها الزعامة والملك التي من أجلها خلقوا هذا الاعتذار المحال للتافه .

قال الهيثمي الفصل الثاني في بيان انعقاد الاجماع على ولايته قد علم مما قدمناه ان الصحابة أجمعوا على ذلك وان ما حكى عن تخلف سعد بن عباد عن البيعة مردود ومما يصرح بذلك ايضاً ما أخرجه الحاكم وصححه عن ابن مسعود قال ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون سيئاً فهو عند الله سيء ، وقد رأى الصحابة ان يستخلف ابو بكر فانظر الى ما صح عن ابن مسعود وهو من أكابر الصحابة وفقهائهم من حكاية اجماعهم

على امامة ابي بكر ولذلك كان هو أحق بها من غيره عند جميع أهل السنة والجماعة في كل عصر منا الى الصحابة وعند المعتزلة وأكثر الفرق ثم نقل عن الشافعي اجماع الصحابة وعن معاوية بن قرة قال ما كان أصحاب رسول الله «ص» يشكون ان أبا بكر خليفة رسول الله «ص» وما سموه بغير خليفة رسول الله «ص» وايضا فلان المسلمين اجتمعت على امامة أحد الثلاثة ابي بكر وعلي والعباس ثم انها لم ينازعه بسل بايعاه فتم بذلك اجماعهم دونها إذ لو لم يكن على حق لنازعه كما نازع علي معاوية مع قوة شوكة معاوية من العدة والعدد على شوكة ابي بكر لنازعه أبا بكر أولى وأحرى فحيث لم ينازعه دل على انه معترف بحقية امامته وقد سأله العباس ان يبايعه فلم يقبل ولو علم نصاً عليه لا سيما ان معه الزبير مع شجاعته وآل هاشم وغيرهم ، وقد صدر المنازعة فأجابهم بما مرّ من الخبر فلو كان معه نص لكان أحرى بالمنازعة ولا يقدح في حكاية الاجماع تأخر علي والعباس والزبير وطلحة مدة لأمر : منها انهم رأوا ان الأمر قد تم بمن تيسر حضورهم من أهل الحل والعقد . ومنها انهم لما جاؤا وبايعوا اعتذروا بأنهم أخرؤا عن المشورة مع ان لهم حقاً وليس لقدحهم في امامته ثم نقل ما دل على ذلك عن قطنى ثم قال وفي الحديث المتفق على صحته التصريح بذلك مبسوطاً .

روى البخاري عن عائشة ان فاطمة أرسلت الى ابي بكر تسأله ارثها من رسول الله «ص» من الفيء من المدينة و فذك وما بقى من خمس خيبر فقال أبو بكر ان رسول الله «ص» قال لا نورث ما تركناه صدقه فأبى ان يدفع اليها شيئاً من ذلك فوجدت فاطمة على ابي بكر من ذلك فهجرت فلم تكلمه حتى توفيت وعاشت بعد النبي «ص» ستة أشهر فلما توفيت دفنها زوجها علي ليلاً ولم يؤذن بها أبا بكر وصلى عليها وكان لعلي من الناس

وجه حياة فاطمة فلما توفيت استنكر على وجوه الناس فالتمس مصالحة ابي بكر ومبايعته ولم يكن بايع تلك المدة ثم ذكر ان الباعث لتركه المبايعة تلك المدة عدم احضاره في المشورة ثم أردفه بذكر مبايعته له وقال فتأمل عذره وقوله اننا لم ننفس على ابي بكر بخير ساقه الله إليه وانه غير منكر ما فضله الله به وغير ذلك مما اشتمل عليه « هذه الأكذوبة على علي (ع) » يحده بريثاً مما نسبته إليه الرفضة فقاتلهم الله ما اجهلهم وأحمقهم ثم زعم المناقاة بين ما دل على بيعه علي في أول القضية وبين ما نقله من تأخره عنها ستة أشهر فقال الجمع بينهما انه بايع قبل ان يقع ما وقع بين فاطمة وأبي بكر فلما حدث ما حدث بينهما هجر أبا بكر ولما ماتت بايعه مرة ثانية ثم زعم تحقق إجماع الصحابة ومن بعدهم على امامة ابي بكر وانه كاف لو لم يكن عليها نص لكون مفاد الإجماع قطعياً ومفاد النص ظنياً لو لم تكن متضافرة ثم قال وحكى القول بأسانيد صحيحة عن سفيان الثوري ان من قال بأن علياً هو الخليفة فقد خطأ عامة الصحابة وما أرى يقبل له عمل وأخرج قطني عن عمار ابن ياسر مثله انتهى .

حديث ابن مسعود وما فيه

أقول وانت تجد هذه الجمل ذات الكلمات المطلقة والمعاني المكررة لا يقودها شيء من البراهين العلمية والأدلة المنطقية وقد ارسلها صاحبها سائبة بدون رشد ولا روية .

اولاً : ان ما اورده من حديث ابن مسعود موضوع لأمر :

« الأول » انه من قول ابن مسعود نفسه وهو لا حجة فيه .

« الثاني » انه مناقض لنص القرآن الدال على كمال الدين على عهد النبي (ص) ولم يكن منه ما رآه المسلمون حسناً من بيعة ابي بكر وكل ما ليس من الدين فهو بدعة ضلالة .

« الثالث » ان حديث ابن مسعود مناقض لما ثبت عن ابي بكر (رض) نفسه فانه شكك في الخليفة عند مرضه فلو كان إجماعهم حسناً عند الله وكان حقاً كان ثبوت شخص الخليفة حينئذ واضحاً لا شك فيه فأبي معنى يا ترى لتمنى ابي بكر ان يسأل النبي (ص) عن الخليفة بعده والقوم يزعمون ان أبا بكر اعلم من ابن مسعود بالسنة فلماذا يا ترى لم يعلم ما علمه ابن مسعود وهو أعلم منه كما يزعمون فالواجب اذن ترجيح قول الأعم وهو ابو بكر الدال على الشك في شخص الخليفة على قول ابن مسعود المفضول في عدم صحة إجماعهم عليه .

« الرابع » لو سلمنا جدلاً صحة ما حكاه ابن مسعود فهو انما يتم لو لم يكن إجماعهم على ما رأوه حسناً مخالفاً لنصوص الشريعة ومبائناً لها ، أما اذا كان ما رأوه حسناً منافياً لها كان قبيحاً سيئاً وكان مشمولاً لقوله تعالى « ومن يشاقق الرسول » ونحن قد اثبتنا لك فيما تقدم ذكره ان أبا بكر (رض) لم يكن صالحاً لمنصب الخلافة فلا يجري فيه قول ابن مسعود لا سيما اذا لاحظنا قول « الخليفين » وتصريحهما بأنها فلتة وقى الله المسلمين شرها يجب قتل من عاد الى مثلها والضمير في « شرها » يعود الى البيعة نفسها فكيف يا ترى يكون الشر الموجب للاقتل حسناً عند الله لو صح ما يزعمون .

« الخامس » ان الجمع المعروف بـ « الـ » يفيد العموم عند العلماء فيكون مفاد الحديث ان ما رآه جميع المسلمين حسناً فهو حسن وما رآه

جميع المسلمين شيئاً فهو سيء ؛ وطبيعي ان جميع المسلمين في المدينة فضلاً عن المسلمين في غيرها من الأمصار لم يروا بيعة ابي بكر حسناً لذا تأخر عنها جماعة كثيرة من أعيان المسلمين في المصدر الاول من عصر الصحابة وما بعده الى يومنا هذا ، فهذا أبو ثابت سعد ابن عبادَةَ العقبي البدري سيد الخزرج وجواد الانصار وزعيمهم رآه شيئاً فتخلف عن بيعة « الخليفَتين » وخرج الى الشام مغاضباً فقتل غيلة بحوران سنة ١٥ للهجرة وله كلام يوم السقيفة وبعده ، ذكره ابن قتيبة في الإمامة والسياسة والطبري وابن الأثير في تاريخيهما وغيرها ممن حاء على ذكر السقيفة وذلك الحباب ابن المنذر بن الجرح الانصاري البدري الأحدي رآه شيئاً فانه تخلف عن بيعة ابي بكر وهو القائل يوم السقيفة « انا جذيلها المحكم وعذيقها المرجب انا ابو شبل في عرينة الأسد والله لئن شتمت لنعميدنها جذعة » ، وهذا أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع) وعمه العباس وبنوه وسائر بني هاشم وجماعة عظيمة من وجوه أصحاب النبي (ص) كما مر كلهم رأوه شيئاً فتخلفوا عنها ، فمخالفة الواحد من المسلمين لرأي الأكثرين فضلاً عن مخالفة الكثير من أعاضمتهم لرأيهم في السقيفة من نصب ابي بكر (رض) خليفة يكفي في عدم تمامية ما في ذيل الحديث وبطلانه وعدم دلالاته على صحة مزعمته .

ثانياً : ان قوله « فان المسلمين أجمعت على أحد الثلاثة ابي بكر وعلي والعباس ثم انهما لم ينازعا بل بايعاه فتم بذلك الإجماع له » باطل وغير صحيح فان دعوى الإجماع على حقبة أحد الثلاثة لا يقولها إلا افاك اثم يصور الحقائق بقلمه كيفما يشاء وذلك لأن علياً (ع) نازع أبا بكر (رض) على الخلافة وأدعاه لنفسه في خطبته المشهورة التي جاء على ذكرها كل من ارتخ السقيفة من مؤرخي السنة كالطبري والإمامة والسياسة وابن الأثير وغيرهم كما انه روعي فداه لم يبايع الى ستة أشهر وبعده إلتمسه الناس بأن يصالح أبا بكر

كما زعمه البخاري في صحيحه وليس في حديث البخاري ما يدل على اجابته
لالتماسهم الى أحد الامرين فأين الإجماع المدعى يا ترى على أحد الثلاثة وهو
ليس له في الوجود صورة .

ترك المنازعة لا يدل على صحة خلافته

ثالثاً : ان قوله « اذ لو لم يكن أبو بكر على حق لنازعاه كما فازع علي
معاوية فحيث لم ينازعه دل على انه معترف بحقية إمامته » مدخول بالنقض :

أولاً : بأن ترك المنازعة مطلقاً لو كان اعترافاً بحقية ذلك كان ترك أكثر
الصحابة منازعة القاتلين لعثمان بن عفان وعدم منعهم لهم من قتله دليلاً على
اعترافهم بحقية قتله وانهم مصيبون فيه وهو الآخر مستعق للقتل
وامراق الدم .

ثانياً : ان فعل الشيء بما هو فعل لذلك الشيء لا يدل على حسنه في نفسه
كما ان فعل تركه لا يدل على قبحه في نفسه وانما الأمران يفهما من الدليل
القائم عليه فعلاً كان او تركاً وعليه فاننا نقول لأولياء ابي بكر (رض)
ما تقولون لو قال لكم قاتل اترون ان الله تعالى أقدر على قتل من لم يقدره
حق قدره ودفعه عن حقه كفرعون وأضرابه وأقدر على تعذيبه أشد العذاب
أو علي بن ابي طالب فان قالوا الله أقدر من علي (ع) وهو قولهم فيقال
لهم فلماذا يا ترى لم يعذب فرعون ولم يقتله في الحياة الدنيا فوراً وقد نازعه
الربوبية وادعى الألوهية المطلقة فهل ترون ان فرعون كان محقاً والله كان
مبطلاً او انه كان معترفاً بحقية ما ارتكبه فرعون وغيره من الفراعنة الذين

قتلوا الانبياء (ع) اذ لم يقتلهم ولم يعذبهم بالفور ، فإن قالوا كانوا محقين فيما ارتكبوا فقد كفروا وكفونا مؤنة الرد عليهم وان قالوا لا بطل قولهم بأن ترك علي (ع) منازعة ابي بكر (رض) دليل على حقيقة خلافته كما زعمه الحجري ، اذ لا فرق بين ما فعله الله من ترك مؤاخذه العصاة عاجلاً في الدنيا وإمهاهم الى الآخرة وبين ما فعله علي (ع) من تركه قتال القوم ومنازعته لهم وفي القرآن يقول الله تعالى « ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهرها من دابة ولكن يؤخرهم الى اجل مسمى »؛ ثم يقال لهم اترون ان رسول الله (ص) أقدر على قتال اعدائه من المشركين او علي (ع) فان قالوا رسول الله (ص) اقدر فيقال لهم فلماذا يا ترى تحمل النبي (ص) ذلك الأذى من المشركين ثلاث عشرة سنة حتى قتل من قتل من اصحابه بأشد التعذيب وهرب من هرب منهم الى اقصى البلاد وهو لا شك في انه أشجع من علي (ع) وعنده من الشجعان خلق كثير كعلي (ع) وحزمة وجعفر وعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب الذين جاهدوا المشركين في إعلاء كلمة الدين وقتلوا صناديدهم وأذلوا رفاقهم وفتح الله الفتوح على ايديهم كما قال الله تعالى « هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين » فلماذا اذن لم يجاهدوا ولم يأمر بذلك أحداً من أصحابه الذين نصر الله بأسيا فيهم دينه ، فهل يا ترون انهم كانوا محقين وكان رسول الله (ص) مخطئاً او كان ذلك اعترافاً منه بحقيقة ما كانوا عليه فان قالوا بالأول خرجوا عن الإسلام وان قالوا بالثاني بطل قولهم بأن ترك منازعة علي (ع) للقوم الذين دفعوه عن حقه دليل على حقيقتهم فيه على انه لو لم يكن في تركه (ع) جهادهم إلا نتيجة واحدة لكفى برهاناً على ان ما فعله كان حقاً وصواباً وذلك قول الذهبي في ميزان الاعتدال عند ترجمة ابان بن تغلب من أصحاب الإمام الصادق (ع) من جزئه الأول ص(٤) ما لفظه « ان البدعة على ضربين فبدعة صغرى كفلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو

ولا تخرق فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة الآثار النبوية وهذه مفسدة بينة انتهى مقاله، فلو ان علياً (ع) قتل يومئذ أباء هؤلاء الثقات الناقلين للآثار النبوية من أهل الصدق والامانة لذهبت آثار النبوة واندرست معاملها فإبقاؤه عليهم كان سبباً لحدوث هذه الغاية ونحوها من الغايات اللازمة .

تأخر علي والعباس قادم

في انعقاد الإجماع

رابعاً : ان قوله « ولا يقدر في حكاية الإجماع تأخر علي والعباس وطلحة والزبير » مدخول بأن الإجماع هو اتفاق أمة النبي (ص) على أمر او أمور في وقت واحد او اتفاق مجتهدي الأمة كذلك كما قاله آخرون وليس له معنى غير هذا عند علماء أهل السنة فخرج الواحد فضلاً عن الكثير قادم في انعقاده ومسقط له عن الحجية شرعاً على ان كون الإجماع حجة يختلف فيه فكيف يصح ان يكون دليلاً على حجيته ، وأما قوله في أول الأمور « انهم رأوا ان الامر قد تم بمن تيسر حضوره من أهل الحل والعقد » فباطل لأمرين :

« الأول » ان تمامية الأمر موقوفة على دخولهم في ضمن المجموعين لأنهم من أهل الحل والعقد على الأقل فلا يتم الأمر بدونهم .

« الثاني » ان ذلك مما لا دليل عليه مطلقاً وانما هو شيء اخترعه الهيثمي من نفسه ليبيّن عليه ما يشاء ويشاء له هواه وليت ابن حجر دلنا على

الدليل الذي خول لأهل السقيفة صلاحية الحل والعقد والتصرف في الأمة اين
 هو وفي أي كتاب هو مسطور ومن نقله من أهل الاثبات فان كتاب الله
 والسنة لم يعطيا أهل السقيفة هذه الصلاحية في حال فكيف اذن ترقى أهل
 السقيفة الى منزلة فوق منزلتهم في الشريعة حتى صاروا في صفوف أهل الحل
 والعقد فهذه إحدى مخالفات السقيفة وما اكثر مخالفاتها للشريعة يليها الحجري
 على أمة ضرب الجهل اطنابه بين أفرادها فيرتاح لهولها ابناء « كلية الشريعة »
 بمصر واما ما نسبته من الاعتذار الى علي (ع) والذين معه عن تخلفهم عن
 المشورة فهو نسبة باطلة وعذر بارد وغير وارد وكفى دليلاً على بطلان بيعتهم
 تأخره عنها في اول الحال بدليل ما حكاه لنا حفاظ السنة عن النبي (ص)
 في المتفق عليه بين الفريقين « انه قال علي مع الحق والحق مع علي يدور معه
 حيث دار » وبيعته في ثاني الحال لو صحت فانها لم تقع عن الرضا والقبول ولم
 تكن من التسليم طوعاً وكل ما كان كذلك كان باطلاً شرعاً على ان البيعة لم
 تقع عن مشورة لكي يصح الاعتذار بالتأخير عنها بذلك بدليل ما ذكره
 المؤلف نفسه وتناقض فيه عن « الخليفة » عمر (رض) بسند صحيح « ان
 بيعة ابي بكر وقعت فلتة » وكمن فرق بين وقوعها فلتة وبين وقوعها عن
 مشورة لكي يصح الاعتذار عن تأخيرهم بعدم ادخالهم في المشورة ثم كيف
 يستقيم لهم هذا العذر وقد سجل أمناء التاريخ عند السنة تظلم علي (ع) وقوله
 (ع) « ليس ذا بأول يوم تظاهروا فيه علينا اهل البيت » وقوله (ع)
 « تأخذون هذا الأمر منا غصباً ونحن أحق به منكم » ثم ما هي تلك
 المشورة يا ترى فهل بقي موضع للمشورة في أمر من أمور الشريعة قد أهمل
 النبي (ص) حكمه فأراد القوم ان يتشاوروا في تشريعه دون الله ودون رسوله
 (ص) فما هذا التناقض الشائن والإفك الفاضح من هؤلاء الساقطين يا منصفين .

حديث لا نورث باطل

خامساً : ان قوله (فقال أبو بكر قال رسول الله «ص» لا نورث ، ما تركناه صدقة) لا أصل له من الصحة لأنه مناقض لنص القرآن والسنة من توريث الانبياء بعضهم لبعض (وورث سليمان داود) وقال تعالى فيما اقتص من خبر يحيى بن زكريا (يرثني ويرث من آل يعقوب واجعله ربي رضياً) مع انه من احاد الخبر لا يقتضى علماً ولا عملاً .

ثم كيف يا ترى يكون من المعقول بأن يأمر الله تعالى نبيه «ص» بانذار عشيرته الأقربين ثم هو لا ينذر ابنته الصديقة فاطمة «ع» وهي أقرب الناس إليه بذلك الحكم المخصوص به بل يتركها تدعي باطلاً في ارثها منه فتموت وهي غضبي على الدافعين لها عما ادعته من الميراث ونحلة فدك وهو القائل فيها (ان فاطمة يغضب الله لغضبها ويرضى لرضاها) ، (وان فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني) ، (وانه يرييني ما راها ويؤذييني ما أذاها) كل ذلك ليس بالممكن ولا بالمعقول وانما الممكن المعقول انه بلغها بأن ذلك لها ومن حقها فهي صادقة فيما ادعت ولكن مانعها متعنت عادل عن الصواب غير صادق فيما ادعاه .

سادساً : ان قوله (فالتمس علي مصالحة أبي بكر ومبايعته) كذب وانتحال لا أصل له وذلك لما نص عليه المؤرخون من أهل السنة كعبد الله ابن مسلم بن قتيبة في الامامة والسياسة ص ٩ من جزئه الأول فقال عمر بن الخطاب «رض» لعلي «ع» (انك لست متروكاً حق تبايع فقال له علي «ع» احلب حلباً لك شطره وشد له اليوم يردده عليك غداً ، ثم قال والله يا عمر

لا أقبل قولك ولا أبايعه) والحجة في هذا فانه متفق عليه بين أهل السنة والشيعة بخلاف ما لفقّه الحجري فمع عدم دلالة على وقوع البيعة منه فانه لا حجة فيه .

سابعاً : ان قوله (وحكى النووي بأسانيد صحيحة عن سفيان الثوري ان من قال ان علياً كان أحق بالخلافة فقد خطأ أبا بكر وعمر والمهاجرين وما أراه يرفع له عمل إلى السماء) ؛ قول يضحك الشاكر الحزين والمهم هنا البرهنة على صحة هذا القول وكونه مقروناً بالحجة ومؤيداً بالدليل فان من أعظم الشر على الانسان فساد ضميره فان الضمير إذا فسد ، فسد معه كل شيء حق دينه ، يا هذا ان قول النووي لا يساوي عندنا قدر نواة وحسب الثوري ما نسب إليه والحكم بخطأ ابي بكر وعمر «رض» والذين عقّدوا البيعة لهم في السقيفة قد صادق عليه الله ورسوله «ص» والمؤمنون من أهل السماء والارض ورأوا ان ذلك من أجلّ ما يرفعه الله تعالى من الأعمال المفروضة بعد أن حكم القرآن والسنة بخطأهم جميعاً كما مرّ في الأمور المتقدمة .

وأما ما حكاه عن عمار بن ياسر فكذب وبهتان فان عمار بن ياسر الصحابي الكبير والعدل الثقة ما كان ليخالف كتاب ربه وسنة نبيّه ويقول بما عزاه إليه الحجري ظمناً وزوراً .

قال الهيثمي الفصل الثالث في النصوص السمعية الدالة على خلافته من القرآن والسنة :

أما النصوص القرآنية فمنها قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا من يرقد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعززة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم) .

أخرج البيهقي عن الحسن البصري انه قال هو والله أبو بكر ارتدت
العرب جاهدم هو وأصحابه حتى ردم إلى الدين .

وأخرج يونس بن بكير عن قتادة قال لما توفي النبي «ص» ارتدت العرب
فذكر قتال أبي بكر لهم إلى أن قال فكنا نتحدث في ان هذه الآية نزلت
في أبي بكر وأصحابه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه .

وشرح هذه القصة ما أخرجه الذهبي ان وفاة النبي «ص» لما اشتهرت
بالنواحي ارتد طوائف كثيرة من العرب عن الاسلام ومنعوا الزكاة فنهض
أبو بكر لقتالهم فأشار عليه عمر وغيره ان تفر عن قتالهم فقال والله لو
منعوني عقلاً أو عنافاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله «ص» لقاتلتهم على منعها
فقال عمر فكيف نقاتل الناس وقد قال رسول الله «ص» أمرت ان أقاتل
الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله «ص» فمن قالها عصم من ماله
ودمه إلا بحقها وحسابه على الله فقال أبو بكر والله لأقاتلن من فرق بين
الصلاة والزكاة فان الزكاة حق المال وقد قال لا يحقها قال عمر فوالله ما هو
الا ان رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال .

وفي رواية لما خرج أبو بكر لقتالهم واستوى على راحلته أخذ علي
بزمَامها وقال إلى أين يا خليفة رسول الله «ص» أقول لك ما قال رسول الله
«ص» يوم أحد شمس سيفك ولا تفجعنا بنفسك ثم ذكر ارسال خالد بن الوليد
وغيره إلى قتالهم وذكر انهم طلبوا منه بأن يرد اسامة ومن معه من جهة
ردة العرب فأبى فسار اسامة فصار سبباً لثبوت جماعات من الناس من حيث
معرفتهم بقوة المسلمين فوصل اسامة إلى الروم فقتلوه وهزموم .

قال النووي في تهذيبه واستدل أصحابنا على عظم علم الصديق بقوله

والله لأقاتلن الخبر إلى قوله لقاتلتهم على منعه قال وروينا عن ابن عمر انه سئل من كان يفقي الناس في زمن رسول الله «ص» فقال ابو بكر وعمر ما أعلم غيرهما .

لكن أخرج ابن سعد عن القاسم بن محمد قال كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلي يفتون على عهد النبي «ص» وقال ابن كثير كان أقرأهم اي أعلمهم بكتاب الله لكونه قدمه للصلاة بالصحابة مع قوله «ص» يؤم القوم اقرؤهم لكتاب الله وكان مع ذلك أعلمهم بالسنة كما رجع إليه الصحابة في غير موضع برز عليهم بنقل سنن عن النبي «ص» التي يحفظها ويستحضرها عند الحاجة إليها ليست عندهم ثم كرر ما نقلناه عنه سابقاً من انه كان ينظر في كتاب الله فان وجد فيه ما يقضي به قضى به ولو لم يجد فيه ذلك نظر فيما علمه من السنة فان أعياء ذلك سأل الناس فربما أجابه جماعة كلهم ينقل الحكم عن رسول الله فيقضي به ويقول الحمد لله الذي جعل فينا من يعلم السنة فان أعياء ذلك جمع خيار الناس ورؤسهم فاستشارهم فقضى بالمتفق عليه وكان عمر يفعل ذلك .

ومن الآيات الدالة على خلافته قوله تعالى (قل للمخلفين من الاعراب ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون فان تطيعوا يؤتكم الله أجراً حسناً وان تتولوا كما توليت من قبل يعذبكم عذاباً أليماً) .

أخرج ابن ابي حاتم عن جويبر ان هؤلاء القوم هم بنو حنيفة ومن ثم قال ابن ابي حاتم وابن قتيبة وغيرهما وهذه الآية حجة على خلافة الصديق . ونقل عن ابي الحسن الأشعري اجماع أهل العلم على انه بعد نزولها لم يكن قتال سوى قتال الصديق فدللت على وجوب خلافته ومن تلك الآيات

قوله تعالى (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم) إلى آخرها قال ابن كثير هذه الآية منطبقة على خلافة الصديق .

وأخرج ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن عبد الحميد الهروي قال ان ولاية ابي بكر وعمر في كتاب الله بهذه الآية .

ومنها قوله تعالى (للفقراء المهاجرين إلى قوله اولئك هم الصادقون) والوجه في ذلك ان الله تعالى سماهم صادقين فلزم من ذلك صدقهم بقولهم يا خليفة رسول الله «ص» لأبي بكر فتكون ناصة على خلافته .

ومنها قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم) قال الفخر هذه الآية تدل على امامة ابي بكر من حيث قوله تعالى (اولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين) إلى آخرها وأبو بكر رئيس الصديقين بغير شك .

أقول : لا شك ان كتاب المرء دليل عقله والذي يعرض كتابه على الملا فانما عرض عليهم عقله فان وزن الأشياء بموازين صحيحة كان ذلك دليلا على وفور عقله وان استعرض الحوادث بغيرها كان دليلا على تدهور عقله وسقم طبعه فان حجة يزعم انه جاء في كتابه على تفنيد أقوال الشيعة وانه رد عليهم بالحجة وألزمهم بالدليل في الوقت الذي لم يأت في كتابه على غير الساقط من الكلام والباطل من الحديث فأنت تراه هنا لم يعتمد على غير ما أخرجه البيهقي ورواه يونس بن بكير وما قاله النووي وابن كثير وما حكاه ابن سعد وأخرجه ابن أبي الحاتم كأنه لا يعلم بأن هذا النوع من الاحتجاج على الخصم من أوضح ما يحكم بفساده العقل والشرع ولماذا

يا ترى يجب على الشيعة ان يقبلوا قول النووي وغيره من خصومهم ولا يجب على أهل السنة ان يقبلوا قول الشيعة فيما يقولون وهل لذلك وجه سوى التحكم والجزاف في الحكم ؛ ومع النقص عن كون ذلك من الشهادة للنفس وهي باطلة في أصول المجادلة فان فيما أدلى به وجوها ظاهرة في غاية الفساد .

لا نص في خلافة أبي بكر بنص عمر

الوجه الأول : ان دعواه وجود النصوص السمعية على خلافة ابي بكر «رض» ان كان يريد بها التنصيب من رسول الله «ص» عليه فقد حكم ببطلانه (الخليفة) عمر «رض» وإليك قوله (وان استخلف فقد استخلف ابو بكر وان اترك فقد ترك رسول الله) على ما أخرجه مسلم في صحيحه في باب الاستخلاف ص ١٢٠ من جزئه الثاني ويقول النووي في شرحه لحديث مسلم (وهذا دليل على ان النبي «ص» لم ينص على أحد بالخلافة وهو اجماع أهل السنة) وقال المؤلف في ص ١٢٠ من الصواعق المحرقة لابن حجر (لم يأت بعد النووي من يدانيه في علم الحديث وناهيمك به معرفة بالحديث وطرقه) وانما صار النووي وابن الجوزي من نقاد الحديث عند الهيئتي فلكونهما بالغا في الانكار على الأحاديث الواردة في فضل علي وبنيه «ع» وما برحا يكذبان بكل حديث يرد في فضلهم وان كان صحيحاً في نفسه على أصولهم أو شهد صحيح الحديث بصحة ثبوت معناه في مذهبهم بل وان كان مما اتفق المسلمون جميعاً على صحته ومع هذا كيف يستطيع أن يزعم ابن حجر بوجود النصوص على خلافته وهو يرى امامه عمر ينكر هذه النصوص ويرى النووي الذي (لا يدانيه في معرفة

الحديث أحد كما يزعم) يحكي الاجماع الصريح القطعي على عدم النص فيه وان أراد من النصوص السمعية ما وضعه أولياء (الخليفة) ابي بكر «رض»، ضداً للوطي وآل النبي «ص» كان اطلاق النصوص السمعية عليه باطلاً وكذباً على الله وعلى رسوله «ص» وتلبساً على المؤمنين (والله لا يهدي القوم الفاسقين) .

آية فسوف يأتي الله بقوم ومعناها

الوجه الثاني : ان قوله (نزول آية فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه) في خلافة ابي بكر «رض» مما لا أصل له لأمرين :

أولاً : ان تفسيرها بأبي بكر «رض» موقوف على رأي قتادة ونظر الحسن البصري وكلاهما قد قالوا في القرآن بغير علم ويقول الامام احمد في مسنده ص ٢٣٣ و ٢٦٩ من جزئه الاول قال النبي «ص» (من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار) .

ثانياً : ان تفسيرها بأبي بكر «رض» منافي لما أخرجه السيوطي في الدر المنثور في تفسير الآية عن النبي «ص» انه قال (نزلت في قوم هذا وأشار إلى ابي موسى الاشعري) وروى عنه ايضاً انه قال «ص» (هم قوم من أهل اليمن) والحقبة في هذا انه مسند إلى رسول الله «ص» دون ذلك فانه لم يسند إليه في حال ؟ وأنت لو قأملت وأنصفت لعلمت ان الآية نزلت في علي «ع» وأصحابه من أهل اليمن لأمرور :

الآية تريد علي بن ابي طالب (ع)

واصحابه

منها ما اتفق عليه المسلمون جميعاً بأن (الخليفين) أبا بكر وعمر «رض» قد فرا يوم خيبر خوفاً وفرقاً من اليهودي مرحب وحينئذ قال رسول الله «ص» (لأعطين الراية غداً إلى رجل يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كرار غير فرار لا يرجع حق يفتح الله على يده فأعطاها علياً «ع» وكان الفتح على يده) فدل الحديث صريحاً على اختصاص علي بغاية هذه المحبة كما ان فيه اشارة إلى مسا ارتكبه (الخليفان) من الفرار وانتفاء محبة الله لهما وعدم كونها محبين له فالآية لا تنطبق على غير علي «ع» والذين كانوا معه .

ومنها ما أجمع عليه الفريقان من أهل السنة والشيعة عن النبي «ص» فيما حكاه الحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه معترفاً بصحته من جزئه الثالث كما مرّ (انه قال ان فيكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله فقال ابو بكر انا هو يا رسول الله «ص» قال لا فقال عمر انا هو يا رسول الله «ص» فقال لا ولكنه خاصف النعل في الحجرة فخرج علي منها ومعه نعل رسول الله «ص» يصلحها) وهذا نص صريح على ان رسول الله «ص» لم يرخص لغير علي بالقتال على التأويل ولم يكن قتال القوم على غير التأويل فان القتال على التزيل كان على عهد النبي «ص» لا سواء كما يقتضيه قوله (كما قاتلت على تنزيله) فالآية لا تنطبق على غير علي «ع» ولا تريد سواء .

ومنها ان سياق الآية يدل على ان المقصود بذلك هو علي «ع» بقريضة ما بعدها بقوله تعالى (انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون

الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون) فإنه نزل في علي «ع» خاصة على ما حكاه مفسرو السنة كلهم في تفاسيرهم فيتمين أن يكون المعنى فيها لا غيره .

الوجه الثالث : ان قوله (انتصر الدين وتقوى المسلمين بمحاربتهم المرتدين) - غش وتدليس وذر للرماد في عيون البله المغفلين - وذلك لأن الكلام لم يكن في قتاله وإنما كان موضوع البحث في ان قتاله هل كان مطابقاً للشرع المبين ومأموراً به من قبل النبي «ص» أو لم يكن على الوجه الشرعي الذي أمر الله تعالى به وقد أثبتنا لك بواضح الدليل انه كان مخالفاً له وغير مطابق لأمره إذ لم يكن مأذوناً من قبل النبي «ص» بقتال أحد ، بل كان منهياً عنه بصريح مقاله «ص» وإنما كان المخصص بالترخيص في القتال هو علي أمير المؤمنين دون الآخرين أما اسامة بن زيد فكان خروجه مأموراً به من النبي «ص» وكان قد أمر (الخلفاء) الثلاثة وغيرهم بتنفيذ جيشه والدخول فيه وأوجب عليهم الطاعة له فتخلفوا عنه وكان تخلفهم عنه مخالفاً لأمر النبي «ص» بوجوب تنفيذه فما كان لها عزله والتأمر عليه وهو أمير رسول الله «ص» عليهم ولم يعزله عن امارته عليهم حتى توفي (اللهم إلا أن يقولوا بأن لهم أن ينسخوا أمر النبي «ص» وحكمه ويأتوا بضده أو انهم مجتهدون فلهم أن يجتهدوا في خلافه «ص») وعلى الجملة ان قتال ابي بكر «رض» لم يرد فيه نص يدل على جوازه له وإنما كان النص قائماً على منعه منه وعدم ترخيصه فيه فكان قتال (الخليفة) لبني حنيفة وغيرهم قتالاً غير شرعي وليس بحق ولذا تراه ودي مالكا ومن قتل معه من بيت المال وفك الاسارى منهم .

ما نسبته الى علي بأنه قال لأبي بكر يا خليفة رسول الله (ص) غير صحيح

وأما قوله « وقال له علي يا خليفة رسول الله (ص) اقول لك ما قاله رسول الله (ص) لك يوم أحد شم سيفك ولا تفجعنا بنفسك » فكذب وافتحال لا أصل له اذ كيف يستطيع ان يقول ذلك من له شيء من الدين وهو يسمع قول الله تعالى لنبيته وصفيته (ص) « يا ايها النبي حرّض المؤمنين على القتال » فلو صح ما زعمه ابن حجر من قول النبي (ص) لأبي بكر (رض) « شم سيفك ولا تفجعنا بنفسك » كان منافياً لما أوجبه الله تعالى عليه من حث المؤمنين وتحريضهم على القتال وموجباً لعصيان النبي (ص) لأمر الله تعالى بنهيه أبا بكر عن القتال « اللهم إلا إذا قال الهيثمي ان أبا بكر (رض) لم يكن من المؤمنين المعنيين في الآية ليشمله حث النبي (ص) وتحريضه على القتال او كان هناك مفسدة في تحريضه له عليه من وقوع الوهن في جيوش المسلمين بفراره عند الزحف كما حدث ما كان يتوقع النبي (ص) حدوثه منه فانه كان في طليعة المنهزمين في ذلك اليوم كما هي عادته في غزوات النبي (ص) من الانهزام عند النزال او كان يخشى رسول الله (ص) من تحريضه عليه ان يصير الى أعداء الله وأعداء رسوله (ص) مستأمناً لفرط ما يلحقه من الخوف والاضطراب وعليه يكون قولهم « ولا تفجعنا بنفسك » من زيادات أوليائه فيه تعصباً له .

ما قاله في عظيم علم أبي بكر غير صحيح

الوجه الرابع : ان قوله « قال النووي استدل اصحابنا على عظم علم الصديق » غير صحيح لأمر .

« الأول » ما مرّ عليك من الحديث الصحيح الصريح في اختصاص القتال على التأويل بعلي (ع) وعدم ترخيص النبي (ص) لأبي بكر (رض) ولا لغيره فيه .

« الثاني » انه قتل أمة من المسلمين بغير حق منهم مالك بن نويرة الذي استعمله رسول الله (ص) على صدقات قومه وقد شهد باسلامه كل من عبد الله بن عمر وأبي قتادة وهما صحابييان عدلان عند القوم فلم يعبأ خالد بن الوليد بشهادتهما بل قدمه وضرب عنقه وزنى بزوجه في ليلته على ما سجله العسقلاني في إصابته ص ٣٧ من جزئه السادس وابن خلكان في الوفيات ص ١٧٢ و ١٧٣ من جزئه الثاني وغيرهما من الحفاظ .

« الثالث » انه قاتل من منع دفع الزكاة إليه بغير دليل يقره الدين وخالف أمر النبي (ص) بمنعه له ولأخيه عمر عن القتال على التأويل واعتمد في اوراق دماء جماعة من المسلمين على القياس لأنه قال كما في ص ١٦٦ من البخاري في صحيحه في باب وجوب الزكاة من جزئه الأول « لاقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة » ففاس الزكاة على الصلاة في قتال من تركها بعد تسليم انهم تركوها من أصلها لا انهم تركوها دفعها إليه كما هو الصحيح ، فلو كان ما حكم به أبو بكر (رض) من قتالهم مستنداً الى دليل قد علمه من رسول الله (ص) فيه كان عليه ان يذكره لعمر وغيره عندما عارضوه على قتالهم ومن حيث انه لم يأت بدليل وقال بالقياس علمنا انه قضى فيهم بغير علم وكان

ما ارتكبه دليلاً واضحاً على عدم علمه بأحكام الدين لا على علمه العظيم كما يزعم ذلك أولياؤه فيه .

« الرابع » ما حكاه لنا حفاظ السنة وعلمائوها كالطبري وصحبه وأحمد في مسنده بسند صحيح عن النبي (ص) انه « قال لا بنته فاطمة (ع) اني زوجتك اول امي سلماً وأكثرهم علماً وأعظمهم حلاً يعني علياً (ع) » وقال فيه (ع) أيضاً فيما حكاه العسقلاني في اصابته بإسناد حسن والحاكم في مستدركه بإسناد صحيح « اننا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب » وكل هذا ونحوه أدلة واضحة على ان علياً (ع) أعلم من الآخرين وأما ما حكاه الطبري في الرياض النضرة « من أن أبا بكر استشار علياً (ع) في قتال مانعي الزكاة فأشار علي عليه بقتالهم » فكذب لا أصل له اذ كيف يجوز على علي (ع) وهو أمير المؤمنين وحده ان يشير على ابي بكر (رض) بقتال من لم يأمر الله بقتاله وحرم دمه الا بالحق أضف الى ذلك منافاته لما حكاه الحجري نفسه من مخالفة اصحاب النبي (ص) لأبي بكر في قتالهم وكان في طليعتهم عمر الذي قال لخالد بن الوليد فيما سجله المؤرخون اجمعون « قتلتم مسلماً ثم نزوت على امرأته والله لارجمنك بأحجارك » .

« الخامس » ان ما ذكروه من عظيم علم ابي بكر (رض) مناقض لما قرره الهيثمي من رجوع ابي بكر الى الآخرين في فهم ما لم يعلم حكمه من كتاب الله ولم يسمع فيه شيئاً عن رسول الله (ص) ولا يكون أعلم الناس إلا من كان عالماً بما عند الآخرين وعالماً بما لم يعلمه الآخرون فكيف يكون أعلم الناس من يحتاج الى غيره من الناس لو صح انه أعلم الصحابة جميعاً كما يزعمون .

ما قاله بأن ابا بكر كان يفتي

الناس في زمن النبي غير صحيح

الوجه الخاص : ان قوله « من كان يفتي الناس في زمن النبي (ص)
فقال أبو بكر وعمر ما أعلم غيرهما ، غير صحيح لأمرين :

« الأول » أنه لا يكون من الممكن المعقول ان يأذن النبي (ص)
لأي انسان كان ان يفتي الناس بحضرة لا سيما مثل ابي بكر (رض)
الذي يعتبره الشيطان كما اعترف بذلك على نفسه فيما تواتر نقله عنه ، على انه
لا شيء من الفتوى بوحى نازل من عند الله وإنما هو من القول على الله بغير علم
لا يجوز نسبة الأذن به الى النبي (ص) لان الله تعالى نهى عنه في القرآن فقال
عز من قائل « ولو تقول علينا بعض الأقاويل لآخذنا منه باليمين ثم لقطعنا
منه الوتين » فكيف يرضى رسول الله (ص) بالتقول على الله بحضرة فضلاً من
ان يأذن به لأحد من العالمين ، ويقول مسلم في صحيحه ص ٢٤٣ من كتاب
الرؤيا من جزئه الثاني عن ابن عباس « ان رجلاً رأى في المنام رؤيا فأتى
رسول الله (ص) وقص عليه رؤياه فقال ابو بكر يا رسول الله لتدعني فلأعبرنها
فأذن له فعبرها فقال له النبي (ص) اصبت بعضاً وأخطأت بعضاً قال فو الله
يا رسول الله (ص) لتحدثني ما الذي اخطأت قال لا تقسم » وحكاه احمد في
مسنده ص ٢٣٦ من جزئه الأول ، فإذا كان هذا حال ابي بكر (رض) في
الخطأ في تعبیر رؤيا واحدة وعدم تنبيه النبي (ص) له على موضع خطأ فيها
رغم اصراره ويمينه فكيف يزعم هؤلاء انه كان يفتي في دين الله بغير ما ائزل
الله بحضرة سيد الأنبياء (ص) وقدما قال رسول الله (ص) « من كذب عليّ

متعمداً فليتبوا مقعده من النار» (١) .

« الثاني » ان رسول الله (ص) قد استشار أبا بكر في ارجاع غلمان هربوا من قریش ودخلوا في الإسلام فأشار عليه بإرجاعهم فغضب منه ثم استشار عمر (رض) فأشار عليه بمثل ما أشار عليه أبو بكر (رض) فغضب منه أيضاً ثم هدّهم برجل مؤمن ممتحن بإيمانه يبعثه الله إليهم فيضرب أعناقهم ان لم ينتهوا فقال أبو بكر انتا هو قال لا قال عمر انتا هو قال لا لكنه علي^(٢) وقال الترمذي فيه حسن صحيح غريب ، ونحن نقول لماذا يا ترى صار غريباً بعد ان كان حسناً صحيحاً لا ريب فيه فهل لذلك وجه غير كونه وارداً في فضل الوصي وآل النبي (ص) فإذا كان هذا حال الشيخين في قلة العلم كيف يصح لمن له عقل ان يزعم انهما كانا يفتيان الناس بحضرة النبي (ص) .

(١) حكاها احمد في مسنده ص ٢٩٣ من جزئه الأول والخطيب في تاريخه ص ٢٦٣ و ٣٦١ من جزئه الرابع وغيرهما من علماء السنة .

(٢) أخرجه احمد في مسنده ص ١٥٥ من جزئه الأول وابن جرير وصححه والترمذي في ص ٢١٣ من سننه من جزئه الثاني في باب مناقب علي بن ابي طالب (ع) .

قول ابن كثير كان ابو بكر اقراهم غير صحيح

الوجه السادس : ان قوله « وقال ابن كثير كان ابو بكر اقراهم اي
أعلمهم بكتاب الله لكونه قدمه للصلاة بالصحابة مع قوله يؤم القوم اقرؤهم »
مدخول بأن ذلك من ابن كثير ليس بكثير بعد ان علمنا انه من المنتصرين
للسقيفة بغير دليل وكيف يا قرى يستقيم هذا لابن كثير وغيره ويدل على ان
أبا بكر (رض) أعلم الصحابة وقد علمنا كما علم هو ان رسول الله (ص) أمر
أبا بكر وعمر وعثمان (رض) وغيرهم من الصحابة بالصلاة خلف سالم مولى
ابي حذيفة في صدر الهجرة فسالم بحكم هذا النص أعلم من ابي بكر وأخويه
وغيرهم ممن صلى بهم بدليل ما اورده ابن كثير « يؤم القوم اقرؤهم لكتاب
الله أي أعلمهم » والحجة في هذا لأنه متفق عليه بين الفريقين بخلاف ما زعمه
ابن كثير فانه شاذ مطروح مخالف للمجمع عليه بين المسلمين اجمعين وبهذا
ونحوه لا يستطيع مسلم عرف الإسلام وقانونه ان يصدق ابن كثير وغيره في
قولهم ان رسول الله (ص) قدم ابا بكر (رض) للصلاة فيهم وهو يرى بعينه
انه دون سالم بالفضل لا سيما اذا لاحظ ما أخرجه البخاري في باب فضائل
سالم مولى ابي حذيفة من صحيحه ص ٢٩٣ من جزئه الثاني ومثله مسلم في باب
فضائل عبد الله بن مسعود من جزئه الثاني وغيرهما من صحاح القوم فانه يجد
النبي (ص) قد امر ابا بكر (رض) بتعلم كتاب الله من أربعة اخدم سالم
مولى ابي حذيفة وذلك يدل دلالة واضحة على كون هؤلاء الأربعة أعرف منه
ومن أخويه بكتاب الله اضع الى ذلك قوله (ص) « افضلكم من تعلم القرآن
وعلمه » على ما حكاه الخطيب البغدادي في تاريخه ص ٢٦٣ من جزئه الخامس

وعلاوة على ذلك فان رسول الله (ص) قد ولى عليهم أسامة ابن زيد وجعلهم تحت امارته وأمرهم بالصلاة خلفه فكانوا يصلون بصلاته ويأتمرون بأمره لأنه أمير النبي (ص) عليهم في تلك الغزوة ، واستعمل عليهم أبا عبيدة تارة وعمر بن العاص أخرى في واقعة « بلى وعذرة » فصلوا بصلاتهما وأتمروا بأمرهما لانهما كانا أميرين عليهم من قبل النبي (ص) وذلك كله أدلة على عدم صحة ما زعموه من تقديم النبي (ص) له للصلاة بالصحابة ، وانه أعلمهم بالقرآن وخصوصاً اذا نظرنا الى قوله (ص) « من استعمل شخصاً على عشرة وفيهم من هو أَرْضَى الله ولرسوله (ص) فقد خان الله ورسوله وجماعة المؤمنين » فانه لا يجوز لمسلم ان يلصق الخيانة برسول الله (ص) في ذلك وهو الصادق الأمين على وحي الله وعزائم أمره .

قولهم ان ابا بكر أعلم بالسنة غير صحيح

الوجه السابع : ان قوله « وكان مع ذلك أعلم بالسنة كما رجع إليه الصحابة في غير موضع » لا أصل له لأمرين :

« الأول » انه مناقض لما سجله المؤلف نفسه عن ابي بكر (رض) من رجوعه الى بعض الصحابة اذا أعياه حكم المسألة وقوله « الحمد لله الذي جعل فينا من يعلم السنة » فكيف يكون أعلم بالسنة من يحتاج إلى الآخرين في تعلم السنة فما لهذا الهيشي بورد المتناقضات التي يبطل بعضها بعضاً ويحسب هو كما يحسب « الأساتذة في كلية الشريعة » بمصر انه جاء بأدلة رصينة تكفي لتفنيد قول خصومه وليت ابن كثير دلنا على موضع واحد من تلك المواضع التي رجع إليه الصحابة فيه ليكون ذلك دليلاً له على صحة مقاله ومن حيث انه

أهمل ذكره ولم يأت بما يبيل ظمأه علمنا ان ذلك لا أساس له من الصحة وان الأمر فيه معكوس عليه .

« الثاني » استدلال ابن حجر بقول ابن كثير على ان ابا بكر (رض) أعلم بالسنة من قبيل استشهاد الثعلب بذنبه وهو باطل وغير مقبول لأن ابن كثير من أعداء الشيعة وخصومها فكيف يصح الاحتجاج بقوله عليهم وهو لا يفيد إلا جهلاً وتعصباً بغيضاً .

آية قل للمخلفين مني الاعراب

لا تريد أبا بكر (رض)

الوجه الثامن : ان قوله « ومن الآيات الدالة على خلافته قوله تعالى « قل للمخلفين من الاعراب » باطل لأمر :

« الأمر الأول » بما أخرجه السيوطي في الدر المنثور عن عكرمة وسعيد بن جبير « ان الآية نزلت في هوازن يوم حنين » وقد ثبت عند أئمة الجرح والتعديل من أهل السنة ان الراوي نزولها في بني حنيفة ضعيف ومتروك الحديث ^(١) كما ثبت عندهم وثاقة كل من عكرمة وسعيد بن جبير في التفسير

(١) قال ابن معين جويريليس بشيء وقال الجوزجاني لا يشتغل به وقال النسائي والدارقطني متروك الحديث هكذا نص عليه الذهبي في ميزان الاعتدال ص ١٩٨ من جزئه الأول فراجع ثمة حتى تعلم ان الهيثمي لا يحتاج على خصمه الشيعي إلا بما هو ساقط عن الحجية في مذهبه .

وقد احتج بهما أهل الصحاح الستة والحجة في هذا عليهم لافي ذاك لسقوطه بالضعف عن درجة الاعتبار فالجوري ما برح يحتج على الشيعة بأحاديث غير صحيحة في مذهبه ويزعم كما يزعم معه « ابناء كلية الشريعة » بمصر انه رد عليهم بأدلة مقبولة وحجج منقولة غمطاً للحق وستراً للحقيقة .

الأمر الثاني : اننا لو سلمنا جدلاً نزول الآية فيمن قاتلهم أبوبكر ولكن لا دلالة فيها على صحة خلافته وانها حق وذلك لأن مفاد الآية ان الله تعالى قد وعد المجاهدين للكافرين فيها بالحسنى ولم يعد الداعي لهم الى ذلك بشيء من الأجر مطلقاً ولم يأت على ذكر اسمه حق يعرف من هو كما لم يصفه بوصف يميزه عن سواه ولم يعين وقت الدعوى فيها فهي من هذه النواحي كلها مطلقة غير مقيدة فكيف يا ترى صارت دليلاً على صحة خلافة ابي بكر (رض) وهي لا تشتم منها رائحة ولا تلوح منها عليها لائحة لا سيما اذا لا حظنا قول النبي (ص) فيما أخرجه البخاري في صحيحه ص ١٢٠ من جزئه الثاني في باب ان الله ليؤيد الدين بالرجل الفاجر « ان الله تعالى ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر » فالمتعين اذن ان ننظر في حال الداعي الى الجهاد فان علمنا وجوب طاعته شرعاً كان إماماً شرعياً واجب الاتباع وكذا حال النائب عنه وان علمنا عكسه او لم يكن هناك ما يدل على وجوب طاعته لم تجب طاعته ولم تحرم معصيته فلا يكون إماماً شرعاً وقد عرفنا مما أخرجه لنا حفاظ السنة كما مر ان رسول الله (ص) لم يأذن لأبي بكر ولألفيره بقتال احد وانما خص علياً (ع) بذلك دونهم فوجب ان يكون المراد بالداعي الى الجهاد فيها علياً لا سواه .

آية وعد الله الذين آمنوا

لا تويد ابا بكر (رض)

الوجه التاسع : ان قوله (ومن تلك الآيات قوله تعالى) وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض) يريد خلافة ابي بكر (رض) باطل لا أصل له لأمر :

الأول : ان معنى الآية وقع في عهد النبي (ص) بدليل ما أخرجه السيوطي في الدر المنثور عن ابن ابي حاتم عن ابي العالية (قال كان رسول الله (ص) وأصحابه بمكة يدعون إلى الله وحده وإلى عبادته في السر خائفين وبمعد الهجرة أمرهم الله بالجهاد فهم فيها خائفون مسلحون صباحاً ومساءً فقال بعضهم يا رسول الله (ص) نبقي مدى الدهر خائفين فقال (ص) عن قريب يجلس الرجل منكم في المحفل العظيم محتبياً ليست فيهم حديدة فأنزل الله (وعد الله الذين آمنوا) الآية ، فأظهر الله نبيته على جزيرة العرب وأمن المسلمون وبقي امانهم إلى زمن الثلاثة يمسون ويصبحون من غير سلاح) وأنت ترى هذا الصحابي العدل عند الهيثمي قد أخبرنا عن رسول الله (ص) وعن أصحابه بما هو لا يقبل التأويل في تحقق معنى الآية ومدلولها في زمن النبي (ص) وحده فليس لمسلم ان ينأى بجانبه عن هذا الحديث ويعتمد على قول الهروي الذي هو من صفار التابعين للتابعين من الطبقة التاسعة .

الثاني : لا يريد بالاستخلاف في منطوقها خلافة النبوة وإلا وجب أن يكون كل من كان موصوفاً بالآيمان والأعمال الصالحة قائماً بأمر الامامة بمعد

النبي «ص» لا خصوص ابي بكر «رض» فتخصيص الآية به تخصيص بلا مخصص وترجيحه على الآخرين ترجيح بلا مرجح وهما باطلان ومثلهما في البطلان لو أردنا العموم فاذا بطل هذا وذاك تعين ان المراد بالاستخلاف فيها استخلاف المؤمنين للكافرين وتمكينهم من ديار الكافرين وأموالهم بعد هلاكهم وانقراضهم دون ما زعموه فانه لا يفهم منها ولا تفيده .

الثالث : ان الآية لا تنطبق على خلافة ابي بكر «رض» كما يزعم ابن كثير وذلك لأنه لم يتحقق إلى يومنا هذا تبدل خوف المؤمنين بالأمن في أكثر الاقطار فضلاً عن جميعها ولم ينتف الشرك كله عن بقاعها كما يرشد اليه (لا يشركون بي شيئاً) وإنما الآية تنطبق تمام الانطباق على خلافة الحجة المنتظر «ع» الذي يأتي في آخر الزمان فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً ولا يبقى على الأرض يومئذ دين إلا دين الاسلام ولا يعبد غير الله كما دلت عليه صحاح الفريقين المتواترة لا سيما إذا لاحظنا اتيافه بصيغة الاستقبال الدال على ما ذكرناه .

آية للفقراء

لا تريد خلافة ابي بكر (رض)

الوجه العاشر : ان قوله (ومن الآيات قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم إلى قوله اولئك هم الصادقون نزل في ابي بكر «رض») باطل وغير صحيح لأمر :

الأول : انه مناقض لما حكاه المؤلف عن البخاري ومسلم من قول ابي بكر «رض» (اني أختار لكم أحد هذين الرجلين) يشير إلى ابي عبيدة وعمر «رض» إذ لو كانت الآية نصاً في خلافته كان ابو بكر «رض» مخالفاً لهذه الآية الدالة بزعمه على انها نص في خلافته ومناقض ايضاً لقول عمر «رض» (فان اترك فقد ترك من هو خسير من ابي بكر «رض» رسول الله «ص») وقول النووي ان ذلك دليل على ان النبي «ص» لم ينص على ابي بكر «رض» بالخلافة وهو اجماع أهل السنة ؛ ومع هذا التناقض الفاضح كيف يتسنى لهم تفسيرها في ابي بكر «رض» لولا الهوى والعصبية العمياء .

الثاني : ان الله تعالى قد وصف فيها بالصدق من كملت فيه الشروط في منطوقها ؛ وهي الهجرة والخروج عن الديار والأموال وابتغاء الفضل والرضوان من الله والنصرة له تعالى ورسوله «ص» ولا ريب في ان الهجرة والخروج عن الديار والأموال من الأمور الظاهرة التي يمكن ان تشاهد بالعيون وليس منها ابتغاء الفضل والرضوان من الله والنصرة له ورسوله «ص» فانها من الأمور الباطنة التي لا يعلمها إلا الله ولا شك في ان العبرة في الحكم بوصف الصدق المدلول عليه في الآية انما هو لمن حاز الشروط الأخيرة في الآية

حتى يكونوا هم الصادقين في منطوقها فكان الواجب على ابن حجر وهو يحارل تطبيق الآية عليهم ان يثبت لنا ببراهين قطعية وجود تلك الصفات في كل من هاجر وأخرج من دياره وأمواله لكي يصح له ولغيره ان يحتج بها على دخولهم فيها والاستدلال بالآية لاثبات دخولهم فيها وكونهم الصادقين في مضمونها لا يتم إلا على وجه دائر وهو باطل فقولهم لأبي بكر «رض» لا يكون صدقاً ولا دليل لهم على صدقهم فيه لكي تكون خلافته حقة وغير باطلة لا سيما ان الدليل القطعي قائم على عدم صحتها كما مر .

آية اهدنا الصراط المستقيم لا تنطبق على ابي بكر

الوجه الحادي عشر : ان قوله (ومنها قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم) يدل على خلافة ابي بكر «رض» مدخول بأن كون ابي بكر «رض» رئيس الصديقين لا يرتكز على غير الهوى إذ لا دليل عليه سوى التعصب له مع ان الآية عامة وهي لا تدل على إرادة الخاص إلا إذا ثبت ان الخاص موصوف بمعنى العام وهذا المعنى لم يثبت لأبي بكر «رض» في حال من الأحوال لكي يصح الاستدلال به عليه .

قال الهيثمي وأما النصوص الواردة عنه «ص» المصرحة بخلافته والمشيئة إليها فكثيرة جداً :

الأول : أخرج الشيخان عن جبير بن مطعم قال أتت امرأة إلى النبي «ص» فأمرها ان ترجع إليه فقالت أرأيت اني جئت فلم أجذك كأنها تعني

الموت قال ان لم تجديني فأني أبا بكر ، وأخرج ابن عساكر انه قال فأني أبا بكر الخليفة بعدي .

الثاني : أخرج البغوي بسند حسن عن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله «ص» يقول يكون بعدي اثنا عشر خليفة ابو بكر لا يلبث إلا قليلا قال الأئمة صدر هذا الحديث بجمع على صحته وارد من طرق عدة أخرجه الشيخان وغيرهما فمنها لا يزال هذا الامر عزيزاً ينصرون على من ناوأم ويكون عليه اثنا عشر خليفة كلهم من قريش أخرجه عبد الله بن أحمد بسند صحيح ومنها لا يزال هذا الأمر صالحاً ومنها لا يزال هذا الامر ماضياً رواهما أحمد ومنها لا يزال أمر الناس ماضياً ماوليهم اثنا عشر خليفة ومنها ان هذا الامر لا ينقضي حق يمضي فيهم اثنا عشر خليفة قال القاضي عياض لعل المراد بالاثني عشر في هذه الاحاديث وما شابهها انهم يكونون في مدة عزة الخلافة وقوة الاسلام واستقامة أموره والاجتماع على من يقوم بالخلافة وقد وجد هذا فيمن اجتمع عليه الناس إلى ان اضطرب أمر بني أمية ووقعت الفتنة من الوليد بن يزيد فاتصلت تلك الفتنة بينهم إلى ان قامت الدولة العباسية فاستأصلوا أمرهم قال شيخ الاسلام في فتح الباري كلام القاضي هذا أحسن ما قيل في هذا الحديث فأرجحه لتأييده بقوله في بعض طرقه كلهم يجتمع عليه الناس والمراد باجتماعهم انقيادهم لبيعته والذي اجتمعوا عليه الخلفاء الثلاثة ثم علي إلى ان وقع أمر الحكمين في صفين فتسمى معاوية يومئذ بالخلافة ثم اجتمعوا عليه عند صلح الحسن ثم علي ولده يزيد ولم ينتظم للحسين أمر بل قتل قبل ذلك ثم لما مات يزيد اختلفوا إلى ان اجتمعوا على عبد الملك بن عبد العزيز ثم علي أولاده الأربعة فسلطان فيزيد فهشام وتخلل بين سليمان ويزيد عمر بن عبد العزيز فهؤلاء سبعة بعد الخلفاء الراشدين والثاني

عشر الوليد بن يزيد بن عبد الملك اجتمعوا عليه لما مات عمه هشام وانتشرت
الفتن بعد ما قتلوه ولم يتفق اجتماع الناس على خليفة بعد ذلك لوقوع الفتن
بين بني أمية والخروج المغرب عن العباسيين .

وقيل المراد وجود اثني عشر خليفة في جميع مدة الاسلام إلى يوم القيامة
يعملون بالحق وان لم يتوالوا ويؤيده قول ابي الجسد كلهم يعمل بالهدى ودين
الحق منهم اثنان من أهل بيت محمد «ص» فعليه المراد بالهرج الذي في بعض
متون الخبر الفتن الكبار كالرجال وما بعده وبالاثنى عشر الخلفاء الأربعة
والحسن ومعاوية وابن الزبير وعمر بن عبد العزيز ويحتمل ان ينضم إليهم
المهدي العباسي فانه في العباسيين مثل عمر بن عبد عبد العزيز في بني أمية
والظاهر العباسي ويبقى الاثنان أحدهما المهدي .

الثالث : أخرج أحمد والترمذي وحسنه وابن ماجة والحاكم وصححه عن
حذيفة قال : قال رسول الله «ص» اقتدوا باللذين بعدي ابي بكر وعمر .

الرابع : أخرج الشيخان عن ابي سعيد حديثاً فيه ان من أمن الناس
علسي في صحبته وماله أبا بكر ولو كنت متخذاً خليلاً غير ربي لاتخذت
أبا بكر خليلاً ولكن اخوة الاسلام ومودته لا يبقين باباً إلا سدّ إلا باب ابي
بكر وفي لفظ لها لا يبقين خوذة إلا خوذة ابي بكر ثم قال : قال العلماء في
هذه الأحاديث اشارة إلى خلافة ابي بكر لأن الخليفة يحتاج إلى القرب من
المسجد لشدة احتياج الناس إلى ملازمته للصلاة بهم وغيرها .

الخامس : أخرج الحاكم وصححه عن أنس قال بعثني بنو المصطلق إلى
رسول الله «ص» ان سله إلى من ندفع صدقاتنا بعدك فأتيته فسألته فقال إلى
ابي بكر ومن لازم دفع الصدقة اليه كونه خليفة اذ هو المتولي قبض الصدقات

السادس : أخرج مسلم عن عائشة قالت قال لي رسول الله «ص» في مرضه الذي مات فيه ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً فاني أخاف ان يتمنى متمن ويقول قائل انا أولى وبأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر ، ونقل عن أحمد بمعناه وعن ابنه عبد الله مثله .

السابع : أخرج الشيخان عن أبي موسى قال مرض النبي «ص» فاشتد مرضه فقال مروا أبا بكر فليصل بالناس ، الخبر ؛ قال العلماء في هذا الحديث أوضح دلالة على ان الصديق أفضل الصحابة وأحقهم بالخلافة قال الاشعري قد علم بالضرورة ان رسول الله «ص» أمر أبا بكر ان يصلي بالناس مع حضور المهاجرين والانصار ومع قوله يؤم الناس اقرؤهم لكتاب الله فدل على انه اقرؤهم ، وقد استدلل الصحابة أنفسهم على انه أحق بالخلافة منهم عمر فقد أخرج الحاكم وصححه وابن مسعود حديثاً فيه قال عمر أستم تعلمون ان رسول الله «ص» قد أمر أبا بكر ان يؤم الناس فأبكم تطيب نفسه ان يتقدم أبا بكر ، الخبر ؛ ومنهم علي فقد أخرج ابن عساكر عنه لقد أمر النبي «ص» أبا بكر ان يصلي بالناس لشاهد وما أنا بغائب وما بي مرض فرضينا لديننا ما رضاه النبي «ص» لدينا قال العلماء كان معروفاً بأهلية الامامة في زمان النبي «ص» أخرج أحمد وغيره عن سهل بن سعد قال كان قتال بين بني عمرو ابن عوف فبلغ النبي «ص» فأتاهم بعد الظهر ليصلح بينهم فقال يا بلال ان حضرت الصلاة ولم آت فمر أبا بكر فليصل بالناس فلما حضرت صلاة العصر أقام بلال الصلاة ثم أمر أبا بكر فصلى .

أقول : ويرد عليه :

أولاً : ان الهيثمي لم يعتمد هنا على غير قوله أخرج (الشيخان والبيهقي

وابن عساكر وعبد الله بن أحمد وأحمد بن حنبل وقال القاضي عياض وقال شيخ الاسلام وأبو الجلد وأخرج الترمذي والحاكم ومسلم وقال الاشعري (واضعافهم من علماء السنة من خصماء الشيعة دون ان يشمر ويشمر (الأسانذة في كلية الشريعة) بمصر إلى أن الخصم لا يكون حكماً وما تفرد به لا يكون حجة على خصمه ولو صح لهم ان يحتجوا على الشيعة بمثل هذا النوع من الاحتجاج^(١) الذي لا يقره العقل والدين ويكون ذلك موجباً لنزولهم على حكمه لم يكن بأولى من ان يقبلوا قول للشيعة وحكمها ببطلان خلافة الخلفاء الثلاثة وينزلوا عند حكمهم ويمجلوا بالرجوع إلى مذهبهم بل هذا هو المتعين على أهل السنة دون عكسه فان الشيعة قديماً وحديثاً يحتجون على صحة ما يذهبون إليه بالصحيح الحمدي الجياد وبالأخبار المتواترة التي أخرجتها حفاظ السنة في صحاح أسفارهم ومسانيد كتبهم كما يحسد ذلك كل من راجع كتبهم في هذا الباب وتلك حجة عليهم يجب النزول عندها والأخذ بمدلولها بل لو كان يسوغ في العقل والمنطق ان يكون قول الخصم حجة على خصمه كان الواجب على ابن حجر وذاتابه ان يقبلوا قول اليهود والنصارى وغيرهم من المشركين ويرجعوا إلى دينهم لأنهم يستدلون عليهم بما تفردوا به في مذهبهم فان رجع الهيثمي إلى شيء من أديانهم اعتماداً على هذا الضرب من الاستدلال واعتنقه لم يحز للشيعة أن يرجعوا إلى شيء مما أدلى به في كتابه

(١) وقديماً قال النبي «ص» فيما أخرجه السيوطي في الصحيح من جامعه الصغير (ليس منا من غش مسلماً) فسلوك الهيثمي هذا الطريق في الاحتجاج غش منه وتدليس يريد ان يخدع به الجاهلين ويستدرجهم إلى اعتناق غير الحق وهيئات له ذلك وانى له التناوش من مكان بعيد .

من الترهات المعلومة البطلان بحكم الوجدان .

ثانياً : لو كانت هذه الأحاديث صحيحة وكانت دالة على خلافته لأجنع بها يوم السقيفة على من نازعه في الخلافة من الانصار ؛ ولم يركن الى الاحتجاج عليهم بمحدث الخلافة في قريش ولم يقل لهم (اني أختار لكم أحد هذين الرجلين) وهو أعرف بمقادها لو كان لها وجود من أوليائه الوضاعين فيه ما لا يعرفه أبو بكر «رض» نفسه إذ لا يجوز ان تصل هذه الأحاديث الى مسمع الحجري وأضرابه ويفهموا منها الدلالة أو الإشارة الى خلافته ولا تصل الى مسمع ابي بكر «رض» نفسه فيستدل بها على المخالفين له في السقيفة لا سيما وهم يزعمون انه أعلم الناس بالسنة .

وكل هذا ونحوه يدل على بطلان هذه الأحاديث وعدم دلالتها على شيء في خلافته مع انها من احاد الخبر لا حجة فيه ولذلك لم يتمسك أحد من علماء السنة قديماً وحديثاً بشيء منها لاثباتها وانما ركنوا في ذلك الى دعوى الاجماع الذي اريناك بطلانه .

ثالثاً : ان قوله (يكون بعدي اثنا عشر خليفة ابو بكر لا يلبث إلا قليلاً) مدخول بأن قوله ابو بكر لا يلبث إلا قليلاً لا يعرفه ابو بكر ولا أحد من أهل السقيفة فهو موضوع لا أصل له في متن الأحاديث الصحيحة لذا قال أبو بكر (اختار لكم أحد هذين الرجلين) فلو صح شيء مما زعموه من الزيادة المذكورة وما لفقوه من حديث المرأة وأمر النبي «ص» لها بالرجوع الى ابي بكر .

وحديث الاقتداء به وبعمرو وحديث الخوخة وتأدية الصدقة ونحوها من الموضوعات التي لا أساس لها من الصحة كان ذلك كله مناقضاً لقوله

(اني رضيت لكم أحد هذين) ومناقضاً لقوله (ليتني سألت النبي «ص»
عن الخليفة بعده) بـل كان اللازم على (الخليفة) ان يحتج بتلك الزيادة في
السقيفة لأنه أحوج ما يكون يومئذ إليها وإلى غيرها مما فيه أدنى اشارة الى
خلافته التي لم يتقلدها إلا انتزاعاً واختلاساً من أيدي من حضر فيها .

على ما حكاه لنا ابن الاثير في مادة (فلت) من نهايته اللهم إلا أن
يجلب الحجري عليه المصيان في تنازله لأحد الرجلين عما وجب عليه من
القيام بأمر الخلافة بعد تنصيب النبي «ص» وإيجابه ذلك عليه وأياً كان فهو
دليل على بطلان دعوى النص عليه .

لو صح ما زعمه الهيثمي

لزم عصيان ابي بكر

بل لو صح حديث الاقتداء به وبممر كان أبو بكر (رض) بذلك المتنازل لابي عبيدة وعمر راداً لقول النبي (ص) اذ اختار الاقتداء بغير من أوجب النبي (ص) الاقتداء به كما ان ما أورده من الأحاديث في خلافته لو كان صحيحاً كان مناقضاً لقول ابي بكر (رض) فيما سجله المؤلف في ص ١٠ من الصواعق المحرقة لابن حجر ، وليتكم ولست بخير من أحدكم ، ومناقضاً لقوله لسائله ما حملك ان تلي امر الناس وقد نهيتني ان اتأمر على اثنين « خشيت على أمة محمد الفرقة » اذ لو كان صحيحاً كان المناسب ان يقول في جواب سائله « لم أجِدُ بداً من النزول على امر الرسول من قبول الخلافة وقولية الإمارة من بعده لأنه هو الذي ادلى بها الي ونص بها علي » ولما لم يقل هذا وقال ذاك علمنا ان جميع ما روه فيه بعيد عن الصواب .

تحقيق حديث « اثنا عشر »

رابعاً : ان ما نقله من حديث « اثنا عشر خليفة » وما قالوه فيه كان قولاً بغير علم وجرأة على الله وعلى رسوله (ص) بلا ريب اذ كيف يجوز لمسلم ان يزعم ان النبي (ص) الذي ارسله الله رحمة للعالمين يترك امته في حيرة

الجهل ولا يبين لهم من تجب له الطاعة عليهم من بعده على وجه لو لم تكن له بيعه في أعناقهم لما اتوا جميعاً ميتة جاهلية كما نص على ذلك نصوص الفريقين المتواترة في حين ان رسول الله (ص) لم يترك شيئاً لا قليلاً ولا كثيراً إلا أظهره للأمة ظهوراً بيناً رافعاً للألباس فيه ، وطبيعي ان وجود اثني عشر خليفة ، لا يرفع عن الأمة حيرتها ولا يزيل جهلها بشخص الخليفة بعده خلوه ما اورده من الحديث عن ذكره وتعيينه ونعته وصفته وذلك لا يرفع عنهم الحيرة ولا يبدلهم على معرفته ولهذا السبب نفسه تخبط القوم في تعيين أشخاص الخلفاء المتخبط الأعمى فمنهم من قال بخلافة معاوية وابنه يزيد والبقية من ملوك بني أمية وقال بعضهم بخلافة ابن الزبير وقال آخرون بخلافة أمراء بني العباس الى غير ما هنالك من المتناقضات التي نشأ بسببها حروب دامية بين المسلمين عادت عليهم بالتفرق والخسران المبين فرسول الله (ص) على ما حكاه هؤلاء لنا من الحديث الخالي عن ذكر الخلفاء من بعده بأعيانهم وأشخاصهم لم يبين للناس أشخاص القائمين بعده واحداً بعد واحد ليتبين بحكمهم الحق من الباطل والرشد من الغي وإنما نطق بحديث كان سبباً للشر والفساد ووقوع الهرج والمرج بين العباد الى يوم يبعثون وذلك لان كل قرشي يرى ان امامة الأمة حق من حقوقه وشأن من شؤنه ولا يجوز للآخرين ان ينازعوه فيه وهم جرا لأن رسول الله (ص) لم يعين خلفاء من بعده بأعيانهم وصفاتهم على وجه يستطيع الناس ان يعرفوه فيطيعوه ويخضعوا لأمره نزولاً على حكم النبي (ص) وأمره « لئلا يكون للناس على الله حجة » بعد تعيينه وإيجاب الرجوع إليه وهل يكون الطعن في رسول الله (ص) غير هذا وحسبك شاهداً على تحقق الجهل والحيرة في مفاده المهمل ومدلوله المحمل لو صح ما زعموه ما حكاه الحججى نفسه عن بعض اشياخه من الخلط والخبط في بيان الخليفة وتعيينه

وعدم اعتمادهم فيه على غير الحدس والظن والتخمين « ان يتبعون إلا الظن وان هم ألا يحرصون » وان الظن لا يغني من الحق شيئاً » .

النبي (ص) قد بين خلفاءه بأعيانهم

ومن كل أولئك الجهل الذي تحبط به هؤلاء في تعيين شخص الخليفة بالرأى والهوى وما تشتهي النفس وما تشاء يستشرف المسلم على القطع بأن رسول الله (ص) قد بين للأمة خلفاءه من بعده ودلهم عليهم بأسمائهم وصفاتهم حفظاً لهم من الوقوع في الحيرة والجهالة والعمية والضلالة بأحاديث كثيرة متفق عليها بين المسلمين أجمعين آمن بها قوم وكفر بها قوم آخرون ، منها ما أشار إليه المؤلف من حديث الثقلين الدال على ان خلفاءه (ص) من عترته الذين قرنهم بالقرآن وجعلهم أعداله دون غيرهم من بطون قريش وانه ليس لكل قرشي حق في القيام بخلافة النبوة ، ومنها ما مر التنبيه عليه من الحديث المتفق عليه بقوله (ص) « من أحب ان يحيا حياتي ويميت ميتتي فليوال علياً وذريته من بعدي فانهم لن يخرجوكم من باب هدى ولن يدخلوكم باب ضلالة » ومنها ما مرت الإشارة إليه من تنصيب النبي (ص) عليهم وانهم اثنا عشر وذكرهم المؤلف بأسمائهم وأنسابهم وأوصافهم في ص ١٨٨ في الفصل الثالث في الأحاديث الواردة في بعض أهل البيت من الصواعق المحرقة لابن حجر ويقول قطب المعارفين وشيخ المؤرخين البحاث عند اعلام السنة صاحب الفتوحات المكية ابن عربي في الباب « ٣٦٦ ص ١٢٨ من البواقيت والجواهر للمعارف عبد الوهاب الشعراني في المبحث « ٦٥ » من النسخة المطبوعة سنة ١٣١٧ للهجرة « ان الأئمة من أهل البيت النبوي اثنا عشر إماماً وان آخرهم المهدي وهو حي موجود وقد اجتمع معه الكثير من علماء السنة وسوف

يخرج في آخر الزمان يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً = قال في ذلك الكتاب ما لفظه = وأعلموا انه لا بد من خروج المهدي (ع) لكن لا يخرج حتى تمتلئ الأرض جوراً وظلماً فيملؤها قسطاً وعدلاً ولو لم يكن من الدنيا الا يوم واحد لطول الله ذلك اليوم حتى يلي ذلك الخليفة وهو من عترة رسول الله (ص) من ولد فاطمة (ع) جده الحسين بن علي بن ابي طالب ووالده الحسن العسكري ابن الامام علي النقي بالنون ابن الامام محمد التقي بالتاء ابن الامام علي الرضا ابن الامام موسى الكاظم ابن الامام جعفر الصادق ابن الامام محمد الباقر ابن الامام زين العابدين علي ابن الامام الحسين ابن الامام علي بن ابي طالب يواطى اسمه اسم رسول الله (ص) بيايمه المسلمون بين الركن والمقام انتهى ومن هذا يعلم المسلم ان رسول الله (ص) لم يحمل امر خلفائه ولم يدع أمته تسبح في بحار العمى كما يزعمه أنصار السقيفة من نسبتهم التقصير الى ساحة نبوته النزية تصحيحاً لما قامت عليه السقيفة من نصب الخليفة بل دلهم عليهم دلالة واضحة رافعة للحيرة تعبد بها قوم ورفضها قوم آخرون وبهذا يتجلى لك بأن وقوع الشر والفساد في الحياة الدنيا كان ناشئاً من انصراف الناس عن دين الله وطاعتهم لغير خلفائه المنصوبين من قبله ولهذا وقعت الحيرة منهم وتناقضت أقوالهم وتضاربت آراؤهم وتباينت مذاهبهم في تعيين شخص الخليفة حتى خلت الأرض منه مدة من الزمن فيما حكاه السيوطي في تاريخه بل قالوا بمضي مئات من السنين وليس في الأرض خليفة من قریش كما يرشد إليه ما أورده الحجري نفسه وذلك لا يتفق مع ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما كغيرهما من أهل الصحاح عن النبي (ص) انه قال (١) (لا يزال هذا الأمر في قریش ما بقي منهم اثنان)

(١) تجده في ص ١٥٤ من صحيح البخاري في باب الأمراء من قریش =

وقال (ص) « لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة ويكون عليهم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش » فهذا كما تراه نص في عدم استقامة ما أولوا به الحديث من سقط الكلم وثاقه القول .

حديث كلهم يجتمع عليه

الأمة غير صحيح

خامساً : ان قوله « ومنها لابي داود لا يزال امر الدين قائماً حتى يكون عليهم اثنا عشر خليفة كلهم يجتمع عليهم الأمة » باطل لا أصل له وذلك لأنه ان أراد بالاجتماع عليهم الاجتماع الحقيقي الشرعي الذي أوجبه الله تعالى للإمام الشرعي المنصوب من قبله على الناس فهو واضح البطلان فإن أحداً من الخلفاء لم يجتمع عليه الأمة اجتماعاً حقيقياً شرعياً لتخلف جماعة من الأمة عن كل واحد منهم ، وان كان يريد به الاجتماع غير الشرعي فعلى فرض تحققه لا يصلح ان يكون دليلاً على الخلافة الحقيقية الشرعية لكي يليق بالنبي (ص) ان يجعله دليلاً عليه .

= في أول كتاب الأحكام من جزئه الرابع ومسلم في الباب نفسه .

قول شيخ اسلامهم

وقاضيهـم غير صحيح

وأما قول شيخ إسلامهم المسقلاني « ان المراد باجتماعهم انقيادهم لبيعتهم ، فباطل وغير صحيح وذلك لأن حصول الانقياد من الناس على الطوع والرضا للخلفاء غير ثابت ولا دليل على حصوله من الجميع وأعطف عليه في البطلان قول قاضيهم عياض « ان بهم عزة الإسلام ، وذلك لاستلزامه عزة الاسلام واقتضار النبي (ص) بإمارة معاوية بن ابي سفيان الذي حكم عليه رسول الله (ص) بالبغي والنفاق ولعنه يوم دعاه وكان يأكل وقال فيه لا اشبع الله بطنه فكان لا يشبع مهما أكل ومشله ابنه يزيد صاحب الإلحاد الطري والكفر الطريف واضراهما من الفاسقين لدخولهم في الخلفاء على قول قاضيهم عياض وكونهم أئمة الدين بعد النبي (ص) وهذا مالا يذهب إليه أحد من المسلمين .

قول ابي الجلد يستحق عليه الجلد

سادساً : ان قوله (ويؤيده قول ابي الجلد كلهم يعمل بالهدى ودين الحق) مدخول بأنه ان اراد بهم غير الأئمة من أهل البيت (ع) فيستحق أبو الجلد عليه الجلد لكذبه على النبي (ص) فيه اذ كيف يكون عاملاً بالهدى ودين الحق من يحكم بنظره في الدين فيما لم يعلم حكمه من الشرع المبين وفي القرآن يقول الله تعالى « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون » وما أدري وليتني كنت أدري من أين علم أبو الجلد ان كلهم يعمل بالهدى ودين

الحق اترى علم ذلك من تحريم « الخليفة » عمر (رض) للمتعتين وقد احلها رسول الله ﷺ (ص) وكانتا معمولاً بهما في عهد أبي بكر وعمر (رض) حق حرمهما عمر (رض) فعحكم فيهما بغير ما أنزل الله من الهدى ودين الحق او علم ذلك من تحريم عمر (رض) « لكلمة حي على خير العمل في الاذان والاقامة » وقد كانت تقال على عهد النبي (ص) فيهما او علم ذلك من قوله ان من قال لزوجه انت طالق ثلاثاً كان ثلاثاً وقد كان ذلك واحداً على عهد النبي (ص) وأبي بكر وثلاث سنين من خلافة عمر على ما سجله السيوطي في الدر المنثور في تفسير آية الطلاق او علم ذلك من أمره قيام نافلة شهر رمضان جماعة مع أن ذلك لم يفعله النبي (ص) ولم يأمر به على ما حكاه السيوطي في تاريخه الى غير ذلك من الأمور التي لم تكن من الهدى ودين الحق قد ارتكبتها الخلفاء الثلاثة ومن جاء بعدهم كمعاوية ويزيد فانهم قد ارتكبوا من المنكرات مما يتبرأ منها الهدى ودين الحق ولا يعدان صاحبها إلا من زمرة دعاة البغي .

قولهم وبالاثنى عشر الخلفاء الأربعة

والحسن ومعاوية باطل

سابعاً : ان قوله « وبالاثنى عشر الخلفاء الأربعة والحسن ومعاوية وابن الزبير » قول لم يقره الدين والعقل ولم تسنده رواية صحيحة فيما عدا علياً وابنه الحسن السبط والغائب المنتظر (ع) وذلك لعدم انطباق المراد من الخليفة على واحد منهم اذ المراد من الخليفة من يقوم مقام النبي (ص) ويسد مسده في أمور الدين والدنيا على الوجه الذي أمر الله تعالى به ودعا نبيه (ص) ان يدعو الناس إليه أما الخلفاء الثلاثة ومعاوية ويزيد ومن جاء بعدهم من بني أمية

وبني العباس فلم يسوسوا الناس على القانون الإسلامي وانما حكموا فيهم بالرأي والهوى وبغير ما أنزل الله وقد زاد عليهم معاوية بن أبي سفيان فسن لهم سب علي بن ابي طالب (ع) وأحل لهم قتله وقتاله واستحلال دمه وهو على يقين من قول النبي فيه « يا علي من سبك فقد سبني » وقوله (ص) « يا علي حريك حربي » وقوله فيما حكاه المؤلف في ص ١٢٠ من الصواعق المحرقة لابن حجر « يا علي لا يحبك إلا مؤمن ولا يفضبك إلا منافق » وقوله (ص) « من ابغض علياً فقد أبغضني » فكيف يجوز لمسلم ان يزعم ان هؤلاء الذين خالفوا الله ورسوله (ص) وبدلوا أحكامه بالبدع والضلالات والفسوق والموبقات كلهم خلفاء الله الذين ارتضاهم حججاً على عباده ، ان امرأ مسلماً يعتام هذا بعد بعد ذلك كله هو في ضلال مبين .

تاسعاً : ان قوله « قال رسول الله (ص) اقتدوا بالذين بعدي أبي بكر وعمر » لا يصح .

أولاً : ان الحديث مطعون في سنده ودلالته أما السند ففي طريقه عبد الملك بن عمير القبطي وهو من أعداء علي (ع) ومحاربيه وكان يتقرب الى بني أمية بوضع الأحاديث الكاذبة في الخلفاء الثلاثة (رض) والظمن في علي (ع) حتى ولوه منصب القضاء وكان يحكم فيه بالظلم والجور ويقبل الرشأ وكان معلناً بالفجور والعبث بالنساء وله مع كلثم بنت سريع قصة معروفة مع أخيها الوليد ابن سريع ذكرها مؤرخو السنة ومن جاء على ترجمته اذ حكم لها على أخيها عندما ترافعا إليه طمعاً في وصاها ويقول المسقلاني في ترجمته من تهذيب التهذيب في أواخر ص ٤١١ وما بعدها من جزئه السادس ، « انه مضطرب الحديث جداً وضمفه احمد جداً وقال ابن معين انه مغلط » ، وما كان في طريقه هذا المخلط الضعيف المضطرب جداً المعذور اللدود لعلي (ع)

ساقط عن درجة الاعتبار والحجية ، ثم ان كون الحديث عن ربعي ابن خدّاش مسقطاً له عن الاعتبار عند اصحاب الحديث من أهل السنة لكون ربعي معدوداً من الرافضة المتهمين بالطعن على الخلفاء (رض) فنسبة الحديث إليه مع ما ذكرناه فيه واضح الفساد وكذلك عن كونه عن حفصة بنت عمر (رض) لأنها متهمه فيما ترويه في فضل أبيها وصاحبه لثبوت انحرافها هي واختها عن علي (ع) لذلك فان حديثها لا حجة فيه وأما من حيث الدلالة فساقط لأمر .

(الأول) انه إن أراد بالاقْتداء بهما وجوبه على وجه التخصيص بهما ونفيه عن سواهما لزم بطلان خلافة عثمان وان أراد به الاقتداء بهما في بعض الأمور فذلك لا يدل على خلافتها أصلاً .

(الثاني) ان تطرق تهمة التحريف في رواية موجب لسقوطه اذ من المحتمل قوياً ان رسول الله (ص) قال « اقتدوا باللذين بعدي أبا بكر وعمر » على ان يكونا مأمورين بالاقْتداء ويريد ايجاب الطاعة عليهما لكتاب الله وعترته كما دل عليه حديث الثقلين المجمع على صحته بين الفريقين ، فيكون التقدير هكذا « اقتدوا بكتاب الله وعترتي أهل بيتي يا أبا بكر وعمر » وانما خصهما بالذكر في الحديث فلوضوح كونهما من أظهر المخالفين له والمنكرين لحكمه كما فعلا ذلك في مواطن عديدة مرت الاشارة إليهما في الأمور المتقدمة فأراد بذلك التخصيص التأكيد في اثبات الحجة عليهما ومن هذا الباب قوله تعالى « وفاكهة وأبا » وقوله تعالى « واذا أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح » فقد أقرّد في هاتين الآيتين ما هو داخل في عموم اطلاقهما .

(الثالث) لو كان الحديث صحيحاً ودالاً على الخلافة كان نصاً في إمامة أبي بكر وعمر (رضي) واذا كان الأمر كذلك فاي معنى يا ترى لقيام النزاع

بين الصحابة في السقيفة على تعيين الخليفة بعد النبي (ص) فانحاز بعضهم الى علي (ع) وآخرون الى ابي بكر (رض) وقالت الانصار « منا أمير ومنكم أمير » وما معنى قول ابي بكر (رض) « رضيت لكم أحد هذين الرجلين » وقوله الخلافة في قريش ليدفع الانصار عنها بل كان الواجب ان يقول لو كان ذلك وارداً عن الرسول (ص) « يا معشر الانصار ألم تعلموا ان النبي (ص) أمركم كما امر الآخرين بالاعتداء بي وبعمري من بعده (ص) في جميع الأمور فليس لكم ان تخالفوه وتعدلوا عنه الى غيره » فانه أعرف بمفاده من واضعيه لا سيما ان الهيثمي يزعم ان الصحابة كلهم عدول ، ومن حيث انه لم يقل هذا وهو اقوى حجة وامتن برهاناً لو صح صدوره عن النبي (ص) علنا ان الحديث موضوع لا أصل له .

(الرابع) ان اختلاف « الخليفتين » في كثير من القضايا يمنع من صدوره عن النبي (ص) والا لزم ان يكون رسول الله (ص) قد أمر الناس بالجمع بين المتناقضات وذلك لا يصح نسبته الى النبي (ص) في حال أما وقوع الاختلاف بينهما فموارده كثيرة ، حسبك منها تحريم عمر (رض) للمعتقين الثابتين على عهد النبي (ص) وعهد أبي بكر (رض) وعدم تحريم ابي بكر لهما حق مات وأبو بكر كان يرى وجوب تنفيذ جيش أسامة وعمر كان يرى خلافه وعمر كان يرى وجوب إقامة الحد على خالد بن الوليد لما قتل مالك بن نويرة وزنى بأمراته وأبو بكر كان يرى ضده الى كثير من أقفالها المتضادة التي خرجها عن قوله تعالى « ولن تجد لسنة الله تبديلاً » .

حديث التخيير باطل

عاشراً : ان قوله (قال رسول الله «ص» ان الله خير عبداً بين الدنيا والآخرة فاختر ذلك العبد ما عند الله فبكى أبو بكر الى قوله فتمعجبنا لبكائه الى ان قال رسول الله «ص» ان من آمن الناس علي في صحبته) مدخول لأمرين :

الأول : ان الحديث موضوع لا أصل له وامارات الوضع ظاهرة عليه لا سيما إذا لاحظنا ما اشتمل عليه من الركّة في بعض عباراته وعدم ارتباط بعضها ببعض الأمر الذي لا يصدر عن الفصيح فضلاً عن أفصح العرب — ثم ما معنى تعجب القوم من بكاء ابي بكر — فإن بكاء المؤمن لا يدعو الى العجب من السامع بعد وجود ما أخبر به النبي «ص» من العبد الذي خيره بين الدنيا والآخرة فبكى ذلك العبد لعدم ظنه بنفسه انه ممن خيره كذلك ، اللهم إلا أن يقولوا ان تعجب القوم من بكائه كان لأجل استبعادهم إيمانه ولين قلبه عند ذكر الله وذكر أوليائه الصالحين وحينئذ يكون ذلك ذمّاً منهم عليه لا مدحاً له .

الثاني : ان معنى الحديث على ما حكاه النووي في منهاجه عن علماء السنة (ان سمّاحة ابي بكر بنفسه وماله كانت على النبي «ص» أكثر من الآخرين) وعلى هذا الاساس فانا نسألهم ما هي السّماحة التي صدرت من ابي بكر «رض» فهل يا ترى سمح بنفسه في غزوة الخندق فنازل عمرو بن عبدود العامري رئيس الاحزاب وبطلها أو سمح بها يوم خيبر حينما رجع منهزماً

من مرحب خوفاً على نفسه من الهلاك أو سمح بها يوم أحد وحنين وقد فرّ
فيهما واقياً بذلك نفسه من القتل .

هذا من حيث نفسه وأما من حيث ماله فهذا البخاري يحدثنا في صحيحه
ان أبا بكر وهب لرسول الله «ص» ثاقبة من ثاقتين لما عزم على الهجرة من
مكة إلى المدينة فأبى قبولها إلا بثمن فلو كان ما زعموه من سماحته بماله على
النبي «ص» صحيحاً لقبول منه الثاقبة بثلاثين وهو روعي فداء «ص» يومئذ
في أشد ما يكون من الحاجة إليها وعدم وجود ثمنها عنده فعدم قبوله «ص»
لها والحالة هذا دليل واضح على عدم صحة قولهم بأنه سمح له بماله .

حديث الخوخة موضوع

وأما حديث الخوخة فمع الغض عن كونه موضوعاً فهو مردود بما أخرجه
خاتمة الحفاظ عند السنة العسقلاني في فتح الباري في شرح حديث البخاري
من عدة طرق صحيحة نص فيه على ان النبي «ص» (أمر بسد الأبواب إلا
باب علي) وقد أورده المؤلف في ص ١٢٢ من الصواعق المحرقة لابن حجر .
وأما الخوخة فهي الكوة في الجدار يوازي الصفة فعلى فرض بقائها وعدم
سدها فلا دليل فيها على وجود فضل لصاحبها مع انه معارض بما أخرجه ابن
الاثير في نهايته (قال : قال عليه السلام في حديث إلا خوخة علي) فما ورد
في علي «ع» من سد الأبواب إلا بابه وسد كل خوخة إلا خوخته قد اتفق
الفريقان على صحته فهو بمنزلة المقطوع به فالحجة فيه قائمة على أهل السنة
دون ما ذكروه في أبي بكر فانه يختلف فيه فلا حجة فيه مطلقاً .

حديث لو كنت متخذاً خليلاً لا اتخذت أباً بكر باطل

وأما (حديث لو كنت متخذاً خليلاً لا اتخذت أباً بكر خليلاً) فموضوع وغير متفق عليه لا سيما إذا لاحظنا كلمة (لو) الامتناعية الدالة على امتناع وقوع الحلة بين النبي «ص» وبينه فكيف يصح التقابل بين ما لم يقع وبين ما وقع من اتخاذ «ص» علياً أخاً وكونه منه بمنزلة هارون من موسى في كل شيء حتى الاخوة إلا النبوة .

وأما قوله (لأن الخليفة يحتاج إلى القرب من المسجد لشدة احتياج الناس) فهو من الحجة لنا عليه لا له بعد ان أبطلنا ورود حديث سد الأبواب إلا باب ابي بكر وأثبتنا وروده في علي «ع» خاصة فيكون هو الخليفة بعد رسول الله «ص» لذا أمر النبي «ص» بسد جميع الأبواب إلا باب علي «ع» لاحتياجه إلى القرب من المسجد كما ذكره الهيثمي .

حديث انس في دفع الصدقات

لأبي بكر موضوع

الحادي عشر : ان قوله (عن انس قال بعثني بنو المصطلق إلى رسول الله «ص» لمن ندفع صدقاتنا بمدك فقال إلى أبي بكر) باطل لا أصل له لأمرين :
الأول : ان رواية أنس غير مقبولة عند خصمه وهو أحد الجماعة الذين استشهد بهم أمير المؤمنين علي «ع» يوم الرحبة قاعده البغض عن القيام بواجب الشهادة فدعا عليهم علي «ع» فأصابته دعوته (إذ قال له أمير المؤمنين «ع» مالك لا تقوم مع أصحاب رسول الله «ص» فتشهد بما سمعته يوم غدیر خم فقال يا أمير المؤمنين «ع» كبر سني ونسيت فقال علي «ع» ان كنت كاذباً فضربك بيضاء لا توارعها الإمامة فما قام حتى ابيض وجهه يرصاً فكان بعد ذلك يقول أصابني دعوة العبد للصالح) على ما حكاه ابن قتيبة الدينوري في كتاب المعاهدات في آخر ص ١٩٤ وأخرجه أحمد في مسنده ص ١١٩ من جزئه الأول حيث قال (فقاموا إلا ثلاثة لم يقوموا فأصابتهم دعوته) فكيف يصح الاحتجاج عليهم بروايته ورواية أمثاله من خصماء الشيعة وأعدائها.
الثاني : انه يريد بدفع الصدقات إليه دفعها على وجه كونه مصرفاً لها لأن أبا بكر بعد أن بذل ماله في سبيل الله كما يزعم أولياؤه أصبح فقيراً مملقاً لا مال له فجاز اعطاؤه من الصدقة ويؤكد لك هذا ما حكاه المؤلف في أواخر الفصل الرابع ص ٨٥ فيما ورد من الكلام في أبي بكر بأنه كان يعمل في السوق؛ فان قالوا ان ذلك يزيد على حاجته لكثرة صدقاتهم فيقال لهم بأن أبا بكر «رض» وفقراء أهله أيضاً كانوا خلقاً كثيراً لا سيما انه ورد عن النبي «ص» (انه قال خير الصدقة ما أبقت غنى) .

حديث عائشة ادعي لي أباك

غير صحيح

الثاني عشر : ان قوله (قال أخرج مسلم قالت عائشة قال لي رسول الله «ص» في مرضه الذي مات فيه ادعي أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً فاني أخاف ان يتمنى متمن ويقول أنا أولى) كذب وانتحال لا أصل له لأمرور :

الأول : ان أحاديث عائشة غير مقبولة عند الشيعة لوضوح انحرافها عن علي أمير المؤمنين «ع» فهي بذلك تجر نفعاً وشرفاً لها ولأبيها بذلك على هذا ما حكاه البخاري في صحيحه ص ٨٤ من جزئه الأول في باب حد المريض ان يشهد الجماعة عن عائشة (قالت خرج النبي «ص» في مرضه ويده اليمنى على كتف رجل واليسرى على كتف ابن عباس فقال ابن عباس أتعرف من الرجل الذي لم تسمه قال لا قال هو علي بن أبي طالب «ع») ويقول ابن قتيبة في الامامة والسياسة لما قال طلحة لعائشة قد بويع علي «ع» فقالت (ما لعلي يقوى على رقابنا لا ادخل المدينة ولعلي فيها سلطان) ثم رجعت وأخذت تشير الناس وتقول قتل عثمان مظلوماً وقصة حريها يوم البصرة وتألها على قتاله واستحلالها قتله وجمعها الجموع ضده من الامور المتواترة مما لا سبيل إلى انكاره على ان ابن حجر نفسه قد حكى ذلك في الباب الثامن في خلافة علي فقال (وقد أخبر النبي «ص» بواقعة الجمل وصفين وقاتل عائشة وطلحة والزبير علياً) كما أخرجه الحاكم وصححه في الجزء الثالث من مستدركه ولهذا صارت عائشة مقبولة الرواية عندهم وأفضل نساء العالمين لديهم ولقد فات الهيثمي ان يتمثل بقول الشاعر العربي حيث يقول :

ما المسلمون بأمة ل محمد
جاءتهم الزهراء تطلب حقها
وتواثبوا لقتال آل محمد
فقمودهم عن هذه وقيامهم
كلا ولكن أمة لعتيق
فتقاعدوا عنها بكل طريق
لما أتتهم ابنة (الصديق)
مع هذه يغني عن التحقيق

الثاني : لو كان الحديث صحيحاً كان نصاً في خلافته وإذا كان كذلك فلماذا أهمل الاستدلال به على الدافعين له من الانصار في السقيفة فتركه الاحتجاج به مع احتجاجه بما لا دلالة فيه دليل على انه من موضوعات عائشة «رض» وسيتلو عليك المؤلف فيما يأتي بقوله (واحتمل ان ثم نصاً غير ما زعموه) (يعني الشيعة) يعلمه عليّ أو أحد من المهاجرين والانصار باطل والا لأورده العالم به يوم السقيفة حق تكلموا في الخلافة وفيما بعده لوجوب ايراده (حينئذ) دون ان يمتدي إلى تناقضه المقيح ؛ إذ جاء بأحاديث زعم انها نصوص على خلافة ابي بكر «رض» ثم هو أبطلها ونقضها بانكار وجود أيّ نص هناك بهذا المقال وكذلك يفعل المتناقضون المبطلون .

الثالث : يرد عليه بالنقض وذلك لأن الهيثمي أنكر في حديث الغدير الآتي دلالة كلمة (أولى) على ولاية علي «ع» وامامته بعد النبي «ص» وهنا تراه قد استدلل على خلافة ابي بكر «رض» بعين ما أنكره وحكم ببطلانه في خلافة علي «ع» هناك ؛ وهذا شأن الحائر المتسكع والأحق المتعصب الذي يكتب ولا يفهم ما يكتب ولا يشعر بتناقضه الفظيع وبغضه لعلي «ع» .

الرابع : لو كان الحديث صحيحاً وأراد النبي «ص» ان يكتب لأبي بكر بالخلافة لدعت عائشة أباه وأحضرتة وهي التي تدعوه بغير مناسبة ولا دعوة ، ثم كيف ساغ لها ان تترك دعوته إليه «ص» وقد أمرها بذلك

النبي «ص» كما تزعم وما الذي منعهما من دعوته واحضاره (اللهم إلا أن يعتذروا عنها بقول عمر «رض» ان النبي «ص» ليس بمرءة وانسه قال ذلك وهو يهجر أو كان مغلوباً للوجع على حد معنى قول عمر) .

الخامس : انه من الجائز ان يريد ان يكتب له الصلاة في الناس التي زعموا ان النبي «ص» أمره بها أو كان يريد ان يعطيه شيئاً من المال ويكتب له فيه أو غير ذلك مما يحتمل ارادته من مدلول الحديث وأمثال هذه الاحتمالات الطارئة عليه مبطل للاستدلال به على ما يبتغون .

السادس : ان الحديث مردود بما أخرجه الطبري في ص ١٩٥ من تاريخه من جزئه الثالث عن الأرقم بن شرحبيل (قال سألت ابن عباس أوصى رسول الله «ص» ، قال لا قلت ، فكيف ذلك قال : قال رسول الله «ص» ابعدوا إلى عليّ فادعوه فقلت عائشة لو بعثت إلى أبي بكر وقالت حفصة لو بعثت إلى عمر فاجتمعوا عنده جميعاً فقال رسول الله «ص» انصرفوا فان تك لي حاجة أبعث إليكم فانصرفوا) .

حديث السيوطي في اللئالي صحيح مقبول

وبما نقله السيوطي في اللئالي المصنوعة عن الدارقطني عن عائشة قالت (لما حضر رسول الله «ص» الوفاة فقال ادعوا لي حبيبي فدعوا له أبا بكر فنظر إليه ثم وضع رأسه فقال ادعوا لي حبيبي فدعوا له عمر فنظر إليه ثم وضع رأسه وقال ادعوا لي حبيبي فقلت ويلكم ادعوا علي بن أبي طالب فوالله ما يريد غيره فلما رآه افرد الثوب الذي عليه ثم أدخله فيه فلم يزل محتضنه حتى قبض ويده عليه) .

ثم قال السيوطي قال ابن الجوزي (انه موضوع) ولم يذكر ما يدل على وضعه سوى بغض الوصي وآل النبي «ص» ثم قال : قال الدارقطني (غريب تفرد به مسلم بن كيسان الاور وتفرد به عن ابنه عن ابن مسلم وهو عبد الله) .

ثم قال السيوطي (مسلم روى له الترمذي وابن مساجة وهو متروك واسماعيل بن امان من شيوخ البخاري ثم قال وله طريق آخر وانها إلى ابن عمر قال ان رسول الله «ص» قال في مرضه ادعوا لي أخي فدعوا له أبا بكر فاعرض عنه ثم قال ادعوا لي أخي فدعوا له عمر فاعرض عنه ثم قال ادعوا لي أخي فدعوا له عثمان فاعرض عنه ثم قال ادعوا لي أخي فدعوا له علي بن أبي طالب فستره بشوبه واكب عليه فلما خرج من عنده قيل له ما قال ، قال علمني الف باب يفتح لي من كل باب الف باب) أقول والحديث حجة على الهيثمي وأصحابه لأمر :

الأول : ان (قول الدارقطني) فيه غير صحيح ولا مسموع لأن اسماعيل من احتج به شيخ الحديث وناقده البخاري في صحيحه وحكم بوثاقته أئمة الجرح والتعديل منهم حتى الدارقطني نفسه في إحدى الروايتين عنه قال العسقلاني في تهذيب التهذيب ص ٢٦٩ من جزئه الأول (اسماعيل بن ابان الوراق وعنه البخاري وروى له ابو داود والترمذي قال احمد بن حنبل وأحمد بن منصور الرمادي وابو داود ومطين ثقة وقال البخاري صدوق وقال النسائي ليس به بأس وقال ابن معين اسماعيل بن ابان الوراق ثقة وقال الجوزجاني لم يكذب في الحديث وقال الدارقطني ثقة مأمون وقال ابن شاهين في الثقات قال عثمان بن ابي شيبة ثقة صحيح الحديث وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن المديني لا بأس به وقال جعفر بن محمد بن شاكر الصائغ اسماعيل بن ابان الوراق ثقة انتهى) ، فكيف اذن لا يكون حجة وهذا حاله في الصحة والوثاقة عند أئمة الحديث وناقده من أهل السنة .

وأما قوله (ان مسلم بن كيسان متروك) فهو متروك وساقط غير مقبول إذ كيف يكون متروكاً وقد احتج به كل من الترمذي وابن ماجة في صحيحهما وأخرج له جماعة وفيهم أكابر الرواة من علماء السنة (كشعبة والحسن بن صالح وعلي بن مسهر والثوري وسفيان بن عيينه والاعمش وشريك وابن فضيل ومحمد بن جعدة واسرائيل وزباد وعلي بن عباس وجريز بن عبد الحميد) وكثير غيرهم على ما صرح به العسقلاني في تهذيب التهذيب ص ١٣٥ من جزئه العاشر .

الثاني : انه متفق على روايته بين الفريقين فهو حجة بالاتفاق عليه وما عداه لا حجة فيه بالاختلاف فيه .

الثالث : ان الحديث حجة على الهيثمي لوروده في المناقب وقد اعترف بحجية كل حديث يرد فيها كما مرّ عليك تصريحه في كتابه (تطهير الجنان واللسان عن الخطور والتفوه بثلب سيدنا معاوية بن ابي سفيان^(١)) ذي الاسم الطويل العريض الذي لا حقيقة تحته .

الرابع : ان قوله (ياأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر) ظاهر في انه من قول القائل لا من قول النبي «ص» وذلك بأن يقول قائل (ياأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر) لأن قول هذا القائل مثير للفتنة بين الأمة ، فالحديث لا دلالة فيه على اباء الله إلا امامة ابي بكر «رض» فهو باطل ومردود من جميع الوجوه .

(١) أقول وكان الاولى بالهيثمي لو كان محبا للنبي «ص» ولأخيه علي «ع» ان يسميه (تطهير الجنان واللسان بالطعن في الباغي معاوية بن ابي سفيان) ولكن أمويته الصارخة حالت دون تطهير جنانه ولسانه بطعن معاوية الذي خبت جنانه ولسانه بسب أمير المؤمنين علي بن ابي طالب «ع» (والذي خبت لا يخرج إلا نكدا) .

حديث أبي موسى المقتضين صلاة أبي بكر غير صحيحة

الثالث عشر : ان قوله (عن أبي موسى الاشعري مرض النبي «ص» فاشتد مرضه فقال مروا ابا بكر فليصل بالناس) مدخول لأمر :

الأول : انه مروى قارة عن أبي موسى الاشعري مضل الأمة ومثير الفتنة بينها ومثل حديثه لا يصلح أن يكون سنداً لصحة اجماعهم على خلافة أبي بكر «رض» واخرى عن عائشة المتهمه في أحاديثها فلا تقبل روايتها فيه .

الثاني : لو كان الحديث صحيحاً لتمسك به ابو بكر «رض» في دفع من نازعه فيها من الانصار بل لو دل على انه أحق بالخلافة كان مناقضاً لما أجمعوا عليه من عدم النص في خلافته ولو دل على الخلافة العامة كان مولى أبي حذيفة وكثير مثله ايضاً أئمة لا خصوص أبي بكر فانهم قالوا هذه المنزلة فصاروا أئمة لجماعة المسلمين فلماذا يا ترى دل صلاة أبي بكر بالناس على انه أحق بالخلافة ولم يدل صلاة سالم واسامة بن زيد وأبي عبيدة وعمر بن العاص وعبد الرحمن بن عوف بالمسلمين وفيهم ابو بكر وعمر وعثمان على انهم أحق بالخلافة منه وهل لذلك وجه غير بطلان الحديث أو عدم دلالة على الامامة العامة في شيء عند المسلمين أجمعين .

الثالث : ان الصحيح كما تقدم تحقيقه في الامر السابع من أمور الكتاب بأن رسول الله «ص» هو الذي صلى في مرضه بالمسلمين وكانت صلاة الصبح من يوم الاثنين وبعدها التحق بالرفيق الأعلا وكان أبو بكر يصلي بصلاته «ص»

وهذا هو الذي أجمع عليه المسلمون فيما أخرجه البخاري في صحيحه من أهل صحاحهم والحجة فيه لأنه متفق عليه بخلاف ما أورده الهيثمي فإنه لا حجة فيه لعدم اتفاقهم عليه .

الرابع عشر : ان قوله (الخلافة ثلاثون عاماً ثم يكون بعد ذلك الملك) لا أساس له من الصحة مع انه معارض بالأحاديث المتواترة المتفق عليها بين الأمة الدالة (على انهم اثنا عشر خليفة حق تقوم الساعة لا يزيدون ولا ينقصون) فيجب طرح تلك لأجل هذه .

ثم ان المؤلف أورد سبعة أحاديث أخرى وزعم انها نصوص على خلافة ابي بكر «رض» ونحن حبا في عدم اضاءة الوقت في الاكثار من نقل الأحاديث الموضوعة التي لا أصل لها ، نلقي للكلمة الفاصلة في جوابها بنقض النظر عن كونها غير صحيحة عند الشيعة فلا يصح لأهل السنة الاحتجاج بها عليهم حتى لو كانت صحيحة عندهم لخروج مثله عن دليلي البرهان والجسـد الواجب الاتباع في أصول النقد الأمر الذي لم يحافظ عليه الهيثمي ولا غيره من أشياخه في ردِّهم على خصومهم الشيعة مع انه الأصل الاصيل الذي يجب مراعاته في باب الرد فنقول ان تلك الأحاديث واضعاف أمثالها من الموضوعات التي اقتضتها السياسة في تلك العصور كلها مناقضة لاجماع أهل السنة القطعي القائم على عدم النص في خلافة ابي بكر ومثله خلافة عمر وعثمان .

أما ابو بكر «رض» فقد زعموا اجماع أهل الحل والعقد عليه وقد اربناك فسادة أصلاً وفرعاً .

وأما عمر «رض» فكان خليفة عندهم بالنص من ابي بكر «رض» مع احتمال انه كان فيه يهجر كما احتملوا ذلك في النبي «ص»

وأما عثمان فكان خليفة بما صنعه عمر من أمر الشورى برضا عبد الرحمن ابن عوف واختياره له ، فالأصل في صحة خلافة هذين الاثنين هو صحة خلافة ابي بكر «رض» ، لأنها الأصل وهما فرعاهما والفرع يفسد بفساد أصله وأما ما ارتكبه ابن حجر لتصحيح غير الصحيح (من حمل عدم النص على خلافة ابي بكر على عدمه عند موت النبي «ص» لا قبل دوقه) فغير صحيح ولا مستقيم وذلك لو كان لهذا النص في حياة النبي «ص» عين وأثر لاحتج به ابو بكر «رض» على خلافة نفسه في السقيفة فانه أعرف بمفاده من الهيثمي اللهم إلا أن يقول ابن حجر ان حديث النص لم يصل إلى اذن ابي بكر مع قربيه من النبي «ص» ووصل حديثه إلى الحجري أو ان ابا بكر «رض» كان جاهلاً به وعلم به الهيثمي الذي يروم ان يوجد الشيء من اللاشيء ويحتج باللاشيء على اللاشيء او ان ابا بكر «رض» قد غفل عن ذلك النص فاهله وعدل عنه إلى قوله (اني أختار لكم أحد هذين الرجلين) ولم يغفل عنه ابن الحجر او ان الغفلة قد بلغت بأبي بكر «رض» مبلغاً أوجبت ان يقول بمحض من أصحاب النبي «ص» (ليتني سألت رسول الله «ص» عن الخليفة بعده وهل للأنصار فيها نصيب) كما بلغت مبلغها من الصحابة حتى ان أحدهم لم يقل بأنك الخليفة المنصوص عليه من قبله بما أورده الهيثمي من الأحاديث التي زعم انها فصوص على خلافته في حياة النبي «ص» .

وإذا كان ابو بكر «رض» قد غفل عنها فليس من الجائز ان يغفل عنها أصحاب النبي «ص» جميعاً على كثرتهم ولا يذكر ذلك واحد منهم وكيف يغفل عنها ابو بكر «رض» وهو أعلم الصحابة بالسنة عند أهل السنة ، وإذا كان النبي «ص» نص على ابي بكر وعلى عمر «رض» قبل مرضه ولو بسنين كان المناسب أن يقول ابو بكر «رض» عند حضوره في السقيفة (ان رسول

الله «ص» قد نص علي بالخلافة وبعدي على عمر (بل كان المناسب ان يقول بعض الحاضرين فيها في الاقل (ان رسول الله «ص» نص عليك وعلى عمر من بعدي) وما ادري كيف غاب هذا النص عن فكر (الخليفة) عمر (وهو الملمه) كما يزعمون وغفل عنه لو كان له وجود وعدل عنه إلى قوله لمن حضر فيها (أستم تعلمون ان رسول الله «ص» قد أمر أبا بكر ان يؤم الناس وايمك تطيب نفسه ان يتقدم ابا بكر) مع انها كانت في ذلك الحين في امس الحاجة إلى ما فيه شبهة نص لأحدهما ليقطعا به على من تازعه فيها من الانصار خط الرجعة .

ومن حيث انه لم يقع شيء من ذلك علمنا وعلم الناس حق النبي البليد ان الحجوري قد تعامى عن الحق إلى حد جعله يبصر بغير عينه ويكتب بغير عقله فيناقض نفسه بنفسه فانه قد بنى ما يبتغيه على حديث الصلاة خلف ابي بكر «رض» وادعى ان ذلك نص في خلافته وقال بلء فمه (قال أهل العلم قد دل الخبر صريحا على كون ابي بكر «رض» هو الخليفة وانه أفضل الصحابة وأحقهم بالخلافة) ثم عقب ذلك بدعوى الضرورة من الاشعري وغيره حتى غالى في الكذب على الصحابة بدعوى (ان ابا بكر «رض» كان معروفاً بذلك عندهم) وهنا تراه ينفي صريحا وجود النص على خلافته في مرض موت النبي «ص» وحسبك هذا التناقض ونحوه من تناقضه دليلا على فساد مزعمته .

وجود النص الجلي في خلافة علي (ع)

بعد النبي (ص)

وأما ما زعمه (من عدم وجود النص الجلي على خلافة علي « ع » بعد النبي « ص ») فمن أوضح الكذب الناثي عن الوقاحة في التعصب فان النصوص على خلافته « ع » كثيرة شهيرة قد بلغت حد التواتر لفظاً ومعنى لا ينكرها إلا من خذله الله فأصمته وأعماه وقد أخرجها حفاظ السنة ومؤرخوها المعظام المعروفون بنقد الأحاديث وتحصيل حقائقها بكل دقة وقد اوقفناك على شذرة منها فيما مضى وستقف على ذروة أخرى منها في المباحث الآتية انشاء الله وأما ما كرره مرات وأعاده مكرراً ليسد به فراغ كتابه ويزيد في عناده (من القول بأن علياً « ع » لو كان هو المنصوص عليه لحارب من غصبه حقه ودفعه عن مقامه ومن حيث انه لم يحاربه علناً ان أبا بكر « رض » كان على حق) هذا ما يدور على لسان المؤلف ويتشبث به أولياء أبي بكر « رض » في كل جيل لتصحيح غير الصحيح واذت خبير بأن العبرة في معرفة الحق من الباطل هو الدليل وهو المائز بين هذا وذاك لا سواء وإليك الدليل مضافاً الى ما تقدم من الأدلة في تزييف هذا القول الزائف وهو ما أخرجه البخاري في صحيحه ص ١٣٥ من جزئه الثالث في باب قوله تعالى سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم (قال : قال عمر وسمعت جابر بن عبد الله قال كنا في غزاة فكسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار فقال الأنصاري يا للأنصار وقال المهاجري يا للمهاجرين فسمع ذلك رسول الله « ص » فقال ما بال دعوى جاهلية قالوا يا رسول الله « ص » كسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار فقال دعوها فانها فتنة فسمع بذلك عبد الله ابن

أبي فقال فعلوها أما والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل
 فبلغ النبي «ص» فقام عمر فقال يا رسول الله «ص» دعني أضرب عنق هذا
 المنافق فقال النبي «ص» دعه لا يتحدث للناس إن محمدًا يقتل أصحابه (ع)
 الحديث ، وأنت تجد هذا دليلاً واضحاً على وقوع الفساد لو قاتل علي «ع»
 أصحاب النبي «ص» على غضبهم حقه بعد وفاته ولا يؤمن من وقوع حرب
 طاحنة فيما بينهم يؤدي إلى ذهاب الدين بأصوله وفروعه ، فإذا كان رسول
 الله «ص» ينهى عمر «رض» عن قتل ذلك المنافق خشية التحدث عن
 كون محمد «ص» بقتل أصحابه مع أنه كان منافقاً فهل يلام أمير المؤمنين
 علي «ع» أن ترك قتال من تازعه حقه وهم على ظاهر الإسلام وإذا كان
 ترك محاربة غاصبيه دليلاً على صوابهم فيما فعلوه من دفعه عن حقه كان ترك
 النبي «ص» قتل ذلك المنافق دليلاً على صواب ذلك المنافق فيما قال وفعل
 مع أنه لا يلزم من قتل ذلك المنافق ما يلزم قتال علي «ع» لأصحاب النبي
 «ص» من الشر والفساد سوى ذلك التحدث بخلاف قتال علي «ع» لهم
 فإن صح لهم ذلك صح هذا وذلك معلوم البطلان وهذا مثله في البطلان
 رأيت كيف أن ترك القتل والقتال لا يكون معياراً في إثبات الحق والصواب
 كما أن فعله لا يكون ميزاناً في إثباتهما وإنما المتبع في ذلك هو الدليل وقد
 أقمناه على عدم صحة خلافة أبي بكر «رض» .

تكذيب الهيئتي للشيعة في نقل

النص على علي كذب

وأما تكذيب المؤلف للشيعة فيما روه من النص على ان علياً « ع » هو الخليفة بعد رسول الله « ص » بلا فصل فهو ليس بأول كذب منه وبهتان وظلم وعدوان على أخصامه كما ليس ذلك بغريب من الهيئتي فان الذي يهون عليه الكذب على الله وعلى رسوله (ص) والهداة من أهل بيته (ص) انتصاراً لمذهبه يهون عليه كثيراً ان يكذب على شيعة النبي « ص » وينسب إليهم الاباطيل ، أما حكاية النص على علي « ع » بالخلافة فليس من خواص الشيعة فحسب كما يزعم الحجري بل نقل ذلك غير واحد من كبار حفاظ السنة وأعلامها فهذا الامام أحمد بن حنبل قد أخرج في مسنده ص ٣٣٠ من جزئه الأول حديثاً صرح فيه النبي «ص» بقوله لعلي « ع » (لا ينبغي ان أذهب إلا وأنت خليفتي) في حديث بضع عشرة فضائل كانت لعلي لم تكن لأحد غيره من الصحابة وحكاه أيضاً كل من النسائي في ص ٦ من خصائصه العلوية والحاكم في مستدركه ص ١٣٢ من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه معترفاً بصحته على شرط البخاري ومسلم ويقول البخاري كفيده من أهل الصحاح في باب فضائل علي (ع) قال رسول الله «ص» لعلي « ع » (انت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي) وفي بعض متون هذا الحديث (ليس ينبغي ان أذهب إلا وأنت خليفتي) وسنده عبد الله بن أحمد عن أبيه عن حماد بن يحيى وهو من رجال الصحيحين وسنن الترمذي والنسائي وقطني عن عمرو بن ميمون وهو من رجال السنة عن ابن عباس وروى أحمد في مسنده والحاكم في مستدركه عن زيد بن ثابت قول النبي «ص» (اني تارك

فيكم خليفتين كتاب الله وعترتي أهل بيتي (وصححه السيوطي في جامعه الصغير ص ٩٠ من جزئه الأول الى غيرها واضعافها من النصوص الصريحة في خلافة علي بعد النبي « ص » أهلها الهيثمي واسقطها لأنها تنافي غرضه ثم هو لم يكتف باعمالها مع انها روايات أئمة دون ان خالفها وقدم عليها رواية الضعفاء واجماع المنقلبين وغيرهم من المنافقين بحكم القرآن على أبي بكر (رض) في المسقية مع انها مقدمة على الاجماع المدعى وأحق بالاتباع لأنها قول الله وقول رسوله « ص » وذلك قول الادميين وفعلهم وحكم ظلماً بكذب الشيعة فيما روه من النصوص على خلافة علي (ع) في حين ان الراوين لها هم حفاظ السنة وأئمة الحديث الذين أخذ عنهم مذهبهم ودينهم فما ذنب الشيعة اذا كان أئمة كذابين يضعون الأحاديث المكذوبة عند الحجري في صحاحهم ويوردونها في مسانيدهم وماذا على الشيعة اذا أخذوا بالنصوص التي يروها لهم خصومهم في خلافة علي (ع) مما تقوم الحجة به عليهم ، ولماذا يا ترى صاروا كاذبين في روايتهم النصوص على خلافة علي « ع » عند الهيثمي وصاروا أنفسهم صادقين في روايتهم غيرها في الآخرين فهل تجد لذلك وجهاً غير بغض الوصي وآل النبي «ص» وكفاك هذا حجة لنا عليهم .

في بيان الشرط لمصول العلم التواتري لسامع الحديث وكتمان النص في خلافة علي (ع)

ثم أن حصول العلم التواتري لسامع الحديث مشروط بأن لا يكون السامع لذلك الحديث ، سبق الى الاعتقاد بكذب مخبره او نفى حديثه اتكالا على تقليد الأباء والأمهات او شبهة عرضت له هناك وهذا المعنى ثابت في أكثر الداهيين الى خلافة ابي بكر «رض» من أهل السنة فانهم قلدوا أباؤهم واقتفوا آثارهم في ذلك حتى صارت عقيدة راسخة في أذهانهم لا تؤثر فيهم الآيات مهما كبرت ولا تزيدهم البيّنات إلا تعنتاً وعدولاً عن الحق والصواب اذ ان تمصّبهم لما عليه سلفهم من المذهب وان كان لا يقره العقل والدين أمر شائع وتأثرهم بالمعاطفة شيء لا سبيل الى انكاره ومحاولة انكاره جحد للضروري ومكابرة فيه ، فاذا كان هذا حال الابناء في التقليد للأباء في كل عصر وجيل فكيف يتأتى لهم حصول العلم التواتري بما هو مخالف لتقاليدهم وأهوائهم من النصوص الدالة على بطلان خلافة أبي بكر (رض) وصحة خلافة علي (ع) ، أجل لقد علم بها الطبقات الأولى والثانية من أولياء «الخليفة» أبي بكر (رض) ولكنهم كتموها واجمعوا على غلق باب نقلها في وجوه من يأتي بعدهم من الأجيال لئلا يتوجه الطعن من أحد على الصحابة وما ارتكبهوه من عقد البيعة لأبي بكر (رض) في السقيفة فلم يصل تواترها الى من تأخر عنهم من الطبقات من حفاظ السنة ومدوّني أحاديثهم ، وطبيعي ان مثل هذا الغمط للحق لا يوجب عدم تواتر النص ولو بين علماء الشيعة من عصر

الصحابة إلى هذا اليوم وما بعده كما اثبتناه في الامر الرابع عشر من أمور الكتاب فتذكر ومما يدل على صدق ما قلناه عليك من النص الجلي على خلافة علي « ع » بعد النبي « ص » وكتان أئمة السنة له عن الطبقات المتأخرة ما قاله اما المعتزلة وشيخ أهل السنة من أولياء أبي بكر وعمر وعثمان « رض » إبراهيم بن سيار بن هاني النظام فيما حكاه عنه رئيس الأشاعرة محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في كتاب الملل والنحل ص ٧٢ من جزئه الأول بهامش الفصل وإليك ما قاله بالفاظه (وقد نص النبي « ص » على علي كرم الله وجهه في مواضع وأظهره إظهاراً لم يشتهه على الجماعة إلا ان عمر « رض » كتم ذلك وهو الذي تولى بيعة أبي بكر رضي الله عنهما يوم السقيفة) ولا يستغرب من القوم كتان النص بعد ان كان لهم في كتان الحديث مذهب معروف حكاه عنهم ابن حجر المصقلاني في فتح الباري ص ١٦٠ في شرح حديث البخاري من جزئه الأول في باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية ألا يفهموا أو ينكروا ما لا يعرفون فراجع ثمه حتى تعلم ان أعراضهم عن نقل النص على خلافة علي « ع » وتركهم له لا يكون قادحاً في تواتره أصلاً .

حديث المنزلة ووضوح بغض

المؤلف لعلي (ع)

واما (قول ابن حجر نعم روى احاد خبر انت مني بمنزلة هارون من موسى وخبر من كنت مولاه فعلي مولاه وسيأتي الجواب عنهما واضعاً مبسوطاً) فهو دليل الجاهل الغبي والعدو البغيض للوصي وآل النبي « ص »

لذا تراه لا يمر على حديث وفيه ذكر علي وبنيه « ع » الا لوى عنه عنقه وأخذ في تضييفه بكل ما يصل إليه جهده ونحوته أو يقول فيه انه لم يروه إلا أحاد وإن كان ذلك متواتراً واتفق على صحته جميع المسلمين فيقطعن في ائمه وفقهاء دينه من حكم بصحته ويخرج بذلك عن مذهبه ويتناقض فيه وإذا مرت عليه رواية موضوعة وفيها فضيلة لابي بكر وعمر وعثمان « رض » فتح لها صدره وأخذها بكل شوق وترحاب وقال فيها انها متواترة لا يختلف في تواترها اثنان وإن اجمع على بطلانها أهل الاسلام ، ويشهد لما قلناه ان حديث المنزلة قد حكم بمصحة ثبوته صحاحهم الستة ونص المزي وابن عبد البر على ان حديث المنزلة من السنن الثابتة ومن أصحابها وقد أفرد لها الحافظ المتنوخي كتاباً خاصاً وذكر جماعة من ناقله كعلي « ع » وعمر بن الخطاب « رض » وسعد بن ابي وقاص وابي هريرة الى ان عد منهم ثلاثين من مشاهير أصحاب النبي « ص » وكبارهم ، والهيتمي نفسه قد حكم بتواتر حديث صلاة ابي بكر « رض » بقوله في أوائل ص ٢١ من الصواعق المحرقة لابن حجر ما لفظه (وأعلم ان هذا الحديث متواتر فانه ورد من حديث عائشة وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن زمرة وابي سعيد وعلي بن ابي طالب وحفصة) فكيف يا ترى يحكم على حديث المنزلة بأنه من احاد الخبر وقد رواه ثلاثون صحابياً وهو أربعة أضعاف التواتر عنده تقريباً فهل تجرد لذلك وجهاً غير ما ذكرناه من بغض علي وبنيه « ع » الماثلة في روح هذا الحجري ويقول ابن عساكر روى حديث المنزلة جماعة كثيرة من الصحابة وعد منهم من ذكرنا وحسبك شاهداً على تواتره اخراج البخاري له في صحيحه وهو الذي اعترف المؤلف بأن صحيحه أصح الكتب بعد القرآن بإجماع أهل السنة فما باله اذن قد حكم بضعفه وانه من أحاد الخبر (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) .

حديث الغدير متواتر

وأما حديث الغدير فقد صنف فيه حافظ السنة الكبير محمد بن جرير الطبري كتاباً خرج فيه عن خمسة وسبعين صحابياً وصنف فيه خاتم المحدثين عندهم محمد الجزري الشافعي رسالة خرج فيها عن سبعين صحابياً وسيأتي اعتراف ابن الحجر بأنه مروي عن ستة عشر طريقاً عن ستة عشر صحابياً وفي نقله عن أمامه أحمد انه رواه ثلاثون صحابياً وذلك ضعف ما زعمه من التواتر في حديث صلاة ابي بكر « رض » الذي اريناك انه لا أساس له من الصحة فكيف يا ترى صار هذا احاداً وذلك متواتراً يا مسلمين وهل هذا الا تناقض وزينغ في الحكم .

الكفر الصريح في منطق الهيثمي

وأما قوله (والا لزم نسبة جميع الصحابة الى الخطأ وهو باطل لعصمتهم ان يجتمعوا على ضلالة فاجماعهم على خلاف ما زعمه المبتدعة الجهال) فمدخول بأن المبتدعة الجهال هم المنقلبون على الأعقاب بعدموت النبي «ص» والمتمردون على النفاق من اسلاف الشيخ الحجري والمتعزبون لحرب نفس الرسول «ص» في يوم الجمل وصفين والنهر وان أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم فالهيشمي يرى ان نسبة الخطأ الى الله والى رسوله «ص» في نصها على علي «ع» بالخلافة أهون عليه بكثير من نسبته الى أصحاب النبي «ص» لذا تراه يتحدث بكل وقاحة وصلافة « بأن الاعتراف بالنص الجلي من قبل النبي «ص» على خلافة علي «ع» يلزمه نسبة الخطأ الى الصحابة وذلك زعم

المتدعة الجهال) اذن فليسقط النص من الله ورسوله «ص» على خلافة علي «ع» لئلا يلزم خطأ الصحابة في كتابته والأعراض عنه ويكون الهيشمي من المتدعة الجهال فالله ورسوله «ص» اذن على زعم ابن الحجر من المتدعة الجهال وهل يكون الخروج عن الإسلام غير هذا وبعد فان ما زعمه من عصمة الصحابة من الخطأ فمع انه لا دليل عليه فاسد لأمر :

حديث لا تجتمع أممي على خطأ باطل

« الأول » ما حكاه النووي وغيره من علماء السنة في ص ١٤٣ في شرحه لصحيح مسلم من جزئه الثاني في باب لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم او خالفهم (بان حديث لا تجتمع أمتي على خطأ ضعيف والصحيح هو حديث لا تزال طائفة من أمتي قائمة بالحق) وقد اعترف المؤلف كما مر (بأن النووي من أعرف الناس بالحديث وطرقه وانه لم يأت بعده من يدانيه في علم الحديث فضلاً عن ان يساويه) فلماذا يا ترى قد نقضه هنا وتمسك بحديث لا تجتمع أمتي على خطأ لاثبات عصمة الصحابة من الخطأ وهو حديث قد حكم عليه النووي بالضعف والوضع ، فالحجري كما قراه يتكلم بغير تفكير ويطعن في الشيعة بدون مبرر وبدون ميزان ولا اعتماد على برهان إلا ما خلفه له أسلافه من المخلفات البالية لذا أسرف على نفسه كما أسرف من كان قبله ففرقوا في التناقض ومالوا عن الحق الى ضده ثم ان تلك الطائفة التي ما برحت على الحق هم علي واصحابه كما نص عليه حديث (علي مع الحق وحديث هذا واصحابه على الحق مشيراً الى علي «ع») فيما أخرجه حفاظ السنة وهم لم يدخلوا فيما دخل فيه أهل السقيفة

فيكون اجتماع من عداهم من أهل الدنيا واتباع الهوى على غير الحق في بيعتهم
لابي بكر « رض » .

« الثاني » ان تمني ابي بكر « رض » في مرض موته ان يسأل النبي
« ص » عن الخليفة بعده دليل واضح على خطأ اجتماعهم عليه وذلك لو كان
حقاً واجب الإتياع كان هو الخليفة ومعه يبطل تمنيه السؤال عن الخليفة بعده .

« الثالث » بما أخرجه السيوطي في الدر المنثور ص ٢٤٩ في تفسير سورة
النساء من جزئه الثاني عن عمر بن الخطاب (قال لأن أكون سألت رسول الله
« ص » عن ثلاث أحب اليّ من حمر النعم عن الخليفة بعده الخبر) فهذا عمر
« رض » وهو الذي قدم أبا بكر « رض » وبايعه وذلك أبو بكر « رض »
وهو الذي قدم عمر ونص عليه من بعده كما تراهما يعترفان صريحاً بأنهما
لا يعلمان من الخليفة بعده « ص » فكيف يا ترى يكون اجتماعهم على الرجلين
دليلاً على كونهما خليفتين شرعاً فلو كان ذلك دليلاً على انهما خليفتان كان من
الخطأ الواضح والغلط الفاضح ان يتمنيا السؤال من رسول الله « ص » عن
الخليفة بعده لا سيما ان الهيثمي يزعم ان اجتماعهم هذا حجة قطعية (والدليل
اللفظي حجة ظنية) واذا كان الأمر كما يزعم فلماذا يا ترى لم يعلم أبو بكر
وعمر « رض » قطعية هذه الحجة المزعومة في قول الحجري حتى مات
(الخليفتان) وهما في شك من خلافتها ، وليس من الجائز ان يعلم المؤلف
قلك الحجة القطعية على خلافتها وهما لا يعلمان بها أو لم يحلها هو وهما قد
جهلاه فتمنيا خلاف ما أراد الهيثمي وابتغاه .

« الرابع » ان الصحابة قد وافقت ابا بكر « رض » في الحكم بالنظر
فيما لم يعلم حكمه من الكتاب والسنة وذلك حكم بغير ما أنزل الله وهو مخالف
لنص القرآن والسنة بقوله تعالى (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم

الفاسقون) فاذا وقع منهم الموافقة في الحكم بغير ما أنزل الله وقسح منهم الخطأ في اجماعهم .

« الخامس » ان الصحابة أقرت أبا بكر « رض » في حكمه بالحرق للفجاءة السلمي بالنار وهو رجل من المسلمين المفسدين في الأرض وقد نزل حكمه مبيناً في القرآن ولم يكن الحرق منه أصلاً ، وقد قال لهم أبو بكر « رض » في خطبته (فأن رأيتموني زغت فقوموني) ومن حيث انهم لم يقوموه علمنا انهم قد وافقوه على الخطأ الواضح واجمعوا عليه .

« السادس » ان الصحابة اجتمعت على احراق دار فاطمة بذت رسول الله « ص » بالنار لو لم يبايعوا أبا بكر « رض » وخطأهم في ذلك في غاية الوضوح لجوب محبتهم وتوقيرهم وتعظيمهم واجلالهم لا احراقهم وتحقيرهم .

« السابع » انهم اجمعوا علىبيعة عمر بن الخطاب « رض » بنص ابي بكر « رض » الذي لا يعلم من الخليفة بعد النبي « ص » ولا يدري اللانصار فيها نصيب ام لا ثم انهم قدموه على الذي سمعوا فيه النص الجلي من النبي « ص » بقوله « ص » على مرأى منهم (هذا علي اولكم سلاً وأكثركم علماً وأعظمكم حلاً)^(١) (وهو ولي كل مؤمن بعدي)^(٢) (وهو أولى بكم

(١) أخرجه ابن عبد البر في استيعابه من جزئه الثاني في باب فضائل علي .

(٢) تجده في الاستيعاب بسند رجاله كلهم حجاج عند الشيخين الا يحيى بن سليم فانهما لم يخرجاه له لكن أئمة الجرح والتعديل صرحوا بوثاقته وقد نقل الذهبي في ميزان الاعتدال ص ٢٩٢ من جزئه الثالث عن كل من أبي معين والنسائي والدارقطني ومحمد بن سعد وأبي حاتم وغيرهم توثيقه فالحديث حجة مطلقاً على الحجري .

من أنفسكم) (وهو مني بمنزلة هارون من موسى الا النبوة) كما انهم علموا انه أكثرهم جهاداً في سبيل الله وما فر قط كما فر (الخليفةتان) يوم خيبر بالاتفاق .

« الثامن » انهم أجمعوا على موافقة عمر « رض » في تحريمه المتعة التي كانت حلالاً على عهد النبي « ص » حتى مات عليه باعتراف عمر نفسه فقد أجمعوا على تحريم ما أحله الله ورسوله « ص » وهو الخطأ بعينه .

« التاسع » انهم أجمعوا على الطلعة لعمر « رض » في تحريم كلمة (حي على خير العمل في الآذان والاقامة) وابدالها بكلمة (الصلاة خير من النوم) مع ان كلمة حي على خير العمل من السنة ، وكلمة الصلاة خير من النوم من البدعة المحدثه ، (وشر الأمور محدثاتها) ، والقول بأن ذلك من البدع الحسنة قول من لا يستحي من الله ورسوله « ص » ولم يرجع فيه الى دين ، وكان هذا القائل يرى ان الله تعالى ورسوله « ص » قد جهلا حسن هذه الكلمة ففوتوا حسننها على الأمة ولم يحفل ذلك عمر « رض » فأدخلها في الدين لئلا يفوت حسننها عليهم او ان الله ورسوله علما بأنها من البدع الحسنة ولكنهما تركاها فجعلنا دينها ناقصاً ليكملها لهما عمر « رض » وكان هذا القائل لم ير على أذنيه قول الله تعالى في كتابه (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي) ليعلم فساد قوله وطعنه الصريح في الدين والنبي « ص » حفظاً لمحدثات (الخليفة) عمر بن الخطاب (رض) .

« العاشر » انهم أجمعوا على موافقة عمر « رض » في امضاء الطلاق الثلاث فيما لو قال الرجل لزوجته انت طالق ثلاثاً مع انها كانت واحدة على عهد النبي « ص » وأجمعوا أيضاً على طاعته في عقد نافلة شهر رمضان جماعة خلافاً في ذلك كله للنبي « ص » وأحكامه الى غير ذلك واضعافه من اجماعاتهم على موافقة الخلفاء الثلاثة في مخالفة الشريعة الثابتة بالسنن الصحيحة عندهم فإذا

كان كل هذه المخالفات الصريحة في إجماعهم للشريعة قد وقعت منهم كيف يستبعد منهم ان يهتموا على الخطأ في السقيفة ويخالفوا النصوص الواردة عن النبي « ص » على خلافة علي « ع » وما هو المحذور يا ترى في الأخذ بالسنة التي خالفها أهل السقيفة بعد ان كان المسلمون مأمورين بطاعتها والخضوع لمدلولها والأخذ بمفهومها ومنطوقها ، وكان من المنوع عليها شرعاً عصيانها والعدول عنها الى غيرها او تأويلها بما ينافي ظاهرها بغير دليل يقره العقل والدين وفي القرآن يقول الله محذراً آمراً وناهياً (وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) فما صنعه أهل السقيفة من عقد البيعة لغير أهلها كان عدولاً منهم عن الهدى والحق وان كان هذا لا يرضي الحجري ويرى وجوب الطاعة لاصحاب السقيفة وان خالفوا الله ورسوله « ص » واتبعوا غير سبيل المؤمنين .

قوله لو كان هناك نص لأورده العالم به باطل

وأما قوله (ولو كان هناك نص لأورده العالم به يوم السقيفة) فردود بأن علياً «ع» قد أورده في غير موطن واحتج به عليهم فلم يزدحم احتجاجه إلا تجبراً وعناداً وما يجدي الاحتجاج بالنص على قوم حليت الدنيا بأعينهم فطمعوا بها للمال الكثير والجاه العريض والغل الثابت في قلوبهم لعلي «ع» ثم من أين علم ابن الحجر ان العالم به لم يورده يوم السقيفة أليس من الجائز انه قد أورده ولكنهم كنموه كما كنموه غيره مما يخالف رأيهم في السقيفة ويؤكد لك هذا ما مر عليك من قول شيخ الاعتزال النظام إذ لو لم يكن قد أورده العالم به يوم السقيفة فمن أين إذن علم النظام ان النبي «ص» نص على علي «ع» بالخلافة نصاً جلياً لم يشتبه أمره على القوم وان عمر كتبه وبايع أبا بكر «رض» دونه ، لحاجة في نفسه قضائها .

ما استبعده الهيئتي بعيد

وأما ما استبعده من ترك علي إيراد النص تقية فبعيد وغير سديد
لأمور :

الأول : ما ذكره ابن قتيبة في الإمامة والسياسة كغيره من مؤرخي
السنة كما مرّ (انهم أخرجوا علياً «ع» وأقوا به إلى أبي بكر «رض» فقال
له عمر بايع فقال ان انا لم افعل فـه ، فقال نضرب الذي فيه عيناك فقال له
والله يا عمر لا أقبل قولك ولا أباع فقال لأبي بكر مرنا فيه بأمرك) ثم
احتج عليهم بمثل ما احتجوا به على الانصار فلم يحدوا له جواباً ثم احتج
عليهم بالنص فلم يلتفتوا له ولم يصفوا إلى قوله فلعق علي «ع» بقبر رسول
الله «ص» وهو ينادي يا ابن ام ان القوم استضعفوني وكادرا يقتلونني وقد ذكر
هذا الاحتجاج كل من جاء على ذكر السقيفة من مؤرخي السنة كالطبري
وابن الاثير وكثير غيرهم تعامى عنه الهيئتي لأنه نخل بغرضه
ومناف لهواه .

جواز التقية لأمر المؤمنين

يومئذ موجود

الثاني : ان جواز التقية لأمر المؤمنين «ع» يومئذ كان موجوداً كما يظهر للمتتبع لكتب السير والتواريخ لأهل السنة ويشهد له ما سجله الحجري نفسه في عدة مواضع من الصواعق المحرقة لابن حجر مما يدل على ثبوت عداوة الناس لملي «ع» وحسدهم له واطهارهم ذلك في حياة النبي «ص» وبعده .

منها ما أورده في أثناء الباب الثاني فيما جاء بزعمه عن أكابر أهل البيت في الثناء على الشيخين (من ان بنى تيم وبني عدي كانوا أعداء بني هاشم في الجاهلية) ، ومنها ما ذكره في الفصل الاول من الباب العاشر في فضائل أهل البيت «ع» عند الآية السادسة وهو قوله تعالى (ام يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله) انها نزلت في حسد الناس لهم .

ومنها ما ذكره من دلائل الآية العاشرة (وهو ان علياً «ع» شكاً إلى رسول الله «ص» حسد الناس آياه) ، ومنها ما ذكره في المقصد الثاني من مقاصد الآية الرابعة عشرة وهو قوله تعالى (قل لا اسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى) فقال (وصح ان العباس شكاً إلى رسول الله «ص» ما يلقون من قریش من تعبيدسهم في وجوههم وقطعمهم حديثهم عند لقاءهم فغضب «ص» غضباً شديداً حتى احمر وجهه ودر عرق بين عينيه وقال والذي نفسي بيده لا يدخل قلب رجل ايمان حتى يحبك الله ولرسوله «ص» وفي رواية صحيحة (ما بال اقوام فاذا رأوا الرجل من أهل بيتي قطعوا حديثهم والله لا يدخل قلب رجل الايمان حتى يعجبهم الله ولقرابتهم مني) .

التقية ثابتة بالضرورة

والكتاب والسنة

ثم ان التقية ثابتة بالضرورة في فطرة كل عاقل وقد فعلها رسول الله «ص» فيما نص عليه أهل السنة في الصحيح من حديثهم وجاء بتشريعها كتاب الله في عدة مواضع من آياته فقال تعالى (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقال تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال تعالى (الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان) وقال تعالى (الا ان تتقوا منهم تقاة) ومعنى التقية هو العمل بالباطل الحقيق دفعاً للشر العظيم ؛ ألم تر إلى رسول الله «ص» كيف منع عمر عن قتل ابن ابي المنافق دفعاً لما يترتب على قتله من الشر ألا ترى الى العقلاء وكيف يقدمون على بذل المال للظالمين دفعاً لهم عن أنفسهم وأهاليهم عن فتكهم وهتكهم ؛ ومن التقية التخفي بالحق وعدم اظهاره واظهار خلافه خوفاً من المخالف الظالم على النفس أو غيرها مما أوجب الشارع حفظه عند ظهور امارات الخوف والضرر عليه .

فهذا البخاري يحدثنا في ص ٤٧ من صحيحه في باب المداراة مع الناس من جزئه الرابع عن عائشة (قالت استأذن على النبي «ص» رجل فقال ائذنوا له فبئس ابن العشيرة أو بئس أخو العشيرة فلما دخل ألان له الكلام فقلت يا رسول الله «ص» قلت ما قلت ثم ألفت له في القول فقال اي عائشة ان شر الناس منزلة عند الله من تركه أو ودعه الناس اتقاء فحشه) .

ويقول المسقلاني في شرح حديث البخاري من فتح الباري ص ٤٠٣ من جزئه العاشر (انه لم يقل أحد في المبهم من حديث عائشة ان الداخلة على

رسول الله «ص» كان منافقاً لا مخزماً بن نوفل ولا عينية بن الحصين بل كانا مسلمين إلا أن الأول كان في لسانه بذاءة وكان مطاعاً في قومه والآخر كان اسلامه ضعيفاً) .

ويقول السيوطي في ص ١١٠ من جامعه الصغير من جزئه الاول قال رسول الله «ص» (بشس القوم قوم يمشي المؤمن فيهم بالتقية والكتمان) ويقول فيه ايضاً ص ٣٤ من جزئه الثاني قال النبي «ص» (شر الناس من يخاف لسانه أو يخاف شره) وأنت ترى من هذين النصين ان رسول الله «ص» قد حكم على العامل بالتقية بالايامن وحكم على القوم الذين يلجؤون إلى العمل بالتقية والكتمان بأنهم بشس القوم وشر الناس .

وقال البخاري في أول ص ١٢٠ من صحيحه في باب كتابة الامام الناس من جزئه الثاني عن حذيفة (قال : قال رسول الله «ص» اكتبوا لي من تلفظ بالاسلام من الناس فكتبنا له ألفاً وخمسمائة رجل (على رواية البخاري) وألفاً وستائة (على رواية مسلم) فقلنا تخاف علينا ونحن ألف وخمسمائة أو ستائة فقال لعلكم تبتلون فقال حذيفة فقد ابتلينا حتى ان الرجل منا يصلي وحده وهو خائف (وهذا كما تراه نص صريح في التقية وفي وجوب ستر الخائف دينه ممن يخشى شره وضرره والحديث فيه مروى في أصح الكتب بعد القرآن عند الهيثمي فاذا كان رسول الله «ص» مع ما أوتي من قوة وعظمة يتقي من رجل في لسانه بذاءة ويأمر أصحابه بستر دينهم عند ظهور امارات الخوف فكيف لا يجوز لامام الشيعة والشيعة أنفسهم ان يتقوا تبعاً للنبي «ص» في شرعه وفعله خوفاً من الفتنة والقتل والاهانة من أعدائهم .

ويقول ابن خلكان في وفيات الاعيان في تولية يزيد بن عبد الملك لعمر

ابن هبيرة (بعث عمر بن هبيرة خلف الحسن البصري ومحمد بن سيرين
والشعبي فاستشارهم فأجابوه محمد والشعبي بكلام فيه تقية) .

وقال السبكي في طبقاته والسيوطي في ص ١٢٢ من تاريخه عند ذكره
للعامون^(١) العباسي وامتحنانه الناس بخلق القرآن في حديث طويل جاء فيه
(انه كتب إلى نائبه على بغداد اسحاق بن ابراهيم الخزاعي ابن عمه طاهر
ابن الحسين في امتحان العلماء وكتب اليه ايضاً في اشخاص سبعة أنفس وم
محمد بن سعد كاتب الواقدي ويحيى بن معين وابو خيثمة وابو مسلم مستملي
يزيد بن هارون واسماعيل بن داود واسماعيل بن ابي مسعود وأحمد بن
ابراهيم الدورقي فاشخصوا اليه فامتحنهم بخلق القرآن فأجابوه بأنه مخلوق
تقية فكان يحيى بن معين وغيره يقولون أجبناه خوفاً من السيف) .

وبعد هذا كله كيف يصح لمتحدث جاهل بالحديث ان يذم الشيعة على
فعل التقية خوفاً على أنفسهم من الهلاك وحفظاً لها من انتقام السلطان ؟ وماذا
يا ترى يصنع الضعيف الماقل إذا ما ابتلى بذلك فليس له إلا الركون إلى
التقية كما فعله أكابر علماء السنة وفقهاؤها في زمن الهنة كما يقولون فلماذا إذن
يئندد هؤلاء بالشيعة على عملهم بها وهل لذلك وجه سوى بغض الحجري لشيعة
علي «ع» .

قال الهيثمي الفصل الخامس في ذكر الشبه التي تعلق بها الشيعة وبيان
خسارها .

الأولى : انهم زعموا ان رسول الله «ص» لم يولّ ابا بكر «رض» عملاً يقيم

(١) وسعوا ذلك بعمام الهنة لامتحان العلماء بخلق القرآن .

فيه قوانين الشرع والسياسة فدل ذلك على انه لا يحسنها وإذا لم يحسنها لم تصح امامته لأن من شرط الامام أن يكون شجاعاً والجواب عن ذلك كذب ما زعموه من انه لم يوله عملاً ففي البخاري عن سلمة غزوت مع رسول الله سبع غزوات وخرجت فيما يبعث من البعث تسع غزوات مرة علينا ابو بكر ومرة علينا اسامة بن زيد وولاه الحج بالناس سنة تسع وما زعموه من انه لا يحسن ذلك باطل كيف وعلي معترف بأنه أشجع الصحابة ، فقد أخرج البزار في مسنده عن علي انه قال أخبروني من أشجع الناس قالوا أنت قال اما اني ما بارزت أحداً إلا انتصفت منه ولكن أخبروني من أشجع الناس قالوا لا نعم فن قال ابو بكر كان يوم بدر جعلنا لرسول الله «ص» عريشاً فقلنا من يكون مع رسول الله «ص» لثلا يهوى اليه أحد من المشركين فوالله ما دنا منا أحد إلا ابو بكر شاهراً بالسيف على رسول الله لا يهوى اليه إلا اهوى اليه فهذا أشجع الناس ثم قال ان ابا بكر هو الذي نجى رسول الله «ص» من قریش ورسول الله «ص» قال لساعة من ابي بكر خير من مثل مؤمن آل فرعون ذلك رجل يكتم ايمانه وهو رجل اعلن ايمانه ونقل عن البخاري مثله .

وحكى عن ابي هريرة انه قال تباشرت الملكة يوم بدر لقولهم اما ترون ابا بكر مع النبي «ص» في العريش وان رسول الله «ص» قال فيه يوم بدر مع أحداً جبرئيل ومع الثاني ميكائيل قال بعضهم ومن الدليل على انه أشجع من علي ان علياً أخبره النبي «ص» بأنه بقتله ابن ملجم فهو يعلم عند دخوله الحرب انه غير مقتول فليس يبالي في مقابلة الشجعان ولم يخبر ابا بكر بمقاتله فهو يدخل الحرب وهو مضطرب ليس يدري هل يقتل ام لا ومن باهر شجاعته ما وقع له في قتال أهل الردة ثم ذكر ما جرى بينه وبين عمر

من الخاصة فقال عمر فوجدته أمضى مني وأصرم وأدب الناس على أمور هانت على كثير من مؤنتهم حين وليتهم ولقد كان عنده «ص» وكذلك الصحابة من العلم بشجاعته وثباته ما أوجب لهم تقديمه وجعله اماماً على الناس عامة إذ الوصفان هما الامان في أمر الامامة خاصة في ذلك الوقت المحتاج فيه إلى قتال أهل الردة وغيرهم ثم أورد غير ذلك مستدلًا به على ثباته وشدة بأسه ما أدهش الناس حتى عمر وهو من هو في الثبات فجزم بأن النبي «ص» لم يمت وقال من زعم ذلك ضربت عنقه حتى قدم أبو بكر من مسكنه بالعوالي فدخل على النبي «ص» وكشف عن وجهه فعرف انه مات .

أقول : وأنت ترى المؤلف لم يأت في هذا الفصل كعادته في جميع أبواب كتابه بغير قوله روى الشمخان والبزار وروى الطبري وأضراهم من أعداء الشيعة وخصومها فهو بهذا الضرب من الاستدلال الباطل بحكم الكتاب والسنة ودليل العقل يريد أن يثبت شجاعة أبي بكر «رض» وقوليه النبي «ص» له على الناس ويريد أن يحكم بكذبهم برواية البخاري وغيره بما لا حجة فيه عليهم دون أن يشعر إلى أن ذلك غير مقبول ومردود في مقام الاحتجاج على الخصوم هذا أولاً .

رسول الله لم يول ابا بكر عملاً أبداً

ثانياً : ان ما نقله عن خصمه الشيعي من الدليل النافي لخلافة ابي بكر «رض» لم يأت به على الوجه الصحيح فان خلاصة ما ذكره لا يرجع إلى نفى شجاعة ابي بكر وحدها وإنما يرتكز على نفى علمه وتدبيره وسياسته على الوجه الشرعي والقانون السماوي الذي أمر الله تعالى به وجاء به نبيه «ص» وذلك لأن عدم توليته عملاً داليل على انتفاء هذه الصفات عنه فان قالوا ان رسول الله «ص» أمره على بعض البعوث كما رواه البخاري فيقال لهم لا حجة فيما رواه البخاري لأنه متهم فيه وعلى فرض صحته فقد استعمل رسول الله «ص» عليه وعلى أخيه عمر «رض» كلا من عمرو بن العاص وابي عبيدة في سرية بلى وعذرة على ما سجله مؤرخو السنة جميعاً .

وهذا هو المجمع عليه بين الفريقين فالحجة فيه لا في سواء فانه يختلف فيه فلا حجة فيه ومنه قد علمنا ان (الخليفتين) دون هذين الرجلين في السياسة والتدبير والشجاعة والعلم بحكم النبي «ص» وفعله ، وفعله «ص» حجة لا فعل غيره من الدخلاء فكيف يا ترى منزلة فوق منزلته حتى صار اماماً على من كان اماماً عليه وأميراً على من كان أميراً عليه ان هذا شيء عجيب .

ما نسبته الى علي (ع) من القول بأشجعية ابي بكر يضحك المجانين

ثالثاً : ان قوله ، كيف وعلي معترف بأنه أشجع الصحابة) ، من هذيان المحمومين يوجب لمن وقف عليه أن يضحك ما شاء له الضحك وله ان يضحك حتى يستلقي على قفاه من الضحك بل هو مما يضحك الاطفال والمجانين ولا يصدر القول به من سليم الطوية ومن كان من أهل الايمان وهيهات ذلك فان كون ابي بكر «رض» أشجع من علي مما يعرف كذبه الخلائق كلها من الجنة والناس أجمعين من عصر الصحابة والتابعين إلى يومنا هذا وما بعده ، لذا ترى أصحاب النبي «ص» قالوا له أنت أشجع الناس ولا نعلم سواك أشجعهم ومعاذ الله ان يقول الصحابة الكرام ذلك وهم يعلمون سواء أشجع الناس ولكن ابن حبر لما كان من أشد الناس تمصباً لأبي بكر «رض» حتى فيما لا يرضى به ابو بكر نفسه صاغ هذه الكلمة من طينته وعزاها إلى أشجع الناس عند الاولين والآخرين ليفري بها العامة ويرهم ان ابا بكر أشجع الناس باعتراف أشجعهم وإلا فلماذا يا ترى خص علياً بهذه الرواية دون غيره من الصحابة وهم كثيرون لولا ما أشرنا إليه من ارادة الاغراء لاثبات ما هو هراء عند جنة الارض وملئكة السماء ثم كيف يا ترى يخفى على الصحابة مع كثرتهم كونه أشجع الناس وكيف يغفلون عن كونه أشجعهم أو ينسوت ذلك ولا يجيبون سائلهم بأن ابا بكر «رض» أشجع الناس وهل بلغ الغفلة والذسيان مبلغاً انساهم اشجعيته منهم ولم ينسهم أشجعية علي من سائر الناس؟

مع ان الاشجعية في الانسان من الأمور التي لا يمكن خفاؤها أو نسيانها بحال من الاحوال لا سيما ان الحجري يزعم ان الصحابة معصومون من الخطأ والنسيان وعليه بنى صحة خلافة ابي بكر «رض» التي اريناك عدم صحتها وما ادري من اين علم الهيتمي ان ابا بكر «رض» أشجع الناس أترأه علم ذلك من حزنه في الفسار وخوفه على نفسه من الدمار ورسول الله «ص» يقول له لا تحزن ان الله معنا وهو لا يصني إلى قوله دون ان بكى لما شاهد الطلب فنهاه النبي «ص» ثانياً وقال له لا تحزن ان الله معنا فلم يثق بقوله دون ان بكى من فارس لحق بها من الطلب فاستغاث بالنبي «ص» فنهاه ثالثاً عن الحزن وقال له لا تحزن ان الله معنا ، فطلب إلى النبي «ص» ان يدعو عليه فدعا عليه فنزل به الفرس إلى بطنه في أرض صلد على ما حكاه السيوطي في الدر المنثور ص ٢٣٩ من جزئه الثالث عن كل من ابن سعد وابن ابي شيبة وأحمد بن حنبل ومسلم والبخاري وابن ابي حاتم عن ابي بكر نفسه أو يا ترى علم انه أشجعهم من فراره يوم بدر وأحد وحنين وخيبر على ما سجله الشيخان في الصحيحين وحكاه كل من جاء على ذكر هذه الغزوات من مؤرخي السنة وحفاظها كالمثقي الهندي في كنز العمال ومنتهخبه والطبري وابن الاثير في تاريخيهما والحلبى والدحلاني في سيرتيهما فلتراجع فانه من اللواطع فكيف يا ترى يكون أشجع الناس من فرّ في هذه الغزوات ولقد فات الشيخ ابن الحجر ان يتمثل بقول ابن ابي الحديد الحنفى المعتزلى في احدى علوياته حيث يقول :

فتى لم يعرق فيه تيم بن مرة ولا عبد اللات الحبيثة اعصرا
ولا كان معزولاً غداة براءة ولا عن صلاة امّ فيها مؤخرا
ولا كان يوم الفسار يهفو جناحه حذاراً ولا يوم العريش تسترا

أجل لقد كشف لنا التاريخ عن شجاعته من يوم ارسل (الخليفة) عمر «رض» بالنار والخطب ليحرق دار علي وفاطمة والحسن والحسين «ع» الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً وفضلهم على كثير ممن خلق تفضيلاً وجعل رسول الله «ص» حبيبهم ايماناً وبغضهم كفرةً ونفاقاً ، لأنهم تخلفوا عن بيعة ابي بكر «رض» تلك البيعة التي عرف المسلم والكافر والبر والفاجر انها فلتة وقى الله المسلمين شرها ومن عاد إلى مثلها يجب قتله بحكم مبدعها والمحرك الكبير فيها عمر «رض» ثم عاد فكشف لنا عن بطولته يوم أرسل خالد بن الوليد إلى مالك بن نويرة وأمره بقتله وقتل من معه والزنا بزوجه لأنهم امتنعوا عن دفع الزكاة إليه إذ اجتهدوا فدلهم اجتهدهم إلى ذلك وأظهر لنا شجاعته أيضاً يوم أمر بحرق الفجاءة المسلم المفسد بالنار فحكم فيه بغير حكم الله .

نعم يقول الهيثمي (ان قول ابي بكر «رض» لعروة بن مسعود الثقفي ومبالغته في سبته فانه أقام معبوده وهو صنمه مقام أمته دليل على شجاعته وقوة قلبه) ولكن فات ابن حجر ان خصمه الشيعي لا يعترف بصحة هذه الاقصوصة ويشك فيها ولو سلم صحتها جـدلاً كان الواجب عليه ان يأتي على القصة بتمامها ليعلم الناس عدم دلالتها على شيء من الشجاعة فضلاً عن الاشجعية المدعاة له - وذلك لأن من تمام هذه القصة التي سجلها مؤرخو السنة - قول عروة (من المتكلم بهذا فليل له ابو بكر ، فقال عروة له يد عندي ما جازيته عليها ولو كنت جازيته بها اقلت فيه) وهذا يدل على ان ابا بكر «رض» كان واثقاً من عدم وصول الشر من عروة إليه لأن له فضلاً عليه ، فلذلك قال ما قال لا لكونه أشجع الناس .

والغريب من المؤلف انه جاء على ذم ابي بكر «رض» دون أن يشعر

إلى ذمه له ، ذلك لأنه حكى قوله لعروة الذي منه (ألحن نقر عنه أو ندعه) مع انه قد فرّ عنه في الغزوات كلها واسلم النبي «ص» لأعدائه فيها ، فهو بهذا قد اثبت له الكذب في مقاله بفراره المشاهد بالعيون ، فلو كانت الهيتمي من المؤمنين المنصفين الذين يمتدلون في مشيهم ويسلكون سبيل الهداية ويتركون الغواية لعلم باليقين ان قوله (أشجع الناس) لا يوصف به غير علي أمير المؤمنين «ع» بعد النبي «ص» فانه اغنى في المواقف التي كان نصيب ابي بكر وغيره فيها الفرار كخيبر وأحد والخندق وغيرها من الغزوات على ما حكاه ابن عبد البر في استيعابه في باب فضائل علي «ع» وحكى اجماع أهل السنة عليه فعلاً إذ كل هذا التفاضل من الحجري عن نهوضهم الصحيحة ولماذا كل هذا الضاد منه ومن هذا حذره في ترك العمل بها والأخذ بما يناقضها مع انها روايات ائتمه وجمع على صحتها عندهم .

يأبى الفتى إلا اتباع الهوى

ومنهج الحق له واضح

قصة العريش غير صحيحة

رابعاً : أن قصة العريش مكذوبة وهي أشبه بقصة رأس الغول في فتوحات اليمن ولو فرضنا صحتها جدلاً كانت ذمماً لابي بكر «رض» لا مدحاً له لأمور .

« الأول » ان النبي « ص » لو علم انه من المجاهدين بنفسه في سبيل الله والذابين عن دينه يبارز الاقران ويقتل الشجعان ويكون له جهاد يستحق به أجر المجاهدين في سبيل الله لاستحال ان يحول بينه وبين هذه المنزلة التي هي اسمى من القعود على كل حال والقرآن يقرر هذا بقوله تعالى (لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدین أجراً عظيماً) ونحن لما رأينا النبي « ص » قد منعه من هذه الفضيلة وأجلسه في العريش علمنا انه انما فعل ذلك لعله « ص » بأن نزوله في ميدان القتال يوجب الفساد اما بأن ينهزم ويولي الدبر كما صنع ذلك في يوم أحد وحنين وخيبر فيكون بذلك أعظم الضرر على المسلمين ولا يؤمن من وقوع الوهن في جيوشهم بهزيمة شيخ من شيوخهم او كان لفرط ما يلحقه من الاضطراب يصير الى أعداء الله مستسلماً وأما ما زعموه من انه انما فعل ذلك ليستعين برأيه فهو اقبح فساداً من دعوى العريش نفسها وذلك لقيام الاجماع والضرورة على أن رسول الله « ص » كان كاملاً وأبو بكر « رض » كان ناقصاً عن كماله ، وكان « ص » معصوماً وكان أبو بكر غير معصوم وكان مؤيداً بالملئكة وكان أبو بكر غير مؤيد وكان يوحى إليه وينزل عليه « ص » القرآن وأبو بكر لم يكن كذلك فأبي فقرر يا ترى يحصل لرسول الله « ص » الى رأي ابي بكر

وتدبيره لولا عى البصائر وفساد العقيدة ودع عنك هذا وهلم معي الى قوله تعالى (ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حقاً في التوراة والإنجيل والقرآن) فليخبرنا أولياء أبي بكر «رض» أكان من المؤمنين أو لا فان كان من المؤمنين فان الله تعالى قد اشترى منه نفسه بالجنة على ان يقاتل في سبيله فيقتل عدوه ويقتله عدوه فلو كان الأمر كما يزعمون لما حال النبي «ص» بينه وبين الوفاء بشرط الله عليه من القتال فمنع الرسول «ص» له ودفعه عنه لاوضح دليل على انه ليس كما يزعمون .

« الثاني » انه ليس من الممكن لمقول ان يجعل الصحابة رسول الله (ص) في موضع يتصور وصول العدو إليه ليجتاح الى وقوف أبي بكر «رض» (شاهراً سيفه) على رأسه (لا يهوى إليه أحد إلا أهوى إليه) وليته دلنا على الذي أهوى الى النبي «ص» من المشركين فأهوى إليه أبو بكر (رض) (فقتله) لنعرفه من هو ليكون ذلك دليلاً على صدقه وهيبات له ذلك فان المسلمين أجمعين لا يعرفون ذلك ويشكون فيه على حد تعبير (فيلسوف) الجامعة المصرية (أحمد أمين) ثم كيف يعقل هذا وهم عنده وبالقرب منه يذوبون عنه ويقاتلون عدوه ولو تعقلنا ذلك فليس يعقل ابداً ان يحملوا أبا بكر (رض) عنده وهم قد عرفوه بمكة قبل الهجرة من أجبن الناس وأخوفهم حتى بلغ به الجبن مبلغاً لم يستطع معه ان يدفع عن نفسه نوفل بن خويلد حتى قرنه وقرن معه طلحة بجبل فسميا من ذلك اليوم بالقرنين كما يأتي فهذه غزوة بدر وهي أول حرب امتحن الله بها المؤمنين لقتلهم وضعفهم وكثرة المشركين وقوتهم فجذع فيها أمير المؤمنين على بن أبي طالب (ع) انف الشرك وعصب رأس المشركين فيها بالعمار وخطمهم بالشنار اذ استأصل شافتهم وقتل

طواغيثهم وفرى بسيفه هامهم وقرى الذئاب اشلاءهم وهكذا كانت روعي خداه في كل زحف مع النبي «ص» كحنين وأحد وخير والأحزاب فقد قتل أمير المؤمنين عمرها وكفى الله به شرها بعد ان اقتحم الخندق وأصبح مع المسلمين في صعيد واحد ثانياً عن جنوده فزاغت من المسلمين الأبصار وبلغت قلوبهم الحناجر من الخوف والاضطراب كما نطق به القرآن وصرح به كل من ارخ هذه الغزوات كابن الأثير والطبري والحلي وغيرهم من مؤرخي أهل السنة فأين يا ترى كان يومئذ صاحب العريش فهلا برز إليه وقتله وقتل اضرابه في هذه الغزوات وكيف يوليه يومئذ دبره وهو اشجع الناس عند الهيتي .

« الثالث » ان قصة العريش غير صحيحة لاستلزامها معصية الرسول (ص) لربه تنزهه من فعل المعصية وذلك لقوله تعالى (يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين وأغلظ عليهم) وقال تعالى (يا أيها النبي حرص المؤمنين على القتال) فكيف يجتمع هذا مع جلوسه في العريش فان جلوسه في العريش وجماعة يحرسونه يخالف لصريح الآيتين من وجوب الحث والتحريض على الجهاد والغلظة في مجاهدة الكفار وما الحكمة يا ترى من هذا العريش ولماذا يا ترى لم يصنع له عريشاً في أحد وحنين وما وعدم الله فيهما الانتصار على العدو كما وعدمهم النصر في هذه الغزوة على ما حكاه الله في كتابه بقوله تعالى (واذ يعدكم الله إحدى الطائفتين انها لكم) وهو صادق الوعد والنبي «ص» قد بين لهم مصارعهم واحداً بعد واحد كما صرح به مسلم في صحيحه ص ١٠٢ من جزئه الثاني في باب غزوة بدر وحكاة المتقي الهندي في مشعب كنز العمال بهامش الجزء الرابع من مسند أحمد ص ٩٦ عن جماعة من حفاظ السنة كأحمد ومسلم والنسائي وأبي يعلى وابن جرير وغيرهم من علمائهم وصرح أيضاً في ص ٩٩

بها مش الجزء الربع عن ابن جرير وصححه عن علي (ع) انه قال (لقد رأيتنا يوم بدر ونحن نلوذ برسول الله « ص » وهو أقربنا الى العدو وكان من أشد الناس يومئذ بأساً) وفيه أيضاً عن جماعة من حفاظهم كالطبراني وأحمد وابن حبان وأبي نعيم وغيرهم عن علي (ع) قال (لقد رأيتنا ليلة بدر ما فينا أحد إلا نائم إلا النبي « ص » فإنه كان يصلي الى شجرة ويدعو وربكي حتى أصبح) فأني معنى يا ترى يبقى بعد هذا للعريش ولماذا يا ترى فر من جعلوه حارساً له في العريش في الغزوات أحد وخير وحسين وما الحاجة بهم إلى التعب الشديد في حفر الخندق وأبو بكر « رض » موجود في عسكرهم وهو (أشجع الناس) كما يزعمون فانتا الله وإننا إليه راجعون .

(الرابع) ان دعوى كون أبي بكر « رض » كان حارساً لرسول الله « ص » في العريش مناقضة لما حكاه ابن خلدون في تاريخه من ان الحارس يومئذ لرسول الله « ص » هو سعد بن معاذ وجماعة آخرون معه وليس منهم أبو بكر « رض » وهذا التناقض موجب لسقوطهما جميعاً .

عدم علم ابي بكر بقاتله

لا يدل علو شجاعته

خامساً : ان قوله (قال بعضهم ومن الدليل على انه أشجع من علي ان علياً أخبره النبي « ص » بقتله على يد ابن ملجم فاذا دخل الحرب يعلم انه لا قدرة لاحد على قتله فهو معه كأنه نائم في فراشه وأما أبو بكر فلم يخبر بقاتله فكان اذا دخل الحرب يقاسي من الجزع والفرع ما يقاسي) ، مدخول لأمر .

« الأول » انه لا دليل عليه كما لا يوجب الأشجعية لأبي بكر « رض » خاصة لأنقضاء ذلك العلم عن غيره كانتفائه عنه وذلك يدل على مساواته للآخرين مطلقاً .

« الثاني » لو فرضنا ثبوته وفرضنا تعيين وقته وهذا الفرض وان كنا لا نقول به إلا على سبيل التساهل مع الهيتمي فغاية ما يثبت به تعيين زمان قتله وليس فيه ما يدل على عدم ذهاب عينيه بالحرب وعدم قطع يديه ورجليه وقطع أنفه وأذنيه الى غير ما هنالك من الصدمات التي يلاقها المحارب وذلك أشد ألماً لدى المؤمن المخلص في إيمانه من قتله والقتل عندها أهون عليه بكثير من أن يناله واحدة منها اذ بقتله يذهب الى روح وريحان وحرور وولدان بخلافه فانه يقاسي ألم الجراح وربما طال عذابه ليلالي وأياماً وانكار ذلك مكابرة واضحة فكيف يزعم هذا انه معه كالنائم على فراشه ولا شك في ان ذلك لا يقدم عليه ولا يوطن نفسه على ملاقاته الا الاوحدى ،

الشجاع دون الخائف الجبان الذي دأبه الفرار عند النزال ومقابلة الأبطال ولا يصبر على مجابهة تلك الصدمات المؤلمة إلا من كان طالباً رضا الله في جهاده وجلاده الذي مدحه الله في محكم كتابه بقوله عز من قائل (أجمعتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله) على ما حكاه السيوطي في الدر المنثور ص ٢١٩ من جزئه الثالث في تفسير الآية من سورة التوبة وانها نزلت في علي « ع » والعباس وطلحة ابن شيبه وخلاصة هذه القصة (أن العباس قال لطلحة انا أشرف منك انا عم رسول الله « ص » ووصي أبيه وسأقي الحبيب فقال طلحة انا أشرف منك انا أمين الله على بيته وخازنه فاطلع عليهم علي فاخبراه بما قالوا فقال علي انا أشرف منك انا أول من آمن وهاجر وجاهد فانطلقوا الى النبي « ص » فاخبروه فنزلت الآية) والحجة في هذا لأنه متفق عليه لا في سواه لأنه يختلف فيه فلا حجة فيه ، فلو فرضنا انه كان يعلم انه لا يقتل ولا يصل إليه ضرر من الأعداء عند الجهاد كما يزعم هذا لم يكن لمدح الله تعالى له على جهاده ونفي المساواة بينه وبين غيره معنى يفهم وكان ذلك باطلا لا معنى له وبطلانه باطل فاذا بطل هذا ثبت ان مدح الله تعالى له على جهاده دليل واضح على عدم علمه بالنجاة عند ملاقات الطغاة في الحروب وشيء آخر ان قوله تعالى (ومن الناس من يشمري نفسه ابتغاء مرضاة الله) النازل في علي « ع » فيما حكاه الرازي في تفسيره ص ٢٨٣ من جزئه الثاني والنيسابوري في ص ٢٢٠ من جزئه الأول عندما بات على فراش النبي « ص » ليلة الهجرة دليل على صحة ما قلناه وبطلان ما زعموه .

« الثالث » ان قولهم هذا مناقض لقول الله تعالى اذ يقول (ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون) فانه صريح في ان المجاهد في سبيل الله له الجنة مطلقاً اذا

قاتل فقتل فله الجنة واذا قاتل ولم يقتل فله الجنة سواء علم بأنه يقتل او لم يعلم وانما المهم لدى المؤمن المخلص في جهاده ان يفي ببيعه الذي بايعه الله على كل حال سواء قتل عدوه او قتله عدوه ومن ذلك تعلم ان ما نقله الهيتمي عن بعضهم وارتضاه وجعله دليلاً له على رد خصمه دليل لنا على ثبوت عدم رضا ابي بكر « رض » بالمبايعة التي يقتل فيها اذ لو كان له فيها رضا لم يحز ولم يفزع عند دخول الحرب على حد قول ذلك البعض بل كان عليه ان يوطن نفسه عليه ليفي ببيعه الذي بايعه الله تعالى فقدمه دليل على عدم وجود أدنى شجاعة فيه فضلاً عن كونه أشجع الناس كما يزعم أولياؤه تعصباً له .

« الرابع » ان ارتضاء الحجري دليل بعضهم (على ان علياً كان عالماً بأنه لا يقتل اذا دخل الحرب لأن رسول الله « ص » أخبره بقتله على يد ابن ملجم فهو معه كأنه نائم على فراش وأما أبو بكر فلم يخبر بقاتله فكان اذا دخل الحرب يقاسي الجزع والفزع ولا يدري أيقتل أم لا) دليل على تناقضه وخبطه وانه يكتب بشهوة وعاطفة لذا فانه لم يشعر وهو يولي قول بعضهم الى انه هادم لما بناه من خلافة ابي بكر « رض » وموجب لفساد كل ما اعتبره نصاً عن رسول الله « ص » عليه ، وذلك ان معنى كل واحد من تلك النصوص وجوب بقاء ابي بكر « رض » حياً في دار الوجود ليكون خليفة بعد الرسول « ص » وحينئذ فابو بكر يعلم انه اذا دخل الحرب ولاقى الخصم لا قدرة له على قتله فهو معه كأنه نائم على فراش كما زعم ذلك في علي « ع » فابو بكر « رض » اما ان لا يكون منصوباً عليه بالخلافة او يكون منصوباً عليه فان كان منصوباً عليه وهو قوله بطل ما ارتضاه من قول بعضهم (فكان اذا دخل الحرب لا يدري أيقتل أم لا) ، لانه حينئذ يدري بأنه لا يقتل ويدري انه يجب لأجلها بقاءه حياً ليكون خليفة بعد النبي « ص » وان لم يكن منصوباً عليه كما عليه إجماع أهل القبة قاطبة بطل قول

ابن حجر في دعوى النص عليه وبطل ما اولاه من الأحاديث الموضوعة التي زعم انها مشيره الى خلافته فان قالوا (ان هذه النصوص لم تبلغ مسمع أبي بكر « رض » ولا يعلم بها لذا كان يعمريه الجزع والفرع اذا دخل الحرب فهو لم يكن حينئذ قاطعاً بوجوب بقائه حياً لأجل الخلافة) فيقال لهم ان هذا باطل محال لا يجوز وقوعه لأمور .

« الأول » ان تلك الأحاديث لو كانت صحيحة لبشرة الناس بها تقرباً إليه ولا يصح في هذا الحال كتمان من سمعها عنه .

« الثاني » ان جملة منها قد سمعها أبو بكر « رض » وشاهدها بحضوره لمجلس النبي «ص» ورواها للآخرين كحديث وضع حجره الى حجره لما بنى المسجد وحديث عبد الله بن عمر الذي فيه (يكون خلفي اثنا عشر خليفة أبو بكر لا يلبث الا قليلاً) فانه لا جائز ألا يخبر أباه عمر « رض » ويبشره به وهو الآخر يخبر صاحبه ويبشره به وحديث (سند الخوخت) الذي سمعه بنفسه وحديث (صلاته بالناس أياماً على حياة النبي «ص» وفي مرض موته «ص») وحديث البشر المروي في الصحيحين في باب فضائل أبي بكر «رض» وحديث الرقمتين و أضعافه مما روه في أبي بكر « رض » كل ذلك قد سمعه وعلمه ووعاه ولو على نحو البشارة من اصحابه .

« الثالث » بما قاله المؤلف نفسه (بأن أبا بكر «رض» أعلم الصحابة بالسنة) ولا شك في ان الأعلم يجب ان يكون عالماً بهذا كله وزيادة على ما عند الآخرين .

« الرابع » انه لا جائز ان يصل حديث ذلك الى الهيممي واضرابه ولا يعلم به أبو بكر « رض » مع قربه من النبي « ص » وملازمته له في حله وترحاله كما يقول الحجري فنجم من هذا ان ما زعمه ذلك مناقض لما دل على خلافة أبي بكر «رض» فيجب طرحهما معاً للتضاد والتناقض وعدم وجود المرجح في البين اللهم الا التشهي وهوى النفس .

قتال ابي بكر لا يدل على شجاعته

سادساً : ان قوله (ومن شجاعته العظمى قتاله مسيلة) لا يقوله ذو عقل ولا ينطق به ذو دين وذلك لأن السامع لهذا المقال يحسب ان (الخليفة) ابا بكر «رض» قد خرج يحسمه وشخصه لقتال مسيلة ولا يدري ان ابا بكر «رض» قال ذلك القول وهو يومئذ جالس في داره وثائم مع عياله لم ينازل بطلاً ولم يقاتل قزماً ولم يكابد ألم الضرب أبداً ولا اللطم من مطلقاً فكيف يا ترى يكون ذلك دليلاً على شجاعته العظمى لولا التعصب والجنون .

ثم ان الشجاعة في الفتى لا تعرف إلا إذا بارز بنفسه الابطال وواجه بصدرة السهام والنبال دون التستر في العريش خوفاً على النفس من السيف والسنان ودون من ولى الادبار في أحد وحنين وخيبر والاحزاب كما ان الشجاعة في الانسان فضلاً عن الاشجعية لا تثبت بالادعاء ولا تتحقق بالحدس والتخمين والتعصب البغيض ولا بالقتال مرة أو مرتين وإنما يثبت ذلك بمبارزة الاقران ومقاومة الشجعان والثبات عند لقاء الابطال وترك الفرار إذا حمى الوطيس وافدلمت نيران الحرب وتحقق القتال لا بالمرة والمرتين على سبيل الاتفاق أو على سبيل التهور والجهل بالتدبير بل يجب أن يتكرر ذلك منه مرات ويتحقق منه مكرراً على وجه يمتاز به صاحبها على من سواه وذلك كله لا يوجد له عين ولا أثر في ابي بكر «رض» فان الله تعالى لم يخبر بشجاعته في حال ولا رسوله «ص» في وقت من الاوقات ولا ظهر منه ما ينبئ عن أدنى شجاعة فيه لا في الجاهلية ولا في الاسلام بل كان الامر معكوساً على أوليائه من ظهور جنبه وخوفه وضعفه وفراره في سائر الغزوات .

يدلك على ذلك انه لم يبارز قط انساناً ولا ثبت قط امام قزم ولا سفك
بيده دمًا لمشرك ولا يعرف له صريع لا في الجاهلية ولا في الاسلام وقد
شهد مع رسول الله «ص» المشاهد كلها وكان لكل واحد من أصحاب النبي
«ص» الكرام أثر في القتال اما ابو بكر «رض» فكان أثره فراره في أحد
وحنين وخيبر بالاجماع واسلم النبي «ص» فيها للعدو مع ما فرض الله تعالى
عليه من الجهاد دونه ودون دينه وحرم عليه نقض العهد بقوله تعالى (وكان
عهد الله مسئولاً) .

فكيف يصح لما قل له دين بعد هذا كله ان يزعم وجود أدنى شجاعة
في ابي بكر «رض» فضلاً عن كونه أشجع من علي «ع» ولو كان له موقف
واحد في الجاهلية أو في الاسلام يدل عليه كان على الهيتمي ان يورده في كتابه
ليكون دليلاً له على صحة مزعمته ومن حيث انه أهمله واقتصر على قصة العريش
المضحكة علمنا بطلان مزعمته ، وما أشبه قول ابي بكر «رض» فيما حكاه
عنه الحجري في قتاله (أهل الردة) بقول الغاضب من ضعفاء الناس (لو ان
الملك طلب إلى أمراً لما قبلته ولو أجمع علي ما لديه من جند) .

فان من هذا القول سهل على لسان كل ضعيف ولكن لا يدل على أدنى
شجاعة في القائل فضلاً عن أشجعيته إذ المهم أن يحقق قوله بالبرهان ومقابلة
الشجعان وقول أبي بكر «رض» من هذا القبيل فانه انما قاله عند غضبه
لأن القوم قد خالفوه وعصوا أمره ولا شك في ان الغضب قد يعتريه حين
غضبه من هيجان طبعه ما يفسد عليه رأيه حتى يأتي منه ما لا يقوم بوفائه
عند سكون طبعه ويعمل عملاً يحير اليه الندم عند زوال غضبه وليس في
وقوع ذلك منه دليل على شجاعته أصلاً ويؤكد ذلك اعتراف (الخليفة)
على نفسه بأن له شيطاناً يغويه أو يعتريه عند غضبه فاذا رأيتموه غضب

فاجتنبوه كما سجله المؤلف في أواخر ص ١٠ من الصواعق المحرقة لابن حجر .

ثم ان المهتمي حكى لنا اجماع أهل السنة على نزول آية (ستدعون إلى قوله أولي بأس شديد) في ابي بكر «رض» وأنصاره عن امامه الاشعري الامر الذي أريناك فسادَه بواضح الدليل ، ثم عاد إليه فنقضه بقوله (بناء على نزولها فيهم كما قاله جمع من المفسرين) ، وهذا كما تراه هو غير اجماعهم عليه ومناقض له فانظروا يا أولي الابصار إلى تناقض هذا الرجل وتداعي أركانه وانهدام أساس طريقته ، فانه جعل التناقض دليلاً على رد خصمه وإلزاماً له بالحجة وجهة أخرى ان الغلبة لجيوش أهل المدينة من المهاجرين والانصار واللاحقين بهم على من سموم مرتدين كانت من الامور الواضحة التي لا تحتاج إلى مؤنة التكليف من ابي بكر «رض» وابو بكر لم يحلف بالله بأنه سيقاثلهم بنفسه ، وانما حلف بأن يقاتلهم بارسال جيش من المهاجرين والانصار إليهم ولذا تراه أرسل خالد بن الوليد وجماعة من الطائفتين معه وليس في هذا الارسال ما يدل على أدنى شجاعة فيه بل ذلك دليل ظاهر عند من يفهم على ان ابا بكر «رض» كان عاجزاً عن القيام بذلك بنفسه وانما كان ذلك بحكمه على الآخرين وهو مما يقدر عليه كل انسان حق الجبان لا خصوص ابي بكر «رض» وإذا كان قد حلف على ان يقاتلهم بنفسه كان عليه كفارة حنث اليمين لأنه لم يخرج إليهم بنفسه ولم يقاتلهم بشخصه فليضحك إذن أوليائوه عليه قليلاً وليبكوا كثيراً .

فان الحجوري قرر ان الثبات والشجاعة هما الامران الايمان في الامام في حين انهما منتفیان عن ابي بكر فوجب ان لا يكون مستحقاً للخلافة بدليل الاتفاق على ان المشروط عدم عند عدم شرطه فأين هذا يا ترى من أمير

المؤمنين علي «ع» الذي ما برح في الحروب كلها سواء في عهد النبي «ص» وبعده في طليعة المجاهدين بأذلاً للنفس والنفيس في اعلاء كلمة الدين وكان «ع» يقول (أما والله لو تظاهرت العرب على قتالي ما وليت عنها ولو امكنت الفرصة من رقابها لسارعت إليها) وقال روحي فداءه (ما بارزني قرم إلا أعانني على نفسه) وكانت ضرباته وتراً فما ضرب ضربة واحتاجت إلى أخرى وكان روحي فداءه إذا اعتلى قدّاً وإذا اعترض قط (هذه المكارم لا يقبأن من لبن) .

قوله بثباته في المصائب المدهشة

غير صحيح

سابعاً : ان قوله (ومن شجاعته ثباته عند المصائب المدهشة حين دهش الناس لموت النبي «ص» فانهم ذهلوا حق عمر ولم يذهل هو) مدخول بأن هذا هو من مصائب الحجري المدهشة وسخافاته المزعجة وذلك لأن المصائب قسماً مدهشة وغير مدهشة والفرق بين هاتين المصيبتين واضح فان دهش لغة بمعنى ذهل وتخير وذهب عقله ، وهذا المعنى انما يحصل بوقوع ما يخاف منه في العادة على وجه المباغة والمفاجأة من غير ان يسبق بتوهم وقوعه أو توقع حدوثه كورود الاسد مثلاً بفتة على رجل فافتس ولده فانه يصاب بالدهشة مهما كان شجاعاً ومهما كان بطلاً مغواراً بخلاف ما لو كان يتقرب ذلك ويتوقع حدوثه فانه يتصور غلبة الاسد وظهوره ، اما عليه أو على ولده فحينئذ يتهيأ للملاقاة ويوطن نفسه على تحمل ما يصل إليه منه وعلى هذا

فأما لو فرضنا وصوله اليه ومقاومته له ثم افترس ولده فإنه لا جائز أن يذهل من ذلك الحادث وإن كان أثره عظيماً في نفسه بعد أن فرضنا أنه قد وطن النفس عليه فاما أن يكون له أو عليه وإنما يوجب له الأذى والالم ويفقده صبره ويقضي جزعه وهذان القسمان يأتیان في فقد العزيز وموته فإن مات فجأة كان ذلك مدهشاً يوجب ذهوله وذهاب لبه ويكاد ينشق لأجله قلبه وإن كان عالماً بمرضه واشتداده حتى بلغ به مبلغاً يغمى عليه ساعة ويفيق ساعة كما كان الحال في مرض النبي «ص» فإن موته لا يكون مدهشاً يوجب الذهول وإنما يوجب فقد الصبر بفقده ويحترق القلب بنار الحزن عليه ويكاد يموت جزعاً لعظم مصابه وجليل رزيقه ولكن لا يبلغ ذلك مبلغ الذهول مهما تناهت عظمة المصاب لسبقه بالمرض الشديد والوصية بما يلزم الإيصاء به وترقب حدوثه حيناً بعد حين .

فهذه هي الموجبات لتوطين النفس على وقوع ذلك الحادث الجلل وهو من القسم الثاني من أقسام المصاب التي لا توجب وقوعها الدهشة على المصاب فما زعمه ابن الحجر من وقوع الدهشة وذهول الناس بموت النبي «ص» لا ثبات الجبان لا صحة فيه .

وأما قوله (فانهم ذهلوا حتى عمر وهو من هو في الثبات فجزم بأنه لم يمت وقال من زعم ذلك ضربت عنقه) فباطل لأمرين :

الأول : أن ذلك لم يكن لذهول (الخليفة) عمر «رض» بموت النبي «ص» كما توهمه الحجري بل كان ناشئاً عن عدم علمه بجواز الموت على النبي «ص» لا لأجل ذلك فإنه لا دليل عليه سوى التعصب له خاصة بعد أن أبطلنا موجهه بما أوليناه .

الثاني : بما أخرجه السيوطي في الدر المنثور (عن عمر قال زعم أناس من المنافقين موته «ص» فقلت والله قد غاب مثل ما غاب موسى عن قومه وليرجعن فليقطعن أيدي رجال قوم) وفيه عنه ايضاً (قال كنت أتأول قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) فوالله كنت أظن انه سيبقى في أمته حتى يشهد عليها بآخر أعمالها وانه هو الذي حملني على ان قلت ما قلت) ومنه تفهم ان تلك الشبهة التي دخلت على عمر «رض» بموت النبي «ص» لم تكن لأجل حصول الدهشة له بموته كما زعم الهيثمي والصحيح من الامرين هو الامر الاول بدليل قول عمر «رض» (والله ما مات) وقوله (والله قد غاب) وقوله (فوالله كنت أظن انه سيبقى) .

فان هذا لا يكون إلا من شاك لا يعلم يجاوز الموت عليه «ص» أو من يعتقد بامتناعه عليه وإلا كان عليه في الاقل ان يكتفي بالقول المجرد عن اليقين لو كان عالماً يجاوز الموت على النبي «ص» .

وأما ابو بكر «رض» فلم يأت بأمر عظيم فانه دخل فوجده قد مضى إلى ربه فأخبر عمر وغيره بموته وقد سبقه إلى ذلك ابن ام مكتوم فننادى في المسجد بآية (انقلبتم) والناس فيه يمجون ويبكون فلم يسمعه فخرج العباس فأخبرهم بذلك وهو يخلف لهم بأنه قد مات «ص» ثم أتى ابو بكر من السنع فدخل وخرج وأخبرهم بعد ان كان قد سقه اليه كل من ابن ام مكتوم وبعده العباس .

استشارة النبي ابا بكر

لا يدل على فضله

ثامناً : ان قوله (فقد أخرج تمام وابن عساكر أثنى جبرئيل فقال ان الله يأمرك ان تستشير ابا بكر «رض») طعن واضح في كرامة النبي «ص» وسقوط درجته عن درجة ابي بكر «رض» ولو قال الهيثمي بنزول الوحي عليه لأراح نفسه واستراح من هذه المفتريات والمتناقضات التي ملأ بها صفحات كتابه كما قال آخرون منهم (بنزول النبوة في بيت الخطاب ولكن الامين اخطأ في نزوله على النبي «ص») وبؤيد ذلك قولهم (لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب) على ما حكاه السيوطي في جامعه الصغير ص ١١١ من جزئه الثاني ثم ان استشارة ابي بكر «رض» لو صحت لا تدل على فضله في شيء وذلك لما ثبت بالضرورة من الدين أن رسول الله «ص» كان معصوماً من الكبائر والصغائر وكان أبو بكر غير معصوم وكان أكمل من جميع الناس وأحسنهم رأياً وأوفرهم عقلاً وأكملهم تدبيراً لا سيما ان الوحي ينزل عليه متوالياً من الله بالتوفيق والتسديد .

والأنباء عن المصالح وابو بكر لم يكن كذلك فكيف يصح لمن له دين ان يقول باحتياجه إلى رأي ابي بكر وافتقاره إلى الاستعانة به والاستشارة منه للاستفادة برأيه وهو دون النبي «ص» في كل شيء بل هو دون سالم مولى ابي حذيفة واسامة بن زيد وابي عبيدة وعمر بن العاص وأضراهم من الصحابة في الفضل والتدبير وحسن السياسة ولأن الرئيس انما يستشير غيره من الرؤساء من رعيته ليستفيد ويستعين برأيه إذا علم انه أوفر منه عقلاً

وأحسن رأياً وأجود تدبيراً ، أما إذا علم أو ظن انه دونه في ذلك كله لم يكن لاستعانتته برأيه في التدبير معنى يفهم إذ الكامل لا يحتاج إلى الناقص فيما فيه الكمال كما لا يحتاج العالم إلى الجاهل فيما يفتقر فيه إلى العلم فاذا تسجل بطلان هذا ثبت ان الامر بمشورته لو صح كان لأجل أن يصل بما يظهر منه إلى ما يمكنه صدره فان الناصح تظهر نصيحته في مشورته والغاش يظهر غشه في مقاله خاصة بلحاظ ان في الامة من يربص به الدوائر ويبتغي له الفوائد ويكتم خلافه ويبطن بغضه ولم يعرفهم بأشخاصهم ولا دلتهم عليهم بأسمائهم .

وفي القرآن يقول الله تعالى (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم) وقال تعالى (ولو نشاء لأريناكم فلعرفتهم بسيماهم ولتعرفنهم في لحن القول) وقال تعالى (يحلفون بالله انهم لمنكم وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون) فدلله تعالى عليهم بمقالمهم وجعل الطريق له إلى معرفة ما يظهر من نفاقهم في لحن قولهم .

وهكذا جعل مشورتهم بقوله تعالى (وشاورهم في الامر) طريقاً إلى معرفة باطنهم ، ألا ترى إلى ابي بكر «رض» لما أشار عليه «ص» في اسرى بدر كيف كشف الله عن نيته الشائنة فذمه عليه ووجه التوبيخ إليه .

فهذا السيوطي يحدثنا في الدر المنثور عند تفسير قوله تعالى (ما كان لنبي أن يكون له اسرى حتى يشخن في الأرض ... الآية) ان رسول الله «ص» استشار أصحابه في اسارى بدر فأشار كل منهم بشيء فأخذ بقول ابي بكر «رض» وهو قيض الغداء دون قتلهم فأبطل الله تعالى ذلك بنزول الآية وأوجب على من أشار عليه بذلك استحقاق العذاب العظيم وعاتب نبيه «ص» على قبول مشورته .

فكيف يا ترى يأمر الله تعالى نبيه باستشارة ابي بكر «رض» ثم هو ينقضه ويشدد العتاب ويهدد بالمذاب العظيم على العامل بما أشار به عليه فان ذلك تناقض بيّن يتعالى عنه جلال الله ولا ينسب إليه إلا من خذله الله وألبسه رداء الخزي وأرداه .

ولكن الحجري يهون عليه ان ينسب التناقض إلى الله من أن يسلب تلك الفضيلة المدعاة من ابي بكر «رض» ويرى ان من الواجب اثباتها ولو أدى ذلك إلى أن يكفر بالله ما دام يلزم عدمه نفيها عنه .

وكذلك كانت اشارته عليه برد غلمان قريش لما استشاره النبي «ص» في ردّهم ، فأشار عليه بردهم بعد ان حكم بصدق كفرّة قريش في قولهم فتتغير من أجل ذلك وجه النبي «ص» وتبين غضبه فلو كان ذلك وحياً فكيف يا ترى يصح أن يفضب النبي «ص» من الوحي .

قولهم ان الله يكره ان يخطئ

أبو بكر غير صحيح

وأما قوله (فقد جاء الحديث برجال كلهم ثقات ان الله يكره ان يخطئ أبو بكر) فباطل وغير صحيح لامرين :

« الأول » انه مناقض لما ثبت من خطأ ابي بكر « رض » في المشورتين المشورة في أساري بدر والمشورة في غلمان قريش وخطأه في تفسير الرؤيا بحضرة النبي « ص » وما ثبت من خطأه هو المجمع عليه بين الفريقين بخلاف الحديث فانه مختلف فيه فلا حجة فيه فيجب طرح هذا لاجل ذاك لأن الاجماع مفاده قطعي والخبر ظني فالعمل على القطعي دون الظني عند التعارض كما يقول الحجري .

« الثاني » انه فاسد سنداً ومتناً أما من حيث السند فان في طريقه رجلين ساقطين عن الاعتبار والحجة .

« أحدهما » محمد بن سعيد المصلوب وهو شامي من أهل دمشق قال الذهبي في ص ٦٤ من ميزان الاعتدال من جزئه الثالث (انه هالك اتهم بالزندقة فهو غير ثقة ولا مأمون وكان يضع الحديث وقال الثوري كذاب وقال أحمد بن حنبل كان كذاباً وقد صلبه ابو جعفر على الزندقة وقال الدارقطني متروك) .

« ثانيهما » نصر بن حماد قال الذهبي في ص ٢٣٠ من جزئه الثالث (نصر بن حماد الوراق قال النسائي وغيره ليس بثقة ، وقال البخاري يتكلمون فيه وذكر له ابن عدي مناكير وقال فيه مسلم ذاهب الحديث وقال ابن معين كذاب) فأين ثقة رجال سنده جميعاً كما يزعم الهيثمي وهؤلاء أئمة الجرح

والتعديل عند أهل السنة قد طعنوا فيه وأما من حيث فساد متنه فإن معنى يكره ان يخطيء لا يخلو من وجهين اثنين .

« أحدهما » ليس يرضى بخطأه وهذا المعنى لا يختص به ابو بكر « رض » لأن الله تعالى لا يرضى الخطأ لعباده أجمعين لا خصوص ابي بكر « رض » لذا فإنه أمرهم بالمعروف ونهاهم عن المنكر .

(ثانيهما) لم يجعله مخطئاً بل عصمه من الخطأ وذلك باطل باجماع الأمة على انتفاء العصمة عن أبي بكر « رض » اذ كيف يكون معصوماً من يعتربه الشيطان فيغويه وثبت خطؤه في مواطن كثيرة تقدمت الإشارة إليها فالحديث كما تراه فاسد سنداً ودلالة .

مهاجرة ابي بكر لا تجديه نفياً

وأما قوله (فقد هاجر في الله وصحب رسول الله «ص» من حين أسلم الى ان توفي لم يفارقه سقراً ولا حضراً وترك عياله وأولاده رغبة في الله ورسوله « ص ») فباطل لأمرين مع قطع النظر عن عدم اختصاص ابي بكر «رض» بما ذكره من المهاجرة والصحبة والملازمة للنبي « ص » في سفره وحضره وترك العيال والأولاد لأن ذلك كان لجماعة من أصحاب النبي «ص» لا خصوص ابي بكر « رض » .

« الأول » بما أخرجه البخاري في صحيحه ص ٩٦ من جزئه الرابع في باب العمل بالحواتيم من كتاب القدر عن النبي « ص » انه قال (وإنا الأعمال بالحواتيم) فالعبرة اذن بالخاتمة بحكم هذا الحديث ونحن لو فرضنا جسدلاً ان (الخليفة) أبا بكر « رض » (لم يفعل الا الخير ولم يخالف امراً ولم يشتر

عليه « ص » بغير الحق ولم يهرب في أحد وخير وحنين وانه ثبت في الحروب وفدى رسول الله « ص » بنفسه وماله وقلنا ذلك كله على سبيل للتساهل مع الهيثمي) ولكننا قد علمنا انه قد أتى بخلاف ذلك بعد موت النبي « ص » بحكم ما تقدم ذكره في الأمر الرابع من أمور الكتاب الذي اثبتناه بواضح الدليل والبرهان بما لا سبيل الى انكاره ومن ذلك قد استكشفنا عدم صحة ما كان عليه على ان كون ما أعطاه الحجري لأبي بكر « رض » من الصفات كانت رغبة في الله وفي رسوله « ص » يحتاج الى الدليل وكيف يستطيع اثباته وهو من الأمور الخفية التي لا يعلمها الا الله تعالى وحده .

قال الهيثمي الشبهة الثانية زعموا ان النبي « ص » لما ولاه قراءة سورة براءة على الناس بمكة عزله وولى علياً فدل ذلك على عدم أهليته وجواهاها فساد ما زعموه فانه انما اتبعه علياً لجريان عادة العرب في أخذ العهد وفبذه ان يتولاه الرجل او احد من بني عمه ولذلك لم يعزل أبا بكر عن امرة الحج بل أبقاه عليها وعليها مأمور بأمره ثم أورد حديثاً عن البخاري عن ابي هريرة يتضمن بعث النبي « ص » أبا بكر في تلك الحججة في مؤذنين يؤذنون بألا يحج بعد هذا العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ثم أردف رسول الله « ص » على ابن ابي طالب فأمره ان يؤذن ببراءة فقال أبو هريرة فأذن معنا علي ببراءة فتأمل تجدد علياً أذن مع مؤذني ابي بكر فاتضح بذلك ما قلناه وانه لا دلالة لهم في ذلك بوجه من الوجوه غير ما يفترون من الكذب وينتحلونه من العناد والجهل انتهى وبالجهل والعناد انتهى .

أقول وأنت ترى المؤلف لم يعتمد هنا في رد الشيعة كعادته على غير رواية البخاري ثم جعل ذلك مبرراً له عما رماه به من الجهل والعناد ويفهم كل عاقل ان ذلك كله باطل فالصحيح اذن من الحديث المتفق عليه بين الفريقين

ما مجله الحب الطبري في ص ٢٠٣ من الرياض النضرة من جزئه الثاني وأخرجه أحمد بن حنبل في ص ٣ من مسنده بسنده عن أبي بكر نفسه و ص ١٥١ بسنده عن علي وفي أوائل ص ٣٣٢ بسنده عن ابن عباس من جزئه الأول و ص ٢٩٩ بسنده عن أبي هريرة من جزئه الثاني وغيرهم ممن جاء على ذكره ، (فانهم قالوا لما نزلت عشر آيات من سورة براءة على رسول الله ﷺ ص ، دعا أبا بكر فبعثه بها ليقراها على أهل مكة ثم دعا النبي ﷺ ص ، علياً فقال له ادرك أبا بكر فحيث لحقته فخذ الكتاب منه فاذهب به الى اهل مكة فاقرأها عليهم فلحقه علي بالجحفة فأخذ الكتاب منه ورجع أبو بكر فقال يا رسول الله ﷺ ص ، أنزل في شيء قال لا ولكن جبرئيل جاءني فقال لن يؤدي عنك الا انت أو علي) وأخرجه أحمد في مسنده أيضاً ص ١٦٥ من جزئه الرابع .

فالحديث يدلنا على ان علياً ﷺ ع ، شريك رسول الله ﷺ ص ، في أمره ، وخليفته عليه كما دل عليه قوله تعالى حكاية عن موسى ﷺ ع ، (واجعل لي وزيراً من أهلي هارون اخي أشد به أزرى وأشركه في أمري) فأعطى رسول الله ﷺ ص ، هذه المنازل كلها لعلي ولم يستثن منها الا النبوة بقرينة ما جاء في حديث المنزلة المتواتر بين الفريقين ، وقال تعالى (ولقد آتينا موسى الكتاب وجعلنا معه أخاه هارون وزيراً) فعلي ﷺ ع ، بحكم هذه الآية هو وزير النبي ﷺ ص ، وخليفته من بعده كما كان هارون وزيراً لموسى ﷺ ع ، ثم ان من عزل النبي ﷺ ص ، لابي بكر ﷺ رض ، عن قراءة الآيات وإعطائها لعلي ﷺ ع ، فيها حكاية لنا حفاظ السنة استشرفنا على القطع بأن أبا بكر ﷺ رض ، لم يكن أهلاً لتأدية آيات يسيرة فكيف يكون صالحاً للامامة العامة والحكومة المطلقة في الدين والنفسا ومن الواضح ان بين العزل والولاية فرقاً كبيراً وبونا

واسعاً ولأن الفعل الصادر عن الله وعن رسوله « ص » متمال عن اللغو
والعبث فماذا يا ترى كان وجه افقاده لأبي بكر « رض » .

أولاً : وأخذه الآيات منه وعزله .

ثانياً : وهل لذلك وجه غير انهما أرادا تنبيه الأمة على فضل علي « ع »
وسابقتها وجلال قدره وعلو مقامه ورفيع شرفه وكبير منزلته عند الله وعند
رسوله « ص » ، وأنه ليس مما يرتاب في أفعاله وأقواله ولا يعترض على مقالته
وأنه كنفس النبي « ص » في التأدية وأمره امره وحكمه حكمه وأنه خليفته
في أمته فأراد الله بذلك ان ينوه باسمه ويشيد بفضله وعلوه وتعاليه على من
ليس له شيء من ذلك لا سيما ان المثل الشائع (العزل طلاق النساء) يؤكده
ما ذكرنا ولان ولاية النبي « ص » لأبي بكر « رض » في ذلك ان كانت
بحسن اختياره فعزله من الله كان بحسن اختياره ولأن فعل الله تعالى على
بواطن الأحوال وفعل الرسول « ص » كان على ظواهرها فما كان عزل للنبي
« ص » لأبي بكر « رض » إلا بأمر الله (وما ينطق عن الهوى ان هو الا
وحي يوحى) وأمر الله تعالى بعزله وقولية علي « ع » مقامه لم يكن إلا
رفعاً لذكره « ع » ، وأنه بمن ارتضاء لتأدية الآيات وحفظاً لمن أمر نبيه
بعزله .

ما زعمه من العادة باطل

وأما (ما أورده من العادة) فغير وارد إلا من طريق الغض من قدر النبي «ص» وإحاقه بالجاهلين اظهاراً لفضل أبي بكر «رض» من ذلك السبيل: أولاً : انه لو كان عزل أبي بكر «رض» لأجل ما جرى عليه عادة العرب من عدم اعتبارهم نبذ العهد وعقده إلا من صاحب العقد أو من أحد بني عمومته .

كان رسول الله «ص» جاهلاً بتلك العادة والهيشمي وأضرابه من المنتصرين لأبي بكر «رض» عالمين بها وكيف يكون من المعقول ان يحمل النبي «ص» ذلك وهو الممدود بالوحي من الله بهذه العادة التي زعم الحجري انها كانت معروفة بينهم ومعموها بها عندهم ولو جهل النبي «ص» ذلك كما يزعم الخصم فكيف يحمله الحاضرون من الصحابة وهم من العرب العرباء ولا ينهبون النبي «ص» عليه ويدعوونه يبعث ابا بكر «رض» ثم يردفه بعلي «ع» فيلحق به بعد وصوله إلى منى وبعد ان يبعث ابو بكر «رض» مؤذنيه فيأتي علي «ع» ويؤذن بعدهم ولا يقول قائل منهم لرسول الله «ص» ان هذا مخالف لما هو المتعارف المهود عند العرب في نبذ العهد وعقده ولا جائز أن ينسى الصحابة أو يغفلوا عن تلك العادة وكذلك رسول الله «ص» ينساها ويغفل عنها أو يحملها ولا ينساها ويغفل عنها أو لا يحملها ابن الحجر وأضرابه وإذا جاز عليهم نسيانها أو الغفلة عنها حق رسول الله «ص» فلا جائز عند الهيشمي ان ينساها ابو بكر «رض» أو يغفل عنها أو كان يحملها وهو أعلم للناس عنده بكل شيء حق من النبي «ص» نفسه لذا تراه يزعم ان رسول الله «ص» كان يستشيريه ويستفيد منه على حد تعبيره، فلماذا اذن لحق الخوف ابا بكر «رض»

من عزل للنبي «ص» له عن تأديتها كما يرشد إليه قوله (انزل في شيء يا رسول الله «ص») .

لو كان عزله لأجل ما جرى عليه عادة العرب في أخذ العهد ونسبته ان يتولاه الرجل أو أحد من بني عمه كما يزعم والذي يدل على بطلان قول الهيثمي قول النبي «ص» (هذا جبرئيل يقول لا يؤدي عنك إلا أنت أو علي) فهو صريح في ان عزل ابي بكر «رض» كان بالوحي لا لأجل عادة العرب على ان ما زعمه يوجب التنقص من قدر النبي «ص» بل فيه ايجاب الخطأ على الله تعالى إذ لم يبين لرسوله «ص» بأن ارسال ابي بكر «رض» لم يكن على العادة الجارية عند العرب الواجب اتباعها في تلك الحال ثم بدا له ذلك وظهر جهله أو نسيانه فعزله لأجلها وهذا كفر صراح نعوذ بالله منه فظهر لك من جميع ما ذكرناه ان عزل النبي «ص» لأبي بكر «رض» كان لأجل انه لا يليق بتحمل النيابة عن رسول الله «ص» في تأدية الآيات فضلا عن النيابة العامة وامامة الناس كافة .

ولهذا تراه «ص» قال في حديث عشر خصال (لا يؤدي عني إلا أنا أو علي) وأما ما ذكره المؤلف وغيره من ان النبي «ص» جعل ابا بكر «رض» أميراً على الحج فلا حجة فيه لأنه مختلف فيه بخلاف ما أوليناه فانه متفق عليه فهو الحجة لا سواء .

تناقض قول الهيثمي في العادة

ثانياً : لو سلمنا جدلاً صحة ما ذكره من العادة ولكنه باطل وغير صحيح لقوله ان علياً لم يتفرد بالآذان وإنما أذن مع مؤذني ابي بكر «رض» فان العادة لو كانت صحيحة كان اشتراك مؤذني ابي بكر مع عليٍّ أخذ العهد ونبذ باطلا وان كان اشتراكها معه صحيحاً كانت تلك العادة باطلة فالمؤلف لما كان من أكابر رجال التعصب لأبي بكر «رض» ويحاول عبثاً ان يثبت له فضلاً من غير شيء تراه لا يستقر على رأي واحد ، فتارة يقول ان رسول الله «ص» انما اتبع ابا بكر «رض» بعليّ «ع» ، لأن عادة العرب تقتضي ذلك مع ان ابا بكر قد خالف النبي «ص» ولم يعزل مؤذنيه تحقيقاً لتلك العادة وأخرى يقول ان ابا بكر «رض» أمر مؤذنيه ان يؤذنا بمنى فأبطل بذلك العادة التي أوجبت عزل ابي بكر وجعل علي «ع» مكانه كما قرره ومع هذا التناقض وذلك للكذب تراه ينسب الافتراء وانتحال الكذب والجهل والعناد التي هي من صفاته إلى خصائمه .

الحصر في الحديث يبطل قول الهيثمي

ثالثا : ان العادة المزعومة لو كانت صحيحة كان الواجب ان يحري أثرها في كل واحد من بني عمه «ص» فتخصيص علي «ع» بتأديتها وحصرها فيه وفي نفسه المقدسة (بقوله لا يؤدي عني إلا أنا أو علي) دليل ظاهر على ان تأدية الشريعة للأمة في ذلك العصر كانت شأنًا من شؤون النبي «ص» والخليفة من بعده علي «ع» لا سواهما من سائر الناس فالحصر المذكور في منطوق الحديث بدلالة الاستثناء الدالة على ثبوت الحكم للمحصور ونفيه عما عداه من أوضح الأدلة على ان غير علي من بني عم النبي «ص» وغيرهم لا يصلحون لتلك التأدية عنه «ص» وكيف لا يكون كذلك وكان يومئذ في بني عمه مثل ابي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب الذي قال فيه رسول الله «ص» (انه سيد فتيان أهل الجنة) ومثل عبد الله بن الزبير بن عبد المطلب الذي كان رسول الله «ص» يقول فيه (ابن عمي وحبي) .

وقال آخرون انه كان يقول فيه (ابن أمي) ومثل ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الذي استعمله رسول الله «ص» وعمه العباس على الصدقات وغيرهم من بني عمر والعلی .

فاختيار النبي «ص» لعلي «ع» خاصة وعدم ارساله واحداً من هؤلاء الافذاذ مع علو شأنهم وقرابتهم منه وحصول الغرض بارسال واحد منهم لو صحت العادة المزعومة في قول ابن الحجر بمنزلة النص على صحة ما قلناه وفساد ما قاله الهيثمي وأدلى به .

قال الهيثمي الشبهة الثالثة زعموا ان النبي «ص» لما ولاء الصلاة أيام مرضه عزله عنها وجوابها ان ذلك من قبائح كذبهم فقبحهم الله وخذلهم كيف وقدمنا من السنة الصحيحة المتواترة ما دل على بقاءه اماماً يصلي إلى ان توفي .

ثم أورد حديث البخاري عن أنس ان الصلاة التي صلاها ابو بكر هي صلاة الصبح من يوم الاثنين وهو اليوم الذي قبض فيه النبي «ص» وانه كشف ستر الحجرة فنظر إليهم وهم في صفوف الصلاة ثم قيسم يضحك فنكص ابو بكر على عقبه ليصل الصف وظن ان رسول الله «ص» يريد ان يخرج إلى الصلاة وهم ان يفتن المسلمون في صلاتهم فرحاً بالنبي فتأمل عظيم كذبهم وحقهم فان صلاته بالناس مجمع عليها منا ومنهم فمن ادعى عزله عنها فعليه البيان والذي انطوت عليه قلوبهم خبائث البهتان انتهى ، وبخبائث البهتان انتهى .

صلاة أبي بكر كانت بأمر عائشة دون النبي (ص)

أقول : الاحتمق الكاذب الذي انطوى قلبه على خبائث البهتان من يورد في كتابه الاكاذيب ويقول روى البخاري وغيره ويحتج على خصمه بما يرويه أهل مذهبه من الموضوعات مثله في ذلك مثل اليهود الذين يحتجون على المسلمين بما تفردوا بنقله من الخزعبلات وبعد فان ما نسبته إلى الشيعة .

أولا : من انهم قالوا بأن النبي «ص» أمر ابا بكر «رض» بالصلاة في الناس لا أساس له من الصحة فدوئك كتب الشيعة فانك تجدها خالية من هذا الافتراء بل تراهم ينادون بصراحة بأن رسول الله «ص» لم يأمر ابا بكر «رض» بالصلاة وقتاً من الأوقات وانما صلى في مرض النبي «ص» صلاة واحدة وهي صلاة الصبح من يوم الاثنين وهو اليوم الذي توفى فيه النبي «ص» كما رواه البخاري بأمر ابنته عائشة ولذا لما علم رسول الله «ص» ذلك خرج يتهادى بين علي والعباس فأزاح ابا بكر وصلى هو في مكانه بالمسلمين وكان ابو بكر «رض» يصلي بصلاة رسول الله «ص» هذا ما اتفق عليه المسلمون من السنة والشيعة دون ما لفقوه الحجري فانه لا حجة فيه .

ثانياً : (ان ما أورده من كشف ستر الحجر) دليل على جهل من وضعه وذلك لأن المصلي المختار انما يتوجه بوجهه الذي فيه عيناه إلى جهة القبلة ولا شك في انه حين توجهه إليها لا يرى بعينه ان كانتا مبصرتين إلا ما كان أمامه من جهتها ولا يرى ما كان عن يمينه وشماله إلا اذا انحرف

بوجهه عنها ، ولو فرضنا تأخر ما في جهة شماله ويمينه من المراثيات بحسب الموقف بامتار إلى الجهة التي تحاذي خلفه فإنه يفتقر إلى الانحراف بشيء من جسمه مضافاً إلى وجهه لكي يرى ما فيها .

وما ذكره من رؤية ابي بكر «رض» للنبي «ص» حينما كشف ستر الحجرة فنكص ابو بكر على عقبه لا يكون معقولاً إلا بالنظر الى الورااء الموجب لانحراف ابي بكر «رض» ببذنه عن القبلة والخروج عن الصلاة وبطلانها إذ لا يمكنه أن يرى الواقف بباب الحجرة إلا بالنظر الى ورائه ، اللهم إلا أن يقول الهيثمي ان ابا بكر «رض» (يرى من ورائه كما يرى من أمامه) لذا ابصر النبي «ص» واقفاً بباب الحجرة وهو واقف في محرابه فنكص على عقبه .

على ان قوله في الخبر لم يفجأهم إلا رسول الله «ص» بكشف الستر لا يصح إذ معنى ذلك انهم لا يعلمون بأن رسول الله «ص» يريد كشف الستر في ذلك الحين وإنما الكشف نفسه هو الذي كان سبباً لرؤيتهم النبي «ص» فجأة وذلك معلوم البطلان فان الذي لا يعلم بوجود شيء ينظر إليه من خلفه وعن يمينه وشماله وهو مشغول في صلاته كيف يعقل ان يرى ما وجد أو يوجد إلا مع التنبيه له أو التنبيه عليه لاحتياجه إلى العلم بكشفه الستر وانحرافه بالوجه وشيء من البدن بالنسبة الى ابي بكر «رض» ومن كان بالقرب منه حق يتمكنوا من رؤية الواقف بازاء الستر في الباب .

والذي يظهر لك جلياً ان الذين وضعوا الحديث لم يحسنوا تطبيقه ولم يحسبوا هذا الحساب في الدقة وغفلوا عما أولمناه في استحالته وعدم امكانه ، فهذه هي الرواية التي زعموها دليلاً على استحقاق ابي بكر «رض» لامامة المسلمين وهي التي اعتمد عليها الحجري في اثبات خلافته وأوردها مكررة

في عدة مواضع من كتابه وزعم انها تدل على انه أفضل الناس بعد رسول الله
«ص» وهي التي احتج بها على خصمه الشيعي لاثبات مبتغاه ونحن قد أريناك
فسادها بدلالاتها على ضلالها وبظهورها على وضعها وتزويرها ويكفيك هذا
مؤنة الرد عليها وتزييفها .

قال الهيثمي الرابعة انهم زعموا انه أحرق من قال أنا مسلم وقطع يد
السارق اليسرى وتوقف في ميراث الجدة حتى روى له ان لها السدس وان
ذلك قاذح في خلافته وجوابها بطلان زعمهم قدح ذلك في خلافته وبيانه ان
ذلك لا يقدرح إلا إذا ثبت انه ليس فيه أهلية للاجتهاد وليس كذلك بل هو
من أكابر المجتهدين بل هو أعلم الصحابة للدلالة الواضحة على ذلك .

منها ما أخرجه البخاري وغيره عن عمر في صلح الحديبية سأل رسول
الله «ص» عنه فقال علام نعطي الدنية في ديننا فأجابه النبي «ص» ثم ذهب
الى ابي بكر فسأله عن ذلك فأجابه بمثل ما أجاب به الرسول «ص» وهو
لا يعلم بما أجابه به النبي «ص» ثم أورد عدة أحاديث زعمها أدلة على علم
أبي بكر مما لا نحتاج إلى سرده وان كان القارئ سيعرفها عند تعرضنا لفساده .

أقول : ان رواية البخاري وغيره لا تكون دليلا على رد ما قاله الشيعي
في عدم علم ابي بكر «رض» بأحكام الدين بدليل انهم خصماء الشيعة فكيف
يصح أن يكونوا حاكمين عليهم .

وقوله (ان ابا بكر «رض» من أكابر المجتهدين) قول بغير دليل كعادته
في كتابه من الاعتماد على الاقوال المجردة والحكايات الكاذبة التي هي شبيهة
بأقاصيص الف ليلة وليلة وتلك مصادرة على المطلوب ومكابرة واضحة من
الهيثمي تشهد ببعجزه عن اقامة الحجة على صحة مذهبه فان الخصم يرى ان

أبا بكر «رض» من أكابر الذين لا يعلمون ولا يفهمون شيئاً من أحكام الدين فإذا كان يجب على الشيعة أن يقبل قول الهيثمي كان يجب على الهيثمي أيضاً أن يقبل قول خصمه الشيعة بأن أبا بكر «رض» غير عالم بشيء من الأحكام وليس من المجتهدين في شيء لو كانت له أهلية الاجتهاد بل وجوب أخذه بقول خصمه الشيعة هو المتعين لا سواء وذلك لأنه موافق للأصل وهو مع المنكر والبيتنة على المدعي وليس للحجري بيتنة تثبت ما يدعيه فوجب عليه النزول على حكم الأصل وموافقة الشيعة في نفيه علمه وعدم اجتهاده .

وأما قوله (ان ذلك لا يقدرح إلا اذا ثبت انه ليس فيه أهلية الاجتهاد) فالأمر فيه معكوس عليه وذلك لأننا نقول بأن ذلك قاذح إلا اذا ثبت أهليته للاجتهاد وذلك لا دليل للخصم عليه فعدمه دليل على ثبوت القدرح فيه كما يقتضيه المفهوم من قول الحجري ، هذا أولاً .

ثانياً : لو سلمنا جدلاً بأنه من المجتهدين فان المجتهد قد يخطئ فيؤدي خطأه إلى الفساد فيحتاج الى من يدرأ فسادَه والمحتاج الى ذلك لا يصلح ان يكون اماماً لاجماع الامة على ان الامام لا يحتاج الى امام والا لدار أو تسلسل . ولأن الاجتهاد كما ذكرنا لا يحصل معه العلم بأن ما يقوله من عند الله والامام يجب ان يحصل الجزم بأن ما يقوله من عند الله والا دخل النقص والزيادة في دين الله وذلك يوجب القضاء على الدين ويقتضي فناءه .

ثالثاً : ان من شرائط الامام العام ان يكون عالماً بجميع الاحكام وابر بكر «رض» لم يكن كذلك لاعترافه على نفسه بعدم العلم في كثير من الاحكام .

رابعاً : ان عمل ابي بكر «رض» باجتهاده يخالف لما أوجبه النبي «ص» عليه وعلى الآخرين من الرجوع الى عترته الطاهرة الذين قرنهم بالكتاب

ونهى عن التقدم عليهم والتأخر عنهم وحكم بأن عديم علم القرآن الذي فيه
تبيان كل شيء وتفصيله فلا عذر لمن اخطأهم وعمل باجتهاده وهواه في دين
الله وشيء آخر ، ان ذلك لو صح كان ابو بكر أعلا منزلة عند الله من النبي
«ص» نفسه فانه تعالى لم يبح لنبيه القول بالاجتهاد وانما أوجب عليه اتباع
ما يوحى اليه وحرم عليه غيره فقال عز من قائل (ولو تقول علينا بعض
الاقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين) وقال تعالى (وما ينطق
عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) وابو بكر «رض» بحمد الله لا يحتاج الى
ذلك لأنه مجتهد يعمل على ما يقتضيه نظره في دين الله فرسول الله كما ترى قد
حرم الله تعالى عليه هذه المنزلة العظيمة إذ لم يفوض اليه الحكم بالاجتهاد في
دينه بما يقتضيه نظره وانما فوض ذلك إلى الخلفاء الثلاثة «رض» وأضرابهم من
أولياء ابن حجر فأعطاهم تلك الدرجة الرفيعة التي حرم منها نبيه وصفيه
«ص» وأباح لهم ان يقتنصوا أحكامه من الاهواء والظنون ويستنبطوها من
الآراء والاستحسان التي ما أنزل الله بها من سلطان كما يزعم الهيشمي .

ثم من هذا الذي أجاز لهم الاجتهاد وما هو الدليل الذي رجعوا اليه في
جوازه وقد نهى القرآن عن العمل بالظن مطلقاً ومنه الاجتهاد فانه لا يتعدى
مرتبة الظن ولا يفيد العلم (وان الظن لا يغني من الحق شيئاً) (ان يتبعون
الا للظن وان هم ألا يخرصون) وكيف يجوز عند العقل ان يجعل الله
تعالى ابا بكر «رض» حاكماً في دينه باجتهاده ونظره وهو المعترف على نفسه
(بأن له شيطاناً يفتويه) ، ولا يجعل هذه المنزلة لرسول الله «ص» الذي
عصمه من الخطأ في الدين وسدده بوحيه الذي أنزل عليه .

وما الحاجة يا ترى الى اجتهاد ابي بكر «رض» في دين الله والحكم فيه
بالرأي والنظر وقد بين رسول الله «ص» في غير موطن جميع ما يحتاجون

اليه الى يوم القيامة ونص القرآن على كمال الدين على عهد النبي «ص» ، فهل
يا ترى كان الدين ناقصاً فاحتاج الى أن يكمله ابو بكر «رض» برأيه واجتهاده
أو ان رسول الله «ص» كان مقصراً في تبليغ ما حمل وكاتماً عن الناس
ما استودع من الأحكام فبلغ ذلك ابو بكر وأظهره للناس بعده «ص»
باجتهاده ونظيره والقول بذلك لعمر الله ضرب من النفاق ونوع من الالحاد
فالقوم ينسبون إلى رسول الله «ص» الكبائر ويلصقون به الرذائل لأن فيه
اكباراً للخلفاء واعلاء لقدرهم .

الخامس : لا شك في ان الاجتهاد هو بذل الوسع في استنباط الحكم
الشرعي الفرعي عن الكتاب والسنة ولا يكون الحكم بخلاف ما نص عليه
القرآن والسنة اجتهاداً أصلاً لكونه في مقابل النص وهو متفق على بطلانه
بين الشيعة وأهل السنة فما ارتكبه ابو بكر واخوانه من الاجتهاد فيما تقدم
ذكره كله كان من الاجتهاد المقابل للنص المجمع على فسادهِ وعدم جوازه .

التناقض في قوله بأن أبا بكر أعلم الصحابة

خامساً : ان قوله (ان أبا بكر أعلم من جميع الصحابة) مناقض لما سجله المؤلف نفسه من عدم علمه بميراث الجدة ورجوعه فيه الى الآخرين وحسبك هذا التناقض دليلاً على بطلان قولييه وأما ما نقله عن البخاري فباطل لأمرين :

« الأول » انه موضوع لا أصل له فلا يصح له الاحتجاج به على خصمه .

« الثاني » لو سلمنا صحته جدلاً فلا يدل على مطلوبه أبداً .

أولاً : ان رجوع عمر الى ابي بكر « رض » بعد أن أجابه النبي « ص » عن سؤاله دليل على عدم وثوق عمر بقول النبي « ص » وشكه في صدقه اذ لا وجه لرجوعه الى ابي بكر وسؤاله منه بعد جواب النبي « ص » غير ما ذكرنا أو كان عمر يعتقد بأن أبا بكر « رض » أعلم من رسول الله « ص » في ذلك وأقدر منه على اقناعه لذا ترك جواب النبي « ص » ولم يقنع الا بعد ان أجابه أبو بكر « رض » عن سؤاله .

ثانياً : انه لم يشك أحد في صلح الحديبية سوى عمر « رض » وهو لم يسأل في ذلك غير أبي بكر « رض » فعدم رجوعه الى الآخرين من أصحاب النبي « ص » لا يدل على جهلهم بذلك وعلم ابي بكر « رض » به خاصة فان العام لا يدل على ارادة الخاص بإحدى الدلالات لكي يلزم منه كونه أعلم منهم وما يدري الحجري لو رجع عمر في سؤاله الى غير ابي بكر « رض »

لأجابه بهين جوابه ويقرر هذا قول الله تعالى (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) الدال على ان ما فعله رسول الله « ص » يومئذ كان وحياً نازلاً من عند الله وعرف ذلك المسلمون جميعاً ولم يحمله غير (الخليفة الملمه) عمر « رض » ولذا لم يكن السائل غيره فغاية ما يدل عليه الخبر هو جهل عمر « رض » لا علم ابي بكر « رض » على ان كون ابي بكر « رض » علم بذلك من غير جواب النبي « ص » لعمر ممنوعاً أشد المنع اذ لا دليل عليه وليس في الخبر ما يشير إليه بل فيه دلالة على انه انما علمه من جواب النبي « ص » يدلك عليه قوله « رض » لعمر « رض » (انه رسول الله « ص ») واذا كان أبو بكر « رض » قد أجابه بمثل ما أجابه به النبي « ص » من غير أن يعلم بجواب النبي « ص » كما يزعم الهيتمي كان علمه بذلك وحياً فيكون نبياً والا فمن اين يا ترى جاءه علم ذلك ان لم يكن علمه من جواب النبي « ص » كما يزعم هذا لو لم يكن قد أوحى به إليه نعوذ بالله من الجهل والعمى والعصبية العمياء .

سادسا : (أن ما رواه عن عائشة بقولها لما توفى النبي « ص » اشرب النفاق اي رفع رأسه وارتدت العرب وانحازت الانصار فلو نزل بالجبال الراسيات ما نزل بأبي لهاظها اي فتتها فما اختلفوا في لفظة الا أطار ابي بعثتها وفصلها قالوا اين ندفن رسول الله « ص » فما وجدنا عند أحد في ذلك علماً فقال أبو بكر سمعت رسول الله « ص » يقول ما من نبي يقبض الا دفن تحت مضجعه الذي مات فيه) الى آخر مقاله موضوع وعلى فرض صحته فهو قعقة خالية من المعنى وبعد فان كان يريد من ارتداد العرب ارتداد مسيلة واضرابه بطل قوله بارتدادهم بعد النبي « ص » لثبوت ارتدادهم في حياته وان أراد مالك بن نويرة وقومه فارتدادهم ممنوع لأنهم مسلمون مؤمنون

لم يرتكبوا ما يوجب الارتداد سوى انهم امتنعوا من دفع زكاتهم الى ابي بكر
« رض » اذ اجتهدوا في بطلان خلافته وعدم استحقاقه لها وهذا لا يكون
ارتداداً له حكمه ، لذا اودى ابو بكر « رض » مالكا من بيت المال وفك
الاسارى من قومه وأمر خالداً باعتزال زوجته كما مر ، وأما (ما عزاه الى
ابي بكر « رض » من العلم بموضع قبر النبي « ص » ونفاه عن سواه)
فمبطله صاحب مودة القريبي فانه أخرج عن جماعة من الصحابة وقال (علي
اني أدفنه في حجرتي التي قبض فيها) وعن ابن عباس قال (ان لعلي أربع
خصال ليست لأحد غيره هو أول من صلى مع رسول الله (ص) وهو الذي
كان لواؤه معه في كل زحف وهو الذي صبر معه يوم فرّ عنه غيره وهو الذي
غسله وأدخله قبره) (١) . ويقول الصحابي الكبير أبو سعيد الخدري قال
رسول الله « ص » (يا علي انت تغسلني وتؤدي ديني وتواريني في حفرتي) (٢) .
وقال (الخليفة) عمر « رض » قال رسول الله « ص » (لعلي وأنت غاسلي
ودافني) (٣) . وفي الحديث السادس من المناقب السبعين لعلي « ع » قد
وصفه النبي « ص » بخصائص منها قوله (وهو السائر عورتي والمسلم لي الى
ربي) ولا ريب في توقف ذلك على علمه بموضع قبره ليتأتى له دفنه ويقول
المتقي الهندي في منتخب كنز العمال بهامش الجزء الخامس من مسند احمد ان

(١) تجده في الاستيعاب من جزئه الثاني في ترجمة علي (ع) و ص ١١١
من مستدرك الحاكم من جزئه الثالث .

(٢) راجع ص ١٥٥ من كنز العمال من جزئه السادس .

(٣) راجع ص ٣٩٣ من كنز العمال من جزئه السادس و ص ٤٥ من
منتخب الكنز بهامش الجزء الخامس من مسند احمد .

رسول الله « ص » (عهد الى علي بنفسه وتكفينه ثم وضعه في حجرته التي قبض فيها على شفير قبره) وهكذا سجله ابن جرير في تاريخه والحجة في هذا لانه متفق عليه بخلاف ما نسبته الى أبي بكر « رض » فانه يختلف فيه فلا حجة فيه كما انه لا يختص أبو بكر بالعلم بموضع قبره فان ذلك قد سبقه الى العلم به علي « ع » وغيره .

حديث انا مدينة العلم يدل

على اختصاص علي بالخلافة

قال الهيثمي لا يقال بل علي أعلم منه للخبر الآتي في فضائله انا مدينة العلم وعلي بابها لأننا نقول ان ذلك الحديث مطعون فيه وعلى تسليم صحته او حسنه فأبو بكر محرابها ورواية فمن أراد العلم فليأت الباب لا تقتضي إلا علمية فقد يكون غير الأعم يقصد لما عنده من زيادة الإيضاح والبيان والتفرغ للناس بخلاف الأعم على ان تلك الرواية معارضة بخبر الفردوس انا مدينة العلم وأبو بكر أساسها وعمر حيطانها وعثمان سقفا وعلي بابها فهذا صريح في ان أبا بكر « رض » أعلمهم لما هو معلوم ضرورة ان كلاً من الأساس والحيطان والسقف أعلا من الباب .

أقول أما سند الحديث فيكفي في صحته رواية الحاكم له في الصحيح من مستدركه ^(١) ص ١٢٦ من جزئه الثالث بسندين صحيحين أحدهما عن ابن

(١) وأخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عباس كما في ص ١٠٧ من =

عباس من طريقين صحيحين والآخر عن جابر بن عبد الله الانصاري فلا وزن لقول الحجري وجرأته على تضعيف هذا الحديث الصحيح لأنه وارد في فضل علي «ع» وتصحيحه الموضوع الضعيف لأنه وارد في فضل أبي بكر وعمر وعثمان «رض» فالحديث صحيح لا ريب فيه ويشهد لصحة معناه مضافاً الى صحته ما رواه الترمذي في صحيحه في باب فضائل علي وابن جرير وحكاها عنهما المتقي الهندي في ص ٤٠١ من كنز العمال من جزئه السادس وقال ابن جرير هذا خبر عندنا صحيح سنده ونقله عن الترمذي أيضاً السيوطي في حرف الهمزة من جامع الجوامع وفي الجامع الصغير ص ١٧٠ من جزئه الاول عن النبي «ص» انه قال (انا دار الحكمة وعلي بابها) الحديث يدلنا بوضوح على وفور علم علي «ع» واستحضاره أجوبة الوقايع وإطلاعه على شتات العلوم والمعارف وفيه إشارة الى قوله تعالى (وأتوا البيوت من أبوابها) وفيه دلالة واضحة على انه أمام الأمة بعد نبيها لأنه الباب لتلك العلوم وان من أخذ شيئاً من تلك العلوم التي احتوى عليها النبي «ص» من غير جهة علي «ع» يكون سارقاً لأن السارق والمتسور اذا دخلا من غير الباب المأمور بالدخول منه ووصلا الى مقصدهما كانا غاصبين ظالمين قطعاً وقوله (ومن أراد العلم فليأت الباب) ظاهر في التهديد والإيجاب كما في قوله تعالى (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) ويبدل على ذلك انه ليس ههنا نبي غير محمد «ص» وهو مدينة العلم فيكون من أراد العلم بخيراً بين الأخذ من أحدهما دون الآخر وفقد ذلك دليل على لزومه وانه فرض واجب لا يجوز العدول عنه الى سواء وأما قول الهيثمي (فابو بكر محرابها) فيعطيك صورة من

= الجامع الصغير وأورده الذهبي في تذكرته ص ٢٨ من جزئه الرابع وقال فيه صحيح .

صور التعصب الذي قفز من أجله من هنا الى هنا بدون تثبت ولا تبصر فهو يرى ان صحة الحديث موقوفة على ان يكون ابو بكر محرابها لذا فانه طعن فيه قبل هذا التعليق ولكن والاسف لم يتفطن الى وضوح عدم استقامة معناه وظهور وضعه وعدم مهارته فيه لعدم وجوده فيما ذكره من حديث الفردوس الذي ادعى معارضته لهذا الحديث وغفل عندما وضع هذه الجملة الى ان المدينة لا ينسب إليها المحراب وانما المحراب للمساجد التي تكون فيها ولم يكفه ذلك الافتعال والزور دون ان عارض الحديث المقطوع بصحته بين الفريقين برواية الفردوس المزورة التي تعثر في صياغتها ولم يحسن تطبيقها فأساء بنسبتها الى النبي « ص » إساءة يستمر شؤمها سرمدًا وانت لو تأملت قليلا لرأيت ان كل جملة من تلك الجمل تمثل لك شكلا من أشكال العصبية التي تسيطر على عقلية الحبري فتفقده توازنه وتدعوه الى تغيير الحقائق وإلا فأى عاقل له دين يقدر ان يزعم ان الأساس أعلا من الباب فضلا عن ان يدعي الضرورة عليه وهل يشك انسان غير مدخول العقل بأن الأساس انما يكون في أسفل الباب ويكون الباب عليه وهل يخطر على ذهن جاهل ان المدينة يكون لها سقف ليكون ذلك عثمان بن عفان أليس السقف للدور والبيوت الواقعة فيها وهل يتصور مسلم صدور ذلك من أحد الفصحاء وأهل المعرفة فكيف استساغ الهيشي نسبة ذلك الى أعلم العلماء وأفضل الانبياء « ص » حاشا كلام النبي « ص » وتسامى عن هذا اللغو والهذر ثم ان الكلام لم يكن في العلو والانخفاض حتى يقال ان الأساس والحيطان والسقف أعلا من الباب ويدعي الضرورة عليه ، وانما هو في الاتيان لأخذ العلوم من صاحب المدينة التي لا يمكن الدخول فيها والحصول على ما فيها من العلوم والأحكام إلا من بابها وحينئذ فأى ربط يا ترى لأساسها وحيطانها وسقفها في ذلك هذا كله من حيث الدلالة وأما من حيث السند فيكفي في سقوطه اخراج السيوطي له في

كتابه الموضوعات ص ١٧٦ من جزئه الأول بلا سند فالهيشمي يعتمد الموضوعات عند أهل مذهبه لأنه وارد في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان « رض » ويطعن في الأحاديث الصحيحة المتواترة عند قومه وحفاظ مذهبه لأنها واردة في فضائل علي ونبيه « ع » وقديماً قيل (ما كنا نعرف المنافقين الا ببغضهم لعلي) على ما سجله الحجري نفسه في ص ١٢٠ من الصواعق المحرقة لابن حجر (ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار) .

خطأ أبي بكر في تعبير الرؤيا

وأما (ما حكاه من حديث تعبير الرؤيا) على ما فيه من كونه دعوى بغير دليل من ابن سيرين فهو مردود بما سجله مسلم في صحيحه ص ٢٤٣ من كتاب الرؤيا من جزئه الثاني فيما مر (من تعبير أبي بكر « رض » لرؤيا بحضرة النبي « ص » فقال له « ص » أصبت بعضاً وأخطأت في بعض فسأله عن موضع الخطأ فلم يصنع إليه ولم يجبه الى ما أراد) فلو كان أهلاً للتعبير لانبأ النبي « ص » عن موضع خطأه فكيف يا ترى يكون أهلاً للامامة على الأمة من لا أهلية له في تعبير الرؤيا .

مناقشته في حرق الفجاءة

وقطع السارق باطلة

رابعاً : ان ما زعمه في قضية حرق الفجاءة باطل وذلك لأن المحروق وهو الفجاءة السلمي كان مسلماً جاء الى ابي بكر « رض » فطلب إليه ان يده بالقوة لقتال المرتدين فأمد به فأغار على ابل للصدقة فأتي به الى ابي بكر « رض » فأمر به فزجوه في النار ، فالفجاءة السلمي كان مسلماً قد أفسد وليس الحرق بالنار من حكم المفسدين في الدين فأبو بكر « رض » قد خالف نص القرآن في إحراقه بالنار ولذا تراه ندم عند موته على حرقه وتمنى انه قتله وهذه احدى المسائل الثلاث التي تمنى ابو بكر انه لو كان لم يفعلها وأما (قوله من ان النهي عن الحرق فيحتمل انه لم يبلغه) فقول متناقض قد أعوزه الحجة ولم يظفر بالسند فعمد الى طلب المعاذير من الأباطيل وذلك لانه زعم ان ابا بكر « رض » أعلم الصحابة بالسنة فجاء هنا ينقضه بأنه من المحتمل ان ذلك لم يبلغه وأياً كان فهو دليل على فساد قولييه ، وقوله (ويحتمل انه بلغه وتأوله على غير مثل الزنديق) من واضح الباطل وذلك لعدم وجود قرينة تقتضي ذلك التأويل فلو جاز مثل هذا التأويل في الظواهر بطل الاستدلال بظواهر الكتاب والسنة وخرجنا عن كونها حجة لاهل الحق على أهل الباطل وهذا لا يصح فذلك مثله لا يصح ، وأما قوله (ان قطعه يسار السارق فيحتمل انه من الجلاد) فهو خطأ قائم على خطأ وذلك لأن قطع يد ذلك السارق لم يكن إلا في حشد من الصحابة وعلى مرأى منهم ولم يكن الجلاد منفرداً فيه لكي يتأتى احتمال الخطأ منه وإذا كان الجلاد مخطئاً فما بال الحاضرين لم يفهموه ويوقفوه على خطأه لاستحالة تواطؤ الجميع على الغلط لاسيما

ان الهيثمي يزعم ان الصحابة معصومون من الخطأ ومنزهون عن الغفلة والتفريط والنسيان فنسبة الغلط الى الجلال هو الغلط لا نسبته الى ابي بكر كما يزعم الحجري فانه لا شاهد له فيه ويقول المتقي الهندي في ص ٤٣٥ من منتخب كنز العمال بهامش الجزء الخامس من مسند أحمد عن القاسم بن محمد (في سارق قطعت يده ورجله في السرقة فسرق فأتي به الى ابي بكر فأراد قطع رجله فقال له عمر السنة قطع اليد) وهذا يدل على ان أبا بكر « رض » لم يكن عالماً بمسألة قطع السارق في المرة الثالثة فأراد قطع رجله فمنعه عمر عن ذلك فلو كان أعلم الناس لعلم بهذا ونحوه من المسائل البسيطة التي لا تخفى على أدنى فقيه في الشريعة وأما قوله (في ارث الجدة فانه نظر في القرآن وفي محفوظاته فلم يجد لها شيئاً ثم استشار المسلمين فأخرج له المغيرة) فدليل لنا على عدم علمه وقصور فهمه واحتياجه الى أدنى المسلمين علماً وفهماً وتناقض الحجري لادعائه فيه انه اعلم الناس بالكتاب والسنة فأين هو يا ترى من علي « ع » الذي لم يسأل أحداً قط وقال فيما تواتر عنه (سلوني قبل ان تفقدوني) على ما سجله ابن عبد البر في الإستيعاب في أوائل ص ٤٧٥ من جزئه الثاني وغيره من حفاظ السنة فكيف يا ترى يصح في العقل والدين ان يكون هذا مأموماً وذاك اماماً يا منصفين .

قول الهيثمي باحتياط أبي بكر

في الدين باطل

وأما قوله (وطلبه انضمام آخر الى المغيرة احتياط فقط في ميراث الجدة)
فمدخول بأن أبا بكر « رض » لو كان من الذين يراعون الاحتياط في الدين
ويتوقفون من القول في الشريعة بغير المشورة فلماذا يا ترى لم يحتط في أمر
الخلافة ويتوقف فيها حتى ينتهي بنو هاشم من تجهيز النبي « ص » ودفعه
ويشاورهم فيه فلو كان الهيثمي صادقاً في قوله لم يسارع الى أخذ البيعة من
الناس لنفسه تلك البيعة التي قال مبدعها عمر « رض » (انها فلتة وقى الله
المسلمين شرها فمن عاد الى مثلها فاقتلوه) على ان كون طلبه انضمام آخر الى
المغيرة كان احتياطاً غير متعين في نظر أبي بكر « رض » لجواز ان يكون
الملاحظ في نظره اعتقاد فسق المغيرة وسقوط قوله في الشهادة وذلك لما
سجله حفاظ السنة على نحو الاستفاضة من الشهادة عليه بالزنى عند عمر بن
الخطاب « رض » ولكن ابن الحجر لا يرى بأساً من الاعتماد على رواية الفساق
المشهود عليهم بالزنى واللواط .

قال الهيثمي الخامسة زعموا ان عمر ذمه والمذموم من مثل عمر لا يصلح
للخلافة وجوابها ان هذا من كذبهم ولم يقع من عمر ذم له وانما وقع منه في
حقه غاية الشناء عليه واعتقاد انه أكمل الصحابة علماً ورأياً وشجاعة كما يعلم
مما قدمناه من قصة المبايعة وغيرها على ان امامة عمر انما هي بعهد أبي بكر
إليه فلو قدح فيه لكان قادحاً في نفسه وإمامته واما انكاره على أبي بكر
كونه لم يقتل خالد بن الوليد لقتله مالك بن نويرة وهو مسلم وتزوجه امرأته

من ليلته ودخل فيها فليس يستلزم ذلك ذمًا له فإنه من باب انكار بعض المجتهدين على بعضهم وهو ليس بنقص على أن الحق عدم قتل خالد لأن مالكًا ارتد ورد على قومه صدقاتهم بعدما بلغه وفاة النبي « ص » وتزوجه امرأته لعله قد انقضت عدتها بالوضع بعد قتله ويحتمل كونها محبوسة عنده بعد انقضاء عدتها عن الأزواج على عادة الجاهلية وعلى كل حال فخالد اتقى من أن يظن به هذه الرذالة التي لا تصدر من أدنى المؤمنين فكيف بسيف الله المسلول على أعدائه فالحق ما فعله أبو بكر ويؤكد ذلك أن عمر لما تأمر لم يتعرض لخالد بشيء ولم يعاتبه ولا تنقصه بكلمة في هذا الأمر فلم يظهر له حقيقة ما فعله أبو بكر .

أقول وانت ترى الهيشمي قد جعل اجتهاد أبي بكر « رض » عذرًا في مخالفته للقانون الإسلامي كأن الاجتهاد في نظره يخول لصاحبه صلاحية الولوغ في دماء المسلمين اشباعاً لشهوته وكأن الاجتهاد من الدروع الحصينة التي تقي صاحبه من اثم ما يرتكبه من ضروب الفسوق والفجور فليرتكب اذن المجتهدون كل ما يشاؤون ويشاء لهم هواهم لأنهم مجتهدون قد أباح لهم القانون الحرجي ان يرتكبوا ما شاؤوا ان يرتكبوا غفرانك اللهم من اللعب والعبث في دينك فان هؤلاء كلما ارتكبوا من الفظايع اعتذر أولياؤهم عنهم بالاجتهاد فهم يعملون الاجتهاد عذراً في ارتكابهم المحرمات وهدمهم الحرمات وكذلك يفعلون كلما أعوزهم الدليل لتصحيح ما ارتكبه الأولون فاننا لله وإننا إليه راجعون وبعد فان أبا بكر « رض » قد ارتكب في هذه الواقعة :

« أولاً ، مخالفة القرآن والقانون الإسلامي فلم يقتص من خالد لقتله مالكاً وكان مسلماً بشهادة كل من الصحابين عبد الله بن عمر وأبي قتادة كما مر وفي

القرآن يقول الله تعالى (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) وجهة أخرى انه قد عطل حد الله في خالد فلم يحلده لزنائه بزوجة مالك لذا قال له عمر « رض » (قتلت مسلماً ثم نزوت على امرأته والله لارجمنك بأحجارك ثم قال لأبي بكر « رض » اقتله فإنه قتل مسلماً وارجه فإنه زنى فلما أكثر عليه القول قال ما كنت لاشيم سيفاً سله الله) فلماذا يا ترى رد أبا بكر « رض » شهادة ذينك الصحابين باسلامه ولم يلتفت إليهما وخالف قول الله تعالى (ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلم لست مؤمناً) وهما عدلان عند القوم ومعضومان من الخطأ كما يزعمون ولماذا يا ترى ترك رجه وقد حكم الإسلام برجه وحكم الله لا يختلف باختلاف أشخاص المكلفين مطلقاً ولعل إقامته على الذوات الكبيرة التي لها مكانة مرموقة أولى من إقامته على الآخرين وادعى الى حفظ أحكامه وقوانينه بل لو كان مرتدّاً كما يزعم الحجري فلماذا يا ترى لم يحرق أبو بكر « رض » عليه حكم المرتدين اذ وداه من بيت المال وفك الأسارى من قومه وأمر خالداً باعتزال زوجته فلو صح ما زعمه الهيثمي كان ما فعله أبو بكر « رض » باطلاً او كان دليلاً على جهله بأحكام المرتدين وكيف يستقيم له هذا وهو يعتقد ان ابا بكر أعلم الناس بالقرآن والسنة فلا يصح ان يحفل بذلك وهو أعلم الناس عنده ولا يحمله ابن الحبر ولا يغفل عنه ، وهل هذا الا تناقض يدل على فساد مذهبه .

ما هو السبب في قتل خالد لمالك

ثم كيف يستطيع المؤلف أن يحكم بارتداد مالك وهو يرى أمامه عمر « رض » (الملهم الذي كان ينزل القرآن لرأيه) كما يزعم^(١) يقول لأبي بكر « رض » (اقتل خالداً فإنه قتل مسلماً ؛ ارجه فإنه زنى بمحصنة) وليس من الجائز أن يجهل عمر اسلامه ولا يجهله ابن حجر مع بعده عنه وقرب ذلك منه ولأن خالداً انما قتل مالكا لتعلق قلبه بزوجة مالك وهي ام تميم بنت المنهال وكانت من أجمل النساء في عصرها فعمشها من وقته ولهذا قال (مالك لخالد هذه التي قتلتني فقال له خالد بل الله قتلك برجوعك عن الإسلام فقال مالك انا على الإسلام) وأما ما (اختلقه من التأويل في تزويج خالد زوجة مالك) فهو من واضح الباطل الساقط فإنه لو كان صحيحاً لم يخف امره على أبي بكر وعمر « رض » وكان لزاماً على أبي بكر « رض » ان يمتذر لعمر عما ارتكبه خالد بما اختلقه هذا الحجري الجامد عندما قال له عمر « رض » (انه زنى فارجه وقتل مسلماً فاقتله به) ومن حيث انه لم يقل ذلك وانما أمر خالداً باعتزالها وودى مالكا من بيت المال وفك الاسارى من قومه علمنا بطلان ما اختلقه من التأويل لتصحيح ما ارتكبه الفاسق الرذل ، فالهيشمي المتأخر بمئات من السنين عن تلك الواقعة يزعم انه كان عالماً بتلك القضية وعالماً بخصوصياتها برمتها وان من كان حاضراً عندها وكان في عصر وقوعها كلهم كانوا جاهلين بما علمه هو من ملابساتها ولم يكتف بذلك العلم

(١) تجده في ص ٩٧ من الصواعق المحرقة لابن حجر في الفصل السادس

من الباب الرابع في خلافة عمر « رض » .

الذي ادعاه بل ترقى فجعل نفسه أعلم من امامية ابي بكر وعمر « رض »
فان أبا بكر « رض » لم يختلق ما اختلقه الحجري من العذر لخالد وإنما قال
معتذراً عنه (تأول فإخفاً) ولم يستطع ان يبين لعمر « رض » وجه ذلك
التأول والخطأ وإنما أهمله لعدم وجوده أصلاً لذا لما أكثر عليه القول قال
ما كنت (لاشيم سيفاً سله الله) كأن من صلاحية (سيوف الله) ان تهرق
دماء أهل الإسلام وتزني بالمسلمات المؤمنات نعوذ بالله من الخطل وقبح الزلل
هذا ما رآه أبو بكر « رض » مناسباً من الاعتذار عما ارتكبه خالد بعد
ان رد شهادة الصحابين العدلين عنده ثم كيف يا ترى جهل ابو بكر
ما اختلقه من التأويل وهو يزعم انه أعلم الناس وكيف فات ذلك على عمر
(رض) ولم يتخذ عذراً لخالد وهو عند الهيثمي أعلم الناس بعد أبي بكر
« رض » وكيف جهله خالد نفسه ولم يعتذر به لعمر « رض » لما قال له
(قتلت مسلماً ونزوت على امرأته والله لأرجمنك بأحجارك) وليس من الجائز
عند الهيثمي ان يحل هؤلاء كلهم ما اختلقه من التأويل ولا يحله هو اللهم
إلا ان يتناقض ويبلغ به الجهل الى القول بأنه أعلم منهم ويخرج بذلك عن
مذهبه .

ما وصف به خالداً

من التقوى باطل

وأما قوله (فخالد اتقى من أن يظن به هذه الرذيلة وهو سيف الله المسلول) فباطل وذلك لأن هذه الرذيلة وغيرها مما ارتكبه خالد قد سجلت عليه في سجلات مؤرخي السنة وحفاظها ولو كان (سيف الله) كما يزعم أولياؤه تعصباً له لم يقدم على قتل من حرم الله قتله وأوجب على قاتله القتل والخلود في النار ، وهو مالك بن نويرة الذي شهد الصحابيـان باسلامه وأقر بالاسلام أمامه بل لو كان (سيف الله) لم يتبرّ رسول الله « ص » من فعله ببني جذيمة فهذا البخاري يحدثنا في صحيحه ص ٤٨ من جزئه الثالث في باب بعث النبي « ص » خالد بن الوليد الى بني جذيمة (بأن رسول الله « ص » ارسل خالد بن الوليد الى بني جذيمة فقالوا أسلمنا فلم يقبل ذلك منهم بل قتلهم وأسرهم ثم أمر بقتل الاسارى ولما بلغ النبي « ص » ذلك قال اللهم اني ابرأ إليك مما صنع خالد مرتين) ورواه أيضاً في ص ٧٠ من جزئه الرابع في باب رفع الأيدي في الدعاء وحكاة المسقلاني في فتح الباري ص ١٧٥ من جزئه السادس في شرح حديث البخاري في الباب نفسه ثم اذا كان خالد (اتقى من ان يظن به هذه الرذيلة) فكيف يا ترى جهل عمر « رض » هذه التقوى فيه فأراد ان يقيم الحد عليه وأصر على رجمه وقتله ولماذا لم يتركه ويقول فيه انه (سيف الله المسلول) على أعدائه كما يزعم الحجري وهو أعلم بتقواه وعدمها من هذا الهيثمي ومن حيث لم يكن شيء من ذلك وكان الواقع عكسه علمنا كذب ما ذهب إليه ظن الحجري فيه وأما قوله (ان عمر لما

تأمر لم يتعرض لخالد بشيء وذلك دليل على حقية ما فعله أبو بكر « رض »
فمردود لأمرين :

« الأول » ان ذلك دليل على تناقض عمر « رض » وتعطيله حد الله
بمد ان حكم هو بوجوب إقامته لتحقيق مقتضيه شرعاً والعبرة به لا بفعل
عمر وتركه .

« الثاني » بما حكاه المسقلاني في إصابته ص ٣٧ من جزئه السادس (ان
أبا بكر « رض » كان كارها لما ارتكبه خالد بن الوليد بمالك من القتل
وبدخوله بزوجه وان خالداً لما لم يجب قول أبي قتادة ركب فرسه ولحق
بأبي بكر « رض » وقص عليه القصة قال لقد فتنت الغنائم العرب وترك
خالد ما أمر به) وهذا يدل على ان أبا بكر « رض » لم يخالف عمر
« رض » ولكنه لم يبتغ عزل خالد كما قاله الزبير بن بكار لعدم وجود من
يقوم يومئذ مقامه فقال عمر انا أقوم مقامه فلما عزم على الخروج قال الناس
لأبي بكر « رض » كيف يسافر عمر وانت تحتاجه فمنعه من ذلك وفي هذا
ما يدل بوضوح على فساد ما زعمه الهيثمي الكذوب ، وأما قوله (ان انكار
عمر على أبي بكر في عدم قتله خالداً لقتله مالكا لا يستلزم ذماً له)
فمدخول بأن الذم انما كان لأجل تعطيله حد الله في خالد وتركه الاقتصاص
منه ولكن لما كان وقوع ذلك من مثل عمر « رض » أشد أثراً في نفوس
أهل السنة احتج به الشيعة عليهم لا من حيث حجية قول عمر في نفسه كما
توهمه ابن حجر .

اجتهاد ابي بكر لا يمنع

اجتهاد مالك وغيره

(وأما اعتذاره عنه بالاجتهاد) فباطل لأمر :

« الأول » ان ذلك ليس بأولى من عكسه فان امتناع مالك من دفع صدقاته لأبي بكر « رض » كان لأجل اجتهاده بعدم جواز دفعها إليه فليس لأبي بكر « رض » ان يقتله ولو كان مخطئاً عنده .

« الثاني » لا دليل على حجية الاجتهاد أصلاً وانما الدليل قائم على حرمة العمل به وذلك لان الاجتهاد ظن (وان الظن لا يبغي من الحق شيئاً) كما يقول القرآن .

« الثالث » لو كان مثل هذا الاجتهاد جائزاً وصاحبه معذوراً كان ذلك نظير اجتهاد كفرة قريش في قتل المسلمين وحرب النبي «ص» وقتله واجتهاد معاوية في قتال علي وسبه ولعنه واستحلال دمه واجتهاد يزيد في قتل ريحانة النبي «ص» الحسين «ع» وسبي عوائل الرسول «ص» وهذا باطل بالضرورة وذلك مثله في البطلان ويقابل هذا ايضاً اجتهاد آخر وهو اجتهاد قاتلي عثمان بن عفان فلماذا اذن ينسبهم الحجري الى الظلم والعدوان وهم مجتهدون معذورون ولهم أجر اجتهادهم ولو فرضنا انهم مخطئون .

« الرابع » ان الشيعة قد اجتهدوا في سب بعض الصحابة ولعنهم ممن يستحق اللعن منهم فلماذا يا ترى نسب الهيثمي إليهم الزندقة والبدعة وهو يرى ان مثل هذا الاجتهاد جائز ولا يوجب ذماً لصاحبه فكيف أوجب

عليهم الذم واللعن ونسب إليهم الحمافة والجهالة حتى دعاه حقهده وبغيه الى تأليف كتاب في ردهم ، فالهيشمي اما ان يقول يجوز مثل هذا الاجتهاد او لا يقول به فان قال به كان جاهلاً أحمق ملعوناً خبيثاً ، لانه لعن من لا يستحق اللعن ونسب الجهالة والحمافة والخبائث الى غير مستحقها فهي تعود عليه لا عليهم بدليل ما ذكره في أواخر ص ٢٥١ من خاتمة الصواعق المحرقة لابن حجر كما يأتي بقوله (من رمى رجلاً بالكفر او قال عدو الله وليس كذلك ان كان كما قال والا رجعت عليه) ويكون سفيهاً مبذراً (ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين) في تأليف هذا الكتاب الذي أودع فيه لعن المجتهدين وذمهم على اجتهادهم في لعن بعض أصحاب النبي « ص » وسبهم وان قال لا يجوز مثل هذا الاجتهاد إصلاحاً لما فسد عليه فقد أبطل وأحال ودلّ ذلك على بطلان ما زعمه من الاجتهاد لابي بكر وعمر وعثمان « رض » وغيرهم من أوليائه الجاهل - وأما قوله - على ان الحق عدم قتل خالد فدليل لنا على أن قول عمر بوجوب قتله كان باطلاً اذ لا واسطة بين الحق والباطل وفاعل الباطل لا يستحق الامامة (فالخليفة) عمر « رض » لا يستحق الإمامة بحكم ابن حجر وشيء آخر ان ما زعمه هنا بأن الحق في خلاف عمر « رض » قد نقضه في أواخر ص ٤٦ من الصواعق المحرقة لابن حجر (بأن الحق مع عمر) وإذا كان (الحق مع عمر « رض » كان الباطل مع ابي بكر « رض » لأنه خالف عمر وقد ثبت ان فاعل الباطل لا يصلح ان يكون إماماً فأبو بكر « رض » بحكمه أيضاً لا يصلح ان يكون إماماً واذا بطلت إمامة أبي بكر « رض » بطلت إمامة عمر وعثمان « رض » لانها الاصل ومما فرعاها والفرع يفسد بفساد أصله رأيت كيف أضلّ الهيشمي هواه فافسد بتناقضه وجهه عقله ومذهبه ؛ (وأما تعليله ذلك بقوله لان مالكا ارتد) فتعليل باطل

لا يفيد لانتنا قد أبطلنا دعوى ارتداده ^{رتداد} بواضح الدليل على وجه لم يبق زيادة
لمستزيد وان الحكم بارتداده هو إلزام البعيد .

قال الهيثمي الشبهة السادسة زعموا ان قول عمر انبيعة ابي بكر فلتته
وقى الله المسلمين شرها فمن عاد الى مثلها فاقتلوه قادح في حقيقتها وجوابها
ان هذه من غباوتهم وجهالتهم اذ لا دلالة في ذلك على ما زعموه لان معناها
ان الاقدام على مثل ذلك من غير مشورة الآخرين وحصوله الموافقة منه مظنة
للفتنة فلا يقدم من أحد على ذلك على اني قدمت عليه فسلمت على خلاف العادة
ببركة صحة النية وخوف الفتنة لو حصل توان في هذا الأمر .

الفلتة في قول عمر

معنى الزلة والضلالة

أقول ويرد عليه :

« أولا » بأن الاقدام على ذلك ان كان حراماً فقد ارتكب عمر ما هو
حرام شرعاً ووجب قتله بمقتضى حكمه وان لم يكن حراماً كان ايجابه القتل
وتحريمه ذلك حراماً وايا كان فهو دليل على صحة القدح فيها .

« ثانياً » لو سلمنا جدلاً ان الفلطة في قوله بمعنى البغطة والوقوع بغير
مشورة الآخرين ولم نقل يعني عمر بها انها زلة وبدعة وضلالة محدثة في الإسلام
كما يقتضيه حكمه بالقتل على من أحدثها في الدين وانها مشمولة لقول النبي
« ص » (من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس
أجمعين لا يقبل الله صرفاً ولا عدلاً) وقوله « ص » (كل بدعة ضلالة وكل

ذي ضلالة في النار) كل ذلك على سبيل التساهل مع الحجري ولكن تفسيره بذلك مناقض لما ادعاه (من أن أبا بكر « رض » كان معروفاً بين الناس في استحقاق الخلافة وان أصحاب النبي « ص » ما كانوا يشكّون ^(١) بأن أبا بكر « رض » خليفة رسول الله « ص » وما كانوا يسمونه إلا خليفة رسول الله « ص » لانه أعلم الناس وأفضلهم وأشجع الناس وأحبهم الى رسول الله « ص ») الى غير ما هنالك من الصفات المتعالية والملكات السامية التي نيز بها أبا بكر « رض » دون غيره ولا ريب في أن من كانت هذه صفاته وتلك معرفيته بينهم كان هو المتعين للخلافة عندهم فالناس على هذا في انتظار بيعته بمجرد موت للنبي « ص » فكيف اذن يكون من المعقول ان من كان هذا شأنه وتلك منزلته في التقدم على من سواه وبروزه في الخلافة وتسميته بها يحتاج الى المشورة في تعيينه لو صح ما افتراه الهيثمي نعم انما يحتاج الى المشورة القضايا الغامضة المشتبهة والمجهولة الحال لا ما كان الامر فيه على ما زعمه الحجري (من أن أصحاب النبي « ص » ما كانوا يشكون في أن أبا بكر « رض » خليفة رسول الله وما كانوا يسمونه بغير ذلك) وبهذا تعلم ان قول عمر « رض » (ان بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله المسلمين شرها فمن عاد الى مثلها فاقتلوه) لا يعني ما زعموه من معنى البغية وانما عني بقوله فلتة معنى الزلة والضلالة لانها مخالفة لكتاب الله والسنة الدالة على ان علياً « ع » هو امام الأمة وانه لا يصلح للخلافة سواه من سائر الناس بعد النبي « ص » لثبوت اشجعيته وجهاده وسعيه وسابقته وأعلميته وتقواه وعصمته الى غير ما هنالك من الصفات والملكات التي انصف

(١) هكذا سجله في أواخر ص ١١ من الصواعق المحرقة لابن حجر في الفصل الثاني من الباب الأول في بيان كيفية خلافة ابي بكر « رض » .

بها علي « ع » بحكم ما دل عليه أحاديث الفريقين المتواترة .

« ثالثاً » ان الضمير بقوله (شرها) في قول عمر « رض » يعود على البيعة فتكون بيعته موصوفة بالشر بحكم عمر « رض » وقال رسول الله « ص » (وشر الأمور محدثاتها) ولا شك في حدوث هذه البيعة بعد النبي « ص » اذ لا سبق لها في كتاب الله ولا في السنة ، فالوصف بالشر لبيعته من عمر « رض » في غاية التحقير والذم لها عند من فهم ووعى وأعطف عليه قوله فيها (فلتة) فانه صريح في حقارتها وسقوطها عن الاعتبار وذلك أقصى ما يمكن التعبير به في ذمها وتحقير صاحبها وان جهل ذلك أولياؤه او تجاهلوا عنه وأخذوا في إصلاحها بما يزيد فسادها (وهل يصلح العطار ما أفسد الدهر) .

بيعة أبي بكر لم تكن

عن مشورة فهي باطلة

« رابعاً » ان قوله (لان الاقدام على مثل ذلك من غير مشورة وحصول الاتفاق منه) دليل لنا عليه لانه لوضوح اعترافه بعدم حصول الاتفاق على خلافة ابي بكر « رض » الذي زعم ثبوته بالاتفاق عليه تارة وبالنص المزيف أخرى فتناقض فيه هنا أقبح تناقض وبعد هذا فمن يا ترى يكون الغي الجاهل أهو الهيثمي او خصمه الشيعي فانصفونا يا مسلمين والا تبوأوا بالظلم وأنتم تعلمون .

« خامساً » ان الهيثمي قد أبطل بذلك التفسير خلافة أبي بكر وعمر

« رض » اذ صرح باعتراف عمر « رض » على نفسه بأن ما ارتكبه من عقد البيعة لأبي بكر « رض » كانت من موجبات الفتنة وهي محرمة في الدين وليست منه فالحجري إما أن يقول بمصيان عمر « رض » ومخالفته للدين أو يقول بفساد خلافة أبي بكر « رض » وإيا قال فهو دليل على بطلان خلافتها معاً عند الأولين والآخرين .

قال الهيثمي السابعة زعموا انه ظالم لفاطمة بمنعه إياها من خلف أبيها وانه لا دليل له في الخبر الذي نقله (نحن معاشر الأنبياء لا نورث ، ما تركناه صدقة) لأن فيه احتجاجاً بخبر الواحد مع معارضته لآية المواريث وفيه ما هو مشهور عند الأصوليين وزعموا ان فاطمة معصومة بنص (انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا) وخبر فاطمة بضعة مني وهو معصوم فتكون مقصومة وحينئذ فيلزم صدق دعواها الأثر وجوابها :

إما عن الأول فهو لم يحكم بخبر الواحد الذي محل الخلاف وانما حكم بما سمعه من رسول الله «ص» وهو عنده قطعي فساوى آية المواريث في قطعية المتن وأما حمله على ما فهمه منه فلانتفاء الاحتمالات التي يمكن تطرقه إليه عنه بقريضة الحال فصار عنده دليلاً قطعياً مخصصاً لعموم تلك الآيات .

وأما عن الثاني فمن أهل البيت أزواجه على ما يأتي ولسن بمعصومات اتفاقاً فكذلك بقية أهل البيت وأما بضعة مني فمجاز قطعاً فلم يستلزم عصمتها وأيضاً فلا يلزم مساواة البعض للجملة من جميع الوجوه بل الظاهر ان المراد انها كبضعة مني فيما يرجع الى الخير والشفقة ودعواها انه نخلها فدك لم تأت عليها إلا بعلي وأم أين فلم يكمل نصاب البينة على أن في قبول شهادة الزوج

لزوجته خلافاً بين العلماء وعدم حكمه بشاهد وعين أما لعله لكونه لا يراه
ككثير من العلماء او انها لم تطلب الحلف مع من شهد لها وزعمهم ان الحسن
والحسين وأم كلثوم شهدوا لها باطل على ان شهادة الفرع والصغير غير مقبولة
وسياقي عن الإمام زيد بن علي ابن الحسين انه صوّب ما فعله أبو بكر وقال
لو كنت مكانه لحكمت بمثل ما حكم به وعن أخيه الباقر انه قيل له ظلمكم
الشيخان من حقكم شيئاً فقال لا ومنزل القرآن على عبده ليكون للعالمين نذيراً
ما ظلمنا من حقنا ما يزن حبة خردلة وعن الدارقطني انه سئل ما كان يعمل
علي في سهم ذي القربى قال عمل فيه بمثل ما عمل به أبو بكر وعمر وكان
يكره ان يخالفهما وأما عذر فاطمة في طلبها مع روايته لها الحديث فيحتمل
انه لكونها رأت ان خبر الواحد لا يخص القرآن كما قيل به فأتضح عذره في
المنع وعذرها في الطلب ثم أورد عن البخاري حديثاً طويلاً قد اشتمل على
التساقب بين علي والعباس وغير ذلك مما سنشير الى فقراته عند تفنيدها لمزاعمه
الزائفة .

عمومات القرآن

تبطل حديث لا نورث

أقول : ويرد عليه أولاً ان دليل الشيعة في المقام هو العمومات من الكتاب والسنة وحال ابي بكر «رض» معلومة فان شهادته غير مقبولة ونقله مردود عليه ، أما شهادته فلكونه خصماً لفاطمة «ع» والخصم لا يكون حكماً ، إذ يزعم ان التركة لبنت المال وذلك من جملة ما يصرف فيه فالشهادة منه تجر النفع إليه ، وأما ما نقله فلكونه من الشهادة على تصديق نفسه لرجوع نفعه عليه فلا يقبل منه فهو متهم فيه ورواية المتهم غير مقبولة ومردودة ولو فرضنا جدلاً قبول مثله كان هنا مردوداً عليه لاستلزامه نسبة التنقص من النبي «ص» لعدم تبليغه الحكم المذكور في حديث ابي بكر «رض» وعدم انذار ابنته به لعلمه بالوحي انها ستدعي ذلك بعده على ابي بكر وتطالبه به وتصر عليه حتى تموت وهي غاضبة عليه وعلى غيره من الدافعين لها عنه ولذلك قالت في خطبتها^(١) المشهورة (وأنتم الآن تزعمون ألا ارث لي أفحكم

(١) نقل بعضها العسقلاني في ص ١٢٢ من فتح الباري في شرح حديث البخاري من جزئه السادس من كتاب فرض الخمس وحكاها الجوهرى في كتاب السقيفة ونقلها أحمد بن ابي طاهر المعروف بابن ابي طيفور وكان في العقد الثالث للهجرة في كتاب بلاغات النساء ص ٢٣ و ٢٤ وحكاها ابن ابي الحديد في ص ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٧ و ٩٣ و ٩٤ من جزئه الرابع وغيرهم ممن جاء على ذكرها .

الجاهلية يبنفون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون أفلا تعلمون بل قد تجلى لكم كالشمس الضاحية اني ابنته أيها المسلمون أغلب على ارثي يا ابن ابي قحافة أفى كتاب الله ان ترث أباك ولا أرث ابي لقد جئت شيئاً فريا أفخصكم الله بآية أخرج منها نبيه «ص» ام تقولون أهل ملتين لا يتوارثان أولست أنا وابي من أهل ملة واحدة ام انتم اعلم بخصوص القرآن وعمومه من ابي وابن عمي فدونهاها مخطومة مرحولة تلقاك يوم حشرك فنعم الحكم الله والزعيم محمد «ص» والموعود القيامة وعند الساعة يخسر المبطلون ولا ينفعكم إذ تندمون ولكل نبأ مستقر وسوف تعلمون من يأتيه عذاب يخزيه ويحل عليه عذاب مقيم) إلى آخر خطبتها الشريفة التي عليها مسحة من نور النبوة وعبقه من أريج الرسالة ، فبالله عليك كيف يجوز لمسلم ان يزعم ان رسول الله «ص» كان على ابنته نقمة إذ لم يبين لها ألا حق لها من ميراثه وتراثه وانه لا يرث ولا يرث على حد قول ابي بكر «رض» فيدعها تبرز من خدرها وتدعي على ابي بكر «رض» باطلاً بمحضر من المهاجرين والانصار مع قوله «ص» فيها في الصحيح المتواتر بين الفريقين (فاطمة بضعة مني يفضني ما أغضبها) فتغضب على ابي بكر «رض» لأجل منعه ارثها من أبيها ، كلا ان ذلك غير ممكن ولا معقول وقد أمره الله بانذار عشيرته الاقربين .

وبعد فان كان غضبها لذلك حقاً ثبت مطلوبنا وان كان غضبها لذلك باطلاً لأنه لا ارث لها كما زعمه ابو بكر «رض» لزم إلصاق الباطل بالنبي «ص» وانه يفض على صاحب الحق إذ حكم بأنه يفض لغضبها كما يقتضيه نص الحديث .

دعوى سماع أبي بكر الحديث من النبي غير مسموعة

ثانياً : ان قوله (انما حكم ابو بكر بما سمع من النبي «ص») مدخول بأن دعوى سماعه ذلك من النبي «ص» غير مقبولة بعد ان أعلنناك باتهامه فيه وقوله (وهو عنده قطعي) ليس بقطعي ولا حجة فيه كما لا يختص ذلك به فان كل راوٍ لحديث على تقدير صحة روايته لا بد ان يكون قد سمعه ممن يروى عنه وهذا لا يخرج عن احاد الخبر الذي لا حجة فيه مطلقاً فكيف إذا كان الراوي وهو ابو بكر «رض» متهماً فيه .

ثالثاً : ان قوله (وأما ما حمله على ما فهمه فلانتفاء الاحتمالات) مردود بأن هذا الحمل غير متعين ولا دليل على تعيينه كما لا ينتفي معه الاحتمالات التي يمكن تطرقها في الحديث إذ من الجائز أن يكون قوله (صدقة) منصوباً على التمييز فيكون مفاده ان ما تركناه على وجه الصدقة لا يرثه أحد منا لحرماتها على أهل البيت «ع» وقد قوم الراوي وهو ابو بكر «رض» في ذلك لجواز أن يكون النبي «ص» قد وقف على لفظ الصدقة فظنه ابو بكر «رض» موقوفاً على الرفع بالخبرية لا على النصب بكونه تميزاً ولا شك في ان التمييز من صفات أهل التميز لا بمن فقد الرشد والتمييز .

رابعاً : ان قوله (فصار عنده دليلاً قطعياً تخصصاً لعموم تلك الآيات) دليل على جهله بمعنى التخصص وعدم فهمه لمعناه لأن الحديث مناقض لآية ميراث الانبياء بعضهم من بعض (يرثني ويرث من آل يعقوب) (وورث سليمان داود) فليس التقابل بينهما من تقابل العام والخاص حتى يخصه ويقضي

عليه بعد فرض تسليم جواز تخصيص مثله لعمومات الكتاب ، فان صريح الآية يقتضي توريت الانبياء مطلقاً والحديث بنصه يقتضي عدم التوريت مطلقاً (بقوله نحن معاشر الانبياء لا نورث) وبين النفي الكلي والايجاب الكلي قباين كلي وأين هذا من التنافي على معنى تنافي العموم للخصوص فالحديث اذن كذب وانتحال لا أصل له ويكفي في وضعه كونه مناقضاً لنص القرآن وما ناقض القرآن كذب اجماعاً .

زوجات النبي (ص) لسن من اهل البيت

خامساً : (ان قوله وأما الثاني فمن اهل البيت أزواجه على ما يأتي فلسن بمصومات فكذلك بقية أهل البيت) مدخول بأن آية التطهير صريحة في عصمة أهلها لأن الطهارة من الرجس والآثام عبارة عن العصمة منها وقد نفاهم الهيثمي عن أزواج النبي «ص» فوجب القطع بعدم دخولهن في منطوقها فهي لا تريد نساء النبي «ص» باعتراف الحجري نفسه ثم ان نزولها فيما عدا زوجاته «ص» من أهله من المجمع عليه بين أهل الاسلام فهو مقطوع به .

أما نزولها في الأزواج فمع قطع النظر عن خروجهن عن منطوقها الذي يقتضي عصمة الداخلين فيها بعدم عصمتهم قطعاً وضعف ما ورد في نزولها في نسائه «ص» وكون روايته من أعداء علي وبنييه «ع» ممن دأبهم صرف الاحاديث عنهم ووضعها في أعدائهم فهو مختلف فيه فلا حجة فيه مطلقاً على ان اجماعهم هذا قد انمقد قبل ظهور المخالف القائل بنزولها في زوجاته «ص» من اتباع بني أمية .

ولا شك في ان المخالف إذا كان حادثاً لا يقدح في تحقق الاجماع السابق

عليه خاصة إذا كان معلوم النسب فان الراوي نزولها في نسائه متأخر عن
روى نزولها في الخمسة (رسول الله وعلي وفاطمة والحسن والحسين «ع») .

والغريب من الهيئتي المتناقض المبطل انه يزعم هنا ان من أهل البيت
أزواجه ولسن بمعصومات ثم هو ينفي دخولهن في منطوق الآية عندما جاء
على ذكر أهل البيت في الفصل الأول في الآيات الواردة فيهم من الباب
الحادي عشر في فضائل أهل البيت النبوي ص ١٤١ من الصواعق المحرقة
لابن حجر فانه قال ما لفظه (أكثر المفسرين على انها نزلت في علي وفاطمة
والحسن والحسين لتذكير ضمير عنكم وما بعده وقيل نزلت في نسائه وورد
في ذلك أحاديث ، منها ما يصلح متمسكاً للأول ، ومنها ما يصلح متمسكاً
للآخر وهو أكثرها فلذا كان هو المعتمد كما تقرر) .

ثم اردف ذلك بحكاية جملة من النصوص الصحيحة الصريحة من طرقهم
تدل بصراحة على نزولها فيهم «ع» وجملة منها تصرح بخروج الزوجات عن
الآية ولكن الحجري لما كان مقيداً بقيد التعصب فقد احساسه وشعوره
وطعن ضميره فقال (فمن أهل البيت أزواجه) دون أن يفتدي إلى ما سيقرره
من التناقض الباطل .

حديث بضعة مني

يوجب عصمة فاطمة (ع)

سادسا : (ان قوله بضعة مني مجاز) باطل لأمرين :

الأول : ان كونه مجازاً لا يمنع من حمله على المعنى الاقرب للمعنى الحقيقي كما ذكره أئمة الأصول وهو ههنا وجوب ترتب الأحكام المرتبة على النبي «ص» ومنها العصمة والطهارة من كل الذنوب وإلا كان التخصيص بذلك منه لغواً باطلاً لا معنى له تعالى قول النبي «ص» عن اللغو والباطل .

وأما قوله (بل الظاهر ان المراد انها كبضعة مني فيما يرجع للخير والشفقة) فواضح البطلان لعدم اختصاص خبره وشفقته «ص» بخصوص ابنته «ص» بل هو شفيق ورحمة للعالمين أجمعين .

فتخصيصه لها بذلك دليل على ما ذكرنا من اعطائها ما له من الاحكام إلا ما أخرجه الدليل القطعي وإلا لزم لغوية قول النبي «ص» ان لم يرد المساواة والمشاركة فيما هو له «ص» وإذا بطل هذا ثبت ما ذكرنا من عصمتها .

الثاني : انا لو قطعنا النظر عن هذه الفقرة من الحديث لكفى دليلاً على عصمتها بقوله «ص» في آخر الحديث (يغضبني ما أغضبها) لأن النبي «ص» معصوم فيجب ان تكون معصومة فلو لم تكن معصومة لجاز عليها المعصية

الموجبة للحد أو التعزير وذلك يفضيها ويؤذيها وقد نهى رسول الله «ص»
عن ذلك على الإطلاق وقال ان ذلك اغضاب له وايداء ، والنبي «ص»
لا يفضي للباطل ولا يرضي به فيلزم أن يكون ايذاؤها واغضابها من ذلك
جائزاً وهو باطل بل لو جاز عليها الباطل لم يقل النبي «ص» على الإطلاق
يفضي ما أغضبها بل كان المناسب ألا يطلق لو أراد خلافه وكان يجوز
عليها الباطل في الجملة ومن حيث انه أطلق القول ولم يقيد بالغضب بغير
حق لاستلزامه لغوية التخصيص وعينية الكلام وعدم وجود ميزة لها على من
سواها من سائر الناس لثبوت غضب النبي «ص» لكل مسلم بل لكل كتابي
إذ اغضب بغير حق علمنا ان غضبها مطلقاً يفضيها وذلك دليل على انها
معصومة من الغلط وحينئذ يلزم صدقها في دعواها الارث ويكون مانعها
متعنتاً عادلاً عن الحق والضواب .

أبو بكر (ض) قد ارتكب خلاف السنة في مخاصمته فاطمة (ع)

سابعاً : ان ما ارتكبه أبو بكر «رض» في هذه الخصومة مخالف للسنة الواردة عن النبي «ص» في مثلها .

فهذا المتقي الهندي يحدثنا في أواخر ص ١٧٨ من منتخب كنز العمال بهامش الجزء الخامس من مسند أحمد (ان اعرابياً ابتاع من النبي «ص» فرساً انشئ ثم ذهب فزاد على النبي «ص» ثم جحد أن يكون باعها فمر بهما خزيمة بن ثابت فسمع النبي «ص» يقول ابتعتها منك فشهد على ذلك فلما ذهب الاعرابي قال له النبي «ص» احضرتنا قال لا ولكن لما سمعتك تقول قد باعك علمت انه حق لأنك لا تقول إلا حقاً قال فشهادتك شهادة رجلين^(١) فأبو بكر هنا قد خالف النبي «ص» وحكم على ابنته فاطمة «ع» بقوله

(١) وأخرجه أيضاً في ص ١٧٩ كما حكى تسميته بذلك كل من جاء على ترجمته كالاستيعاب في أواخر ص ١٦١ من جزئه الأول والحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه ص ٣٩٦ من جزئه الثالث والعسقلاني في ص ١٤٠ من تهذيب التهذيب من جزئه الثالث والدميري في حياة الحيوان الكبرى في أواخر ص ١٦٩ من جزئه الثاني في باب فرس .

فقط وهو يعلم ان خصمه فاطمة التي شهد الله لها بالطهارة من الافتراء فكان حكمه على نقيض ما حكم به النبي «ص» في قصة ذلك الاعرابي وشهادة خزيمة له ، فان كان ابو بكر «رض» عالماً بقصة الاعرابي مع النبي «ص» كما يزعم الهيثمي انه (اعلم الصحابة بالسنة) فلماذا خالفه وحكم بغير حكمه «ص» في دعوى ابنته فاطمة «ع» وان كان جاهلاً بها فلماذا يا ترى لم يبحث عن حكمه حتى يقف على جليلة الأمر فيها لا سيما ان الحجري وصفه بالتورع وعظيم الاحتياط فهل يا ترى كان ابو بكر «رض» أعظم شأنًا من رسول الله «ص» فحكم بعمله كما يزعم الهيثمي أو انه أراد ظلم بنت النبي «ص» وأخذ حقها ودفعها عن ميراثها ومع ذلك كله يزعم الحجري الخرف انه من أعدل الائمة وأعلمهم بالكتاب والسنة جزافا .

البيئة قائمة

على دعوى فاطمة فدك

ثامناً : ان قوله (ان دعواها انه «ص» نحلها فدك لم تأت عليها إلا بعلي وام أيمن فلم يكل نصاب البيئة) مدخول بأن أبا بكر «رض» قد أعطى جابرًا من مال البحرين عندما جاءه (وقال له وعدني رسول الله «ص» عند مجيئي مال البحرين ان يحثي لي بثلاث حثيات فحشى له ذلك) على ما حكاه البخاري في صحيحه ص ٧٣ في باب من وعد بانجاز الوعد من كتاب الشهادات من جزئه الثاني فلماذا يا ترى لم يطالبه بالبيئة على صحة قوله وطالب فاطمة ثمت رسول الله «ص» المصومة بحكم ما تقدم من النصوص بالبيئة على دعواها

شحلة فذك فاذا كان لا يجوز إلا بالبينة فكيف يا ترى استجاز ابو بكر «رض»
 اعطاء جابر ما ادعاه من مال البحرين وهو مال المسلمين جميعاً من غير بينة
 ولم يجوز اعطاء فاطمة حقها مع البيّنة على ان أحداً لم يقل ان ابا بكر «رض»
 كان عالماً بصدق جابر لكونه سمعه من النبي «ص» فهل يا ترى كانت فاطمة
 «ع» دون جابر في الصدق والأمانة فحكم له بمجرد قوله وأعطاه بقدر
 ما قال وسيدة نساء العالمين فاطمة «ع» لم يقبل لها قولاً ولم يسمع لها دعوى
 أو يا هل ترى ورد في جابر ما ورد فيها بسند صحيح كما مر (ان الله يرضى
 لرضا فاطمة ويفض بلفضها) أو يا ترى ورد فيه ما ورد فيها
 بالتواتر عن النبي «ص» انه قال (فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني) ،
 وإذا ثبت وجوب قبول قولها بدليل صدقها لعصمتها بحكم هذين النصين
 وغيرها ثبت استغناؤها عن الشهود وان مانعها كان ظالماً لها في ردها وجائراً
 في حكمه عليها بربك قل لي أيها المسلم ألم يكن الاجدر بهم احترامها وتوقيرها
 وطلب رضاها بدفع فذك إليها ولو ان أبا بكر «رض» طلب إلى المسلمين
 يومئذ تخلية فذك لها كان من المقطوع به ألا يخالفه في ذلك مسلم عرف قدر
 النبي «ص» وقدر ابنته ولكن القوم ابو الا ان يطلبوا غضبها وأذاها وعدم
 رضاها لتموت وهي غضبي عليهم (ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله
 في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذاباً مهيناً) .

لا يصح لأبي بكر أن يفرض على فاطمة الطرف المخالف

تاسعاً : (أن قوله على أن في قبول شهادة الزوج لزوجته خلافاً بين العلماء) مدخول بأنه لا يصح لأبي بكر «رض» أن يفرض على فاطمة «ع» المعصومة الطرف المخالف لدعواها اللهم إلا إذا كان يريد غضبها وإلحاق الضرر بها لا سيما أنها معصومة فلا تحتاج إلى الشهود وذلك أن المدعي إنما يحتاج إلى الشهود إذا لم يكن معصوماً وكان يجوز عليه الادعاء باطلاً فيستظهر على صحة قوله بالشهود لئلا يطمع الكثير من الناس في أموال الآخرين وإنكار حقوقهم الواجبة عليهم ولما كانت المعصمة تغني عن الشهادة وأقوى منها واقفاً وجب تصديق فاطمة «ع» في دعواها وكان مانعها عادلين في ذلك عن الحق والصواب .

عدم حكم أبي بكر بشاهد

ويمين غير صحيح

عاشراً : ان قوله (وعدم حكمه بشاهد ويمين أما لعله لكونه لا يراه ككثير من العلماء او انها لم تطلب الحلف مع من شهد لها) باطل لأمرين :

« الأول » بما تحقق من عصمتها وعدم احتياجها الى ما أطال به من غير طائل .

« الثاني » انه لا يجوز له ان يحكم عليها بما يراه لكونه خصماً ورأيه لا حجة فيه على خصمه ولأن الحكم بشاهد ويمين قد ثبت بمقتضى الحديث الصحيح ولا يلزم منه نسخ الآية كما توهمه بعض من لا خبرة له ، فان الآية دلت على الحكم بشاهدين او بشاهد وامرأتين وان ذلك كله حجة وليس فيها ما يدل على المنع من حجة أخرى لأن ثبوت الشيء لا ينفي غيره وليس من النسخ رفع الحكم الثابت بمقتضى المفهوم فلا مانع من العمل بما اقتضاه الخبر على ان قوله تعالى (فاستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) يريد التخيير بين الاستشهاد برجلين او رجل وامرأتين لا الترتيب بينهما فيكون الحكم بشاهد ويمين توسعة في دائرة موضوع التخيير وليس ذلك نسخاً ، وإلا كان قول أبي حنيفة يجوز الوضوء بالنبيذ نسخاً لقوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتييموا) وقول أحمد يجوز المسح على العمامة نسخاً لقوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) ثم اذا كان في ذلك خلاف بين العلماء فكيف جاز له ان يتمسك بالطرف الذي فيه هضم فاطمة (ع) ودفعها عن حقها اذ الاختلاف لا يكون وجهاً لترجيح ذلك على

ما يخالفه إلا إذا قصد به فقرها وأضرارها وإلحاقها بالمملقين حتى إذا أصبحت فقيرة لا تملك شيئاً انفض من حولها وحول زوجها وبنيتها انصارهم وتفرق عنهم أعوانهم ومواليهم فلا يستطيعون حينئذ استنقاذ حقهم والوصول إليه هذا ما قصده القوم في منعها فذك ويؤكد قوله تعالى (هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله « ص » حتى ينفضوا) .

الحادي عشر : ان قوله (وزعم ان الحسن والحسين وأم كلثوم شهدوا لها باطل) هو باطل وهو من اقبحه وذلك لما حكاه جماعة من علماء السنة جهلهم الجبري او تجاهل عنهم كصاحب مفتاح الفتوح شرح مصابيح السنة للبقوي من انها « ع » (جاءت بالحسن والحسين وأم كلثوم فشهدوا لها فردّها بعضهم بتوهم جر النفع وآخرون بعدم بلوغ النصاب) وهكذا حكاه كل من صاحب كتاب روضة الصفا وصاحب كتاب معارج النبوة وغيرهم من علماء السنة فكيف ينكر ذلك مع وجوده وكونه لا يعلم به لا يكون علماً بعدمه وعدم العلم جهل ولا يحتاج بالجهل الا جاهل مبطل وأما قوله (ان شهادة الفرع والصغير غير مقبولة) فهو غير مقبول ومردود بصريح القرآن الحاكم ببطلانه فانه دلّ صريحاً على قبول شهادة ذوي عدل مطلقاً فعلى من يزعم عدم قبول شهادة الفرع العدل ان يقيم الدليل المخصص لعموم اطلاق الآية وأنا لهم باثباته وهو لا دليل عليه سوى غصب الصديقة فاطمة حقها وأخذ فذك من يدها نعم قالوا بعدم قبول شهادة ذي التهمة والظنة وهما يتعالى عنهما الحسنان سيدا شباب أهل الجنة ^(١) خاصة مع شهادة آية التطهير لها بالمعصية

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في باب فضائل الحسنين « ع » من جزئه الثاني .

فإن قالوا انهما صغيران وشهادة الصغير غير مقبولة لكونه مسلوب العبارة شرعاً فيقال لهم كيف لا تقبل شهادة الحسنين « ع » وقد حكم الله بطهارتهما من مطلق الذنوب على ما جاء به التفسير الصحيح المتفق عليه بين المسلمين أجمعين في تفسير قوله تعالى (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً) وقد حكى المؤلف نفسه نزولها فيهم وأنه هو المعتمد لاسواه كما تقدم ذكره عن ص ١٤١ من الصواعق المحرقة لابن حجر وحينئذ لا يكون صغرها عذراً في رد شهادتهما بعد شهادة الله لهما مطلقاً بالطهارة من الذنوب كلها صغيرها وكبيرها على أن أبا بكر « رض » قد قبل شهادة العادل عنده وهو دون المعصوم قطعاً فلماذا يا ترى لم يقبل شهادة من هو فوقه لمصمته فهل لذلك وجه غير ما ذكرنا بل لو صح ما زعمه الهيثمي من عدم قبول شهادة الصبي لزمه التناقض القبيح والكفر الصريح وذلك لأن الله تعالى قد قبل نبوة الصغير فضلاً عن شهادته فقال عز من قائل في يحيى ابن زكريا « ع » (وآتيناه الحكم صبياً) وقال تعالى فيما اقتضه من خبر عيسى بن مريم (اني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبياً) فإذا كان الله تعالى قد جعل الصغير نبياً معصوماً فكيف يا ترى لا تقبل شهادته وهي دون ذلك بمراتب كثيرة ثم ان الحجري نفسه ذكر في آخر الفصل الثالث في الأحاديث الواردة في بعض أهل البيت « ع » ص ٢٠٦ ما لفظه (ولم يخلف غير ولده ابي القاسم محمد الحجة وعمره عند وفاة أبيه خمس سنين لكن أفاض الله فيها الحكمة ويسمى القائم المنتظر) ولا ريب في أن الحسنين « ع » أفضل من الحجة « ع » فكيف منع قبول شهادتهما لصغرها وأجاز إتياء الحجة الحكمة وهو عمره خمس سنين وجوز أن يكون إماماً وحجة مع صغره وهل هذا الا تناقض يدل بجلاء على بغض الهيثمي لمعة النبي « ص » وأما قوله (وفي قبول شهادة الزوج لزوجته خلاف) فباطل لأمرين :

« الأول » انه لا يجوز لأبي بكر « رض » ان يوقع قرعته على الطرف الخالف الموجب لضياح حق فاطمة « ع » إلا إذا قصد ايذاءها وأضرارها وإلحاق التلف بها كما ذكرنا .

« الثاني » ان الزوج المذكور وهو علي بن أبي طالب « ع » قد شهد الله له بالطهارة من مطلق الذنوب بنص آية التطهير وجعله النبي « ص » منه بمنزلة هارون من موسى الا النبوة فأعطاه « ع » العصمة التي هي إحدى منازل هارون من موسى وقال فيه (علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يفترقا حتى يردا على الحوض) والقرآن معصوم فوجب ان يكون علي معصوماً مثله فإن قالوا بعدم كمال النصاب في شهادة علي « ع » وأم أيمن لها فيقال اذا كان ذلك دون النصاب في قبول الشهادة فكيف قبل النبي « ص » شهادة خزيمة وهو دون النصاب واذا كان النبي « ص » قد قبل شهادة خزيمة وقال ان شهادته تعدل شهادة رجلين كان قبول شهادة علي « ع » واعتبار شهادته شهادة رجلين اولى اذ ان خزيمة دون علي « ع » في الصدق والأمانة والفضل والديانة ثم ان رسول الله « ﷺ » قد شهد لام أيمن بأنها امرأة من أهل الجنة فيما حكاه العسقلاني في إصابته ص ٢١٣ من جزئه الثامن وغيره ممن جاء على ترجمتها من حفاظ السنة ولا شك في صدق أهل الجنة وعدم كذبهم فوجب لذلك تصديق شهادتها فيه وشيء آخر لماذا يا ترى لم يطالب الصديقة فاطمة « ع » باليمين على الأصول المتبعة في الشريعة فان قالوا لعله لم يره فيقال لهم ان ذلك لا يصح لأمرين :

« الأول » انه لا يصلح ان يكون وجهاً لترجيح ما فيه هضمها ودفعها عن مالها .

« الثاني » بما أخرجه مسلم في صحيحه والبيهقي في مصابيح ص ٥١ من

جزئته الثاني والإمام مالك في ص ١٢٣ من صحيح الموطأ بهامش الجزء الثاني من مصابيح البغوي عن النبي « ص » (انه حكم بشاهد ويمين ويقول النووي في منهاجه ان جمهور أهل السنة على الحكم بشاهد ويمين وعد من أصحاب النبي « ص » أبا بكر « رض » وغيره بأسمائهم ولكن (الخليفة) لما كان يريد منع فاطمة « ع » فذك حكم عليها بغير حكم الله وحكم رسوله « ص » وقال محمد بن عبد الله الغنيجاني في شرحه على سنن السجستاني بعد أن قال روى الحديث مسلم وأحمد والترمذي وابن ماجه وغيرهم (ذكر ابن الجوزي في التحقيق عدد من روى الحديث فبلغ ما يزيد على عشرين صحابياً وأصح طرقه حديث ابن عباس ثم أبي هريرة) فانظر يا طالب الحق الى كتان الهيثمي ما هو الحق والصدق والى ما ارتكبه ابو بكر « رض » من غمطه ومضمه بما قد خالفه بنفسه وحكم بنقيضه لتعلم ثمة انه لا وجه لذلك غير ما ذكرنا وان القوم لم يتخذوا الطرق الشرعية في قضيتها وانما قضوا عليها بغير حق (وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون) .

ما حكاه عن زيد من تصويب

ابي بكر غير صحيح

« الثاني عشر » ان قوله (وسيأتي عن الإمام زيد بن علي بن الحسين انه صوّب فعل ابي بكر وعن الإمام الباقر « ع » ان علياً « ع » ما كان يعمل في سهم ذي القربى الا بما عمل به أبو بكر وعمر) مدخول بأن ذلك لا يخلو من وجهين اما ان يكون ما حكاه عن زيد بن علي مكذوباً به عليه فلا شاهد حينئذ له فيه واما ان يكون صدقاً فأثار التهمة ظاهرة عليه لا سيما اذا لاحظنا قوله ولو كنت مكانه لحكت بمثل ما حكم به ، اذ لم يقل لو كنت خليفة او إماماً لفعلت مثل فعله وهذا نظير قول القائل (لو كنت مكان فرعون لارتكبت ما ارتكبت من المصيان والشر والمعدوان) وخاصة ان كلمة (لو) لغة تدل على الامتناع وعدم امكان الوقوع وحينئذ فلا يدل كلامه على صواب ابي بكر « رض » في حكمه بغصب فدك وكذلك الحال في الحديث .

« الثاني » فان علياً لم يكن في استطاعته ان يغير ما فعله الشيخان « رض » من المنكرات والبدع المنافية لروح الشريعة والخارجة عن حدودها وقوانينها حتى انه روجي فـداه أراد ان يعزل شريحاً عن القضاء فنأدى مناديهم (واسنة عمراه) فعدل عن ذلك خوف الفتنة وألفت في عضد الأمة تقديماً فلأثم على المهم شرعاً وعقلاً فان قالوا ليس فيما ارتكبه القوم ما يخالف الشريعة فكيف لا يستطيع علي « ع » على تغييره وتبديله فيقال لهم ليس المنكر إلا ارتكاب ما حرم الله ونهى عنه والبدعة ادخال ما ليس من الدين في الدين

وقد ذكرنا على وجه التحقيق والشبوت إرتكاب القوم أعظم المنكرات وإدخالهم في الدين ما ليس داخلا فيه الشيء الكثير كما تقدم ذكره في الامر الرابع من أمور الكتاب فلتراجع ، وأما قوله (وأما عذر فاطمة في طلبها مع روايته لها الحديث فيحتمل انه لكونها رأت ان خبر الواحد لا يخص الكتاب) فيعطيك صورة من التناقض وما أكثر تناقضه فانه قرر ان أبا بكر « رض » لم يحكم بخبر الواحد وانما حكم بما سمعه من رسول الله « ص » وهو عنده قطعي وهنا قرر انه من احاد الخبر ، فلا يخص الكتاب لأن ذلك هو العذر لفاطمة « ع » في طلبها فالحيثمي اما ان يقول بأن الحديث الذي حكم به أبو بكر « رض » على فاطمة ودفعها به عن حقها من الاحاد لا يقتضي علماً ولا عملاً او انه يقول متواتر يفيد القطع فان قال بالأول بطل قوله الثاني بأنه قطعي وان قال بالثاني بطل قوله الأول بأنه من احاد الخبر فيجب طرح قوليه وتلك قضية التناقض والتضاد الموجبين لسقوطهما معاً .

ما نسبته الى علي والعباس من التساب من قول الفساق

الثالث عشر : وأما ما أورده من (حديث البخاري المشتمل على سباب علي « ع » للعباس وسباب العباس لعلي « ع ») فهو قول مرجف مجحف ناصب كاذب الا لعنة الله على الكاذبين فان علياً « ع » أعلا كعباً وأجل قدراً عما يتحدث فيه المخرفون وهكذا عمه العباس أجل من أن يرتكب مع ابن أخيه ما حرم الله لا سيما انهما سمعا رسول الله « ص » يقول (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر) على ما سجله البخاري في صحيحه ص ٣٩ من جزئه الرابع في باب ما ينهى من السباب من كتاب الأدب وبعد فها هو الداعي يا ترى الى ذلك التساب وأي غرض ومرض كان لمن وضع هذا الحديث المستهجن الذي لا يعزو ما فيه الى أمير المؤمنين علي « ع » الا الخارج عن الدين ثم كيف يا ترى يقدم العباس على سب علي « ع » وقد سمع النبي « ص » يقول فيه (من سب علياً فقد سبني) وكيف يصح لمن له دين أن ينسب سباب العباس الى علي « ع » وهو أكثر الناس علماً وأعظمهم حلماً فيما نص عليه النبي « ص » في الحديث المتفق عليه بين الفريقين كما أن رسول الله « ص » قال في عمه العباس من آذاه فقد آذاني على ما حكاه حفاظ السنة ممن جاء على ترجمته ثم كيف يا ترى يكون ذلك من المعقول وقد ثبت تعظيم علي « ع » لعمه العباس وتوقيره له واحترامه اياه لكبر سنه وعمومته للنبي « ص » ووصيته به عموماً وخصوصاً كما ثبت تقديم العباس لابن أخيه علي « ع »

وتعظيمه له حق بلغ من تعظيمه ان قال له (مد يدك حق أبيك فيقول الناس عم رسول الله « ص » بإيع ابن أخيه فلا يختلف عليك اثنان فقال له علي « ع » أو لها غيري) الى غير ذلك مما هو صريح في تنزيل كل منهما للآخر منزله من الاكبار والاجلال ولكن المبغضين يكذبون .

حديث البخاري المشتمل على التساب بين علي والعباس كذب

ثم اننا نقول للشيخ البخاري ومن يضرب علي وتره في نقل الأحاديث المكدوبة اقرون ان علياً والعباس صحابييان عدلان ام لا فإن قالوا نعم وهو قولهم فيقال لهم ان البخاري قد أورد هذا الحديث وهو فيه ما يوجب الحكم عليهما (بالفسق) لا العدالة وذلك لحديثه الآخر الذي أخرجه في صحيحه وتناقض فيه بقوله عن النبي « ص » (انه قال سباب المسلم فسوق وقتاله كفر) فان قالوا (غير عادلين) بطل قولهم بعدالة الصحابة أجمعين وان قالوا انهما عدلان بطل حديث البخاري وثبت تناقضه فيه وهذه إحدى متناقضات البخاري نضعها أمامك لتعلم ثمة بطلان قول الحجري (ان كتابه أصح الكتب بعد القرآن باجماع أهل السنة) ويتضح لديك انه انما صار أصح الكتب بعد القرآن عندهم لاعراضه عن فضائل الوصي وآل النبي « ص » وعدم احتجاجه بأئمة أهل البيت النبوي واحتجاجه بالمارقين والخارجين والنواصب من أعداء علي وبنيه « ع » في نضاعيف أبواب كتابه وان قالوا ان ذلك لا يوجب فسقاً فيقال لهم لو لم يوجب ذلك نسبة الفسق إليهما كما يقتضيه الحديث لأوجب الحكم عليهما بالحقارة والجهالة فإن الذي تشائما عليه

وتسابا من أجله اعني الولاية على الصدقة بما يرجع امره الى الآخرين لا إليهما فكيف يصح نسبة الحمافة والجهالة إليهما وهما عاقلان فاضلان ان لم يكونا أوفر عقلا وأكثر فضلا من غيرهما فلا أقل من مساواتهما فيهما الآخرين ومن غريب تناقض الشيخ البخاري في الحديث انه أخرج في صحيحه ص ٩٣ من جزئه الثاني في باب مسح الغبار عن الناس في السبيل من كتاب الوصايا عن النبي «ص» انه قال (ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم الى الجنة ويدعونه الى النار) وهذا كما تراه صريح في ان حال قاتلي عمار كحال فرعون وقارون وهامان كلهم يدعون الى النار وفي القيامة لا ينصرون ولكنه نقض هذا بما أخرجه في أواخر ص ٢٠١ من جزئه الثاني في باب مناقب الحسن والحسين عن النبي «ص» (انه قال للحسن بن علي ابني هذا سيد ولعل الله يصلح به بين فئتين من المسلمين) اذ كيف يا ترى يصح ان يكون أهل الشام يومئذ من المسلمين وهم يدعون الى النار ويستحلون بغض علي «ع» وسبه وهو الذي قال فيه النبي «ص» (يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله) وقال فيه (من ابغض علياً فقد أبغضني) وقال فيه (من سبك فقد سبني) ولا شك في أن سب النبي «ص» وبغضه كفر ونفاق ومثله سب علي «ع» وبغضه فكيف يصح مع ذلك ان يكونوا مسلمين لولا تناقض البخاري وبطلان حديثه وهناك كثير غير هذا ملأ به صفحات كتابه يمسر على المتتبع حصرها وحسبنا هذا القدر في سقوطه عن الاعتبار .

تصديق القوم لعمر

في حديث لا نورث باطل

الرابع عشر : ان قوله (قال عمر أنشدكم بالله هل تعلمون ان رسول الله «ص» قال لا نورث قالوا قد قال ذلك) باطل وغير صحيح وذلك لأنه لو كان صحيحاً فلماذا يا ترى لم يظهره عندما جاءت فاطمة تطالبهم بالارث وتركوا ابا بكر «رض» يتفرد هو وحده بنقله ولم يقل أحد من الحاضرين يومئذ سمعنا رسول الله «ص» يقول ذلك فان قالوا انهم يومئذ لم يستحضروه فيقال لهم :

أولاً : كيف يصح ذلك للهيتمي وهو الذي وصفهم بعدم النسيان والغفلة فيما سمعوه ووعوه من النبي «ص» لولا تناقض الحجري .

ثانياً : لا شك في ان تذكر الشيء المنسى عند ذكره لمن كان قد سمعه وعلم به أمر لا يحتاج معه إلى اقامة دليل .

فلماذا يا ترى لم يذكروه مدة حياة فاطمة «ع» وهي ستة أشهر وهي المدة التي هجرت فيها ابا بكر «رض» وكانت غاضبة فيها عليه ثم كيف يصح نسبة التصديق من علي «ع» لعمر «رض» بصحة الحديث وهو الذي أباح لزوجته فاطمة «ع» ان تطالب ابا بكر «رض» ميراثها من النبي «ص» وهو الذي شهد لها بنحلة فذك فردوا شهادته .

ومما يؤكد لك كذب الخبر ان عثمان كان من الذين قالوا بصدق عمر في ذلك مع انه هو الذي وهب ابن عمه مروان بن الحكم فذك فلو كانت صدقة

كيف جاز لعثمان ان يهبها لمروان إلا إذا كان عثمان يرى صحة القاعدة المشهورة عند العوام (وهب الامير ما لا يملك) .

وشيء آخر انه لو كان علي والعباس يعلمان بصحته فلماذا يا ترى تركا فاطمة بنت رسول الله «ص» تدعي الباطل من الميراث ومن نخلة فـدك وهما عدلان لا يرتكبان الباطل ويمنعان منه ولا يعينان عليه بل لو كان ذلك صحيحاً فلماذا يا ترى (أرسل أزواج النبي «ص» عثمان الى ابي بكر «رض» يسألنه عنهن من تركة النبي «ص» فمنعتهن عائشة تصديقاً لقول أبيها فانتهين بقولها) على ما حكاه البخاري في ص ١٠٨ من جزئه الرابع في باب قول النبي «ص» لا نورث وأورده المؤلف في أواخر ص ٣٦ من الصواعق المحرقة لابن حجر ، ومن هذا ونحوه تستشرف أيها المسلم الحر على القطع بأن حديث ما تركناه صدقة لا أساس له من الصحة .

الخامس عشر : ان قوله (فان زعموا بقاء شبهة يلزمهم تغلب علي وأخذه من العباس ظلم) هو ظلم وهو من أقبحه وذلك لأنه إذا كان صدقاً كان ارثاً لفاطمة «ع» قد تصرف فيه وراثتها وهم علي وأولادها «ع» فان قالوا ان العباس عم النبي «ص» وهو يرثه فيقال لهم لا يرث العم مع وجود الولد ولهذا لم يطالب العباس بارث ابن أخيه كما طالبت به فاطمة «ع» إذ لو كان يرث معها شرعاً لشاركها في المطالبة ولم يسكت عن حقه ، ألا ترى انه لما كان لأزواجه «ص» الثمن أرسلن عثمان الى ابي بكر يسألنه نصيبهن من ميراثه وحيفئذ فأين ما افتراه من استلزام ذلك نسبة الظلم الى علي «ع» فان قالوا ان العم يرث مع الولد فيقال لهم ان ذلك لا حجة فيه لأمرين :

الأول : ان ذلك مما تفردوا بنقله فهو من الشهادة للنفس مردود على صاحبه .

الثاني : انه مناقض لنص القرآن الحاكم بأن الاقرب الى الميت أولى بغيرائه مطلقاً سواء أكان له فرض أم لا وذلك عموم قوله تعالى (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) ولا دليل على تخصيصه مطلقاً ولا شك في ان البنات أقرب من العم لذا كان الميراث لها خاصة دونها فلها النصف بالفرض والباقي يرد عليها بالقرابة لكونها أقرب إليه منه وهذا واضح لا غبار عليه .

التضاد بين حديث لا نورث وآيات مواريث الأنبياء

السادس عشر : ان قوله (لا يعارض قوله ما تركناه صدقة قوله تعالى (وورث سليمان داود) لأن المراد ليس وراثته المال بل النبوة والملك) باطل لأمر :

الأول : ان النسبة بين آيات ميراث الأنبياء بعضهم من بعض وبين الحديث المختلق بقوله نحن (معاشر الأنبياء لا نورث) نسبة أحد المتعارضين للآخر لا نسبة العموم والخصوص كما مرّ فان الحديث يفيد نفي التورث بين الأنبياء جميعاً وقوله تعالى فيما اقتضه من خبر زكريا (ربي هب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب واجعله ربي رضياً) أي نبياً يفيد التورث بينهم عموماً وبين هذا وذاك تباين كلي .

الثاني : لو أراد ارث النبوة والعلم دون المال لزم حمل الآيات على خلاف ظاهرها بغير دليل إذ الارث حقيقة في ارث المال لغة وشرعاً فاطلاقه على

غيره مجاز لا يصار إليه إلا بدليل ولا دليل عليه ، وأما قوله (بدليل) اختصاص سليمان بالارث مع ان له تسعة عشر أخاً (فليس بدليل وذلك لأنه ان أراد به اختصاص سليمان بالارث تخصيصه بالذكر في منطوق الآية فهو لا يوجب نفي ارث الآخرين من اخوته وان أراد به حصر الارث به فالآية لا مفهوم لها يدل على الحصر لكي يثبت الحكم له وينتفي عن سواه .

الثالث : ان ارادة النبوة والعلم من الارث في منطوق آيات ميراث الأنبياء «ع» مضافاً الى انه مجاز بدليل ان الارث (هو انتقال أمر من موضع الى آخر على ما قاله التفتازاني في شرح عقائده في مقام الاستدلال على بطلان قول النصارى بانتقال العلم والحياة إلى عيسى (بأن المستقل بالانتقال لا يكون إلا الذات دون الاعراض والصفات) وذلك يبطل دعوى الحجري ابطالاً ، ان العلم والنبوة لو كانا يورثان لم يكن على وجه الأرض إلا الانبياء والعلماء فإن الميراث لا يختص به واحد من الورثة دون الآخرين ، فأول من خلق الله نبينا آدم «ع» فلو ورث أولاده نبوته وعلمه كما يزعم الهيثمي وجب أن يكون جميع أولاد آدم «ع» أنبياء وعلماء وكذلك أولاد أولاده الى يوم القيامة .

والتخصيص ببعض دون بعض تخصيص بلا تخصيص وترجيح بلا مرجح وهما باطلان ويلزم ايضاً ان يكون ابن الحجر ومسيلمة والعنسي أنبياء لأنهم ايضاً من ولد آدم «ع» ثم اننا نقول لابن حجر إذا كان المراد ارث العلم والنبوة كان علي «ع» وارثاً لنبوة النبي «ص» فلا يجوز تقديم ابي بكر «رض» عليه ولو قلنا بصحة خلافته على ما ذكره المؤلف نفسه في انكار تجويز تقديم الامام المهدي «ع» على عيسى «ع» في أوائل ص ١٦٥ عند ذكر الآية الثانية عشرة من الصواعق المحرقة لابن حجر .

والغريب ان الهيثمي لا يرضى ان يكون علي اماماً بعد للنبي «ص»

ويرى ان ذلك سنة ملوكية لا يجوز اجتماع النبوة والامامة في بيت واحد كما يقول (الخليفة) عمر «رض» وهنا تراه يزعم ان النبي «ص» يتولد منه نبيّ ويرث منه نبوته وعلمه فأثبت ما نفاه من عدم رضاه باجتماع النبوة والامامة في بيت النبي «ص» .

بطلان قولهم انهم ورثوا الكتاب

وأما قوله (انهم ورثوا الكتاب) فان أراد به أوراقه ونقوشه وما عليه من الجلد فهو مال يورث على وجه الحقيقة وان أراد به ألفاظه ومعانيه فهي أعراض لا تقبل الانتقال فلا تورث وليس لها في الوجود صورة كما ان قوله تعالى فيما حكاه عن نبيه سليمان (واوتينا من كل شيء) يدل على ارث المال لأن من جملة كل شيء ارث المال الذي يقتضيه مدخول (كل) المتناول له بعمومه للوضعي .

ويقول الزمخشري في تفسيره الكشاف في تفسير الآية (ورث سليمان من أبيه الف فرس) .

وحكى محمود القزويني في كتابه عجائب المخلوقات بهامش الجزء الثاني من حياة الحيوان الكبرى ص ١٨٠ في مادة فرس عن محمد بن السائب الكلبي (ان سليمان ورث من أبيه الف فرس) ويظهر منه ان ذلك قول جمهور مفسري السنة فان قالوا لماذا لم يرثه اخوة سليمان كما ورثه سليمان فيقال لهم ليس في كتاب الله ما يدل على نفي ارثهم وثبوت الشيء لا ينفي غيره .

ويقول السيوطي في الدر المنثور عند قوله تعالى (يرثني ويرث من آل يعقوب) (قال يرثني مالي ويرث من آل يعقوب النبوة) ومما يدل على ارادة المال قوله (واجعله ربي رضياً) بعد قوله (يرثني) فانه دليل ظاهر على ارادة ارث المال والا لزم التكرار واللفظ في الآية وكان المعنى هكذا (يرثني العلم والنبوة واجعله ربي عالماً نبياً) وبطلانه واضح فلا يصح حمل الآية عليه وأما قوله (ان معنى قوله خفت الموالى من ورائي اني خفت أن يضيعوا العلم والدين) فواضح الفساد وذلك لأن الموالى لا يستطيعون تضييع علم زكريا ودينه مع وجود الوارث الذي قال فيه (رضياً) وانما ضيع الهشمي وأضرابه من أمّة نبينا «ص» علمه ودينه ونبتوا الكتاب وراء ظهورهم وعدلوا عن اعداله الى من لا يعرف اباً ولا كلاله ومن كان يقول (كل الناس افقه منه حق المخدرات في الحجال) ويقول (لولا علي لهلك عمر) ويقول (لا ابقاني الله لمعضلة ليس لها ابو الحسن) كما نص عليه أحاديث الفريقين المتواترة .

وأما قوله (لم يحك أحد انه كان لزكريا مال حتى يطلب ولدأ يرثه) فمدخول بأن الذي يرى بأن الارث حقيقة في ارث المال يحكى انه كان لزكريا مال ويقول ايضاً ان ترك الحكاية لا يوجب حكاية عدمه ولا يكون دليلاً على نفيه ولما كانت الآية صريحة في ارث المال وجب بدليل الاقتضاء ان له مالاً طلب ولدأ يرثه والا لزم بطلان معنى الآية وبطلانه باطل .

وأما قوله (ان مقام النبي يأبى طلب ذلك) فباطل ولا يأباه مقام النبي «ص» وذلك لأن قوله (خفت الموالى من ورائي) يريد بهم الذين يرثون المال بالضرورة دون النبوة بالإجماع والموالى الذين كان يخاف منهم لم يكونوا صالحين للنبوة فلا يحملهم الله تعالى أنبياء فكان خوفه من تضييع الموالى ماله وانفاقه فيما لا يرضى الله ويوجب سخطه وشيء آخر انه لو كان يريد النبوة كان خوفه من وصول ارث النبوة

إليهم وطلب غيرهم لا معنى له إذ ان نبي الله كان يعلم ان الله تعالى لا يعطي النبوة إلا لمن يصلح لها ويكون اهلاً لتعلق الارادة به فهو من هذه الناحية لا يخشى ولا يخاف أصلاً ومنه يتضح لك فساد مزعمته .

قال الهيثمي الثامنة زعموا ان النبي «ص» نص على الخلافة لعلي اجمالاً لقولهم انا نعلم قطعاً بوجود نص جليّ وان لم يبلغنا لأن عاداته في حياته قاضية باستخلاف علي «ع» على المدينة عند غيبته عنها حتى لا يتركهم من دون رئيس فاذا لم يخل بذلك في حياته فبعد وفاته أولى وجوابها مرّ مبسوطاً في الفصل الرابع بأدلتها ومنه انما ترك ذلك لعله بأن الصحابة يقومون به ويبادرون اليه لمصمتهم عن الخطأ ومن ثم لم ينص على كثير من الاحكام بل وكتلها الى أنظار مجتهدهم على اننا نقول انتفاء النص الجليّ معلوم قطعاً والا لم يكن ستره عادة إذ هو مما يتوفر الدواعي على نقله وايضاً لو وجد نص لعلي لمنع غيره كما منع ابو بكر مع انه أضعف من علي الانصار بخبر الائمة من قريش فأطاعوه مع انه خبر واحد فكيف حينئذ يتصور وجود نص جليّ يقيني لعلي وهو من قوم لا يعصون خبر الواحد في أمر الامامة وهم من الصلابة في الدين بالهمل الاعلا بشهادة بذلهم الانفس والاموال ومهاجرتهم الاهل والاولاد في نصره الدين ثم لا يحتج عليهم بذلك النص الجليّ بل ولا قال أحد منهم عند طول النزاع في أمر الامامة ما لكم تتنازعون والنص الجليّ قد عيّن فلاناً لها فان زعم زاعم ان علياً قال لهم ذلك فلم يطيعوه كان ضالاً مفترياً منكرأ للضروريات فلا يلتفت إليه .

النص الجليّ

في خلافة علي (ع) موجود

أقول : الضال المفترى والمنكر للضروري من يزعم انتفاء النص الجليّ على خلافة علي (ع) من قبل النبي (ص) ، ويزعم اثباتها لأبي بكر (رض) ، ومن يزعم قارة ان حديث أبي بكر (رض) قطعي لأنه سمعه من رسول الله (ص) ، وأخرى يزعم انه خبر واحد. ليس بقطعي فالحيثمي بحكم ما قرره ضال مفتر منكر للضروري فلا يلتفت اليه أولاً فان الاحاديث المناصّة على علي (ع) بالخلافة كثيرة وكلها صحيحة ثابتة من طريق أهل السنة وهي بنفسها قد نفت الخلافة عن أبي بكر (رض) ، وقد ذكرنا بعضها فيما تقدم ومن كانت لديه هذه النصوص الواضحة التي كل واحدة منها يكفي لإثبات خلافته فضلاً عما إذا أنعم النظر حتى البليد في جميعها بمين صحيحة فانه يستشرف على العلم اليقيني بأن علياً (ع) هو امام الأمة وخليفته الأول بعد النبي (ص) .

أما ما حكاه المؤلف عن الشيعي من النص الجليّ اجمالاً على علي (ع) فإنما جاء به على سبيل التنزل لخصمه السني لإنكاره النص عليه ، وجملة القول ان لو قطعنا النظر عن تلك النصوص الكثيرة الدالة على خلافته فانا نأتيهم من طريق لم يمكنهم المماراة فيه فنقول لما علمنا ان النبي (ص) لم يهمل الامّة بغير خليفة في غيبته الموقته حفظاً لها من الشر والفساد فعدم اهماله (ص)

لها في غيبته الدائمة بطريق أولى فاذا تسجل هذا علينا انه نص على الخليفة بعينه ولو لم يبلغنا ذلك .

وإذا كان ثمة امام منصوب عليه فهو علي بن ابي طالب «ع» بدليل تقدمه بالفضل على أصحاب النبي «ص» جميعاً هذا ملخص ما تقرره الشيعة من النص الاجمالي على خلافة علي «ع» دون ما عزاه إليهم الحجري فان فيه الكذب الصريح وهو قوله عنهم (لأن عادة النبي «ص» قاضية يجعل علي «ع» على المدينة خليفة عند غيبته عنها) فان ذلك لم يتفق في سوى غزوة تبوك ، فكيف يجوز ان يكون ذلك عادته عند غيبته عنها في سائر الغزوات وعلي «ع» معه «ص» في كل زحف إلا تبوك كما صرح بذلك ابن عبد البر في الاستيعاب وغيره من مؤرخي السنة .

ما فعله الصحابة هو الباطل

❧ ما فعله النبي (ص)

ثانياً : ان قوله (ومنه انه انما ترك ذلك لعلمه بأن الصحابة يقومون به)
باطل لأمر :

« الأول » انه ان كان ترك النبي «ص» تعيينه حقاً كان تعيين الصحابة له باطلاً وان كان ترك النبي «ص» له باطلاً لزم الهشيمي ان يلصق الباطل بالنبي «ص» وهو كفر ونفاق وزندقة وإلحاد اذ لا واسطة بين الحق والباطل .

« الثاني » ان النصوص قائمة على تعيين الخليفة باسمه ونعته وشخصه فليس لهم تعيين غيره بدليل قوله تعالى (وما كان المؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمراً ان يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً) ومعه لا يخفى بطلان قوله (قد اوكل امر تعيين الخليفة الى الصحابة بعده) لأن الله تعالى ورسوله «ص» قد قضيا بأن يكون علي خليفة لرسوله «ص» فليس لهم ان كانوا مؤمنين ان يختاروا سواء يعدلوا عنه الى غيره من الدخلاء على أن ذلك يلزم الحجري ان يقول بالتفويض وذلك كفر صريح لقوله تعالى (ألا له الخلق والأمر) فهو لم يفوض أمراً مطلقاً تكويناً كان او تشريعاً الى احد من عباده نبياً كان أو غير نبي فكيف يجوز لمسلم ان يزعم انه اوكل امر تعيين الخليفة الى الناس وهو من أهم الامور وهم يخطئون أكثر مما يصيبون ويجهلون ما يضرهم وما ينفعهم في دينهم ودنياهم لا سيما انه تعالى نهاهم عن التقدم بين يدي الله ورسوله «ص» ولم يجعل لهم

شيئاً من الامر مطلقاً بقوله تعالى (يقولون هل لنا من الامر من شيء قل ان الامر كله لله) .

« الثالث » لا داعي للنبي « ص » ان يوكل الصحابة بالقيام بتعيين الخليفة بعده فهل يا ترى كان رسول الله « ص » أقل فهماً وأدنى معرفة منهم بمن يقوم مقامه ويسد مسده في غيبته الدائمة وهل كانوا أفهم منه وأرق نظراً وأوفر عقلاً في ذلك من النبي « ص » وإذا كانوا أكمل منه « ص » واعرف بصلاح أنفسهم وفسادها منه فلماذا لم يقل الهيثمي بنبوتهم دون النبي « ص » ويربحنا ويربح نفسه من هذه التمحلات الفاسدة الدالة على فساد عقيدته ودينه لا سيما انه يزعم أنهم معصومون من الخطأ وإذا كانوا معصومين وأعرف بما يصلحهم وما يفسدهم في الدين والدنيا من رسول الله « ص » كان ارسال الله تعالى محمداً « ص » لهم عبثاً باطلاً وذلك هو الكفر الذي يلزم الحجري ان يقول به لاقتضاء ذلك قوله ، فإذا كان رسول الله « ص » أوفر عقلاً من ذوي الاهواء المختلفة والطباع المتضادة وأعلم منهم بما فيه صلاحهم وفسادهم فهل يا ترى كان عاجزاً عن القيام بتعيينه وهم كانوا قادرين عليه او انه « ص » أراد بترك تعيينه إليهم ان يثير الهرج والمرج بين أصحابه وهو العالم باختلاف طباعهم وتضارب أهوائهم مع قرب عهدهم بالكفر وهو الحافظ لهم عما يوجب الشر والفساد او يا هل ترى ان تعيينهم له لا يوجب وقوع شيء من ذلك ويوجبه تعيين الله ورسوله « ص » او كان الهيثمي يريد بذلك التنقص من قدر الله وقدر النبي « ص » فيجعلهما دون أصحاب النبي « ص » في الرضا والقبول والتسليم والانقياد بما يقولان به عند الناس كل ذلك ليس بالممكن ولا بالمعقول ان يكون فإذا تسجل لديك بطلان هذا ثبت تعيينه من قبل النبي « ص » .

« الرابع » ان الذي اختار الصحابة تعيينه للخلافة لا يصلح لها ولم يكن أهلاً لها وذلك لما ثبت عن ابي بكر « رض » من الاعتراف على نفسه بأن له شيطاناً يغويه وكان يحكم في دين الله بالرأي والنظر وشك في الخليفة عند موته ولم يدر من هو كما يزعم ومات وليس في عنقه بيعة لإمام زمانه الى غير ذلك من الصفات التي تحط صاحبها عن تناول رتبة الإمامة العامة والحكومة المطلقة كما مر .

« الخامس » ان رسول الله « ص » قد بين للأمة أموراً كثيرة مما هو في الأهمية دون أمر الإمامة بمراتب كثيرة وكان يعلم بأن اصحابه بل كل من يقوم بالمعروف يقوم به فلو صح ما ذكره الهيثمي او كان يصلح ان يكون وجهاً لتركه كان عليه ترك ذلك كله وايقال أمره الى الصحابة لا خصوص أمر الخلافة ولما كان هذا باطلاً كان ذلك مثله باطلاً .

« السادس » لو صح ما زعمه الحجري من أنه أوكل أمره الى الصحابة لزم عصيان النبي « ص » لأمر ربه لانه تعالى منع من أن يكون لهم من الأمر من شيء فكيف يجوز نسبة جواز ذلك لهم الى النبي « ص » الا اذا كان الهيثمي يريد الغض من قداسة النبي « ص » ونسبة تحليل ما حرم الله عليه احتفاظاً بكرامة أوليائه الذين خالفوا الله ورسوله « ص » .

قوله ان الصحابة معصومون باطل

ثالثاً : ان قوله (لمصمتهم من الخطأ) من الدعاوى المجردة عن الدليل كما دقته من سرد الأقاويل الباطلة التي لا يقودها شيء سوى العصبية المتمثلة في منطقهم وبعد فان المعصوم لا يرتكب خطأ ولا يقتترف ذنباً وأكثر الصحابة ركبوا متون أهوائهم وضربوا بالكتاب والسنة عرض الجدار طمعاً في عاجل الدنيا على أجل الآخرة حتى أنزل الله في ثلبهم والتنقص منهم قرآناً وحكم رسول الله « ص » عليهم بدخول النار وانه لا يخلص منهم الا مثل همل النعم ثم كيف يا ترى يكون معصوماً من سجد للأصنام مدة من الزمان وعبد اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى ورابعها هبل دون الله وما تظاهر بالإسلام إلا للوقعة فيه وتغييره وقبيله باسمه .

رابعاً : ان قوله (ومن ثم لم ينص على كثير من الأحكام بل وكلها الى آراء مجتهديه) من أوضح أفراد الزندقة والإلحاد لاستلزامه تكذيب القرآن والسنة فمن الأول قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمي ورضيت لكم الإسلام ديناً) ، وقوله تعالى (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) ، وقوله تعالى (ليظهره على الدين كله) ، وقوله تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) ، والاجتهاد ليس من العلم في شيء ، وقوله تعالى (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) وما زعمه من الاجتهاد غير مستند الى كتاب الله والسنة فهو حكم بغير ما أنزل الله وأما السنة فقوله « ص » (ما من شيء يقربكم الى الجنة الا أمرتكم به وما من شيء يبعدكم عن النار الا نهيتكم عنه فلا تلمزوني على شيئاً) وما دل (على ان من قال بأن محمداً لم يبلغ ما أنزل إليه فقد كفر) وما دل (على وجود علم كل شيء عند

عرة النبي « ص » اذ قرنهم بالقرآن وحكم بأنهما لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض (كل هذا وأمثاله يمنع ما زعمه الحجري من ايكال النبي « ص » شيئاً من الأحكام الى رأي أحد من الناس على الإطلاق ثم أن القرآن لم يأذن لرسول الله « ص » المعصوم من الخطأ ان يحكم برأيه في الدين فقال عز من قائل (وان أحكم بينهم بما أراك الله) وقال تعالى (ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين) والهيتمي يقول كفوراً ان رسول الله « ص » لم ينص على كثير من الأحكام بل وكلها الى اراء المجتهدين المعلوم انهم غير معصومين ويزعم ان نظرهم أصوب من نظر المعصوم الذي لم يأذن له الله في ابداء الرأي في دينه وانما حصر نطقه بالوحي من عنده وحرّم القول عليه بغير علم ومنع من الحكم في الدين بالرأي والنظر فهو ينسب التخصيص الى النبي « ص » في تبليغ ما أنزل إليه وعدم بيانه للناس خوفاً على سقوط المنقلبين في أسفل درك من الجحيم أجل لما كان الحجري واضرا به جاهلين بالدين وأحكامه وأدلتهم وقوانينه لانحرافهم عن أعدال القرآن عرة النبي « ص » أهل بيته « ع » عمدوا الى اتباع ارائهم وما تستحسنه ميولهم وجعلوا أهواءهم وميولهم أدلة في اقتناص حكم الله ولذلك حصل التغيير والتبديل في الدين فهذا (الخليفة) عمر « رض » قد قضى في الجدل بسبعين قضية متناقضة وقال بعضهم قضى بمائة قضية ينقض بعضها بعضاً وقد ثبت بالضرورة من دين المسلمين انه لا تناقض في الدين وان حكم الله واحد لا تغيير فيه ولا تبديل (ولن تجد لسنة الله تبديلاً ولن تجد لسنة الله تحويلاً) كما يقول القرآن ولا ريب في ان ما حكم به عمر « رض » من السبعين المتناقضة او المائة المتضادة أكثره من الحكم بغير ما أنزل الله تعالى .

النص الجلي موجود

غير مفتفي على خلافة علي (ع)

خامساً : ان قوله (علي انا نقول انتفاء للنص الجلي معلوم قطعاً والا لم يمكن ستره عادة إذ هو مما تتوفر الدواعي على نقله) مدخول لأمرين :

الأول : ان عدم نقله لا يوجب علماً بعدمه ولا يكون دليلاً على انتفائه خاصة إذا كانت الدواعي متوفرة لعدم نقله من بغض علي «ع» والحسد له ومنافاته لما قامت عليه السقيفة من عقد الخلافة لغيره فلو نقلوه كان ذلك طعناً على أنفسهم وخطأً لها لا سيما ان لهم طريقاً خاصاً في كتمان الحديث وستره إذا خافوا من نقله الفتنة والوقيعه في أصحاب النبي «ص» لأنهم خالفوه وفعلوا ضده كما مرّ عليك بيانه حتى انهم غالوا فيهم فأوجبوا الامساك عما شجر أي وقع بينهم من الاختلاف والاضطراب .

وقالوا : قال رسول الله «ص» (إذا ذكر أصحابي فأمسكوا) على ما زعمه المؤلف في أوائل ص ٢١٤ من الخاتمة في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة في الصحابة من الصواعق المحرقة لابن حجر .

وحكى ايضاً في ص ٢٠٩ من الخاتمة نفسها عن ابي زرعة (إذا رأيت الرجل يتنقص أحداً من أصحاب رسول الله «ص» فاعلم انه زنديق) وما ادري ماذا يقول الهيثمي وابو زرعة وأضرابهم من المغالين في أصحاب النبي «ص» في رسول الله «ص» الذي تنقص أكثر أصحابه في حديث الحوض وحكم

بأن الناجي منهم من النار قليل وماذا يقولون فيه «ص» عندما تنقصهم وقال
بأن فيهم بطانة الشر ، وماذا يقولون فيه «ص» حينما تنقصهم وقال فيهم
فأقول سحقاً سحقاً لمن بدل بعدي ، وماذا يقولون فيه «ص» عندما قال لهم
(لتتبعن سنن من كان قبلكم شراً بشيراً وذراعاً بذراع وهم اليهود والنصارى)
فهل يا ترى ان هناك تنقصاً أعظم من تنقص النبي «ص» لهم أو يا هل ترى
ان هناك طعناً أشد وأجرح لقلب الهيثمي من طعن النبي «ص» فيهم فالذين
تنقصوهم وطعنوا فيهم لم يبلغوا تنقص النبي «ص» منهم وطعنه فيهم وان
بلغوا ذلك الحد فلم يتجاوزوه ولم يقولوا أكثر منه فان كان ما قاله النبي «ص»
فيهم صحيحاً فعلاً كل هذا القلوف فيهم ونسبة الطاعنين فيهم إلى الزندقة وان
كان ما قاله فيهم باطلاً فالأولى بالحجري وابي زرعة وأمثالهم أن يلصقوا
الباطل والزندقة (والعياذ بالله) بالنبي «ص» قبل ان يلصقوها بالطاعنين
ليثبتوا للناظرين انهم يختارون المروق عن الدين وينشدون وجه الحق بالطعن
في النبي «ص» ونسبة الزندقة اليه .

الثاني : بما سبق ذكره من ان النصوص على خلافة علي «ع» كثيرة
ظاهرة غير مستورة وكاملة غير منقوصة وثابتة بالتواتر من طريق أهل السنة
ومدونة في صحاح كتبهم المعتبرة ومسانيدهم المعروفة المعتمدة عمل بها قوم
وخالفها آخرون .

وأما قوله (لو وجد نص اعلمي لمنع به غيره) فمدخول بالنقض :

أولاً : بأن نقول لهم ما تقولون لو قال لكم قائل هل النص من الله
أعظم أو من النبي «ص» فان قالوا من الله أعظم وهو قولهم فيقال لهم فلماذا
لم يمنع النص ما ارتكبه عمر «رض» بقوله (ان النبي ليس بجزر) مع ان الله

تعالى قد نص في القرآن بقوله في وصف نبيه «ص» (وما ينطق عن الهوى
ان هو الا وحي يوحى) .

فلماذا يا ترى لم ينتصر لرسول الله «ص» منهم منتصروهم على ما يزعم
الحجري انهم بذلوا نفوسهم وأموالهم وهجروا ديارهم وعيالهم في نصرته
ونصرة دينه ، ولماذا يا ترى صوب جماعة منهم قول عمر «رض» فتابعوه على
تلك الطامة التي تهون عندها الطامات والبلية التي تصغر دونها البليات وجماعة
أخرى قالت بلسانها دون جنانها (ائتوه ليكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده)
إذ لو كانوا صادقين فما الذي كان يمنعهم منه ومن توبيخ ذلك القائل وطرده
وتبعيده وعدم موافقتهم له ، ولماذا يا ترى تخلفوا عن جيش اسامة ولم
يطيعوه وقد أمرهم بتنفيذه ولم يكتفوا بعصيانه دون ان طعنوا في امارته كما
طعنوا في اماره أبيه من قبله حتى توفي رسول الله «ص» وفي قلبه قرحة من
تلك الكلمة السمجة التي واجهه بها عمر «رض» في آخر لحظة من حياته
فكان عمر «رض» لم يجد كلمة تناسب لتوديع النبي «ص» بها الا تلك الكلمة
الكثرة ولماذا يا ترى عصوه فجعلوا ابا بكر «رض» خليفة وقد أمرهم رسول
الله «ص» جميعاً بالدخول في جيش اسامة وأوجب عليهم الطاعة له ومن هذا
الذي يا ترى أجاز لهم عزله عن امارته وقد نصبه النبي «ص» عليهم كل هذا
وأمثاله قد فعلوه وعصو فيه أمره فاذا كان هذا شأنهم في العصيان لرسول
الله «ص» في حياته فكيف يستبعد منهم كتمان النص على علي «ع» بعد مماته
بل وكيف يرجى منهم ان يسمعوا لمنع النبي «ص» فضلاً عن منع خليفته
علي «ع» .

ثانياً : لقد علم الناس جميعاً ان علياً «ع» لم يكن يومئذ في السقيفة عند
عقد البيعة ليمنع به الآخرين وانما كان منصرفاً لتجهيز النبي «ص» وما ان

فرغ من ذلك حق رأى ان الامر قد تم ومع ذلك فقد أدلى بحججه عليهم
عندما أخذوه ليبائع ابا بكر «رض» فامتنع ودافع ومانع وألزمهم بالنص
ولكن لم يزد ذلك القوم الا طغياناً وظلماً كما ألعنا اليه .

تناقض الهيثمي في قوله بمنع النص

سادساً : ان قوله (ان ابا بكر «رض» منع الانصار بخبر الائمة من قريش)
مردود بأن ذلك لم يحصل إلا بعد ان أوقعوا في خلدكم بأن المنصوص عليه
بالخلافة من قريش وهو علي بن ابي طالب «ع» قد تقاعد عنها ولازم بيته
حزنًا على النبي «ص» أو لشيء آخر وانه لا يريد الخلافة واستدلوا لهم على
ذلك بغيبابه عن السقيفة وعدم حضوره معهم ، فهم بهذا ونحوه من المعاذير
التي ادلوها على الانصار منعوهم عن طلبها فتقاعدوا عنها لا كما زعمه المؤلف
فانه كذب وانتحال لا أصل له .

سابعاً : ان قوله (لم يقل أحد منهم عند طول النزاع في أمر الامامة
مالك تتنازعون والنص الجلي قد عين فلاناً لها) مدخول لأمرين :

الأول : انه يرد عليه بالنقض بأن نقول للحججري لماذا لم يقل أحد منهم
عند طول النزاع في أمر الامامة مالك تتنازعون والنص الجلي قد عين
ابا بكر «رض» لها وذلك لما زعمه الهيثمي من النصوص الصريحة من الكتاب
والسنة التي أوردها مكررة في عدة مواضع من كتابه الصواعق المحرقة لابن
حجر وزعم انها تدل على خلافة ابي بكر «رض» ، فابن حجر اما ان يقول
بأن عدم قولهم ذلك لا يقتضي بطلان النص الجلي ولا ينفي وجوده أو يقول

بأن ذلك ينفي وجوده فان قال بالأول وهو قوله بطل قوله الثاني وان قال
بالثاني بطل قوله الأول ويكفيك هذا التناقض برهاناً على فساد مذهبه .

الثاني : ان ذلك انما يتم لو لم يكن في قلوب القوم عداوة الوصي وآل
النبي «ص» أما إذا كانت قريش تعادي علياً «ع» وتبغضه لأنه وترها في
اعلاء كلمة الله ونشر دينه فلا شيء يمنهم من كتمانهم وستره وعدم ذكره خاصة
إذا لاحظنا ما مر عليك من حسد قريش لبني هاشم وشكايه العباس ذلك الى
النبي «ص» وقول النبي «ص» (لا يدخل قلب رجل الايمان ما لم يحبك الله
ولقرايبي) وقوله «ص» لعلي «ع» (ان الامة ستفقد بك من بعدي) على
ما حكاه الحاكم في مستدركه ص ١٤٠ والذهبي في تلخيصه معترفاً بصحته من
جزئه الثالث (واعتنقه يوماً واجهش بالبكاء فقال يا رسول الله «ص» ما يبكيك
فقال يا علي ضغائن في صدور قوم لا يبدونها لك إلا بعد موتي فقلت في سلامة
من ديني فقال في سلامة من دينك) على ما سجله المحب الطبري في الرياض النظرة
ص ٢١٠ من جزئه الثاني فتلك الضغائن هي التي دعتهم إلى ستر النص وكتمانهم
وتأليبهم على دفعه عن حقه ثم انه ان أراد من طول النزاع طوله يوم وفاة
النقي «ص» والبيعة لأبي بكر «رض» التي قال فيها عمر «رض» (انها فلتة)
فلم يطل النزاع فيه وان أراد من طوله ما كان في قلوب بني هاشم بعد أخذ
البيعة لأبي بكر «رض» فقد ذكرنا ان علياً «ع» وأصحابه قد نازعوا فيه
واحتجوا عليهم فلم يفد ذلك شيئاً سوى اتفاق أهل الضغائن من قريش على
ابي بكر «رض» وانحرافهم عن علي واصرارهم على غصب حقه ودفعه
عن مقامه .

الهيثمي وأفسده

على نفسه ما أصله

ثامنا : ان قوله (وأما الخبر الآتي في فضائل علي (ع) انه قام فحمد الله واثنى عليه ثم قال انشد الله من شهد يوم غدیر خم الا قام ولا يقوم الارجل سمعت أذناه ووعاه قلبه فقام سبعة عشر صحابياً وفي رواية ثلاثون فقال هاتوا ما سمعتم فذكروا الحديث الآتي ومن جلسته من كنت مولاه فعلي مولاه فانما قال ذلك بعد ان آلت إليه الخلافة فأراد به حشهم على التمسك به والنصرة له (حينئذ) مدخول بأن تأويله للحديث لا يمنع من ثبوت خلافة علي (ع) ما دام النص على خلافته موجوداً وبه تقوم الحجة على الخصم الحجري وغيره لاعترافه صريحاً بوجوده ولا يقدر فيه تأويله فان ارادة حشهم على التمسك به والنصرة له كما يقول ثابت له سواء احتج به على القوم عند أخذ الخلافة منه او سكت عنه كما تقدم الوجه في سكوته حتى آلت إليه الخلافة فالحديث الذي ذكره المؤلف واعترف بوجوده وتواتره لأنه مروي عن ستة عشر صحابياً على الأقل وهو ضعف التواتر عنده قد أسقط به أركان خلافة أبي بكر (رض) وهد بنيانه وأفسد عليه انكاره النص الجلي على خلافة علي (ع) من حيث يشعر او لا يشعر (يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا اولي الأبصار) .

قال الهيثمي التاسعة زعموا وجود نص على الخلافة لعلي تفصيلاً وهو قوله تعالى (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) وهو يعم الخلافة وغيرها وعلي من اولي الارحام دون ابي بكر (رض) وجوابها منع

عموم الآية بل هي مطلقة فلا تكون نصاً في الخلافة وفرق ظاهر بين المطلق والعام اذ عموم الأول بدلي والثاني شمولي .

آية وأولوا الارحام نص على خلافة علي تفصيلاً

أقول ويرد عليه أولاً ان دعوى الاطلاق في الآية وان العموم فيها بدلي ناشئة عن بغضه لعلي « ع » وعناده للنبي « ص » وذلك لما هو غير خفي عند اللوذعي بأن الجمع المحلى (بأل) يفيد العموم الشمولي باتفاق علماء الأصول وأرحام جمع رحم قد دخله الالف واللام فهو نص في العموم (وأولوا اسم جمع مضاف الى العام فهو أيضاً يفيد العموم (وبعض) نكرة مضافة الى ضمير الجمع وهو راجع الى العموم المدلول عليه في الآية وهو أيضاً يفيد العموم (وبعض) نكرة مضافة الى ضمير الجمع وهو راجع الى العموم المدلول عليه في الآية وهو أيضاً يفيد العموم فيكون مفاد الآية ان كل ذي رحم اولى برحمه في كل شيء من الاجنبي فكيف يعقل ان يكون أبو بكر « رض » الذي هو ليس من رحم النبي « ص » اولى من علي « ع » بمقام النبي « ص » وهو من أولي الرحم القريب فالعموم الشمولي في الآية معلوم وهو حاكم ببطلان خلافة ابي بكر « رض » اذ ان تقديم ابي بكر « رض » مضاد لعمومها وكل ما كان كذلك كان باطلاً ودليل الصغرى قطعي ومثلها الكبرى بحكم القرآن .

ثانيا : لو سلمنا جدلاً عدم دلالاته على العموم بحسب الصيغة ولكنه دال عليه بقرينة سياق الآية وقرينة قوله (بعضهم) فكأنه تعالى قال (وجميع أولي الارحام بعضهم اولى ببعض) وذلك لوضوح ركازة ان يقول (بعض اولى الارحام بعضهم اولى ببعض) فالآية نص في العموم الجمعي بهذا الوجه أيضاً وهي نص غير قابل للتأويل على خلافة علي « ع » بعد النبي « ص » وبطلان خلافة ابي بكر « رض » .

ثالثا : ان الإجماع منعقد بين الفريقين على عدم اختصاص الأولوية ببعض ما للرحم دون بعض وهذا ينفي الخصوص ويثبت العموم الشمولي أيضاً فإن قالوا ان العباس اولى من علي « ع » لكونه أقرب الى النبي « ص » فيقال ان ذلك باطل لامرين :

« الأول » ان الآية صريحة في اعتبار الأولوية بوصف الإيمان والهجرة بقوله تعالى في آخر الآية (من المؤمنين والمهاجرين) والعباس لم يكن من المهاجرين اجماعاً فبطل ان يكون مراداً للآية وعلي « ع » كان من المهاجرين بل سيدهم فالآية تريده ولا تريد غيره ولا تنطبق على الآخرين فهو فرداها لا سواء .

« الثاني » ان علياً « ع » أقرب الى رسول الله « ص » وأولى بمقامه اذا ثبت ان مقامه يورث وذلك لانه ابن عم النبي « ص » لابيه وأمه والعباس عمه لابيه خاصة والتقرب الى الميت بسببين أقرب من المتقرب إليه بسبب واحد كما هو مذكور في فقه الفرائض .

قال الهيثمي المعاشرة زعموا ان النص التفصيلي المصرح بخلافة علي « ع » قوله تعالى (انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون

الزكاة وهم راكمون) قالوا والولي أما الأولى واللاحق بالتصرف كولي الصبي وأما المحب والناصر وليس له في اللغة معنى ثالث والناصر والمحب غير مراد لعموم النصرة لكل المؤمنين بنص قوله تعالى (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) فلم يصح الحصر بانما في المؤمنين الموصوفين فيها فتعين فيها المتصرف وهو الإمام وقد اجمع أهل التفسير على ان المراد بالذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكمون . علي اذ سبب نزولها انه سئل وهو راكم فأعطى خاتمه وأجمعوا ان غيره كأبي بكر غير مراد فتعين انه المراد في الآية فكانت نصباً في امامته وجوابها منع جميع ما قالوه اذ هو حزر وتخمين من غير اقامة دليل يدل له بل الولي فيها بمعنى الناصر ويلزم على ما زعموه ان علياً اولى بالتصرف حال حياة النبي «ص» ولا شبهة في بطلانه وزعمهم الاجماع على ارادة علي دون ابي بكر قبيح لان أبا بكر داخل في جملة الدين آمنوا الى آخره لتكرار صيغة الجمع فيه فكيف يحمل على الواحد ونزولها في حق علي لا ينافي شمولها لغيره ممن يجوز اشتراكه معه في تلك الصيغة وكذلك زعمهم الاجماع على نزولها في علي باطل فقد قال الحسن وناهيك به جلالة وإمامة انها عامة في سائر المؤمنين ويوافقه ان الباقر وهو من هو سئل عن نزلت فيه أهو علي فقال علي من المؤمنين ولبعض المفسرين قوله ان الذين آمنوا ابن سلام وأصحابه ولبعض آخر منهم قول انه عبادة لما تبرأ من حلفائه من اليهود ، وقال عكرمة وناهيك به حفظاً لعلوم مولانا ترجمان القرآن عبدالله بن عباس انها نزلت في أبي بكر فبطل ما زعموه وأيضاً فحمل الولي على ما زعموه لا يناسب ما قبلها وهو لا تتخذوا اليهود الى آخره اذ الولي فيها بمعنى الناصر جزماً ولا ما بعدها وهو ومن يتول الله ورسوله الى آخره اذ التولي هنا بمعنى النصرة فوجب حمل ما بينهما عليها أيضاً لتتلائم أجزاء الكلام .

أقول هذا هو المنطق الافلج الذي به هذى الهيثمي الاهوج وما جرفته الى ذلك الا عصبيته البغيضة ونعمرته الممقوتة .

أولاً : انه لو أراد به الناصر بطل الحصر فيها وذلك لما هو معلوم من اشتراك المؤمنين أجمعين في ذلك فانهم يحبون وينصرون بعضهم بعضاً وعليه يكون الحصر في الآية بكلمة (انما) لغواً باطلاً والقول بذلك كفر وإلحاد فارادة الناصر منها باطلة .

ثانياً : انه لو أراد الناصر كان المقصود بكاف الخطاب في قوله (وليكم) المؤمنين جميعاً اذ الحصر يحتاج الى محصور وهو الحب والناصر كما انه يحتاج الى محصور به وهم المؤمنون كافة فيكون معنى الآية بعد هذا هكذا كما يريد الحجري دون الله تعالى (انما المحبون الناصرون أيها المؤمنون هم المؤمنون) يعني المؤمنين انفسهم فحينئذ يكون من إضافة الشيء الى نفسه وهو مضافاً الى استحالته ووضوح بطلانه ووضوح كون التعبير عن المعنى المذكور بهذه العبارة لو أراد به الناصر والحب مستهجنان الى الغاية لأنه لا يفيد ولا يفهم منه في منطوقها ان ذلك مما يأباه كتاب الله المنزل اعجازاً لسيد الأنبياء «ع» ويلزمه إلغاء وصف الولي فيها بكونه مقيماً للصلاة ومعطياً للزكاة حال الركوع لأن هذه الصفات غير موجودة في جميع المؤمنين كما يلزمه ان يكون من شرط الولي المؤمن مطلقاً ابتداء الزكاة حال الركوع وبطلانه في غاية الوضوح وبالجملة لا يستقيم الحصر في الآية ولا الوصف فيها الا اذا أريد بالولي فيها الاولى بالتصرف والضمير (هم) علي «ع» لا سواء من الدخلاء وكل واحد من هذين يجب ان يلحظ بعين الاعتبار في الآية والا بطل معناها وبطلانه باطل وبعبارة أوضح ان إضافة الولي الى من له الحاجة للقيام بأمره قرينة معينة عند العرف على ارادة مالك الامر كولي الصغير وولي المرأة على

وجه لا يحتمل أحدهم انه يريد من اللفظين من أحبهما أو نصرهما أو صادقهما أو كان جاراً لهما ويحكمون على سبيل القطع بأنه يريد منه مالك الأمر والمتصرف فيه فالآية من هذا القبيل فانها أسندت الولي الى من له السلطنة الثابتة على الآخرين عقلاً أو شرعاً أو عرفاً وذلك قرينة معينة عندم على إرادة المتصرف بالأمر الا ترى انك اذا قلت (ان المَلِك ولي الرعية) (والقائم مقامه بعده ولي عهده) فانه لا يحتمل أحد من العقلاء بأنك تريد منه انه الناصر والمحب ونحوهما بل يحكمون جزماً بأنك تريد منه انه مالك الأمر والمتصرف فيه ولا شك في أن سلطان الله ثابت على الخلق بالضرورة عقلاً وكذلك سلطان رسوله « ص » على الناس لاجل كونه رسولاً عن الله فيتعين الولي في الموضعين في مالك الامر ومديره ثم ان عطف الذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة عليه تعالى او على نبيه « ص » يوجب اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه في الحكم كما هو ظاهر اللغة فيجب ان تكون الولاية الثابتة لمن آتى الزكاة في حال الركوع هي الولاية الثابتة لله تعالى ولرسوله « ص » وهي الولاية بمعنى الاولوية والاحقية بالتصرف كما أن أداة الحصر وهي انما تدل على ثبوت الحكم للمحصور ونفيه عن غيره باتفاق أئمة الأصول بل بالضرورة أيضاً اذ الولاية بمعنى جميع المعاني لا تنحصر في الله تعالى وفي رسوله « ص » والمؤمن الموصوف بما وصفته الآية فتحقيق ذلك المعنى موجب للقطع بأن المراد بالولي فيها انما هي ولاية الأمر وأولوية التصرف لا غير ومعه يبطل ما زعمه الهيثمي من عموم الآية للمؤمنين جميعاً وانها تريد بالولي فيها المحب والناصر لأنه مضاف لخصوص الآية ومبطل للحصر والوصف فيها وكل ما كان كذلك كان باطلاً وضلالاً .

قوله ان لازم قولهم أولوية علي بالتصرف في حياة النبي (ص) غير لازم

ثانيا : ان قوله (ويلزم على ما زعموه ان علياً أولى بالتصرف في حال حياة النبي «ص») باطل لأمر :

الأول : انه ليس في الآية أكثر من حصر أولوية التصرف بالله ورسوله «ص» وبعلي «ع» وذلك لا يوجب أن يكون علي «ع» أولى بالتصرف في حال حياة النبي «ص» ولا يدل عليه باحدى الدلالات .

الثاني : ان هذا اللازم انما يتم إذا كانت ولاية علي «ع» في عرض ولاية النبي «ص» كاستحقاق الشركاء بالنسبة إلى ما يشتركون فيه وأما إذا كانت ولايته على سبيل الترتيب بأن تكون ولايته بعد النبي «ص» فلا يلزم منه ذلك اللازم لذا فانه يصح حصر الولاية في علي «ع» لرجوع ولاية سائر الائمة من بنيه «ع» الى ولايته ويصح حصر الولاية في النبي «ص» باعتبار رجوع ولاية علي وبنيه الطاهرين «ع» الى ولايته كما يصح حصر الولاية في الله تعالى لأنه الاصل في الولاية وولاية النبي «ص» والائمة من عترته مترتبة على ولايته تعالى نعم انما لا يصح حصر الولاية في المترتب لعدم رجوع ولاية المترتب عليه الى ولايته فهو لا يتم على مذهب الحجري الذي أخرّ علياً «ع» الذي قدمه الله تعالى عن ابي بكر وعمر وعثمان «رض» دون ما استدل به الشيعي فان الحصر فيها قام ولا نقص فيه .

الثالث : لو سلمنا جـدلاً ظهور الآية في ذلك اللازم وجب رفع اليد عن ذلك الظاهر وصرفه إلى ما دل على كون ثبوت أولوية الوصي وتحقيقها إنما هو بعد زمان النبي «ص» لا في حياته فيكون حال الآية حال العمومات والمطلقات التي يجب تخصيص تلك وتقييد هذه وليس ذا بأول عام قد خص أو مطلق قد قيد ويكون ذلك الزمان بعد وفاة النبي «ص» من غير فصل كما يقتضيه الحصر .

الرابع : أننا نقول لا مانع من تسليم ذلك اللازم وثبوت الولاية لعلي «ع» في الحال وليس ذلك باطلاً كما زعمه الحجري إذ الظاهر من الآية ثبوتها على الدوام بقريئة الجملة الاسمية وإن الولي صفة مشبهة وهما تدلان على الاستمرار ويؤكد لك ذلك استخلاف النبي «ص» لعلي «ع» على المدينة في غزوة تبوك واعطائه الولاية التامة وعدم عزله إياه إلى أن توفاه الله تعالى فيعم ذلك الأزمان كلها والأمور جميعها لقيام الإجماع من أهل السنة والشيعة على عدم القول بالفصل ويشهد له أيضاً حديث المنزلة الآتي في قول الهيثمي الدال على ثبوت ولاية علي «ع» في حياة النبي «ص» وبعده بماتته «ص» ثم إن قول المؤلف (لا شبهة في بطلانه) هو لا شبهة في بطلانه وهو دليل على مهارته في صياغة التعمية وتولعه في صناعة الأفك والتضليل لذا تراه لم يأت بدليل على صحة ما ادعاه سوى دعواه أنه لا شبهة في بطلانه ولا شك في أن مثل هذا النوع من الاستدلال مما يغمز في إيمان صاحبه .

الثالث : إن قوله (وزعمهم الإجماع على إرادة علي «ع» دون أبي بكر «رض» قبيح لأن أبا بكر «رض» داخل في جملة المؤمنين) مدخول بأن رجال الحديث الذي دل على نزول الآية في علي «ع» كلهم ثقات عند أهل السنة .

فهذا السيوطي في الدر المنثور^(١) وذلك المتقي الهندي عن متفق الخطيب
يحدثان عن ابن عباس (انه قال نزلت الآية في علي حينما قصد بختانه في
ركوعه في الصلاة) وليس في سنده سوى مطلب بن زياد وقد وثقه الامام
احمد وابن معين .

وقال السجستاني والعسقلاني في ص ٢٠٨ من التقريب صدوق وقال في
التهذيب ذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن شاهين من الثقات ووثقه المعجلي
فقال كوفي ثقة فقال عثمان بن ابي شيبة ثقة (هكذا نص عليه للعسقلاني في
تهذيب التهذيب ص ١٧٥ من جزئه العاشر أما من حكم بضعفه فلا يصغى الى
تضعيفه بعد ان حكم هؤلاء من أئمة الجرح والتعديل عند أهل السنة بتوثيقه
وأما ما ورد في خلافه فكله ضعيف لا يقتضي علماً ولا عملاً فيجب طرحه
ولا ريب في ان الحديث إذا كان رواه ثقات فهو حجة بالاجماع ولا يقدر فيه

(١) راجع ص ٢٩٣ من جزئه الثاني في تفسير الآية من سورة المائدة
و ص ٣٨ من منتخب كنز العمال بهامش الجزء الخامس من مسند أحمد والرازي
في تفسيره الكبير ص ٤١٣ من جزئه الثالث وابن جرير في تفسيره ص ١٦٥
من جزئه السادس والبيضاوي في تفسيره ص ١٦٥ من جزئه الثاني والزنجشري
في تفسيره ص ٢٦٤ من جزئه الأول والبغوي في تفسيره بهامش الجزء الثاني
من تفسير الخازن ص ٥٥ وابن كثير في ص ٧١ من جزئه الثاني وابن حبان
في تفسيره الكبير ص ٥١٣ من جزئه الثالث ومحمد عبده في ص ٤٤٢ من
جزئه السادس والنيشابوري في تفسيره بهامش الجزء السادس من تفسير
ابن جرير ص ١٤٥ و ١٤٦ فان هؤلاء كلهم رووا نزول الآية في
علي (ع) .

طعن المخالف الشاذ الشادر خاصة إذا كان طعنه ناشئاً عن البغض والعناد
ويؤيده اجماع الشيعة قاطبة وعليه يكون حديث نزول الآية في علي «ع»
متواتراً ثابتاً من طريق الفريقين .

ويقول السيوطي في الدر المنثور عن كل من ابن عباس وعمار بن ياسر
وعلي وسلمة بن كهيل وعبد الله بن سلام وأبي رافع أنها نزلت في علي «ع»
وفي التفسير الكبير عن كل من ابن مسعود وأبي ذر أنها نزلت في علي «ع»
فالحديث على ما قرره المؤلف متواتر لأنه ورد عن ثمانية من الصحابة فلا سبيل
إلى إنكاره إلا من الذي لربه كندود .

وأما قوله (لأن أبا بكر «رض» داخل في جملة الذين آمنوا) فمدخول
لأمرين :

الأول : لا نسلم دخوله في جملة الذين آمنوا على سبيل القطع واليقين
ولا دليل للهمشي عليه سوى زعمه المبني على التعصب له وذلك مصادرة
على المطلوب .

الثاني : لو سلمنا دخول أبي بكر «رض» وغيره في المؤمنين بحسب
العموم اللفظي لكنه لا ينافي قيام الاجماع على ارادة علي خاصة فان الدلالة
في العموم لا توجب ما توجبه الارادة منه فالمراد من العموم هو علي «ع»
لا سواه .

وأما قول صاحب التعليق الذي تلقاه عن بعض أشياخه تقليداً على العمية
بأن ولاية (الذين) غير مرادة في زمن الخطاب وإنما يراد به زمن آخر
والآية لم تحدد لهذه الولاية زمناً فلا تدل إلا على صحة امامة علي «ع»

ولو بعد الأئمة الثلاثة فمدخول باننا لو سلمنا ان ولاية الذين آمنوا غير مرادة في زمن الخطاب ومع ذلك فان تقدم الثلاثة في الزمن الآخر عليه «ع» ينافي الحصر في الآية فيكون مفادها حصر الولاية في علي «ع» بعد زمن النبي «ص» من غير فصل بالآخرين وذلك هو زمان ولايته «ع» لا سواء .

وأما انطباق الآية على الأئمة من بني هاشم فحاصل بالوصف والتأويل كما ان الحصر الحقيقي متحقق في غير علي «ع» من الأئمة الاحد عشر من ولده كتحققه في الله وفي النبي «ص» وفي الذين آمنوا من بعده لأن ولاية كل واحد منهم مرتبة على ولاية الآخر فهي في طولها لا في عرضها لكي يبطل معه الحصر الحقيقي على ما يزعم (الاستاذ) صاحب التعليق .

استعمال الجمع في المفرد

نازل في القرآن

رابعاً : ان قوله (لتكرر صيغة الجمع فكيف يحمل على الواحد)
مدخول :

أولاً : بالنقض بأنه إذا كان لا يجوز حمل الآية على الواحد لتكرر صيغة الجمع فكيف جاز للحجري ان يحملها على ابي بكر «رض» ويمدح لأجله عكرمة الحاروري الخارجي الكذاب^(١) ويصفه بالحفظ لعلوم ابن عباس لأنه فسرهما في ابي بكر «رض» وهل هذا الا تناقض محض وتمصّب صرف .

ثانياً : بما حكاه السيوطي في الدر المنثور ص ١٥٨ من جزئه الثالث عن سعد بن ابي وقاص قال نزلت في أربع آيات وعد منها يسألونك عن الانفال وهي مشتملة على سبعة جموع وقد نزلت كلها في سعد وهو واحد وبما حكاه في ص ١٢٥ من جزئه الثاني عن جابر ابن عبد الله قال كان رسول الله «ص» يعودني وأنا مريض فقلت كيف اقسام مالي فلم يرد علي شيئاً ونزلت (يوصيكم الله في أولادكم) وكان السائل واحداً وهو جابر بن عبد الله .

ويقول الخازن في أول ص ٣٨٠ من تفسيره من جزئه الأول عند تفسير قوله تعالى (الذين قال لهم الناس) ان القائل نعم بن مسعود بالاتفاق وهكذا صرح به البغوي في تفسيره في أواخر ص ٣٧٩ بهامش الجزء الاول من تفسير

(١) كما جاء ذلك في ترجمته من ميزان الاعتدال وغيره .

الحازن ، وقال السيوطي في ص ٢٢٩ من جزئه السادس في تفسير قوله تعالى (ويقولون لئن رجعنا الى المدينة) ان القائل هو المنافق ابن ابي بالاجماع وقال ايضاً في ص ٢٤٩ من جزئه الثاني في تفسير قوله تعالى (يستفتونك) ان المستفتي هو جابر اجماعاً وقال ايضاً في ص ٢٠٠ من جزئه الثاني في تفسير قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتيبنوا) انها نزلت في اسامة لما قتل رجلاً بعد توحيدته وهي مشتملة على احد عشر جمعاً وقد نزلت كلها في اسامة وهو واحد الى كثير من موارد استعمال الجمع في الواحد في آيات القرآن والسنة وكلمات العرب العارية فكيف يمنع هذا الحل وهو مما تعارف به العرب وجرى عليه استعمالها في كلامها والذي يعتقده كل ذي فهم مستقيم ان الهيثمي ليس بذلك الفقي حق يخفى عليه صحة مثل هذا الاستعمال عند أهل اللسان ولكن لما كانت الآية نصاً في خلافة علي «ع» وبطلان خلافة ابي بكر «رض» لم يجد سبيلاً الى التخلص منه إلا بانكار ما أثبتته القرآن في عدة مواضع من آياته فيستريح ويربح غيره .

خاصا : ان قوله (ونزولها في علي لا ينافي شمولها لغيره ممن يجوز اشتراكه معه في تلك الصيغة) مدخول لأمرين :

«الأول» : اننا نمنع دخول من يريد الحجري ادخاله في الآية ممن أخرجه الله عنها اخراجاً .

«الثاني» : ان ارادة غير علي «ع» من الآية موجب لبطلان أوصاف الولي في منطوقها وهي منحصرة في علي «ع» دون غيره ومن ثم امتنع شمولها للآخرين ممن زعم دخولهم فيها والا لزم بطلان تلك الصفات المذكورة فيها ويبطل معه مفهومها والقول ببطلانها كفر وضلال .

وأما قوله (قال الحسن انها عامة في المؤمنين) فردود بما رواه حفاظ السنة وأجمعوا عليه من نزولها في علي «ع» خاصة دون غيره لا سيما ان قول الحسن مبطل للوصف في الآية ومفسد للحصر فيها وما كان كذلك فهو باطل وضلال وليس الجليل أيها الشيخ الذليل إلا من وافق قوله قول الله تعالى وقول رسوله «ص» والهداة من عترته «ع» دون الأجانب .

وأما قوله (فقد ورد عن الامام الباقر انه قال هي عامة في المؤمنين) فهو ليس بأول كذب يكذبه على الامام الباقر «ع» ظناً منه ان ذلك مما يوجب استدراج الشيعة الى الاعتقاد بصحة ما عزا اليه ولم يدرك بانهم لا يفتتنون بزخارف الشياطين ولا يتأثرون بانتحال المبطلين ثم كان لزاماً على الهيثمي أن ينقل لنا ذلك باسناد صحيح يفيد العلم ليكون مبرراً له عما نسبته اليه من الافك وهيهات له ذلك فان الامام الباقر «ع» أجل من يخالف كتاب الله ويريد غير ما أراد الله وان سر المؤلف ان يخب في أثره قوم لا يبصرون ،

حمل الآية على ما قبلها

وما بعدها لا يضر بمعناها

سادساً : ان قوله (ان حمل الآية على ما زعموه لا يناسب ما قبل الآية وما بعدها) مدخول لأمر :

« الأول » بأن السياق والسباق انما يعتمد عليهما فيما لم يقم دليل على خلافهما أما إذا قام الدليل على ارادة خلافها فيجب النزول على حكمه والأخذ بمنطوقه فانه بمنزلة المخصص بالنسبة الى العام والناسخ بالنسبة الى المنسوخ واستعمال الجمع في المفرد وغير ذلك مما علمنا ان المراد منه غير ظاهره بدليل خارجي فالمتعين حينئذ ترك السياق والسباق والأخذ بذلك الدليل المخالف لهما والغريب من الحجري انه ألزم خصمه الشيعي بما ألزم به نفسه فانه منع أن يكون علي « ع » أولى بالتصرف في حياة النبي « ص » دون أن ينتبه الى مجيء هذا المنع نفسه على مزعمته في أبي بكر « رض » فانه مدح عكرمة الحروري والخارجي الاباضي^(١) الكذاب والعدو لاميير المؤمنين علي

(١) ويقول الجمابي في كتاب الموالي عندما جاء على ذكر عكرمة ان عكرمة دخل في رأي الحرورية من الخوارج فخرج يدعو إليهم في المغرب وفي معجم يا قوت عن أبي علي الاهوازي في ترجمة عكرمة ان عكرمة كان يرى رأي الخوارج ويميل الى استماع الفناء وقيل انه يكذب على مولاه وفي ص ٢٠٨ من ميزان الاعتدال من جزئه الثاني في ترجمة عكرمة عن عبد الله بن الحارث قال دخلت على علي بن عبد الله فاذا عكرمة في وثاق =

« ع » وبالع في الثناء عليه لانه فسر الآية في أبي بكر « رض » خاصة ومنع من ان تريد بالولي الاولى بقرينة ما قبلها وما بعدها فجاء على منعه هذا ما ارتضاه من تفسير عكرمة لها بأبي بكر « رض » فالهيشي لما كان مريضاً بداء التعصب للخلفاء الثلاثة « رض » الامر الذي افسد ضميره وأمات قلبه ظن انه ألزم خصمه الشيعي بما زعمه باطلاً من نزول الآية في علي « ع » دون ان يهتدي الى انه ألزم به نفسه دون خصمه وبعد هذا كله هل تجد وجهاً لمنع الحجري نزول الآية في علي « ع » وإرادة الاولى بالتصرف من لفظ الولي سوى البغض لعلي « ع » والعداوة للنبي « ص » .

« الثاني » ان مجرد كون الولي في آية سابقة أو لاحقة لهذه الآية غير مرتبطة بها جاء بمعنى الحب والناصر لا يوجب ان يكون الولي في هذه الآية بمعناها ذلك لانه قياس في اللغة والقياس فيها باطل لا سيما اذا لاحظنا ان الآية بحكم العيان مفصولة عما قبلها من الآيات الناهية عن اتخاذ الكفار أولياء

= عند باب الحسن فقلت له الا تتقي الله فقال ان هذا الحديث يكذب على أبي وعن ابن المسيب انه كذب عكرمة وعن حماد بن زيد سمعت أيوب يحدث عن عكرمة قال انما أنزل الله متشابه القرآن ليضل به وعن عطا كذب عكرمة وعن محمد بن سيرين ان عكرمة كذاب الى ان قال الذهبي في الميزان ص ٢٠٩ من الجزء نفسه قال مصعب الزبيري كان عكرمة يرى رأي الخوارج وعن ابن رباح ان عكرمة كان اباضياً وعن أيوب انه قال له ان عكرمة لا يحسن الصلاة فقال أيوب أو كان يصلي الى آخر ما جاء في توهينه وسقوطه من أئمة الجرح والتعديل عن أهل السنة ولكن الحجري وصفه بصفاته من البغض لعلي « ع » لانهما يستقيان من منبع واحد فحكمهما واحد .

فان الآية التي هي قبلها هي قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم) وهذه الآية نزلت في علي « ع » خاصة كما ذكرناه وذكره الثعلبي في تفسيره فتكون آية الولاية على هذا وارادة بعد الإشارة الى ولايته « ع » ووجوب إمامته فيكون النص فيها توضيحاً لتلك الدلالة وشرطاً لما سبق من الإشارة إليه بالإمامة العامة فكيف يزعم الهيثمي عداوة لعلي « ع » وبغضاً للنبي « ص » ان الآية وارادة في سياق النهي عن اتخاذ الكفار أولياء وهي مفصولة عنها بحكم الوجدان ويعرف ذلك كل من اطلع على القرآن الا كل خوآن أثم يحيف على من يبغض فيصرف عنه كل ما أتاه الله من فضل ويكذب مع ذلك عليه تعالى (ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون) وأما الآية التي بعدها فلا دلالة فيها على زعمه أصلاً الا بنحو من التمحلات السخيفة والتعسفات الفاسدة على أن عدم ترتب الآيات على حسب ترتيبها في النزول بالإجماع مانع من التمسك بالسياق فيها فان الكثير من آيات القرآن قد يأتي أولها في شيء ووسطها في شيء وآخرها في شيء آخر ولو سلمنا فالمناسب للسابقة واللاحقة ان يكون معنى الولي في هذه الآية بمعنى الأولى بالتصرف بالأمور اذ هي ارشاد لاهل الإيمان بأن ولي امر المؤمنين والمتصرف فيهم هو الله ورسوله « ص » والمؤمن الموصوف بما وصفته الآية من الصفات وانه يجب ان يكونوا تحت ولايتهم وطوع أمرهم وانه لا يجوز للمؤمنين الاختيار في اتخاذهم المودة بينهم وبين الكافرين بالله وبرسوله « ص » وولي الامر بعده وانما يجب عليهم الطاعة لمواليهم المدلول عليهم في الآية والانتثار بأمرهم والانتهاز بنهيمهم فالآية كما تراها مؤكدة للنهي السابق واللاحق فيهما .

« الثالث » ان الولي بمعنى الأولى بالتصرف في الأمور أعم من الولي بمعنى النصرة والمحبة في الجملة فنفي الولي بمعنى التصرف في الأمور يفيد نفي الولي المنفي عن اليهود والنصارى في الآية الأولى على أكمل وجه اذ ان نفي العام نفي للخاص فتكون المناسبة حاصلة على أتم وجه واجزاء الكلام متلائمة من غير نقص .

قال الهيثمي الحادية عشرة زعموا ان النص التفصيلي المصرح بخلافة علي قوله « ص » يوم غدير خم بعد ان جمع الناس وكرر عليهم الست اولى بكم من أنفسكم ثلاثاً وهم يحييون بالتصديق رفع يد علي وقال فمن كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه واحب من أحبه وأبغض من أبغضه وانصر من نصره وأخذل من أخذله وادر الحق معه حيث دار قالوا فمعنى المولى الاولى فلعلي عليهم من الولا ماله « ص » عليهم منه بدليل قوله (الست اولى بكم) لا الناصر والا لما احتاج الى جمعهم مع الدعاء له لأن ذلك يعرفه كل أحد ولا يكون هذا الدعاء الا لإمام معصوم مفترض الطاعة فهو نص صريح على خلافته وجواب الشبهة التي هي أقوى شبههم يحتاج الى مقدمة وهي بيان الحديث وخرجه وبيان انه حديث صحيح لا مرية فيه وقد أخرجه جماعة كالترمذي والنسائي واحمد وطرقه كثيرة ومن ثم رواه ستة عشر صحابياً وفي رواية لأحمد انه سمعه من النبي « ص » ثلاثون صحابياً وكثير من أسانيدھا صحاح وحسان ولا إلتفات لمن قدح في صحته ولا لمن رده بأن علياً كان باليمن لثبوت رجوعه منها وادراكه الحج مع النبي « ص » وقول بعضهم ان زيادة اللهم وآل من والاه الى آخره موضوع مردود فقد ورد ذلك من طرق صحیح الذهبی كثيراً منها وبالجملة فما زعموه مردود من وجوه تناولها عليك وان طالت لميسس الحاجة إليها فأحذر ان تسأماها

او تغفل عن تأملها احدها ان فرق الشيعة اتفقوا على اعتبار التواتر فيما يستدل به على الامامة وقد علم نفيه لما مر من الخلاف في صحة هذا الحديث بل الطاعنون ^(١) في صحته جماعة من أئمة الحديث وعدوله المرجوع إليهم فيه كالسجستاني وابي حاتم الرازي وغيرهم فع كونه أحاداً مختلف في صحته ^(٢) فكيف ساغ لهم ان يخالفوا ما اتفقوا عليه ما هذا إلا تناقض قبيح وتحكم لا يعترض بشيء من أسباب الترجيح .

أقول لم يتناقض هذا التناقض القبيح الا هذا الهيثمي الذي ما برح في كتابه ينقض ما يثبت ويثبت ما ينقض الأمر الذي دلنا على ارتبائه وازجاء بضاعته وانه ليس له يدان ولا يد في باب النقص والابرار فدخل فيما لا يعرف وسقط في الهوة من حيث لا يدري ومع ذلك يحذر الناس من الغفلة عن تناقضه ويطلب إليهم التأمل فيه ليزدادوا علماً بتعصبه البغيض ايها القاريء ان

(١) أقول لم يطعن الطاعنون في هذا الحديث المتواتر بتلك الطعنات الفاشلة الا خوفاً على عروش سقيفتهم من الانهدام والا فالحديث صحيح السند متواتر عن النبي « ص » عند المسلمين أجمعين وهو نص جلي على خلافة علي « ع » .

(٢) لا تغفل أيها الناقد ولا تنس تناقض هذا الهيثمي في هذا الزعم اذا ضمنت زعمه هذا الى زعمه قواقر صلاة ابي بكر « رض » وتعليقه ذلك بوروده عن ثمانية من الصحابة فانه يتجلى لك تناقضه باجلى المظاهر اذ قرر هنا ان حديث الغدير مروي عن ستة عشر صحابياً او ثلاثين وذلك يزيد على حد التواتر عنده ومعه يزعم انه من احاد الخبر فتدبر في بغيه وعناده وبغضه للوصي وآل النبي « ص » .

ما أورده هذا الحجري على هذا الدليل القاطع لجرائم الأضاليل والتضليل يكشف لك بوضوح عن دخيلة امره وعن مشاعره المخزنة في نفسه وبين للعلامة الشاعر الفكرة الأموية المتغلغلة في رأسه التي نخرت دماغه فأصبح فارغاً إلا من البغض لعلي وبغية «ع» لذا قرأه لا يجد نصاً جلياً على خلافة علي «ع» الا طعن فيه لانه كلسع الجمر في قلبه لا يهدأ له بال الا بوهنه واسقاطه ظناً منه ان ذلك يكفي في وهنه واخراجه عن الاعتبار والحجية كأنه لا يعلم بأن المسلمين يعلمون ان ذلك منه لم يكن إلا لحقده الكامن في فؤاده للوصي وآل النبي «ص» والا فالحديث بما يوجب مداليل ألفاظه ويرشد إليه قرائنه الواضحة لا يحتاج معها إلى تحقيق ما يهدف إليه من أمر خلافة علي «ع» بعد النبي «ص» لوضوح دلالاته عليه كدلالة النور على الطور ولكن العدو الحاقد والبغيض الحاسد كالحجري واضرا به من أعداء علي وبنيه «ع» شأوا ان يطبقوا أجفان عيونهم دون رؤية الحقيقة الماثلة في هذا الحديث ودون أقوال علماء الحديث من أهل السنة بتواتره ونحن نترك ما ادلى به من ألفاظ نابية لتتابع ما أورده في أبطال سنده ومدلوله فنقول :

أولاً : ان الهيثمي قد گتم الحق والصدق في مقاله فلم يذكر نخرجي الحديث كما ينبغي لأن نزعه الاموية حالت دون اصحاره بالحقيقة واهواءه الطائفية ابت الا كتماناً أرأيت كيف انه لم يذكر من طرق الحديث سوى ما نقله عن أحمد بأنه مروي عن ثلاثين صحابياً في حين أن الحديث قد خرج به الحافظ الكبير عند أهل السنة ابن عقدة عن مائة وخمسة طرق عن مائة وخمسة من الصحابة وقد صنف فيه ابن جرير الطبري كتاباً خرج فيه عن خمسة وسبعين صحابياً من خمسة وسبعين طريقاً وصنف الحافظ الجوزي فيه

كتاباً خرج فيه عن سبعين صحابياً من سبعين طريقاً فإذا كان هذا الحديث بهذه الدرجة من الصحة وبهذه الكثرة من الرواة المدول عند أهل السنة فكيف يا ترى يستطيع من له علم أو مسحة من الفضل في معرفة الحديث ومعرفة أسانيد ان يחדش في شيء منه وهو يرى بأمر عينه تظافره وصحة طريقه واعتناء الاكابر من فقاد الحديث عند أهل السنة في شأنه حتى صنفوا فيه كتباً كثيرة أخرجه فيها بأسانيد الصحيحة أم كيف يا ترى يجوز لمسلم عرف الله وعرف رسوله « ص » ان يقف عنده او يتأمل في صحة صدوره عن النبي « ص » وأي مسلم يتجرأ ان يحكم بضعفه او يطعن فيه او انه يقول انه من أحاد الخبر وهو يراه قد رواه مائة وخمسة من الصحابة وبماذا يا ترى يعتذر البخاري ومسلم عند الله وعند رسوله « ص » في عدم اخراجها له في صحيحهما مع انها قد أخرجا فيها من الموضوعات الشيء الكثير كما أشرنا الى بعضها فيما تقدم أجل انما كتم الحديث بعضهم وبعضهم بتره ولم ينقل منه سوى قوله « ص » (من كنت مولاه فعلي مولاه) وآخرون لم يخرجوه أصلاً وبعضهم ناقش في مدلوله وبعضهم قال انه من احاد الخبر كل هذا واضعافه من طعونهم الكاذبة في هذا الحديث الذي لا يمكن توهينه بشيء من ذلك القول السخيف كان لأنه مناف لبيعته في السقيفة وقاض بفسادها فساداً مبيناً والغريب ان يزعم الحري ان الحديث من احاد الخبر وهو غير مقبول في اثبات الخلافة في الوقت الذي تأسس مذهبه ودينه على احاد الخبر باعتراف الهشيمي نفسه فيما مضى من حديث (الخلافة في قريش) الذي حكاه أبو بكر « رض » لاهل السقيفة ولاجله جعله عمر « رض » اهلاً للخلافة فبايعه وبايعه الناس تاركين وراءهم سنة النبي « ص » التي منها هذا الحديث الذي سمعوه ووعوه بأنفسهم وكانوا يومئذ عشرات الألوف (وما ربك بغافل عما يعمل الظالمون) .

ما يعتبر في تواتر الحديث

ثانياً : أن من الضروري انه لا يعتبر في تواتر الحديث وصحة الاحتجاج به ان يكون متواتراً عند الناس جميعاً كما توهمه الحجري وانما يعتبر تواتره في الجملة والا لازم بطلان تواتر القرآن فانه غير متواتر عند جميع الناس اتفاقاً فيكفي في تواتره ان يحكيه جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وعلى هذا الأساس فليست الشيعة مناقضين لأنفسهم في احتجاجهم بهذا الحديث على خلافة علي « ع » ، ولا متحكين لا يعضدهم شيء من أسباب الترجيح لانهم يدعون تواتر الحديث من طرقهم ومن طرق أهل السنة الى حد لا يردّه الا مكابر او معاند او من لم يقف على شيء من كتب الحديث .

ثالثاً : لو سلمنا جدلاً كون الحديث من آحاد الخبر ومع ذلك فهو حجة على الهيثمي لانه حجة عند أهل السنة باجماعهم وذلك إلزاماً لهم بما ألزموا به أنفسهم من حجية آحاد الخبر وان لم يكن حجة عند خصمه الشيعي فليس لهم بد من النزول على حكمه والأخذ بمنطوقه وذلك ما يقتضيه بطلان بيعة السقيفة الباطلة .

رابعاً : ان التناقض الواضح هو ما وقع لابي بكر « رض » وغيره في السقيفة دون الشيعة فانهم أجل من ان يتناقضوا وان وصفهم الحجري بصفاته وذلك لأن أبا بكر « رض » قد بنى خلافته على حديث الخلافة في قريش فعحكم عمر « رض » بصدقه وسبق الناس الى بيعته ، ولكن سرعان ما نقض نفسه عند موته اذ تمنى ان يسأل النبي « ص » عن الخليفة بعده وهل للانصار فيها نصيب فهذا التمني من أبي بكر « رض » بمنزلة النص على بطلان الحديث

وعدم سماعه له من النبي « ص » ومعه لا تصح خلافته لانها متفرعة على صحة الحديث وقد ثبت عدم صحته باعتراف ابي بكر « رض » نفسه فنقض نفسه بنفسه كما انه جاء على نقض ما تمناه بتنصيبه بالخلافة على عمر « رض » من بعده بدون مشورة الانصار الذين جئوا لهم الحق في المشورة فلم يطلب رضاهم أما عمر « رض » فقد نقض ما سمعه من أبي بكر « رض » من حديث الخلافة في قریش بعد أن صدقه فيه بما تمناه عند موته ان يكون سالم مولى ابي حذيفة حياً ليستخلفه على الأمة بعده وليس سالم مولى ابي حذيفة من قریش في شيء ولا هم منه على شيء على ما سجله ابن عبد ربه في العقد الفريد ص ٧١ من جزئه الثالث وغيره من مؤرخي السنة وحفاظها ممن جاء على ذلك الشورى فأبو بكر « رض » كما ترى قد مات وهو لا يدري من الخليفة بعد النبي « ص » وكذلك صاحبه عمر « رض » فانه مات ولم يدري من الخليفة وذلك كله مناقض لما ابنتى عليه السقيفة منبيعة الخليفة وفي الصحيح المتفق عليه بين المسلمين أجمعين عن النبي « ص » انه قال (من مات ولم يعرف أمام زمانه مات ميتة جاهلية) وما مثل الهيثمي فيما رمى به الشيعة من التناقض الا مثل الذين يتخيّلون وجود شعرة في عيون اخصامهم وليس لها في الوجود صورة ، ولا يشعرون بالجنح العظيم المعارض في أعينهم وقد شقها فأعماها (ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً) .

خامساً : قوله (وتحكم لا يمتضد بشيء من أسباب الترجيح) هو تحكم وتناقض وهو من اقبحه وذلك لانا لو فرضنا ان الحديث آحاد لم يمتضد بشيء من المرجحات فانه مناقض لما سيقره هذا الهيثمي من المرجحات التي توجب العلم بصدور الحديث وان كان من آحاد الخبر على حد تعبيره وهو ما حكاه عن امامه أحمد وغيره في الفصل الثاني من الباب التاسع في فضائل علي « ع »

ص ١١٨ من الصواعق المحرقة لابن حجر بقوله (ما جاء لاحد من الفضائل ما جاء لعلي وقال اسماعيل القاضي والذسائي وأبو علي النيسابوري لم يرد في حق أحد من الصحابة بالأسانيد الحسان أكثر ما جاء في علي) فان هذا القول منهم دليل ظاهر على ان علياً « ع » أفضل الصحابة جميعاً فيتمين ان يكون هو الخليفة بدليل قوله تعالى (افمن يهدي الى الحق أحق ان يتبع ام لا يهدي الا أن يهدي فما لكم كيف تحكمون) فأكثرية فضائله من الآخرين بشهادة أئمة أهل السنة وحفاظها قرينة قطعية على صدور حديث الغدير الذي نص فيه النبي « ص » على خلافة علي « ع » فان قالوا ان الذي صدر من النبي « ص » من الأحاديث في فضل علي « ع » وعلو مكانه كان لأجل انه « ص » كان على علم بما سيلقيه من الأمة بعده من بغضهم له وسبهم ومحاربتهم اياه (فأراد بذلك نصيح الأمة باشهاره بتلك الفضائل لتحصل النجاة لمن تمسك به ممن بلغته لتقوم الحجة بذلك عليهم) كما زعم ذلك الحجري في أوائل صفحة ١١٩ من الفصل الثاني في الباب التاسع في فضائله من الصواعق المحرقة لابن حجر فيقال لهم انهم ان ارادوا بذلك ان في أصحاب النبي « ص » من فضائله أكثر من علي « ع » ولكن انتفاء ما يدعو الى بشها ونشرها بين الأمة أوجب اخفاء النبي « ص » لها وحينئذ فلا تكون كثرة فضائله دليلاً على كونه أفضل من الآخرين كان ذلك موجباً لان يكون النبي « ص » ظالماً للآخرين ومحجفاً بحقهم من الصحابة ممن له فضائل أكثر من فضائل علي « ع » لأنه لم يأت على ذكر فضائلهم كاملة غير منقوصة بل كتبها وسترها محاباة لابن عمه كما زعم ذلك جماعة المنافقين في غير موضع عندما أظهر النبي « ص » فضل ابن عمه علي « ع » (فقالوا فيه ان ذلك شيء افتراه من عنده قد حاسبى به ابن عمه) ويلزم منه أيضاً ان يكون رسول الله « ص » قد خالف كتاب الله اذ لم يعط كل ذي حق حقه من الفضل ليحترمه الناس على قدر

فضله ومقداره عند الله وعند رسوله « ص » ويلزم القائل بهذا ان ينكر ما ثبت في الدين بالضرورة من أن النبي « ص » قد بلغ عن الله جميع ما أنزل إليه ولم يكتم عن أحد الناس منه شيئاً مطلقاً صغيراً كان او كبيراً قليلاً كان او كثيراً فضلاً كان او حكماً وانكار ذلك كفر وإلحاد وان أرادوا بذلك ان الفضائل الكثيرة لا تحول لصاحبها التقدم على من سواه ممن هو دونه فيها فقد خالفوا بذلك كتاب الله والسنة واجماع العقلاء كافة على أفضلية ذلك من الآخرين اذ ان أكثرية الفضائل توجب اكثرية التقوى والاكثر تقوى هو أكرم عند الله والقرآن يقرر هذا (ان أكرمكم عند الله اتقاكم) والاكرم عند الله لا شك في انه أحق بخلافة الامة من غيره كما لا يخفى .

تناقض المؤلف في كلامه

سادساً : ان قوله (فهو مع كونه احاداً مختلف في صحته) دليل على تناقضه اذ قرر فيما مضى تواتر صلاة أبي بكر « رض » لأنه ورد عن ثمانية من الصحابة وهنا قرر ورود حديث الفدير عن ثلاثين صحابياً وهو أربعة أضعاف التواتر تقريباً فيما زعمه .

أولاً : فهل تجد بعد هذا لحكمه بتواتر صلاة أبي بكر « رض » الكاذبة وحكمه بالاحاد على حديث الفدير الذي حكاه ثلاثون صحابياً باعترافه سوى جفص الوصي وآل النبي « ص » .

قال الهيثمي ثانيها لا نسلم ان معنى المولى ما ذكره بل معناه الناصر لأنه مشترك بين معاني كالمعتق والمعتق والمتصرف في الأمر والناصر والمحبوب

وهو حقيقة في كل منها وتعيين بعض معاني المشترك بدون دليل تحكم ونحن
وهم متفوقون على صحة ارادة الحب بالكسر وعلي سيدنا وهبينا على ان كون
المولى بمعنى الإمام لم يعهد لغة ولا شرعاً .

اما الثاني : فواضح .

واما الأول : فلم يذكر إمام من أهل العربية مجيء مفعول بمعنى افعل
وقوله تعالى (ماواكم النار هي مولاكم) أي مقركم او ناصرتمكم مبالغة في
نفي النصرة فالغرض من التنصيص على موالاته اجتناب بغضه لان التنصيص
عليه أوفى بمزيد شرفه وصدره بالست أولى بكم من أنفسكم ذلك ليكون
أبعث على قبولهم وكذلك بالدعاء لاجل ذلك ويرشد لما ذكرناه حثه في هذه
الخطبة على أهل بيته عموماً وعلى علي خصوصاً فقد روى الطبراني وغيره
بسند صحيح فيه بعد بيان تبليغه وتصديقهم له عليه فقال يا ايها الناس ان
ان الله مولاى وانا مولى المؤمنين وانا أولى بهم من أنفسهم فمن كنت مولا
فعلي مولا اللهم وال من والاه وعاد من عاداه ثم قال ايها الناس اني فرطكم
وانكم واردون علي الحوض واني سائلكم حين تردون علي عن الثقلين
فانظروا كيف (تخلفوني)^(١) فيهما الثقل الاكبر كتاب الله سبب طرفه
بيد الله وطرفه بأيديكم فاستمسكوا به ولا تضلوا ولا تبدلوا وعترتي أهل
بيتي فانه بعد نبأني اللطيف الخبير انهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض
وأيضاً فسبب ذلك كما نقله شمس الدين الجزري عن ابن اسحاق انه تكلم فيه
بعض من كان معه في اليمن فلما قضى حجة خطبها تنبيهاً على قدره ورداً على
من تكلم فيه كبريدة لما في البخاري انه كان يبغضه وسبب ذلك ما صححه

(١) هكذا سجله المؤلف بحذف النون .

الذهبي انه خرج معه الى اليمن فرأى منه جفوة فنقّصه للنبي « ص » فجعل يتغير وجهه ويقول يا بريدة الست اولى بالمؤمنين من أنفسهم قلت بلى يا رسول الله « ص » قال من كنت مولاه فعلي مولاه وأما رواية ابن بريدة عنه لا تقع يا بريدة في علي فان علياً مني وأنا من علي وهو وليكم بعدي ففي سندها الأصلح وهو وان وثقته ابن معين لكن ضعفه غيره على انه شيعي وعلى تقدير الصحة فيحتمل انه روى ذلك بالمعنى على حسب عقيدته وعلى كونه روى ذلك بلفظه فيتعين تأويله على تولية خاصة نظير قوله اقضاكم علي على انه وان لم يحتمل التأويل فالإجماع على حقيقة ولاية ابي بكر « رض » وفرعيها قاض بالقطع بحقيقتها لابي بكر وبطلانها لعلي لان مفاد الإجماع قطعي ومفاد خبر الواحد ظني فالعمل على القطعي عند تعارضه مع الظني .

في معنى المولى في الحديث وتناقض المؤلف فيه

أقول ان الواجب يقضي على من يتوخى الحق والصدق ألا يخلط بين الامانة والحيانة وعليه ان يوازن بين الاراء والأقوال لئلا يخلط بين الحابل والنابل وألا يكون مطوعاً لهواه فيحرف لاجلها عن جادة الصواب فيخون الحقائق اشباعاً لميوله ورغباته ، والهيشمي واحد من أولئك الذين ضاع علمهم في طوايا الاغراض وانقطع السبيل بينهم وبين الحقيقة لذا تراه مختل التفكير مضطرب النفس يأتي بالأمور بدون موازنة ولا مقايسة فهو في ذلك مقلد للعمية أكثر منه باحث بامانة واخلاص ومن ثم تراه قد انحرف مع عقيدته

وهواه فوضع حافره في موضع وضع أشياخه من قبله حوافرهم فيه وما أدلى به هذا من المقال شاهد عدل على ما نقول .

أولاً : ان قوله بـل معناه الناصر يعطيك صورة واضحة من صور التناقض القبيح الذي ما برج يلميه على قراء كتابه فانه قرر في كلامه المتناسق نقض كون معناه الناصر وذلك قوله (لأنه مشترك بين معانيه) إذ أهمل ذكر ما يعين كون معناه الناصر من بين تلك المعاني بـل جعل العلة لكون معناه الناصر هي نفس كونه مشتركاً وذلك دليل على عدم ظهوره في معنى من تلك المعاني من غير قرينة فان ما به الاشتراك يجب أن يكون غير ما به الامتياز لا عينه كما يقتضيه قوله فكيف اذن يدل على ان معناه الناصر لولا جهله وتناقضه^(١) .

(١) ثم انا لا نسلم كون كلمة - مولى - من الالفاظ المشتركة وذلك اما من حيث هيئتها فلظهور انها مفعول وهي في جميع موارد استعمالها تفيد نسبة المبدء الى شيء على وجه كونه محلاً له زماناً كان أو مكاناً ، واما من حيث مادتها فانها الولي وهي على ما في المصباح المنير - مثل فلس - القرب ولم يذكر له معنى غير هذا ، وانما ذكر موارد استعماله - والتحقيق - انه بمعنى القرب من غير فصل حساً كان أو معنى كما يرشد اليه الاطراد المستفاد من موارد استعمال العرب لها والذي ينطبق منه على القرب الحسي هو الموالاتة بين الفعلين ، فانها عبارة عن مجيء احدهما عقب الآخر من غير فصل ومن ذلك قولنا - مما يليه أي يقاربه - وقولنا جاء القوم ولاءً - أي متتابعين ، وأما ما ينطبق على القرب المعنوي فهو الموالاتة بين شخصين بمعنى المحبة أو النصرة أو السلطنة ، فانها أسباب للقرب المعنوي بين الطرفين =

= ويكون كل منها طرفاً للولاء ومحلاً له ، فانطبق المولى على العبد والسيد
انما هو باعتبار ان كلاهما طرف لولاء الملك والسلطنة لا انه من اصدقاء
غاية الأمر ان اختلاف الطرفين انما هو باختلاف الطرفية فأحدهما بيده حبل
السلطنة والآخر في عنقه .

واما اطلاق التولى عن الشيء على الاعراض والادبار عنه فهو لأجل كلمة
عن التي يفيد العطف بها عن الشيء الاعراض عنه ، فالمعنى الأصلي وهو
القرب محفوظ في جميع موارد استعماله ولا يختلف باختلافها وانما الاختلاف
في الخصوصيات المعارضة على أصل المعنى باختلاف موارد استعماله واختلاف
التعدية بعن وغيرها ، فيحسب الجاهل ان المعنى يختلف في تلك الموارد
ويكون اللفظ مشتركاً لفظياً بين معان ، ومع هذا فلا مجال لما توهمه من
الاجمال وذلك لعدم تعدد المعنى الأصلي الذي يستعمل فيه اللفظ حتى يتطرق
الاجمال في المستعمل فيه عند عدم القرينة المعينة ، هذا كله بالنسبة الى
أصل المعنى .

وأما بالنسبة الى الخصوصيات المعارضة باختلاف موارد استعماله فالأمر
فيها أوضح وذلك لظهور لفظ المولى في مالِك الأمر والاولى بالتصرف في حد
نفسه مع قطع النظر عن المورد لانصراف اللفظ عند اطلاقه اليه ، وقد صرح
به المبرد على ما حكاه عنه صاحب المجمع .

وأما كمال ظهوره بل صراحته فيه باعتبار المورد ، فان النبي «ص» الذي
هو أولى المؤمنين من أنفسهم ، اذا قال للأمة (من كنت مولاه) فانه =

الشريعة تحتج بمضمون

حديث الغدير كله

ثانيا : ان قوله (نحن وهم متفقون على صحة ارادة الحب من لفظ المولى) صورة أخرى من مفترياته على الشيعة فان الشيعة جميعاً وبلا استثناء يحتجون بمضمون الحديث كله على تعيين كون مولى فيه بمعنى أولى فكيف يصح ان ينسب إليهم ما لم يقله أحد منهم فضلاً عن نسبة دعوى الاجماع منهم عليه وبعد فلو كان يريد به الحب لا الأولى بالتصرف كان معنى تقديم قوله (ألت أولى) وتأخير (قوله وانصر من نصره وأخذل من خذله وأحب من أحبه وادر الحق معه حيث دار) باطلا لا معنى له بل لو صح ذلك كان المناسب

= لا يفهم منه في العرف إلا الولاية والسلطنة الالهية ، كما ان السلطان اذا قال لرعيته (من كنت مولاه فأبني مولاه) لا يفهم منه عند العرف إلا ولاية السلطنة وتعيين الخليفة لنفسه من بعده لا سيما إذا لاحظنا صدر الحديث وهو قوله (ألت أولى بكم من أنفسكم) فان الاستفهام في كلامه «ص» ليس إلا للتقرير فهو «ص» قد أخذ منهم الاقرار أولاً بولايته «ص» عليهم من قبل الله تعالى (بقولهم اللهم نعم) ثم قال بعد اقرارهم بالولاية (من كنت مولاه فعلي مولاه) فأى قرينة أجلى من هذه القرينة في ان المراد من هذه الولاية هو الولاية والسلطنة الالهية ولكن المتعصبين المبغضين لا يبصرون فلا ينصفون (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) .

ان يقول لهم (ألم يوجب الله محبتى عليكم فحجة علي محبتي) ولما لم يقل هذا وقال ذلك علمنا انه لا يريد بالمولى في قوله الا الاولى بالتصرف .

ثم ان تعبيره «ص» في ردع بريده وغيره عن بغض علي «ع» والوقية فيه بذلك التعبير أقوى من غيره من التعابير وذلك لأن المبغض للنبي «ص» ليس مسلماً فكذلك يكون المبغض لعلي «ع» ليس مسلماً لذا تراه «ص» عبراً عن المعنى المذكور لما أراده بقوله «ص» (من أحب علياً فقد أحبني ومن أبغض علياً فقد أبغضني) ومن الضروري عند أهل كل لسان وجوب التعبير اما صريحاً كقوله «ص» (من أحب علياً فقد أحبني) واما لزوماً كقولنا (من لم يحب علياً فليس بمسلم) فانه يلزم منه كون محبته كحجة النبي «ص» فاما التعبير في حديث الغدير بمثل تلك العبارات فهو يدل على معنى فوق معنى الحب وذلك لأن قوله «ص» (ألت أولى بالؤمنين من أنفسهم) يدل على كونه «ص» أولى منهم بالتصرف في شؤونهم التي تعود اليهم وذلك عبارة أخرى عن ارادة السلطنة الشرعية التي تحول لصاحبها التصرف في نفوس الرعية وأمواها وأعراضها فلما أجابوه بالتصديق له على ذلك رتب عليه قوله «ص» (فمن كنت مولاه) يعني من كنت أولى به من نفسه بالتصرف فيها (فعلي مولاه) يعني أولى به من نفسه بالتصرف فيها وهذا النوع من التصرف لا يصح لغير النبي «ص» والامام ثم عقبه بما يؤكد لهم دلالته عليه بقوله «ص» (اللهم وآل من والاه وعاد من عاداه وافصر من نصره وأخذل من خذله وأحب من أحبه وادر الحق معه) ولذلك قال شاعر النبي «ص» العربي على ما تواتر عنه :

فقال له قم يا علي فاني

رضيتك من بعدي اماماً وهادياً

هكذا سجله عليه كل من الحافظ ابن مردويه في مناقبه والبطنزي في الخصائص والحموي في مناقبه والكنجي في كفايته وابن الجوزي في تذكرته وكثير غيرهم من مؤرخي أهل السنة وحفاظها وقالوا فاستحسن النبي «ص» ذلك ومدحه وأثنى عليه ، ومن ذلك نعلم ان التعبير المدلول عليه في الحديث قد سبق لبيان خلافته وقد فهم ذلك حسان وغيره من الصحابة (كالخليفة) عمر بن الخطاب «ض» فانه قد تواتر عنه انه قال يومئذ لعلي «ع» بخ بخ لك يا ابن ابي طالب لقد أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة أو قال هنيئاً لك إلى آخر الحديث على ما سجله المحب الطبري في ص ١٦٩ من الرياض النضرة من جزئه الثاني وغيره من علماء السنة .

وبذلك يتجلى لك فساد قول القائل ان مولى في الحديث بمعنى المحب والناصر مع استلزامه لقوية قول النبي «ص» (وانصر من نصره وأحب من أحبه) في متن الحديث لو ارادها من منطوقه ولو فرضنا جديلاً انه أراد بذلك المحب والناصر ومع ذلك يستلزم الامر والامامة لوقوفها عادة عليهما بل لا مانع من أن يريد النبي «ص» اثبات جميع ما للكلمة مولى من المعاني الممكنة أن تكون له «ص» لعلي «ع» إذ ان ارادة ذلك من باب عموم المجاز مما لا محذور فيه لو صح العموم .

كلمة مولى تأتي بمعنى أولى في اللغة

ثالثاً : ان قوله (فلأنَّ احداً من أهل العربية لم يذكر ان مفعلاً يأتي بمعنى افعل) قول لا يرضى به ذو منطق عليم ووجدان سليم وعربي عرف موارد استعمالات العرب والباحث المنصف يستطيع من خلال هذه الجملة ان يدرك مبلغ ما يحمله الحجري من البغض لعلي «ع» والحق على النبي «ص» ألا تراه كيف ينفي قول أهل العربية اتیان مفعلاً بمعنى افعل وهو لم يقف على قول أهل العربية وجاهل بما ذكروه أو متجاهل عنه لعقدة نفسية فيه .

فهذا الزوزي في شرحه للمعلقات يحكي لنا عن ثعلب في قوله تعالى (هو مولاكم) أي أولى بكم ، وفي التفسير الكبير حكى تفسير الآية (بأولى بكم) عن كل من السكلي والزجاج وابي عبيدة وغيرهم من أئمة العربية .

ويقول البغوي محيي السنة عند أهل السنة في تفسيره ص ٢٩ بهامش الجزء السابع من تفسير الخازن (أولى بكم لما أسلفتم من الذنوب) وقال شارح المقاصد في بيان ان مولى بمعنى أولى بالتصرف قال تعالى (ماؤاكم النار هي مولاكم) أي أولى بكم هكذا نقله عن ابي عبيدة وقال : قال النبي «ص» ايما امرأة نكحت بغير اذن مولاهها اي من هو أولى بها والمالك لتدبير أمرها وكذلك فسرهما كل من الزخشي في تفسيره ص ٤٣٥ من جزئه الثاني في تفسير الآية من سورة الحديد ، والبيضاوي في تفسيره ص ١١٨ من جزئه الخامس والخازن في تفسيره ص ٢٩ من جزئه السابع وابن حبان في تفسيره الكبير ص ٢٢٢ من جزئه الثامن وابن كثير في تفسيره ص ٣١٠ من جزئه

الرابع والنيشابوري في تفسيره ص ١١٣ بهامش الجزء السابع والعشرين من تفسير ابن جرير وقال ان ذلك قول أئمة التفسير وابن جرير في تفسيره في أواخر ص ١١٧ من جزئه السابع والعشرين وقال الجوهرى في صحاحه يأتي مولى بمعنى أولى .

فهذه كلمات أساطين أهل العربية وأئمة التفسير من أهل السنة ليس فيهم شيعي واحد تلونها عليك في ان كلمة مولى تأتي بمعنى أولى ليتجلى لك ان انكار الهيشمي وتجاهله عما أثبتته أئمة اللغة وعظماء المفسرين لا يجديه سوى العناد والوقاحة في التعصب وجملة القول انه ان أراد من عدم مجيء المولى بمعنى الأولى بالتصرف لفظة ولا عرفاً انه لم يرد منه الأولى بالتصرف في استعمالهم ولو على سبيل الاطلاق فبديهي البطلان لأن اطلاق المولى على السيد ومالك الرقبة الذي هو الأولى بالتصرف من العبد في أمره من الاطلاقات الشائعة التي لا تقبل الانكار إلا من جاهل بلغة العرب بسل ذلك هو المتبادر عند الاطلاق في لغتهم وان أراد منه عدم مجيء هيئة مفعول - بمعنى هيئة التفصيل - فهو وان كان صحيحاً لا يجديه نفعاً وذلك لأن اطلاق المولى على السيد ومالك الأمر الذي هو أولى بالتصرف انما هو باعتبار كونه محلاً لولاء العبد لأنه أخذ بجبله المستتبّع لأوليته بالتصرف في أمر المأخوذ لا باعتبار مجيء هيئته بمعنى هيئة أخرى حق يقال ان ذلك لم يعهد لفظة ولا عرفاً كما لا يخفى .

حديث الطبري حجة على الحجري

رابعا : (ان ما أورده من حديث الطبري) فهو حجة لخصمه الشيعي عليه لا له وذلك لأن قوله «ص» فيه (فانه نبأني اللطيف الخبير) الى آخره بعد ان حث على التمسك بكتاب الله دليل على ان التمسك بكتاب الله مستلزم للتمسك بالعترة «ع» وإلا لم يكن لقوله «ص» ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض معنى يفهم بل لو لم يرد التمسك بأهل بيته «ع» وأراد الوصية فيهم فقط كما يزعم أهل الدجل تصحيحا للخبل كان المناسب ان يقول (فاحفظوهم مما تحفظون منه أنفسكم وأهليكم) ويقرر هذا ما ذكره المؤلف نفسه في الفصل الأول من الباب الحادي عشر في الآيات الواردة فيهم في أواسط صفحة ١٤٨ من الصواعق المحرقة لابن حجر من حديث الثقلين الثابت الصحة المنصوص فيه صريحا قوله «ص» (اني تارك فيكم أمرين لن تضلوا ان تبعتموهما وهما كتاب الله وأهل بيتي عترتي اني سألت ذلك لهما فلا تقدموهما فتهلكوا ولا تقصروا عنهما فتهلكوا ولا تعلموهم فانهم أعلم منكم) فالحديث صريح الدلالة على وجوب متابعة العترة وان الهدى في سلوك سبيلهم لأنهم اعدال كتاب الله وحمله علم رسول الله «ص» فلو كان للخلفاء الثلاثة «رض» هذه المكانة لقرنهم بالقرآن ومن حيث انه لم يفعل ذلك وخص أهل بيته بذلك دونهم علمنا انه لا تجوز الامامة لغيرهم من سائر أفراد الأمة كائنا من كان .

خامسا : ان قوله (فسبب ذلك كما نقله شمس الدين الجزري) ضلال واضلال وفساد في الارض وذلك لأن العبارة بعموم الدليل ولو كان السبب خاصا وهو بغض بريدة لملي «ع» في مورد الحديث فلو كان يريد حب علي خاصة لمبتر به وكان المناسب أن يقول لبريده

(من أبغض علياً فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله) كما قال ذلك لما أرادته وعبر بما يفيد في غير واحد من أحاديثه .

فأما قوله «ص» (من كنت وليه فعلي وليه) بعد قوله «ص» (ألسنت اولى بالمؤمنين من أنفسهم) فإنه نص لا يقبل التأويل على ان له التصرف في أنفس الناس مطلقاً كما هو له «ص» ولا شك في ان ذلك التصرف لا يكون إلا للنبي «ص» والامام ويشهد لإرادة الامامة من ذلك قوله «ص» (علي مني وأنا من علي وهو وليكم بعدي) .

رجال الحديث كلهم حجج عند أهل السنة

وأما قوله (ففي سندهما الاجلح وهو وان وثقه ابن معين لكن ضعفه غيره وهو شيعي فيحتمل انه روى ذلك بالمعنى على حسب عقيدته) فقد خول بأنه يكفي في صحة الحديث توثيق ابن معين ومثله العجلي وقال العسقلاني وابن عدي في لسان الميزان انه صدوق كما ان الحديث ثابت الصحة عند النسائي في ص ٦ من خصائصه من غير طريق الاجلح وهو عن قتيبة^(١) بن سعيد وهو من رجال الصحاح الستة عن جعفر بن سليمان^(٢) وهو من رجال الصحاح

(١) راجع ص ٣٨٥ من تهذيب التهذيب من جزئه الثامن وفي أواخر ص ١٧٢ من التقريب .
(٢) تجده في ص ٩٥ من تهذيب التهذيب من جزئه الثاني و ص ٢٩ من التقريب .

الخمسة سوى البخاري فإنه روى عنه في تاريخه وقد وثقه أحمد وابن معين وابن سعد وابن حبان عن يزيد الرشك^(١) وهو من رجال الصحاح الستة عن مطرف^(٢) بن عبد الله عن عبد الله بن بريدة^(٣) وهما من رجال الصحاح الستة عن بريدة عن النبي «ص» (انه قال ما تريدون من علي ان علياً مني وأنا من علي وهو ولي كل مؤمن بعدي) وروى ذلك أحمد في مسنده وسنده عبد الله عن أبيه عن عفان وابن همام^(٤) وهم من رجال الستة عن جعفر بن سليمان المتقدم ذكره عن يزيد الرشك عن مطرف بن عبد الله عن عبد الله بن بريدة عن بريدة وفي حديث المسند ايضاً حديث عشر خصال^(٥) وسنده الترمذي والنسائي وابن ماجه من أهل الصحاح عن وضاح^(٦) وهو من رجال الصحاح الستة عن ابي بلج بن سليم^(٧) وهو من رجال السنن وقد وثقه ابن معين وابن سعد والنسائي وقطني عن عمرو بن ميمون^(٨) وهو من رجال الصحاح الستة عن ابن عباس عن النبي «ص» انه قال لعلي «ع» (انه ولي كل مؤمن بعدي) وروى الترمذي وحسنه وصححه عن ابي الحصين^(٩) عنه «ص» انه قال (ماتريدون من علي ما تريدون من علي ان علياً مني وأنا من علي وهو ولي كل مؤمن)

-
- (١) راجع أواخر ص ٣٧٣ من تهذيب التهذيب من جزئه الحادي عشر .
 - (٢) تجده في ص ١٧٥ من تهذيب التهذيب من جزئه العاشر .
 - (٣) راجع أوائل ص ١٥٧ من تهذيب التهذيب من جزئه الثامن .
 - (٤) تجده في ص ٢٣٠ من تهذيب التهذيب من جزئه السابع .
 - (٥) راجع آخر ص ٣٣٠ من مسند أحمد من جزئه الأول .
 - (٦) تجده في ص ١١٦ من تهذيب التهذيب من جزئه الحادي عشر .
 - (٧) راجع ص ٤٧ من تهذيب التهذيب من جزئه الثاني عشر .
 - (٨) تجده في ص ١٠٩ من تهذيب التهذيب من جزئه الثامن .
 - (٩) راجع أوائل ص ٢١٣ من سنن الترمذي من جزئه الثاني .

بعدي) وروى أحمد عن ابن الحصين بسند أكثر رجاله من رجال الصحاح الستة سوى رجل منهم وهو جعفر بن سليمان وقد عرفت انه من رجال الصحاح الخمسة ومن رجال البخاري في تاريخه^(١) ما لفظه (ان علياً مني وأنا منه وهو ولي كل مؤمن بعدي) وفيه عن بريدة (من كنت وليه فعلي وليه) ورجاله جميعاً من رجال الصحاح الستة وإنما أوردناه بطوله ليتضح لمن يتوخى الحق ويفتش عنه في مناقبه بهتان الحجري وكذبه في دعوى ضعف الحديث وان هؤلاء الذين ذكرناهم كلهم من أهل السنة وأعظم حفاظهم قد نقلوه في كتبهم المعتبرة ولكن الهشيمي لما اسقط الايمان من حسابه تنكر لرسول الله «ص» ودينه وحقد على علي «ع» وأهل بيته فحكم في ذلك بغير ما أنزل الله (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) .

سادساً : ان قوله (ارادة الحب بالكسر وعلي سيدنا وحبيبنا) مدخول بأن الحجري لو كان صادقاً في دعوى حبه لعلي «ع» لتمسك بأذيال طهارته لوضوح دلالة على امامته «ع» وذلك لأن علياً واجب المحبة مطلقاً وكل واجب المحبة مطلقاً واجب الطاعة مطلقاً وكل واجب الطاعة مطلقاً صاحب الامامة فعلي صاحب الامامة ودليل الصغرى قطعي باعتراف الهشيمي وأما الكبرى فلقوله تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعون يحببكم الله) فإنه تعالى علق وجوب المحبة على تحقق الطاعة فهو ينتهي بانتفاؤها وتلك قضية المفهوم من الشرطية فكيف يزعم هذا بأن علياً «ع» سيده وحبيبه وهو قد حكم على خلافته بالبطلان ويرى وجوب متابعة الآخرين ممن لم يثبت لهم ذلك الحب والولاء أصلاً ان هذا ما لا يمكن ولا يكون وليس له في ذلك حظ ونصيب .

(١) راجع ص ٥ من التأريخ الصغير في باب أسماء الرجال .

الإجماع في قوله على أبي بكر فاسد

سابعاً : ان قوله (وان لم يحتمل التأويل فالإجماع على حقية ولاية أبي بكر وفرعها قاض بالقطع بحقيتها وفسادها لعلي فان مفاده قطعي ومفاد الخبر الواحد ظني فالعمل على القطعي عند تعارضه مع الظني) فاسد لأمر :

« الأول » اننا نمنع انعقاد الإجماع على أبي بكر « رض » من جميع الأمة بل انعقاده من مجتهدى الأمة جميعاً ممنوع أشد المنع وذلك لتخلف الكثير من وجوه أصحاب النبي « ص » عن الدخول في الإجماع المدعى في السقيفة وخروج الواحد من الأمة او من مجتهديها فضلاً عن الجماعة الكثيرة كما كانت ذلك في إجماعهم مانع من انعقاده وموجب لسقوطه عن الحجية كما مر فكيف يزعم هذا انه قطعي وهو ليس بظني .

« الثاني » لو سلمنا انعقاده من أكثر الناس فلا دليل على صواب أكثر الناس فيما اجتمعوا عليه وانما الحق والصواب في جانب طائفة من الناس في كل عصر كما دل عليه حديث البخاري وغيره فيما تقدم ، والقول بأن تلك الطائفة هي التي أجمعت على أبي بكر « رض » في السقيفة عين المدعي من جهة فلا يصح ان يكون دليلاً على صحة الدعوى ومن جهة أخرى ان التعبير عنها بالطائفة دليل على قلتها وذلك لا ينطبق على الجمعين على أبي بكر « رض » في السقيفة لانهم أكثر من الذين تخلفوا عنهم ولم يدخلوا معهم فهي اذن لا تنطبق إلا على الذين انحرفوا عنهم وهم علي « ع » وأصحابه فهم على الحق وأولئك على الباطل كما مر .

« الثالث » لو سلم الإجماع فان مفاده ظني ولا دليل على أن مفاده قطعي كما لا دليل على ان مفاد كل إجماع هو قطعي فكان لزاماً على الحجري وهو يحاول اثبات ان مفاده قطعي ان ينقل لنا ذلك بأسانيد تفيد العلم كما هو شريطة حجية الإجماع عند علماء الأصول وكيف يستطيع ذلك والشيعة قاطبة لا تعرف هذا الإجماع وتشك فيه فأثبت كون الإجماع القائم على أبي بكر « رض » في السقيفة قطعياً أصعب من صعود الهيثمي الى السماء .

« الرابع » ان حديث الغدير متواتر بإعتراف الحجري وهو سابق على الإجماع المدعي لاثبات خلافة ابي بكر « رض » وفرعيها فيجب طرحه لاجله وإلا كان نسخاً من الامة لشريعة النبي «ص» بعد انقطاع الوحي وهو كفر وإلحاد وخروج عن الإسلام .

« الخامس » ان ذلك الإجماع لو كان صحيحاً ومن دين النبي « ص » كان رسول الله «ص» مقصراً في تبليغه اذ لم يرشد الأمة ولم يبين لها من يقوم مقامه في إقامة دينه وتنظيمه على الوجه الذي جاء به من بعده الأمر الذي هو من أهم الامور التي لا يجوز لمثل النبي « ص » الذي أرسله الله تعالى رحمة للعالمين ان يتركه أو يغفل عنه والقول بذلك كفر .

« السادس » ان الإجماع المدعي باطل لانه وقع على غير أهله وصار في غير محله لاعتراف (الخليفة) ابي بكر « رض » على نفسه (بأن له شيطاناً يغويه) فهو اذن في أشد الحاجة الى من يقومه عند زيغه والإمام يجب أن يكون هادياً مهدياً لا سلطان للشيطان عليه ولا يعتريه في حال كما يقول القرآن (ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين) وقال تعالى حكاية عن ابليس (لاغوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين) وقال

تعالى (انه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون) وقد اجمع المسلمون بالضرورة من دينهم على ان الإمام لا يحتاج الى امام والالدار وتسلسل وهما باطلان فخرافته معلومة البطلان .

« السابع » ان ما تمناه أبو بكر « رض » من سؤال النبي « ص » عن الخليفة بعده بمنزلة النص على فساد إجماعهم عليه وذلك لو كان إجماعهم دليلاً على خلافته وكان قطعياً كما يزعم الحجري لم يشك أبو بكر « رض » في شخص الخليفة بعده « ص » ولم يتمن السؤال عنه لصيرورته معروفاً عنده بذلك الإجماع المزعوم قطعيته ولا جائز ان يعلم الهيثي قطعية ذلك الإجماع عليه ولا يعلم ابو بكر « رض » قطعيته على نفسه فيشك فيه فكل أولئك أدلة واضحة على فساده وانه لا يفيد ظناً بل لا يفيد احتمالاً ولا شكاً فضلاً عن افادته القطع واليقين وحينئذ وجب تقديم الخبر عليه وان كان احاداً بعد ان كان صحيحاً صادراً عن النبي « ص » كما يقول الحجري المتناقض فيه لأن مفاده ظني وما ادعاه من الإجماع لم يصل الى مرتبة الظن بل هو مقطوع بفساده فيجب طرحه لاجله اذ لا تعارض بين ظني وبين مقطوع بفساده فيعمل بالظني ويلغى المقطوع بفساده قال الهيثمي ثالثها سلمنا انه أولى لكن لا نسلم انه الاولى بالامامة بل بالاتباع والقرب منه فهو كقوله تعالى ان أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه ولا قاطع بل ولا ظاهر على نفي هذا الاحتمال بل هو الواقع^{الذي} فهمه أبو بكر وعمر من الحديث فانهما لما سمعاه قالوا له أمسيت يا ابن أبي طالب مولى كل مؤمن ومؤمنة أخرجه قطني وأخرج أيضاً انه قيل لعمر انك تصنع لملي شيئاً لا تصنعه بأحد من أصحاب النبي « ص » فقال له انه مولاي .

الأولى في الحديث

لا يفيد معنى القرب

أقول لقد حكم الهيثمي في هذا بما يلائم هواه والا فمن هذا الذي يحل
الفرق الواضح بين كون النبي «ص» وعلي «ع» أولى بالمؤمنين من أنفسهم
كما يدل عليه نص الحديث وبين كون النبي «ص» والمؤمنين أولى بإبراهيم «ع»
من الآخرين الذين خالفوا إبراهيم «ع» وذلك لأن معنى قوله «ص» (من
كنت مولاه) في حديث التفسير يعني (من كنت أولى به من نفسه) وقوله
«ص» (فعلي مولاه) يعني (انه أولى به من نفسه) ومعنى قوله تعالى (ان
أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه) يعني أولى من الآخرين به في متابعتهم وكذلك
حال النبي «ص» في أوليته من غيره بإبراهيم «ع» فقياس ما في الحديث على
ما في الآية قياس مع الفارق وهو باطل بالإجماع حتى من القائلين بجوازه ، ومن
هنا تعلم معنى قول (الخليفين) «رض» (أمسيت يا ابن أبي طالب مولى
كل مؤمن ومؤمنة) فانهما يريدان انه أولى بهما من نفسيهما دون ما زعمه
الجبيري فانه لا يفهم منه ولا يفيد منه وأما قول المؤلف (بأنه «ص» يريد
من ذلك ان يقول أيها الناس علي أولى بي في المتابعة والقرب) فقول مسيخ
يعود الى تهشيم الحديث وسلبه من معناه وتحميله معنى لا صلة بينه وبينه
وما كنت احسب ان من له ادنى فهم يستطيع ان يقول ذلك في الحديث وهو
يرى رسول الله «ص» في صدر حديثه يقول (أأست أولى بالمؤمنين من
أنفسهم) الأمر الذي يقطع جبهة كل أفك ومعاذ يصور الحقائق بقلمه كيفما
يشأ ويشأ له طبعه السقيم وبعد فلو جاز طرود ذلك الاحتمال في قول ابن
حجر كان المعنى هكذا (أأست أولى باتباع المؤمنين من أنفسهم ومن كنت

أولى باتباعه من نفسه فعلي أولى باتباعه من نفسه (فانظر أيها المسلم العبقري الى حقد الهيثمي وبغضه لسيد البلغاء وإمام الفصحاء رسول الله «ص» كيف نسب إليه السفاهة في القول والهديان في المنطق تبعاً لقول إمامه عمر «رض» (ان النبي «ص» ليس هجر) فانك تراه يقول ان رسول الله «ص» الذي لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى يريد ان يبين للناس في ذلك الموقف الرهيب (ان من كنت أولى باتباعه منكم فعلي أولى باتباعه منكم) فيطعن في النبي «ص» وفي حديثه الطعنات الملتبهة ويخرج بذلك عن دينه اثلاً يختل ما قرره أهل السقيفة وينهار في الحضيض قال الهيثمي رابعها سلمنا انه أولى بالامامة فالمراد المال والا كان هو الامام مع وجود النبي «ص» ولا تعرض منه لوقت المال فكان المراد حين يوجد عقد البيعة له فلا ينافي حينئذ تقدم الثلاثة عليه لانعقاد الإجماع حق من علي عليه كما مر وللأخبار السابقة المصروفة بإمامة أبي بكر «رض» وأيضاً يلزم من أفضلية علي «ع» على معتقدهم بطلان قولية غيره لما مر ان أهل السنة أجمعوا على صحة أمانة المفضل مع وجود الفاضل بدليل اجماعهم على صحة خلافة عثمان واختلافهم في أفضلية علي وان كان أكثرهم على ان عثمان أفضل منه ولذا صح عن سفيان الثوري انه قال من زعم ان علياً كان احق بالامامة من الشيخين فقد خطأهما والمهاجرين والأنصار وما أراه يرفع له عمل .

لا يجوز ارادة المآل من الأولى في الحديث

أقول لقد قال المؤلف في هذا بما يشبع رغبته فقال به عن الحق الصريح فهو في ذلك (كالذي استهوته الشياطين حيران في الأرض) لا يحسب للوجدان والانصاف بحكمه حساباً ولا يراجع ضميراً .

أولاً : كيف يخفى على انسان له دين بأن معنى النص على خلافة شخص من النبي «ص» بلفظ (أولى بالمؤمنين من أنفسهم) عبارة عن نصبه إماماً لهم من بعده وإيجابه الطاعة له عليهم جميعاً وذلك يمنع تقدم الثلاثة عليه لوجوب طاعته عليهم كوجوبها على الآخرين ، ولو كان يريد الخلافة له «ع» بعد خلافتهم «رض» كان المناسب ان يقول (من جملة خلفائي بعدي علي بن أبي طالب) او يقول (من جملة أئمتكم من بعدي علي) أو يقول (خلفائي من بعدي أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي) لكي يفهم إرادة المآل لو اراده ومن حيث انه لم يقل هذا وعدل عنه الى قوله (ألسنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم) وعقبه بقوله (من كنت مولاه فعلي مولاه) علمنا انه يريد بذلك جعل حكم بإنشائه بذلك اللفظ فهو ليس بأخبار عما يكون بل هو انشاء وجعل شيء يجب الجري عليه ولا شك في أن بين الاخبار والانشاء بونا بعيداً كما تقرر في فن المعاني فإذا كان الهيثمي قد سلم لنا بأن قول النبي «ص» في حديث الغدير دال على إمامة علي «ع» كان عليه ان يقول ان رسول الله «ص» قد جعل علياً «ع» بذلك اللفظ إماماً وهادياً وليس معنى الإمام إلا من تجب له الطاعة على الأمة جميعاً بعد النبي «ص» فوجب فرض الطاعة

لعلي « ع » على أبي بكر « رض » وغيره فإيجاب طاعة أبي بكر « رض » عليه « ع » مخالف لقول النبي « ص » وكل ما خالف قوله « ص » باطل وضلال فاجماعهم على أبي بكر « رض » باطل وضلال .

علي لم يدخل في المجمعين

على أبي بكر

وأما قوله (لانهقاد الإجماع حق من علي عليه كما مر) فباطل لامور : « الأول » ما اثبتته هذا الحجري المتناقض في أوائل ص ١٢ من الصواعق المحرقة لابن حجر من تخلف علي « ع » وبني هاشم وغيرهم من وجوه أصحاب النبي « ص » عن بيعته فلم يدخلوا في إجماعهم .

« الثاني » انه لا دليل على حجية اجماعهم مطلقاً لا من الكتاب ولا من السنة وما كان كذلك كان ساقطاً لا قيمة له .

« الثالث » ان تمني أبي بكر « رض » السؤال من النبي « ص » عن الخليفة بعده كما تقدم ذكره غير مرة حيث تكرر ذكره من الهيثمي وشكه في خلافة نفسه وحكمه عليها بأنها فلتة موجب لفساد اجماعهم عليه شرعاً .

خلافة أبي بكر فلتة

وليست منصوبة

ثانياً : ان قوله (وللأخبار السابقة المصرحة بامامة ابي بكر) مدخول
لأمور تقدم ذكرها ومن حيث تكرر ذكرها من الهيثمي هنا لم نجد بداً من
التعرض لها على سبيل الاجمال .

« الأول » ان تلك الأخبار لو كانت صادرة من النبي « ص » في خلافة
ابي بكر « رض » لعلم بها أبو بكر « رض » واحتج بها يوم السقيفة على من
خالفه فيها من الانصار وهو أعرف بفادها من المؤلف لو كانت مصرحة
بخلافته ولا جائز ان يعلم بها الحجري مع بعده عن عصر صدورها ولا يعلم بها
أبو بكر « رض » مع قربيه من النبي « ص » لا سيما (انه أعلم الناس بالسنة)
كما يفترى الهيثمي وذلك ما يدل على انها موضوعة بعد عصر الخلفاء « رض » .

« الثاني » لو كانت صحيحة لم يتمن ابو بكر « رض » ان يسأل النبي
« ص » عن الخليفة بعده وهل للانصار فيها نصيب وهذا دليل ظاهر على انها
من وضع الافاكين .

« الثالث » لو صح شيء منها لم يقل عمر « رض » (أن أترك فقد ترك
من هو خير من أبي بكر « رض » رسول الله « ص ») ولم يقل النووي
الشارح لصحيح مسلم وهو أعرف بهذه الأحاديث باعتراف الحجري من الهيثمي
نفسه (وهذا دليل على ان النبي « ص » لم ينص بالخلافة على ابي بكر وهو
اجماع أهل السنة) وهذا يرشد الى انها مكذوبة .

« الرابع » ، لو كانت صحيحة لم يقل أبو بكر « رض » يوم السقيفة « اني اختار لكم او رضيت لكم أحد هذين الرجلين » وهذا يدل على انها باطلة وغير صادرة .

« الخامس » ، لو صح شيء منها لم يقل عمر « رض » (انها فلتنة) فان المنصوص على بيعته والمصرح بها في نصوص كثيرة من النبي « ص » كما يزعم الحجري لا يصح ان تكون فلتنة يجب قتل من عاد الى مثلها كما لا تحتاج الى مشورة الآخرين وكيف يجوز لعمر « رض » أن يحكم بقتل من عمل بالنصوص الصادرة عن الرسول « ص » لو صح شيء منها اللهم الا ان يقولوا بأن عمر « رض » أراد بذلك ان يطعن في النبي « ص » وفي نصوصه المصرحة بإمامة ابي بكر « رض » كما يزعم المؤلف واياً كان فهو دليل واضح على البطلان .

« السادس » ، انها لو كانت صحيحة وكانت نصاً على خلافته لا وردها العالم بها في السقيفة كما زعم ذلك الهيثمي عند انكاره النص على خلافة علي « ع » وتناقض فيه فعدمه دليل لنا على فساد ذلك كله .

ثالثاً : ان قوله (فلا يلزم من أفضلية عليّ على معتقدهم بطلان تولية غيره) مدخول لأمر :

« الأول » ، ان نسبة أفضلية علي من الآخرين الى الشيعة خاصة باطلة وغير صحيحة وذلك لما عرفت من ثبوت أفضلية علي من الصحابة جميعاً بأحاديث متواترة واردة من طرق أهل السنة الصحيحة والحسنة وما أدليناها عليك من الادلة الدالة على فساد خلافة الثلاثة « رض » مضافاً الى ما ارتكبهوه من المخالفات الصريحة لروح الشريعة .

« الثاني » ، ان اجماع أهل السنة على صحة امامة المفضول مع وجود الفاضل

مخالف للعقل والشرع وكل ما كان كذلك فهو عند الشيعة او هي من بيت
 العنكبوت وانه لا وهن البيوت لو كانوا يعلمون ، اما العقل فلانه حاكم بقبح
 تقديم المفضول على الفاضل برفع درجة الاول وخفض درجة الثاني وفي تقديمه
 عليه امانة للفاضل وخفض لدرجته قطعاً وهو مذموم عقلاً الا عند المنعزلين
 من العقل وأما الشرع فلما تقدم من قوله تعالى (أفمن يهدي الى الحق أحق ان
 يتبع ام من لا يهدي الا ان يهدي) وقوله «ص» في الصحيح (يؤمكم اقرؤكم)
 اي اعلمكم وأفضلكم وتقديم غير الأعم والأفضل مخالف لصريح قوله «ص»
 وقوله «ص» (من استعمل شخصاً على عشرة وفيهم من هو ارضى الله
 ورسوله فقد خان الله ورسوله وجماعة المؤمنين) فتقديم المفضول على الافضل
 خيانة لله ورسوله «ص» وجماعة المؤمنين بحكم النبي «ص» (وأن الله
 لا يهدي كيد الخائنين) .

قول الثوري يوجب اما الكفر

أو بطلان خلافة

أبي بكر (رض)

وأما ما نقله عن الثوري (بأن من قال بأن علياً كان أحق بالولاية من الشيخين فقد خطأهما والمهاجرين والانصار وما اراه يرفع له عمل مع هذا الى السماء) فلا حجة في قول الثوري ومن هو أعظم من الثوري من المنحرفين عن الوصي وآل النبي «ص» وما هو الدليل الذي رجع اليه الثوري في ان من خطأهما والمهاجرين والانصار لا يرفع له عمل الى السماء وما أدري كيف خفيَ على الثوري بأن ما زعمه يعود أثره على ابي بكر «رض» نفسه وذلك لاعترافه (بأن له شيطاناً يغويه) وكان شاكاً في خلافة نفسه عند موته وكان يقول (وليتكم ولست بخير من أحدكم) وقد خطأه النبي «ص» في تعبير رؤيا واحدة بحضرته «ص» فذلك يدلنا بوضوح على ان ابا بكر «رض» هو الذي حكم على نفسه بأنه كان مخطئاً بتقدمه على غيره وكان المقدمون له من المهاجرين والانصار على الآخرين مخطئين ايضاً .

فالشبهة انما حكوا بخطأهم لأجل اعترافهم على أنفسهم بالخطأ لا لشيء آخر فكيف لا يرفع لهم عمل وهم صادقون ومصيبون في ذلك ثم إذا كانت لا يرفع عمل لمن قال بأن علياً «ع» كان أحق بالولاية من الشيخين كان ذلك كفراً متناهياً في القباحة لأن القائل بذلك هو النبي «ص» بتنصيبه عليه في حديث الغدير وغيره من الاحاديث .

فالثوري اما ان يقول بأن رسول الله «ص» لا يرفع له عمل الى السماء لأنه قال بأحقية علي «ع» بالخلافة من الشيخين بنصوصه المتواترة عليه فهو «ص» اذن قد حكم بخطأهما والمهاجرين والانصار في ذلك أو يقول بخطأهما والمهاجرين والانصار من أهل السقيفة فان قال بالأول خرج عن الاسلام وان قال بالثاني بطل قوله الباطل .

قال الهيثمي خامسها كيف يكون ذلك نصاً ولم يحتج به ولا العباس ولا غيرهما وقت الحاجة إليه وانما احتج به في خلافته فسكوته عن الاحتجاج به إلى أيام خلافته قاض على من عنده فهم وعقل بأنه علم منه انه لا نص فيه على خلافته عقب وفاة النبي «ص» على ان علياً نفسه صرح بأنه لم ينص عليه ولا على غيره كما سيأتي عنه .

وفي البخاري وغيره حديث خروج علي والعباس من عند النبي «ص» بطوله وهو صريح فيما ذكر من انه لم ينص عند موته على أحد وكل عاقل يحزم بأن حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) ليس فصاً في امامته والا لم يحتج هو والعباس الى مراجعته المذكورة في حديث البخاري وما قال العباس فان كان هذا الامر فينا علمناه مع قرب العهد جداً بيوم الغدير فان بينهما نحو الشهرين وتجويز النسيان على سائر الصحابة السامعين الخبر يوم الغدير مع قرب العهد وهم من هم في الحفظ والذكاء والفظنة وعدم التفريط والغفلة فيما سمعوه منه محال عادي يحزم العاقل بأدنى بديهة بأنه لم يقع منهم نسيان ولا تفريط بل حال بيعتهم لأبي بكر كانوا متذكرين لذلك الحديث عالين بعنايه على انه خطب بعد يوم الغدير واعلن بحق ابي بكر فقال بعد ان حمد الله واثني عليه أيها الناس ان ابا بكر لم يسؤني قط فاعرفوا له ذلك أهـ الناس اني راض عن ابي بكر وعمر وعثمان إلى آخره .

وسأتي في الآية الرابعة في فضائل أهل البيت أحاديث انه انما حدث على مودتهم ومحبتهم واتباعهم وفي بعضها آخر ما تكلم به النبي «ص» اخلفوني في أهل بيتي ذلك وصيته بهم وشتان بينهما وبين مقام الخلافة ثم كرر ما تقدم منه من قول الشيعة والرافضة بأن الصحابة علموا هذا النص ولم ينقادوا له وانما تركهم علي تقية .

وقال وقد أخرج البيهقي عن ابي حنيفة انه قال أصل عقيدة الشيعة تضليل الصحابة أجمعين واردف ذلك باعادة ما نقله من ذي قبل عن علي «ع» بأنه قال أفضل هذه الأمة بعد نبيها ابو بكر ثم عمر ثم ذكر عن بعضهم طعن الملحدين في كتاب الله إذ يقول فيهم كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر بأنه كيف يكونون خير أمة وهم بعده مرتدون عن الدين سوى ستة نفر على ما تقول ذلك الشيعة من حيث ان هؤلاء الستة لم يقدموا ابا بكر على علي المنصوص على امامته .

ثم حكى عن علي قوله تفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة قال شرها من ينتحل حبنا ويفارق أمرنا قال ووجه ما اشتملت عليه من قبائح البدع وغايات العناد والكذب حتى تسلطت الملاحدة بسبب ذلك على الطعن في الدين وأئمة المسلمين بل فيما ذهبت إليه الرافضة مما ذكر ابطال للاسلام رأساً فانه متى أمكن اجتماعهم على كتمان النصوص أمكن عليهم الكذب واتفاقهم عليه فيمكن ان سائر ما نقلوه زور ويمكن ان القرآن قد عارضوه بما هو أفصح منه كما قدعية اليهود والنصارى فكتمه الصحابة ومثله ما نقله أمم سائر الرسل يجوز فيه الزور والبهتان فانهم يزعمون ذلك في خير أمة فففي غيرها أولى وأحرى .

وقد أخرج البيهقي عن الشافعي ما من أهل الأهواء اشهد بالزور من
الرافضة وكان إذا ذكروهم عليهم أشد العيب انتهى وبأشد العيب انتهى .

أقول : ان القارىء ليدرك من هذه العبارات المكررة المتناقضة ان
المؤلف لم يكتب بمقله ولم يركز بحثه على تفكير صحيح وانما وضع قله
وتفكيره في موضع وضع بعض أشياخه قله فيه فجاء مقلداً لا ناقداً وكتب
مريضاً لا صحيحاً لذا جاء بحثه ملطخاً بالهوى وملوثاً بالمرض الذي يخفق
صاحبه في كل ما يقول ويعمل .

عدم الاحتجاج بالنص لا يوجب نفيه

أولاً : ان قوله (كيف يكون ذلك نصاً ولم يحتج به ولا العباس
ولا غيرهما) مردود بالنقض من وجهين :

« الأول » : كيف يكون ما أورده الهيثمي وزعمه نصوصاً على خلافة
ابي بكر «رض» وهو لم يحتج به ولا عمر ولا غيرهما وقت الحاجة في السقيفة
فان قال ان ترك الاحتجاج لا يكون دليلاً على بطلان النص فيه بطل قوله
انه لا نص فيه على خلافة علي «ع» عقب وفاة النبي «ص» وان قال ان
تركه دليل على بطلان النص فيه بطل جميع ما أورده في كتابه مما زعمه
نصوصاً على خلافة ابي بكر «رض» وحسبك هذا التناقض دليلاً على بطلان
مذهبه .

« الثاني » : انه لماذا يا ترى لم يحتج رسول الله «ص» على أصحابه عندما

أمرهم بالخلق ثلاثاً عام الحديدية فلم يطيعوه وعصوا أمره ولم يقل لهم (اني نبي حق تجب طاعتي وتحرم معصيتي) بل دخل على ام سلمة فشكا لها ذلك على ما تقدم ذكره عن صحيح البخاري وغيره من صحاح السنة .

ولماذا يا ترى لم يحتج على ابي بكر وعمر «رض» لما أمرهما بقتل رجل اعجب ابا بكر صلاته فعصيا أمره وخالفا حكمه ولم يقل لهما (ان الله تعالى قد أوجب عليكما طاعتي وحرم معصيتي) .

ولماذا ترك الاحتجاج على (الخليفين) «رض» عندما هربا من الزحف يوم خيبر .

ولماذا ترك الاحتجاج على (الخليفة) عمر «رض» على قوله فيه «ص» (ان النبي ليهجر أو غلبه الوجع حسبنا كتاب الله) ولم يقل له ولما وافقه على قوله (احذروا فان الله تعالى نهاكم عن هذا فقال في وصفي ، وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ، وقال لكم ، وما اناكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) .

ولماذا ترك الاحتجاج على عمر «رض» يوم جاذبه بردائه وهو واقف للصلاة على ذلك المنافق ولم يقل له قد أمرك الله بطاعتي وحرم عليك معصيتي الى غير ذلك واضعاف امثاله من عصيانهم للرسول «ص» وسكوقه عن الاحتجاج عليهم بما دل على وجوب طاعته وحرمة معصيته .

فهل يا ترى كان سكوت النبي «ص» عن الاحتجاج بذلك على من عصاه وخالفه قاض على من عنده فهم وعقل بأنه لا دليل على وجوب طاعته وحرمة معصيته كما يزعم ذلك الهيشمي من ان سكوت علي «ع» عن الاحتجاج عليهم بذلك النص الجلي على خلافته بعد النبي «ص» قاض بأنه لا نص فيه فان

زعم الحجري ان سكوت النبي «ص» عن ذلك امارة على عدم وجوب طاعته وعدم حرمة معصيته أو علامة على انه «ص» كان راضياً بما ارتكبه من عصيانه ومخالفته وكان دليلاً على انه ليس بنبي كان ذلك موجباً لخروجه عن الاسلام وان لم يكن امارة عليه بطل قوله ان ذلك دليل على عدم النص فيه .

ما هو المراد بالاحتجاج بالنص

ثانياً : ان المقصود من ذكر النص عند الخصامة هو تسليم الخصم وانقياده اليه أما اذا علم المستدل بالنص بأن خصمه عالم بذلك النص وعارف به ولكنه لا يريد الخضوع له ولا الانقياد اليه سواء في ذلك أو تركه فلا فائدة في ذكره والاحتجاج به كما فعل ذلك النبي «ص» مع من عصاه من أصحابه فان قالوا كيف لا يكون في ذكره فائدة وبالاحتجاج به تقوم الحجة عليه فيقال لهم ان الحجة قائمة بنفس علمه به ومعرفته له من قول الله وقول رسوله «ص» وما بعد قولها حجة ومن الطبيعي ان أصحاب النبي «ص» لم ينسوا حديث الغدير ولا الحث من رسول الله «ص» على المحافظة على عترته فيه بعد ان علموا ان الحديث نص جلي على امامة علي «ع» كما شهد على ذلك شاعرهم العربي حسان بن ثابت المتقدم ذكره .

فالمصحابة اذن كانوا عالمين بذلك وعارفين به وسامعين له من النبي «ص» ومع ذلك فانهم خالفوا الله ورسوله «ص» فبايعوا ابا بكر «رض» وعدلوا عن المنصوص عليه ولم يكفهم ذلك المرود والعصيان دون ان مضوا بالنار والخطب الى بيت العترة ليحرقوهم لو لم يبايعوا ابا بكر «رض» فهل احتج

عليهم منهم أحد وقال (مالك تريدون حرقنا وقد أمركم رسول الله «ص» بحفظنا وتمظيمنا) فتلك الكتب تنادي بهذا وذاك وهي خالية من الاحتجاج عليهم بذلك وليس الوجه فيه غير ما اثبتنا اليه من قيام الحجة على القوم من الكتاب والسنة وانتفاء الفائدة في ذكر شيء منهما وعشية الكلام في ذلك الحال بعد علمهم ان خصومهم عالمون بما هم قادمون عليه من مخالفة الله ورسوله «ص» وانه ليس بدّ من تحقيق رغبتهم والوصول الى غرضهم وان كلفهم ذلك كل نفيس وغال واستلزم ما استلزم من المشاقة لهما .

الوجه في احتجاجه بحديث الغدير أيام خلافته ظاهر

وأما احتجاجه «ع» بحديث الغدير أيام خلافته فالوجه فيه ظاهر وذلك لكثرة اتباعه فلم يخش الفتنة وذهاب الملة وجهة اخرى أراد ان يبين الحجة ويقيمها على من صار كبيراً ممن كانت ولادته بعد الهجرة من الصبيان ولم يعلم حقيقة الحال ليعرف الحق فيتبعه لذا تراه يومئذ روي فداه قد اظهر التظلم من الشيخين «رض» بمحضر من بقي من اصحاب النبي «ص» ولم ينكر عليه منهم منكر بخلاف يوم البيعة لأبي بكر «رض» فانهم لم يتركوه في بيته دون ان طوقوه ومن فيه وكان من بعض نتائج صبره في ذلك اليوم وتركه مقاتلة القوم ما قاله الذهبي في ميزان الاعتدال كما مرّ في ترجمة ابان بن تغلب وهو من اعظم رجال الشيعة ومشايخهم الكبار ومن خواص اصحاب الامام جعفر ابن محمد الصادق «ع» (ولقد كثر التشيع في التابعين وتابعيهم مع الثقة والديانة والصدق والامانة فلو رد ما نقلوه لذهبت آثار النبوة) انتهى نقل بعضه بالمعنى (والحق ينطق منصفاً وعنيداً) .

ثالثاً : ان امير المؤمنين «ع» قد احتج بذلك النص في اثناء خلافة ابي بكر وعمر «رض» ويوم الشورى كما تقدم ذكره عن كل من جاء على ذكر السقيفة والشورى من مؤرخي الحنة كالطبري وابن الاثير في تاريخيهما وابن عبد ربه في المعقد الفريد وعبد الله بن مسلم ابن قتيبة في الامامة والسياسة على ان احتجاجه به يوم خلافته لا يقدر في ثبوت حججه قبل ذلك اليوم غاية الأمر ان سكوته في بعض الأحيان كان حفظاً على النفس تارة وحفظاً للدين اخرى كما ان الحق الثابت بدليل لا يسقط بترك صاحبه المطالبة به شرعاً مطلقاً ، واما ما عزاه إلى علي «ع» من التصريح على نفسه بعدم النص عليه فهو لا اساس له من الصحة خاصة إذا لاحظنا احتجاجه بالنص على ابي بكر «رض» يوم البيعة والشورى ويوم عمر «رض» على ما سجل ذلك ابن قتيبة في الامامة والسياسة وغيره من مؤرخي السنة كما مرّ تبياناً .

ثم ان اعتراف الهيثمي بصحة تصريح علي «ع» بعدم النص على غيره (وان كان ذلك نظير قول القائل (اقتلوني ومالكا واقتلوا مالكا معي) الا انه قاض ببطلان ما زعمه من النصوص على خلافة ابي بكر «رض» وموجب لفساده فالجري اما ان يقول بصحة ذلك التصريح أو بصحة ما زعمه من النصوص وإيا قال فهو دليل على بطلان مزعميته جميعاً .

التناقض في قول البخاري والمؤلف معاً

رابعاً : ان ما حكاه عن البخاري وزعم انه صريح في ان النبي « ص » لم ينص على أحد (مردود بالنقض من وجهين :

« الأول » انه مناقض لما زعمه من النصوص على خلافة ابي بكر « رض » فمن اين جاءت هذه النصوص المزعومة على ابي بكر « رض » اذا كان النبي « ص » لم ينص عند موته على احد كما يزعم ابن حجر .

« الثاني » انه مناقض لما في البخاري نفسه فانه حكى تخلف علي « ع » وبني هاشم وغيرهم عن بيعته فان لم يكن هناك نص وقد رضى الجمهور بخلافة ابي بكر « رض » باتفاقهم عليه كما يزعمون فما الوجه يا ترى في تخلف علي والعباس وسائر بني هاشم عن تنفيذ أهم ما يجب مع اننا نعلم كما يعلم الناس كافة ان علياً « ع » من أسرع الناس الى تنفيذ ما يحبه الله ورسوله « ص » لأنه يحب الله ورسوله « ص » ويحبه الله ورسوله « ص » كما نص عليه حديث البخاري نفسه فقول الحجري ان تأخر علي « ع » وبني هاشم عن البيعة كان لعدم دخولهم في المشورة قول سفيه ورأي سخي يدل على تناقضه فيه يا هذا آية مشورة تجدها هناك وقد وقعت بيعة ابي بكر « رض » فلتة كما قال عمر « رض » يعني بغتة وبغير مشورة كما يقول ابن حجر المتناقض الذي يزعم تارة ان بيعة ابي بكر « رض » وقعت فلتة وبغير مشورة ومرة يزعم انها منصوصة وطوراً يقول ان رسول الله « ص » لم ينص عليه وأخرى يزعم انها وقعت عن مشورة وليست فلتة وحسب المسلم المنصف هذه

المتناقضات التي ادلى بها في تحرقه دليلاً على بطلان مزاعمه كلها ولو سلمنا جدلاً فان ارتكاب ابي بكر وعمر وغيرهما مالا يصح ارتكابه من عدم ادخالهم اياه في المشورة كما يزعم المجادل بالباطل ليدحض به الحق لا يوجب تخلف علي « ع » عنها لو كانت من الحق وقد عرفناه وعرفه الناس انه خشن في الله لا يفارق الحق أبداً فكيف يتأخر عن تنفيذ أم ما يجب حتى يبلغ به التأخر الى حد بحيث دعا عمر « رض » الى ان يمضي ومعه جماعة من الصحابة الى بيت علي وفاطمة والحسن والحسين « ع » بالنار والخطب ليحرقوهم لو لم يبايعوا أبا بكر « رض » وهل هذا كله الا تناقض واقتراء لا يستحى من خذله الله وأعماه من ارتكابهما وهل يتصور من له ادنى حظ من الشعور انتفاء النص والحالة هذه على علي « ع » مع جلالة ووضوحه .

خامساً : ان قوله (وهم « يعني الصحابة ») من هم في الحفظ والذكاء والفتنة وعدم التفريط والغفلة فيما سمعوه منه محال عادي (نقول فيه لقد قرر الهيثمي في هذه الصفحة للصحابة مقاماً فوق مقامهم واعطاهم من الصفات مالا يستحقونه بحكم الدين والعقل لأمر :

« الأول » انه لو صح ما نيزم به من الصفات التي أوجبت لهم الحفظ وعدم النسيان فلماذا يا ترى غفلوا عما اورده الحجري نفسه من النصوص السمعية التي زعم انها مصرحة بخلافة ابي بكر « رض » ولماذا يا ترى نسوها ولم يذكروها يوم السقيفة وهذا المجادل بالباطل يزعم ان تجويز النسيان على سائر الصحابة السامعين لحديث الغدير والغفلة فيما سمعوه من النبي « ص » محال عادي فكيف يا ترى صار نسيانهم لحديث الغدير وغفلتهم عنهم محالاً عادياً ولم يكن نسيانهم لما اختلقه من النصوص على خلافة ابي بكر « رض » وغفلتهم عنها محالاً عادياً فاذا كانوا متذكرين لها عالين بها وبمعناها كما يزعم

فلماذا لم يتمسكوا بها في اثبات خلافته وكيف يا ترى غفل عنها الانصار او نسوها فادعوا الخلافة لأنفسهم دون أبي بكر « رض » وهم عالمون بها وبمعناها كما يزعم هذا الحجري الذي أخذت العصبية بخناقها وبلغت به مبلغاً أفقدته شعوره واحساسه فلم يدر ما يقول فيتناقض في كل ما يقول فالهيشمي اما ان يزعم انهم لم يكونوا بتلك الصفات التي وصفهم بها بغير استحقاق وبغير ما يشهد له العقل والدين وما لم يسنده رواية صحيحة او يقول ببطلان ما زعمه من النصوص على خلافة ابي بكر « رض » لانهم غفلوا عنها ونسوها وفرطوا فيها يوم السقيفة فادعى الانصار الخلافة لأنفسهم وذلك يدل اما على كذبها او على صدقها ولكنهم غفلوا عنها او نسوها ولم يبلغوا من الذكاء والفتنة وعدم التفريط مبلغاً يمنعهم من نسيانها والغفلة عنها وعدم التفريط فيها اللهم الا ان يزعم الحجري (انه بلغ من الذكاء والفتنة وعدم التفريط والغفلة والنسيان مبلغاً اوجب عدم غفلته ونسيانه وعدم التفريط فيها) لذا تراه اوردها مكررة في عدة مواضع من كتابه محتجاً بشطنها على خصمه الشيعي ولم يذكرها أحد من الصحابة يوم السقيفة أصلاً وأياً قال فهو دليل على تناقضه وبطلان قوله فيه .

« الثاني » انه لو كان ما وصفهم به من الصفات التي أوجبت لهم عدم النسيان صحيحاً فلماذا يا ترى لم يحفظوا ما سمعوه من النبي « ص » مما يحتاجون إليه الى يوم القيامة حتى بلغ النسيان والغفلة والتفريط وعدم العلم وقلة الفتنة والذكاء (بالخليفتين) « رض » مبلغاً دعاهما الى ان يحكما في الدين فيما جهلاه من أحكامه بالرأي والنظر والقول على الله بغير علم على ما سجل ذلك عليهما الهيشمي نفسه وموافقة الصحابة لهما على ذلك كله كما مر .

« الثالث » لو سلمنا جديلاً بأنهم كانوا جميعاً بتلك الصفات ولكن ذلك لا يمنع عليهم تعمد الغلط ولا يوجب لهم العصمة من الضلال فهذا رسول الله

« ص » قد اصحح لهم مراراً في حديث الثقلين وغيره بأن عترته أعلم منهم جميعاً وحكم على مسمع منهم بهلاك من تقدم عليهم وتأخر عنهم وحشمهم على الاعتصام بالكتاب والعروة وأوجب عليهم التمسك بهما معاً فلماذا يا ترى تعمّدوا خلافه ونبدوا قوله وانحرفوا عنه الى غيره والعهد قريب كما نقل ذلك المؤلف نفسه بقوله (بل حال بيعتهم لابي بكر كانوا متذكرين لذلك الحديث عالين به وبمعناه) فان ذلك لا يدل على عدم وجود النص في حديث الغدير وانما يدل على عصيانهم له ومخالفتهم لأمره .

إلزام الهيثمي بما لا مفر له عنه

وأما قوله (بل حال بيعتهم لابي بكر كانوا متذكرين لذلك الحديث عالين به وبمعناه) فهو وان كان صادقاً فيه ولكن لا يدل على انتفاء النص في حديث الغدير وذلك لما تلوناه عليك من قريب من انهم قدموا على مخالفة النص الصريح مع العلم والعمد وبعبارة أوضح ان الصحابة جميعاً عالمون بما وقع يوم الغدير من نص النبي « ص » على خلافة علي « ع » ولكنهم انقسموا على أنفسهم صنفين صنف رضى بخلافة أبي بكر « بكر » رض « فبايعوه وهم الجمهور والصنف الآخر قعد عن بيعته وهم قليلون (وقليل من عبادي الشكور) وهم علي « ع » وبندو هاشم ونفر غيرهم من قریش فلما نظر الجمهور الى ما فعله القليل من للتخلف عنهم حاصروهم بالنار والحطب ليحرقوهم ان لم يدخلوا فيما دخل فيه الاكثرون ولم يكن القليل المحصور سوى من اوصى النبي « ص » بحفظهم وتعظيمهم في يوم الغدير وهم علي وأهل بيته « ع » فاذا كان الحق في تخلفهم كان هو الخليفة دونهم لعدم رضاه بخلافة ابي بكر « بكر » وكانت

خلافته باطلة ولو كان الحق فيبيعة السقيفة لزمهم إصااق الباطل بالنبي «ص» لأنه أوجب على أمته تعظيم أهل بيته «ع» وتوقيرهم مع أنهم قد خالفوا الحق الذي فرضناه وهوبيعة ابي بكر«رض» في السقيفة وحينئذ فانهم يستحقون الحرق الذي قرره (الخليفة) عمر « رض » دون التعظيم الذي حكم به النبي « ص » لهم فلهيشمي اما ان يقول بالشق الاول او يقول بالشق الثاني ولا ثالث لهما على سبيل الحصر الحقيقي فان قال بالاول بطل قوله بصحة خلافة أبي بكر « رض » وان قال بالثاني أبطل وأحال وتناقض فيه ولزم كفره بما نزل فيهم من آية التطهير والمودة في القربى وكفره بإصااقه الباطل بالنبي « ص » وكفره بما اعترف صدوره فيهم من رسول الله «ص» كحديث الثقلين المتواتر الدال على هلاك المتقدم عليهم والمتأخر عنهم وغيره من الأحاديث التي هي بمعناه ومن ذلك تفقه ان المتخلف عن بيعتهم هو المنصوص عليه بالخلافة ويتجلى لك فساد ما اختلقه ابن حجر من الاحاديث التي زعم دلائلها على فضل ابي بكر « رض » كقوله (ان أبا بكر لم يسؤني فاعرفوا له ذلك) (واني راض عن ابي بكر) الى نهاية ما انتحل من الاكاذيب وزعم انها فضائل وارادة عن النبي « ص » فيه ، اذ كيف يعقل ذلك وهم الذين دفعوا علياً عن مقامه المنصوص به عليه وغضبوا الخلافة منه وهو صاحبها الشرعي لا سواء وكيف يا ترى يرضى رسول الله «ص» عن اناس بعثوا بالنار والخطب الى دار أخيه^(١) ونفسه^(٢) وزوج ابنته ومن هو منه بمنزلة هارون من موسى

(١) اشارة الى حديث المواخاة التي ذكرها المؤلف في ص ١٢٠ من الباب التاسع في الفصل الثاني في فضائله « ع » من الصواعق المحرقة لابن حجر .

(٢) اشارة الى آية المباهلة الدالة على ان نفس علي « ع » مثل نفس =

.

= النبي «ص» الا فيما أخرجه الدليل القطعي وذلك لدلالة قوله تعالى فيها
(وأنفسنا وأنفسكم) على ان نفس علي «ع» نفس محمد «ص» ولا يمكن
ان يراد الحقيقة وان نفس علي هي عين نفس محمد «ص» فالمراد انها مثلها
وذلك يقتضي المساواة في جميع الوجوه تركنا العمل بهذا العموم في حق النبوة
والفضل لقيام الأدلة القطعية على ان محمداً «ص» كان نبياً وما كان علي
كذلك وان محمداً «ص» أفضل من علي ويبقى ما عدا ذلك داخل في العموم
ومنه ان محمداً «ص» أفضل من جميع الأنبياء «ع» فيلزم ان يكون علي
كذلك ومنه ان محمداً «ص» كان معصوماً ومثله علي معصوم ومنه ان محمداً
«ص» كان اماماً وهادياً ومثله علي امام وهادٍ ومنه ان محمداً «ص» كان
واجب الطاعة على ابي بكر وغيره من الأمة ومثله علي واجب الطاعة على
أبي بكر وغيره ومنه ان محمداً «ص» كان أفضل من جميع الصحابة ومثله
علي أفضل من جميع الصحابة واما ما زعمه الرازي (من انعقاد اجماع المسلمين
على ان النبي «ص» أفضل ممن ليس بنبي وأجمعوا على ان علياً ما كان نبياً
فوجب القطع بأن ظاهر الآية كما انه مخصوص في حق محمد «ص» فكذلك
مخصوص في حق الأنبياء «ع») فكله ضعيفٌ وفاسد اذ مع دلالة علي ان
علياً «ع» أفضل من جميع الصحابة وان ذلك مما لا شك فيه عند الرازي
المعروف بالتشكيك في الأمور البديهية يرشد القاريء الى ان الرازي لما لم يجد
سبيلاً الى منسح تفضيل علي «ع» على جميع الانبياء كما يقتضيه نص الآية
ادعى انعقاد الاجماع على ان النبي أفضل ممن ليس بنبي ولكن فات الرازي
ان الشيعة لا تعرف هذا الإجماع وتشك فيه كما انها تطالب الرازي بأن ينقل=

الا النبوة ليحرقوها بمن فيها ولم يكن فيها سوى علي وفاطمة والحسن والحسين
« ع » لو لم يبايعوهم وكيف يا ترى يستطيع ان يزعم من له عقل او شيء من
الدين بأنهم ما اساءوا الى النبي « ص » بعد وفاته وقد سلبوا من بضعته
الصديقة فاطمة ارثها ودفعوها عن محلتها - وفاطمة وما ادراك من فاطمة -
فاطمة التي يرضى الله لرضاها ويغضب لغضبها وحكموا في ذلك بغير ما انزل
الله حق ماتت وهي غضيبي عليهم أم كيف يا ترى يرضى رسول الله « ص »
عن اناس هربوا من الزحف يوم خيبر واسلموا النبي « ص » الى أعدائه ام كيف
يرضى عنهم وقد أشاروا عليه برد غلمان قريش وهم دخلوا في الإسلام رغبة
فيه حق أغضبه ذلك وتغير من أجله وجهه ام كيف يرضى عنهم وقد عصوا
أمره ولم يقتلوا ذلك المصلي الذي اعجبته صلاته وقد أمرهم « ص » بقتله
وأخبرهم بأنه لو قتل ما اختلف بعده اثنان ام كيف يرضى عنهم وقد تخلفوا
عن جيش أسامة الذي لعن رسول الله « ص » من تخلف عنه كل هذا واضعافه
أدلة واضحة عند من لم يخامر الهوى عقله ولم يبيع آخرته بدنياه غيره بلا ثمن
على بطلان ما اختلفوه في فضلهم .

= لها ذلك الإجماع على هذه السكينة بأسانيد تفيد العلم كما هو شريطة نقل حجية
الإجماع وانى له بذلك وحكايته له لا يفيد ظناً فضلاً عن افادته القطع واليقين
لا سيما اذا كان مبنياً على التعصب لابي بكر « رض » أما نزول الآية في رسول
الله وعلي وفاطمة والحسن والحسين « ع » فما أجمع عليه أهل القبلة قاطبة
حق الخوارج ومنهم المؤلف في ص ١٥٣ من الفصل الاول في الآيات الواردة
فيهم في الآية التاسعة من الباب الحادي عشر من انصواع المحرقة لابن حجر
وذكر ذلك أيضاً جميع مفسري السنة وبلا استثناء فلتراجع .

الذي جوزة الشيعة على الصحابة

تناسيهم النص

« الرابع » ان الذي جوزة الشيعة على الصحابة هو تناسيهم لنصوص خلافة علي « ع » لا نسيانهم لها وهذا التناسي انما جوزوه على خصوص الذين تألبوا على غصب^(١) الخلافة من علي « ع » ولم يجوزوه على الصحابة جميعاً لأن

(١) ودعوى لو كان ثمة نص من النبي « ص » على خلافة علي « ع » لبيّنه « ص » لاصحابه كما بين نصوص الزكاة والحج والجهاد وسائر الأحكام ومن البعيد جداً ان يخالفوه ويعرضوا عما سمعوه منه « ص » وهذا دليل واضح على بطلان قول مدعي النص مدفوعة مضافاً الى ما تقدم من ثبوت مخالفتهم للنصوص وأعراضهم عنها في موارد كثيرة وهو يبطل قول هذا المستبعد بطلاناً ، ان من أنعم النظر في قصة بني اسرائيل ووقف على ما ارتكبهوه من ارتداد أكثرهم في غيبة موسى « ع » وهو نبي من أولي العزم ، واستضعفوا خليفته هارون « ع » واتخذوا العجل إلهاً من دون الله وفتنوا به ولم يرجعوا عنه حتى رجع إليهم موسى « ع » كما أخبر بذلك كله القرآن ، لا ينبغي له ان يستبعد مخالفة أكثر أصحاب النبي « ص » لأمره وأعراضهم عن نهيه خاصة وهو يراه يقول « ص » لهم (لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى انهم لو دخلوا حجر ضب لتبعتموهم قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فمن أذن ؟) فان ارتداد بني اسرائيل أبعد لو صح الاستبعاد لأمر :

= « الاول » ان ما ارتكبه بنو اسرائيل من اتخاذ العجل رباً أعظم وأشدّ بمراتب من اتخاذ غير من نصبه النبي « ص » اماماً على الأمة من بعده كما فعله الصحابة لأنهم باتخاذهم العجل إلهاً خرجوا عن الدين رأساً واما اصحاب النبي « ص » فلم يخرجوا بما صنعوا عن أصل الاسلام وظاهره اذ كان ذلك من السهل في نظرهم لزعمهم ان أمر الإمامة من الفروع .

« الثاني » ان بني اسرائيل كانوا موحدين لله تعالى ولم يقرؤا لفرعون بالربوبية وكانوا منتظرين ظهور نبيهم موسى « ع » أما أصحاب رسول الله « ص » فقد نشأوا في الجاهلية وانصرم أكثر اعمارهم في عبادة اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى وغيرها من الاصنام التي كانوا يعبدونها من دون الله ، ولم يعتنق الإسلام ويتظاهر به أكثرهم الا خوفاً أو طمعاً ويقول الكتاب (قالت الإعراب آمناً قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم) وكان فيهم المنافقون الذين نزل في شأنهم سورة كاملة من القرآن ولا شك بعد هذا في أن ارتداد بني اسرائيل ابعد لو صح شيء من ذلك الاستبعاد .

« الثالث » ان ارتداد بني اسرائيل كان في حياة نبيهم « ع » أما مخالفة الصحابة للنبي « ص » في أمر الخلافة فكانت بعد وفاته « ص » ومن المعلوم أن الأول ابعد من الثاني لو صح شيء من ذلك البعيد وبعده وقوع الأول لا معنى لاستبعاد وقوع الثاني الا التعمص لهم على ان قياس حكم الخلافة بحكم الصلاة والزكاة وغيرهما من الاحكام قياس مع الفارق وهو باطل وذلك لان الحسد لا يكون الا في أمر الخلافة والامامة دون تلك الاحكام والقرآن يؤكد =

الظاهر المعلوم من حالهم يومئذ ان منهم من طلب الخلافة لنفسه أو لاقربائه وهؤلاء كتموا النص ولم يظهروه وهم يعلمون لانه مناف لغرضهم ومنهم من ترك اظهاره خوفاً على نفسه من السيف والسنان ومنهم من ترك اظهاره حسداً وبغضاً لعلّ «ع» لانه وترهم في الله وآقامهم الله مالم يؤت أحدهم من الفضل وقتل أباءهم في أحد وحنين وبدر ومنهم من لم يظهروه لدخول الشبهة عليه ومنهم من جاهر به وأظهره وهم القليلون (وقليل ما هم) وهم المقداد وعمار وسلمان وأبو ذر وأمثالهم من الصحابة الكرام فلم يعيروهم سمعاً ولم يعتبروا لهم قولاً .

« خامساً » ان قوله (وقولهم انما تركها علي تقية وكذب وافتراء)

= هذا بقوله تعالى (أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد آتينا آل ابراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكاً عظيماً) ويقول المؤلف في ص ١٥٠ في الآية السادسة من الفصل الاول في الآيات الواردة في فضائل أهل البيت النبوي من الباب الحادي عشر من الصواعق المحرقة لابن حجر (قال الإمام الباقر رضي الله عنه في هذه الآية نحن الناس والله) ولقد فات هذا المدعي قول الشاعر العربي .

أتمجب من أصحاب أحمد اذ رضوا
بتقديم ذي جهل وتأخير ذي فضل
فأصحاب موسى في زمان حياته
رضوا بدلاً عن باري الخلق بالمجل

هو الكذب والافتراء وذلك لما تقدم منا في معناها وانها مما جاء به كتاب الله والسنة وفعلها رسول الله « ص » والصحابة وان العقل بفطرته دال عليه وأما ترك علي « ع » محاربتهم فلم يكن لأجل التقية فحسب كما قد يتوهمه واهم وانما كان حفظاً للدين وحقنا لدماء المسلمين الأمر الذي يوجب ذهاب الدين بأصوله وفروعه وتشكيك النائي والبعيد في صحته وذلك من أعظم المحاذير وأما ترك الاحتجاج عليهم بالنص عليه لو سلمناه جدلاً فلم يكن لأجل التقية أيضاً وانما كان لأجل ما ذكرنا لانتفاء المفائدة في ذكره والاحتجاج به مادام القوم مصرين على جحده وغضب حقه سواء أدلى به عليهم أم لم يدلّه فنسبة التقية لعلي « ع » في ذلك الى الشيعة من الكذب الموجب للفسق المسقط للقول عن الاعتداد به .

الشيعة لا تحكم بتضليل

المصاحبة جميعا

وأما ما نقله (عن شيخ أهل القياس أبي حنيفة من القول بأن أصل عقيدة الشيعة تضليل الصحابة أجمعين) فمدخول بأن الشيعة لم تحكم بتضليل غير من حكم الله ورسوله «ص» بتضليله من أصحاب فبيده «ص» فهم لما وجدوا ان الله تعالى قد حكم على بعض أصحاب رسوله «ص» بالانقلاب على الاعقاب وعلى بعض آخر بالمرود على النفاق .

ورأوا رسول الله «ص» قد حكم في أحاديثه الصحيحة المتواترة فيما أخرجه حفاظ أهل السنة عليهم بالارتداد بعد وفاته وقال فيهم في حديث الحوض المروي في اصح كتب القوم (فأقول سحقا لمن بدل بمدي) وقال فيهم (فلا أرى يخلص من اصحابي من النار إلا مثل همل النعم) كما مرّ لم يروا بدّاً من ان يحكموا بتضليل من حكموا بتضليله وبلغنوا من حكماء بلعنه وليس الضالون بحكميها إلا المنحرفين عن عترته أهل بيته «ص» بنص قوله في حديث الثقلين (ان تمسكتم بهما لن تضلوا) فالذين بايعوا ابا بكر «رض» وتمسكوا به لم يكونوا من المتمسكين بهما في شيء فهم بحكم هذا النص ضالون مخطئون وان كانوا بذلك لا يرضون .

وما ذنب الشيعة إذا كان الله ورسوله «ص» يقولان بهذا وماذا عليهم بعد ذلك وهم يقتفون اثر نبيهم في قوله ويعملون بسنته ، وإذا كان الحكم بتضليل بعض الصحابة وهم من ذكرناهم يعد ذنباً كما يزعم ابو حنيفة فالمرسل عنه كتاب الله وسيد الأنبياء «ع» فانهما هما اللذان حكموا بضلالهم ضلالاً مبيناً

فليطعنوا اذن في الله وفي رسوله «ص» ما شاؤا ان يطعنوا ان كانوا مؤمنين
(ان تكفروا انتم ومن في الأرض جميعاً فان الله لغني حميد) .

ثم اننا نقول لأبي حنيفة ومن سلك سبيله في ترك السنة اترون ان الحكم
على بعض الصحابة بالتضليل يكون اثماً وضلالاً فان قالوا نعم وهو قولهم
فيقال لهم كيف اذن حكم الله ورسوله «ص» على بعضهم بالضللال ودخول
النار فان قالوا لم يحكما على أحد منهم بالضللال ودخول النار كان ذلك
تكذيباً لله ولرسوله «ص» كما ذكرناه من آية الانقلاب والمروء على النفاق
وحديث الحوض وذلك كفر وإلحاد وان قالوا قد حكما على بعضهم
بالضللال ودخول النار كان ذلك رجوعاً إلى مذهب الشيعة في جواز تناول
بعض الصحابة بالقدس والتلب فلا يكون ذلك باطلا كما يزعم الحنجري
وأضرابه من أولياء السقيفة .

قول الشيعة ليس ذريعة

الى الطعن في الدين

سادساً : ان قوله (قد اتخذ الملاحدة قول الشيعة ذريعة لطعنهم في الدين والقرآن) تمويه وتضليل وذلك لأن الطاعن فيه كائناً من كان لا يستطيع ان يطعن فيه قبل ان يفهم معناه وما يرمي اليه مغزاه وحينئذ نقول له دونك انظر الى قوله تعالى (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله) فانك تجده صريحاً في ان ثبوت الخير منوط بكونهم آمرين بالمعروف وناهين عن المنكر ومؤمنين بالله فمن كان موصوفاً بها كان منهم ومن كان عارياً منها كان خارجاً عنهم غير داخل معهم وحينئذ فلا يجوز لك ان تخلط بين هذا وذاك وتحكم بينهما بالمساواة ان كنت تريد الوقوف على الحقيقة والصواب .

وعلى هذا الاساس فانه يجب النظر فيما جاء به الاسلام من احكام وفروض فاذا وقفنا على ذلك نظرنا في المسلمين فمن وجدناه آمراً بما أمر الله ورسوله «ص» وفاعلاً له وناهياً عما نهى عنه ومنتهياً عن فعله كان ذلك من خير أمة لا سواء فالعبرة اذن في ثبوت الخيرية وانتفاؤها بما ذكرنا وأوضحنا لا بدونه ومن البديهي ان الامة قد افترقت على ثلاث وسبعين فرقة وقد حكم النبي «ص» على واحدة منها بالنجاة والباقية في النار وبعد ان نظرنا في أدلة المسلمين كتاباً وسنة وجدنا ان القائلين بخلافة ابي بكر «رض» لم يأتروا بأمر النبي «ص» ولم ينتهوا عما نهى الله عنه فانه «ص» أوجب عليهم الطاعة لعترته

والتمسك بهدايتهم ونصب علياً «ع» عليهم اماماً وهادياً فانحرفوا عنه ونصبوا غيره وعلى ذلك ترتب المنكر والضلال والوقعة في دين الاسلام ومن ذلك يتضح للملأ الحر المثقف ان العاقدين لبيعة ابي بكر «رض» والتابعين لهم عليهما هم الذين خالفوا الله ورسوله «ص» وأمروا بالمنكر ونهوا عن المعروف لا سيما اذا لاحظنا قول النبي «ص» لأصحابه في حديث الحوض (فلا ارى يخلص منهم من النار الا مثل همل النعم) والهمل ضوال الابل اي ان الناجي من اصحابه قليل في قلة النعم الضالة فكيف يصح ان يكونوا والحالة هذه من خير أمة وهم لم يأمرُوا بمعروف ولم ينهوا عن منكر بل ساروا على عكسهما وعملوا بضدهما كما تقدم البحث عنه مستوفى فيكون مفاد الحديث ان الناجي منهم قليل وهم الذين تمسكوا بالثقلين وانحرفوا عنبيعة ابي بكر «رض» وحكموا بفسادها لأن الله تعالى ورسوله «ص» قد نها عنها وأمرنا بضدها وبهذا يمتاز من كان من خير أمة على من سواه لا بدونه عند من فهم ووعى نعم يرد الطعن على القرآن من الملاحدة .

ويقع التناقض في قول اعداء الشيعة وخصومها وذلك لثبوت كونبيعة السقيفة ليست من هدى رسول الله «ص» ولا من دينه وانما كان ذلك منكراً عظيماً ترتب عليه منكرات أضلوا بها العباد وأفسدوا بها البلاد ، هذا ما يأتي على مذهب الهيثمي من التناقض والفساد ولا مناص له إلا بالرجوع إلى الطائفة الحققة وهم الفرقة الامامية الذين تمسكوا بكتاب الله والعقيدة النبوية فأمرُوا بما أمر به ونهوا عما نها عنه .

المهالك فيهم اثنان

سابعاً : ان قوله (قال عليّ شرها من ينتحل حبنا ويفارق امرنا)
مدخول بأن الحديث لو صح فانه يريد بمن انتحل حبهم وفارق امرهم .

الفلاة الذين افرطوا في حبهم فتجاوزوا الحد الى ان وصفوهم بصفات
الرب التي لا تليق بغير ذاته المقدسة ولا يريد الشيعة الامامية الذين لا يعتقدون
في علي وبنيه «ع» إلا انهم عباد الله المكرمون لا يسبقونه بالقول وهم
بأمره يعملون ويتبرأون من كل غالٍ فيهم وقال لهم فاهالك فيهم اثنان ،
حب غال وهو من زعم الوهيتهم أو نبوتهم ، وعدو قال وهو من دفعهم عن
مراقبتهم التي رتبهم الله فيها فأنزلهم في غير منازلهم المخصوصة بهم ولأجل
ذلك قالوا في سيد النبيين «ص» هجر وعصوا امره وخالفوا حكمه فتقدموا
على عترته وتأخروا عنهم فضلوا وأضلوا كثيراً من عباد الله فنجم من ذلك
ان تقديم الشيعة لأئمة الهدى من آل رسول الله «ص» على ابي بكر وعمر
وعثمان «رض» وغيرهم في العلم والفضل .

وجوب الطاعة لا يكون طعناً في الدين ولا في أئمة المسلمين وانما هو
من الطعن في قلب من خالف الدين وحكم بكفر المسلمين ودلس ولبس الأمر
على المغفلين وزعم انه من أهله وهو ليس منه في شيء كالهشمي وأضرابه من
ادعاء الاسلام المنتحلين لأحكامه ومن تلميسه وتدليسه انك تراه يذكر العام
الكتابي ويهمل ما يخصه من الكتاب والسنة لأن ذلك ينافي غرضه
ويبطل مبتغاه .

ليس فيما ذهب اليه الشيعة

أبطال للاسلام

ثامناً : ان قوله (بل ان فيما ذهب اليه الرافضة ابطلاً للاسلام رأساً فانه متى امكن اجتماعهم على كتمان النصوص امكن عليهم نقل الكذب واتفاقهم عليه فيمكن ان سائر ما نقلوه زور) مدخول بأن الحجري أورد هذا المقال وارتضاء دون ان يشعر الى تناقضه فيه .

وهكذا ظل المؤلف ينقل في كتابه المتناقضات ويحتج بها على خصمه الشيعي ويرطح لفسادها (الأساتذة والمدرسون في كلية أصول الدين بمصر) ولسنا ندرى كيف فات ذلك على (الأستاذ والمدرس في كلية أصول الدين) فعمد الى طبع كتابه والتعليق بالأباطيل عليه ليرى الناس جهله ومناقضاته التي ملأ بها كتابه الأمر الذي اسقطه واسقط (الأستاذ) معه من أعين قراء كتابه واثبت لهم فساد مذهبهما معاً وكان من الخير (لكلية أصول الدين بمصر) لو كانت تريد الخير للدين ان تعرض عن نشر امثال هذه الكتب التي تولد الشر والفساد في الطباع وتحيي في النفوس النعرات الطائفية .

فالحجري لم يجد في الشيعة ما يزري بشأنهم غير ان عداؤه المحتدم دعاه الى ان يصنع لهم عيباً منحوتاً من أصله ومحتده ، وكان الهيثمي نسي أو قناسى ما حكم بصدقه وتواتره من حديث الثقلين المروي عن نيف وعشرين صحابياً وان الكثير من طرقه صحيح وحسن الدال بصراحة على ان علم الشريعة عند عترة النبي «ص» أهل بيته دون الآخرين .

فجاء هنا ينقضه بأن فيما ذهبت اليه الشيعة !بطالاً للاسلام رأساً إذ كيف
يا ترى يصح الحكم على الاسلام بالبطلان مع وجود العترة العالمين بعلم الاسلام
وحكمه في كل زمان الى يوم يبعثون .

وتلك قضية قوله «ص» (ولن يفترقا - يعني العترة والقرآن - حق يردا
عليّ الحوض) فالأمة اذن جميعاً مأمورون بحكم النبي «ص» بالتمسك بهم
والأخذ عنهم والتعلم منهم سواء في ذلك الصحابة أو غيرهم، وحينئذ فلا تعاب
الجادة إذا ضل عنها الصم البكم العمي الذين لا يعقلون .

فكيف يا ترى يزعم هذا المتناقض المبطل بطلان الاسلام رأساً لأن الشيعة
تقول بأن الصحابة قد كتموا ما سمعوه ووعوه عن النبي «ص» من النص
الجلي على علي «ع» فان ما كتموه وعملوا بضده موجود بفردة ونوعه كوجود
غيره من علومه عند عترته اعدال القرآن فاي شين بعد هذا يدخل على
الاسلام بكتمان الاصحاب لولا عمى القلوب ، يا هذا ألم تر كيف أمر رسول
الله «ص» أصحابه وخاطبهم بالتمسك بعترته أهل بيته «ع» وقال لهم بصريح
مقاله بأنهم «ع» أعلم منكم .

فعلاماً يا ترى قد انخرفوا عنهم الى الآخرين ممن لم يمت الى البيت النبوي
بنسب ولم يتصل اليه بسبب على انه لا يوجد في أدلة المسلمين ما يوجب على
للناس الطاعة لأصحاب النبي «ص» كما ان رسول الله «ص» لم يدع شيئاً من
دينه عندهم ولم يقرنهم بكتاب الله ولم يأمر أحداً من الأمة بالتمسك بهم
والأخذ عنهم والرجوع إليهم مطلقاً وكيف يصح ذلك لأعداء النبي «ص»
وقد علمنا وعلم الناس ان جمهور الصحابة قد خالفوا رسول الله «ص» وعصوا
أمره وبدلوا شرعه وغيروا سفته وحكم القرآن بانقلابهم بعد موت النبي
«ص» وقال فيهم رسول الله «ص» (فأقول سحقاً سحقاً لمن بدل بعدي)

وحكم انه لا ينجو منهم من النار إلا القليل النزر وإذا كان الطعن في بعض الصحابة يوجب ابطال الاسلام كان الله ورسوله «ص» بطعنهما فيهم قد أبطلا دينهما الذي شرعاه للناس وكان هؤلاء يرون ان صحة الاسلام وبطلانه تدور مدار تعظيم من قال الله تعالى فيهم (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم) واكبار من قال تعالى فيهم (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم) ففى ما ذكرهم أحد بسوء أو طعن فيهم كان ذلك ابطالا للاسلام رأساً كما يزعم الهيثمي والباقلاني وهل هذا إلا ضلال وإضلال وكفر بما جاء به الاسلام .

تاسعاً : ان قوله (ويمكن ان القرآن قد عورض بما هو أفصح منه كما تدعيه اليهود والنصارى فكتمه الصحابة) مدخول بأن الحجري التقط هذه الكلمة من وراء بعض أشياخه ليرينا صورة واضحة من صور الجهل والعمى وذلك لما هو معلوم بالبدهة ان المعارضين للقرآن لم يكونوا غير المعاندين لله ولرسوله «ص» فليس من الممكن المعقول تسليم ذلك الكتاب الى من يجوز عليه كتمانهم فان كتاب الله حجة كل مسلم وبرهانه على المخالفين الآخرين فكيف يعطيه الى من يجوز عليه كتمانهم .

وما الوجه يا ترى في تسليم القرآن الى الصحابة ليكتموه وهو سيف الله المسلول على اعدائه فهل كانوا وكلاء الله في أرضه فخولهم ذلك صلاحية استلامه وإذا جاز تسليمه لهم فليس من الجائز تسليمه الى المنافق وغير الأمين منهم وفيهم العدول وفيهم الأولياء والاصفياء والصديقون كما لا جائز ان يعطي الى من كان مجهول الحال منهم أو كان من أهل الجرائم والآثام ليكتم القرآن ألم تر انه «ص» كان ينادي به في كل مجمع ومحفل ليظهر به على عدوه ويريه انه الحق الذي لا مرأ فيه فهل يا ترى استطاع من كان في

عصره ومن جاء بعده الى يومنا هذا على كتمان شيء من فرقانه كلا ثم كلا ان ذلك لم يكن ولن يكون ابداً وآية ذلك ان القرآن حجة المسلمين أجمعين في كل عصر وجيل على جميع المعاندين فهم ما برحوا في مختلف أدوارهم بمختلف أجيالهم مع تبين مذاهبهم يحافظون عليه باستنساخه وحفظه والاكتثار من نسخه لئلا تناله أيدي الاعداء والمناوئين فيقضوا على آخر نسخة منها وحينئذ فيصبح المسلم الحق مسلوب الحجة ومغلوباً لخصمه

وهذا فانتباً نظهر على من خالفنا من اليهود والنصارى ونخصمهم بالحجة كما نخصم الآخرين من المعاندين الخارجين عن الاسلام ممن يدعي معارضة القرآن بما هو أفصح منه وأبلغ ونقول لهم كما قال القرآن (قل هاتوا برهانكم فعملوا ان الحق لله وضل عنهم ما كانوا يفترون) فان عجزوا عن ذلك كان عجزهم دليلاً على كذبهم وافتراءهم في دعوى المعارضة وان زعموا كتمان الصحابة له قلنا ان ذلك باطل لأمر :

الأول : انه لو صحت دعوى المعارضة لعلم بها الناس جميعاً في عصر النبي «ص» ومنهم اليهود والنصارى لا خصوص الصحابة لكي يكون كتمانهم له دليلاً على صحة دعواهم بالمعارضة فعدم وجود شيء من ذلك دليل على بطلان تلك الدعوى .

الثاني : ان ذلك الامكان المدعى في قول الباقلاني لو كان لتحدث به الركبان في سائر البلدان فعدمه دليل على بطلان ذلك الامكان وفساد دعوى النصارى واليهود بالمعارضة .

الثالث : اننا نمنع تسليم الصحابة للقرآن حتى يكتموا فعلى من يدعي ذلك التدليل بأدلة قاطعة إذ الأصل مع المنكر والبيينة على المدعي وليس علينا ان نأتي بما يبطل هذه الدعوى لأنها لم تثبت وان تثبت ابداً .

الرابع : لو سلمنا ذلك ولكن نمنع تسليم غير الأمين له ممن يجوز عليه كتابته وذلك يقضي بفساد زعمهم من جميع الوجوه .

الحجري ولزوم قوله

متابعة اليهود والنصارى في قولهم

عاشراً : ان قوله (ومثله ما نقله أمم سائر الرسل يجوز فيه الزور والبهتان) مدخول بأن المؤلف في زعمه هذا كالباحث عن حثفه بظلفه والجادع مارن أنفه بكفه ألم أقل لك أيها القاريء ان الحجري يكتب بشهوة طائفية وعاطفة مذهبية ولا يكتب بعقله لذا تخططه الجهل فتبنى هذا الرأي الساقط واحتضنه وهو لا يدري في أي طامورة يلقونه وكان يكفي (الأستاذ والمدرس في كلية أصول الدين) هذا ونحوه من آثار المؤلف السيئة ومناقضاته القبيحة رادعاً ووازعاً يقف به عن تجديد طبعه لو كان يريد القيام بالواجب تجاه أمته ومذهبه .

يا هذا لو كان ما ينقله أمم سائر الرسل عن رسلهم حقاً وصدقاً كان الواجب على الحجري الجاسم يحمود حججه والأستاذ صاحب التعليق عليه وأضرابه ممن يرون رأيه ان يتابعوا اليهود والنصارى والمجوس ويرجعوا الى دينهم فيصيروا يهوداً أو نصارى أو مجوساً لو صح لهم ان يختاروا أحدها لأنهم ينقلون عن رسلهم ما ينفي مجيئ محمد «ص» بالنبوة وينقلون عنهم ، (ان الله قد رمدت عيناه لما بكى على طوفان نوح فمادته الملتكة) ، وانه تعالى (تصارع مع يعقوب من أول الليل حتى مطلع الفجر فلم يقدر

على مصارعتة) (وان لوطا زنى بابنتيه) الى غير ما هنالك مما ينقلونه عنهم من الضلال والكفر كما يجب على الهيثمي (والأستاذ) ومن يرى ذلك ان يصدقوا بما ينقله كل فرقة من الثلاث والسبعين فرقه عن النبي «ص» فان كل فرقة من هذه الفرق تنقل عن رسول الله «ص» ما يخالف نقل الآخرين ومثلها فرق النصارى واليهود ويجب على الحجري (والأستاذ) ومن وافقهما على هذا الرأي ان يرجعوا جميعاً إلى مذهب الشيعة لأنه الحق الذي لا شك فيه إذ أنها تنقل صحة ما هي عليه من المذهب عن النبي «ص» بما اتفق المسلمون جميعاً على نقله فلا يجوز عليهم الزور والبهتان فيما نقلوه عن النبي «ص» فاذا كان الأمر كذلك فلماذا يا ترى أضاع الهيثمي عمره وأتلف ماله في تأليف هذا الكتاب وطبعه ونشره وحكم بالبدع والزندقة على من منع عليهم الزور والبهتان فيما ينقلونه عن النبي «ص» مما هم عليه من صحة العقيدة وصواب المذهب .

وكيف يا ترى فات ذلك على (الأستاذ صاحب التعليق والمدرس في كلية أصول الدين بمصر) ما سجله شيخه الهيثمي على نفسه من الاعتراف في كتابه بصحة مذهب الشيعة لأنهم صادقون فيما ينقلونه عن النبي «ص» لصحة مذهبهم فجاء هو الآخر بسخائمه ليرى الناس بتكرار طبعه ونشره ما ارتكبه شيخه الخرف من الكذب والتناقض وفساد العقيدة وابتلائه بـداء التعصب الذي هو داء عضال يظلم منه القلب ويسود منه الفؤاد (بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون) وهو مع ذلك يزعم كما يزعم الآخرون من الطبقة المتعملة منهم انهم تحلوا من قيود العصبية والعاطفة ونزعوا الأغلال من أعناقهم ولم يقيموا شاهداً واحداً على صحة مزعمتهم لحد اليوم بل ما برحوا يقيمون الشواهد على احتفاظهم بتلك السلاسل البالية التي كان يرسف فيها سلفهم

الغابر وما صنعه (الأستاذ والمدرس في كلية أصول الدين) (ومحج الدين)
الخطيب الاموي صاحب مجلة الازهر المصرية الاموية في مجلة الامويين وأصراهما
من دعاة الفساد من أكبر الشواهد على صدق ما نقول .

فالحجري اما ان يقول بصحة ما ينقله الشيعة عن النبي «ص» من طريق
حفاظ السنة خاصة ومن طريقهم عامة من الطعن في أولياء الهيثمي وانهم
صادقون في نقلهم ولا يجوز عليهم الزور والبهتان فيه أو لا يقول بذلك فان
قال بالأول بطل مذهبه ووجب عليه المدول الى مذهب الشيعة ومثله صاحب
التعليق الذي ارتضى مذهبه والا كانا من المنافقين الذين يقولون ما لا يفعلون
(كبر مقتاً عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون) وان قال بالثاني بطل مذهبه
ايضاً لأن ما ينقله عن النبي «ص» يجوز فيه الزور والبهتان كما يجوز ذلك فيما
ينقله أمم سائر الرسل «ع» .

وشيء آخر انه لو كان كل ما ينقله أمم سائر الرسل حقاً وصدقاً لتابعهم
في ذلك أممهم جميعاً فلماذا اذن لم تصدق اليهود والنصارى بنبوة نبينا محمد
«ص» مع علمهم ببشارة موسى وعيسى «ع» بنبوته «ص» وذكرهما لهم
سماته ولذا لم يعترف بنبوته إلا من عرفه «ص» منهم بتلك السمات ودع عنك
فرق اليهود والنصارى وهلمّ معي الى فرق المسلمين فان كل فرقة منهم قد
نقلت عن رسول الله «ص» ما تختص به وهم جميعاً في تناقض وتضاد أصولاً
وفروعاً فان قالوا بأن جميعهم على الحق والهدى لزمهم ان يقولوا يجوز الجمع
بين المتناقضات وان الدين الاسلامي قد ابتنى على التناقض والتضاد وذلك
كفر وإلحاد وان قالوا ان بعضهم على الحق ومن خالفه كان على الباطل فيقال
لهم لا شك في ان من كان على الحق كان متابعاً لرسول الله «ص» في أمره ونهيه

ومن كان على خلافه «ص» كان ضالاً مبطلاً فلا بد وان يقولوا نعم فيقال لهم
لقد نقل ابن الحاجر وغيره عن النبي «ص» انه قال (ستفترق امتي على ثلاث
وسبعين فرقة ، فرقة منها تاجيه والباقية في النار

فعلاماً اذن كل هذا الذم والطعن من الحجري على خصمه الشيعي القائل
بأن ثنتين وسبعين فرقة من هذه الأمة على الباطل وهي الفرق الهالكة من
تلك الفرق التي حكم رسول الله «ص» بأنها في النار فان قالوا ان الصحابة
جميعاً خير أمة فيقال لهم كيف يمكن التصديق لمسلم بأن الصحابة جميعاً خير
أمة وقد حكم النبي «ص» في حديث الحوض المروي في الصحاح الستة بأن
أكثر الصحابة في النار وان الناجي منهم قليل فهم بحكم النبي «ص» في الفرق
الهالكة التي قال «ص» فيها في الحديث المتقدم (والباقية في النار) فكيف
يصح ان يكونوا جميعاً خير أمة كما يزعمه الدجالون .

ومن ذلك تعلم سقوط قول الشافعي وبطلان زعمه (ما من أهل الاهواء
اشهد بالزور من الرافضة) لأنه لا ينطبق على غير الهيثمي وأضرابه من أعداء
الشيعية وخصومها من المنحرفين عن البيت النبوي .

قال الهيثمي سادسها ما المانع من قوله «ص» في خطبته السابقة يوم الغدير
(هذا الخليفة بعدي) فعدوله الى ما سبق من قوله من كنت مولاه الى آخره
ظاهر في عدم ارادة ذلك بل ورد بسند رواه مقبولون كما قال الذهبي وله
طرق عن علي «رض» قال : قيل يا رسول الله «ص» من تؤمر قال ان تؤمروا
ابا بكر تجدوه اميناً زاهداً في الدنيا وان تؤمروا عمر تجدوه قوياً اميناً
وان تؤمروا علياً ولا أراكم فاعلين تجدوه هادياً مهدياً فهو يدل على ان أمر
الامام موكلول الى من يؤمره المسلمون بالبيعة وعلى عدم النص على علي «ع» .

وأخرج جمع كالبزار وأحمد وغيره عن علي أنهم قالوا استخلف علينا قال لا ولكن أترككم كما ترككم رسول الله «ص» ثم نقل عنه بمعناه وحكى عنه ما دل على كونه خروجه لحرب الجمل لم يكن بعهد عهده اليه النبي «ص» وذكر عنه ما دل على عدم النص في امامته ثم كرر ذكر صلاة ابي بكر «رض» وان علياً كان حاضراً لم يأمره وانه بايع ابا بكر وكان لذلك اهلاً لم يختلف عليه اثنان وانه عرف له حق طاعته وسافر في جنوده في المغازي وانه سار بهذه السيرة مع عمر وعثمان .

ونقل عن الحسن المثنى انه لو كان يريد السلطان لقال أيها الناس علي ولي أمركم والقائم عليكم بعدي .

وحكى عن ابي حنيفة انه سُئِلَ الباقر عن الشيعة فترحم عليهما ثم ذكر لأبي حنيفة تزويج علي بنته ام كلثوم بنت فاطمة من عمر .

المانع من قوله هذا الخليفة

بدل قوله من كنت مولاه

فعلي مولاه موجود

أقول بهذا ونحوه من الألفاظ الخالية من المعنى يريد الهيثمي ان يلزم خصمه الشيعي ويحاول بهذه المهملات ان يرى للناس انه قد ردّ عليه وألزمه بالحجة ولا أحسب ان من له ادنى فطنة أو حظ من الذكاء يخفى عليه هذا الزور والتمويه اللذان صبغهما بصبغة علمية وظن ان لهما اثرهما وقيمتها .

أولاً : ان قوله (ما المانع من قوله في خطبته السابقة هذا الخليفة بعدي) فدلّيل الجاهل النقي بمقال الحكيم وكأنه وهو يزعم انه من علماء الدين لم يطرق سمعه ما اطبق عليه أئمة البيان (من ان الكناية أبلغ من التصريح) لكونها بمنزلة ذكر الشيء ببيّنة وبرهان (فان قوله الست اولى بالمؤمنين من أنفسهم) يفيد ان سلطنة النبي « ص » عليهم سلطنة خاصة تخول له التصرف بأنفسهم وأمواهم وأعراضهم وان هذا النوع من التصرف فيهم لا يكون الا للنبي « ص » ولعلي « ع » فهو « ص » بمقاله هذا قد جعله مثله في ذلك كله ولم ينقصه منه شيئاً من انحاء ذلك التصرف العام ، أما لو قال (هذا الخليفة بعدي او خليفة عليكم او القائم عليكم بعدي) كما اقترح ذلك الحجري على النبي « ص » فان شيئاً منه لا يفيد كونه اولى بهم من أنفسهم وان له صلاحية التصرف فيهم كتصرفه « ص » فيهم كما لا يدل على انه أعلم بما يصلحهم ويفسدهم من أنفسهم وأنه لا يجوز عليه الخطأ في ذلك لذا فان لهم (لو عبتر

بما زعمه المؤلف) ان يعارضوه ويخالفوه فما يجدونه ضرراً على أنفسهم او يشعروا بأنه من الاجحاف بحقوقهم ، فعدل عن هذا الى التعبير بذلك اللفظ ليعلمهم بأن لعلي « ع » مكافته « ص » وله منزلته « ص » وان حكمه حكمه وأمره أمره لا تجوز معارضته ويحرم مخالفته مطلقاً كالتجوز معارضة النبي « ص » ومخالفته مطلقاً فقلوه « ص » (من كنت مولاه فعلي مولاه) بعد قوله (ألسنت اولى بكم من أنفسكم) يفيد بأن من كنت أحق منه بالتصرف في نفسه وماله وعرضه فعلي « ع » أحق منه بالتصرف في نفسه وماله وعرضه فعلي « ع » أحق منه بالتصرف في نفسه وماله وعرضه (وقوله هذا الخليفة بعدي أو غير ذلك من العبارات التي ذكرها الحجري لا تفيد ما تفيد جملة (ألسنت اولى بكم من أنفسكم ومن كنت مولاه فعلي مولاه) ولا تدل عليه بإحدى الدلالات ثم انه « ص » أردف تلك الجملة بما يزيل الشك ببيان صريح وهو ما دعا به لعلي « ع » الأمر الذي يدل دلالة واضحة لا خلجة فيه على ان علياً « ع » مثل النبي « ص » في وجوب المحبة والطاعة والنصرة وحرمة المخالفة وانه « ع » معصوم كعصمته « ص » اذ ان غير المعصوم قد يخطيء ويحكم بقتال من لا يجوز قتاله شرعاً وحينئذ يكون الواجب على الأمة في هذه الحال ان يخذلوه ويردوه عن ذلك وقد ينتصف من المظلوم للظالم وبمعادي ولياً ويوالي عدواً ويقم حداً في غير موضعه كل ذلك خطأ فكيف يا ترى يستحق من كان هذا شأنه في الخطأ ان يدعوا النبي « ص » له بذلك الدعاء الذي لا يليق الا له « ص » وللامام بعده او كيف يصح لمن يخطيء ان يترقى منزلة فوق منزلته ويكون بمنزلة سيد الانبياء « ص » في أعظم الصفات التي هي من خصائص المعصوم من الخطأ فضلاً عن الافتراء وتلك هي مرتبة الأولوية للنبي « ص » بأنفس الأمة من أنفسها التي اثبتها لعلي « ع » بنص قوله ولهذا السبب نفسه ترى حسناً يقول في شعره (رضيتك من بعدي اماماً وهادياً)

فان الهادي لغيره لا يكون الا اذا كان عارفاً بما يصلح ذلك المهدي وما يفسده فلو جاز عليه الخطأ لاحتاج الى من يهديه الى الصواب ويوقفه على موضع الخطأ ومن كان بهذه الحال من الخطأ فلا يصلح ان يكون اولى بالامة من أنفسهم مثل النبي « ص » وعلى هذا يكون مفاد الحديث هكذا (لما كان علي مثلي صار اولى بكم من أنفسكم ووجب عليكم كما وجب علي الآخرين ان تحبوه كما تحبونني وتطيعوه كما تطيعونني وتنصروه كما تنصرونني) فالنبي « ص » جاء في حديثه على ذكر ما يلزم خلافة النبوة لزوماً بيناً نظير قولنا (زيد طويل النجاد) المستلزم كونه بطلاً مغواراً وشجاعاً عظيماً وقولنا (زيد كثير الرماد) المستلزم كونه كريماً جواداً فأثبتنا كرمه بدليله الذي هو كثرة رماده المستلزم كثرة طبخه المستلزم كثرة أضيافه المستلزم كرمه وجوده وهذا من بديع موارد استعمالات العرب الفصيحة تجاهل عنه الحجيري في حديث النبي « ص » ليبيني على تجاهله عنه ما يريد - فعدوله « ص » عن التعبير بلفظ الخليفة بعدي او غيره من التعابير التي ذكرها الهيثمي الى التعبير بقوله « ص » (ألت اولى بكم من أنفسكم) كان لأجل ان تلك العبارات لا تؤدي المعنى الذي يريده ولا تدل على أحقية التصرف في أنفسهم وأموالهم وأعراضهم الثابتة له « ص » كما يدل عليه ذلك التعبير المدلول عليه في الحديث الذي اثبت به ذلك كله لعلي « ع » .

ثانياً : لو صح للهيثمي ان ينازع النبي « ص » ويقول له ما المانع من قولك في الحديث (هذا الخليفة بعدي) تأسيساً بأشياخه الاقدمين الذين أنكروا عليه أموراً كثيرة ونازعوه فيها ودافعوه عنها كما تقدم ذكره كان عليه ان ينازع الله لا خصوص النبي « ص » ويقول له تعالى ما المانع ان تقول (أقيموا الصلاة في كل يوم خمس مرات وقين أوقاتها وعدد ركعاتها وشرائطها

وما يفسدها وكيفية أدائها وقضائها سفرأ وحضراً) بدل من ان تقول في القرآن على وجه الاطلاق والابهام (أقيموا الصلاة) وما المانع ان تقول (وآتوا الزكاة من تسعة أشياء وتبين عددها ووقتها وشرائطها) بدل من أن تقول في الكتاب على سبيل الاجمال (وآتوا الزكاة) وهكذا حال غير الصلاة والزكاة من الواجبات والفرائض التي جاء حكمها في القرآن على سبيل الابهام والاجمال من غير بيان كمها وكيفها وأينها ومتاها فأوقعت الاختلاف بين فقهاء الأمة وأحوجتهم في استنباط فروعها الى الاجتهاد حتى آل الامر الى حدوث ثلاث وسبعين فرقة في هذه الأمة فما يكون جواب الحجري هنا يكون هناك فاذا جاز هذا الاجمال من الله فيما تلواته عليك من القرآن لثلاث يستلزم عبثية بعثة النبي « ص » كان جواز عدول النبي « ص » عن التصريح بلفظ الخليفة الى أولوية التصرف ثابتاً بالأولوية القطعية .

حديث من نؤمر كذب

ثالثاً : أن ما نقله (عن الذهبي من حديث من نؤمر) كذب وانتحال لا أصل له اذ لو كان صحيحاً فأين كان منه أهل الحل والعقد كما يسميهم الحجري ليقطعوا به النزاع القائم بينهم في السقيفة بل لو كان له نصيب من الصعة كان على أبي بكر « رض » في الاقل ان يدافع الانصار به لا بغيره مما لا دليل له عليه لا سيما انه أعلم الناس بالسنة كما يزعمون ولا جائز ان يخفي أمره عليهم جميعاً (وهم من هم في الذكاء والفتنة وعدم الغفلة والنسيان وعدم التفريط فيما سمعوه ووعوه) من النبي « ص » كما وصفهم بذلك الهيثمي ولا يخفى أمره على الذهبي وغيره من أوليائه المتأخرين عنه بسنين

وكيف يصح هذا الحديث ونحن نرى (الخليفة) عمر « رض » يقول (ان بيعة أبي بكر فلتة وقي الله المسلمين شرها) فهل يا ترى من الذوق الملائم للايمان ان ينعت المسلم عملاً بكونه شراً محضاً ثم هو يزعم انه من الدين ومن هدى النبي « ص » اللهم الا ان يكون من الذين اتخذوا دينهم لهواً ولعباً بل كيف يكون صحيحاً وهذا علي أمير المؤمنين « ع » الذي حكم له النبي « ص » (بأنه مع الحق والحق معه) في جميع قضاياها كما يقتضيه اسم الجنس المعروف (بال) قد تخلف عن بيعتهم ولم يدخل فيما دخلوا فيه على اننا قد اثبتنا فيما تقدم بالنصوص المتفق عليها بين الفريقين عدم استحقاق أبي بكر وعمر وعثمان « رض » للخلافة وانهم ليسوا بأهلها ومحلها وانها لعلي « ع » خاصة بعد النبي « ص » وذلك كله يقضي بفساد ما نسبوه الى النبي « ص » من عدم النص الجلي على خلافة علي « ع » .

النص في حرب الجمل موجود

رابعا : ان ما نقله (من عدم النص في حرب الجمل) مناقض لما سجله الشيخان في الصحيحين من بيان النبي « ص » وتبليانه لهم جميع ما يحتاجون إليه الى يوم القيامة ومن ذلك واقعة الجمل فانه ليس من الممكن المعقول ان يهمل النبي « ص » تلك الواقعة التي قضت على الألوف من النفوس بالدمار ولا يذكرها ويترك التنصيص عليها مع أنه لم يترك التنصيص على ما هو دونها بكثير فلماذا يا ترى ينسب هؤلاء الى رسول الله « ص » التفسير مع تناقضهم فيه فهذا المؤرخ عند أهل السنة ابن عبد البر في استيعابه يقول (شهد الزبير الجمل فقاتل فيه ساعة فنأدى به علي فانفرد به وذكره قول النبي « ص »

ستقاتل علياً وأنت له ظالم فذكر الزبير ذلك فانصرف عن القتال) وهكذا سجله ابن قتيبة في الإمامة والسياسة والعسقلاني في الاصابة وهب جدلاً ان الزبير انصرف عن القتال كما يزعمون ولكنه تقاعد عن نصره علي « ع » قطعاً وكان في ذلك خاذلاً له فيكون مشمولاً لقول النبي « ص » (وأخذل من خذله) أضف الى ذلك انه قتل وليس في عنقه بيعة وكان مفارقاً للجماعة فمات ميتة جاهلية ويقول الحافظ المغازلي في مناقبه باسناده عن أبي سعيد عن النبي « ص » انه (قال أمرنا رسول الله « ص » بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين مع علي بن أبي طالب) قال وأخرجه الحاكم باسناده عن أم سلمة (قالت أمر رسول الله « ص » علياً بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين) وكذلك أخرجه باسناده عن أبي أيوب ويقول السيوطي في ص ١٨ من الدر المنثور من جزئه السادس عن ابن مردويه عن جابر في قوله تعالى (فأما نذهبن بك فأنا منهن منتقمون) قال : قال رسول الله « ص » (نزلت في علي ينتقم من الناكثين والقاسطين والمارقين) وهكذا رواه في الاستيعاب ص ٤٧٩ من جزئه الثاني في باب فضائل علي عن كل من علي « ع » وابن مسعود وأبي أيوب عن النبي « ص » (انه أمر بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين) وقد أخرجه المتقي الهندي في منتخب كنز العمال عن ابن عساكر عن علي وعن أم سلمة فليُنظر من له قلب الى مفتريات القوم فانه يجهلهم ينقلون المتناقضات وينسبون الى رسول الله « ص » كتمان ما أنزل الله وهم يعلمون بأن الذي لم يكتم عن الأمة لا قليلاً ولا كثيراً يتسامى عن كتمان بعض المهمات كما يزعم ذلك الجمع (سيهزم الجمع ويولون الدبر) ومن ذلك يتضح كذب ما عزوه الى علي « ع » من عدم النص في زعم ابن حجر .

قولهم ان أمر تعيين الامام

موكول الى الامة باطل

خامساً : أن قوله (ان أمر الامام موكول الى من يؤمره المسلمون بالبيعة وعلى عدم النص لها لعلي) مدخول لأمرين :

« الأول » ان الله تعالى لم يوكل أمر الإمام ولا غيره الى المسلمين فقال عز من قائل (يقولون هل لنا من الأمر من شيء قل ان الأمر كله لله) وحاشا رسول الله « ص » ان يريد خلاف ما يريد الله فيوكل أمر الإمام الى المسلمين ويخالف بذلك ربه ويعصي أمره كما يزعم ذلك الهيثمي تصحيحاً لمذهبه ولو أدى ذلك الى ان يعزو العصيان الى النبي « ص » .

« الثاني » ان الحجري قد عصب عينيه بعصاة الحقد واستجاب لحنقه على علي « ع » فنزع من قلبه الخير الذي به يهتدى فجاء بالحرص والكذب على النبي « ص » وما يوجب تبديل شريعته فكانت النتيجة الخيالية التي توخاها من ذلك الافك والباطل (عدم النص بالخلافة لعلي « ع ») وليت قائله عني يقول لهذا الهيثمي ومن قلده على العمية ما هو السبيل الذي يستطيع المسلمون ان يعرفوا اللائق للخلافة من الآخرين وما هو الميزان الذي يرجعون إليه في تمييز الصالح لها من غيره مع تباين الاهواء واختلاف الطباع وما هو الطريق الموصل الى معرفته لكي يتمكن من تأميره وهو لا معيار له فهذا البخاري يحدثنا في صحيحه من جزئه الرابع في أواخر ص ٩٥ في باب العمل بالخواتيم عن أبي هريرة (قال شهدنا مع رسول الله « ص » خبير فقال لرجل ممن معه

يدعي الاسلام هذا من أهل النار فلما حضر القتال قاتل الرجل من أشد القتال وكثرت به الجراح فجاء رجل الى رسول الله « ص » فقال يا رسول الله « ص » أرأيت الذي تحدثت انه من أهل النار قد قاتل في سبيل الله أشد القتال فكثرت به الجراح فقال النبي « ص » أما انه من أهل النار فكاد بعض المسلمين يرتاب فبينما هو على ذلك اذ وجد الرجل ألم الجراح فأهوى بيده الى كنانته فانزع منها سهماً فانتحر بها فقال النبي « ص » ان العبد ليعمل عمل أهل الجنة وانه من أهل النار وانما الأعمال بالخواتيم انتهى) فاذا كان العبد يعمل عمل أهل الجنة وهو من أهل النار كما هو نص الحديث في حال ذلك الصحابي الذي كان مع النبي « ص » دل ذلك أبلغ الدلالة على انتفاء السبيل الموصل الى معرفة الصالح للخلافة من سائر الناس وان ذلك لا يمكن الوصول إليه الا من طريق الوحي الذي به تعرف الخواتيم فيكون التعيين من قبل الله تعالى لامن قبل أحد سواء من الناس بل وكيف يصح ان يوكل أمر الإمام إليهم مع عدم عصمتهم وجواز الخطأ عليهم وهذا نبي الله موسى « ع » كان نبياً من أولي العزم وكان معصوماً قد اختار من قومه سبعين رجلاً وكانوا سبعين ألفاً على ما اقتض القرآن خبره فانكشف له مخالفة باطنهم لظاهرهم فأخذتهم الرجفة لاجل ما وقع منهم فكيف يكون الحال يا ترى فيمن اختاره غير المعصوم وحسبك أيها المسلم المنصف ما وقع من الخلفاء الثلاثة « رض » من المخالفات لله ولرسوله « ص » مما سجله عليهم أمناء التاريخ وأهل الاثبات من أهل السنة دليلاً واضحاً على عدم استحقاقهم للخلافة وعدم أهليتهم لها على أنه لو كان اختيار الأمة مرجعاً يعول عليه في تعيين الإمام لزم نقض الكثير من الأحكام كما حدث ذلك فيما شرحناه وقدمناه في اختيارهم أبا بكر « رض » وذكرنا لك جملة من المتناقضات التي ارتكبوها في الدين وخالفوا بها الشرع

المبين فشوهوا مسلكها وغيروا قواعدها وخرموا نظامها فكيف يصح مع هذا كله ان يزعم من له عقل أو شيء من الدين ان رسول الله «ص» جعل أمر الإمام موكولاً الى الأمة فيطعن في النبي «ص» ويلحقه بالخرفين بل كيف تصح هذه الدعوى وقد حكم رسول الله «ص» بكذبها وسقوطها بما حكاه عنه حفاظ السنة من طرقهم الصحيحة والحسنة البالغة حد التواتر من النص الجلي على خلافة علي «ع» بعده فان ذلك يكفي في فسادها لو قطعنا النظر عما ارتكبه الخلفاء الثلاثة من المخالفات لها .

حديث الصلاة ومعرفة علي بحق

الخلفاء الثلاثة كله غير صحيح

سادساً : أن قوله (ان رسول الله «ص» أمر أبا بكر ان يصلي بالناس) قد أريناك فساده وان رسول الله «ص» لم يأمر أبا بكر «رض» بالصلاة مطلقاً وإنما كان الأمر بذلك من ابنته عائشة لذا خاطبها رسول الله «ص» وخاطب صاحبها حفصة بقوله (انكن لانتن صواحب يوسف) وهو معلوم الغاية والنهاية عند أوليائه «رض» .

سابعاً : ان قوله (بأن علياً قال فبايعنا أبا بكر وعمر وعثمان وانه كان عارفاً لهم حقهم) كذب وانتحال لا أصل له يدل على زوره واختلاقه تأخيره «ع» عنبيعة السقيفة ستة أشهر كما مر عليك تسجيله في حديث البخاري واطهاره التظلم من المتقدمين عليه وقوله «ع» لهم (ليس ذا بأول

يوم تظاهرت فيه علينا أهل البيت) وأي حق يا ترى لهم عليه لكي يعرفه لهم وما الذي فعلوه من حسن الصنيع لكي يكون لهم به الحق عليه فهل يا ترى كان حقهم الذي عرفه لهم هو غضبهم حقه ودفعهم له عن مقامه او ارادتهم حرق بيته وقتله أو ضربهم زوجته فاطمة بنت رسول الله « ص » واسقاطهم حملها وغضبهم حقها ودفعهم لها عن ميراثها او تجببطهم في دين الله وتحريمهم حلاله وتحليلهم حرامه وتبديلهم أحكامه الى كثير من أمثال هذه الجرائم التي يضطرونا المرجفون بنا الى ان نكاشفهم بها وحينئذ نأتيهم بما لا قبل لهم به وكل آت قريب والعاقبة الحساب (ان عادت العقرب) وأما ما وضعه على لسان علي « ع » من القول بأنه غزا مع الخلفاء « رض » فهو من أوضح أفراد الكذب لا يرتكبه الا مسلوب الحياء (ومن لا حياء له لا دين له) وذلك لشبوت بقاءه في المدينة وعدم خروجه منها الى حرب او سريه بعد وفاة النبي « ص » وفي عصر الخلفاء الثلاثة ومن زعم غير هذا فهو كاذب آثم فدونك كتب المغازي والسير فانك تجدها خالية من هذا الأفك وشاهدة على صحة ما قلناه وكذب ما قالوه .

ما نسبته الى الحسن المثنى

كذب باطل

ثامنا : (ان ما نقله عن الحسن المثنى) من افككه الواضح وبهتانه الفاضح فان الحسن المثنى أجلّ نفساً وأعلى فهماً من ان ينطق بما ينافي الفصاحة وبيان البلاغة وهو من سادات العرب وذلك لما تقدمت الاشارة اليه وتزيده هنا وضوحاً بأنه لو كان يقول (علي خليفة عليكم أو ولي أمركم أو القائم عليكم بعدي) كما زعم الجهول الذي لا يفهم ما يقول ، لفهم الناس من تلك الجمل ان علياً كسائر خلفائه المنصوبين في حياته على مكة واليمن والبحرين وغيرها من الاقطار وذلك لا يفيد سوى ان له سلطاناً عليهم في تلك الحال .

اما ان له تلك المرتبة التي كان النبي «ص» في صدد بيانها لهم من الأولوية بالتصرف في أنفسهم فلا يفهم منه ولا يفيد فقلوه «ص» (أأست أولى بكم من أنفسكم) قد أوضح لهم عصمة علي «ع» وان له مرتبة النبي «ص» في انه ممن لا يرتاب في قوله وانه ليس كغيره ممن جعله خليفة عنه على من ذكرناهم من المسلمين في تلك الامصار لذلك تراه «ص» دعا له بما هو من خواص المعصومين من الأنبياء والمرسلين «ع» وخلفائهم الطاهرين من بعدهم وذلك لأن المعادي للنبيين معادي لله والمحبة لهم محبة له والناصر لهم ناصر لله والخاذل لهم خاذل له والحق معهم يدور حيث داروا فكل فصيح يفهم بأن ما نطق به النبي «ص» في هذه الجملة بأقصى مراتب الفصاحة وأعلا درجاتها كما فهم ذلك (الخليفة) عمر بن الخطاب «رض» وحسان والحارث بن النعمان وغيرهم من الصحابة فلو لم تكن تلك الجملة صريحة فيما

ذكرناه لم يفهم حسان منها الامامة لعلي «ع» ولم يقل فيه (اماماً وهادياً)
ولم يقره النبي «ص» على فهمه ولم يمدحه ويثن عليه ولكن من اعمى الهوى
بصيرته وأماتت الشهوة قلبه لا يفهم ما فهمه من الحديث علماء الدين من
ذوي البصائر واليقين .

تاسعاً : ان ما نقله عن (ابي حنيفة عن الامام الباقر «ع») لا يخالو
من وجهين :

« الأول » : ان يكون كذباً فهو باطل لا دليل فيه .

« الثاني » : ان يكون صدقاً فهو تقية قطعاً وذلك لما عرفت من
مخالفات الخلفاء الثلاثة «رض» لله ولرسوله «ص» الأمر الذي يمنع لصاحبه
طلب الرحمة والرضوان في حال كما لا يخفى على أولى الألباب .

وأما ما ذكره (من تزويج ابنته ام كلثوم بنت فاطمه «ع») فلا أساس
له من الصحة ولا أصل له في الأخبار الصحيحة والأصل مع المنكر والبيّنة
على المدعي وليس علينا ان نأتي بما يبطل هذه الدعوى لأنها غير
ثابتة أصلاً .

الدعاء في حديث الغدير

لا يليق بغير المعصوم

قال الهيثمي سابعها قولهم هذا الدعاء وهو قوله اللهم وآل من والاه وعاد من عاداه لا يكون إلا لأمام معصوم دعوى لا دليل عليها إذ يجوز الدعاء بذلك لأدنى المؤمنين فضلاً عن اختصاصهم سرعاً وعقلاً فلا يستلزم ان يكون اماماً معصوماً .

وأخرج ابو ذر الهروي ان رسول الله «ص» قال (عمر ممّي وأنا مع عمر والحق دمدي مع عمر حيث كان) ولا قيل بدلالته على امامة عمر عقب وفاة النبي «ص» ولا عصمته ثم ان أرادوا بالعصمة ما ثبت للأنبياء قطعاً فباطل أو الحفظ فهذا يجوز لدون علي من المؤمنين ودعواهم وجوب عصمة الامام مبني على تحكيم العقل وهو ما بنى عليه باطل لأمر بيتنها ابو بكر الباقلاني في كتابه في الامامة أتم بيان وأوفى تحرير .

أقول لو كان ذلك الدعاء يجوز لغير الامام المعصوم كما يزعم الحجري جاز ان يدعو النبي «ص» بنصر المبطل على الحق وخذلان من نصر الحق وذلك لأن غير المعصوم قد يخطئ فلا يصيب الحق فيجب نصرته على الباطل على زعم هذا الهيثمي الذي ألصق بالنبي «ص» جواز أمره ودعائه بنصرة المبطل وخذلان الحق كرامة لغير المعصومين الذين نصرروا المبطلين على الحقين وخذلوا المظلومين وغصبهم حقوقهم عمداً كان أو خطأ أو نسياناً وذلك لا يقول به أحد من أهل الاسلام .

رواية الهروي

توجب تناقض الهيثمي

وأما (رواية الهروي) فلا أصل لها من الصحة ولذا لم يلتفت أحد من أولياء عمر «رض» الى دلالتها على خلافته بعد النبي «ص» لا سيما إذا لاحظنا ما صدر من عمر «رض» من المخالفات لله ولرسوله «ص» في أفعاله وأقواله في حياة النبي «ص» وبعد وفاته كما تقدم ذكر جملة منها في الامر الرابع فلتراجع على ان تصديق الحجري لرواية الهروي موجب لتناقض الهيثمي فانه قرر في أواسط ص ٣٤ في الشبهة الخامسة من شبهات الصواعق المحرقة لابن حجر (ان الحق عدم قتل خالد) مع ان القائل بقتله هو عمر «رض» فلو صح هذا الخبر كان الحق مع عمر «رض» لا مع ابن حجر فالهيثمي اما ان يقول بصحة هذا الخبر أو يقول ببطلانه فان قال بصحته بطل قوله (ان الحق في عدم قتل خالد) وكان الحق هو قتله وبطلان قول ابي بكر «رض» بعدم قتله وان قال بفساده فعلى الرغم من استلزامه بطلان ما يقوله عمر وعدم كونه من الحق في شيء ان استشهاده بالخبر باطل على باطل .

وأما قوله (ان عصمة الامام عند الشيعة مبنى على تحكيم العقل وهو ما بنى عليه باطل) فهو باطل وهو من أقبحه لأن الامامة نيابة عن النبوة وقائمة مقامها وسادة مسدها سوى ان الامام لا يوحى اليه كما يوحى الى النبي «ص» فيعتبر فيها ما يعتبر في النبوة بل الامام أحوج الى ذلك ، اذ النبي «ص» مؤيد بالوحي وليس الامام كذلك وقد ذكرنا لك الأدلة العقلية على وجوب عصمة الامام القائم بعد النبي «ص» مما يفيد القطع واليقين

ويزيل الشك من قلوب الضعفاء والمساكين المغرورين بخزعبلات الدجالين
المأفونين فلتراجع في الامر الثالث من أمور الكتاب وحسبك دليلا على كذبه
في هذه الدعوى قيام النقل القطعي هنا على العصمة بتقريب ما ادليناه عليك
من حديث الغدير والثقلين وآية المباهلة والتطهير فتذكر واما الامور التي بيننا
الباقلائي في كتابه لنفي اعتبار العصمة في الامام على الامة فكلها باردة وغير
واردة وقد تكلم فيها علماء الامامية وفندوها وأثبتوا فسادها كما اثبتوا فساد
خلافة الخلفاء الثلاثة «رض» .

قال الهيثمي ثامنها انهم اشترطوا في الامام ان يكون أفضل الامة وقد
ثبت بشهادة علي المعصوم عندهم ان أفضلها ابو بكر ثم عمر فوجب صحة
امامتها كما انعقد الاجماع السابق .

أقول كان الواجب على الهيثمي ان يذكر لنا شهادة علي «ع» ان افضل
الامة ابو بكر ثم عمر «رض» باسناد صحيح يفيد القطع واليقين ايكون ذلك
دليلا على صحة مزعمته وكيف يستطيع الحجري اثباته وخصمه الشيعي
لا يعرفه ويشك فيه بل لديه أدلة قاطعة أدلى بها اليه حفاظ السنة تصرح
بكذب هذا الحديث المعزوم إلى علي «ع» وتحكم ببطلانه ومنها حديث الغدير
الذي هو نص صريح في انه «ع» أفضل من الامة أجمعين وان أردت سبرها
فراجعها في الامر الرابع من أمور الكتاب .

قال الهيثمي الشبهة الثانية عشرة زعموا ان من النص التفصيلي على علي
قوله لما خرج إلى تبوك واستخلفه على المدينة (انت مني بمنزلة هارون من
موسى إلا انه لا نبي بعدي) قالوا ففيه دليل على ان جميع المنازل الثابتة
هارون من موسى سوى النبوة ثابتة لعلي من النبي «ص» والام لم يصح الاستثناء

وبما ثبت لهارون استحقاقه الخلافة عنه لو عاش بعده أو كان خليفة في حياته
 فلو لم يخلفه بعد مماته لو عاش بعده لكان تنقص فيه وهو غير جائز على
 الانبياء وايضاً فمن جملة منازل من انه كان شريكاً له في الرسالة ومن لازم
 ذلك وجوب الطاعة على أمته لو بقى بعده فوجب ثبوت ذلك لعلي إلا ان
 الشركة في الرسالة ممتنعة في علي فوجب ان يبقى مفترض الطاعة على الأمة
 بعد النبي «ص» عملاً بالدليل بأقصى ما يمكن وجوابها ان الحديث ان كان
 غير صحيح كما يقول الامدي فظاهر وان كان صحيحاً كما يقوله أئمة الحديث
 وليس المعول في ذلك إلا عليهم كيف وهو في الصحيحين فهو من قبيل الاحاد
 وهم لا يروونه حجة في الامامة وعلى التنزل فلا عموم له في المنازل بل المراد
 ما دل عليه ظاهر الخبر ان علياً خليفة عن النبي «ص» مدة غيبته بقبول
 كما كان هارون خليفة موسى في قومه مدة غيبته عنهم للمناجاة فليس في
 ذلك عموم حتى يقضى بأنه خليفة عنه في حياته وبعد وفاته وحينئذ فعدم
 شموله لما بعد وفاته انما هو لقصور اللفظ عنه لا لمزله سلمنا ان الحديث يعم
 المنازل كلها لكنه عام مخصوص اذ من منازل هارون كونه أخاً نبياً والعام
 المخصوص غير حجة في الباقي أو حجة ضعيفة ثم نفاذ أمر هارون بعد وفاة
 موسى لو فرض انما هو للنبوّة لا للخلافة عنه وقد نفيت النبوّة هنا لاستحالة
 كون علياً نبياً فيلزم نفي مسببه الذي هو وجوب الطاعة ونفاذ الامر وايضاً
 فاستخلافه على المدينة لا يستلزم أولويته بالخلافة بعده من كل معاصريه بل
 كونه أهلاً لها في الجملة وبه نقول وقد استخلف في مرار أخرى غير علي
 كابن ام مكتوم ولم يلزم انه أولى بالخلافة بعده .

طعن الآمدي في حديث المنزلة

مطعون فيه

أقول ويرد عليه أولاً ان انكار الآمدي لصحة الحديث دون غيره من أئمة الحديث ونقاده دليل نصوصيته في الخلافة على علي «ع» وقوة دلالة عليه لذا فان الامدي لم يجد سبيلاً الى التخلص منه إلا بالطعن في سنده (وأوهى قرنه الوعل) فاسقط نفسه دون ان يسقطه وخدش في ضميره قبل ان يخدش في شيء من صحة سنده وعلى هذه الطريقة جرى للكثير من علماء أهل السنة فانهم يطعنون في كل حديث يجدونه مخالفاً لما قامت عليه السقيفة وهم يعملون ولو ان البخاري وغيره من أئمتهم تفتنوا الى ما تفتن اليه الآمدي من نصوصية هذا الحديث ومتانة دلالة على خلافة علي «ع» لأهلوه وأخفوه وكان نصيبه منهم الترك له والاعراض عنه كما كان نصيب الكثير من أحاديث فضل الوصي وآل النبي «ص» الاسقاط والامهال على ان المانع لصحة الحديث هو علي بن ابي علي الآمدي وقد نسب فقهاء بلاده وهم أعرف بحاله من الآخرين الى فساد العقيدة والخلال الطوية والتعطيل حتى خرج مستخفياً ، هكذا ذكره ابن خلكان في وفيات الاعيان ص ٣٣٠ من جزئه الأول وعن الذهبي والمسقلاني من أئمة الجرح والتعديل عند أهل السنة انهما قالوا (كان الآمدي سيئ العقيدة وقد نفى من دمشق لذلك وكان مع ذلك تاركاً للصلاة) .

ويقول القرآن فيه وفي أضرابه من الفاسقين (ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) فكيف يجوز لمسلم ان يعول على طعنه في الحديث وهو من أفسق

الفاسيقين بتركه عمود الدين الصلاة التي تنهى عن الفحشاء والمنكر وكيف
يتجرأ من له عقل أو شيء من الدين ان يأتي على ذكره في كتب المسلمين
على وجه التعظيم لشخصه المهيمن الى حد يحكى قوله في قبال أئمة الحديث
ونقاده دون أن يشير الى ما قاله هؤلاء في جرحه وفساد عقيدته ودينه ومن
الطبيعي ان طعن الأمدي في سند الحديث ليس إلا كطعن الشيطان في بعض
أحكام الدين المعلوم ثبوته بالضرورة من دين المسلمين كوجوب الصلاة والصيام
والحج والزكاة والجهاد في سبيل الله ونحوها فاذا جاز للمسلمين أن يتركوا
تلك الأحكام لأجل طعن الشيطان فيها وانكاره لها جاز لهم ان يتركوا هذا
الحديث لأن (الشيخ الأمدي طعن فيه) فرجعت طعنته إلى فيه وذلك
لا يجوز وهذا مثله لا يجوز .

حديث المفزلة ليس من آحاد الخبر

ثانياً : ان قوله (فهو من قبيل الآحاد) من أظهر أفراد الزور والبهتان إذ كيف يكون آحاداً وقد حكاه أهل الصحاح جميعاً واتفقوا على صحة صدوره من النبي «ص» قطعاً ولو سلمنا جدلاً انه من آحاد الخبر فهو حجة على الخصم السني إلزاماً له بما ألزم به نفسه من حجية آحاد الخبر وحيثئذ فلا يجب ان يكون احتجاج الشيعي على خصمه السني بالأحاديث المتواترة .

وقد اعترف الحجري نفسه بأن الحديث مروي في الصحيحين وما أصح الكتب بعد القرآن بالاجماع عنده كما انه مروي في غيرهما من صحاحهم ومسانيدهم المعتبرة فهو اذن حجة لنا عليه يجب النزول على حكمه بحكمه ولا يعارضه الحديث الذي أورده ابو بكر «رض» في السقيفة بقوله (الخلافة في قریش) اذ بعد تسليم صحته جدلاً فهو عام في قریش جميعاً لا خصوص ابي بكر «رض» وحديث المفزلة خاص والخاص يقضي على العام ويخصه فتكون النتيجة الحاصلة من الجمع العرفي المعمول عليه عند علماء الاصول بين الحديثين ان علياً «ع» هو الخليفة بعد النبي «ص» كما لا يعارضه ايضاً قول ابي بكر «رض» (اني اختار لكم أو رضيت لكم أحد هذين الرجلين) ولا تقديم عمر «رض» له ومبايعته اياه والآخرين معه وذلك لأننا لو سلمنا جدلاً صحة اختيارهم للإمام ولكن لا يصح لهم ذلك اذا كان مسبوقاً باختيار الله والرسول «ص» لغير ما اختاروه فالحديث اذن مانع من اختيارهم ابا بكر «رض» ولو جوزنا لهم ذلك لسبقه على اختيارهم فلا يجوز نسخه وإبطاله ابداً مطلقاً .

الحديث دال على ان لعلي (ع)

جميع منازل هارون إلا النبوة

ثالثاً : ان قوله (فلا عموم له في المنازل) دليل على الجهل الواضح والغلط دليل على الجهل الواضح والغلط الفاضح وذلك لما تقرر عند علماء الاصول من أهل السنة والشيعة في ان اسم الجنس المنكر المضاف الى المعرفة يفيد العموم ومن ذلك قوله تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) فانه لا يريد بعض امره ولا يفيد المواقف من هذا القبيل فان كلمة منزلة نكرة أضيفت الى هارون المعرفة فهي تفيد العموم والشمول لجميع منازل هارون من موسى ومن تلك المنازل كونه أخاه ووزيره وأفضل الناس بعده وأعلمهم في أمته ومعصوماً وخليفته بعده ومشاركاً له في النبوة ونبياً لو بقى بعده و واجب الطاعة على أمته مثله فرسول الله « ص » قد أعطى هذه المنازل كلها لعلي ولم يستثن من منازل هارون سوى النبوة بعده ولذا تراه « ص » (قال لا يؤدي عني الا علي) وجاء تنصيبه عليه بالخلافة في حديث بضع عشرة فضيلة كانت لعلي « ع » لم تكن لغيره من الصحابة بقوله (لا ينبغي ان أذهب الا وأنت خليفتي) ودعوى ان ارادة العموم ينافي عدم أخوة علي « ع » للنبي « ص » في النسب كما هي ثابتة بين موسى وهارون « ع » مدفوعة بأن عموم المنزلة انما هي في الجهات الصالحة له ومنها الأخوة التنزيلية المنزلة منزلة الاخوة النسبية الثابتة لعلي « ع » باتفاق الفريقين وتوهم انه ليس من منازل هارون « ع » الخلافة مدفوع بأن اشتراك هارون مع موسى انما هو في مطلق النبوة لا في النبوة الخاصة بموسى « ع » من كونه صاحب كتاب وشريعة ودين

مستقل ناسخ لما قبله من الاديان ، فالأصل الذي هو من أولي العزم انما هو نبي الله موسى « ع » ، وهارون كسائر أنبياء بني اسرائيل المتأخرين عنه الى زمن عيسى « ع » من اتباعه وتحت شريعته وحينئذ فلا ينافي نبوته كونه خليفة عن موسى فيما اختص به من الخلافة والامامة ويشهد لهذا قوله تعالى (اخلفني في قومي) فانه صريح في ان المرجع هو موسى « ع » فلو كان هارون شريكاً معه في الدين والشرع كان المناسب ان يقول (اخلفني في قومك وقومي) ومن حيث لم يقل هذا وعدل عنه الى ذاك ثبت صحة ما قلناه .

لا يصح ان يراد بالحديث

خصوص الخلافة لعلي (ع)

مدة غيبة النبي (ص)

وأما قوله (بل المراد ان علياً خليفة مدة غيبته بقبوك كما كان هارون خليفة عن موسى في مدة غيبته عنهم للمناجاة) فمدخول بأن ذلك لو كان صحيحاً كان المناسب ان يقول لو اراده (انت خليفتي مثل هارون خليفة موسى) فان هذا هو الصحيح من التعبير عنه لو اراده لثلاً يستلزم نسبة الغلط الى رسول الله « ص » ، وهو أفصح العرب وأبلغهم بلا استثناء وذلك لأن حديث المنزلة قد اشتمل على مستثنى ومستثنى منه ففيه عام وخاص فلو صح ما زعمه ابن الحبر لا وجب بطلان العام والخاص جميعاً في الحديث ونسبة

المقال الباطل الى النبي « ص » وهو كفر والحساد فان المترفع قليلا عن رتبة
العوام يفهم من القول المشتمل على مستثنى ومستثنى منه انه يريد العموم وان
الحكم فيه على العموم دون المستثنى فالمستثنى يوجب خروجه من ذلك الحكم
الوارد على المستثنى منه فما جاء به الهيثمي وقال فيه انه هو الظاهر من
الحديث مناف لما هو الضروري عند أهل اللسان في مقام التفاهم بينهم واجب
طرحه ودعوى ان الاستثناء المذكور ليس اخراجاً لبعض أفراد المنزلة بمنزلة
قولنا الا النبوة بل هو منقطع بمعنى لكن فلا يدل على العموم ويمكن ان
ندعي كونه معهوداً معيناً كغلام زيد فلا يفيد عموم المنازل مدفوعة بأن
منع العموم ممنوع بعد استثناء النبوة من المنزلة المترفع على ارادة العموم منها
وذلك يبطل دعوى العهد ولو سلمناه جدلاً فالمعهود من منزلة هارون من موسى
« ع » انما هي الخلافة والوزارة كما عليه الآية فيتمتعين المصير إليه اما الاستثناء
فظاهر في المتصل والمنقطع عنه مخالف للأصل والظاهر فلا يصار إليه على أن
احتمال الاتصال وصلاح المورد له مانع من الانقطاع بل التحقيق انه ليس في
الاستثناء منقطع وما يتوهم انه منقطع فهو متصل يدل على عموم الحكم المستثنى
وان لم يتناول الموضوع اذ لا منافاة بين عموم الحكم مع عدم عموم الموضوع
على اننا نقول ان الموضوع يتناول المستثنى بالالتزام وذلك لأنه انما يصح
استثناء الدواب من القوم في قولنا جاء القوم اذا كانت العادة جارية بمجيئهم
دوابهم معهم اما اذا لم تجر العادة بمجيئها معهم فلا مجال حينئذ للاستثناء .

العام المخصوص

حجة في الباقي

رابعاً : ان قوله والعام المخصوص غير حجة في الباقي أو حجة ضعيفة مخالف لما هو المبني عليه كتاب الله وسنة نبيه «ص» فان جلها (لولا كلها) مخصص بهما حتى اشتهر القول (ما من عام الا وقد خص) فلو جاز ترك العمل بالعام واسقاطه عن الحجية بعد تخصيصه فيهما سقط الكتاب والسنة عن الحجية وقرت عين ابن حجر وغيره من أعداء علي وآله «ع» وذلك معلوم البطلان من دين الإسلام نعم انما لا يكون حجة في الباقي أو حجة ضعيفة اذا كان العام مخصوصاً بأكثر من مدلوله فان أكثره ليس بحجة أو حجة ضعيفة وعلى هذا قول المحققين من أهل هذا الفن اما المخصوص بأقل من مدلوله كما في الحديث حيث لم يستثن الا النبوة فهو حجة في الباقي اجماعاً وقولاً واحداً ومن ذلك تفهم ان ما قاله الهيثمي من نفي العموم في الحديث موجب للنسبة ما لا يجوز نسبته لأهل السوق في محاوراتهم فكيف يجوز نسبته الى سيد البلغاء وأفضل الانبياء ومن غريب تناقض الحجري زعمه (اذ من منازل هارون كونه اخا نبياً) ناسياً او متناسياً حديث المؤاخاة بين علي «ع» والنبي «ص» الذي أجمع الفريقان على صحة روايته وسجله الهيثمي نفسه في أواسط ص ١٢٠ من الصواعق المحرقة لابن حجر لذا تراه «ص» لم يستثن من تلك المنازل سوى النبوة التي ختمت به «ص» .

خامساً : ان قوله (ثم نفاذ أمر هارون بعد وفاة موسى لو فرض انما هو للنبوة دون كونه خليفة) مدخول بأن ذلك تخصيص من غير مخصص

في عموم الدليل وهو باطل وذلك لانه لا ينافي كونه نبياً ان يكون خليفة
 بعد أخيه على قومه كما كان في حياته نبياً وكان خليفة على قومه بدليل قوله
 تعالى (انا رسولا ربك) وقوله تعالى (واجعل لي وزيراً من اهلي) فالنبوة
 هي التي نفيت من علي « ع » دون سائر المنازل التي منها كونه خليفة
 واماماً وواجب الطاعة على ابي بكر « رض » وغيره كما كان ذلك لهارون
 على يوشع بن نون وغيره من أمة موسى فايحاج الطاعة له عليهم لم يكن مسبباً
 عن النبوة وحدها لكي ينتفي بانتفاؤها كما توهمه الحجري بل هو لامر يعم
 الخلافة بعده ويقرر هذا قوله تعالى حكاية عن موسى (واشركه في أمري)
 فان ذلك الامر أعسم من النبوة التي هي التبليغ عن الله ومن الخلافة التي
 هي الزعامة العامة وهما أمران مختلفان موضوعاً ومحمولاً وقياساً ولا يلزم من
 نفي النبوة نفيها كما لا يخفى ^(١) ودعوى ان المنازل الثابتة لهارون لو كانت

(١) ودعوى عدم دلالة الحديث على بقاء الخلافة بعد موت موسى « ع »
 مدفوعة بأن عدم دلالة على البقاء ، أما لأن الخلافة كالوكالة لا تقبل البقاء
 في حد نفسها فكما انها تبطل بموت الموكل كذلك تبطل الخلافة بموت
 المستخلف ، او لأن استقلال هارون بالنبوة بعد موسى مانع من قيام الخلافة
 به لانه لا يعقل قيام الخلافة التي هي

ولاية تبعية به بعد ثبوت النبوة التي هي ولاية أصلية له ، او لأن الامامة
 هي الخلافة بعد الموت ولا يصح ان تكون الخلافة في حال حياة المستخلف
 أمامة والا لزم وجود امامين واجبي الطاعة في زمان واحد واللازم باطل
 فالملزوم مثله ، او لأن خلافة هارون عن موسى لم تكن مطلقة حتى تبقى بعد
 موته وانما هي مقيدة بحالة غيبة موسى « ع » فلا يدل التنزيل منزلته على =

.....
= الخلافة المطلقة الباقية بعد موته ، او لأن الخلافة لو كانت مطلقة فلا يحكم ببقائها بعد الموت الا اذا كان هناك تصريح بالتأبيد فعدمه في منطوق الحديث دليل على العدم .

فان كان « الأول » كان باطلاً لأن النبوة لا تنتقل بموت النبي الى الآخرين لكي لا يتطرق في الخلافة فيه البقاء والا لزم عدم نفوذ الاستخلاف بالنسبة الى ما بعد الموت مع التصريح بالبقاء وهو واضح البطلان وهذا بخلاف الوكالة التي تبطل بموت الموكل باعتبار ان المال الموكل في بيعة مثلاً ينتقل بموت الموكل الى وارثه فلا مجال حينئذ لبقائها لانها عبارة أخرى عن الاذن في التصرف في مال الموكل وقد انتقل بموته الى غيره .

وان كان « الثاني » كان فاسداً أيضاً لان نبوة هارون ليست في عرض نبوة موسى « ع » حتى يستقل بعد موت موسى « ع » ولا يكون مجال لقيام الخلافة به ، لأن النبوة الثابتة له لا تقتضي الاستقلال فيما هو من شأن موسى من الإمامة فننفوذ أمر هارون لو بقى بعد موسى انما هو لخلافته عنه لا لأجل نبوته كما مر .

وأما « الثالث » فمدفوع بأنه لا مانع عقلاً وشرعاً من عقد عهد الإمامة للفرع بعنوان الخلافة عن الأصل على وجه يستقل في التصرف مع غيبة الأصل أو بعد موته ودعوى ان الإمامة انما هي الخلافة بعد الموت دعوى باطلة وليس على صحتها دليل .

وأما « الرابع » فمدفوع بأن قوله تعالى (اخلفني في قومي) مطلق غير =

ثابتة لعلي لزم، كونه نبياً مع النبي « ص » فانها لم تستثن وهي من منازل هارون وانما المستثنى النبوة بعده مدفوعة بأن منطوق الحديث وان كان نصاً في نفي النبوة بعده لكن مفهومه صريح الدلالة على نفيها حال حياته اذ من المعلوم ان النبي الذي لا يكون بعده نبي هو الخاتم الذي ليس في عصره نبي فنفي النبوة بعده مستلزم لنفيها معه لزوماً بيناً وذلك لبداية ثبوت هاتين

= مقيد بزمان غيبته ولا يكون من القيد لاطلاقه مجرد كون الداعي على الاستخلاف ارادة السفر مالم يقيد بقوله (ما دمت غائباً) مثلاً ومن حيث لم يقل هذا وجب الحكم ببقائها بعد موت موسى او عاش بعده ودعوى ان الخلافة حقيقة في قيام شخص مقام آخر فيما لا يتمكن الأصل من مباشرته بنفسه وهو لا يتم الا بغيبته وهذا القدر يكفي في تقييده مدفوعة بصدق الخليفة وانطباقه على النائب مع قدرة المنوب عنه على المباشرة بالضرورة وذلك مانع من تقييده مع ان هذا لو تم لقائله - لم يتم ما ذكره (من أنه لا يتم الا بغيبته) وذلك لتحقيق الخلافة حينئذ بأحد أمرين غيبة المنوب عنه أو موته فكما انه يتحقق عدم التمكن من المباشرة بغيبته كذلك يتحقق بموته فلا وجه لتقييده بأحدهما دون الآخر .

وأما « الخاص » فيرد عليه بأنه يجب الحكم بالبقاء مع الإطلاق لوجود المقتضى وانتفاء المانع ولا حاجة الى التصريح بالتأيد وانما يحتاج عدمه الى القيد دونه .

الجهتين في حق خاتم الأنبياء « ع » وكونها من خصائصه التي يمتاز بها على من سواه من الانبياء « ع » فالحديث دل بمنطوقه ومفهومه على نفي النبوة في الحالتين واستثنائها من العموم على التقديرين ويدل على ذلك صريحاً بما في بعض متونه كما في كنز العمال وغيره في باب فضائل علي عن ابن أبي شيبة والحاكم عن النبي « ص » انه قال لعلي « ع » (أنت مني بمنزلة هارون من موسى لكنك لست بنبي) ويقول القرآن مقررأ هذا ومؤكداً له (ولكن رسول الله وخاتم النبيين) فانه يريد انه « ص » خاتمهم مطلقاً حال الحياة وبعد الممات .

استدلال الشيعة كان بحديث المنزلة

لا يفصل النبي (ص)

الذي أجراه مع الآخرين

سادساً : ان قوله (وأيضاً فجعله خليفة على المدينة غير مستلزم لكونه أولى بذلك بعده من كل معاصريه وقد استخف غير علي على المدينة غير مرة كابن أم مكتوم ولم يلزم منه ذلك) مدخول بان الشيعة لم تستند في اثبات الخلافة العامة لعلي «ع» بعد النبي «ص» إلى مجرد جعله «ص» علياً «ع» خليفة على المدينة حتى يزعم الهيثمي انه «ص» جعل غيره عليها ولم يلزم ان يكون كذلك كابن ام مكتوم وانما تستدل على خلافته «ع» بحديث المنزلة الذي قال فيه لعلي «ع» خاصة ولم يقله لأحد غيره مطلقاً فالدليل هو القول المذكور في الحديث المخصوص بعلي «ع» دون الفعل الذي أجراه مع الآخرين .

فالحديث نص في كونه «ع» هو الخليفة بعده لا انه الخليفة عنه على خصوص من جعله خليفة عليهم في تلك الغزوة من الصبيان والنسوة ، يدل ذلك على هذا ما جاء في بعض متونه بعد قول «ع» (تخلفني على النسوة والصبيان فقال «ص» اما ترضى ان تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا انه لا نبي بعدي) وهذا كما تراه صريح في ارادة الخلافة العامة له بعده على الناس عامة ودعوى ان البناء في لفظ المنزلة للوحدة فتكون اضافتها للعهد واضحة الفساد كما تقدم من ان النكرة المضافة الى المعرفة تفيد العموم باتفاق المحققين من أئمة الاصول وليست البناء في المنزلة إلا للجنس يشهد لذلك تعدد منازل هارون كما

مرّة وليس في البين عهد لكي يحمل لفظ المنزلة عليه لا سيما ان الكلمة عامة بنفسها ولم يتقدم ذكر لذلك المعبود المدعى بين علي «ع» والنبي «ص» لكي يحمل عليه فان قالوا ان قوله تعالى (اخلفني في قومي) دليل على ذلك فيقال لهم ان موسى خلف هارون على جميع قومه والنبي «ص» خلف علياً على خصوص الصبيان والنسوة من أهل المدينة فأين هذه من تلك بل قوله «ص» لعلي «ع» لما قال له تخلفني على الصبيان والنسوة اما ترضى ان تكون بني بمنزلة هارون من موسى الى آخر الحديث دليل واضح على انه «ص» انما خلفه لأن له حق السلطنة الشرعية على أمته عامة كما كان ذلك لهارون على أمة موسى وانما أحب علي ان يقول ذلك للنبي «ص» ليرى الناس منزلته ورفيع شرفه وعظيم قدره وانه ليس كغيره ممن استخلفهم في غيبته كابن ام مكتوم وأمثاله من أصحابه .

قال الهيثمي الشبهة الثالثة عشرة زعموا ان من النص التفصيلي الدال على خلافة علي قوله لعلي أنت أخي ووصي وخليفتي وقاضي ديني وقوله أنت سيد المسلمين وامام المتقين وقائد الفر المحجلين وقوله «ص» سلموا على علي «ع» بأمره المؤمنين وجوابها مرّة مبسوطاً قبيل الفصل الخامس ومنه ان هذه الأحاديث كذب باطلة موضوعة الا لعنة الله على الكاذبين ولم يقل أحد من أئمة الحديث ان شيئاً من هذه بلغ مبلغ آحاد الخبر المطعون فيها بل كلهم مجمعون على انها محض كذب فان زعم الجبهة الكذبة على الله ورسوله «ص» وعلى أئمة المسلمين ان هذه صحت عندهم قلنا ذلك محال في العادة كيف تنفردون بعلم صحتها وليس لكم علم بالمنقول أو صحة محدث ويجعل ذلك مهرة الحديث وسباقه الذين فنيت أعمارهم بأسفارهم البعيدة لتحصيله باذلين جهدهم في طلبه وعلموا صحيحها من سقيمها ودونوها في كتبهم على غاية من

الاستيعاب ونهاية من التحرير وفعلهم ذلك صار مانعاً للمبطلين والمتمردين والمفسدين
عن تغيير معالم الدين ومن خلطهم الباطل بالحق لكن حفظ الله شريعته من
التبديل والتحريف وجعل من أكابر أمته في كل عصر طائفة على الحق
لا يضرهم من خذلهم .

لم يبال الدين هؤلاء الكذبة البطلة الجهلة ومن ثم قال «ص» تركتكم على
الواضحة البيضاء ليلها كنهارها ونهارها كليلها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك
ومن عجيب أمر هؤلاء الجهلة أننا إذا استدللنا عليهم بالأحاديث الصحيحة
الدالة صريحاً على خلافة أبي بكر «رض» كخبر اقتدوا بالذين من بعدي
وغيره من الاخبار الناصة على خلافته التي قدمتها مستوفاة في الفصل الثالث
قالوا هذا خبر واحد فلا يغني فيما يطلب فيه التعمين وهم يستدلون اما باحد
لم تدل على خلافة علي كخبر من كنت مولاه وخبر أنت مني بمنزلة هارون
من موسى مع انها آحاد واما بأخبار باطلة كاذبة متيقنة البطلان
واضحة الوضع والبهتان فتأمل هذا التناقض الصريح والجهل القبيح فقاتلهم
الله ما أجهلهم وأحقهم .

قول النبي لعلي أنت أخي

ووصي وخليفتي صحيح

أقول : ويرد عليه :

أولاً : ان الاحق الجاهل والمتناقض الكاذب الذي قاتله الله على افكه وخذله على كذبه هو هذا الهيثمي الجاهل بأحاديث أئمة الذي دعاه جهله الى ان يحكم على حفاظ مذهبه بالجهل والكذب فما ذنب الشيعة اذا كان حفاظ السنة كذبة جهلة يضعون الاحاديث فان حجر يكذب قومه ونفسه قبل للشيعة ليرى الناس انه يطلب الحق والعدل في ذلك العمى والجهل .

أما الحديث الأول فقد أخرجه جمع كثير من حملة الحديث من أهل السنة كأبي اسحاق وابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه وأبي نعيم والبيهقي في سننه وفي دلائله والطبري والثعلبي في تفسير سورة الشعراء من تفسيريهما الكبيرين عند تفسير قوله تعالى (وانذر عشيرتك الاقربين) .

وأخرجه الطبري في تاريخه ص ٢١٧ بطرق مختلفة من جزئه الثاني وأرسله ابن الاثير ارسال المسلمات في ص ٢٢ من كامله من جزئه الثاني عند ذكر أمر الله نبيه «ص» باظهار دعوته .

وذكره ابو الفداء في ص ١١٦ من جزئه الاول من تاريخه عند ذكره أول من اسلم من الناس .

وأورده الحلبي في ص ٣٨١ من جزئه الاول من سيرته الحلبية ، والمتقي

الهندي في ص ٤١ وما بعدها بهامش الجزء الخامس من مسند أحمد والبقوي في تفسيره ص ١٠٥ بهامش الجزء الخامس من الخازن ، والخازن في تفسيره ص ١٠٥ من جزئه الخامس والحاكم في مستدركه ص ١٣٢ من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه وصحاحه على شرط البخاري ومسلم وغير هؤلاء من جهابذة الحديث ونقاده جهلهم الهينمي أو تجاهل عنهم كلهم قد أخرجوا الحديث في أسفارهم المعتمدة .

وأما الحديث الثاني فقد حكاه ابو نعيم في حلية الاولياء ونقله عنه ابن ابي الحديد المعتزلي مفصلا في ص ٤٥٠ من المجلد الثاني من شرح نهج البلاغة والحاكم في مستدركه ص ١٣٨ من جزئه الثالث وقال هذا الحديث صحيح الاسناد وأخرجه المتقي الهندي في ص ١٥٧ من كنز العمال من جزئه السادس .

وأما الحديث الثالث فقد سجله ابن مردويه في مناقبه عن بريدة فقال أمرنا رسول الله «ص» ان نسلم على عليّ «ع» بأمره المؤمنين .

الحماقة والجهالة في قول المؤلف

❧ في قول خصومه

ثانياً : ان الحجري نفسه أورد قول النبي «ص» لعلي «ع» في الفصل الثاني من^(١) الباب التاسع في فضائله «ع» (علي يعسوب المؤمنين والمال يعسوب المنافقين) فان اليعسوب عبارة أخرى عن الامير فهو أمير المؤمنين بحكم هذا النص وحكى قوله «ص» (علي يقضي ديني) وقوله «ص» (علي امام البررة وقاتل الفجرة منصور من نصره مخذول من خذله) فان كانت هذه الاحاديث كذباً .

فلماذا يا ترى أورد الكذب في كتابه وجعله من مآثره وفضائله «ع» اذ ان معنى قوله «ص» (امام البررة) اميرهم وسيدهم وواجب الطاعة عليهم وليس البررة إلا المؤمنين المتقين كما ليس معنى قوله «ص» (يقضي ديني) إلا كونه قد احتوى على علم الدين كله (ولو كره المبغضون) وذلك كله دلائل واضحة على انه هو الخليفة على الامة بعد النبي «ص» دون الآخرين .

ويقول المتقي الهندي في ص ١٥٥ من كنز العمال من جزئه السادس قال النبي «ص» لعلي «ع» (أفنت أخي ووزيرى وتقضي ديني وتنجز موعدي وقبرى ذمى) وفيه ايضاً مثله ، وأخرج عن الطبراني عن سلمان وابي ذر معاً عن النبي «ص» انه أشار الى علي وقال (هذا أول من آمن بي وأول من يصافحني يوم القيامة وهذا الصديق الاكبر وهذا فاروق هذه الامة) الى كثير

(١) ص ١٣٣ من الصواعق المحرقة لابن حجر .

من أمثال هذه الأحاديث التي دونها حفاظ السنة في صحاحهم وأثبتوها في مسانيدهم تعامى عنها الهيثمي بعضاً للوصي وغناداً للنبي «ص» فأبي وزن بعد هذا يا ترى يبقى لتكذيب الحجري بهذه النصوص وتحكماته التي أوحاها اليه بغضه لعلي «ع» على ان العبرة عند أئمة الحديث ليست بصحة الحديث فحسب بل يكفي في اعتباره كونه موافقاً لصحيح الاحاديث .

ولا ريب في موافقة معاني تلك الاحاديث لحديث الغدير وحديث (ولي كل مؤمن بعدي) وحديث المنزلة وغيرها مما هو ثابت الصحة عند المهرة والنقاد في علم المنقول في مذهبه مما لا سبيل الى انكاره وعلى فرض كونها ضعيفة وهذا الغرض وان كنا لا نقول به إلاّ على سبيل التساهل مع الحجري فهي ايضاً حجة لنا عليه وذلك لقوله في أوائل ص ١٠ من كتابه المطبوع بذيل الصواعق المحرقة لابن حجر ما لفظه (والحديث الحسن لذاته كما هنا حجة اجماعاً بل الضعيف في المناقب حجة ايضاً) اللهم ان يزعم ان ذلك خاص في مناقب معاوية لذا أورد في ذلك من الاباطيل الشيء الكثير مما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب شيطان رجيم وزعم انها واردة في فضائل معاوية البغي الملعون على لسان النبي «ص» .

وعلى الجملة فان ما ذكرناه يشهد بصحة معاني ما حكم الحجري بكذبه ولعن من وضعه مع ان الذي أخرجه هم حفاظ أهل السنة والامناء على دينه ومذهبه وعليه يكون هذا اللعن وتلك الحماسة والجهالة التي وجهها إلى من حكمه وسجله في كتابه عائدة عليه وعليهم لا على خصومه (انها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور) .

من الكذبة الجهلة في قول المؤلف

ثالثاً : ان قوله (فان زعم هؤلاء الكذبة الجهلة) هو من قول الكذبة الجهلة لوجهين :

« الأول » : انه أورد في كتابه كما مر ما يدل على صحة ما حكم بكذبه فان كان ذلك كذباً كان هو الاول بالكذب والجهل وان كان صدقاً كان هو الكاذب الجاهل لأنه حكم بكذب ما كان صدقاً وذلك لا يرتكبه إلا جاهل كاذب .

« الثاني » : ان ذلك مما حكم بصحته حفاظ السنة الذين قال فيهم (انهم أئمة الاسلام ومصابيح الظلام) ودونها في كتبهم فان كانت كذباً فقد دونوا الكذب والسقيم دون الصحيح وذلك خلاف ما وصفهم به من التنقيب وتمييز الصحيح من السقيم فالهيشمي اما ان يقول ان أئمة قد نقبوا عنها وعلّموا صحيحها من سقيمها ودونها في كتبهم على غاية من الاستيعاب ، أو انهم كانوا من الكذبة الجهلة في نقلها وتدوينها في كتبهم فان قال بالأول بطل قوله ان ذلك من زعم الكذبة الجهلة وكان صحيحاً لا ريب فيه يجب عنده النزول على حكمه والأخذ بمذلوله وان قال بالثاني كانوا من الكذبة الجهلة وبطل ما زخره فيهم من التعظيم والاكبار وما نبههم به (من كونهم أئمة الاسلام ومصابيح الظلام الذين افنوا أعمارهم في طلبه والسعي في جمعه ونقبوا عنه وعلّموا صحيحه من سقيم) وعاد عليه وعليهم اللعن الذي وجهه على الكاذبين والحمد لله رب العالمين على رجوع كيدته في نجره وثبوت كذبه وتناقضه للناظرين .

من هم المانعون من تغيير الدين

رابعاً : ان قوله (إذ لولا حُسن صنيعهم هذا) يعني محدثيهم (في تنقيب الاحاديث لاستولى المبطلون والمفسدون على الدين وغيروا معالمه وخططوا الحق بكذبهم حتى لم يتميز عنه فضلوا وأضلوا ضلالاً مبيناً) مدخول بأن ذلك كله من الافك المبين الذي يريد ان يصد به عن دين الله البله المغفلين إذ كيف يستقيم له هذا وقد ثبت تعويلهم على قول الحاكم بنظره فيما جهله من أحكام الدين .

وقد ثبت بالضرورة ان رسول الله «ص» قد أوضح لهم ما يحتاجون اليه ببيان شاف أزاح به علة المبطلين وانتحال الضالين وتأويل الجاهلين ودلهم دلالة واضحة (على ان أكثر الناس علماء واقضاهم حكماً وأعظمهم حِلماً وأقسمهم بالسوية واحفظهم للرعية وأقربهم عند الله مزية هو علي بن ابي طالب «ع») بأحاديثه الجمّة التي رواها حفاظ السنة .

وكيف يا ترى يزعم ابن حجر انهم حفظوا الدين من تبديل المفسدين وأهل السقيفة هم الذين غيروا معالم الدين وبدلوا أحكامه وخططوا الحق بكذبهم حتى لم يتميز منه ذلك (للشيخ) الهيثمي فضل عن الصراط المستقيم وخطأ الحق وزاغ عنه فصار من الهالكين .

والغريب من هذا الرجل الاهوج انه قرر في صدر كتابه (ان الخليفة)

أبا بكر «رض» كان يقضي بين الناس فيما كان لا يعلم حكمه من الكتاب والسنة وهو يعلم كما تعلم ويعلم الناس كافة أن ذلك حكم بغير ما أنزل الله وموجب لتحليل حرامه وتحريم حلاله وتغيير أحكامه التي شرعها لعباده ومع ذلك يزعم أنهم حفظوا الدين وشريعة سيد المرسلين «ص» من الزيغ والتبديل ويتناقض هذا التناقض الشنيع .

ثم إذا كان هؤلاء الذين غيروا دين الله وبدلوا معالمه قائمين بالحق لا يضرهم من خذلهم كما زعم الجهول كان الحافظون له من التبديل والحاكمون فيه بما أنزل الله قائمين بالباطل وهو باطل ومن حيث أننا قد أثبتنا فيما تقدم بالأدلة الجليلة أن الذين زعم المؤلف قيامهم بحفظ الدين وتشييده ، قد قاموا بتغييره وتبديله وتشويه معالمه واسقاط مقدراته فقد ثبت أنهم على عكس ما ذهب إليه ظن الهيثمي فيهم .

ما زعمه أحاديث هو أحاديث خرافة

خامساً : أن قوله (ومن عجيب أمر هؤلاء الجبهة اننا متى استدللنا عليهم بالأحاديث الصحيحة الصريحة الدالة على خلافة أبي بكر « رض » هو من أعجب الأعاجيب وأقبح الأكاذيب اذ لو كان لتلك الاحاديث صورة في الوجود لاستدل بها أبو بكر « رض » نفسه على خلافته في السقيفة ، فأبو بكر « رض » يقول انه لا نص من النبي « ص » على خلافته أصلاً وانها فلتة وان ذلك مما أجمع عليه أهل السنة ويقول عمر « رض » (ان بيعته كانت فلتة) وكان منصوباً من قبله كما كان عمر منصوباً من قبل أبي بكر « رض » والحجري يقول ان هناك أحاديث صحيحة صريحة في خلافته فيقطعن في أبي بكر وعمر « رض » طعناً واضحاً وبحكم بكذبيهما صريحاً ولا يقبل قول أهل الحق بتصريح (الخليفتين) بعدم النص عليهما وانتفائه عنهما مطلقاً على أن ما ادعاه هنا نصوصاً صريحة في خلافة أبي بكر « رض » مناقض لما زعمه في الشبهة الثامنة من شبهات الصواعق المحرقة لابن حجر من انتفاء النص وعدم وجوده عليه فانظروا يا مسلمين الى هذا التناقض وغيره من مناقضاته لتعلموا ثمة بطلان مذهبه وفساد دينه الأمر الذي يبطل تلك الأحاديث التي زعم هذا المتعصب المبطل دلالتها صريحاً على خلافته ويلحقها بأحاديث المحرفين .

سادساً : أن قوله (واذا أرادوا يعني الشيعة ان يستدلوا على خلافة علي أتوا أما بأخبار احاد واما بأخبار باطلة كاذبة) قول من لا يرجي فلاحه وزور لا يأتي به من كان من المسلمين على شيء ، فالهيشمي ما برح عدواً لعلي « ع » يدعو في كتابه الى الجاهلية بأضعفائها وذحولها لينفذ مآربه الفاسدة

ويحقق أحلامه المفقودة ومقاصده الباطلة فهو من الذين أصموا أسماعهم عن الاستماع لصوت الحق لأنه لا ينفذ له مآرباً ولا يحقق له مطلباً ولا يشبع له شهوة لذا تراه دائماً يغمض عينيه عن كل مالا يعجبه ولا يرضي نزعتيه الأموية فهو لا يبصر الا ما يحب ان يراه ولا يسمع الا ما يعجبه سماعه وان كان مخالفاً لروح الانسانية التي أخذت في الأقل بكفل من الحق ولو كان قليلاً وما قاله هنا من أوضح الشواهد على ما قلناه ، وذلك لأن الشيعة قديماً وحديثاً انما يستدلون على خلافة علي « ع » بعد النبي « ص » وبطلان خلافة أبي بكر « رض » بالصحيح الحمدي الجياد والمتواتر من الأحاديث طوراً وبما ثبت صحة معناه بغيره من الصحيح مرة وبالنصوص النازلة في القرآن أخرى كما قدمنا وأما احتجاجهم بأحاد الخبر أحياناً فانما هو من باب الالزام لاهل السنة لأنهم يحتاجون بكل حديث صحيح او حسن فنحن نحتج بهذا عليهم لصحته في مذهبهم فلا تناقض فيه كما يزعم الحجري الذي لا يفهم حق معنى التناقض لذا تراه يأتي بالمتناقضات المكررة في كثير من أبواب كتابه وبحسب انها أدلة الباحث المنقب كما حسب ذلك (الأستاذ) صاحب التعليق عليه دون ان يشعر الى دلالتها على فساد مذهبهما فساداً مبيناً .

قال الهيثمي الشبهة الرابعة عشرة زعموا انه لو كان أهلاً للخلافة لما قال لهم اقبلوني اقبلوني لان الإنسان لا يستقبل من الشيء الا اذا لم يكن أهلاً له وجوابها منع الحصر فيما عللوا به فهو من مقترياتهم وكم وقع للسلف والخلف التورع عن أمور هم لها أهل وزيادة بل لا تكفل حقيقة الورع والزهد الا بالأعراض عما تأهل له المعرض وأما مع عدم التأهل فالأعراض واجب ثم سببه هنا انه خشي من وقوع عجز ما فيه عن استيفاء الأمور على وجهها الذي يليق بكماله له' او انه قصد بذلك استبانة ما عندهم وانه هل فيهم من

يود عزله فرآهم جميعهم لا يودون ذلك او انه خشي من لعنته « ص » لامام قوم وم له كارهون فاستعلم انه هل فيهم أحد يكرهه أولاً والحاصل ان زعم ان ذلك يدل على عدم أهليته غاية في الجهالة والغباوة والحق انتهى وبغاية في الجهالة والغباوة والحق انتهى .

استقالة أبي بكر من الخلافة

ليست زهداً

أقول أورد المؤلف هذا المقال الخالي الوطاب الا من الأفك والسباب دون أن يشعر الى تناقضه فيه .

أولاً : اذا كان استقالة أبي بكر « رض » من الخلافة تعد زهداً وتورعاً كان ذلك مناقضاً لما قرره سابقاً (من انه كان هو المتعين للقيام بأمر المسلمين لتقدمه عليهم في السياسة والتدبير والعلم الكثير والفضل والشجاعة وكان معروفاً بذلك عندهم) ولا شك في ان من كان بهذه المكانة من الصفات والمؤهلات يجب عليه القيام بأمر الخلافة ويحرم عليه تركه والاستقالة منه ولو جاز الزهد فيما تعين على المرء القيام به بأمر الإمامة جاز الزهد من النبي « ص » فيما تعين عليه القيام بأمر الرسالة اذ الإمامة صنو النبوة لها حكمها فكما لا يجوز الزهد فيها والاستقالة منها كذلك لا يجوز ذلك فيها وبعبارة أوضح ان استقالته لو كانت زهداً كان ذلك مناقضاً لما ادعاه من النص عليه من قبل النبي « ص » اذ لا يجوز لمسلم ان ينقض قول الرسول « ص » ويختار خلافه (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمراً ان يكون لهم

الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً) وكيف يكون من المسلمين من يزعم ان ما يلزم منه النقض لقول النبي « ص » يكون زهداً وورعاً واذا كان ما ناقض قوله « ص » زهداً وورعاً كان عكسه باطلاً محرماً وحينئذ يلزم الهيثمي ان يقول ان ما أوجبه النبي « ص » حرام لا يجوز ويجب تركه والتنازل عنه وذلك هو الكفر المبين ، فالحجري الغبي والأحمق الجاهل قد نقض أساس مذهبه وأفسده من حيث يشعر او لا يشعر ومع ذلك يلصق الغباوة والحماقة والجهالة التي هي من صفاته وصفات الراضين بمناقضاته كصاحب التعلق على كتابه بخصائمه المنحرفين عن أوليائه الى الوصي وآل النبي « ص » وعلى الجملة ان كانت الخلافة واجبة لأبي بكر « رض » كما يزعم الهيثمي وذئاباته كان عليه القيام بأداء ما وجب عليه وكانت استقالته منها محرمة وباطلة وان لم تكن واجبة بطلت خلافته ولم تجب طاعته فاستقالته منها دليل على بطلان خلافته على كل حال .

قول أبي بكر اقبلوني دليل على

بطلان زعم الهيثمي

ثانياً : ان قول أبي بكر «رض» اقبلوني دليل واضح على بطلان ما زعمه الهيثمي من النص عليه فانه لو كان منصوباً عليه لم يجوز له ان يستقيل منهم لعدم كونه حينئذ منصوباً من الأمة لكي يصح ان يطلب إليهم إقالته منها بعد ان فرضنا انه منصوب من قبل النبي «ص» بل لو طلبوا إليه ان يعزل نفسه لا ينمزل ولا يجوز له ذلك كما لا يجوز لهم ان يطلبوه لبقاء حكم النبي «ص» وعدم جواز نقضه وتغييره مطلقاً ومن هذا يتضح لديك فساد ما ادعاه المؤلف وكذبه في دعوى النص عليه وان استقالته منهم كانت لأجل ما ثبت على وجه القطع واليقين انه كان منصوباً من عمر وغيره فلمهم ومن حقهم ان يعزلوه متى شاؤا .

ثالثاً : ان تعليله الاستقالة بخشية العجز عن القيام بالأمور على وجهها مناقض أيضاً لدعواه النص عليه ، فان المنصوب من قبل النبي «ص» منصوب من الله فلو علم الله تعالى فيه ادنى عجز عن القيام بأقل الأمور لم يوجب على رسوله «ص» نصبه والا لزم ضياع دينه وتلاشي أحكامه ومنه تعلم مناقضة تعليله الفاسد لما زعمه من دعوى النص الفاسدة عليه اذ ان تعليله المذكور يدل على كذبه في دعوى النص عليه كما انها هي الاخرى كاذبة باستقالة أبي بكر منها وأعطف عليه تعليله الآخر بأنه خشى من لعنة النبي «ص» (لامام قوم وهم له كارهون) فانه مناقض لما أورده الهيثمي من حديث (يابى الله

والمسلمون إلا أبا بكر) فإنه صريح في كونهم راضين بإمامته وغير كارهين لها فكيف يخشى ذلك مع هذا لولا غباوة الحجري وجهله وتناقضه وفساد مذهبه ، فما جاء به من التعليل بذلك على كذب هذا الحديث ووضعه وكذب غيره مما وضعوه في فضله «رض» واعتبروه نصاً على خلافته لاستحالة التناقض في قول النبي «ص» وهو لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ، فكيف يا ترى يلعن امام قوم وهم له كارهون ثم هو «ص» يجعل لهم اماماً قد احتمل ان يكرهوه فيستقبلهم ليستعلم هل فيههم أحد يكرهه أو لا كما يزعم الهيثمي المخبول .

« رابعاً » : ان استقالة ابي بكر «رض» يدلنا على عدم صيرورته اماماً بذلك الاجماع المدعى عليه وانه غير واجب الاتباع ، والا كان ابو بكر «رض» في استقالته بعد انتماده عليه قد ارتكب الحرام ولا شك في ان ما لا يجب اتباعه لا تحرم مخالفته فمخالفة الشيعة بحكم استقالة ابي بكر «رض» الصحيحة لا تعد مخالفة تستوجب نسبة البدع والزندقة إليهم ولا لأوجب ذلك عينه لأبي بكر «رض» وأوليائه ، فأبو بكر «رض» يقول ان الجمعين على خلافته غير واجبي الاتباع والطاعة لذا جاز له ان يستقبلهم والهيثمي الاحق يطعن فيه ويكذبه ويقول انه واجب الاتباع وينسب اليه البدع والإلحاد .

منعه للحصر في وجه استقالته ممنوع

خامساً : ان قوله (وجوابها منع الحصر فيما عللوا به فهو من مفترياتهم) دليل على تناقضه وجهه وذلك لأنه قرر عن ابي بكر «رض» بأنه كان يحكم بنظره فيما لم يعلم حكمه من الكتاب والسنة فهو دليل على عدم علمه بأحكام الدين المودعة في الكتاب والسنة ومن لا يعلم لا يكون اهلاً للخلافة عن النبي «ص» على الامة .

فان الخلافة هي الزعامة العظمى في أمور الدين والدنيا وهي خلافة الرسول «ص» في سياسة الامة بشريعته وتعليمهم ما يحلون من أحكامها فمن كان جاهلاً ببعضها أو كلها وكان حاكماً بنظره فيها بما جهله منها كان سائساً لهم بنظره لا بما جاءت به الشريعة وحينئذ فيجب على من كان هذا شأنه في الجهل بها ان يعزل نفسه ويتجنب التصرف في أمورهم وليس له والحالة هذا ان يطلب اليهم اقالته فان لم يقبلوه كان له ان يبقى على تصرفه فيهم هذا إذا كان ممن يخشى الله ويراقب الآخرة وينقي سطوته ومعه لا يخفى سقوط قوله (وجوابها منع الحصر) وذلك لوضوح ان ما عللوا به وجه استقالته كان هو المتعين لا سواء لما ألعنا .

سادساً : ان قوله (أو انه قصد بذلك استبانة ما عندهم وانه هل فيهم من يود عزله) من الكذب الواضح والمناقض لقول ابي بكر «رض» نفسه (وليتسكمت لست بخير من أحدكم) فانه يدل بوضوح على ان استقالته منها كانت لأجل انه ليس فيه ما يستوجب ترجيحه وتقديمه في الامامة على الآخرين فاستقالته منها كان لعدم أهليته لها لا سيما إذا لاحظنا قوله في نقل

القوشجي (وعلي فيكم) وخلاصة المقال ان قول ابي بكر «رض» نفسه بذلك على كذب الهيثمي في توجيه مقاله وتناقضه فيه وانه يريد خلاف ما يريد فالحجري كما تراه لم يأت في كتابه إلا على مجموعة من الغلطات والمتناقضات التي يقتل بعضها بعضاً وحسبك هذا دليلاً على سقوطه بسقوطها وسقوط صاحب التعليق معه .

قال الهيثمي الشبهة الخامسة عشرة زعموا ان علياً انما سكنت عن النزاع في أمر الخلافة لأن النبي «ص» أوصاه بالآل يوقع بعده فتنه ولا يسيل سيفاً وجوابها ان هذا كذب وحق وجهالة مع عظيم الغباوة عما يترقب عليه إذ كيف يعقل هذا مع هذا الذي زعموه انه جعله اماماً والياً على الامة بعده ومنعه من سل السيف على من امتنع من قبول الحق ولو كان ما زعموه صحيحاً لما سل علي السيف في حرب صفين وغيرها ولما قاتل بنفسه وأهل بيته وشيعته وجالد وبارز الالوف منهم وحده وأعاده الله من مخالفة وصية رسول الله «ص» وايضاً فكيف يتعقلون انه «ص» يوصيه بعدم سل السيف على من يزعمون فيهم انهم يحاربون بأقبح أنواع الكفر مع ما أوجبه الله من جهاد مثلهم .

قال بعض أئمة أهل البيت النبوي والعترة الطاهرة وقد تأملت كلماتهم فرأيت قوماً أعمى الهوى بصائرهم فلم يبالوا بما ترتب على مقالاتهم من المفاصد الا ترى الى قولهم ان عمر قاد علياً بجاهل سيفه وحصر فاطمة فهابت فاسقطت ولدأ اسمه المحسن فقصدوا بهذه الفرية القبيحة والغباوة التي أورثتهم العار والبوار والفضيحة ايغار الصدور على عمر ولم يبالوا بما يترقب على ذلك من نسبة علي الى الذل والعجز والخور بل ونسبة جميع بني هاشم وهم أهل النخوة والنجدة والانفة الى ذلك العار الملاحق بهم الذي لا أقبح منه عليهم

بل ونسبة جميع الصحابة الى ذلك وكيف يسع من له أدنى ذوق ان ينسبهم الى ذلك مع ما استفاض وتواتر عنهم من غيرتهم لنبيهم وشدة غضبهم عند انتهاك حرماته حتى قاتلوا وقتلوا الالباء والابناء في طلب مرضاته لا يتوهم إلحاق أدنى نقص أو سكوت على باطل هؤلاء العصاة الكمل الذين طهرهم الله من كل رجس وندس ونقص على لسان نبيه في الكتاب والسنة كما قدمته بواسطة صحبتهم له ومودته وهو عنهم راض وصدقهم في محبته واتباعه الا عبداً أضله الله وخذله فناء منه بعظيم الخسار والبوار وأحله الله نار جهنم وبئس القرار .

أقول ان هذا كله لوقاحة من الهيممي لها آثار خطيرة ونتائج سيئة يجب على كل ذي دين ان يدرك عن نفسه اخطارها المؤلمة وآثارها المضنية وقد بلغ به الوقاحة الى تحريف ما ينقل وتكذيب ما هو الصادر من المصادر على وجه القطع واليقين .

أولاً : ان الكذب والحق والجهالة مع عظيم الغباوة انما ظهرت في مقال هذا الحجري بأجلى المظاهر وذلك لأنه لو كانت الوصية بعدم سل السيف على المستخلفين بعد النبي «ص» تعد كذباً وحقاً وجهالة مع عظيم الغباوة فالمسؤول عنه رسول الله «ص» إذ هو أول من ترك سل السيف على مشركي قريش ولم يقاتلهم بل صبر على اذامهم أيام مكثه بمكة حتى كان الرجل منهم ليأتي بالدم والفرث ويضعهما على ظهره وهو ساجد في صلاته وكانوا يرمونه بالحجارة ويضعون الشوك في طريقه وقد بالغوا في ابدائه «ص» حتى قال «ص» (ما اودى نبي بمثل ما اوديت) كما انهم عذبوا الكثير من أصحابه الذين اعتنقوا دينه في مبدأ الدعوة بأنواع العذاب حتى منهم من مات من ذلك العذاب وكان هو روعي فداه يراهم رأي العين في منتهى الذل والهوان

يقاسون أشد الاضطهاد والنكال وقد مرّ يوماً بياسر وعمار وام عمار وهم يؤذون في الله (فقال لهم صبراً يا آل ياسر فان موعدكم الجنة) على ما حكاه العسقلاني في اصابته ص ٣٣٢ من جزئه السادس وقد طعن ابو جهل سمية في قبلها فماتت ومات ياسر في العذاب ورمى عبد الله فسقط كل ذلك يجري عليه «ص» وعلى أصحابه المخلصين وهو يراه بعينه فلم يجرّد سيفاً ولم يحرك رمحاً ولم يرم سهماً .

فلماذا يا ترى لم يفعل ذلك ولماذا تحمل كل هذا الذل والهوان وعنده من الشجعان العدد الكثير ومنهم علي «ع» ولماذا لم يقاتلهم وهم يتظاهرون بأقبح أنواع الكفر فان قالوا انه «ص» لم يكن يومئذ مأموراً بقتالهم وكان مأموراً بالصبر على اذاهم وان أدى ذلك الى الهلاك فيقال لهم كذلك كان علي «ع» لم يكن مأموراً بقتال الخلفاء الثلاثة «رض» ومن كان معهم وكان مأموراً بالصبر على اذاهم على ان رسول الله «ص» والمؤمنين من أصحابه قد تحملوا من الذل والهوان والتحقير في الله من قريش ما لم يجر منه شيء على علي «ع» فان علياً «ع» لم يضع أمد من القوم على ظهره الغرث والدم ولم يقطعوا عليه صلاته ولم يرموه بالحجارة ولم يضعوا الشوك في طريقه ولم يعدبوا شيعته ولم يقتلوا بعضاً من أصحابه من رجل وامرأة كما ارتكب ذلك كله مشركو قريش مع النبي «ص» وأصحابه .

ويقول البخاري في صحيحه ص ٢١١ من حزنه الثاني في باب ما لقى النبي «ص» وأصحابه من المشركين بمكة عن عبد الله (قال بينما النبي «ص» ساجد وحوله ناس من قريش جاء عقبة بن ابي معيط بسلا جزور فخذفه على ظهر النبي «ص» فلم يرفع رأسه) وقال ايضاً (بينما كان النبي «ص» في حجر الكعبة اذ أقبل عقبة بن ابي معيط فوضع ثوبه في عنقه فخنقه خنقاً

شديداً) فاذا كان ترك النبي «ص» قتال مشركي قريش مع تجاهرهم بأقبح أنواع الكفر يستوجب نسبة الذل والعجز والخور الى النبي «ص» ويسلب منه النخوة والنجدة والانفة ويلبسه العار ويمنع من نبوته وولايته على الامة كما زعم ذلك كله الهيثمي في علي «ع» لعدم سله السيف في وجوه أعدائه ويكون نسبة ذلك الى النبي «ص» كذباً وحماقة وجهالة مع عظيم الغباوة كان ترك علي «ع» قتال مناوئيه مع تجاهرهم بأقبح أنواع الكفر يستوجب ذلك كله والقول بذلك كفر ونفاق وخروج عن الاسلام وهذا مثله لا يستوجب شيئاً من ذلك في قول الحجري بل لو كان القول به يوجب لقائله الكذب والحق والجهالة مع عظيم الغباوة كان في طليعة القائلين به هم حفاظ أهل السنة ونقاد الحديث من خصماء الشيعة وأعدائها والشيعة مهما قالوا من أقوال أزعجت الهيثمي واثارت ثائرتة وثائرة (الأستاذ) صاحب التعليق عليه لم ينسبوا الى علي «ع» أكثر مما نسبته حفاظ السنة من ذلك القول الى النبي «ص» فان كان صحيحاً فعلاً اذن الصق الحجري الكذب والحق والجهالة مع عظيم الغباوة بالشيعة وان كان كذباً كان الأولى به ان يلصق الكذب والحق والجهالة مع عظيم الغباوة بقومه لا بشيعة علي «ع» .

ما نسبوه الى عمر (رض)

من قوده علي (ع) وضربه

فاطمة (ع) صحيح

ثانياً : ان قوله (الا ترى الى قولهم ان عمر قاد علياً بجنازل سيفه وحصر فاطمة فهابت فأسقطت ولداً اسمه المحسن فقصدوا بهذه الفرية القبيحة والغباوة التي أورثتهم العار والبوار والفضيحة ايفار الصدور على عمر) مدخول بأن ما نسبته الى الشيعة من هذه الأمور لم يكن من قول الشيعة خاصة وإنما قال به شيخ المعتزلة وإمام أهل السنة النظام كما تقدم عنه في محكى الملل والنحل ص ٧٣ بهامش الجزء الأول من الفصل وعنه الشيعة أخذت وعليه اعتمدت فراجع ثمة حتى تعلم أنهم لم يقصدوا بذلك غير بيان الحقيقة وواقع الأمر الذي يحاول عبثاً أولياء عمر « رض » ان ينكروه خوفاً على مكانته من الانهيار وإلا فليس للشيعة مع عمر « رض » عداوة على سلب مال أو قتل نفس بغير حق ولو كانت هناك عداوة بينهم وبينه مع بعدم عنه كان الأولى بهم ان يلصقوا هذا العار والفضيحة والشنار بالآخرين ممن هو عندهم أعظم جرماً وأشد وقعاً على نفوسهم منه فهم اذن لم يقصدوا بذلك ايفار الصدور على عمر « رض » كما يزعم أولياؤه اخفاء لها واذا كانوا يبغيضونه ودعاهم ذلك الى ان يفتروا عليه فلماذا نسب ذلك النظام إليه وهو من أوليائه المخلصين له والعارفين له فضله والمعترفين بخلافته والمنحرفين عن علي وبنيه « ع » ولو قطعنا النظر عن هذا فلا يستبعد صدور ذلك من عمر « رض » وهو اللفظ الغليظ كما يصفه التاريخ وهو الذي رد قول النبي « ص » ونسبه الى الهذيان

والهجر أو قال فيه غلبه الوجع كما يزعم أولياؤه محاماة له فان الذي لا يبالي
بمجاهة النبي « ص » بتلك الكلمة القارصة وموافقة الآخرين له عليها لا يبالي
بارتكاب ما ارتكبه مع فاطمة « ع » وعلي « ع » من القود والضرب واسقاط
الجنين ومن لا يهيمه ارادة حرق البيت ومن فيه بالنار وما فيه سوى علي
وفاطمة والحسن والحسين « ع » لا يهيمه ضرب فاطمة وحصرها بين الحائط
والباب ليقضي على حياتها لا سيما انه كان يرى ان الأمر لا يستقر ولا يقف
على قرار ما دامت فاطمة « ع » في الحياة فأراد إلحاقها بأبيها لئلا يتمكن من
الوصول الى مبتغاه فبلغ منها ما أراد لذا صرح ابن قتبية في الإمامة والسياسة
ص ١٠ من جزئه الأول كغيره من مؤرخي أهل السنة فقال (ان أبا بكر
تفقد قوماً عن بيعته عند علي فبعث إليهم عمر فجاء فناداهم وهم في دار علي
فأبوا ان يخرجوا فدعا بالخطب وقال والذي نفس عمر بيده لتخرجن او
لاحرقنها علي من فيها فقبل له يا أبا حفص ان فيها فاطمة فقال وان) فهل
يا ترى بعد هذا يستبعد انسان اقدام عمر « رض » على ضرب فاطمة « ع »
وحصرها وهو يحده هنا يروم حرقها على من فيها فالذي يدعو بالخطب لحرقها
على من فيها وفاطمة « ع » فيها كيف لا يجوز عليه ضربها وإبداؤها كما ينفي
ذلك عبثاً أولياؤه عنه تعصباً له وقال ابن قتبية ايضاً في ص ١١ منه وفي
رواية أخرى (فأتى عمر أبا بكر وقال له ألا تأخذ هذا المتخلف عنك
بالبيعة فقال أبو بكر لقنفتد وهو مولى له فادع لي علياً فذهب الى علي فقال
له ما حاجتك فقال يدعوك خليفة رسول الله « ص » فقال علي لسريع
ما كذبتم على رسول الله « ص » فاببلغ الرسالة فقال عمر الثانية ان لا تمهل
هذا المتخلف عنك بالبيعة فقال أبو بكر لقنفتد عد إليه فقل له أمير المؤمنين
يدعوك لتبايع فجاءه قنفتد فادى ما أمر به فرفع علي صوتيه فقال سبحان
الله لقد ادعى ما ليس له فرجع قنفتد فاببلغ الرسالة ثم قام عمر فمشى معه

جماعة حتى أتوا باب فاطمة فدقوا الباب فلما سمعت أصواتهم نادت بأعلا صوتها يا أبت يا رسول الله « ص » ماذا لقينا بعدك من ابن الخطاب وابن أبي قحافة فلما سمع القوم صوتها وبكاءها انصرفوا باكين وكادت قلوبهم تتصدع وأكبادهم تنفطر وبقي عمر ^(١) ومعه قوم ^(٢) فأخرجوا علياً فمضوا به الى أبي بكر فقالوا له بايع فقال ان انا لم أفعل فمه ، قالوا اذن والله الذي لا إله إلا هو نضرب عنقك قال اذن تقتلون عبداً لله وأخا لرسوله « ص » فقال له عمر أما عبد الله فنعم وأما أخو رسوله فلا وأبو بكر ساكت لا يتكلم فقال له عمر ألا تأمرنا فيه بأمرك فقال لا أكرهه على شيء ^(٣) ما كانت فاطمة الى

(١) وهذا ما يدل على ما وصفه به المؤرخون من الغلظة والفظاظة وعدم رجوعه عما قدم عليه من الأمر العظيم والخطب الجسيم خاصة ولم يمض على وفاة النبي « ص » يومان فكأن عمر « رض » أراد بذلك ان يعزيبها بالراحل الأعظم « ص » ويواسيها على آلامها الممضة التي انهكت قواها فلم يراع لها إلا « ولا ذمة ولا احتراماً لحقوقها ومنزلتها من النبي « ص » رغم استغاثتها التي كادت قلوب القوم ان تتصدع وأكبادهم تنفطر منها ورغم قوله « ص » (المرء يحفظ في ولده) .

(٢) هؤلاء القوم الذين بقوا مع عمرم الذين وترهم علي في الله فقتل أباءهم واخوانهم في أحد وبدر وحنين لذا تراهم بقوا معه ليأخذوا ثأرهم منه .

(٣) ومن هذا تفهم أنهم أكرهوه على الدخول فيما دخلوا فيه بعد وفاة فاطمة « ع » وانه لم يدخل معهم لو صح دخوله طوعاً ومن غير اجبار كما يزعم ابن الحجر انتصاراً لأبي بكر وعمر « رض » .

جنبه فلهحق علي بقبر رسول الله «ص» يصيح ويبكي وينادي يا ابن ام ان
القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني فقال عمر لأبي بكر انطلق بنا الى فاطمة
فاننا قد أغضبناها فانطلقا جميعاً فاستأذنا على فاطمة فلم تأذن لهما فأتيا عليها
فكلما فادخلها عليها فلما قعدا عندها حولت وجهها الى الحائط فسلما عليها
فلم ترد عليها السلام فتكلم أبو بكر فقال يا حبيبة رسول الله «ص» والله ان
قربة رسول الله «ص» أحب الي من قرابتي وأنت لأحب الي من عائشة ابنتي
لوددت يوم مات أبوك اني مت ولا ابقى بعده افتراني أعرفك وأعرف فضلك
وشرفك وامنعك حقك وميراثك من رسول الله «ص» الا اني سمعت أباك
رسول الله «ص» يقول لا نورث ما تركناه فهو صدقة فقالت أرايتكما ان
حدثتكما حديثاً عن رسول الله «ص» تعرفانه وتفعلان به قالوا نعم فقالت
نشدتكما الله ألم تسمعا رسول الله «ص» يقول رضا فاطمة رضاي وسخط
فاطمة من سخطي فمن أحب فاطمة ابنتي فقد أحبني ومن أرضى فاطمة فقد
أرضاني ومن أسخط فاطمة فقد أسخطني قالوا نعم سمعناه من رسول الله «ص»
قالت فأني اشهد الله وملائكته انكما اسخطتاني وما ارضيتاني ولئن لقيت
النبي «ص» لاشكونكما إليه الى ان قالت لابي بكر والله لادعون الله عليك
في كل صلاة أصليها) وانما أوردناه بطوله ليعلم الجاهل المغفل كذب الهيثمي
وبطلان مزعمته وصحة ما قلناه وقاله النظام وغيره من علماء أهل السنة .

ما ينسب الى الصحابة من شدة الغيرة على النبي (ص) غير صحيح

ثالثاً : ان قوله (وكيف يسع من له أدنى ذوق ان ينسب جميع الصحابة الى ذلك مع ما تواتر عنهم من غيرتهم لنبيهم وشدة غضبهم عند انتهاك حرمااته) مردود بعكسه بأنه كيف يسع من له أدنى ذوق أو شيء من الدين ألا ينسب الصحابة إلى ذلك مع ما تواتر عنهم من سكوتهم عن عمر «رض» عندما قال لهم ان (نبيكم ليهجر حسبنا كتاب الله) فأين كانت عنهم يومئذ غيرتهم لنبيهم وشدة غضبهم وقد انتهك عمر «رض» حرمااته ونسبه إلى الهذيان والتكلم بكلام المارضى بسمع منهم ومجمع ، وكيف لا ينسب الصحابة إلى ذلك من عنده ذرة من الايمان مع ما تواتر عنهم من سكوتهم عن ابي بكر وعمر «رض» لما رجعا عن جيش اسامة وقد أمرهما رسول الله «ص» بتنفيذه ولعن المتخلف عنه ام كيف لا ينسبهم الى ذلك من له عقل وهو يراهم تركوا علياً «ع» وقد قال فيه النبي «ص» على مرأى منهم علي مع الحق والحق مع علي وعدلوا عنه الى ابي بكر «رض» ام كيف لا يسمعه نسبتهم الى ذلك وهم الذين بايعوا ابا بكر «رض» وهم يسمعون به يقول لهم (ان لي شيطاناً يغويني) ويسمعون قول الله تعالى للشيطان (ان عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين) ام كيف لا ينسبهم الى ذلك من له مروءة وهو يرى سكوتهم عن عمر بن الخطاب «رض» لما مضى الى دار علي وفاطمة والحسن والحسين «ع» فدعا بالخطب وقال لتخرجن أو لاحرقنها على من فيها فأين كانت يومئذ غيرتهم لنبيهم وأهل بيته «ع»

واين كانت عنهم شدة غضبهم عند انتهاك حرمانه ليمنعوا عمر «رض» عما قدم عليه من انتهاك حرمانه وقد أمرهم رسول «ص» بتعظيم أهل بيته «ع» وتوقيرهم حتى أوجب عليهم محبتهم ورتب الايمان على حبهم والنفاق على بغضهم فاستحلوا منهم ما حرم الله ام كيف لا ينسب ذلك الى الصحابة من عنده شيء من العدالة وهو يراهم قد خذلوا علياً «ع» ولم ينصروه يوم أخرجوه من داره وأتوا به الى ابي بكر «رض» وهددوه بالقتل وهموا به الهوم وأرادوا به العظيم ان لم يبايع ابا بكر «ص» مع ما تواتر من سماعهم قول النبي «ص» لعلي «ع» (اللهم انصر من نصره وأخذل من خذله وادر الحق معه حيث دار) فأين كانت عنهم تلك الغيرة على نبيهم وشدة غضبهم عند انتهاكه حرمانه ليدافعوا عنه ويمنعوه من التألب عليه ام كيف لا ينسبهم الى ذلك من له أدنى انصاف وهو يراهم قد كذبوا ابنته فاطمة «ع» وصدقوا ابا بكر «رض» في حديث ما تركناه صدقة وردوا دعواها نحلة فذك حتى ماتت وهي غضبي عليهم مع ما تواتر من سماعهم قول النبي «ص» فيها (فاطمة يرضى الله لرضاها ويغضب لغضبها) وقوله «ص» (فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني) وقوله «ص» (يؤذيني ما يؤذيها ويربني ما رابها) فأين كانت عنهم يومئذ غيرتهم لنبيهم وشدة غضبهم عند انتهاك حرمانه ليدافعوا عن ابنته «ع» ويخلصوا حقها من غاصبيه الى كثير من أمثال هذه الأمور التي تدل بصراحة على كذب الهشمي فيما وصفهم به من الغيرة لنبيهم وشدة الغضب عند انتهاك حرمانه مما يضيق المقام عن تعدادها وليته دلنا على مورد واحد من غيرتهم لنبيهم وشدة غضبهم عند انتهاك حرمانه ليكون دليلاً على صدقه في زعمه وهيبات له ذلك .

فعلامَ اذن كل هذا العناد والكذب من هذا الشيخ الخرف وماذا ياترى

كان يبتغي من وراء كل هذا الغش والتمويه وقلب الحقيقة تلاعباً منه في الدين وماذا يا ترى كان يقصد (الاستاذ) صاحب التعليق بالباطل على الباطل من نشر هذا الكتاب الذي كله جهل ومتناقضات وهل لذلك وجه سوى الانعرة الطائفية والعصبية المذهبية البغيضة .

قال الهيثمي الباب الثاني فيما جاء عن أكابر أهل البيت من مزيد الشناء على الشيخين ليعلم براءتهما مما تقول الشيعة والرافضة من عجائب الكذب والافتراء وليعلم بطلان ما زعموه من ان علياً انما فعل ما مر عنه تقية ومداراة خوفاً وغير ذلك من قبائحهم .

ما زعمه الهيثمي من مزيد الثناء من اهل البيت على الشيعين غير صحيح

أقول ان الهيثمي يتخبط فيما كان سلفه يتخبط به ويسرف في الكذب بقدر ما أسرف سلفه فيه وهو مع هذا كله لم يتسلح بكلمة واحدة استطاع بها ان يرد الشيعة أو يفسد عليهم عقيدتهم الحقبة وإيمانهم الخالص وإسلامهم الصحيح وخلافة صاحبهم علي «ع» المنصوص عليها من قبل النبي «ص» فلم يأت بغير ما أتى به اولئك الوضاعون الذين سخرتهم السياسة حسب الظروف فأملت عليهم الاكاذيب الملائمة لها وأطلقت لهم العنان في ابراز الاباطيل كحقائق راهنة لها أثرها في الوجود .

وهكذا كان شأن المرتزقة في الوضع والافتعال والصرف والتجني منذ الصدر الاول وعهد الخلفاء الثلاثة «رض» حق عهد الامويين والعباسيين فعملوا على توسيع ذلك الوضع والاختلاف فالحمت للوضاعين المتبصبصين حول عروشهم وتيجانهم فوضعوا ما يشاؤون ان يضعوا من المرويات وأكثرها مما يكون من شأنه الاشادة بهم والتنويه بذكورهم ولكن فاتهم بأن الحق مهما قل ناصروه في البداية فان النصر حليفه عند النهاية وان التاريخ الصحيح وصحيح الحديث قد كشفنا لنا عن وضعها وأزال الستار عن الغاية المريرة من قروها وافتعالها وان ما ذكره الحجري في هذا الباب لاصلاح ما أفسده

الدهر من مبتغاه من مزيد الثناء من أكابر أهل البيت على أبي بكر وعمر
وعثمان «رض» كله كذب وافتراء لا أصل له .

أولاً : ان ما نقله عن أهل البيت «ع» لو صح ودل على شيء من الثناء
عليهم فان الشيعة لا تعرف شيئاً منه ولا يوجد له أثر في كتبهم المعتبرة
فدونكها على كثرتها فانك تجدها خالية من تلك الاكاذيب وانما جاء به هذا
الهيثمى من طريق مذهبه ليرهب به الشيعة ويغريهم ويريم ان ذلك وارد
عن أكابر أهل البيت «ع» في الثناء على الشيخين «رض» ظناً منه أن الشيعة متى
سمعت ذلك أسرع إلى تصديقه دون ان يشعر الى ان الشيعة قديماً وحديثاً
ليس فيهم من رجل أو امرأة أو صبي مميز من لا يعرف كذبها وافترائها ولم
يدر ابن حجر بأنهم لا يغترون بمفتريات الدجالين ولا يتأثرون بخزعبلات
المضلين وان ذلك لو كان (كدلالة لو على الامتناع) كان تقية لا لبيان ما في
نفس الامر والواقع فاكثار المؤلف من تلك الترهات التي زعم انها مرويات
عن أهل البيت «ع» في مزيد الثناء على الشيخين «رض» وغيرها من أوليائه
لا يزيد إلا الحاجة وقبيح احتجاجه ولا يثبت الا عوجاجه وعظيم تعصبه
البغيض .

ثانياً : ان تلك الروايات كلها موضوعة لم تبلغ مراتب الظنون الباطلة
وضعتها السياسة الأموية في العصور المظلمة التي كان الناس فيها عبيد الهوى
والعصبية العمياء تصحيحاً وتصويباً لما فعله أهل السقيفة في كتمان الحق وستر
الحقيقة لذا ترى ان احداً من أهلها لم يتمسك بشيء منها في مزيد الثناء
عليهما أو لاثبات خلافتهما وما ذاك إلا لافترائها وعدم وجود شيء منها في
عصرهم ولا جائز ان يخفى عليهم خبرها أو يذهلوا عنها أو يفرطوا فيها

خاصة مع مسيس حاجتهم يومئذ إليها ولا يخفى ذلك على ابن حجر وأضرابه من المحتجين على أخصامهم بالسقطات .

ثالثاً : لو فرضنا صحتها جدلاً فلا حجة فيها على الخصم الشيعي لتفرد الحجري بنقله فكيف يكون ذلك دليلاً على كذب الشيعي وافترائه كما يزعم ذلك الهيثمي الكاذب الذي ليس له حجة في الدين فيجعل قوله الباطل دليلاً على الطعن في المؤمنين وإذا كان يجوز لهذا المختلق ان يلزم الشيعة بمفترياته جاز لليهود والنصارى ان يلزموه بصحة ما قالوه من مفترياتهم وكان عليه ان يعتقد مذهبهم وحسبك هذا دليلاً على جهله بأصول المناظر وخروجه بأكاذيبه عن دائرة دليلي البرهان والجدل في قواعد الرد والخروج عن ذلك غمط للحق ومحاولة للباطل عقلاً وشرعاً كما مر .

رابعاً : لو تنزلنا كل ذلك التنزل فانها معارضة بما هو أقوى منها سنداً وأمتن دلالة وذلك ما أدلينا به عليك في الامر الرابع من أمور الكتاب مما هو نص لا يقبل للتأويل في عدم استحقاقهم للخلافة وانهم ليسوا على ما يصفون فيجب طرح هذه لأجل تلك .

خامساً : لو سلمنا انها متكافئة من حيث السند والدلالة كان الترجيح في جانب ما ذكرناه في ذلك الامر لأنه متفق عليه بين الفريقين من أهل السنة والشيعة ومسجلة في صحاحهم جميعاً والحجة في الجمع عليه دونه فانه لا حجة فيه بدلائل الكتاب والسنة واجماع العقلاء كافة .

سادساً : لو سلمنا التكافؤ بين هذه وتلك من جميع الوجوه ولم يكن مرجح في البين كل ذلك على سبيل التساهل مع الهيثمي كان نصيبهما السقوط جميعاً وتلك قضية المتعارضين وعدم وجود المرجح لأحدهما على الآخر

لا داخلاً ولا خارجاً ومعه تبقى الاحاديث الصحيحة المتواترة الناصة على خلافة علي «ع» سالمة عن المعارض فيتعين ان يكون هو امام الأمة بعد النبي «ص» بحكم هذا وذاك كما هو واضح عند ذوي الألباب فنجزم من هذا كله ان ما أضافه الحجري الى سواد صحيفته من الاحاديث المكذوبة التي خالها أدلة في مزيد الثناء على الخلفاء الثلاثة «رض» من أكابر أهل البيت «ع» كله هراء لا يثبت طاقة حشيش فضلا عن اثباته استحقاق الخلافة لمن وضعت فيه تعصباً له .

سابعاً : لو فرضنا جدلاً صحة سندها وعدم وجود ما يعارضها ومع ذلك فانها مطعونة في دلالتها على ما لفقه الحجري وابتغاه وقصد اغراء المنتسبين من المسلمين بما افتراه دون أن ينتبه إلى انهم في يقظة وانتباه لا تخطلي عليهم الاباطيل ولا يصدقون بالأكاذيب الصادرة من أحق والى غي جاهل ومن شك فليراجع .

من غرائب ما أورده في الثناء

على أبي بكر (رض)

ومن غرائب ما أورده من تلك الأحاديث المكذوبة ما حكاه عن الشافعي عن جعفر بن أبي طالب « ع » في أواسط ص ٥٢ من الباب الثاني من الصواعق المحرقة لابن حجر (قال ولينا أبو بكر خير خليفة وارحمه لنا واحناه علينا) ونحن لا ندري انضحك على ذقن الهيثمي جاهلاً او نبكي عليه مغفلاً او نسخر منه مجنوناً اذ كيف يا ترى يخطر على ذهن من وقف على شيء من التأريخ الصحيح وسبرغور الأحاديث بأن جعفر بن أبي طالب « ع » قد أخبر الآخرين بقوله (ولينا أبو بكر خير خليفة وارحمه لنا واحناه علينا) في الوقت الذي أجمع فيه المؤرخون أجمعون على ان جعفرأ قد استشهد في غزوة موته سنة ثمان للهجرة في حياة النبي « ص » وكيف يا ترى استساغ الحجري ان ينقل عن إمامه الشافعي هذه الأكذوبة المضحكة الدالة على جهله وحماقته وعظيم تعصبه ويحتج بها في كتابه ليرى الناس صورة واضحة من جرأته على الكذب والتعصب في الوضع ثم كيف يا ترى فات ذلك على (الاستاذ) صاحب التعليق ولم ينهه هذا ونحوه من مفترياته عن نشر كتابه بين الأمة لئلا يورثها العار والفضيحة والشنار فإذا كان هذا حال أمام القوم في الوضع والافتعال فكيف يا ترى يكون حال المأمومين منهم في التعصب والعناد وأعطف على هذا سائر ما أورده في هذا الباب ولو من باب (لا يصدق الكذوب وأن صدق) فانه على نمط ما تقدم في قصور الدلالة وضعف السند ومجهول الرواة وأعمال التقية أعرضنا عن ذكرها تحرزاً عن التطويل من غير

طائل وتضييع الوقت في توضيح الواضح من الباطل ونقل ما لا حقيقة تحته من التهويل الفسارغ (ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا أولئك يعرضون على ربهم ويقول الاشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم إلا لعنة الله على الظالمين) .

لعن المؤلف للشيعة

عائد على نفسه

قال الهيثمي فهذه أقاويل المعتبرين من أهل البيت رواها عنهم الحفاظ الذين عليهم المعول في معرفة الأحاديث وتمييز صحيحها من سقيمها بأسانيدهم المتصلة فلعن الله من كذب على هؤلاء الائمة ورماهم بالزور والبهتان انتهى وبالزور والبهتان انتهى .

أقول ان الطعن على الشيعة ولعنهم والافتراء عليهم سجية عند أكثر أهل السنة وطبيعة متأصلة فيهم يرجع تاريخها الى الصدر الأول من تاريخ الاسلام وأساس كل ذلك الطعن والارجاف هو السقيفة - وما أدراك ما السقيفة - السقيفة هي مصدر تلك اللعنات والطعون المرسلة على الشيعة بين آونة وأخرى والتي ساروا في ركابها جيلا بعد جيل وورثها صغير عن كبير ومتعظ عن واعظ وتلميذ عن استاذ فهم لا يتخرجون من طعنهم ولعنهم أحيانا بمناسبة وأحيانا بغير مناسبة وقول هذا الحجري وتلميذه (الاستاذ) صاحب القمليق شاهدا عدل على ما نقول .

وبعد فانتا قد أثبتنا لك أيها القارئ اللبيب الذي ليس له في العصبية من نصيب بواضح البرهان والدليل بأن ما حكاه الهيثمي عن أكابر أهل البيت «ع» من طريق حفاظ السنة في مزيد الثناء على الخلفاء الثلاثة كله كذب

وبهتان لا أساس له من الصحة وانما كانوا كاذبين عليهم في تلك الأقاويل
وناسبين ذلك إليهم انتصاراً لمذهبهم وان كانوا «ع» في بعضها قد عملوا بالتقية
دفعاً لعادية أهل السوء من البكرية والعمرية والعثمانية وطفاة بني أمية في تلك
المصور الجاهلية .

وأما مدحه لحفاظ السنة في معرفة الأحاديث وتمييز الصحيح منها عن
السقيم فكله هراء وتضليل ومصادرة على المطالب وهو من باب استشهاد
الضعف بدينه وكيف يا ترى يكونون حفاظاً مؤمنين وهم يضعون الأحاديث
في التناء على أبي بكر وعمر وعثمان «رض» ولا يدخرون وسعاً في التزوير
والافتعال لتصحيح السقيم وتعديل العليل ويكتمون الصحيح من الأحاديث
الناصة على خلافة علي «ع» وبنيه «ع» وكيف يصح من الحجري بعد هذا ان
يطلب الى خصمه الشيعي ان يصدق الكذب ويعول على المفترى اللعوب
وحاشا شيعه آل محمد «ص» من ان يعدلوا عن التمسك بأهل البيت «ع»
فيما يظن انه مما قالوه أو يعزوا إليهم ما نبذوه نبذ النواة وحذفوه حذف
النعال وتبرأوا منه براءة الذئب من دم يوسف وانما الأمر في ذلك معكوس
وعلى الهيثمي منكوس وحجة لنا عليه لا له كما أوضحناه لذا كان من حقنا
ان نقول للحجري الكاذب على آل الرسول «ص» لعن الله من كذب على
هؤلاء الائمة ورماهم بالبهتان والزور ونسب إليهم ما من شأنه الكذب
والافتراء والحمد لله أولاً وآخراً .

ما نسبته الى علي (ع) من القول بأن المشيخين أفضل الأمة كذب

قال الهيثمي الباب الثالث في بيان أفضلية ابي بكر على سائر هذه الأمة
ثم عمر ثم عثمان وفيه فصول الفصل الأول في ذكر أفضليتهم على هذا الترتيب
وتصريح علي بأفضلية الشيخين على سائر الأمة وفي بطلان ما زعمه الرافضة
والشيعة من ان ذلك منه قهراً وتقية ، اعلم ان الذي أطبق عليه عظماء الأمة
وعلماء الأمة ان أفضل هذه الأمة ابو بكر ثم عمر واردف ذلك برواية وضعها
الذهبي على لسان علي «ع» بأنه قال ان ابا بكر وعمر أفضل الأمة وقال وقد
تواتر ذلك عنه ثم قال فقمح الله الرافضة ما أجملهم انتهى .

ونحن نقول قمح الله الذهبي ما أجرأه على الكذب فان معنى التواتر
ما لا يقع الاختلاف فيه بين الفريقين فكيف يا ترى يكون ذلك متواتراً
والشيعة قاطبة قاطعة بأنه من وضع الافاكين ، ثم شغل الحجري عدة
صفحات بحكاية جملة من الموضوعات التي كانت تقتضيها السياسة في عصور
الحلفاء مما ليس له نصيب من الصحة وخال ان الاستناد اليها يكون حجة
لها قيمتها في الشريعة ثم عقب ذلك بجملة من المفتريات عزاها الى أمير
المؤمنين علي «ع» مما يدل بزعمه على فضل أبي بكر وعمر وعثمان «رض» مما
لا تعرفه الشيعة وترى فسادَه وبطلانه ولم يكتف بذلك تلك الترهات التي
زعم انها واردة فيهم كذباً وتوحيهاً دون أن سرد طائفة من آيات الذكر الحكيم
وزعم نزولها في أبي بكر «رض» وذلك كله كذب وانتحال .

ما زعمه من نزول الآيات في فضل ابي بكر (رض) كذب

أولاً : ان الشيعة قديماً وحديثاً لم تجد هناك آية واحدة نزلت في مدح ابي بكر وعمر وعثمان «رض» لكي يصح الاحتجاج بها عليهم .

ثانياً : ان ما أورده من الآيات كله عمومات والعام لا يدل على ارادة الخاص فكيف تريد ابا بكر وغيره من اخوانه ولا تريد سواهم وترجيحهم على الآخرين ترجيح بلا مرجح وتخصيص بلا تخصص وهما باطلان اللهم إلا ان ترجيحهم المعصية الماثلة في مقاله .

ثالثاً : ان ما ذكره من الآيات وزعم نزولها في ابي بكر «رض» خاصة قد اختلف مفسرو السنة في سبب نزولها وفيمن نزلت فزعم بعضهم نزولها في ابي بكر «رض» من غير ان يسندوه الى النبي «ص» وقال آخرون انها نزلت في غيره مسندين ذلك الى النبي «ص» ولا شك في ان المسند الى رسول الله «ص» هو المقدم على غيره فيجب طرح ما لم يسند اليه لأجل ما اسند اليه «ص» ومع التكافؤ يجب اسقاط الجميع للتمارض وعدم وجود المرجح فترجيح ما قيل بنزولها في ابي بكر «رض» على غيره فمع انه ترجيح ما لا مرجح له على ما له مرجح من حيث اتصال سنده بالنبي «ص» باطل على باطل .

رابعاً : لو صح نزول الآيات في فضل ابي بكر «رض» وتقدمه على الآخرين لاحتج بها يوم السقيفة على من صادمه في أمر الخلافة من الانصار فعدم احتجاجه بها مع مسيس حاجته اليها في ذلك الحين من أوضح الدليل

على بطلان نزول ذلك فيه لا سيما ان الهيشمي يزعم انه اعلم الناس بالقرآن والسنة ولا تجوز عليه الغفلة أو النسيان أو التفريط فيما سمعه من النبي «ص» كما لا يجوز ذلك على الآخرين من أصحاب النبي «ص» على حد قول الحجري فأين كانت عنهم يومئذ هذه الآيات ليسمعوا بها صاحبهم ويدافعوا من نازعه على الخلافة في السقيفة فهل يا ترى خفى أمرها عليهم جميعاً مع كثرتهم ولم يخف عليه أو كان الهيشمي في ذلك كاذباً ماثوماً معاقباً عليه .

خامساً : ان دعوى نزول الآيات في فضل ابي بكر «رض» معارضة بما نزل في عكسها من الآيات عموماً وخصوصاً اما عموماً فقوله تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى) وقد أريناك في الأمر الرابع بأن ما ارتكبه ابو بكر لم يكن من سبيل النبي «ص» والمؤمنين في شيء ، واما خصوصاً فقوله تعالى (ما كان لنبي أن يكون له اسرى حتى يشن في الأرض إلى آخر الآية) فأخبر تعالى بأن المشير به كان يريد عرض الدنيا وحكم عليه باستحقاق التمجيل في عذابه لولا ما رفع الله تعالى عن هذه الأمة ببركة رسوله «ص» واخره للمستحقين منهم في القيامة وكان المشير بذلك يومئذ هو ابا بكر «رض» باجماع^(١) الفريقين

(١) وقد حكى عنه ذلك السيوطي في الدر المنثور ص ٢٠١ من جزئه الثالث في تفسير هذه الآية وابو الفداء ص ٣٢٥ من تفسيره من جزئه الثاني والخازن في تفسيره ص ٤١ من جزئه الثالث والبغوي في ص ٤١ من تفسيره بهامش الجزء الثالث من الخازن والرازي في تفسيره الكبير ص ٣٨٣ من جزئه الرابع وابن جرير في تفسيره ص ٢٧ من جزئه العاشر والنيشابوري ص ٢٦ من تفسيره بهامش الجزء العاشر من ابن جرير فلتراجع .

والترجيح في جانب هذا لو صح نزول ما زعمه الهيثمي فيه لوجود الاختلاف في ذلك عندهم من جهة ولوجود الوفاق بين المسلمين كلهم في هذا من جهة أخرى فيجب طرح ما زعمه الحجري لأجل هذا .

سادساً : ان دعوى نزول الآيات في فضل ابي بكر «رض» كاذبة تكذيبها ام المؤمنين عائشة بذت ابي بكر «رض» فهذا البخاري يحدثنا في صحيحه من كتاب التفسير في سورة الاحقاق ص ١٢٥ من جزئه الثالث عن يوسف بن ماهك (ان مروان قال هذا يعني عبد الرحمن بن ابي بكر الذي أنزل الله فيه والذي قال لوالديه اف لكما اتعداني فقامت عائشة من وراء الحجاب ما أنزل الله فينا شيئاً من القرآن الا ان الله أنزل عذري) فان هذا نص صريح بقرينة الاثبات بعد النفي على عدم نزول شيء في مدح أبيها مطلقاً اذ الاستثناء دليل العموم وقد نفت على العموم نزول شيء في القرآن في تيم واستثنت عذرها خاصة لنزول ذلك فيه فقط ويبقى ما عداه داخلاً في عموم النفي ومنه ما زعمه الهيثمي وأضرابه من نزول الآيات فيه فانه كذب بحكم عائشة والا لاستثنتها كما استثنت عذرها فعدمه دليل ظاهر على عدمه ولا جائز ان يخفى عليها حديث نزول هذه الآيات في مدح أبيها والثناء عليه أو تغفل عنها أو تنسأها وهي التي عرفنا انها لم تأل جهداً في وضع الأحاديث في فضل أبيها ومدحه مع قربها من النبي «ص» ولا يخفى أمرها على الحجري وأضرابه من أوليائه الوضاعين تعصباً له .

سابعاً : لو سلمنا جدلاً نزول آية أو أكثر في مدحه ولكن شيئاً من ذلك لا ينفي عنه الغلط ولا يحيل عليه النسيان والخطأ ولا يوجب له العصمة اجماعاً وإذا كان الأمر كذلك فلا يمنع من غضبه الخلافه وأخذه ما ليس له كما حققنا ذلك فيما أدلينا به عليك .

ثامناً : ان ما زعموا نزوله في مدح ابي بكر «رض» والثناء عليه فعلى الرغم من كونه ناشئاً عن الرأي والهوى والتعصب له كله موقوف على أوليائه وغير مسند إلى رسول الله «ص» في حال فهم متهمون في نقـله وكاذبون في نسبته إليه وعادلون عن الحق والصواب فيه .

تاسعاً : لو فرضنا صحة ذلك جدلاً فلا حجة في شيء منها على الخصم الشيعي لأنها لم تثبت من طريقه اصلاً لكي يصح إلزامه به فالاحتجاج به باطل على سائر الأحوال .

دعوى الهيئتي اجماع عظماء الأمة

على ان ابا بكر وعمر

افضل الأمة باطل

واما ما ادعاه الهيئتي (من اجماع عظماء الأمة وعلماء الأمة على ان أفضل الأمة ابو بكر ثم عمر وبطلان ما زعمه الرافضة والشيعية من الكذب والافتراء وأحسن ما يقال في هذا المثل الا لعنة الله على الكاذبين) فدليل على شدة ولعه في الكذب وتفانيه دون القذائف من غير مبرر - ان ذلك لو صح دل على خروج ابي بكر وعمر «رض» من عظماء الأمة وعلماء الأمة - لأن المجمعين غير المجمع عليهم والا لزم دلالة الشيء على عظمة نفسه وعلم نفسه وفيه من اتحاد الدال والمدلول وتقدم الصفة على موصوفه في الوجود ما لا يخفى فساده على من له أدنى حظ من الفهم أو نصيب من العقل .

ثانياً : ان كان يريد بعظماء الملة وعلماء الأمة من تسمى بأهل السنة فان خصمه الشيعي لا يعترف له بشيء من ذلك فالاحتجاج به باطل على باطل وان كان يريد غير أهل السنة فان غيرهم لم يجمع على وجود فضل لهم فضلاً عن اجتماعهم على انهم أفضل من سائر الأمة .

من زعمهم الهيتمي عظماء

لا عظمة فيهم

ثالثاً : ان من زعمهم الحنجري عظماء الملة وعلماء الأمة هم الذين حكم القرآن بانقلابهم على الاعقاب ومرودهم على النفاق وصرح رسول الله «ص» في غير واحد من أحاديثه الصحاح عند الحفاظ على ارتدادهم بعده وانه لا يخلص منهم من النار الا القليل النزر فكيف يصح أن يكون عظيمًا في قول الهيتمي من كان حقيراً في قول الله وقول رسوله «ص» ام كيف يا ترى يصح ان يكون اجماعهم دليلاً شرعياً على اثبات أصل من أصول الاسلام بحكم النبي «ص» وقوله (من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية) فأنت ترى ربك ونبيك قد حكما بسقوطهم وسقوط قولهم عن الاعتبار والحجية .

ولكن الحنجري في اكذوبته هذه واضعافها التي ملأ بها صدر كتابه كالأعور الذي لا يبصر ما يحاذي عينه العوراء وما كنت احسب ان القصة تبلغ بهذا الشيخ وقلمهذه إلى حد تجعلها ينكران ما هو ثابت كالشمس في رابعة النهار وكيف يا ترى يكونون عظماء الملة وقد قال لهم رسول الله «ص» لا لغيرهم (لتبعن سنن من كان قبلكم شراً بشير وذراعاً بذراع حق لو دخلوا حجر ضب لتبعتموهم فقالوا يا رسول الله «ص» اليهود والنصارى قال فمن

اذن) ام كيف يكونون عظماء الملة وعلماء الأمة وهم الذين قال الله تعالى
فيهم لا في غيرهم (وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً) .

فهذا السيوطي في الدر المنثور ص ٢٢٠ و ٢٢١ في تفسير الآية من جزئه
السادس يقول كان رسول الله «ص» يخطب على المنبر يوم الجمعة إذ جاء غير
لقريش قد أقبلت من الشام ومعهما من يضرب بالدف ويستعمل ما حرمه
الاسلام فتركوا رسول الله «ص» قائماً على المنبر وانفضوا عنه إلى اللهو واللعب
رغبة فيه وزهداً في استماع مواعظه وما يتلوه «ص» عليهم من آيات الذكر
الحكيم حتى أنزل الله تعالى فيهم ما سمعت ام كيف يا ترى ترقى هؤلاء حتى
صاروا عظماء الملة وعلماء الأمة وهم الذين قال الله تعالى فيهم وقد أمرهم رسول
الله «ص» بالخروج إلى بدر فتناقلوا عنه واحتجوا عليه ودافعوه عن الخروج
(ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فلما كتب
عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية وقالوا
ربنا لم كتب علينا القتال لولا أخرتنا إلى أجل قريب قل متاع الدنيا قليل
والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون فتيلاً) .

بربك قل لي من أين علم الهيثمي انهم عظماء الملة وعلماء الأمة أترأه علم
ذلك من يوم اسراهم إلى رمي ام المؤمنين عائشة بصفوان وقذف عفافها
بالفجور وارتكبوا في ذلك الافك لما تأخرت وصفوان بن المعطاء في غزوة
بني المصطلق كما نطق بذلك القرآن وتواترت به الاخبار أو علم ذلك من يوم
اجتمعوا وطلبوا من النبي شجرة يعبدونها من دون الله فقال لهم (الله اكبر
قلتم مثل ما قال قوم موسى اجعل لنا الها كما لهم آلهة) .

على ما أخرجه السيوطي في الدر المنثور ص ١١٤ من جزئه الثالث في

تفسير الآية من تفسيره والحازن في تفسيره ص ٧٩ من جزئه السابع والبغوي في تفسيره ص ٧٩ بهامش الجزء السابع من الحازن والبيضاوي في تفسيره ص ١٣٣ من جزئه الخامس وغيرهم من مفسري السنة .

أو علم ذلك من يوم آثر رسول الله «ص» اناساً في القسمة في حنين تأليفاً لقلوبهم فقالوا (ان هذه القسمة ما أراد بها وجه الله) .

على ما سجله البخاري في صحيحه ص ٤٨ من جزئه الثالث في باب غزوة الطائف .

أو علم ذلك من قوله تعالى فيهم (ولو نشاء لأريناكم فلعرفتهم بسيماهم ولتعرفنهم في لحن القول) أو من قوله تعالى فيهم (يخلقون بالله انهم لمنكم وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون) أو من قوله تعالى فيهم لا في غيرهم (عفا الله عنك لم اذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين) .

أو علم ذلك من اتفاقهم على تحريم حلال الله وتحليل حرامه وتبديل أحكامه كما تقدم البحث عنه في أمور الكتاب مستوفى فكيف يا ترى مع هذا كله واضعافه ترقى هؤلاء حتى صاروا في صفوف عظماء الأمة وعلماء الأمة كما يزعم الحجري بهتاناً وزوراً .

ما نسبته الى علي (ع) من الرواية في افضلية المتقدمين عليه كذب

وأما ما اختلقه على امير المؤمنين علي «ع» من الرواية (بأن ابا بكر وعمر «رض» أفضل من سائر الامة) فليس ذلك بأولى مفترياته على أولياء الله وعباده المصطفين^(١) إذ مع قطع النظر عن كونه في الاصل موضوعاً من البكرية والعمرية فهو مردود عليه لأمر :

الأول : بما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما وغيرهما من أهل

(١) أخرج السيوطي في الصحيح من جامع الصغير ص ٥٩ من جزئه الأول عن النبي «ص» انه قال (ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم) وفيه ايضاً صحيحاً (ان الله اصطفى من ولد ابراهيم اسماعيل واصطفى من ولد اسماعيل بني كنانة واصطفى من بني كنانة قريشاً واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم) فبنوا هاشم بحكم هذين النصين هم صفوة العالم فكيف يسوغ لأبي بكر «رض» وغيره ممن هو دونهم في كل شيء ان يتقدم عليهم وهم المصطفون من الخلق أجمعين .

«الصحيح»^(١) كما مرّ من قول عمر «رض» لعلي «ع» والعباس «رض» (وأنتما تقولان في أبي بكر وعمر انها كاذبان آثمان ظالمان غادران خائنان) فان هذا صريح في فساد ما اختلقه الحجري على علي «ع» وتناقضه فيه فكيف يجوز ان ينسب إليه القول بأنها أفضل سائر الامة وأنت تراه قد نفى عنها بصريح قوله كل فضل وفضيلة ولو سلم التعارض بين ما افتراه على علي «ع» وبين ما حكاه الشيخان في الصحيحين عنه كان الترجيح في جانب هذه الرواية لأنها مروية في الصحيحين وهما أصح الكتب بعد القرآن باجماع أهل السنة على ما سجل ذلك المؤلف نفسه في أوائل الصواعق المحرقة لابن حجر فلتسقط إذن لأجلها تلك الرواية ونحوها مما اختلقوه على علي «ع» وأهل بيته «ع» في مدح الخلفاء الثلاثة «رض» .

الثاني : ان ما وضعوه على لسان علي «ع» من القول بأن ابا بكر وعمر «رض» أفضل الامة لا يتفق مع ما تواتر عنه «ع» من قوله في خطبته المعروفة بالشقشقية (اما والله لقد تقمصها ابن ابي قحافة وانه ليعلم ان محلي منها محل القطب من الرحى ينحدر عني السيل ولا يرقى إلي الطير) إلى آخر خطبته الشريفة التي نقلها شراح النهج جميعاً وهي تدل على نزول ابي بكر «رض» عن تلك المرتبة وعدم وصوله إليها في حال فكيف ترقى منزلة فوق منزلته حتى صار أفضل هذه الامة بعد نبيها «ص» كما يزعم أولياؤه تعصباً له .

الثالث : كيف يجوز للحجري وأضرابه ان ينسبوا هذه الفرية وغيرها من مفترياتهم المشعرة بالفضل والمدح لأبي بكر وعمر «رض» إلى علي «ع» والأكابر من أهل البيت «ع» وهم على يقين جازم من غضب الرجلين فاطمة

(١) وحكاه المؤلف في الشبهة السابعة ص ٣٦ من شبهات الصواعق المحرقة لابن حجر فجاء هنا ينقضه بنقل ضده عن علي «ع» كذباً وإخفاءً للحقيقة .

بذت رسول الله «ص» ميراثها من أبيها ودفعها لها من حقها من نخلة فدك حتى أغضبها فماتت وهي غضبي عليها مع ما ثبت بالتواتر عن النبي «ص» انه قال (فاطمة يغضب الله لغضبها ويرضى لرضاها ، وانها بضعة مني فمن أغضبها أغضبني وانه يؤذيني ما آذاها ويريبني ما رابها) فكيف يا ترى يكونان بعد هذا كله أفضل من سائر الامة بعد نبيها «ص» كما يزعمون .

الرابع : لا جائز ان يكونا أفضل الامة وقد تمى كل واحد منهما لنفسيهما ما لا يتمناه أدنى المؤمنين لنفسه ووقع الجزع والفزع منهما في حياتهما وعند موتهما ما يوجب الشك والريب في أمرهما .

ما تمناه الشفيخان ابو بكر وعمر (رض)

يدل على فساد قول الحجري

بأنهما أفضل الامة

فهذا المتقي الهندي يحدثنا في منتخب كنز العمال ص ٣٦١ بهامش الجزء الرابع من مسند أحمد وذلك السيوطي يقول في ص ٤١ من تاريخه وذلك الطبري يروي لنا في ص ١٣٤ من الرياض النضرة من جزئه الاول عن ابي بكر «رض» انه (نظر إلى طائر على شجرة فقال طوبى لك يا طائر تأكل الثمر وتقع على الشجر وما من حساب ولا عقاب عليك لوددت اني شجرة على جانب الطريق مرّ عليّ جمل فأكلني وأخرجني في بعره ولم أكن من البشر) وقالوا ايضاً انه (نظر إلى عصفور على شجرة وقال طوبى لك يا عصفور تأكل الثمر وتطير على الشجر وما من حساب وعقاب عليك والله

لوددت اني كبش سماني أهلي ثم ذبحوني فأكلوني ثم ألقوني عذرة في الحش ولم أكن من البشر) وقالوا ايضاً (انه قال ليتني كنت شجرة في جنب عبد مؤمن) وقال ايضاً (انه قال ليتني ثمرة ينقرها الطائر) .

ويقول ابن تيمية في منهاجه ص ١٢٠ من جزئه الثالث عن ابي بكر «رض» (ليت أمتي لم تلدنني ليتني كنت تبنه في لبنه) ، ولكن أنكر ان يكون قال ذلك عند موته ظناً منه ان ذلك يزول معه اعوجاجه .

وأما عمر بن الخطاب «رض» فقد حكى عنه ابو نعيم في حلية الاولياء ص ٥٢ من جزئه الاول (انه قال ليتني كنت كبش أهلي يسمنونني ما بدا لهم حق إذا كنت اسمن ما أكون زارهم بعض من يحبون فجعلوا بعضي شواء وبعضي قديداً ثم أكلوني وأخرجوني عذرة ولم أكن بشراً) وهكذا سجله ابن تيمية في منهاجه ص ١٣١ و ١٣٢ من جزئه الثالث معترفاً بصحته وقال أبو نعيم ايضاً عن المسور بن محزمة قال (لما طعن عمر «رض» قال لو ان لي طلاع الأرض ذهباً لأفتديت به من عذاب الله قبل ان اراه) واعترف ابن تيمية في منهاجه ص ١٣١ و ١٣٢ من جزئه الثالث بصحة نسبة ذلك اليه .

ويقول البخاري في صحيحه ص ١٩٤ من جزئه الثاني في باب مناقب عمر بن الخطاب «رض» عن ابن عباس (قال دخلت على عمر لما طعن فرأيتَه جزعاً فزعاً فقلت لا بأس عليك يا أمير المؤمنين فقال يا ابن عباس لو ان لي طلاع الارض ذهباً لأفتديت به من عذاب الله قبل ان اراه) .

فكيف يا ترى يتمنى أفضل الامة ان يكون بكرة أو عذرة أو تبنه في لبنه لو لم يكن قد رأى مقعده عند احتضاره فتمنى ذلك وفي القرآن يقول الله تعالى (ومن يطع الله ورسوله فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين

والصديقين إلى قوله وحسن اولئك رفيقاً) ويقول البغوي في تفسير هذه الآية ص ٤٦٤ بهامش الجزء الاول من تفسير الخازن (انها نزلت في ثوبان) وهكذا صرح به الخازن في تفسيره ص ٤٦٤ من جزئه الاول وغيرهما من مفسري أهل السنة وثوبان هذا عند القوم دون ابي بكر وعمر «رض» في الفضل والديانة والصدق والأمانة فلو كان ابو بكر وعمر «رض» من أهل هذه الآية أو بشرهما رسول الله «ص» بالجنة كما يزعمون لاستحال ان يتمنى ابو بكر «رض» ان يكون بعرة الجمل قارة وعذرة الانسان اخرى واستحال ان يتمنى عمر «رض» ان يكون عذرة تلقى في الحش .

وأما قول ابن قيمية (ان ابا بكر «رض» لم يقل ذلك عند احتضاره ودنو موته وإنما قاله في صحته خوفاً وهيبة من أهوال يوم القيامة) فلا يجديهِ نفعاً لأننا لو تنزلنا له وفرضنا جدلاً انه لم يقل تلك المقالة عند موته ومع ذلك فإنه لا يجوز ان يتمنيا شيئاً من ذلك لو كانا أفضل الأمة وبمن بشرهما رسول الله «ص» بالجنة وذلك لقوله تعالى (يوم ترى المؤمنين والمؤمنات يسعى نورهم بين أيديهم) وقال تعالى (ان الذين سبقت لهم منا الحسنى اولئك عنها مبعدون) ومفهوم الآيتين واضح وهو لا يتفق مع ما يدعيه ابن تيمية من الاعتذار عن سيديهِ ابي بكر وعمر «رض» فان الله تعالى قد بيّن حال هذه الطائفة وانهم من فزع يوم القيامة آمنون ولا يحزنهم شيء من أهوالها مهما كان لأنهم عنها مبعدون كما انه تعالى بشر أوليائه المؤمنين فقال عز من قائل (الا ان أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة) .

فأين هذا من ذاك لو صح ما يزعمون نعم لا جائز على المؤمن ألا يخاف من ربه ولا يتقيه حق تقاته ولا جائز عليه ألا يخضع له ولا يخشى منه ولا يتوسل

اليه في طلب المغفرة والرضوان وانزاله دار القرار ومحل الاختيار الامر الذي لا يحوز لكل مؤمن كامل الايمان راسخ العقيدة ان يهمله ويغفل عنه ولكنه لا يتمنى أبداً وهو مؤمن ان يكون تبنة في لبنة أو بعرة أو عذرة وليس من الجائز على الله تعالى ان يخبر على الاطلاق (بأن الذين سبقت لهم منّا الحسنى اولئك عنها مبعدون) ويقول (الا ان أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون) ويقول لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة (ووقوع للعكس منه جائز والا كان الاخبار بذلك عبثاً كذباً تعالى وتقدس عن الاخبار بما يلزم منه الكذب وهو أصدق القائلين بما بشر به عباده المؤمنين فكيف يزعم هؤلاء ان ابا بكر وعمر «رض» أفضل المؤمنين جميعاً وهم يرون بام أعينهم ما في هذه التمنيات من الصراحة في اليأس من روح الله ورحمته وعفوه وكرمه الامر الذي لا يتمناه أدنى المؤمنين فضلاً عن أفضل المؤمنين أجمعين لو صح ما يزعمون وهل قولهم (فاكون عذرة ولا اكون بشراً) الا مساو لما حكاه الله في كتابه (يا ليتني كنت تراباً) وهل قولهم (لو ان لي طلاع الارض ذهباً ومثله معه لأفتديت به من عذاب الله قبل ان اراه) الا مثل قوله تعالى (ولو ان للذين ظلموا ما في الارض جميعاً ومثله معه لافتدوا به من سوء العذاب يوم القيامة) فلينظر المغفلون من أولياء ابي بكر وعمر «رض» الى ما تمنياه في حياتهما وعند موتها مما يورث الشك والحيرة في أمرهما فضلاً عن كونها أفضل الامة كما يزعم المتعصبون لهما والى قول أمير المؤمنين علي بن ابي طالب «ع» حيث يقول (متى ألقى الاحبة محمداً وحزبه متى ألقاها متى يبعث اشقاها ولما ضربه ابن ملجم قال فزت ورب الكعبة) .

استعمال النبي (ص)

جماعة على الشيوخين (رض)

ينفى أفضليتهما من الأمة

الخامس : كيف تصح الرواية في كون ابي بكر وعمر «رض» أفضل
الامة وقد استعمل النبي «ص» عليهما كلا من سالم مولى ابي حذيفة و ابي عبيدة
وعمر بن العاص واسامة بن زيد ليرى الناس انها مفضولان لهؤلاء النفر
ودونهم في كل شيء وفي الصحيح الذي حكاه الهيثمي في حديث صلاة ابي
بكر «رض» عن النبي «ص» انه قال (يؤمكم اقرؤكم اي اعلمكم) فاثبت بقوله
هذا واستعماله «ص» ذلك بأنها دون اولئك في العلم والفضل فكيف يكونان
أفضل الامة وفي الامة امير المؤمنين علي بن ابي طالب «ع» الذي جعله الله
نفس نبيه بنص آية المباهلة وجعله رسوله «ص» منه بمنزلة هارون من موسى
وأعطاه فضله وعلمه وعصمته وتقواه وزهده وشجاعته وخلافته واخوته
وكرمه وسخاءه وجوده وحلمه وجعله نفسه ولم يستثن من تلك الخصال
الفاضلة والصفات الكاملة الا النبوة وقال النبي «ص» (من استعمل شخصاً على
عشرة وفيهم من هو ارضى الله ولرسوله «ص» فقد خان الله ورسوله وجماعة
المؤمنين) فكيف يصح ان يكون افضل الامة مأموماً لمن هو دونه في الفضل
لو صح ما يزعمون اللهم الا ان يقولوا (بأن رسول الله «ص» قد خان الله
ورسوله «ص» وجماعة المؤمنين في استعماله اولئك عليهما) أو يقولوا (ان
الله ورسوله «ص» ما كانا يعلمان الفاضل من المفضول وهم علموا ذلك أو انها
علمنا ذلك ولكنها أرادا ان يحجفا بحق الافضل ويسقطا قدره ويحطا من منزلته

فاستعملا عليه المفضول) وذلك كله وكفر ومروق عن الاسلام وما ادري وليتني كنت ادري من اين علم هؤلاء ان ابا بكر «رض» افضل الامة اترى علموا ذلك من قوله «رض» (ان لي شيطاناً يغوييني فاذا زغت فقوموني) أو علموا ذلك من قوله «رض» (وليتكم ولست بخيركم وعلي فيكم)^(١) أو من رجوعه الى الامة فيما كان لا يعلم حكمه في الاسلام فاذا كان هذا ما سجله ابو بكر «رض» على نفسه في قول أوليائه من حفاظ السنة وعلمائهم بأنه ليس بخير من أحد الصحابة ولا أقل من كونه كماوية وابيه ومروان وعبد الرحمن بن ملجم وعمران بن حطان والمغيرة وعبد الله بن ابي سرح والوليد بن عقبة وأضرابهم من اصحاب النبي «ص» (في الفضل والفضيلة) فكيف ساغ لأوليائه ان يكذبوه وهو (الصديق) عندهم ويعدلوا عن اقراره واعترافه ويدّعوا عليه باطلاً بأنه افضل الامة ويطعنوا فيه ويسقطوا قوله وهم يزعمون انهم محبوبون له بسل وكيف جاز لهم ان ينسبوا ذلك الى عظماء الملة وعلماء الامة ان أرادوا بهم الصحابة وقد قال ذلك كله ابو بكر «رض» واعترف به على مسمع منهم وجمع ام كيف يجوز على اكابر الصحابة وعظمائهم ان يتفقوا على أفضلية ابي بكر وعمر «رض» وهم قد سمعوا اعترافها بذلك كله الامر الذي لا يقتضي لها فضلاً اصلاً فضلاً عن ايجابه ارففاعها الى درجة الافضلية من سائر الامة عند ادنى الناس وأقلهم فهماً وأقصرهم عقلاً فضلاً عن مثل الصحابة الكرام .

السادس : ان النبي «ص» قد امر ابا بكر وعمر «رض» بقتل رجل

(١) حكاه القوشجى متكلم الاشاعرة وحكيهمهم في ص ٣٧٩ من شرح التجريد في المقصد الخامس في الامامة .

واخبر انه لو قتل ما اختلف بعده اثنان فتركوا قتله وعصيا امره على ما حكاه احمد في مسنده ص ١٥ من جزئه الثالث من حديث ابي سعيد الخدري ونقله اهل السير والاخبار من اهل السنة بأسانيده الصحيحة مع ان القرآن قد امرهم بطاعته وحرم عليهم معصيته بقوله تعالى (وما اناكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) فكيف يصح ان يكون من خالف الرسول «ص» وعصى امره افضل الامة يا منصفين .

صفات الفضل منتفية

عن الشيعتين (رض)

السابع : ان صفات الفضل من الامور المعروفة عند الناس كافة والهيشمي لم يأت على ذكر واحدة منها ليكون دليلاً له على صحة مزعمته سوى انه اقتصر على حكاية الاجماع عن بعض اهل الامواء على ان ابا بكر وعمر «رض» افضل الامة تعصباً لهما مع ان فساد هذا الاجماع المدعى ليس بأقل فساداً من دعواه على خلافة ابي بكر «رض» وهو قول عار عن السند والنص الامر الذي يوجب سقوط الاجماع عن الاعتبار بدونه والحاقه بقول المفتريين باتفاق المسلمين أجمعين كما تقدم ذكره في الامر الخامس من امور الكتاب فلترجع .

اما صفات الفضل التي يعترف العقل والعقلاء بلزوم ثبوتها في افضل الامة بعد نبيها «ص» ويحكم الشرع بانتفاؤه عند انتفاؤها فهي ، السبق الى الاسلام ، والجهاد بين يدي رسول الله «ص» ، والعلم بالدين ، والانفاق في سبيل الله ، والزهد في الدنيا ، ونحن قد سبرنا أحوال ابي بكر وعمر «رض» فلم نجد هناك ما يقتضي لهما فضلاً يوجب أفضليتهما على سائر الامة .

ولا قيمة لما يختلفه لها أولياؤها من الفضل لكونه مبنياً على التعصب لها من جهة والبغض لعملي «ع» وبنيه من جهة أخرى وفي القرآن يقول الله تعالى (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) فليس على الناس ان يصدقوا بشيء ما لم يقيم عليه دليل وبرهان وليس من الدليل والبرهان في شيء ما يدعيه الانسان لنفسه فان ذلك مما يقدر عليه كل احد ولا يمنع منه إلا الحياء والورع ولكن الشأن كل الشأن في اثبات المدعى وانى لهم باثباته وهو لا دليل عليه واما ما ذكره القوم لإثبات فضلها فلم يثبتن على غير الخرص والتمويه والشهادة للنفس وذلك كله باطل في باب النقد .

علي بن أبي طالب أول السابقين الى الاسلام

اما السبق الى الاسلام فقد كان علي «ع» أول القوم اسلاماً لقول النبي «ص» فيما اخرجه الحاكم في صحيح المستدرک ص ١٣٦ من المتفق عليه من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه معترفاً بصحته على شرط البخاري ومسلم (أولكم وروداً على الحوض أولكم اسلاماً علي بن ابي طالب) وهذا الحديث يجمع على صحته بين الفريقين فهو الحجة دون غيره مما اختلفوا فيه فانه لا حجة فيه ، وفي الحديث دلالة صريحة على خلافته بعد النبي «ص» لقوله تعالى (والسابقون السابقون أولئك المقربون) كما ان مخاطبين بقوله (أولكم) هم للصحابة جميعاً وذلك يدل على ان رسول الله «ص» قد جمل اسلام علي «ع» في عداد اسلام السابقين وحكمه بأن حكمته حكمته وانه أولهم اسلاماً ومعه يسقط قول اولياء ابي بكر «رض» (بأن علياً «ع»

أسلم وهو غير بالغ وأبو بكر «رض» اسلم بالغاً (على ان المراد بالبلوغ بلوغ العقل لا كِبَر السن فان المجنون مسلوب العبارة وان كان كبير السن والسفيه غير مقبول القول وان كان كبيراً والظالم لا يجوز الاقتداء به وان كان كبيراً ^{كالبغ} فالعبرة اذن بقول النبي «ص» وتعداده لعلي «ع» في عداد العقلاء البالغين من الصحابة أجمعين بل لو كان أبو بكر «رض» اسلم أولاً وكان لإسلامه قيمة عند النبي «ص» كان المناسب ان يقول (أولكم اسلاماً أبو بكر كبيراً بالغاً وعلي بن ابي طالب صغيراً غير بالغ) ولما لم يقل هذا علمنا انه لا قيمة لإسلامه عند النبي «ص» كقيمة اسلام علي «ع» على ان ابا بكر «رض» لم يكن أول البالغين اسلاماً فانه تقدم عليه من الرجال زيد بن حارثة فيما حكاه الطبري في الرياض النضرة ص ٥٥ من جزئه الاول عن ابن اسحاق قال (اول من اسلم علي بن ابي طالب ثم زيد بن حارثة) الخبر والحجة في هذا لأنه متفق عليه بين أهل السنة والشيعة بخلاف غيره فانه مختلف فيه فلا حجة فيه .

وأما عمر وعثمان «رض» فرعا ابي بكر «رض» فلا شك في انها لم يكونا من السابقين الاولين الى الاسلام في شيء ، وقد تقدم عليهما خلق كثير من الناس .

لا قدم للخلفاء الثلاثة في الجهاد في سبيل الله

واما الجهاد في سبيل الله فإنه لا قدم لأحدهم فيه فلا يمكن لمن له عقل أو شيء من الدين ان يزعم انهم بارزوا قرماً في وقت من الأوقات أو سفكوا دماً لمشرك في الجاهلية أو في الاسلام أو جرحوا في الحرب كافرين أو قاتلوا انساناً وانما الثابت في صحيح الاخبار عند حفاظ السنة انهم ما برحوا عن قتال المشركين منهزمين وعن حربهم ناكسين وعن منازلتهم ناكسين فهذه بدر وتلك أحد وهاتيك حنين وغيرها من غزوات النبي «ص» فليدأها أولياء ابي بكر وعمر وعثمان «رض» فانها تجبهم بصراحة ووضوح عما ذكرنا من ثبوت فرارهم جميعاً فدونك تاريخ الطبري ص ١٩ و ٢٠ من جزئه الثالث وابن الاثير في كامله ص ٧٩ من جزئه الثاني والحاكم في مستدركه ص ٢٦ من جزئه الثالث في كتاب المغازي و ص ٢٧ من جزئه الثاني وابن ابي الحديد في شرح نهج البلاغة ص ٢٨١ و ٣٨٨ و ٣٩٠ من جزئه الثالث والقوشجي في شرح التجريد عند ذكر الماتن لغزوة أحد والسيوطي في الدر المنثور ص ٨٠ من جزئه الثاني في تفسير قوله تعالى (وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل) وص ٢٣٨ من كنز العمال من جزئه الاول في تفسير سورة آل عمران و ص ٢٩٤ من جزئه الثالث في غزوة تبوك و ص ١١١ من منتخب الكنز بهامش الجزء الرابع من مسند احمد في غزوة أحد ولا شك في ان الفرار عن الزحف من الكبائر الموبقة التي توجه اليهم من أجله الوعيد من الله تعالى على ما ارتكبه بفرارهم من الاثم على ما حكاه الله تعالى في محكم القرآن (اذ تصعدون ولا تلون على أحد) وهكذا كان حالهم في يوم حنين بالاتفاق بين

حملة الآثار من أرتخ هذه الواقعة كالطبري وابن الاثير في تاريخيهما والاستيعاب
وكنز العمال ومنتخب الكنز ص ١٦٧ بهامش الجزء الرابع من مسند احمد
والحاكم في مستدركه والبخاري في صحيحه في غزوة حنين ص ٤٥ و ٤٦
من جزئه الثالث وفي ص ٣٠٤ من كنز العمال في كتاب الغزوات من جزئه
الخامس حديثان يتضمنان ان الثابتين في هذه الغزوة يومئذ هم علي والعباس
وابو سفيان بن الحارث وعقيل بن ابي طالب وعبد الله بن الزبير بن العوام
واسامة بن زيد .

وقال تعالى فيما اقتص عما ارتكبوه يوم حنين من الفرار من المشركين
واسلامهم النبي «ص» للعدو (ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم
شيئاً وضائق عليكم الارض بما رحبت ثم وليتم مدبرين) فلم يثبت أحد منهم
مع النبي «ص» وكان ابو بكر «رض» هو الذي أعجبه في ذلك كثرة الناس
فقال (لن تغلب من قلة) على ما حكاه البيضاوي في المتفق عليه ص ٦٤ من
تفسيره في تفسير الآية من جزئه الثالث والحاازن في تفسيره ص ٥٩ و ٦٠ من
جزئه الثالث وكذلك البغوي بهامشه وغيرهم من مفسري السنة ومؤرخيها
ولا عبرة بخلافه لأنه مختلف فيه فلا يعتمد به ثم كان ابو بكر «رض» في طليعة
المنهزمين وكذلك كان حال فرعيه عمر وعثمان «رض» في الهزيمة والفرار
فكيف يكونان أفضل الامة وقد ارتكبا الاثم بهزيمتهما عن الزحف في هذه
المشاهد كلها .

ويقول الكتاب (يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً
فلا تولوهم الأدبار ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة
فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير) ولا جائز ان يحكم الله
تعالى على المنهزمين غير المتحرفين لقتال والمتحيزين إلى فئة بغضه وعقابه
وان مأواهم جهنم ووقوع العكس منه جائز لاستلزامه الكذب وهو قبيح

لا يجوز نسبته إلى الله بحال ويؤكد هذا قوله تعالى (ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا يولون الادبار وكان عهد الله مسئولا) ولا شك في انها قد نقضا ذلك العهد المأخوذ عليهما بفرارهما واسلامهما النبي «ص» إلى العدو فكيف يكونان أفضل الامة كما يزعمون ثم كان من ابي بكر وعمر «رض» في يوم خيبر بما لا يختلف فيه اثنان من العلماء وهي اولى حرب حضراها بعد بيعة الرضوان فلم يفيا بالعقد مع قرب العهد الذي أخذ عليهما فوصفها رسول الله «ص» بالفرار وأخرجها عن محبة الله ومحبة رسوله «ص» بفهوم قوله لعلي «ع» وما دل عليه فحوى خطابه بقوله «ص» (لأعطين الراية غداً إلى رجل يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كرار غير فرار لا يرجع حتى يفتح الله على يديه فأعطاهما علياً وكان الفتح على يديه)^(١) بعد ان أعطاهما ابا بكر وعمر «رض» فرجما منهزمين وهذا شيء لا يختلف فيه أحد من مؤرخي السنة وحفاظها فكان ذلك منها موجباً لدخولها في قوله تعالى (وكان عهد الله مسئولا) فكيف يصح مع هذا كله ان يكونا أفضل الامة كما يزعم الحبري وأضرابه ثم ان قول النبي «ص» لعلي «ع» كرار غير فرار يرشدك إلى فرار ابي بكر وعمر «رض» وما وقع منها من التفريط كما يدل على انتفاء وصف الكر وغير الفر عنها وثبوتها لعلي «ع» خاصة على انك لو تتبعته التاريخ

(١) حديث الراية يوم خيبر من الاحاديث المتواترة وقد أخرجه أهل الصحاح الستة في صحاحهم وأهل المسانيد في مسانيدهم بأسانيد الصريحة في باب فضائل علي «ع» ومناقبه وحكاة المؤرخون جميعاً فمن أرتخ هذه الواقعة وحسبك في تواتره اخراج الشيخين له في الصحيحين في الباب نفسه فلتراجع فانه من القواطع .

وجست خلال صفحاته لنادتك بأعلا صوتها بأن ابا بكر وعمر «رض» لم يقفوا موقفاً واحداً^(١) حتى في الجاهلية يدل على ادنى بطولة وشجاعة فيها وانما كشف عن جبنها ووهنها وقد بلغ الجبن والخوف بابي بكر «رض» الى درجة لم يستطع ان يدفع عن نفسه نوفل بن خويلد وهو رجل واحد من المشركين عندما قرنه وقرن معه طلحة بقرن فسميا من ذلك اليوم بالقرنين على ماسجله ابن كثير في البداية والنهاية ص ٢٩ من جزئه الثالث ولأنه لو كان فيه ادنى شجاعة كان عليه ان يظهرها في الاقل استيفاء لثاره وكشفا لشناره لما دعا الى البراز في تلك الغزوة فلماذا احجم واحجم المسلمون فبرز اليه علي «ع» فقتله وقتل أضرابه من صناديد قريش وأبطالها فدونك التاريخ لأهل السنة لتعلم ثمة ان ابا بكر وعمر «رض» كانا معروفين بمكة قبل الهجرة بأنها من أجبن الناس وأوهنهم وأضعف الناس وأخوفهم حتى بلغ الجبن به الى ما قد عرفت .

(١) لا يذهب على الفطن من قراء كتابنا بأن تكرارنا أحياناً لبعض المواضيع انما كان لأجل تكرار المؤلف لها تارة ولزيد التأكد من ذلك اخرى كما لا يخفى .

الاحتجاج الجميل في قول العالم الشييعي على مجادله السنني

وبعد فإن من أحسن المجادلة في هذا المقام هو ما احتج به العالم الشييعي على مجادلة السنني فقال الشييعي لمجادله خبرني علام تجب الولاية والبراءة أعلى الظاهر ام على الباطن فقال على الظاهر لأن الباطن لا يعرف إلا بالوحي فقال الشييعي صدقت فأخبرني اذن اي الرجلين كان اذبح عن وجه رسول الله «ص» وأكثر جهاداً في سبيل الله علي بن ابي طالب «ع» ام ابو بكر «رض» فقال علي بن ابي طالب «ع» ولكن ابا بكر «رض» كان اكثر ايماناً وأشد يقيناً من علي «ع» فقال الشييعي هذا هو الباطن الذي تركنا للقول فيه وقلنا انه لا يعرف إلا بالوحي وقد اعترفت لملي «ع» بظاهر عمله من الولاية وانه يستحق بها من الولاية ما لا يستحقه ابو بكر «رض» فقال السنني هذا هو الظاهر فنعم فقال الشييعي ألم تعلم بأن رسول الله «ص» قال لملي «ع» (أنت مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي) فقال نعم علمت ذلك ورويته وهو صحيح لا ريب فيه وقد أخرجه الحفاظ من أهل الصحاح كافة وناهيك به صحة اخراج الشيخين له في الصحيحين فقال الشييعي فهل يا ترى من الجائز شرعاً وعقلاً ان يقول النبي «ص» هذا القول في علي «ع» وباطنه غير ظاهره عنده فقال لا يجوز ذلك لأن رسول الله «ص» لا ينطق عن الهوى وهارون كان نبياً معصوماً وباطنه كظاهره في الإيمان فيجب ان يكون علي «ع» مثله فقال الشييعي اذن فقد صح لملي «ع» صاحبي ظاهره وباطنه ولم يصح لصاحبك ابي بكر «رض» لا ظاهره ولا باطنه فخرس السنني ولم يخرج جواباً فكيف اذن يزعم الهيثمي ان ابا بكر «رض» أفضل «خير امة» روفي القرآن والسنة ما يشهد على بطلان مزعمته .

أبو بكر وعمر (رض)

كانا لا يعلمان الكثير من الأحكام

وأما العلم فحسبك شهادة النبي «ص» لعلي «ع» بذلك فيما أخرجه الطبراني في الكبير والسيوطي في جامعه الصغير ص ١٠٧ من جزئه الاول والذهبي في تذكرة الحفاظ ص ٢٨ من جزئه الرابع وقال فيه صحيح والحاكم في مستدركه ص ١٢٦ من جزئه الثالث بسندين صحيحين أحدهما عن ابن عباس من طريقين صحيحين والآخر عن جابر بن عبد الله الانصاري عن النبي «ص» انه قال (أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب) وقد أورده المؤلف في ص ١٢٠ في الفصل الثاني من الباب التاسع في فضائل علي «ع» من الصواعق المحرقة لابن حجر .

ويقول المؤرخ ابن عبد البر في استيعابه ص ٤٧٣ من جزئه الثاني فيما حكم ابن جرير بصحته وحكاه عنه المتقي الهندي في ص ٣١ من منتخب كنز العمال بهامش الجزء الخامس من مسند احمد عن النبي «ص» انه قال في علي «ع» (انه أول امتي سلماً وأكثرهم علماً وأعظمهم حلاً) وقد تواتر قول الخليفة عمر بن الخطاب «رض» فيما حكاه عنه الحفاظ (لولا علي لهلك عمر) وقوله «رض» (لا ابقاني الله لمعضلة ليس لها أبو الحسن) وكان أصحاب رسول الله «ص» يرمعون اليه إذا اشكل عليهم الامر وقد تواتر عنه انه قال سلوني (قبل ان تفقدوني) على ما سجل ذلك حفاظ أهل السنة كالاستيعاب والرياض النضرة والاصابة وغيرهم مما جاء على ترجمته «ع» من علماء أهل السنة كما أخرج هؤلاء من امناء الحديث عندهم عن النبي «ص» انه قال (اقضاكم

علي ، وقال عمر «رض» علي اقضانا (والقضاء يستدعي العلم ولا شك في ان اقضى الناس أعلمهم بالحلل والحرام والأدلة والاحكام كما ثبت عنه «ص» انه قال لعلي «ع» (انت تبين للناس ما اختلفوا فيه) على ما حكاه الحاكم في صحيح المستدرک ص ١٢٢ من حديث أنس من جزئه الثالث ثم قال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وأنا أقول لو كان الحديث وارداً في مدح ابي بكر وعمر «رض» لاخرجاه في صحيحيهما وتلقياه بالقبول كما تلقيا غيره من الموضوعات بكل فخر وتراحب لأنها واردة فيها وانما لم يخرجاه مع صحته على شرطها لوروده في فضل الوصي وآل النبي «ص» .

وهكذا حالهما في كل حديث يرد في فضلهم وبيان مناقبهم «ع» فان خصيه عندهما الترك والاعراض ولهذا السبب نفسه كان كتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله باجماع أهل السنة على ما صرح به المؤلف نفسه (ان الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون) وبعد فان الحديث صريح الدلالة على ان منزلة علي «ع» من النبي «ص» كمنزلة رسول الله «ص» من الله تعالى وذلك قوله تعالى (وما أنزلنا عليك للكتاب الا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون) وهذه المنزلة قد أعطاهما النبي «ص» لعلي «ع» بعده بقوله «ص» (أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدي) وبما يدل على خروج ابي بكر وعمر وعثمان «رض» عن العلم وكذب الحجري في دعوى العلم لهم قول النبي «ص» في الصحيح (اقرؤكم ابي وأعلمكم بالحلل والحرام معاذ واقرضكم زيد واقضاكم علي) فيما أخرجه حفاظ أهل السنة في الصحاح كالبخاري ومسلم وغيرهما ممن جاء على ذكر هؤلاء من العلماء في فضائل الصحابة فرسول الله «ص» كما ترى قد أعطى كل واحد منهم حظراً من العلم

وحكم له به ولم يعط ابا بكر وعمر وعثمان «رض» شيئاً من ذلك أصلاً وأعطى
عليه «ع» سائر ما أعطاه لأولئك الجماعة في منطوق الحديث بما حكم له
روحي فداه بالقضاء الامر الذي يحتاج صاحبه إلى جميع ما حكم به لأولئك
من الصفات كما أخرج ابا بكر وعمر وعثمان «رض» من ذلك كله ولم يجعل لهم
فيه نصيباً ثم ان احداً لا يشك في عدم علم ابي بكر «رض» من يوم سأله
عن الكلاله في كتاب الله فلم يعرف ما فيه وسأله عن الأب فلم يدر ما هو
وكان يحكم برأيه فيما لم يعلم حكمه من الكتاب والسنة .

وأما عمر «رض» فقد بلغ به عدم العلم الى حد لم يعلم بأن الموت جائز
على النبي «ص» فقال يوم وفاته «ص» (انه لم يميت) وسجل عليه مؤرخو
السنة وحفاظها قوله (كل الناس أفقسه من عمر حتى المخدرات في الحجال)
وقد مرّ عليك ثبوت عدم علمها في الامر الرابع ما يغنيننا عن التكرار
بالاعادة فلتراجع .

لا انفاق لأبي بكر وعمر

ولا عثمان (رض)

وأما الانفاق فقد ثبت انفاق علي «ع» بالليل والنهار سرّاً وعلانية^(١) واطعامه الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً لوجه الله وتصدقته بخاتمه الشريف^(٢) وهو راكم في صلاته على ذلك الاعرابي في مسجد النبي «ص» وانتفاء ذلك عن أبي بكر «رض» أما ما نسبته اليه أولياؤه من الانفاق فباطل لأمر :

الأول : ان الحديث في ذلك موضوع لا تعرفه الشيعة فلا حجة فيه عليهم

(١) حكى نزول الآية في علي «ع» ابن الصباغ المكي المالكي في فصوله المهمة ص ١٢٢ والسيوطي في الدر المنثور ص ٣٦٣ من جزئه الاول والرازي في تفسيره الكبير ص ٣٥٦ من جزئه الثاني والزخشري في تفسيره الكشف ص ١٢٨ من جزئه الاول والخازن في تفسيره ص ٢٤٩ من جزئه الاول والبيضاوي في تفسيره ص ٢١٧ من جزئه الاول والبغوي في تفسيره ص ٢٤٩ بهامش الجزء الاول من الخازن ومحمد عبده في تفسيره ص ٩٢ من جزئه الثالث و ص ٥٤٦ من تفسير روح البيان من جزئه السادس والرازي في تفسيره ص ٢٩٥ من جزئه الثامن والندشاپوري في تفسيره ص ١١٢ بهامش الجزء التاسع والعشرين من ابن جرير في تفسير سورة الدهر .

(٢) حكى نزولها في علي «ع» مفسرو السنة جميعاً كما تقدم ذكره عند نقضنا للشبهة الماثرة من شبهات الصواعق المحرقة لابن حجر ص ٣٩ .

الثاني : لو صح فهو من آحاد الخبر لا يفيد علماً ولا يقتضي عملاً .

الثالث : لو كان لأبي بكر انفاق كان له وجه معروف بل لاشتهر كاشتهار نفقة عثمان بن عفان في جيش العسرة فعدمه دليل على عدم انفاقه .

الرابع : ان الحديث في انفاقه مقصور على ابنته عائشة وهي متهمة فيه لا سيما ان في طريقه الشعبي وأمثاله ممن عرف بالتعصب لأبي بكر وعمر وعثمان «رض» والتقرب إلى بني أمية بالكذب ووضع الاحاديث المفتعلة رغبة منهم في الدرهم والدينار .

الخامس : لو كان له انفاق على النبي «ص» فلماذا يا ترى لم يرض رسول الله «ص» ان يأخذ منه بغيراً الا بالثمن عند الهجرة وفي تلك الحال من الشدة والاضطراب على ما أخرجه البخاري في ص ٢١٨ من صحيحه في باب الهجرة في أواخر أبواب الجزء الثاني وأحمد بن حنبل في مسنده ص ٢٤٥ من جزئه الخامس عن عائشة وابن الاثير في كامله ص ٤٩ من جزئه الثاني وابن جرير في تاريخه ص ٢٤٥ و ٢٤٧ من جزئه الثاني وكيف يا ترى يكون لأبي بكر «رض» انفاق وقد اشفق ان يقدم بين يدي نجواه صدقة يسيرة وترك أهل المهاجج بلا شيء يوم الهجرة وأخذ ماله معه وكان خمسة آلاف أو ستة آلاف درهم على ما حكاه احمد في مسنده ص ٣٥٠ من جزئه السادس عن اسماء بنت ابي بكر «رض» وأخرجه الحاكم في مستدركه صحيحاً على شرط مسلم ص ٥ من جزئه الثالث ثم لو كان عنده مال كان عليه ان ينفقه على ابنته اسماء وقد تزوجت الزبير وهو فقير لا يملك سوى فرسه فكانت تخدم البيت وتسوس الفرس وتصدق النوى لناضحه وتعلمه وتستقي الماء وكانت تنقل النوى على رأسها من أرض الزبير وهي على ثلثي فرسخ من منزلها لتعتاش به على ماسجله البخاري في صحيحه ص ١٧٥ من جزئه الثالث في باب الفيرة من كتاب النكاح

والعقلائي في شرح حديث البخاري ص ٢٥٨ من فتح الباري في باب الغيرة من كتاب النكاح من جزئه السابع واحد بن حنبل في ص ٣٤٧ من جزئه السادس فكان الواجب يقضي عليه لو كان له انفاق ان ينفق على ابنته لوجوب صلة الارحام وهي أقرب الناس اليه بل لو كان له انفاق كان الواجب عليه ان ينقذ أباه ابا قحافة فانه على ما حكاه ابو جعفر الاسكافي ونقله عنه ابن ابي الحديد في ص ٢٧٢ من شرح النهج من جزئه الثالث (انه كان فقيراً مدقماً سيء الحال) وابو بكر «رض» كما يزعم القوم له انفاق فكان عليه ان يستميله الى الاسلام بالنفقة والاحسان بل كان الواجب يدعوه الى انقاذه من النصب والتعصب في تحصيل قوته فحين كانت له عينان يبصر بهما جرى على البروز في الصحارى لصيد الدباسي وهو طائر صغير ليقتات بشمه ولما ذهب عيناه جعل ينادي الاضياف إلى مائدة عبد الله بن جذعان ليقوت بذلك نفسه .

فكيف يجمع هذا مع دعوى انفاقه الا لزوم عصيان ابي بكر «رض» بتركه الانفاق على أبيه وابنته مع ما هما عليه من الفقر والفاقة إذ يكون بذلك قاطعاً لرحمه وليس فيه من الرقة والرحمة والعطف والحنان على أقرب الناس اليه وأشدهم به نوطاً شرعاً وعرفاً بل لو كان له انفاق لعلنا موضع انفاقه وفيمَ يا ترى كان ذلك الانفاق فعدمه دليل ظاهر على عدمه على انه لو كان لأبي بكر «رض» انفاق لنزل بمده على ذلك قرآن ومن خلو كتاب الله من ذلك بالاجماع وتواتر الاحاديث ونفي ابنته عائشة نزول آية فيهم إلا ما نزل في عذرها كما مرّ مع ثبوت نزوله في غيره على اليسير من الانفاق بالاتفاق يستشرف القاريء على القطع بأن انفاقه لو كان لم يكن على وجه الاخلاص لله تعالى لا سيما اننا نعلم بأن الله تعالى عادل لا يشيد بذكر القليل

من الطاعة له على وجه الاخلاص ويكنتم الكثير وينوه بالصغير ويمدح عليه ويهمل المدح على الكثير لو صح ما زعموه لأبي بكر «رض» من الانفاق .

وأما عمر بن الخطاب «رض» فلا شيء له من الانفاق بالاجماع .

وأما عثمان بن عفان فعدم نزول القرآن بمدحه والثناء عليه بما كان منه من أوضح الأدلة على انه لا فضل له فيه ولو كان له شيء من الفضل كان حظّه منه كحظ الآخرين من المنفقين كماوية ومروان وعمر بن العاص وغيرهم ممن لم يوجب ذلك لهم التقدم على غيرهم من المسلمين في امامة النبوة وخلافة الرسالة .

الزهد منتف عن أبي بكر

وعمر وعثمان (رض)

وأما الزهد في الدنيا فحسبك في انتفائه عن الخلفاء الثلاثة «رض» تسارعهم الى سقيفة بني ساعدة لنيل الرئاسة والنبي «ص» بين أيديهم جنازة لم يفصل بعد ولم يدفن فتنازعوا مع من حضر فيها من احلاس الدنيا واشباع الترهات المخجلة طمعاً في عاجلها وسعياً وراء المال الكثير والجاه العريض وقد ظهر من عثمان بن عفان ما استحل الصحابة دمه من طرح الدين والانقطاع الى الدنيا وتقليد الفساق من بني أمية وبني مروان وأضرابهم من الفجار رقاب المسلمين واغداقه عليهم بالأموال من غير حساب كأنه لم يحد في المسلمين من يستحق شيئاً من ذلك الا آل بني عمه ولما طلبوا اليه نزاعها امتنع من ذلك ودافهم عليه حباً للدنيا وحرصاً عليها وبعد هذا كله فما هو الزهد الذي اتصفوا به وأية شبهة تبقى لمن ألقى عن رقبته اصر التقليد في انتفاء ذلك عنهم .

علي بن أبي طالب وزهده (ع)

وأما زهد علي «ع» فحسبك فيه ما تواتر نقله عن حملة الآثار من أهل السنة فقد سجلوا عليه أنه طلق الدنيا ثلاثاً وقال (اليك يا دنيا عني غرّي غيري أبي تعرضت أم اليّ تشوقت لقد طلقتك ثلاثاً لا رجعة لي فيك فعمرك قصير وعيشك يسير وخطرك كبير) وهو القائل «ع» في كتابه الذي كتبه الى عثمان بن حنيف وكان يومئذ عاملاً على البصرة حينما بلغه أنه دعي الى مأدبة من بعض فتيانها (ولو شئت لاهتديت الطريق الى مصفى هذا العسل ولباب هذا القمح ونسائج هذا القز ولكن هيهات ان يغلبني هواي ويقودني جشعي الى تخيير الاطعمة ولعل بالحجاز أو باليامة من لا طمع له بالقرص ولا عهد له بالشبع) الى آخر الكتاب كما انهم سجلوا عليه أنه لم ينازع القوم ولم يخالدهم بالسيف على اخذهم حقه ودفعهم له عن مقامه المنصوص به عليه بحكم ما تقدم من النصوص حيطة منه على الدين وحققاً لدماء المسلمين من جهة واحتفاظاً بحقه من جهة اخرى .

التاسع : ان ما ذكره المؤلف وزعم أنه وارد في فضل ابي بكر وعمر وعثمان «رض» كله من وضع أعظم علماء الحديث من أهل السنة لأنهم أباحوا وضع الحديث لنصرة المذهب يشهد لهذا ان احداً في السقيفة لم يورد شيئاً منها ولم يحتج أحد منهم بها ولما كان مذهبهم قائماً على اثبات ما قامت عليه السقيفة من نصب ابي بكر «رض» فيها خليفة دون الخليفة الشرعي علي «ع» بحكم الله وحكم رسوله «ص» التجأوا الى الوضع والافتعال تأييداً لسوء تلك الحال على ما حكاه عنهم حافظهم عبد العظيم المنذري الشافعي في أواخر كتابه (الترغيب والترهيب) .

ولا شك في ان علمنا بمثل هذا الافتعال بين طيات ما رووه في مناقبهم مسقط للاستدلال بذلك كله على شيء من فضائلهم وذلك لأننا كل ما فرضناه مروباً في مناقبهم «رض» تحتل ان يكون موضوعاً من قبلهم وليس هناك ما يرفع هذا الاحتمال اصلاً لأنه طرف لذلك العلم او سلخنا جدلاً وجود مناقب لهم على سبيل التساهل معهم فبقاء هذا الاحتمال مبطل لذلك كله فيهم ويؤكد هذا ما أثبتته المؤلف نفسه في أواسط ص ٥٢ من الصواعق المحرقة لابن حجر من الحديث الذي حكاه عن امامه محمد بن ادريس الشافعي عن جعفر بن ابي طالب «ع» انه قال (وليتنا ابو بكر خير خليفة وأرحمنا لنا وأحناء علينا) وما ادرى كيف فات (الاستاذ والمدرس في كلية أصول الدين وهو العبقرى الفطن) هذا الافك والزور وهو الذي يزعم انه (كتب مقدمته وعلق حواشيه وخرج أحاديثه وراجع أصوله)^(١) ولعل عذره في ذلك انه كتب ذلك كله كاستاذ الهيمى استرسالاً منه للعاطفة وتأثراً بالنعرة لذا تراه وقع فيما وقع فيه (ومن اظلم ممن افترى على الله كذباً أو كذب بالحق لما جاءه أليس في جهنم مثوى للكافرين والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وان الله لمع الحسنيين) والحمد لله رب العالمين .

(١) هكذا وجدناه مسجلاً بالفاظه على الصفحة الاولى من غلاف الصواعق

المحرقة لابن حجر .

خلافة عمر (رض) غير صحيحة

لعدم صحة أصلها

قال الهيثمي الباب الرابع في خلافة عمر اعلم اننا لا نحتاج في هذا الى قيام برهان على حقيقة خلافة عمر لما هو معلوم عند كل ذي عقل وفهم انه يلزم من حقيقة خلافة ابي بكر خلافة عمر فكيف وقام الاجماع ونصوص الكتاب والسنة على حقيقة خلافة ابي بكر .

أقول وهذه نبذة اخرى من مخاريق الهيثمي يريد ان يري الامة الحجة انه أقدر في تنسيق الاكاذيب من سلفه وانه أبعد منهم عن أدب الصدق والامانة وفي القرآن يقول الله تعالى (ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً ليضل الناس بغير علم ان الله لا يهدي القوم الظالمين) وحسبك في كذبه في هذا القول (وشر القول الكذب) ما أدلينا به اليك من الآيات البينات والحجج والدلالات على فساد خلافة ابي بكر «رض» وانها ليست من دين الله بحكم القرآن والسنة وحكومة العقل القاطع وان ما زعمه الحجري أدلة على حقيقة خلافته كله جهل ومتناقضات قبيحة وتحكمات باردة ومصادرات واضحة ونسب مفتعلة لم يعتمد فيها على غير التناقض والضلال والخرص والمحال وهكذا الحال في الباب الذي عقده لتصحيح فساد خلافة عثمان بن عفان الباطلة في نفسها والمنهار أساسها بانهار أساس ما بناه من خلافة ابي بكر «رض» على جرف هار وقد كفانا ذلك كله عن التعرض لابطال خلافة عمر «رض» الباطلة وامارة عثمان الزائفة إذ ليس في ابطال هذين الفرعين بعد بطلان أصلها ووضوح فساد الفرع بفساد أصله سوى ضياع العمر .

والزمان أنفـس من تتبـع ابـطال ما هو باطل بأصله وفرعه وما مثله في ذلك إلا كما قال عز من قائل (مثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار) واني لوائق كل الوثوق بأن كل ذي شعور حر وأدب جم وإيمان راسخ يربأ بنفسه عن الاستماع لتلك الأراجيف والخضوع لتلك الأكاذيب الناشئة عن التعصب البغيض الذي يرزح الحجري وتلميذه صاحب التعليق تحت جورهِ ويثنان من ثقل قيوده .

قال الهيثمي الخاتمة في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة في الصحابة وفي قتال معاوية وفي حقبة خلافة معاوية بعد نزول الحسن له عن الخلافة وفي بيان اختلافهم في كفر ولده يزيد وفي جواز لعنه ، اعلم ان الذي أجمع عليه أهل السنة والجماعة انه يجب على كل مسلم تزكية جميع الصحابة بآثبات العدالة لهم والكف عن الطعن فيهم والثناء عليهم ثم اردف ذلك بحكاية جملة من عموماات القرآن كماداته من سرد الآيات على غير هدى كآية (كنتم خير أمة أخرجت للناس) وتمسك بعمومها وقال فاذا شهد الله تعالى فيهم بأنهم خير الأمم وجب على كل احد اعتقاد ذلك والإيمان به والا كان مكذباً لله في اخباره ولا شك في ان من ارتاب في ذلك كان كافراً بإجماع المسلمين وقال تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس) والصحابة في هذه الآية والتي قبلها هم المشافهون بهذا الخطاب وحينئذ فكيف يستشهد تعالى بغير عدول أو بمن ارتدوا بعد وفاة نبيهم كما زعمته الرافضة قبحهم الله ولعنهم وخذلهـم ما أحـقهم وأجـهلهم .

أقول قبح الله الهيثمي ولعنه وخذله ما أحقه وأجهله في تمسكه بعمومات الكتاب وتركه التخصصات لها من الكتاب والسنة ولا ريب في ان الأخذ بالعمومات الدالة على عدالة الصحابة جميعاً وترك ما يخصها كما صنعه ابن حجر

هو الكفر والخروج عن الاسلام وما مثله في ذلك إلا مثل الذين قال الله تعالى فيهم (نؤمن ببعض ونكفر ببعض) فاللزام اذن من قول هذا الهيثمي الاحق نسبة الكفر الى الله والى رسوله (ص) دون الرافضة خاصة لأنها حكما بانقلاب جمهور الصحابة على الأعقاب وحكما بمروء الكثير منهم على النفاق وحكما بأنه لا يخلص منهم من النار إلا القليل وحكما بأن فيهم بطانة الشر وحكما بأن أكثرهم قد اتبع سنن من كان قبلهم شبراً بشبر وذراعاً بذراع وهم اليهود والنصارى وذلك كفر وإلحاد ولكن الحجري يهون عليه ان يكفر بالله ورسوله ويحكم بكذب آية الانقلاب على الاعقاب والمرود^{عليه} النفاق ويكذب بحديث الحوض والبطانين وحديث لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر المروية في الصحيحين وغيرهما من صحاح مذهبه ويتناقض ذلك التناقض القبيح احتفاظاً بكرامة من حكم القرآن بنفاقه وانقلابه وحكم رسول الله (ص) بدخوله إلى النار وقد كفاه خزيًا وكفرًا ان عمل بالعمومات وترك مخصصاتها فكذب بكثير من الشريعة كتابها وسنتها وكفى الرافضة الشيعة الامامية ايمانًا وعدلاً ان صدقوا بجميع ما جاءت به الشريعة وعملوا بجميعها عمومًا وخصوصاً تبعاً لكتاب ربهم وتمسكاً بسنة نبيهم (ص) ولم يلزمهم التكذيب بشيء منها كما لزم ذلك خصومهم من المشاقين لله ولرسوله (ص) والمؤمنين أجمعين .

قال الهيثمي اعتقاد اهل السنة ان معاوية كان من المجتهدين فله أجر واحد على اجتهاده وأما علي فكان له أجران أجر على اجتهاده وأجر على اصابته واختلفوا في امامة معاوية بعد موت علي والحق ثبوت خلافة معاوية وصحتها بعد نزول الحسن وتسليمه الامر اليه .

معاوية رئيس المنافقين

الذين يدعون الى النار

أقول ان الهيثمي يقول خرساً وينفي نصاً فإنه هو الذي أورد لنا حديث (ما كنا نعرف المنافقين إلا ببغضهم علينا) «ع» في ص ١٧٢ في المقصد الثالث من مقاصد الآية الرابعة عشرة من الآيات الواردة في فضائل أهل البيت النبوي في الباب الحادي عشر من الصواعق المحرقة لابن حجر وهو الذي حكى قول النبي «ص» في علي «ع» (من أحب علياً فقد أحبني ومن أبغض علياً فقد أبغضني ومن آذى علياً فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله) في أواخر ص ١٧٠ من المقصد الثاني من مقاصد الآية (١٤) وقوله «ص» (من لم يعرف حق عترتي فهو لاحدى ثلاث اما منافق واما ولد زانية واما امرؤ حملت به امه من غير طهر) في أواسط ص ١٧١ من المقصد (٢) من مقاصد الآية (١٤) من الباب (١١) في فضائل أهل البيت النبوي ومع هذا كله يزعم ان معاوية من المجتهدين له أجر واحد ويتناقض هذا التناقض الفظيع فاذا كان معاوية من المجتهدين وله أجر اجتاده على سب علي «ع» وبغضه واستحلال دمه فمن ياترى يكون من المنافقين اذن وما هي العلامة الفارقة بين المؤمن والمنافق عند الحجري وما هو الميزان الذي يمكن الرجوع اليه في معرفة المؤمن من المنافق وتمييز أحدهما عن الآخر والهيثمي يقول بأن ما ارتكبه معاوية مع علي «ع» من سبه وبغضه واستحلاله دمه لانفاق فيه فيكذب النبي «ص» ويطعن في صحة ما حكم هو بصحة وروده عنه «ص» ويدرج نفسه في سلك الذين قال رسول الله «ص» فيهم (من لم يعرف حق عترتي فهو لاحدى ثلاث اما منافق واما ولد زنى

واما امرؤ حملت به امه من غير طهر () ان الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعاً) .

وبعد فحيث جاء ذكر معاوية وما معاوية إلا كلبه عوت فاستعوت الكلاب ألا ادلك على أمكر الناس وأكفرهم وأشدهم صلافة ووقاحة ذاك معاوية بن ابيه^(١) رأس كل خطيئة وباب كل معصية وأساس كل فساد وضلال واضلال ومعدن كل ظلم وفتنة وزندقة وإلحاد وحسبك على كفره رده لقول النبي «ص»^(٢) (الولد للفراش وللعاهر الحجر) باستلحاقه زياد بن سمية بنسبه فان سمية كانت بغية من بغايا العرب وكان لها زوج يقال له عبيد فوقع عليها ابو سفيان فحملت بزياد ولما وصل الى معاوية حديث حذافة زياد استلحقه بنفسه وفي ذلك يقول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت :

(١) ذكر المؤرخون ان معاوية كان من أربعة من قريش عمارة بن الوليد المخزومي ومسافر بن ابي عمر وابي سفيان والعباس بن عبد المطلب الى نهاية قولهم الذي منه عن الشعبي وهو ان النبي «ص» أشار الى ذلك لما جاءته هند تبايعه وكان قد أهدر دمها فقالت على ما أبايحك فقال ألا تزني فقالت وهل تزني الحرة فعرفها رسول الله «ص» فنظر الى عمر وتبسم فراجع ص ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ من تذكرة ابن الجوزي و ص ٥٥٤ من جمهرة رسائل العرب و ص ١٠٢ من شرح النهج من جزئه الثاني و ص ٧٤ من الفخري المؤلف المعروف بابن الطقطقي وغيرهم من مؤرخي السنة .

(٢) هذا الحديث متواتر عند المسلمين أجمعين وقد أخرجه أحمد في مسنده ص ٢٣٨ من جزئه الرابع وغيره من الحفاظ .

الا ابلغ معاوية بن هند لقد ضاقت بما تأتي اليه
أتغضب ان يقال ابوك عف وترضى ان يقال ابوك زان
وأشهد ان قريك من زياد كقرب للفيل من ولد الاثان^(١)

وكفى معاوية في مخالفة الله ورسوله «ص» اصراره على البغي بعد مقتل
عمار بن ياسر الذي علم هو وأصحابه تواتر قول النبي «ص» فيه (عمار تقتله
الفئة الباغية يدعوم الى الجنة ويدعونه الى النار^(٢)) ولاشتهار هذا الحديث
اعتذر معاوية فقال انما قتله من أخرجه فأجابه أمير المؤمنين علي «ع» بأن
رسول الله «ص» اذن يكون قاتلاً لعمه حمزة اذ أخرجه لحرب المشركين .

فمعاوية رئيس الفئة الباغية التي تدعوا إلى النار بحكم رسول الله «ص» وهو
زعيم المنافقين الأولين المبغضين لعلي أمير المؤمنين «ع» والمستحلين سبه وبغضه
وقتله وقتاله وقد قال رسول الله «ص» (يا علي لا يحبك الا مؤمن ولا يبغضك
الا منافق) وقال «ص» (يا علي من سبك فقد سبني ومن سبني فقد سب الله
ومن سب الله فقد كفر) وقال «ص» (يا علي من أحبك فقد أحبني ومن
أبغضك فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله) .

(١) هكذا سجله ابن عبد البر في ص ٢٠١ وما بعدها من جزئه الاول
وابن عبيد ربه في العقد الفريد في ص ١٨٢ من جزئه الرابع والقططي في
ص ٨٠ من الفخري وغيرهم من مؤرخي السنة .

(٢) قال ابن حجر العسقلاني في الاصابة ص ٢٧٤ من جزئه الرابع
تواتر الاحاديث عن النبي «ص» ان عماراً تقتله الفئة الباغية وأجمعوا على انه
قتل مع علي بصفين وأخرجه البخاري في صحيحه ص ٩٣ من جزئه الثاني في
باب مسح الغبار عن الناس في السبيل من كتاب الجهاد والسير .

وقال المؤلف في ص ١٧٠ في المقصد الثاني من مقاصد الآية الرابعة عشرة
 عن الآيات الواردة في فضل أهل البيت النبوي (وصح ان العباس شكاً إلى
 رسول الله «ص» ما يلقونه من قریش من تعبيسهم في وجوههم وقطعهم حديثهم
 عند لقاءهم فغضب «ص» غضباً شديداً حتى احمر وجهه وعرق ما بين عينيه
 وقال والذي نفسي بيده لا يدخل قلب رجل الايمان ما لم يحبكم الله ولرسوله)
 ثم قال وفي رواية صحيحة ايضاً (ما بال أقوام يتحدثون فاذا رأو الرجل من
 أهل بيتي قطعوا حديثهم والله لا يدخل قلب رجل الايمان حتى يحبهم الله
 ولقرباتهم مني) وقال في ص ١٧١ عن النبي «ص» (انه قال لا يحبنا أهل
 البيت إلا مؤمن قتي ولا يبغضنا إلا منافق شقي) وقال «ص» فيهم (انا
 حرب لمن حاربتم وسلم لمن سالمتم) .

فكيف يا ترى مع هذا كله يصح ان يكون امام الدعاة إلى النار ورئيس
 المنافقين خليفة لرسول الله «ص» على الخلق أجمعين يا مسلمين كما يزعم شيخ
 المنافقين والمتناقضين المبطلين ومن غريب تناقضه انه قرر في ص ٢٣ في الفصل
 الثالث من الصواعق المحرقة لابن حجر بأنه قال رسول الله «ص» الخلافة
 بعدي ثلاثون سنة ثم نصير ملكاً عضوضاً اي يصيب الرعية فيه عنف وظلم
 كأنهم يعضون فيه عضاً وقرر في ص ١٣٣ في الباب العاشر في خلافة الحسن
 «ع» بأنه (ولي الخلافة بعد قتل أبيه فأقام بها ستة أشهر وأياماً خليفة حق
 وامام عدل وصدق تحقيقاً لما اخبر به جده الصادق المصدوق بقوله الخلافة
 بعدي ثلاثون سنة فان تلك الستة أشهر هي المكحلة لتلك الثلاثين فكانت
 خلافته منصوصاً عليها .

وقرر في ص ٢١٦ في الخاتمة في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة في حقبة
 خلافة معاوية ما نصه (فالحق ثبوت الخلافة لمعاوية من حينئذ وانه بعهد

ذلك خليفة حق وامام صدق) فاذا كانت الخلافة ثلاثين سنة وبعدها تكون ملكاً عضواً يصيب الرعية فيه عنف وظلم كما عزاه إلى النبي «ص» فكيف جاز له نقضه وادعائه الخلافة لمعاوية وانه خليفة حق وامام صدق بن وكيف جاز له ان يكذب بحديث الخلافة بعدي ثلاثون سنة وقد زعم صحته وثبوته عن النبي «ص» وهل هذا الا قول من غلبه الهوى فأرداه فجعله يتناقض ويكذب بالحديث الذي قد حكم هو بصحة معناه .

قال الهيثمي اعلم ان اهل السنة اختلفوا في تكفير يزيد بن معاوية وري عهده من بعده فقالت طائفة انه كافر لقول سبط ابن الجوزي وغيره المشهور وقالت طائفة ليس بكافر لأن الأسباب الموجبة للكفر لم تثبت عندنا منها شيء والاصل بقاؤه على اسلامه حتى يعلم ما يخرج به عنه فالاصل انه مسلم ، وقال بعض المحققين ان الطريقة الثابتة القوية في شأنه التوقف فيه .

يزيد بن معاوية أشد كفراً ونفاقاً من أبيه

أقول أما يزيد فهو أعظم كفراً وأشد نفاقاً من أبيه معاوية وأكثر تظاهراً في مخالفة الدين واستحلال محرمات الاسلام وهتك حرمااته بل أعلن الكفر الصريح والزندقة والإلحاد عندما جيء اليه برأس الحسين «ع» سبط النبي «ص» محمد وريحافته من الدنيا سيد شباب أهل الجنة الذي قال فيه رسول الله «ص» (حسين مني وأنا من حسين أحب الله من أحب حسيناً)^(١) فأنه قال غير خائف ولا متأنم :

لعبت هاشم بالملك فلا خبر جاء ولا وحي نزل

هكذا سجله عليه جماعة من نقاد السنة وثقاتها منهم ابن الجوزي الذي لم يسلم من طعنه عدة أحاديث صحيحة وحسنة وحكم عليها بالوضع والافتعال فإنه صدق بهذا وصححه في تذكرته وحكاها عنه المؤلف في ص ٢١٨ من الحاشية التي ذكر فيها بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة في الصحابة من الصواعق المحرقة لابن حجر بل لم ترعين الدهر ولم تسمع واعية الازمان بواقعة وقعت من غير يزيد ، في الفظاعة والشناعة كما وقعت منه فإنه قتل الحسين «ع» روح النبي «ص» وقتل سبعة عشر رجلاً من أهل بيته «ع» الذين تواتر قول النبي «ص» فيهم (بأن حبهم ايمان وبغضهم كفر ونفاق) ولم يكتف بقتله جائعاً

(١) راجع ص ١٨٥ في الفصل الثاني و ص ١٨٩ وأوائل ص ١٩٠ في الفصل الثالث من الباب الحادي عشر من الصواعق المحرقة لابن حجر .

عطشان بل اوطأ الخيل صدره وظهره وسبى أهله وذرائه آل رسول الله «ص» على اقتاب المطايا وظهر الجمل وحمل رؤوس الشهداء الاتقياء يحدو بهن الاعداء من كربلاء إلى الكوفة ومنها إلى الشام في اسر الذلة وجعل ينكت ثنايا الحسين ربحانة^(١) النبي «ص» بالخيزران إلى آخر ما ارتكبه من استحلال ما حرم الله ومما استوجب به الكفر والنفاق والزندقة والاحاد ما فعله بأهل المدينة من اهتك والفتك والقتل والسلب في واقعة الحرة وما أدراك ما واقعة الحرة .

ذكرها الحسن مرة فقال والله ما كاد ينجو منهم واحد قتل فيها خلق من الصحابة ومن غيرهم كما ذكر ذلك المؤلف في أواخر ص ٢١٩ من خاتمة الصواعق المحرقة لابن حجر ويقول مسلم في ص ٤٤١ وما بعدها من صحيحه في باب تحريم المدينة وتحريم ارادة أهلها بسوء من جزئه الأول قال رسول الله «ص» (من أخاف أهل المدينة ظمأ أخافه الله وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين) .

وأخرج السيوطي في الحسن من جامعه الصغير ص ١٣٥ من جزئه الثاني عن النبي «ص» (انه قال من آذى أهل المدينة آذاه الله وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً) وهو الذي هدم الكعبة قبله المسلمين ورمأها (بالمنجنيق) واستحل نكاح أمهات الأولاد والبنات والأخوات وشرب الخمر وترك الصلاة على ما حكاه المؤلف في آخر ص ٢١٩ من الصواعق المحرقة لابن حجر وقد تقدم قول النبي «ص» فيه

(١) راجع ص ٢١٨ من الخاتمة التي ذكر فيها بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة في الصحابة من الصواعق المحرقة لابن حجر .

وفي أضرابه (ستة لعنتهم لعنهم الله وكل نبي مجاب) الحديث ، فيزيد الخور والفجور قد ارتكب ما صار به مستحقاً لهذه اللعنات التي اشتمل عليها الحديث من جهات :

الأولى : انه تسلط على الامة بالجبروت فأذل أهل بيت النبي «ص» وأنصارهم الذين أعزهم الله وأعز الفساق مثل ابن زياد ومن بعثهم إلى مدينة الرسول «ص» وهدم الكعبة من المنافقين الفجار الذين أذلهم الله وأصهم وأعمى أبصارهم أولئك حصب جهنم هم لها واردون .

الثانية : انه استحل حرمة الله بما ارتكبه في بيته المعظم الذي من دخله كان آمناً وقد ورد اللعن من النبي «ص» فيما حكاه السيوطي في الحسن من جامع الصغير ص ٢٦ من جزئه الثاني على المستحل لحرم الله وبما ارتكبه في مسجد رسول الله «ص» من قتل المستجيرين به ولا شك في ان حرمة النبي «ص» هي حرمة الله بالاجماع وقد استحل ذلك يزيد .

الثالثة : انه استحل من عترة النبي «ص» أهل بيته ما حرم الله بغصبه حقهم وقتله لهم وسبيهم نساءهم وحمله رؤوسهم من بلد إلى بلد .

الرابعة : انه استحل دماء النفوس المحترمة من غير جرم ولا جناية وتجاهر بالفسق وشرب الخمر إلى غير ما هنالك من تركه لسان النبي «ص» كل هذا ونحوه من أجله استحق يزيد اللعنات وأما قولهم والأصل بقاؤه على اسلامه حتى يعلم ما يخرج به عنه فمدخول بأن هذا الأصل انما يجري فيمن كان مسلماً ثم شك في بقائه على اسلامه بسبب عروض بعض الاسباب الخارجية التي لا يعلم كونها موجبة للكفر وليس يزيد من هذا القليل لأننا نمنع اسلامه رأساً وليس لخصومنا دليل على اسلامه والاسلام أمر وجودي يجب احرازه

في ترتب أحكامه عليه ومع الشك في تحققه فلا يحكم عليه به ولا يجري عليه شيء من أحكامه أصلاً ومعه لا يخفى سقوط قوله (فالأصل انه مسلم لعدم ثبوت حجية مثل هذا الأصل شرعاً .

قول أولياء يزيد فيه باطل

فان زعم أولياء يزيد ان هذا ونحوه من الاحاديث كله عمومات لا تدل على جواز لعن يزيد بخصوصه لأن العام لا يدل على ارادة الخاص فمدخول لأمرين :

الأول : أن يزيد لم يكن مسلماً فلا يجري عليه أحكام الاسلام وإذا لم يكن مسلماً كانت كافراً لعدم الوساطة بين الكافر والمسلم بعد مجيء النبي «ص» بالاسلام وقد لعن الله الكافرين على اختلافهم في القرآن

الثاني : ان ذلك لا يزعمه الا جاهل متمصّب للكفر والنفاق لم ير عالماً ولم يحالس فقيهاً ليعلم ان معنى قولنا (لعن الله الفاسق والكافر والظالم) عبارة أخرى عن لعن يزيد المتجاهر باستحلال المنكرات الفظيعة التي حرّمها الاسلام بكتابه وسنته ولعن ابن مرجانة^(١) وسان بن أنس وأضراهم من النواصب والخوارج من ادعياء الاسلام من أعداء علي وبنيه «ع» فان العام عبارة عما تضمنه مفهومه لمصاديقه وعمّ بمعناه أفراده كالانسان مثلاً فانه

(١) كانت مرجانة ام عبيد الله من ذوات الاعلام فوقع عليها زياد فأولدها عبيد الله .

يتناول بمعناه جميع أفرادها مما تعنون بعنوانه كزيد وعمر وخالد وغيرهم من مصاديقه المندرجة في مفهومه ، وإن زعموا أن أئمة أهل السنة والجماعة قد حكموا بجرمة اللعن لشخص بخصوصه ما لم يعلم كونه كافراً ويزيد لا يعلم أنه مات كافراً فلا يجوز لعنه فيقال لهم إن هذا مردود بعكسه .

أولاً : أن يزيد لا نعلم أنه مات مسلماً فيجوز لعنه لأنه إنما لا يجوز لعن المسلم إذا ثبت كونه مسلماً وهذا لم يثبت ليزيد .

ثانياً : أن الله تعالى قد لعن الفاسقين في كثير من آياته كما لعن الكافرين وهذا ما لا سبيل إلى إنكاره وقد ثبت بالضرورة فسق يزيد وكفره فثبت جواز لعنه بعينه إذا لم يثبت في حال رجوعه عن فسقه وتوبته من كفره فالأصل بقاؤه على كفره وفسقه وهو دليل جواز لعنه لانتفاء الناقل وعدم وجود القاطع لهذا الأصل وهو حجة إجماعاً وقولاً واحداً ، والا لزم المساواة بين المؤمن والكافر والعدل والفاسق وذلك معلوم بالضرورة من الدين بطلانه وفي القرآن يقول الله تعالى (أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستويون) وقال تعالى (أفنجعل المسلمين كالحجرمين) وقال تعالى (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون) إلى كثير من أمثال هذه الآيات الصريحة في نفي المساواة بين هذا وذاك فنقول أئمة السنة الداهيين إلى المنع من لعن يزيد بعينه يكون تكذيباً لكتاب الله الحاكم بنفي المساواة بينها مطلقاً وعناداً للنبي «ص» وبغضاً لعلي وبنيه «ع» ولقيد فات الحجري أن يتمثل بقول الشاعر العربي حيث يقول :

أذكر اللعن أن لعنت يزيداً إنما اللعن شأن ذاك اللعين

قال الهيثمي رأيت ابن الصلاح من أكابر ائمتنا الفقهاء والمحدثين يقول ان سب يزيد ولعنه ليس من شأن المؤمنين وان صح انه قتل الحسين أو أمر بقتله وقد ورد في الحديث المحفوظ ان لعن المسلم كقتله وقاتل الحسين لا يكفر بذلك وانما ارتكب انما عظيماً وانما يكفر بالقتل قاتل نبي من الأنبياء ثم قال المؤلف ولا يجوز لعن يزيد ولا تكفيره فانه من جملة المؤمنين قال هذا في أواخر ص ٢٢١ من الصواعق المحرقة لابن حجر .

أقول لقد أضل الهيثمي هواه وطعن ضميره وأفسد عقله وأراق آخر قطرة من دينه ، إذ قال لا يجوز لعن يزيد ولا تكفيره فانه من جملة المؤمنين ونحن لا نشك في ان مثل هذا الانسان الذي انزلق به الجهل والهوى إلى هذا الحد الجدير بالعطف عليه والرقاء لحاله لما أصابه من مس الشيطان ولقد انزلق به الى حيث لا قرار واستهان بعقلة إذ عكف على العجل بتقديم الشهوة وكذلك يكون الانسان عدو نفسه تقوده الاهواء الى غايات كرية ومقاصد سيئة يبهو معها بخسارة فادحة لا تعوض .

وما كنت احسب ان مؤمناً كامل الايمان راسخ العقيدة محباً للنبي «ص» وأهل بيته يمنع من لعن يزيد وتكفيره حتى وقفت على قول هذا الحجري وما حكاه عن بعض ائمه فعلمت ان هناك زمرة من أولياء يزيد تريد التنويه بذكره المائت والدفاع عنه والجلاد دونه وهذا الدفاع من هؤلاء عن يزيد وحكمهم عليه بالاسلام والايمان وان قتل حسيناً أو أمر بقتله وهدم الكعبة وأباح المدينة واستحل المحرمات وهتك الحرمات وقولهم (ان سبه ولعنه ليس من شأن المؤمنين) يدلنا بوضوح على تفانيهم في حبه وتهالكهم دون ولائه وطلبهم من الله تعالى الحشر معه في القيامة بدليل قول النبي «ص» فيما أخرجه البخاري في أواخر ص ١٩٣ من جزئه الثاني في باب مناقب عمر

ابن الخطاب «رض» (المرء مع من أحب) ولا شك في ان كل من كان محباً ليزيد كان مبغضاً للحسين «ع» ومن كان مبغضاً للحسين «ع» كان مبغضاً للنبي «ص» ومن كان مبغضاً للنبي «ص» كان منافقاً كافراً ودليل الصفري قطعي ومثلها الكبرى والمؤلف نفسه قد حكى قول النبي «ص» وحكمه بنفاق من أبغض أهل بيته «ع» فيما تقدم عنه فاذا كان من أبغض حسيناً «ع» كان منافقاً كافراً بحكم النبي «ص» فكيف يا ترى يكون حال يزيد الذي قتل حسيناً «ع» جابحاً عطشان واططاً الخيل صدره وظهره وأحرق خباءه ونهب رحله وسبى أهله وحمل رأسه ورؤوس أهل بيته معه «ع» .

الهيثمي وتناقضه في قوله

وكيف يا ترى يكون يزيد مسلماً مؤمناً لا يجوز سبه ولعنه وقد صح عن النبي «ص» فيما أخرجه حفاظ السنة وأورده المؤلف في ص ١٨٥ في الحديث السادس عشر من الفصل الثاني في سرد الأحاديث الواردة في أهل البيت من الباب الحادي عشر من الصواعق المحرقة لابن حجر انه «ص» قال في علي وفاطمة والحسن والحسين «ع» (انا حرب لمن حاربتم وسلم لمن سالمتم) ولا ريب في ان حرب النبي «ص» وقتاله وقتله كفر وإلحاد فكذلك حرب الحسين «ع» وقتاله وقتله كفر وإلحاد بنص هذا الحديث فكيف يزعم هذا الأموي انتصاراً لأمويته بأن يزيد مسلم مؤمن لا يجوز لعنه وسبه وهب اننا فرضنا جدلاً اسلامه تمشياً مع الناصبة ولكن كيف لا يجوز لعنه وسبه وقد ثبت فسقه بارتكابه الإثم العظيم على حد قول الناصبة وقد لعن الله الفاسقين على اختلاف طبقاتهم في القرآن .

والغريب من المؤلف انه في الوقت الذي يروي لنا في ص ١٨٥ من الفصل الثاني في سرد أحاديث واردة في أهل البيت «ع» في الحديث الثامن عشر من الباب الحادي عشر من الصواعق المحرقة لابن حجر عن امامه احمد بن حنبل والترمذي عن النبي «ص» انه قال (من أحبني وأحب هذين يعني الحسن والحسين واباهما وامها كان معي في درجتي يوم القيامة) ويروي لنا في ص ١٩٠ من الفصل ٢ - في الحديث الخامس والعشرين من الباب ١١ - من الصواعق المحرقة لابن حجر عن احمد وابن ماجه والحاكم عن ابي هريرة ان النبي «ص» قال (من أحب الحسن والحسين فقد أحبني ومن أبغضها فقد أبغضني)^(١).

يقول بكل صلافة ووقاحة رداً على النبي «ص» وجحداً لنصوصه (لا يجوز لعن يزيد ولا تكفيره فانه من جملة المؤمنين) إذ كيف يا ترى يكون من أبغض النبي «ص» مؤمناً لا يجوز لعنه ولا تكفيره وإذا كانت لا يجوز لعن يزيد ولا تكفيره مع بغضه للنبي «ص» وقتله وقتاله له ببغضه حسيناً «ع» وقتله وقتاله له كان لا يجوز لعن ابي جهل ولا تكفيره ولا لعن غيره ولا تكفيره من مشركي قريش مع بغضهم للنبي «ص» وقتلهم وقتالهم له

(١) وحكاة السيوطي في جامعه الصغير ص ١٣٣ من جزئه الثاني وفيه ايضاً انه «ص» قال (من أحب علياً فقد أحبني ومن أبغض علياً فقد أبغضني) وهو دليل على كفر معاوية وأتباعه المبغضين لعلي أمير المؤمنين «ع» وذلك لأن معاوية قاتل علياً واستحل دمه فقد أبغضه وكل من أبغض علياً «ع» فقد أبغض النبي «ص» وكل من أبغض النبي «ص» كافر ومنافق فمعاوية وأشياعه كفرون منافقون ودليل الصغرى قطعي ومثلها الكبرى .

واستحلّاهم دمه والقول بهذا كفر ونفاق وذلك مثله كفر ونفاق وكان الهيثمي نسي أو تناسى ما أثبتته في الصواعق المحرقة لابن حجر من هذه الأحاديث الصحيحة الصريحة في قلع جذور باطله وضلاله أو انه نسي أو تناسى ما حكاه من الحديث الصحيح عن النبي «ص» عندما شكّا اليه العباس ابن عبد المطلب ما يلقونه من تمبيس قريش في وجوههم عند لقاءهم وقطعهم الحديث عند رؤيائهم بأنه «ص» قال (والذي نفسي بيده لا يدخل قلب رجل الايمان ما لم يحكم الله ولقرا بتي) .

ولا شك في ان منتهى البغض والمعداء هو ان يوقع العدو بعدوه ويأتي على آخر نفس من أنفاس حياته فيزيد قد قتل الحسين «ع» قطعاً وكل من قتل الحسين «ع» فقد أبغضه وكل من أبغضه فقد أبغض النبي «ص» وكل من أبغض النبي «ص» فهو كافر ومنافق فيزيد وأعوانه كلهم كافرون منافقون ملعونون بحكم هذه النصوص وشيء آخر ان يزيد قد حارب الحسين «ع» وكل من حارب الحسين «ع» فقد حارب النبي «ص» وكل من حارب النبي «ص» فهو كافر ومنافق فيزيد كافر منافق وكل كافر يجوز لعنه ويحب التبرؤ منه فيزيد يجوز لعنه ويحب التبرؤ منه ودليل الصغرى في القياسين قطعي ومثلها كبرهما (وقل الحق من ربك فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر انّا اعتدنا للظالمين ناراً) .

قال الهيثمي خاتمة قال شيخ الاسلام مجتهد عصره التقي السبكي كنت بالجامع الأموي فأحضر إلي شخص وهو يقول لعن الله من ظلم آل محمد وهو يكرر ذلك فسألته من هو فقال ابو بكر قلت ابو بكر الصديق قال ابو بكر وعمر وعثمان ومعاوية ويزيد فأمرت بسجنه وجعل غلّ في عنقه ثم أخذه القاضي المالكي فضربه وهو مصرّ على ذلك وزاد فلاناً عدو الله شهد عليه عندي

شاهدان انه مات على غير الحق وانه ظلم فاطمة ميراثها وانه يعني ابا بكر كذب على النبي «ص» من منعه ميراثها وكرر عليه المالكى الضرب يوم الاثنين ويوم الأربعاء الذي يليه وهو مصرّ على ذلك ثم أحضره يوم الخميس بدار العدل وشهد عليه في وجهه فلم ينكر ولم يقر ولكن صار كلما سئل يقول ان كنت قلت فقد علم الله تعالى فكرر للسؤال عليه مرات وهو يقول هذا الجواب ثم اعذر عليه فلم يبد دافعاً ثم قيل له تب فقال تبنت من ذنوبي وكرر عليه الاستتابة وهو لا يزيد في الجواب على ذلك فطال البحث في المجلس على كفره وعدم قبول توبته فحكم نائب القاضي بقتله فقتل وسهل عندي قتله ما ذكرته من هذا الاستدلال فهو الذي انشرح له صدري لتكفيره بسبقه ولقتله لعدم توبته وهو منزع لم أجده غيري سبقني اليه الا ما سيأتي في كلام النووي وضعفه وها أنا اذكر حاصل ما قاله مع الزيادة عليه مما يتعلق بهذه المسألة وتوابعها على ما ازيدته بآي ونحوها .

فأقول ادعى بعض الناس ان هذا الرجل الرافضي قتل بغير حق وشنع السبكي في الرد على مدعي ذلك بحسب ما ظهر له ورآه مذهباً والا فمذهبننا كما ستعلمه انه لا يكفر بذلك فقال كذب من قال انه قتل بغير حق بل قتل بحق لأنه كافر مصرّ على كفره وانما قلنا انه كافر لأمر :

احدهما قوله في الحديث الصحيح (من رمى رجلاً بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك ان كان كما قال والا رجعت عليه) ونحن نتحقق ان ابا بكر مؤمن وليس عدو الله ويرجع على هذا القائل ما قاله بمقتضى نص هذا الحديث للحكم بكفره وان لم يعتقد الكفر كما يكفر ملقي المصحف بقذر وان لم يعتقد الكفر وهذا الحديث وان كان خبراً واحداً الا ان خبر الواحد

يعمل به في الحكم بالتكفير وان كان جعده لا يكفر به اذ لا يكفر جاهد
الظن بل القطعي .

وقول النووي ان حل مالك للحديث على الخوارج ضعيف لأن المذهب
الصحيح عدم تكفيرهم فيه نظر وانما يتجه ضعفه ان لم يصدر منهم سبب
مكفر غير الخروج والقتال ونحوها أما مع التكفير لمن تحقق ايمانه فمن أين
للنوي ذلك وقد قال امام الحرمين وغيره يكفر نحو الساجد لصنم وان لم
يكذب بقلبه ولا يلزم على ذلك كذب كل من قال لمسلم يا كافر لأن محل ذلك
في المقطوع بايمانهم كالعشرة المبشرة بالجنة فان قلت الكفر جحد الربوبية أو
الرسالة وهذا المقتول مؤمن بالله وبرسوله «ص» وآله وكثير من صحابته
فكيف يكفر قلت التكفير حكم شرعي سببه جحد ذلك أو قول أو فعل
حكم الشارع بأنه كفر وان لم يكن جحداً وهذا منه وهذا أحسن الأدلة
في المسألة وينضم اليه خبر الحلية (من آذى لي ولياً فقد آذنته بالحرب)
وابو بكر أكبر الأولياء والمؤمنين .

وهذا هو المأخذ الذي ظهر لي في قتل هذا الرافضي وان كنت لم أتقلده
لا فتوى ولا حكماً وانضم الى احتجاجي بالحديث السابق ما اشتملت عليه
أفعال هذا الرافضي من اظهاره ذلك في الملأ واصرارته واعلانه البدعة وأهلها
وغمسه السنة وأهلها وهذا المجموع في غاية الشناعة وقد يحصل بمجموع أمور
حكم لا يحصل لكل واحد منها وهذا معنى قول مالك تحدث للناس أحكام
بقدر ما يحدث لهم من الفجور ولسنا نقول بتغيير الأحكام بتغيير الزمان
بل باختلاف الصورة الحادثة وهذا نهاية ما انشرح صدري له بقتل
هذا الرجل .

وأما السب وحده ففيه ما قدمته وما سأذكره وايدأؤه أمر عظيم

الا انه ينبغي ضابط فيه والا فالمعاصي كلها تؤذيه «ص» ولم أجد في كلام أحد من العلماء ان سب الصحابي يوجب القتل الا بما يأتي من اطلاق الكفر من بعض أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة ولم يصرحوا بالقتل .

وقد قال ابن المنذر (لا أعلم احداً يوجب القتل بمن سب من بعد النبي «ص») إلى آخر مقاله الدال على تناقضه وعناده والذي أكثر فيه من خرافاته وسخافات أحلامه بما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب أفاك أثم عتل بعد ذلك ما قاله الله تعالى بعده ليرى البله المغفلين (كالأستاذ) صاحب التعليق (والأساتذة والمدرسين من تلاميذه في كلية أصول الدين) بمصر بأنه من المحققين الذين جاؤا بالغامض الدقيق من التحقيق دون ان يفهموا الى انه لم يأت الا بما هو أقل ثباتاً من نسج العنكبوت .

السبكي وحكمه بقتل خصمه الشيعي

أقول ان ما اورده الهيثمي في سوء خاتمته عن شيخة السبكي في حكمه بقتل ذلك الشيعي الذي انكر عليه كل مازعه في أبي بكر وعمر وعثمان «رض» واعتقد بطلانه وضلاله - دليل على ظلمه وعدوانه وبغيه وطغيانه على خصمه الشيعي وحكمه فيه بغير ما أنزل الله (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) إذ استحل منه ما حرم الله فلم يرجع فيما ارتكبه معه إلى دين وإنما اعتمد فيه على صفاقة الوجه وصلابة الخد والجرأة على الكذب ويقول القرآن (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) أما ما جاء به هنا من الهذيان والهذر وان كان لا يليق بالعناية ، ولا بالجواب ولكن تبعاً لكتاب ربنا إذ تضدى الرد على كل معتد اثم فقال تعالى (وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء) لم نجد بداً من اجابته وبيان افكه واعتدائه وتمصبه للمشايخ الثلاثة «رض» .

أولاً : ان نسبة الظلم إلى أبي بكر وعمر «رض» لا يوجب الكفر وإستحلال الدم وذلك لما اخرجه البخاري في صحيحه ص ١٢ من جزئه الثالث في باب حديث بني النضير ومخرج رسول الله «ص» من كتاب المغازي عن عمر بن الخطاب «رض» في حديث طويل جاء فيه (فاقبل عمر على عليّ والعباس وقال لهما فقال أبو بكر قال رسول الله مانورث ما تركناه صدقة فرأيتاه كاذباً آثماً غادراً خائناً ثم قوفى أبو بكر فرأيتاني كاذباً آثماً غادراً خائناً) الحديث واخرجه مسلم بهذه الألفاظ في صحيحة ص ٩١ من جزئه الثاني في باب حكم الفبيء من كتاب الجهاد والسير واورده محمد اسعاف الدشاشيني في ص ٢٤٠ من (اسلامه الصحيح) بما

لفظه - (وانما ترعمان ان أبا بكر فيها ظالم فاجر - وانما ترعمان اني فيها ظالم فاجر) ولاشك في ان كل كاذب عاص وكل عاص ظالم وكل ظالم ملعون أما الصغرى فيدل عليه قوله تعالى (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) وأما الكبرى فيدل عليه قوله تعالى (إلا لعنة الله على الظالمين) إلى كثير من أمثال هذه الآيات الصريحة في لعن الظالمين على اختلافهم وحكم الله لا يختلف باختلاف الذوات ولا يتغير بتباين الأشخاص كائناً من كان فلو كان ذلك يلزم منه الكفر واستحلال الدم كما ارتكبه السبكي مع خصمه الشيعي لزمه الكفر المتناهي في القباحة وهو الحكم على أمير المؤمنين علي «ع» والعباس بالكفر واستحلال الدم وذلك قول السبكي وأخيه الهيثمي واضرابها من المستحلين لدماء أهل التوحيد كما كان يرتكبه معهم اسلافها من بغاة صفين مع تناقضها فيه إذ حكما بعدالة الصحابة أجمعين وحكمها كذلك ينقضه وينافيه .

ثانياً : لو كان ذلك يوجب الكفر واستحلال الدم لزم خروج السبكي عن الدين وذلك لأن الزبير أحد (العشرة المبشرة) الذي زعم السبكي أنه مقطوع له بالجنة كأبي بكر وعمر وعثمان «رض» قال له النبي «ص» (يوماً تقاتل علياً أنت له ظالم) على ما حكاه ابن عبد البر في استيعابه ص ٢٠٩ من جزئه الأول في ترجمته للزبير بن العوام وابن عبد ربه في العقد الفريد ص ١٠٠ من جزئه الثالث والحاكم في مستدركه ص ٣٦٦ والذهبي في تلخيصه معترفاً بصحته من جزئه الثالث وغيرهم من حفاظ السنة ومؤرخيها فرسول الله «ص» كما ترى قد نسب الظلم إلى الزبير والظالم ملعون بحكم القرآن والسنة فهل يستطيع السبكي ان يحكم على النبي «ص» بما حكم على خصمه الشيعي بالكفر واستحلال الدم لأنه نسب الظلم إلى الزبير كما نسب ذلك الشيعي إلى أبي بكر وعمر وعثمان «رض» وهل يستطيع لاجله ان يحكم بحلية دم النبي «ص» كما حكم بحلية دم ذلك

الشيعي مع ان استحلال دم المسلم كما فعله السبكي مع المسلم الشيعي بغير حق كفر بالضرورة من دين المسلمين .

ثالثاً : ان ذلك لو كان يوجب الكفر والقتل لزم السبكي ان يحكم على (الخليفة) عمر «رض» بالقتل واستحلال الدم لأنه سب أبا بكر «رض» ونسب بيته الى الفلته التي هي بدعة خاصة اذا لاحظنا قوله (وقى الله المسلمين شرها فمن عاد الى مثلها فاقتلوه) - فكان على المسلمين قتله لو كان ذلك كما يزعم السبكي الذي استحلال من خصمه الشيعي ما حرمه الدين باجماع أهله .

رابعاً : لو اوجب ذلك استحلال الدم لزم السبكي ان يقول باستحلال دم (الخليفة) عمر «رض» لأن عمر سب النبي «ص» بمحضر جمهور الصحابة وقال فيه «ص» (ان نبيكم ليهجر حسبنا كتاب الله) فنسب النبي «ص» الى الهذيان والهذر وأنه «ص» يتكلم بكلام المرضى الذي لا معنى له فلم ينكر عليه منهم منكر ولم يقل أحد منهم بكفره واستحلال دمه ولم يقل منهم أحد بأنه آذى رسول الله «ص» بذلك القول القارص ولم يحتج أحد منهم بمثل ما احتج به هذا السبكي على استحلال دم الشيعي (من آذى لي ولياً فقد آذنته بالحرب) فهل (ياترى) هناك ولي أعظم من رسول الله «ص» الذي آذاه عمر «رض» بقوله فيه أنه ليهجر وهم يعلمون قول الله تعالى في وصفه (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) وقوله تعالى (انه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين) بل لم يكن عمر «رض» في ذلك سائياً لرسول الله «ص» وحده وانما كان سائياً لله معه اذ نسب وحيه الذي نطق به نبيه «ص» الى الهذيان والهذر واللغو والعبث فلماذا ياترى لم يقل أحد منهم بكفره واستحلال قتله ولكن السبكي والهيشمي واضراهما يرون ان من سب بعض الصحابة المرضيين عندهم أعظم جرماً وأكثر إثماً ممن سب الله ورسوله «ص» وأهل بيته وان من سب بعض امرائهم كان حكمه الكفر والقتل دون الساب لله ولرسوله وأهل بيته .

« ع » اذا كان الساب لهم أحد امرائهم فانه يجب عندهم احترامه وتعظيمه وتحريم سبه والنيل من كرامته بل من سبه لأجل سبه لله ولرسوله «ص» وأهل بيته كان كافراً مهدور الدم واجب القتل فان قال لهم قائل ان ذلك كفر والحاد وخروج عن الاسلام قالوا له كلا أنهم مجتهدون فادى اجتهادهم الى ايداء الله ورسوله «ص» وأهل بيته وسبهم واستحلال قتلهم وقتلهم ولهم أجر واحد وهو أجر اجتهادهم على ذلك أما من سب أحد أصحابه المدوحين عندهم فليس من المجتهدين في شيء ولا يجوز له الاجتهاد في ذلك وانما هو كافر مشرك خارج عن الاسلام يجب قتله وقتاله وهل هناك كفر أعظم من هذا الكفر .

ما نسبوه الى النبي (ص) من الكفر

خامساً : ان السبكي استحل دم ذلك الشيعي وحكم بكفره لأنه سب الظالمين لأل محمد «ص» مع ان السبكي واضرا به نسبوا الى رسول الله «ص» أعظم الكفر فانهم قالوا فيه «ص» (أنه صلى صلاة الصبح وقرأ فيها سورة والنجم حتى وصل الى قوله (ومناة الثالثة الأخرى) فقالوا أنه قرأ بعده (تلك الغرائيق العلى منها الشفاعة ترجى) على ما سجله الفضل بن رزيهان في البحث الثاني من مباحث النبوة من كتابه معترفاً بصحته وذكره سمي المؤلف شهاب الدين أحمد بن محمد بن حجر العسقلاني الشارح لصحيح البخاري في كتابه (المواهب المدنية) وقال ان لهذه القصة أصلاً فقد خرجها ابن أبي حاتم والطبري وابن المنذر من طرق الى آخر مقاله واخرجه السيوطي في لباب المنقول عند قوله تعالى (وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي) عن

ابن ابي حاتم وابن جرير وابن المنذر بسند صحيح فهل (يا ترى) هناك سب أعظم من هذا السباب بنسبة الكفر إلى رسول الله «ص» والشرك بالله اليه «ص» وهل هناك ما يخرج عن الاسلام أشد من الحكم بكفر سيد الأنبياء «ص» فلماذا اذن لم يحكموا على أنفسهم بالكفر واستحلال الدم وقد سبوا رسول الله «ص» بأعظم السباب وحكموا على ذلك الشيعي بالكفر ووجوب القتل مع انه لم يأت بما يوجب ترتب شيء من ذلك عليه .

وأما القول في مقام الفرار عن هذا الكفر والإلحاد (بأن ذلك الشيطان أجراه على لسانه) فهو نوع آخر من الكفر والإلحاد لاستلزامه تكذيب القرآن اذ يقول حكاية عن ابليس (لاغوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين) ورسول الله «ص» سيد المخلصين وامامهم فكيف يمكن أن يغويه ويحري على لسانه ذلك الكفر القبيح وقد استثناه بصريح كلامه .

ويقول الكتاب (انه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون) فهو كما ترى لا سلطان له على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون فكيف يكون له سلطان على سيد المؤمنين وامام المتوكلين على رب العالمين لو صح ما يزعمون فاننا لله واننا اليه راجعون .

سادساً : ان السبكي والحجري وأضرابها يقولون ان أبا النبي «ص» وأجداده ماتوا على الكفر والشرك على ما حكى ذلك عنهم الرازي في تفسيره الكبير عند تفسير قوله تعالى (وإذ قال ابراهيم لأبيه آزر) وأورده النشاشيبي في ص ٢٣٤ من اسلامه (الصحيح) وأي سب يا ترى أعظم من ان يقال للنبي «ص» (انت ابن مشرك أو ابن كافر) وأي فرق يا ترى بين هذا وبين قول القائل (انت ابن كلب أو ابن خنزير) فلماذا يا ترى لم يحكموا

على أنفسهم بالكفر واستحلال الدم بعد ان استحلوا سب النبي «ص» وسب أهل بيته ونسبة أعظم الكفر إليه .

سابعاً : ان السبكي والهيثمي لم يكتفوا بسب النبي «ص» وسب أهل بيته ونسبة الكفر والشرك الى رسول الله «ص» وتنزيهم ابا بكر وعمر وعثمان «رض» عن ذلك بل تجاوزوا الى سب الله والخط من قدسه وجلاله فذسبوا جميع الحوادث من القبائح والردائل اليه تعالى فكل شر وظلم وفسق وكفر يقع في الكون ودار الوجود يكون عندهم مخلوقاً لله تعالى وصادراً منه ومزاداً له تعالى عما يصفون .

وقد حكى ذلك عن امامهم الأشعري شيخهم الفضل بن روزبهان في المطلب العاشر من مطالب كتابه وغيره من علماءهم وهذا شيء لا يختلف فيه اثنان منهم وليس معنى سباب الانسان غيره بقوله أمت كافر الا نسبة ايجاد الكفر وفعل ضروب الفسوق اليه وهؤلاء نسبوا ذلك كله الى الله تعالى عن ذلك فقد سبوه بأعظم من سباب ذلك الشيعي لأبي بكر وعمر وعثمان «رض» فلماذا لم يوجب هذا كفرهم واستحلال دمائهم ذلك ما ندع جوابه للقراء الاذكياء ليعلموا ان السبب في ذلك التفكيك بين الموردين عندهم هو الفلو في خلفائهم حتى صار المخلوق الناقص في قلوبهم أعظم من الخالق المستحق لكل كال أنفس وصاروا يوادون من سب الله ورسوله «ص» والأئمة من أهل بيته «ع» ولا يوادون من أنكر خلافة ابي بكر وعمر وعثمان «رض» ومعاوية يزيد ومروان وأضرابهم من ملوكهم وامرائهم أو سب واحداً منهم وان ارتكبوا ما ارتكبوا من الفساد في الأرض ذلك لأن التأثير بالمعاطفة يعمي ويصم .

وما نراه في مؤلفات القوم وكتبهم وخطبهم من الفلو في امرائهم أمر شايع

لا سبيل الى انكاره وما ارتكبه هذا السبكي وأخوه الحجري وغيرهما مع
خصمهم الشيعي شاهد عدل على ما نقول .

ثامناً : ان ما أورده من الحديث بقوله (من رمى رجلاً بالكفر أو قال
له عدو الله وليس كذلك ان كان كما قال والا رجعت عليه) دليل على الجهل
وقصور الفهم وعدم المعرفة بمعنى الحديث فان الحديث كما يراه كل ذي فهم
مستقيم لا يفيد أكثر من ان ذلك الشتم لا يصل الى المشتوم لو كان مؤمناً
وانما يعود على الشاتم نفسه فيكون معناه كمن قال لنفسه يا كافر أو يا عدو
الله وذلك لا يوجب كفر القائل ولا يفيد ولا يدل عليه الخبر باحدى
الدلالات ، اذ لا يوجد في منطوقه ما يدل على ان قائله يكفر لو كان كاذباً
في نسبة ذلك اليه كما ان من الجائز ان يريد بذلك القول ان المشتوم ان لم يكن
مستحقاً لذلك الشتم كان الشاتم مأثوماً على شتمه له وهب أنا سلماً جدلاً
دلالة الخبر على كفر القائل لو كان كاذباً وسلماً جدلاً صحته ولكن القائل
كان يرى نفسه صامقاً في قوله وذلك لوقوفه على ما أثرتنا اليه سابقاً من
الأعمال المسجلة على المشايخ الثلاثة « رض » في الصحاح وما ارتكبه من
الخالفات فاعتقد دلالتها على دخولهم في آية الانقلاب على الاعقاب وأما قوله
(وان لم يعتقد الكفر كما يكفر ملقي المصحف بقدر وان لم يعتقد الكفر)
فباطل وغير صحيح لأن الاستشهاد لذلك بالمصحف موقوف على اعتقاد المقتول
بأن أبا بكر « رض » كالمصحف عنده في القدر والمنزلة عند الله لكي يصح
التشبيه له بالقرآن ويكون حكمه حكمه وذلك لا يعتقده ولا دليل لخصمه
عليه مطلقاً وأما قوله (وهذا الحديث وان كان خبراً واحداً إلا أن خبر
الواحد يعمل به في الحكم بالكفر وان كان جمده لا كفر به إذ لا يكفر
جاحد الظن) فهو قول بغير علم وجرأة على الله بلا ريب بربك قل لي ما هو

الدليل العلمي الذي رجع إليه في حجية احاد الخبر في الحكم بتكفير المؤمنين واستحلال دمائهم وهو لا يفيد الا الظن لو كان صحيحاً وفي القرآن يقول الله تعالى (وان الظن لا يغني من الحق شيئاً) وقال تعالى (ان يتبعون الا الظن وان هم إلا يخرصون) (ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الفاسقون) ، وأما (حكمه على قول النووي بالضعف لعدم حكمه بكفر الخوارج مطلقاً ولو بسبب آخر غير الخروج) فمتين لانتزاع فيه ولكن يأتي عليه امران :

الأول : ان يكون السبب الآخر غير الخروج مما اتفق الأمة على كونه صالحاً لأن يكون سبباً في الحكم بالتكفير .

الثاني : ان ذلك لا يجديه نفعاً اذ أن تحقق مثل ذلك السبب فيمن طعن على المشايخ الثلاثة «رض» الذين اختلفت الامة من غير الخوارج على ايمانهم أو عدالتهم ممنوع اشد المنع لوقوع الخلاف فيه بين الامة فلا يصلح ان يكون سبباً للحكم بكفر الطاعنين فيهم وأما ما حكاه عن امام الحرمين عندهم من أنه (يكفر نحو الساجد لصنم) فلا شاهد له فيه على مبتغاه فان ذلك المقتول لم يثبت عنده ان طعنه فيه كان نحو الساجد لصنم لكي يصح ان يضرب ذلك مثلاً له لان احدهما غير الآخر موضوعاً وعمولاً وقياساً واما قوله (ان التكفير حكم شرعي سببه جحد ذلك أو قول أو فعل حكم الشارع بأنه كفر) وان كان صحيحاً لاريب فيه ولكن لا يجدي فتيلاً لان الساب لم يثبت عنده ان أولياء السبكي من ذلك القبيل لكي يكون حكمهم حكمه .

النيل من بعض الصحابة لا يوجب كفراً

تاسعاً : بما قاله ابن حزم في ص ٢٥٧ في أواخر الجزء الثالث من الفصل مالفظه (وأما من سب احداً من الصحابة فان كان جاهلاً فمعدور وان قامت عليه الحجة فتأدى غير معاند فهو فاسق كمن زنى أو سرق وان عاند الله في ذلك ورسوله «ص» فهو كافر .

وقد قال عمر بحضرة النبي «ص» في حاطب وحاطب مهاجري بدري وعني اضرب عنق هذا المنافق فما كان عمر بتكفيره حاطباً كافراً) أقول وانت ترى ان القوم لم يحكموا بكفر عمر «رض» واستحلال دمه وقد حكم بنفاق ذلك الصحابي وكفره بحضرة النبي «ص» والنبي «ص» لم ينكر عليه ولم يحكم بكفره ووجوب قتله فكيف إذن استحل السبكي دم ذلك الشيعي مع انه لم يحكم بتكفير الخلفاء الثلاثة «رض» وإنما نسب إليهم الظلم لآل محمد «ص» وهو مع اعتقاده بصدق نفسه في نسبة ذلك إليهم ببراهين وادلة ثابتة من طريق أهل السنة كان لزاماً على خصمه السبكي قبل اصدار حكمه بكفره وقتله ان يطالبه بالدليل على اثبات ما ادعاه فان عجز عن اقامته على صحة ما ادعاه كان له ان يعامله بما يشاء ومن حيث انه لم يطالبه بشيء من ذلك وعدل عنه إلى الحكم بكفره وقتله علمنا انه عدل بذلك عن الحق ولم يرتكب ما ارتكب مع خصمه الشيعي الا تعصباً وحيفاً .

عاشراً : بما اورده القاضي عياض في للباب الأول من القسم الرابع من كتاب الشفا نقلاً عن القاضي اسماعيل وغير واحد من ائمتهم (ان رجلاً سب أبا بكر بحضور منه فقال له أبو برزة الاسلمي ياخليفة رسول الله «ص» دعني

اضرب عنقه فقال : اجلس ليس ذلك لأحد الا رسول الله «ص») واخرجه
الامام احمد في مسنده ص ٩ من جزئه الاول من حديث أبي بكر «رض»
وفي الباب نفسه من كتاب الشفا ان (عامل عمر بن عبد العزيز بالكوفة
استشاره في قتل رجل سب عمر بن الخطاب فكتب إليه لا يحل قتل امرئ
مسلم بسب أحد من الناس الا رجلاً سب رسول الله «ص» فمن سبه فقد حلّ
دمه) فانت ترى أبا بكر «رض» وهو أمام هذا السبكي والهيشمي قد منع
أبا برزه عن قتل من سبه وعلل ذلك بأنه ليس له ولا لأحد إلا رسول الله
«ص» فكيف جاز للسبكي ان يخالف أمامه أبا بكر «رض» الذي انتصر له
ويحكم بقتل ذلك الشيعي ويرد عليه رداً مكشوفاً ويخرج بذلك عن مذهبه
من وجوب طاعته ولا جائز ان يكون السبكي وغيره أعلم من أبي بكر
«رض» كما لا جائز ألا ينشرح صدر أبي بكر «رض» الى ما انشرح به صدر
السبكي في قتل ذلك الشيعي كما ان قول (الخليفة) أبي بكر «رض» ليس
ذلك لأحد إلا رسول الله «ص» يدلنا على مخالفة السبكي لقول النبي «ص»
لان ذلك القول من أبي بكر «رض» كان لأنه سمعه من رسول الله «ص» ولم
يكن من عنده وقول النبي «ص» من الوحي ومخالفة الوحي كفر وضلال .

قول أبي الحسن الأشعري بان الايمان عقد القلب وان اعلن الكفر لا يحكم بكفره

الحادي عشر : بما في صفحة ٢٠٤ من الجزء الرابع من الفصل من القول بان أبا الحسن الأشعري وأصحابه جميعا يقولون (بان الايمان عقد القلب وان أعلن الكفر بلسانه بلا تقية وعبد الاوثان أو لزم اليهودية أو للنصرانية في دار الاسلام وعبد الصليب وأعلن التثليث في دار الاسلام ومات على ذلك فهو مؤمن كامل الايمان عند الله من أهل الجنة) إلى آخر مقاله فكيف اذن جاز للسبكي واعوانه ان يحكموا بكفر ذلك الشيعي وقتله لاجل قوله ان أبا بكر «رض» قد ظلم فاطمة «ع» وهم يرون أمامهم الأشعري يحكم بايمانه وانه مؤمن كامل الايمان عند الله من أهل الجنة بعد ان عقد قلبه على تنزيه الله وتوحيده فشهد به لسانه وخضعت له اركانه وآمن برسوله وصدق بجميع ما جاء به من عند الله ولم يشرك به طرفه عين ابدأ وكيف يستطيعون ان يعلموا ما في باطن الغيب أو يطلعوا عليه ليحكموا به عليه اللهم الا ان يدعي السبكي واعوانه علم الغيب ولذلك حكموا بكفره واستحلل دمه وذلك هو المروق عن الدين .

الثاني عشر : بما اخرجه البخاري في صحيحه ص ٧٤ في أول كتاب الصلح من جزئه الثاني (بان الصحابة تشاقتوا مرة أمام النبي «ص» وتضاربوا بالنعال) وتقاتل الأوس والخزرج على عهده واخذوا السلاح واصطفوا للقتال) كما جاء في آخر ص ١٠٧ من السيرة الحلبية من جزئه الثاني فاصلح

بينهم رسول الله «ص» ولم يرد عنه «ص» أنه حكم بكفر احد منهم بسبب شيء من ذلك أو أنه اوجب قتله لاجله فلماذا إذن حكم السبكي بخلاف ماحكم به النبي «ص» بكفر ذلك الشيعي ووجب قتله (أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون) .

لقد قذح رجل أبا بكر [رض]

بحضرة النبي (ص) فلم يقل له شيئاً

الثالث عشر : بما اخرجه احمد في مسنده من حديث أبي هريرة ص ٤٣٦ من جزئه الثاني (ان رجلاً شتم ابا بكر «رض» والنبي «ص» جالس فجعل النبي يعجب ويبتسم) فلو كان ذلك يوجب الكفر واستحلال الدم كما ارتكبه السبكي مع خصمه الشيعي لحكم به رسول الله «ص» فهل ياترى ان السبكي اعرف من رسول الله «ص» بما انزل الله أو احرص منه على اقامة الحدود أو لم ينشرح صدره إلى ما انشرح به صدر السبكي في قتل ذلك الشيعي .

ولو كان ذلك يوجب ارتداداً عن الاسلام كما زعمه لاقامه رسول الله «ص» عليه ولو كان يوجب كفراً لرتب آثار الكافرين عليه ولو كان يوجب تعزيراً أو توبيخاً لفعله رسول الله «ص» بل في تبسم النبي «ص» دلالة واضحة على بطلان ذلك كله وحاشا رسول الله «ص» من تعطيل حدود الله أو تبديل احكامه لو صح ما ارتكبه السبكي مع ذلك الشيعي .

الرابع عشر : بما جاء في شرح تنوير الابصار من قوله (واعلم انه لايفق بكفر مسلم امكن حل كلامه على عمل حسن او كان في كفره خلاف

ولو كان ذلك رواية ضعيفة (وقال الخيز الرملي في ص ٣٩٨ من رد المحتار من جزئه الثالث (ولو كانت تلك الرواية لغير أهل مذهبنا) أقول فإذا كان الحكم بالتكفير مشروطاً بما ذكره هذا من عدم وجود القائل بعدم التكفير فكيف إذن أفق السبكي بكفر ذلك الشيعي ووجوب قتله مع ان القائلين بعدم التكفير خلق كثير .

الخامس عشر : بما قاله خصمهم الشيعي (ثبت من نذوبي) وعدم قبولهم ذلك منه دليل على جرأتهم على القتل وسفك الدم بغير حق وذلك لقيام الاجماع على قبول توبة الساب لله تعالى فضلاً عن الساب لأحد الناس ولكن السبكي وانصاره نسجوا في حكمهم هذا على منوال اليهود (إذ أفتت احبارهم على ان من شتم الله يؤدب ومن شتم الاحبار يقتل) وقد انكر عليهم ذلك ابن حزم في ص ٢٢١ من الفصل في أواخر جزئه الأول ثم قال (فأعجبوا لهذا واعلموا أنهم ملحدون لادين لهم) ونحن نقول هب ان ذلك الشيعي قد اتى بكلمة الكفر فيما عند السبكي فلماذا لا تقبل توبته كما تقبل توبة الساب لله فهل لذلك وجه غير أنهم يرون ان مقام الله دون مقام أبي بكر وعمر وعثمان «رض» فليعجب لهذا اولياؤهم وليعلموا انه لادين لهم على حد تعبير ابن حزم .

فان قالوا أنهم انما قدموا على قتله مع اظهاره التوبة لانهم علموا ان قوله المذكور في أبي بكر ليس بذنب عنده وذلك لا يوجب التوبة منه ولا يفيد عدم قصده فيقال لهم مضافاً الى ما عرفت من بطلان ذلك عنده وان الدليل قائم على خلافه ان الجمع المنكر المضاف يفيد العموم باتفاق علماء الاصول فان كان ذلك ذنباً فقد شمله العموم ودخل في مفهومه وان لم يكن ذنباً كان قتله تعصباً وعناداً وعلى الجملة انا لو فرضنا كون أبي بكر «رض» مؤمناً فقولته

فيه (كافر عدو الله) ذنب من الذنوب وقد تاب منها جميعاً وذلك داخل في العموم وشيء آخر ان من الجائز الممكن عقلاً وعادة انه رجع عما قال وتاب منه واعتقد خلافه وقد ثبت عند المسلمين بالضرورة من دينهم بأن الحدود تدرأ بالشبهات . ألا ترى الى ابي حنيفة فانه اسقط الحد عن عقد على امه أو اخته أو بنته أو غيرها من محارمه وهو يعلم بفساد ذلك العقد وحرمتين عليه ودخل بهن بشبهة العقد على ما حكى ذلك عنه ابن تيمية في منهاجه ص ٩٦ من جزئه الثاني معترفاً بصحته وما فعله المقتول ليس بأعظم مما فعله أبو حنيفة وأتباعه من سقوط الحد بذلك العقد عن نكاح الأمهات والبنات والعمت وغيرهن من المحرمات فلماذا يا ترى لم يدروا الحد عن ذلك الشيمي مع طرو الشبهة بقوله (ثبت من ذنوبي) .

وقد حكم الشارع بدرئها في ذلك ونحوه فهل لذلك وجه غير انهم أرادوا ان يحكموا عليه بغير ما انزل الله تعالى فيه (ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون) .

السادس عشر : ان معاوية وأتباعه قد سبوا علياً «ع» على المنابر والمنائر وفي سائر الأوقات ثمانين سنة وقاتل معاوية علياً «ع» واستحل قتله فلماذا يا ترى كان السابون لأمير المؤمنين علي «ع» مخطئين اجتهداً أو تقليداً ولهم أجر واحد على اجتهدهم أو تقليدهم كما يعتقد أهـل السنة والجماعة جميعاً في معاوية وأتباعه فيما حكاه عنهم المؤلف في ص ٢١٥ من الخاتمة في بيان اعتقاد أهـل السنة والجماعة في الصحابة من الصواعق المحرقة لابن حجر ولأجله يترضون عنهم وكان السابون لأبي بكر وعمر وعثمان «رض» كافرين مهدوري الدم .

وكان قاتل (الخليفة) عمر «رض» كافراً غير مجتهد وليس له أجر

اجتهاده لأنه قتل عمر بن الخطاب «رض» ومعاوية مسلم له أجر اجتهاده لأنه قاتل علياً «ع» واستحل دمه ومعاوية وطلحة والزبير وعائشة والخوارج جميعاً كلهم مجتهدون مخطئون ولهم الأجر اجتهاداً أو تقليداً لأنهم قاتلوا علياً «ع» في البصرة وصفين والنهروان وقاتلهم علي «ع» ومالك بن نويرة وقومه من المسلمين كلهم مرتدون كافرون غير مجتهدين ولا مخطئين في الاقل ولهم الاجر اجتهاداً أو تقليداً لأنه ممن قاتلهم ابو بكر «رض» ونحن لو تنزلنا لهم كل ذلك التنازل كان عليهم في الاقل ان يحكموا بالمساواة بين هذا وذاك ويكون الجميع من واد واحد وحكمه واحد فكيف اذن صار الساب لعلي «ع» والمستحل قتله وقتاله مجتهداً مخطئاً له أجر اجتهاده ويقبل منه اجتهاده في ذلك والساب لأبي بكر «رض» ومن قاتله ابو بكر مرتد كافر غير مجتهد مخطيء وليس له أجر اجتهاده ولا يقبل منه اجتهاده في ذلك مع ما تواتر من طريق المسلمين أجمعين عن النبي «ص» (انه قال من سب علياً فقد سبني) وقال «ص» (يا علي حربي وسلمك سلمي) ولم يرد في أبي بكر «رض» حتى من طريق الأحاد بأن رسول الله «ص» قال فيه ما قاله «ص» في علي «ع» فلماذا اذن لم يحكموا بكفر معاوية وأضرابه ممن سب علياً «ع» وحاربه واستحل قتله وقتاله وحكموا بكفر من سب ابا بكر «رض» وقاتله من المسلمين حتى استحلوا من أجل ذلك دم الشيعي مع ان الساب للنبي «ص» كافر واجب القتال والقتل بالضرورة من دين المسلمين ، بل الذين قاتلوا علياً «ع» وسبوه اولى بالكفر من الذين سبوا ابا بكر وغيره من أصحاب النبي «ص» وذلك لما أجمع عليه الفريقان من الرواية في علي «ع» من وجوه عديدة:

منها ما نبهناك عليه فيما تقدم نقله من الحديث الدال على حصر محبة المؤمن ومبغضه بالمنافق ولا شك في ان المنافق مهذور الدم مأمور بقتله وقتاله شرعاً .

وفي القرآن (يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم) فالذين حاربوا علياً «ع» وقتلوه واستحلوا دمه منافقون قطعاً بحكم ما تقدم من النصوص وكذلك حال الذين استحلوا سبه وإيذاءه ولو كان بعض أولئك قابوا وكانت توبتهم مقبولة كما يزعم أولياؤهم فراراً من موتهم على الكفر فلماذا لم تقبل توبة ذلك الشيعي عندهم حيناً قال (تبت من ذنوبي) فلا وجه اذن للتفكيك بين الموضوعين سوى بغض الوصي وآل النبي «ص» فالسبكي الذي نسج على نفسه بيتاً هو أوهى من بيت المنكبت .

اما ان يقول بصحة حديث الحلية بقوله (من آذى لي ولياً فقد أذنته بالحرب) وقوله (لمن المؤمن كفتله) أو لا يقول بصحتها فان قال انها صحيحةان وهو قوله فيقال له اذن فمعاوية ومن تابعه من بغاة صفين وكذلك أهل الجمل والنهروان كلهم منافقون كافرون لأنهم لعنوا امامهم الشرعي علياً «ع» واستحلوا قتله وقتاله وقتلوا خلقاً عظيماً من أوليائه وأنصاره المؤمنين من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله «ص» وان قال بكذب الحديثين ابطال واحال وكان حكمه بكفر الشيعي وقتله بغياً وحكماً بنير ما أنزل الله وقال تعالى (ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الكافرون) وشيء آخر اننا لو فرضنا من باب فرض المحال ليس بمحال بأن ابا بكر «رض» خليفة شرعاً فلماذا يا ترى حكم هؤلاء بكفر من لعنه ولم يحكموا بكفر من لعن علياً «ع» وهو عندهم خليفة مثل ابي بكر «رض» تجب طاعته وتحرم معصيته ولا يجوز توهينه وتحقيره ولماذا أجازوا الاجتهاد لمن سب علياً «ع» وأعطوه أجراً واحداً اجتهداً أو تقليداً ولم يعطوا ذلك لمن سب ابا بكر «رض» ولعنه فهل تجد أيها المسلم الحر وجهاً لذلك سوى اثبات عنادهم لملي «ع» وبغضهم للوصي «ع» اذ لو كانوا محبين له عارفين له فضله

كما يفترون كان عليهم في الأقل ان يحكموا بالمساواة بينه وبين ابي بكر وعمر
وعثمان «رض» في كفر من سبه ومروق من استحل دمه ومن حيث انهم لم
يفعلوا ذلك ولن يفعلوه ابداً علنا انهم كاذبون في دعوى جبههم علياً «ع»
وانهم شيعة لمعاوية وأضرابه من رؤساء الفئة الباغية .

وأما ما زعمه المؤلف في ص ٢١٤ من الخاتمة في بيان اعتقاد أهل السنة
والجماعة في الصحابة من الصواعق المحرقة لابن حجر بقوله (قام الاجماع على
حقية الخلافة لعلي عند أهل السنة والجماعة جميعاً ، ولكن قتال معاوية لعلي
لم يكن لأجل الخلافة بل لأجل الطلب بدم عثمان) . فمدخول بما ذكره
المؤرخون جميعاً ممن جاء على قصة الحكمين بصفين بأنهم طلبوا اليها النظر في
كتاب الله والسنة ليروا من الأحق بالخلافة أعلي «ع» أم معاوية ويفهم كل ذي
فهم من هذا أن قتال معاوية لعلي «ع» كان لأجل الخلافة دون ما اختلقه
هذا الحجوري ليبعد عن أذهان الناس نفاق معاوية وكفره وضلاله بخروجه
على امام زمانه وقتاله له . ولو صح ما زعمه الهيثمي فلماذا اذن امتنع معاوية
وأهل الشام قاطبة من البيعة لعلي «ع» فإن ذلك لا يمنع من بيعتهم له أصلاً
وشيء آخر انه اذا كان علي «ع» هو الخليفة الشرعي كان هو المسؤول عن
دم عثمان لا معاوية ولا غيره من الرعية ولو كان عثمان محقون الدم لم يحز
لمعاوية ان يقتل عشرات الألوف من المسلمين الأبرياء بصفين بدعوى القصاص
من قاتل عثمان بل لو كان ما زعمه صحيحاً لم يخف أمره على المهاجرين
والانصار الذين قاتلوا معاوية مع علي «ع» كما لو صح ما زعمه هذا المخترق
لزم تكذيب النبي «ص» في قوله «ص» لعلي «ع» (انت ققاتل الناكثين
والقاسطين والمارقين) فلو لم يكن قتال علي «ع» لهؤلاء مشروعاً وكان
معاوية محقاً في طلبه بدم عثمان شرعاً كان قول النبي «ص» باطلاً وحكمه

«ص» على معاوية وأصحابه بالبغي فاسداً والقول بفساد قول النبي «ص» كفر وإلحاد فكل هذا ونحوه أدلة واضحة على كذب الهيثمي وفساد مزعمته .

السابع عشر : ان خصم السبكي كان على يقين جازم بأن ابا بكر «رض» كان ظالماً لفاطمة «ع»، وكان يقينه هذا ناشئاً عما أخرجه حفاظ السنة ومنهم البخاري ومسلم في صحيحيهما كما مرّ (بأن فاطمة بنت رسول الله «ص» جاءت الى ابي بكر فطلبت ارثها وما أفاء الله على رسوله من خمس خيبر فنمها ولم يدفع لها شيئاً فغضبت عليه وهجرته ولم تكلمه ولم تزل مهاجرة له حتى توفيت وعاشت بعد أبيها ستة أشهر) .

وعما ثبت من طريق المسلمين أجمعين كما أخرجه الحفاظ جميعاً وقد مرّ عليك (ان رسول الله «ص» قال يا فاطمة ان الله يرضى لرضاك ويغضب لفضبك) وقال «ص» فيما أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين (فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني) وقال «ص» (يريني ما رايها ويؤذيها ما أذاها) .

وعما قاله علي «ع» والعباس فيما حكاه محمد اسعاف النشاشيبي والشيخان في الصحيحين كما مرّ قريباً من قول عمر «رض» (وأنتما تزعمان ان ابا بكر فيها ظالم فاجر وأنتما تزعمان فيّ اني فيها ظالم فاجر) فهذا واضعافه مما سجله حفاظ أهل السنة وأئمتها على ابي بكر «رض» وغيره صار سبباً لأن يعلم ذلك الشيعي بأن فاطمة «ع» ما كانت لتغضب على ابي بكر «رض» وهي المعصومة من الخطأ فضلاً عن الافتراء الا لأنه «رض» كان ظالماً لها «ع» في منعه ارثها وأخذها منها نحلة فدك لأن غضبها لا يكون الا حقاً لعصمتها من الخطأ بحكم هذا النص وغيره الدال على عصمتها مطلقاً ، فان قالوا انها «ع» كانت

في غضبها على ابي بكر مخطئة وكان هو الآخر مصيباً فلا يكون ذلك ظلماً
فيقال لهم انها لو كانت في غضبها مخطئة وكان هو الآخر مصيباً كان الحديث
الصحيح المجمع على صحته بين الأمة الدال على عصمتها من الخطأ باطلاً وبطلانه
باطل لاستلزامه تكذيب النبي «ص» وغلطه وذلك كفر صراح فاذا تسجل
بطلان هذا ثبت عصمتها من الخطأ على الاطلاق فالشيعي المقتول بسيف
السبكي كان اعتقاده بظلم ابي بكر «رض» لفاطمة «ع» منبعاً عن هذه
النصوص الصحيحة التي دونها ائمة السنة وحفاظها في صحاحهم فما ذنبه
اذا كان هذا ثابتاً في صحاح أهل السنة بأسانيده الصحيحة
المفيدة للعلم واليقين بما ارتكبه (الخليفة) ابو بكر «رض» مع فاطمة «ع»
من الظلم المبين .

قدح بعض الصمابة

ليس حراماً بالضرورة من الدين

الثامن عشر : قوله (وتحريم لعن ابي بكر معلوم من الدين بالضرورة)
تمويه وتضليل وقول بغير دليل إذ ليس ذلك من الضرورة كما يقول لأن معنى
الضرورة في الدين ثبوت الأمر عند أهل الدين أجمعين ثبوتاً بيئاً لا يفتقر إلى
ذكر دليل عليه كوجوب الصلاة والصيام والحج والزكاة وغسل الجنابة
وحرمه الزنى وشرب الخمر ونحوها من الضروريات .

وأما كون سب ابي بكر «رض» ضرورياً يوجب كفر مستحله وقتله
فشيء لم يقل به جميع المسلمين ويشهد لهذا قول السبكي نفسه (ولم أجده
في كلام أحد من العلماء ان سب الصحابي يوجب القتل) ونحن نقول لهذا
السبكي المتناقض المبطل إذا كان سب الصحابي لا يوجب القتل كما تقول فلماذا
اذن حكمت بقتل ذلك الشيعي وكيف ساغ لك قتله وقد عرفت تبسم النبي
«ص» وتعجبه في قول حفاظ السنة عندما سب ذلك الرجل ابا بكر «رض»
بحضرته وعرفت الساب لأبي بكر «رض» بمحضه فلم يقل له شيئاً بل
ولا قال بتحريمه فكيف اذن تعامى السبكي عن هذا كما تعامى عن غيره من
الحقائق الثابتة وزعم (ان لعنه «رض» حرام بالضرورة من دين الاسلام)
وابو بكر «رض» نفسه لم يحكم بتحريمه اللهم إلا ان يزعم السبكي ان أبا بكر
«رض» كان جاهلاً بأن سبه حرام بالضرورة من الدين لذا لم يقل شيئاً لمن سبه
ولم يحكم بتحريمه ولم يجهل ذلك السبكي فحكم بقتل ذلك الشيعي
بغياً وظلماً .

التاسع عشر : ان قوله (ان مجاهرة « هذا الرافضي » في لمن ابي بكر وعمر وعثمان واستحلاله ذلك على رؤس الاشهاد كالطعن في الدين والطعن فيه كفر) مدخول بأن الشيعي لم يأت بما ارتكبه رئيس الفتنه الباغية معاوية من سب علي «ع» ولعننه على المنابر في كل بلد ومصر حتى شب عليه الصغير وهرم عليه الكبير وهلك عليه الشيخ المعجوز ولم يأت بأكثر مما ارتكبه الصحابة أنفسهم من التشاتم والتضارب بالنعال بحضرة النبي «ص» والمجاهرة بذلك على رؤس الاشهاد بلا خجل ولا حياء مع ان الله تعالى قد أوجب عليهم احترامه واكباره واعظامه واجلاله حتى حرم عليهم أن يرفعوا أصواتهم فوق صوته ويجهروا له بالقول كجهر بعضهم لبعض فقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضهم لبعض ليعصوا أمراً عظيماً) ان تجببط أعمالكم وأنتم لا تشعرون) فهتكوا بذلك حرمة واستحلوا هتكه وخالفوا بذلك أمر الله جهاراً وأعلنوا في نبذه اعلاناً فلو كان ذلك كالطعن في الدين لزم السبكي ان يقول بكفر الصحابة أجمعين وذلك منه تناقض وكفر صريح .

وهذا علي امير المؤمنين «ع» فان مقامه في خدمة الدين والذب عن حوزة المسلمين وتقدمه على أصحاب رسول الله «ص» أجمعين في قوة ايمانه وعظيم تقواه حتى صار بذلك نفس النبي «ص» وأخاه^(١) ومشاركاً له في جميع ما سأل الله لنفسه من الفضل والخير والجاه سوى النبوة امر معلوم

(١) حديث المؤاخاة من الأحاديث المتفق على صحته بين الفريقين وقد اوردته المؤلف في اواسط ص ١٢٠ من الباب التاسع من الصواعق المحرقة لابن حجر .

بالضرورة من الدين لا ينكره إلا كافر مذموم أو متعصب مرذول فمن سبه وطعن فيه كان طاعناً في الله وفي رسوله «ص» وفي دينه لذا ترى رسول الله «ص» يقول (من سب علياً فقد سبني ومن سبني فقد سب الله) كما مرّ عليك وقال «ص» (من أحب علياً فقد أحبني ومن أبغض علياً فقد أبغضني ومن آذى علياً فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله)^(١) وقال «ص» (من أحب علياً فقد أحبني ومن أبغض علياً فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله)^(٢) .

وسند الحديث حسن وهو حجة على الحجري على ما أقرّ به في أوائل ص ١٠ من كتابه (تطهير الجنان واللسان) بذيّل الصواعق المحرقة لابن حجر فلماذا يا ترى لم يكن ذلك كله دليلاً على كفر معاوية واتباعه بسبابهم لمن هذه مآثره ومنازله من الله ورسوله «ص» وكان ذلك دليلاً على كفر الساب لأبي بكر وعمر وعثمان «رض» الذين ليس لهم هذه المناقب ولا بعضها فما هذا التناقض والحكم بغير ما أنزل الله من هذا السبكي الذي حكم بإسلام من سب علياً «ع» وأبغضه وقتله واستحل قتله ، وكفر من سب أبا بكر وعمر وعثمان «رض» ووجوب قتله مع انه لم يرد فيهم ما ورد في علي «ع» مما دل على كفر من سبه وحاربه واستحل دمه وقوله (فكأنه طعن في الدين) ليس من الطعن في الدين في شيء وإنما الطعن في الدين هو الحكم فيه بالرأي

(١) تجده في آخر ص ١٧٠ من المقصد الثاني من مقاصد الآية الرابعة عشرة من الصواعق المحرقة لابن حجر .

(٢) راجع أواسط ص ١٢١ في الفصل الثاني من الباب التاسع من الصواعق المحرقة لابن حجر .

والنظر الأمر الذي كان يستعمله ابو بكر وعمر «رض» فيما لم يعلموا حكمه من الكتاب والسنة واعطف عليه (الخليفة) عمر «رض» فانه طعن على مشهد من الصحابة في قلب النبي «ص» الذي هو قلب الدين وروحه فقال فيه (انه ليهجر) كما مرّ عليك البحث فيه مفصلاً في الأمر الرابع فلتراجع فهذا هو الطعن الواضح واللمز الفاضح في صميم كرامته لا ما فعله ذلك الشيعي فانه ليس من الطعن فيه كما يزعم السبكي .

العشرون : ان قوله (وهم ائمة الاسلام والذين أقاموا الدين) مدخول بأن قيام الدين عبارة أخرى عن تشييد معالمه وترويج مقدراته ونشر أحكامه وذلك انما يتحقق بمن عنده علم القرآن دون من لا يعلم الكثير من أحكامه وتعاليمه فيحكم فيه برأيه وهواه فيما جهل حكمه من الكتاب والسنة كما كان يصنع ذلك (الخليفان) ابو بكر وعمر «رض» فيما تقدمت الاشارة اليه .

وأما ما وقع منهم من جهاد المسلمين للكافرين وظهور الدين وانتشاره وفتح الأمصار واتساع الاسلام فقد أبطل افادته الفضل والمدح لهم امام الحديث وشيخه البخاري في صحيحه فانه حدثنا عن النبي «ص» بأنه قال (ان الله تعالى ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر)^(١) .

الحادي والعشرون : ان قوله (بأن سب الرافضي لأبي بكر وعمر وعثمان يؤذي النبي «ص» وايداؤه موجب للقتل) مردود عليه :

أولاً : بالنقض بأن معاوية قد سب علياً فأذاه وذلك يؤذي النبي «ص»

(١) تجده في ص ١٢٠ من جزئه الثاني في باب ان الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر .

وايذاؤه موجب للقتل وهو لا يكون الا لكافر أو فاسق وكلاهما في النار
فمعاوية واتباعه في النار وذلك مناقض لما زعموه من اجتهاد معاوية وان له
أجرأ واحداً على اجتهاده فان المجتهد المخطيء الذي له أجر واحد على اجتهاده
لا يكون فاسقاً مستحقاً للنار قطعاً .

ومن حيث ان معاوية من أهل النار ومن الدعاة اليها بصريح قول النبي
«ص» في حديث عمار المتقدم بطل ان يكون مجتهداً مخطئاً له أجر واحد على
اجتهاده كما يزعم أولياؤه الامويون تعصباً له .

ثانياً : ان الصغرى من قياسه ممنوعة أشد المنع فان كون سبهم يؤذي
النبي «ص» لم يكن مما يعتقد ذلك الشيعي ولا دليل عليه لكي يصح الاحتجاج
به عليه على انه لو كان سب ابي بكر «رض» يؤذي النبي «ص» لم يتبسّم «ص»
في وجه ذلك الرجل الذي سبه بحضرته وكان المناسب لو كان يؤذيه «ص»
ان يقول (احذر أيها الساب لأبي بكر فان سبه يؤذيني) ولما لم يقل هذا
وعدل عنه إلى التبسّم من قول الساب علم الشيعي ان ذلك لا يؤذيه وانما
يوجب تبسمه «ص» لا ايذاؤه «ص» كما يزعم السبكي .

الثاني والعشرون : ان قوله ولكن هر ما يخدش في ذلك وهو ان كل
اذى لا يقتضي القتل والا لم تـ سائر المعاصي لأنها تؤذيه (إلى آخر مقاله مدخول
بأنه كان من الواجب على السبكي ان يبين اي ايذاء للنبي «ص» يوجب الكفر
والقتل لمن آذاه به ومن حيث انه أهل ذلك وجب علينا بيانه ببرهانه
فنقول هذا رسول الله «ص» يقول فيما اتفق المسلمون عليه (يا علي من سبك
فقد سبني) وهو صريح في ان سب علي «ع» يؤذيه فهو يوجب الكفر والقتل
بدليل ما مرّ عليك من قيام الضرورة على كفر الساب للنبي «ص» ووجوب

قتله فكذلك يكون الساب لـ«ع» مثله لأن سبابه سبابه فله حقه بصريح مقالة المار ذكره .

وهكذا الحال في الساب للصحابي لكونه صحابياً مصداقاً بالنبي «ص» فإنه يكون كافراً لرجوعه إلى الطعن في الدين وأما الساب لأحد الصحابة غير علي «ع» وبنيه الذين أئط النبي «ص» إيمان الأمة بحبهم وحكم بأنه لا إيمان لمن لا يحبهم لا لكونه صحابياً بل لجهات أخرى خارجة عن صحبته للنبي «ص» فلا يكون فاسقاً فضلاً عن أن يكون كافراً فإن الدين الاسلامي لم يأت باحترام المعاصي المخالف لقوانينه ولم ينه عن تحقير الفاسق وسبه مطلقاً صحابياً كان أو غيره كما أن من دواعي موالاة النبي «ص» وحبّه هو أن يظهر الموالاة دينه ويكشف عن سرائر من خالفه وطعن فيه ويصحر ببغض من ناوأه وعصاه في أمره ونهيه كما فعل ذلك الشيعي المقتول ظمناً وعدواناً (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) .

الختام وفيه النصح لآخواننا أهل السنة والجماعة

وبالختام نريد ان ننصح بكلمة صغيرة لآخواننا المعاصرين من أهل السنة والجماعة وخاصة الطبقة المتعلمة منهم (من أساتذة ومدرسين في المعاهد العالية) كما يسمونها نريد ان ننصح لهم بالألا ينشروا بعد اليوم أمثال هذا الكتاب الذي ليس فيه سوى آراء جامدة وطعون كاذبة كانت تدلي بها عقول اناس لم يتفقهوا في الدين ولم يقفوا على روحه وقوف الباحث البصير ولم يعرفوا ما أصوله وما فروعه بل وردوا إلى هذا العالم في ظلام وارتحلوا عنه وهم في ظلام لم يفهموا منه موطىء الأقدام لذا جاءت آراؤهم خائرة القوى متداعية الاساس منهدة الاركان مملوءة بالهراء ومشحونة بالاراجيف ومكتنفة بدجاجير المتناقضات الدالة على سقوط أهلها والمعربة بفرعها عن سوء أصلها وفساد منبثها ونزيد فصيحتنا لهم بالألا يكتبوا عن الشيعة شيئاً مطلقاً ويكفوا عنهم ليكف الشيعة عنهم حفظاً على مظاهر الود وحياطة على الصفو والجسم الملتئم من التفرق ليكونوا اخوة بررة يشد بعضهم ازر بعض فيسيروا معتصمين بحبل الله جميعاً تحت لواء الحق إلى العلم النافع والعمل الصالح كما اننا نطلب إلى أولياء الأمر ومن بيدهم رقاب الامة ان يحولوا دون هذه الشقة السحيقة ويمنعوا من الوقوع في هذه المهاوي العميقة ويراعوا بعين الاعتبار والدقة تلك الخصومة الغنيمة ويدفعوا تلك (القنابل) النارية التي ما برحت تتساقط بين آونة واخرى على يافوخ الامة المسلمة من غير ما حنان ولا رحمة من اناس لا تهمهم المصالح العامة بقدر ما يهمهم اشباع رغباتهم ونيل شهواتهم الخاصة وعليهم في الاقل ان يوقفهم عند حدهم ويكفوا أفواههم الفاغرة بالنسوة.

ويقبضوا على أيديهم الاثيمة العابثة بالسلم في سبيل المصالح المشتركة ويحنوهم
على الاتحاد والتعاقد خاصة في مثل هذه الظروف العصيبة التي أحاط العدو
بهم فيها احاطة السوار بمعصم الفتاة .

ولقد نصحت لكم لكي لا تهلكوا ان للنصيحة معقل للعاقل

تم استنساخه في بصرة العراق في اليوم الثاني والعشرين من شهر رمضان
سنة ١٣٧٧ للهجرة على يد مؤلفه السيد أمير محمد بن العلامة الكبير المجاهد
في سبيل الله السيد محمد مهدي الكاظمي القزويني عفا الله عن ذنوبها وقبيل
عملها بمنته وكرمه .

الفهرس

صفحة	
٩	الديباجة
١٦	في آداب الرد وقواعد النقد
٢٥	الأمر الأول : حديث البطانتين وحديث الحوض
٢٧	حديث الحوض
٢٩	حديث لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً
٣٣	الأمر الثاني : حديث الثقلين
٣٥	حديث من أراد ان يحى حياي
٣٨	الأمر الثالث : في عصمة الامام
٤٢	الدليل النقلي على وجوب عصمة الامام
٤٥	آية نفي العهد تدل على عدم استحقاق الخلفاء الثلاثة للخلافة
٤٨	الأمر الرابع : لا يستحق الخلافة ظالم
٤٩	أفعال الخليفة الاول الموجبة لنفي خلافته
٦٠	عدم معرفة الخليفة ابي بكر بما في القرآن
٦٣	ما ارتكبه الخليفة عمر مما ينفي عنه استحقاق الخلافة
٨١	أعمال الخليفة عثمان بن عفان قناني استحقاقه للخلافة

صفحة	
٩١	مخالفات الخلفاء وغيرهم من الصحابة لفعل رسول الله وقوله
٩٤	الأمر الخامس : دعوى الاجماع على خلافة ابي بكر غير صحيحة من وجوه
١٠٢	طبقات المجمعين على ابي بكر تمنع من انعقاد الاجماع عليه شرعاً
١٠٥	بيعة السقيفة ليست من هدى رسول الله «ص»
١١٠	المطالبة بالدليل على حجية الاجماع على خلافة ابي بكر
١١٣	الأمر السادس : شروط الخلافة غير حاصلة إلا لعلي بن ابي طالب «ع»
١١٥	دلالة السنة على عصمة علي
١٢١	الأمر السابع : حديث صلاة ابي بكر غير صحيح
١٣٤	خلاصة القول في الامر السابع
١٣٥	الأمر الثامن : في احتجاج علي «ع» على القوم
١٤٣	الأمر التاسع : اجماع الامة على عدم استحقاق ابي بكر للخلافة
١٤٦	الأمر العاشر : في عدم استحقاق ابي بكر وعثمان للخلافة
١٥٠	الأمر الحادي عشر : آية وجوب طاعة أولي الامر تريد علياً «ع» دون الخلفاء الثلاثة بالاجماع
١٥٢	الأمر الثاني عشر : الخلفاء الاثنى عشر لا ينطبقون إلا على أئمة الشيعة الاثنى عشر
١٥٧	الأمر الثالث عشر : الفرقة الناجية هي فرقة الشيعة الامامية

الأمر الرابع عشر : تواتر النص في قول الشيعة بالخلافة على علي «ع» حجة على أهل السنة	١٦٣
حديث أصحابي كالنجوم لا يصح	١٨١
كان على ابن حجر ان يطلب الهداية لنفسه قبل ان يطلبها للآخرين	١٨٤
من هو الصحابي الذي لا يجوز سبه	١٨٨
حديث القرون لا يصح	١٩٣
ما ظنه الهيثمي فخراً لا فخر فيه	١٩٥
آية كنتم خير أمة ومعناها	١٩٦
آية والسابقون الأولون لا تفيد ابن حجر	١٩٧
آية محمد رسول الله لا تجدي الهيثمي نفعا	١٩٨
الشيعة لا تحتلق الاحاديث	٢٠٠
قول الهيثمي هو الكذب	٢٠١
ما نسبته إلى علي والاكابر من أهل بيته كذب	٢٠٢
في ان نصب الامام بالنص	٢٠٣
اجماع الصحابة وما فيه	٢٠٤
ما نسبته من الخطبة إلى ابي بكر مخالف للآداب	٢٠٩
ما زعمه من الوجوب السمعي باطل	٢١٠
ما ذكره من الوجوب يستلزم الوجوب العقلي	٢١١
كون نصب الامام فيه جلب منافع لا يوجب نصب الامة له	٢١٣
الامامة لا تثبت بغير النص	٢١٥
لا يجوز نصب المفضول مع وجود الفاضل	٢١٧
غير الافضل لا يكون أقدر من الافضل	٢١٨

صفحة

العصمة شرط في الامام	٢١٩
آية لا ينال عهدي الظالمين ومعناها	٢٢٠
المراد بالعهد في الآية الامامة	٢٢٣
نسبته الجهالة إلى الشيعة في عصمة الامام هي جهالة	٢٢٤
قول عمر دليل على عدم صحة خلافة ابي بكر	٢٢٨
آية الفار وما فيها	٢٣٠
حديث الخلافة في قريش وما فيه	٢٣٣
القريب في قول أولياء عمر	٢٣٤
قول عمر لا حجة فيه	٢٣٦
قول ابي بكر لست بخيركم لا يصح ان يكون تواضعاً	٢٣٧
اعتذار ابي بكر وغرابته	٢٣٨
حديث ابن مسعود وما فيه	٢٤١
ترك المنازعة لا يدل على صحة خلافته	٢٤٤
تأخر علي والعباس قادح في انعقاد الاجماع	٢٤٦
حديث لا نورث باطل	٢٤٨
لا نص في خلافة ابي بكر بنص عمر	٢٥٣
آية فسوف يأتي الله بقوم ومعناها	٢٥٤
الآية تريد علي بن ابي طالب وأصحابه	٢٥٥
ما نسبته إلى علي بأنه قال لأبي بكر يا خليفة رسول الله «ص»	٢٥٧
غير صحيح	
ما قاله في عظيم علم ابي بكر غير صحيح	٢٥٨
ما قاله بأن ابا بكر كان يفتي الناس في زمن النبي «ص» غير	٢٦٠
صحيح	

صفحة	
٢٦٢	قول ابن كثير كان ابو بكر اقرأهم غير صحيح
٢٦٣	قولهم ان ابا بكر اعلم بالسنة غير صحيح
٢٦٤	آية قل المخالفين من الاعراب لا تريد ابا بكر
٢٦٦	آية وعد الله الذين آمنوا لا تريد ابا بكر
٢٦٨	آية للفقراء لا تريد خلافة ابي بكر
٢٦٩	آية اهدنا الصراط المستقيم لا قنطبق على بكر
٢٧٦	لو صح ما زعمه الهيثمي لزم عصيان ابي بكر
٢٧٦	تحقيق حديث اثني عشر
٢٧٨	النبي قد بين خلفائه بأعيانهم
٢٨٠	حديث كلهم يجتمع عليه الامة غير صحيح
٢٨١	قول شيخ اسلامهم وقاضيه غير صحيح
٢٨١	قول ابي الجلد يستحق عليه الجلد
٢٨٢	قولهم وبالاثني عشر الخلفاء الاربعة والحسن ومعاوية باطل
٢٨٦	حديث التخيير باطل
٢٨٧	حديث الخوخة موضوع
٢٨٨	حديث لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت ابا بكر باطل
٢٨٩	حديث أنس في دفع الصدقات لأبي بكر موضوع
٢٩٠	حديث عائشة ادعي لي اباك غير صحيح
٢٩٣	حديث السيوطي في اللثالي صحيح مقبول
٢٩٦	حديث ابي موسى المتضمن صلاة ابي بكر غير صحيح
٣٠٠	وجود النص الجلي في خلافة علي بعد النبي «ص»
٣٠٢	تكذيب الهيثمي للشيعه في نقل النص على علي كذب
٣٠٤	في بيان الشروط لحصول العلم التواتري لسامع الحديث وكتبتان
	النص في خلافة علي «ع»

حديث المنزلة ووضوح بغض المؤلف لعلي «ع»	٣٠٥
حديث الغدير متواتر	٣٠٧
الكفر الصريح في منطق الهيثمي	٣٠٧
حديث لا تجتمع امتي على خطأ باطل	٣٠٨
قوله لو كان هناك نص لأورده العالم به باطل	٣١٣
ما استبعد الهيثمي بعيد	٣١٤
جواز التقية يومئذ لعلي «ع» موجود	٣١٥
التقية ثابتة بالضرورة والكتاب والسنة	٣١٦
رسول الله «ص» لم يول ابا بكر عملاً ابداً	٣٢١
ما نسبته إلى علي من القول بأشجعية ابي بكر يضحك المجانين	٣٢٢
قصة العريش غير صحيحة	٣٢٦
عدم علم ابي بكر بقاتله لا يدل على شجاعته	٣٣٠
قتال ابي بكر لمسيحة لا يدل على شجاعته	٣٣٤
قوله بثباته في المصائب المدهشة غير صحيح	٣٣٧
استشارة النبي «ص» ابا بكر لا يدل على فضله	٣٤٠
قولهم ان الله يكره ان يخطيء ابو بكر غير صحيح	٣٤٣
مهاجرة ابي بكر لا تجديه نفعا	٣٤٤
ما زعمه من العادة باطل	٣٤٨
تناقض قول الهيثمي في العادة	٣٥٠
الحصر في الحديث يبطل قول الهيثمي	٣٥١
صلاة ابي بكر كانت بأمر عائشة دون النبي «ص»	٣٥٣
التناقض في قوله بأن ابا بكر اعلم الصحابة	٣٥٩
حديث انا مدينة العلم يدل على اختصاص علي «ع» بالخلافة	٣٦٢

خطأ ابي بكر في تعبير الرؤيا	٣٦٥
مناقشة في حرق الفجاءة وقطع السارق باطلة	٣٦٦
قول الهيثمي باحتياط ابي بكر في الدين باطل	٣٦٨
ما هو السبب في قتل خالد لمالك	٣٧١
ما وصف به خالدأ من التقوى باطل	٣٧٣
اجتهاد ابي بكر لا يمنع اجتهاد مالك وغيره	٣٧٥
الفلتة في قول عمر بمعنى الزلة والضلالة	٣٧٧
بيعة ابي بكر لم تكن عن مشورة فهي باطلة	٣٧٩
عمومات القرآن تبطل حديث لا نورث	٣٨٢
دعوى سماع ابي بكر الحديث من النبي «ص» غير مسموعة	٣٨٤
زوجات النبي «ص» لسن من أهل البيت	٣٨٥
حديث بضعة مني يوجب عصمة فاطمة «ع»	٣٨٧
ابو بكر قد ارتكب خلاف السنة في مخاصمته فاطمة «ع»	٣٨٩
البينة قائمة على دعوى فاطمة فبدك	٣٩٠
لا يصح لابي بكر ان يفرض على فاطمة الطرف المخالف	٣٩٢
عدم حكم ابي بكر بشاهد ويمين غير صحيح	٣٩٣
ما حكاه عن زيد من تصويب ابي بكر غير صحيح	٣٩٨
ما نسبته إلى علي «ع» والعباس من التساب من قول الفساق	٤٠٠
حديث البخاري المشتمل على التساب بين علي والعباس كذب	٤٠١
تصديق القوم لعمر في حديث لا نورث باطل	٤٠٣
التضاد بين حديث لا نورث وآيات مواريث الانبياء	٤٠٥
بطلان قولهم انهم ورثوا الكتاب	٤٠٧
النص الجلي في خلافة علي «ع» موجود	٤١٠

ما فعله الصحابة هو الباطل لا ما فعله النبي «ص»	٤١٢
قوله ان الصحابة معصومون باطل	٤١٥
النص الجلي موجود غير منتف على خلافة علي «ع»	٤١٧
تناقض الهيثمي في قوله بمنع النص	٤٢٠
الهيثمي وافساده على نفسه ما أصلحه	٤٢٢
آية وأمر الأرحام نص على خلافة علي «ع» تفصيلاً	٤٢٣
قوله ان لازم قولهم أولوية علي بالتصرف في حياة النبي «ص» غير لازم	٤٢٨
استعمال الجمع في المفرد نازل في القرآن	٤٣٣
حمل الآية على ما قبلها وما بعدها لا يضر بمعناها	٤٣٦
ما يعتبر في تواتر الحديث	٤٤٣
تناقض المؤلف في كلامه	٤٤٦
في معنى المولى في الحديث وتناقض المؤلف فيه	٤٤٨
الشيعة تحتج بضمون حديث الغدير كله	٤٥١
كلمة مولى تأتي بمعنى أولى في اللغة	٤٥٤
حديث الطبري حجة على الحجري	٤٥٦
رجال الحديث كلهم حجج عند أهل السنة	٤٥٧
الاجماع في قوله على أبي بكر فاسد	٤٦٠
الاولى في الحديث لا يفيد معنى القرب	٤٦٣
لا يجوز ارادة المآل من الاولى في الحديث	٤٦٥
علي لم يدخل في المجمعين على أبي بكر	٤٦٦
خلافة أبي بكر فلتة وليست منصوبة	٤٦٧
قول الثوري يوجب اما الكفر أو بطلان خلافة أبي بكر «رض»	٤٧٠

عدم الاحتجاج بالنص لا يوجب نفيه	٤٧٣
ما هو المراد بالاحتجاج بالنص	٤٧٥
الوجه في احتجاجه بحديث الغدير أيام خلافته ظاهر	٤٧٦
التناقض في قول البخاري والمؤلف معاً	٤٧٨
الزام الهيثمي بما لا مفر له عنه	٤٨١
الذي جوزه الشيعة على الصحابة تناسيهم النص	٤٨٥
الشيعة لا تحكم بتضليل الصحابة جميعاً	٤٨٩
قول الشيعة ليس ذريعة الى الطعن في الدين	٤٩١
الهالك فيهم اثنان	٤٩٣
ليس فيما ذهب اليه الشيعة ابطال للاسلام	٤٩٤
الحجري ولزوم قوله متابعة اليهود والنصارى في قولهم	٤٩٨
المانع من قوله هذا الخليفة بدل قوله من كنت مولاه موجود	٥٠٣
حديث من يؤمر كذب	٥٠٦
النص في حرب الجمل موجود	٥٠٧
قولهم ان امر تعيين الامام موكل الى الامة باطل	٥٠٩
حديث الصلاة ومعرفة علي بحق الخلفاء الثلاثة كله غير صحيح	٥١١
مانسبه الى الحسن المثنى كذب باطل	٥١٣
الدعاء في حديث الغدير لا يليق بغير المعصوم	٥١٥
رواية الهروي توجب تناقض الهيثمي	٥١٦
طعن الآمدي في حديث المنزل مطعون فيه	٥١٩
حديث المنزل ليس من احاد الخبر	٥٢١
الحديث دال على ان لعلي (ع) جميع منازل هارون الا النبوة	٥٢٣

صفحة	
٥٢٣	لا يصح ان يراد بالحديث خصوص الخلافة لعلي (ع) مدة غيبة النبي (ص)
٥٢٥	العام المخصوص حجة في الباقي
٥٣٠	استدلال الشيعة كان بحديث المنزلة لا بفعل النبي (ص) الذي اجراه مع الآخرين
٥٣٣	قول النبي لعلي انت أُمي ووصي وخليفتي صحيح
٥٣٥	الحماقة والجهالة في قول المؤلف لا في قول خصومه
٥٣٧	من الكذب الجهلة في قول المؤلف
٥٣٨	من هم المانعون من تغيير الدين
٥٤٠	ما زعمه أحاديث هو أحاديث خرافة
٥٤٢	استقالة أبي بكر من الخلافة ليست زهداً
٥٤٤	قول أبي بكر أقبلوني دليل على بطلان زعم الهيثمي
٥٤٦	منعه للحصر في وجه استقالته ممنوع
٥٥١	ما نسبوه إلى عمر «رض» من قوده علي «ع» وضربه فاطمة «ع» صحيح
٥٥٥	ما نسبته إلى الصحابة من شدة الغيرة على النبي «ص» غير صحيح
٥٥٨	ما زعمه الهيثمي من مزيد الثناء من أهل البيت على الشيخين غير صحيح
٥٦٢	من غرائب ما أورده في الثناء على أبي بكر «رض»
٥٦٣	لعن المؤلف للشيعة عائد على نفسه
٥٦٥	ما نسبته إلى علي «ع» من القول بأن الشيخين أفضل الأمة كذب
٥٦٦	ما زعمه من نزول الآيات في فضل أبي بكر «رض» كذب
٥٦٩	دعوى الهيثمي اجماع عظماء المسلمة وعلماء الامة على ان ابا بكر وعمر أفضل الامة باطلة

من زعمهم الهيثمي عظماء لا عظمة فيهم	٥٧٠
ما نسبته إلى علي «ع» من الرواية في أفضلية المتقدمين عليه كذب	٥٧٣
ما تمناه الشيخان أبو بكر وعمر يدل على فساد قول الحجري	٥٧٥
بأنها أفضل الأمة	
استعمال النبي «ص» جماعة على الشيخين «رض» ينفي أفضليتهما	٥٧٩
من الأمة	
صفات الفضل منتفية عن الشيخين «رض»	٥٨١
علي بن أبي طالب «ع» أول السابقين إلى الاسلام	٥٨٢
لا قدم للخلفاء الثلاثة «رض» في الجهاد في سبيل الله	٥٨٤
الاحتجاج الجميل في قول العالم الشيعي على مجادلة السني	٥٨٨
أبو بكر وعمر «رض» كانا لا يعملان الكثير من الاحكام	٥٨٩
لا اتفاق لأبي بكر وعمر ولا عثمان «رض»	٥٩٢
الزهد منتف عن ابي بكر وعمر وعثمان «رض»	٥٩٥
علي بن أبي طالب وزهده «ع» خلافة عمر غير صحيحة لعدم	٥٩٦
صحته أصلها	
معاوية رئيس المنافقين الذين يدعون إلى النار	٦٠١
يزيد بن معاوية أشد كفراً ونفاقاً من أبيه	٦٠٦
قول أولياء يزيد فيه باطل	٦٠٩
الهيثمي وتناقضه في قوله	٦١٢
السبي وحكمه بقتل خصمه الشيعي	٦١٨
ما نسبوه إلى النبي «ص» من الكفر	٦٢١
النيل من بعض الصحابة لا يوجب كفراً	٦٢٦
قول أبي الحسن الاشعري بأن الايمان عقد القلب وان أعلن	٦٢٨
الكفر لا يحكم بكفره	

صفحة

لقد قدح رجل ابا بكر «رض» بحضرة النبي «ص» فلم يقل له شيئاً	٦٢٩
قدح بعض الصحابة ليس حراماً بالضرورة من الدين	٦٣٧
الختام وفيه النصح لإخواننا أهل السنة والجماعة	٦٤٣

المصادر

- | | |
|-------------------------------|------------------------|
| ١٦ - تفسير محمد عبده | ١ - القرآن الكريم |
| ١٧ - خصائص النسائي | ٢ - صحيح البخاري |
| ١٨ - كنز العمال | ٣ - صحيح مسلم |
| ١٩ - منتخب الكنز | ٤ - صحيح ابن ماجه |
| ٢٠ - اصابة المسقلاني | ٥ - صحيح الترمذي |
| ٢١ - مناقب ابن مردويه | ٦ - تفسير الرازي |
| ٢٢ - ينابيع المودة | ٧ - تفسير الدر المنثور |
| ٢٣ - مودة القربي | ٨ - تفسير الخازن |
| ٢٤ - الصواعق المحرقة لابن حجر | ٩ - تفسير البيضاوي |
| ٢٥ - الجامع الصغير | ١٠ - تفسير الكشاف |
| ٢٦ - المواهب المدنيه | ١١ - تفسير ابن حبان |
| ٢٧ - الترغيب والترهيب | ١٢ - تفسير الآلوسي |
| ٢٨ - لباب المنقول | ١٣ - تفسير الطبري |
| ٢٩ - شرح تنوير الأبصار | ١٤ - تفسير البغوي |
| | ١٥ - تفسير النيشابوري |

- ٣٠ - رد المختار
- ٣١ - زين الفقى
- ٣٢ - تفسير روح البيان
- ٣٣ - شرح الزوزى للمعلقات
- ٣٤ - صحاح الجوهرى
- ٣٥ - مسند احمد
- ٣٦ - مستدرک الحاکم
- ٣٧ - تلخیص الذهبى
- ٣٨ - تهذيب التهذيب
- ٣٩ - الاستيعاب
- ٤٠ - حلية الاولياء
- ٤١ - حياة الحيوان الكبرى
- ٤٢ - شرح العضدى المختصر
- ٤٣ - منهاج البيضاوى
- ٤٤ - وفيات الاعيان
- ٤٥ - لسان الميزان
- ٤٦ - ميزان الاعتدال
- ٤٧ - التقريب
- ٤٨ - تذكرة ابن الجوزى
- ٤٩ - حياة محمد
- ٥٠ - تذكرة الذهبى
- ٥١ - الفخرى
- ٥٢ - الفصول المهمة للمالكى
- ٥٣ - تاريخ الخلفاء
- ٥٤ - ميزان الشعرانى
- ٥٥ - الفتوحات المكية
- ٥٦ - الفتاوى الحامدية
- ٥٧ - الخطط للمقرئى
- ٥٨ - الاحكام فى اصول الاحكام
- ٥٩ - منهاج ابن تيمية
- ٦٠ - تاريخ الطبرى
- ٦١ - فتح البارى
- ٦٢ - حصول المأمول من علم الاصول
- ٦٣ - تاريخ الخطيب البغدادى
- ٦٤ - السيرة الحلبية
- ٦٥ - السيرة النبوية
- ٦٦ - تاريخ الخميس
- ٦٧ - تاريخ ابن الاثير
- ٦٨ - الملك والنحل
- ٦٩ - الفصل
- ٧٠ - كتاب هيكلى فى ابى بكر

- ٧١ - غاية الكلام
٧٢ - سقيفة الجوهري
٧٣ - نهاية ابن الاثير
٧٤ - الرياض النضرة
٧٥ - الامامة والسياسة
٧٦ - شرح القوشجي
٧٧ - العقد الفريد
٧٨ - البداية والنهاية
٧٩ - الشفاء للقاضي عياض
٨٠ - اسلام النشاشيبي
- ٨١ - شرح ابن ابي الحديد
للتنهج
٨٢ - بلاغات النساء
٨٣ - فرائد السمطي
٨٤ - اللواقيت والجواهر
٨٥ - طبقات ابن سعد
٨٦ - شرح النووي لصحيح
مسلم
٨٧ - التاريخ المختصر

جملة من تأليفات المؤلف

أما المطبوعة منها :

- (١) الحجج الباهرة .
- (٢) المنية في تحقيق حكم الشارب واللحية .
- (٣) ذخائر القيامة في النبوة والامامة .
- (٤) الابداع في حسم النزاع في الرد على كتاب الصراع بين الاسلام والوثنية لعبد الله القصيمي .
- (٥) اصول الشيعة وفروعها .
- (٦) الايمان الصحيح في الرد على ما افتراه محمد اسماعيل النشاشيبي في الاسلام الصحيح .
- (٧) رد الجمعة الى اهلها في الرد على كتاب الجمعة للشيخ محمد الخالسي .
- (٨) الشيعة وفتاوي الخالسي .
- (٩) انقاذ البصير في الرد على كتاب ازالة الريبة عن حكم صلاة في زمن الغيبة .
- (١٠) رد على رد السقيفة .
- (١١) الامام المنتظر (ع) .

- (١٢) الخالصي وامير المؤمنين علي «ع» .
- (١٣) المناظرات .
- (١٤) التقليد الصحيح يتضمن اعتبار حياة المقي في صحة تقليده .
- (١٥) تناقض المهدين .
- (١٦) البهائية في الميزان .
- (١٧) نقد كتاب « الحقائق » .
- (١٨) البرهان القوي في الرد على الخصمي .
- (١٩) المبدأ والمعاد .
- (٢٠) اصول المعارف .
- (٢١) موجز الاحكام .
- (٢٢) الغفران مع التوبة .
- (٢٣) الاسلام وواقع المسلم المعاصر .
- (٢٤) شذرات من الاقتصاد الاسلامي .
- (٢٥) الاسلام وشبهات الاستعمار .
- (٢٦) نقض كتاب الصواعق المحرقة لابن حجر وهو هذا الكتاب .

اما غير المطبوعة :

- (١) الدرة النضرة في شرح كتاب الطهارة على تبصرة المتعلمين .
- (٢) مرآة الفقيه في شرح كتاب الشفعة من كتاب شرايع الاسلام .
- (٣) تحفة الفقيه في شرح الطهارة من شرايع الاسلام .
- (٤) الذكرى لمدارك العروة الوثقى في شرح كتابي التقليد والطهارة .
- (٥) نتيجة الاصول في اصول الفقه من الادله اللفظية .

- (٦) خلاصة الاصول في اصول الفقه من الادلة العقلية .
- (٧) الناقد الحبير .
- (٨) الاسلام والآلوسي .
- (٩) حل المسائل بالدءئل .
- (١٠) مجموعة المسائل الفقهية .
- (١١) الهداية لطالب الهداية .
- (١٢) مع ابراهيم الجبهان .
- (١٣) اجوبة المسائل البصرية .
- (١٤) حقوق العامل والفلاح في الاسلام .